وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر -2- أبوالقاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الموسومة : بـ

العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962

رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب
أمحمد بوحموم

إشراف الدكتور
بشير سعدوني

السنة الجامعية

1436-1437هـ الموافق لـ 2015- 2016م

لجنة المناقشة

أ.د. عبد القادر مولاي ....رئيسا

د. بشير سعدوني ....مقررا

د. محمد لحسن زغيدي ....عضوا

د. إلياس نايت قاسي ....عضوا

د. محمد بن شوش ....عضوا

د. حسان مغدوري ....عضوا



((من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمن قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديل))

(سورة الأحزاب ، الاية 23)

شكر وامتنان

أتقدم بالشكر والامتنان للأستاذ المشرف ، الدكتور بشير سعدوني اعترافا له على المجهودات الجبارة التي بذلها في الإشراف على هذا البحث علميا ومنهجيا دون كلل ولا ملل ورغم قصر المدة التي تابع فيها سير هذا العمل ، إلا أنني حققت فيها معه ، ما لم أحققه في عدة سنوات خلت ،جراء ما تفضل به من متابعة دؤوبة ،كما أنه لم يبخل عني بالنقد والتوجيه ، حتى يأخذ هذا العمل طابعه العلمي ، فله مني كل الشكر والتقدي ، ودام في خدمة البحث العلمي .

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي الطاهرة ، الذي كان من بين الذين سقطوا في ساحة الوغى لتعيش الجزائر حرة مستقلة ، وإلى روح والدتي المجاهدة ، التي ظلت تحمل شظايا الرصاص في راسها لتذكرها بين الحين والأخر بما فعله المحتل في أبناء وطننا المفدى .وإلى أفراد عائلتي الذين تحملوا معي عناء تحضير هذا العمل لسنين طويلة وأخص بالذكر محمد لا مين . إلى هؤلاء جميعا أقدم هذا العمل مساهمة مني في إثراء مكتبة تاريخ الثورة الجزائرية.

قائمة المختصرات باللغتين العربية والفرنسية

1) قائمة المختصرات باللغة العربية ، وهي :

- ج.ت.و. جبهة التحرير الوطني .
- ح.م.ج.ج. الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .
- ق.أ.ع. قيادة الاركان العامة .
- م.و.ث.ج. المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
- م.و.م. المنظمة الوطنية للمجاهدين .
- و.م. وزارة المجاهدين .

2) قائمة المختصرات باللغة الفرنسية ، وهي :

-A.L.N.Armée de Libération Nationale .

- C.A.O.M. Centre d'Archive d'Outre -Mer .

- C.CE. Comité de Coordination et Exécution.

-C.N.A . Centre Nationale des Archives.

-C.N.R.A. Consiel Nationale de la Révolution Algérienne.

- C.R.U.A. Comité Révolutionaire Union et Action .

- F.L.N.Front de Libération Nationale .

- G.P.R.A. Gouvernement Provisoire de la République Algérienne .

- O.A.S . Organisation Armée Secréte

-S.H.A.T. Services Historique de l'Aamée de Terre.


مقدمة

أثناء تحضيري لرسالة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1992-2005 تحت عنوان التنظيم السياسي والعسكري في الولاية الرابعة التاريخية ما بين 1956-1962 ، والتي استقيت مادتها الأساسية من الروايات الشفوية لمجاهدي جيش التحرير الوطني لبعض الولايات التاريخية ، وما تحمله خزائن بعضهم من وثائق أرشيفية لم تنشر بعد . ورغم طول مدة البحث نظرا لكون هذا النوع من الدراسة التفصيلية للولاية الرابعة لم يتم التطرق إليه من قبل حسب علمي، بالإضافة إلى كونه عمل ميداني ، حيث رافقني في انجازه المجاهدون الذي عايشوا أحداث الثورة التحريرية ، سواء كقادة لمختلف الهياكل أو كأعضاء في الهيئات الثورية ، وهو ما جعلني أطلع على تلك التنظيمات من مصادرها الأصلية وأطلع على الجوانب التنظيمية للثورة في شتى أبعدها ، ومن ثم معرفة نقاط القوة لجبهة وجيش التحرير الوطني و سر نجاح الثورة الجزائرية على عدو متفوق عليها في شتى المجالات المادية البشرية والتقنية وفي نفس الوقت طرحت لي مجموعة من التساؤولات التي لم أجد لها الإجابة المقنعة لا سيما فيما يتعلق بالعلاقة بين الهيئات ، سواء تلك التي سيرت الثورة عن قرب أو الهيئات المتواجدة في الخارج ، الأمر دفعني إلى تأجيل عملية البحث في هذا الجانب إلى مرحلة الدكتوراه.

ومن بين القضايا التي شدّت انتباهي عندما كنت في صدد انجاز رسالة الماجستير هي كيفية تسيير الثورة بقيادتين إحداهما في الداخل والأخرى في الخارج ؟ و أيهما أولى بإصدار القرارات المتواجدة في أرض الميدان ، أم المتواجدة في الخارج ؟ ، و هل عملية التطور التي طرأت على مبدأ الأولويات ، ناتجة عن التطور الهيكلي والتنظيمي للثورة ، أم للتغير الحاصل في موازين القوى بين الهيئات السياسية والعسكرية وبين القيادات الموجودة في الداخل ومثيلاتها في الخارج ؟، وإلى أي مدى أثر ذلك التغيير في تمركز سلطة القرارات ومركزيتها لدى الهيئة التي تحظى بالأولوية ؟ وهل القيادة المركزية التي أقرها مؤتمر الصومام بقيت على نفس النمط في ظل تواجد القيادة المركزية في الخارج والتغييرات التي طرأت على مبدأ الأولويات ؟ وما مدى انعكاس التطورات الهيكلية التي عرفتها القيادة المركزية للثورة في الخارج على

مسار الثورة في الداخل ؟ ، وغيرها من الاهتمامات التي تصب في مضمون العلاقات العامة بين الهيئات الثورية في الخارج فيما بينها وبينها وبين الهيئات المتواجدة في الداخل ؟ . وهل العلاقة بين تلك الهيئات تندرج في البحث عن سبل التعاون والتكامل بين مختلف القيادات وفقا لمخطط مدروس وقوانين ثابتة ، أم أن الأمر يتعدى ذلك إلى البحث عن كيفية التحكم في مصادر القوى التي تؤهل هيئة من الهيئات لتسيير الثورة وتوجيهها حسب الوجهة التي تراها صائبة.وهذا ما جعلني أختار موضوعا لرسالتي للإجابة عن مجموعة من التسؤولات التي لها علاقة بالهيئات القيادية للثورة في كل من الداخل والخارج سميته بـ : **العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة بالخارج بين سنتي 1957–1962**. وهو موضوع شامل يجمع بين التعريف بالهيئات المركزية للثورة منذ تشكيلها على إثر انعقاد مؤتمر الصومام حيث تم تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ ، لتنتقل الثورة بذلك من القيادة اللامركزية التي تمثلها مجالس المناطق ، إلى القيادة المركزية التي تمثلها الهيئات الوطنية ، وبعدما حلت لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1958 و عوضت بالحكومة المؤقتة واستقرت هي الأخرى في الخارج ، أصبحت هي المشرفة والموجهة للثورة عن بعد ، كما شكلت لجنتا العمليات العسكرية أيضا في سنة 1958 واستقرت إحداهما في تونس والأخرى في المغرب ، وكانتا بعيدتين عن الولايات التاريخية التي تمثل ميدان العمليات العسكرية ، مما دفع بالمجلس الوطني إلى توحيد القيادة العسكرية وإعطائها صلاحيات واسعة قصد التقليل من المشاكل التي تواجه الثورة في الميدان ، وذلك بتشكيله لقيادة الأركان العامة للجيش وبذلك تكون قيادة الثورة قد استكملت تكوين هيئاتها القيادية السياسية منها والعسكرية ، كما تطورت الهيئة التشريعية والتنفيذية .

وهذا العمل الذي قمت بانجازه يتناول الهيئات المركزية للثورة في الخارج ، وتطورها من الناحية العددية ومن حيث الصلاحيات ، وكذا العلاقة فيما بينها ، وبينها وبين الولايات التاريخية في ظل التطور الذي عرفه مبدأ الأولويات ، وتداخل الصلاحيات أو تكاملها بين القيادات الموجودة في كل من الداخل

والخارج .والنافس بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش حول ما هي الهيئة التي ها الصفة القانونية لقيادة الثورة في الداخل ، والانعكاسات المترتبة عن عدم انسجام تلك الهيئات على الثورة في

الداخل ، في الوقت الذي كانت فيه السلطات الاستعمارية تسعى إلى فصل الداخل عن الخارج ، سواء عن طريق غلقها للحدود الشرقية والغربية ، والإكثار من التعزيزات العسكرية بكامل الولايات التاريخية بهدف تفوقها العسكري ورغبتها في عزلها عن بعضها البعض ، وكذا عن طريق الوسائل الدعائية الهادفة إلى خلق صراع بين مختلف هياكل الثورة، وزرع الشكوك فيما بينها لكي تتمكن من تفكيك التنظيم الثوري بمختلف هياكله وهيئاته سواء في الداخل أو الخارج. ولما كانت اللقاءات بين مختلف قيادات الثورة بحكم اعتقال أعضاء القيادة التاريخية من قبل سلطات الاحتلال وعدم تمكن قادة الداخل من اجتياز الحدود والمشاركة بصفة فعلية في دورات المجلس الوطني ، وعدم تجانس المواقف بين القيادتين السياسية والعسكرية لا سيما بين سنتي 1958-1962، فإن ذلك أدى إلى تشنج مواقف العديد من القيادات ، مما أدى إلى أزمة 1962.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية للموضوع الذي سأعمل على دراسته في : إلى أي مدى وفقت الثورة في تسيير هياكلها من طرف هيئات مركزية متواجدة في الخارج وأخرى ولائية ومحلية متواجدة في الداخل ؟. والتي منها تتفرع الإشكاليات التالية:

- هل كان بالإمكان بقاء قيادة الثورة الجزائرية داخل التراب الوطني ، حسب المبدأ الذي أقره مؤتمر الصومام ، المتمثل في أولوية الداخل عن الخارج ، ومن ثم تسييرها من الداخل بدلا من الخارج ؟
- هل وجود الهيئات المركزية للثورة في الخارج، أعاد لقادة الثورة في الداخل استقلاليتهم في التسيير أم قيد من نشاطهم ؟.
- إلى أي مدى استفاد قادة الولايات من مبدأ شعبية الثورة ، خلال المرحلة الممتدة بين سنتي 1957-1962 ؟

- و إلى أي مدى تم تحقيق التكامل بين الهيئات القيادية للثورة في كل من الداخل والخارج .؟
- وهل أزمة صائفة 1962 ، هي أزمة ولايات أم أزمة قيادات .؟

وللإجابة عن هذه التساؤولات استخدمت المنهج التحليلي الإستنتاجي ، لتقصي الحقائق واستنباطها من الدراسات ذات الميول المتباينة و الاتجاهات المختلفة ، والمستمدة في معظمها من الوثائق الأرشيفية الصادرة عن المؤسسات العسكرية ، الأمنية والإدارية التابعة للإدارة الاستعمارية ، والتي رغم أهميتها التاريخية إلا أنها تحمل أيدلوجية وأهداف البلد المحتل والمحارب للثورة الجزائرية ، وتلك الوثائق الصادرة عن الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش ، والتي تقف موقف الممجد للثورة وكأن ما تقوم به خال من كل العيوب والنقائص. ولانجاز هذا العمل والإحاطة به من عدّة جوانب ، قمت بتقسيمه إلى :

1) **فصل تمهيدي** : تناولت فيه تطور التيار الاستقلالي في الحركة الوطنية بين سنتي 1947-1954 وركزت من خلاله على بروز الهيئة القيادية ، بدءا من المنظمة الخاصة التي وضعت اسس الكفاح المسلح للثورة ، خاصة ما يتعلق بالبعد التنظيمي والتقسيمات الهيكلية للبلاد في جوانبها السياسية والعسكرية والمهام المرتبطة بها ، قصد التحول من النشاط السياسي المحض إلى النشاط المتعدد الأوجه ، بحيث يأخذ بالكفاح المسلح كوسيلة مادية مع تعبئة في الأطر السياسية والفئات الاجتماعية ، وبالتالي تعد تلك المنظمة هي اللبنة الأولى التي وضعت الإطار القانوي ، السياسي ، العسكري والاجتماعي للعمل المسلح المرتقب ، وإن كان ذلك العمل في واقع أمره عملا تنظيريا لم يرق في بداية أمره إلى التجسيد الميداني ، ولكنه بني على أسس واقعية مستمدة من تجربة القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين . لتنبثق عن ذلك التصور في تشكيل القيادة ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي وضع لها إطار محدد من حيث البعد الزماني والوظيفي، إلاّ أن النخبة التي تولت مهمة السعي لتوحيد الصفوف ثم الانتقال لمرحلة العمل المسلح تمكنت من فرض وجودها على الساحة الوطنية لا سيما فيما يتعلق بتوحيد صفوف عناصر المنظمة الخاصة ومواصلة مشروع العمل المسلح ، وهو ما توج باجتماع ما يعرف بمجموعة الاثنين

والعشرين ، الذي انبثقت عنه لجنة الخمس ثم الست التي تعد بحق أول هيئة مركزية مفوضة بجمع الإمكانات المادية والبشرية للعمل المسلح ووضع أسسه التنظيمية في الداخل، وتنسيق العمل مع أعضاء الوفد الخارجي الذي شكل في مطلع الخمسينيات من عناصر قيادية للمنظمة الخاصة ، ولكسب الدعم

الخارجي للكفاح المسلح . وبهذا يمكن القول بأن فكرة القيادة الوطنية للعمل المسلح بدأت معالمها تتشكل خلال هذه الفترة ، كما أنّ جلّ المواثيق التي استخدمت في تسيير الثورة فيما بعد استمدت من التنظيمات التي أصدرتها المنظمة الخاصة ، وعن اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ، وكذا عن بيان أول نوفمبر 1954 .ثم لكون الإطارات التي فجرت الثورة وسيرتها خلال مرحلتها الأولى ، هم ممن كونتهم المنظمة الخاصة ، سواء من قادة الهياكل الثورية في الداخل أو من أعضاء الوفد الخارجي.

الفصل الأول : تناولت فيه التعريف بكل هيئة على حدى، سواء من حيث التشكيل ، المهام والصلاحيات وكذا التطورات التي حصلت على تلك الهيئات من حيث تشكيلتها العددية ، والمهام المخولة إليها طبقا لتطور النصوص التشريعية للثورة ، التي واكبت التطورات الهيكلية للثورة في الداخل والخارج . كما تناولت فيه العلاقة بين الهيئات المركزية لا سيما بين الحكومة المؤقتة التي ترى نفسها هي المسؤولة أمام المجلس الوطني عن كل ما له علاقة بالثورة في الداخل والخارج ، وبين قيادة الأركان العامة للجيش التي ترى بأنها هيئة مركزية شبيهة بالحكومة المؤقتة من حيث طريقة تشكيلها ، ولها صلاحيات واسعة عن الجوانب العسكرية ، وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني دون سواه ، ولتوضيح الرؤى تناولت الجوانب القانونية التي تربط الهيئتين المركزيتين ببعضهما البعض ، ومعرفة ما إذا كان مصدر الاختلاف بينهما ناتجا عن خلافات مبدئية أم عن الإجراءات العملية ، أو بفعل الاختلال في موازين القوى بينهما وما مدى انعكاس ذلك على مؤسسات الثورة في الداخل والخارج ؟ . وتطرقت من خلاله إلى الخدمات التي من الممكن أن يقدمها جيش الحدود لوحدات جيش التحرير الوطني في الداخل، والعراقيل التي حالت دون تحقيق تلك الغاية ، وما ترتبت عنها من نتائج ، تتمحور في مجملها حول تمركز القوى

السياسية العسكرية والمادية في الحدود الشرقية والغربية ، دون التمكن من إدخالها إلى الولايات التاريخية

وهو ما أدى إلى اختلال في موازين القوى بين هيئات متواجدة في الخارج وتتمتع بكل الصلاحيات ولها كل الإمكانات المادية ، وبين هيئات موجودة في ميدان الحرب وتفتقر للقرارات التي لها علاقة بعملية الهيكلة السياسية والعسكرية للإقليم الذي تتولى قيادة الثورة فيه ، كما تشرف على مختلف هيئاته الثورية

دون استفادة من الإمكانات المودعة في المخازن التابعة للثورة على الحدود الشرقية والغربية.

2) **الفصل الثاني**: خصصته لعلاقة الولاية الرابعة بالهيئات الأخرى للثورة ، والذي بدأته بالهيئات الولائية من حيث التعريف بها ، مهامها ، صلاحياتها وعلاقة التكامل بينها في إطار ما تسمح به قوانين الثورة وكذا الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لديها ، وركزت فيه على علاقة الولاية الرابعة بالولايات الأخرى لسببين أساسيين هما ، كون الولاية الرابعة هي محور الدراسة التي أقوم بانجازها ، ثم لكونها ولاية محورية من الناحية الجغرافية حيث تتوسط الولايات الأخرى (باستثناء الولاية الثانية) ولوجود عاصمة البلاد بها الأمر الذي أعطى للولاية الرابعة مكانة خاصة بين الولايات الأخرى وأعطى قادتها عناية مميزة لعملية التنسيق والتعاون بين الولايات لما لهذه العملية من فوائد على الثورة في الداخل . ورغم النتائج الإيجابية المحققة جراء التكامل بين المجالس الولائية في الداخل ، إلاّ أنّ هذه العملية واجهت العديد من الصعوبات بعضها ناتج عن السياسة الاستعمارية الهادفة لعزل هيئات الثورة عن بعضها البعض قصد إضعافها ومن ثم القدرة على القضاء على عليها ، ومنها ما هو ناتج عن تمركز الصلاحيات الخاصة بالعمل الداخلي لدى القيادات المتواجدة في الخارج ، وإن كانت تلك الصعوبات لم تثن من عمل قيادات الأركان الولائية في تقديم الدعم لبعضها البعض ، ولكنها قللت منه إلى حدّ كبير. أما فيما يتعلق بمجالات التعاون بين الولاية الرابعة والهيئات المركزية في الخارج فإنها تباينت من مرحلة لأخرى وفقا لتطور القوانين الخاصة بتعامل الداخل مع الخارج ، وكذا لتطور مبدأ الأولويات ، الذي مرّ بثلاث مراحل أساسية بدأت بأولوية الداخل عن الخارج ، ثم المساواة بين الهيئات على اختلاف تخصصاتها وأماكن تواجدها ، إلى إعطاء

الأفضلية للهيئات الموجودة في الخارج ، مما أثر على حرية اتخاذ القرارات ومعالجة الأوضاع الصعبة من قبل المسؤولين المتواجدين في الميدان.

الفصل الثالث: تناولت فيه صعوبات التعاون بين الولاية الرابعة والهيئات المركزية للثورة وركزت فيه على ثلاثة أوجه متباينة ، إحداها تتعلق بالصعوبات الناتجة عن الهيئات المركزية لكونها احتكرت القرارات التي لها علاقة بالتنظيم الداخلي للثورة مثل الهيكلة السياسية والعسكرية للولايات ،وترقية الإطارات من مجالس المناطق إلى المجالس الولائية في حالة الشغور إما بالاستشهاد أو التنقل للخارج وتدخل إحدى الولايات لمساعدة الأخرى ، بالإضافة إلى فرض قرار اعتماد الولايات على الذات في مجالي التموين والتمويل ، مع إبقاء حق الحكومة المؤقتة في دعم الولايات لها ماليا ، في الوقت الذي دمرّ فيه مخطط شال اقتصاديات الجزائريين ،كما وضع عددا كبيرا منهم في المحتشدات أو بالقرب من المدن ليكونوا تحت الرقابة العسكرية بهدف عزل الثورة عن الشعب ، وهو ما زاد في معاناة المواطنين ، ومن ثم في تناقص الدعم المادي للثورة . ولعل أخطر صعوبة واجهتها الولاية الرابعة مع الحكومة المؤقتة ومع قيادة الأركان العامة للجيش هي ما عرف بأزمة صائفة 1962، حيث أصبحت كل هيئة تتسابق لاستمالة أعضاء المجلس الولائي ، أو بالطرق التي تؤهلها لاحتلال مواقع السلطة المتمثلة في مدينة الجزائر ، التي رفضت الولاية الرابعة التنازل عنها للأطراف المتنازعة . وهناك صعوبات ناتجة عن طبيعة الولاية الرابعة التي تجاذبت نحوها مختلف المصالح الحيوية لسلطات الاحتلال ، مما دفع بالمؤسسات العسكرية والأمنية بذل قصارى جهودها إلى فرض حزام أمني على العاصمة والمناطق المجاورة لها بغية المحافظة على مصالح بلدها وفي نفس الوقت عزل الولاية الرابعة التي تقع في وسط البلاد عن باقي الولايات ، وعن الهيئات المركزية بالخارج. فضلا عن الصعوبات التي تسببت فيها سلطات الاحتلال في جميع النواحي السياسية العسكرية والمادية .

الخاتمة :جاءت عبارة عن استنتاجات عامة ، استنبطتها من خلال معالجتي الطويلة للموضوع واطلاعي عن بعض خبايا الأحداث المدروسة من خلال المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع بشكل

مباشر أوغير مباشر ، كما استعنت بالعديد من الشهادات الحية لأناس عايشوا المرحلة وساهموا في أحداثها إضافة إلى ما كتب من طرف الجزائريين والفرنسيين ، وما كتبه بعض المؤرخين الذين يتسم فيهم طابع الحياد. وتتمثل أهم المصادر التي استقيت منها المادة العلمية للموضوع فيما يلي.

أ) **الوثائق الأرشيفية ، ومنها .**

1) وثائق المركز الوطني للأرشيف ، خاصة ما يتعلق بوثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش ، والتي منها على سبيل المثال تلك الوثائق الصادرة عن دورة المجلس الوطني بطرابلس ، التي انبثق عنها تشكيل قيادة الأركان العامة للجيش وإعطاء الأولوية للخارج عن الداخل مثل.

- C. N. A, Répertoire de C.N.R.A ,Session de tripoli,(17/12/1959.à 18/01/1960) Dossier N° 01 , Document N° 01et 03. le 17et 18/12/1959.
- C.A.N, Dossier N° 01 Document N° 23 , le 06/01/1960.

2) وثائق الأرشيف الفرنسي ، ومنها :

- وثائق مركز الأرشيف لما وراء البحار Centre d'Archives d'Outre mer (C.A.O.M) والذي تفحصت الكثير من علبه المتعلقة بموضوع البحث والتي من بينها على سبيل المثال .

- C.A.O.M, 91,3F. C.A.O.M, G.G.A , 2R/162 . C.A.O.M, G.G.A ,7G/512

- وثائق أرشيف المصالح التاريخية للقوات البرية ، Services Historique de l'Armée de Terre (S.H.AT) ومن بين العلب الكثيرة التي استقيت منها معلومات البحث نذكر.

- S.H.A.T, Serie 1H (1H6 , 1H12 , 1H30 ,1H20,1H22 ,1H32, 1H 59,1H70,795.

2) وثائق الأرشيف غير المصنف ، الخاص ببعض إطارات الثورة التحريرية والذين من بينهم ، أمحمد ديرة قائد المنطقة الخامسة للولاية الرابعة ، علي كافي قائد الولاية الثانية وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائر وبن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية المؤقتة.

ب) **الوثائق الصادرة أثناء الثورة التحريرية ، ومنها.**

- صحيفة المجاهد ، نشرة خاصة بالولاية الرابعة .
- نشرة بجبهة وجيش التحرير الوطني ، الولاية الرابعة.

-بعض الاعداد من صحيفة المجاهد ، لسان حال جبهة التحرير الوطني للفترة ما بين 1956 إلى1962.

ج) الوثائق الصادرة بعد الاستقلال.ومنها .

– تقارير الولايات التاريخية ، التي كتبت بعد الاستقلال على إثر الملتقيات الجهوية والوطنية لكتابة تاريخ الثورة التحريرية ، مع التركيز على تقارير الولاية الرابعة.

– الملتقيات الوطنية لإطارات الثورة التحريرية ، التي أشرفت عليها المنظمة الوطنية للمجاهدين.

د) مذكرات وكتب عامة صادرة عن المجاهدين ، لا سيما الذين عايشوا وقائع الثورة سواء على مستوى الولايات التاريخية أو الهيئات المركزية ، وتحملوا مسؤوليات قيادية فيها ، مثل، مذكرات كل من علي كافي علي هارون ، سعد دحلب ، الطاهر الزبيري ، الشادلي بن جديد ، عمر بوداود ، وغيرهم ، لخضر بورقعة ، وغيرهم .

هـ) كتب باللغتين العربية والفرنسية ، ومنها:

1)كتب باللغة العربية ، مثل.

-تقية محمد ، الثورة الجزائرية ، المصدر ، الرمز والمآل.

-بن خدة بن يوسف ، شهادات ومواقف .

– علي هارون ، الولاية السابعة (وهو كتاب ترجمه الصادق عماري ومصطفى ماضي من الفرنسية إلى العربية)

2) **كتب باللغة الفرنسية**. مثل.

- Harbi Mohamed , Archives de la Révolution Algérienne.
- Ben khedda Benyoucef, L'Algérie à l'Indépendance " la Crise de 1962 .
- Jacques Massu , la Vrai Bataille d'Alger , Edition Plon 1991.
- Henri Féraud , Contribution de à L'Histoire des Commandos de L'Air en Algérie1956-1962.

و) المقابلات: مع مجاهدي جيش التحرير الوطني ، في مختلف الولايات التاريخية ، **مع التركيز على الولاية الرابعة. أمثال** ، يوسف الخطيب ، يوسف بن خروف ، لخضر بورقعة ، أمحمد ديرة ، عبد القادر خليفة ، محمد صايكي ، الطيب بن تيفور وغيرهم .

ح) المقالات : التي نشرت في عدة مجلات ، والتي من بينها ، مجلة أول نوفمبر ، الذاكرة ، الجيش

الثقافة ، الدراسات التاريخية .

ورغم طول مدة البحث التي سعيت من خلالها إلى جمع أكبر قدر من المعلومات التي تخدم الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتنويع مصادره ، المتكاملة أحيانا والمتناقضة أحيانا أخرى ، إلاّ أنهّ واجهتني العديد من الصعوبات في انجاز هذا العمل ، والتي من بينها.

عدم فتح الأرشيف الخاص بالهيئات المركزية للثورة ، والذي لا يزال مجمدا منذ مطلع الاستقلال بحجة التحفظ على أسرار الثورة ، وما تم وضعه بالمركز الوطني للأرشيف من وثائق الحكومة المؤقتة لا يسد حاجة الباحث في أي دراسة أكاديمية متعلقة بالثورة التحريرية . كما أن الإجراءات الإدارية التي طبقتها إدارة المركز على الباحثين ، والمتمثلة في عرض طلب الوثائق على لجنة خاصة ، عادة ما ستغرق مدة طويلة للرد على الباحثين ، والتي كثيرا ما يكون ردها بالرفض خاصة بالنسبة للوثائق الخاصة بالمجلس الوطني و قيادة الأركان العامة للجيش ، وإذا سمحت بالإطلاع على تلك الوثائق فلا توافق على تصويرها

وهذا ما يجعل الباحث يفتقر إلى الوثائق الصادرة عن الهيئات المركزية للثورة حتى يتسنى له مقارنتها بالوثائق الصادرة عن المؤسسات العسكرية ، الإدارية والأمنية الفرنسية .إلا أنني كنت قد اطلعت عليها عندما كنت بصصد تحضير رسالة الماجستير قبل أن تطال تلك الوثائق عملية الحضر.و بذلك يبقى الأرشيف الفرنسي هو المصدر الأساسي في الدراسات الأكاديمية.

جلّ المجاهدين الذين صنعوا أحداث الثورة التحريرية أو عايشوها استشهدوا خلال الثورة ، أو توفوا بعد الاستقلال ، و القلة منهم الذين لا يزالون على قيد الحياة انهارت قواهم و ضعفت ذاكرتهم ، ونسوا تفاصيل الأحداث التاريخية التي عايشوها خلال الثورة . وحتى ما تم كتابته من مذكرات لبعض المجاهدين فهي في الواقع تعد مادة أولية لكتابة التاريخ فيها من الحقائق التاريخية التي لا يمكن الاستغناء عنها كونها تشمل حقائق قد لا تتوفر في مصادر أخرى من حيث الدقة والتفاصيل ، خاصة إذا كان أصحابها ممن كانوا مسؤولين عن وقائع تاريخية معينة.وفي نفس الوقت قد تكون مذكرات بعض المجاهدين مليئة

بالأخطاء و إظهار للوجود الشخصي بدلا من الذاكرة الجماعية ، حيث يدعي البعض بالزعامة لأنفسهم ويتجاهلون دور غيرهم من المجاهدين والمواطنين ، خاصة في ثورة شعبية كالثورة الجزائرية.وهو ما يجعل الباحث ملزما بفحصها و مقارنتها بشواهد ومصادر أخرى قصد التأكد من صحتها أو بطلانها.

-الكثير من مواضيع الثورة الجزائرية ، لا زالت تعاني من ظاهرة التحفظ ، والتي من بينها على سبيل المثال، العلاقات بين الهيئات القيادية للثورة ، وقد يكون ذلك بدعوة عدم إظهار الخلافات التي كانت قائمة بين تلك الهيئات القيادية للثورة سواء تلك المتواجدة في الداخل أو الخارج ، والتركيز على زاوية واحدة في تعامل الهيئات ببعضها البعض ، وهو التكامل والتجانس ، لعل ذلك يعد من باب إبراز الوجه المنير للثورة وتجاوز الخلافات التي حدثت أنذاك.

في الختام أقر أن هذا الموضوع هام وحساس يتطلب تفصيلا أكبر ودراسة أوسع ومعالجة أشمل ، لا تفي مذكرة واحدة بكل تفاصيله وحيثياته ، غير أنني أشعر بمساهمتي في أماطة اللثام عن خفاياه وفتحت الباب لمن يريد التوسع أكثر .

وبالله وحده التوفيق .

الجزائرفي2016/1/05/10.

الفصل التمهيدي : تطور التيار التحريري بين سنتي 1947–1954

المبحث الأول: التطورات التي ميزت التيار الإستقلالي بين سنتي 1947–1954

المبحث الثاني : دور أرضية الصومام في هيكلة وتقنين الثورة في الداخل والخارج

المبحث الثالث : أهم التطورات التي عرفتها الثورة التحريرية سنة 1957

شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 1947 -1954 ظهور مجموعة من التطورات السياسية في الجزائر أثرت على مسار الحركة الوطنية ودفعت بجناخ التيار الاستقلالي في حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى الانتقال من العمل السياسي البحت إلى تنويع آليات العمل قصد تعبئة مختلف القوى الوطنية المتاحة (البشرية ، المادية والتنظيمية) واتخاذ الأسلوب العسكري كوسيلة لاسترجاع السيادة الوطنية ، وهي الغاية التي لم تتجسد من ذي قبل، ورغم أن ذلك الخيار لم يكن محل إجماع دعاة الاستقلال بين سنتي 1947 و 1954 ، إلا أن المقتنعين به وضعوا الأسس التي ستعتمد عليها الثورة فيما بعد . و نظرا لصعوبة الموقف المتمثل في تفجير الثورة في أقرب وقت ممكن و بإمكانات مادية بسيطة و بإطارات بشرية غير معروفة لدى الرأي العام الوطني والدولي ، و عدم وضوح فكرة ونموذج الثورة التي ستندلع في الجزائر لدى مناضلي الحركة ، لا سيما بعد فشل الثورات التي عرفتها البلاد خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فإن ذلك ضاعف من متاعب المقتنعين بحتمية الحل العسكري لا سيما بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 ثم حدوث تصدع في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية . وأمام تنوع المخاطر التي واجهها أعضاء المنظمة الخاصة المكتشفة من قبل السلطات الاستعمارية والمنحلة من طرف الحزب، إلا أن ذلك لم يضن من جهود عناصر المنظمة الذين لم تطلهم أيادي الاستعمار وسعوا إلى توحيد الصفوف وإخراج مشروع الثورة إلى الوجود سنة 1954 ، ولم يكن ذلك بالأمر الهين ، إلا بعد سلسلة من اللقاءات بين نخبة من المناضلين المتواجدين في كل من الداخل والخارج .

وإذا كانت الثورة التحريرية قد فجرت سنة 1954 ثم دولت سنة 1955 فإنها توسعت جغرافيا وبشريا سنة 1956 بانضمام جمعية العلماء المسلمين الجوائريين والأتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وكذا الإتحادات الوطنية إلى الثورة الجزائرية ، الأمر الذي دعا إلى إعادة النظر في جوانبها التنظيمية بعقد مؤتمر الصومام ، الذي انبثقت عنه الهيئات القيادية للثورة و حددت طرق وأساليب التنسيق والتكامل فيما بينها ، لا سيما وأن تلك الهيئات كانت داخل التراب الوطني .كما عرفت سنة **1957** تطورات جديدة أدت إلى انتقال الهيئات المركزية للثورة إلى الخارج ولم تعد إلى أرض الوطن إلى غاية الاستقلال ، كما أن

1

2

مبدأ الأولويات الذي أقره مؤتمر الصومام لم يعد واردا على الأقل من الناحية النظرية، وفي نفس السنة شددت السلطات الاستعمارية على عملية غلق الحدود الشرقية والغربية . فإلى أي مدى تأثرت العلاقات التاريخية بين الهيئات المركزية للثورة في الخارج مع أعضاء المجالس الولائية للثورة في الداخل بشكل عام ومع الولاية الرابعة بشكل خاص.

المبحث الأول: التطورات التي ميزت التيار الاستقلالي بين سنتي 1947-1954 .

شهدت هذه الفترة عدة تطورات سياسية بالنسبة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، والهيئات المنبثقة عنها والتي قامت بالإعداد للثورة التحريرية ، ومن بينها.

1. المنظمة الخاصة:

.1.1. تعريفها: هي منظمة سرية شبه عسكرية تدعى بالمنظمة الخاصة(1) تمثل الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (2) أوكلت لها مهمة التفكير والإعداد للكفاح المسلح (3) من النواحي القانونية المادية والبشرية.(4) واستغلال الأثار السلبية للحرب العالمية الثانية على الجزائريين ، ثم مجازر الثامن ماي 1945 التي أدت إلى تقبل الرأي العام الوطني أسلوب الكفاح المسلح الذي يعد المخرج الوحيد من الاحتلال(5) وشكلت على إثر المؤتمر الذي عقد يومي 15 و 16 فيفري 1947 ، حيث عقد في اليوم الأول بمنزل المناضل مهدي عوماري ببوزريعة ، ثم تواصلت أشغال المؤتمر في اليوم الثاني بمصنع المشروبات الغازية ببلكور التابع للمناضل مولود ملاين. (6) و اختلف في تحديد عدد المشاركين في المؤتمر الذي

---

(1) محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر ، الرمز والمآل ، ترجمة عبد السلام عزيزي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2010 ، ص 122.

(2) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعو أول نوفمبر 1954 ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2010 ص 55.

(3) يحي بوعزيز ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر 2008 ، ص 33.

(4) Yves Michaud , la Guerre d'Algérie 1954-1962, Edition Odile Jacobe ,Paris 2004 , p .p.49/50.

(5) C.A.O.M.G.G.A, 7G/1203 , « Etude sur L'Armée de Libération Nationale » p.p. 8/10.

(6) مصطفى سعداوي ، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر ، مطبعة متيجة ، الجزائر 2009 ص47.

انبثقت عنه المنظمة ، فبن يوسف بن خدة [1] قدر عددهم ب (60) مندوبا [2] ويرى أخرون بأن عددهم أكبر من ذلك فحسين أيت أحمد[3] مثلا يرى بأن عدد مندوبي المؤتمر قدر ب (120) مندوبا[4]

---

(1) ولد بن يوسف بن خدة يوم 23 فيفري 1920 بالبرواقية من ولاية المدية ، وهو إبن قاض ، درس بالمدرسة القرآنية ثم بالمدرسة الفرنسية بذات البلدة ثم درس االمرحلة الثانوية بثانوية ابن رشد (حاليا) بالبليدة ، درس مع بعض التلاميذ أمثال محمد لامين دباغين ، سعد دحلب، عبان رمضان ، علي بومنجل ، وأمحمد يزيد ، وغيرهم .تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1943 والتحق بكلية الطب والصيدلة ، ليتخرج منها بشهادة صيدلي .انخرط في سنة 1942 بحزب الشعب الجزائري. وفي سنة 1947 أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم أمينا عاما لها بين سنتي 1954-1951 وبعد اندلاع الثورة التحريرية ألقي عليه القبض من طرف السلطات الاستعمارية، ولم يطلق سراحه إلى غاية شهر ماي 1955 . عين في مؤتمر الصومام عضوا في لجنة التنيق والتنفيذ. وفي الفترة مابين 1961-1957 مثل جبهة التحرير في كل مثل الصين، يوغوسلافيا وغيرهما. وفي شهر أوت 1961 عين رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وفي يوم 19 مارس 1962 كان له شرف الإعلان عن وقف إطلاق النهار . عاش في صائفة 1962 الأزمة التي نشبت بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد بهواري بومدين ، مما دفعه إلى الإنسحاب من الميدان تجنبا لإراقة الدماء. وفي شهر أوت 1989 أسس حزبا سياسيا سماه بحركة الأمة . وبعد تعرضه لمرض عضال توفى بن يوسف بن خدة ببيته بالجزائر العاصمة يوم 04 فيفري 2003. (جذور أول نوفمبر 1954 ص 601 /603) .

(2) بن يوسف بن خدة ، جذور أول نوفمبر 1954 ، ترجمة مسعود حاج مسعود ، دار الشاطبية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الجزائر 2012 ص 177 .

(3) ولد حسين أيت احمد يوم 20 أوت 1926 بعين الحمام من ولاية تيزي وزو ينتمي لعائلة من المرابطين ، فجده الشيخ محند الحسين كان مرابطا ينتمي للطريقة الرحمانية . تلقى تعليمه الأولي بالمدرسة القرآنية ثم واصل تعليمه بمدينة تيزي وزو و ثم ببن عكنون حيث تحصل على شهادة البكالوريا ، وبعد الاستقلال واصل دراسته بالحقوق بجامعة لوزان (سويسرا) وفي سنة1975 ناقش شهادة الدكتوراه بجامعة نانسي (بفرنسا) تحت عنوان : خقوق الإنسان في ميثاق وممارسة منظمة الوحدة الإفريقية .بدأ نضاله السياسي ضمن صفوف حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية ،وبعد مجازر الثامن ماي 1945 أصبح من أنصار الكفاح المسلح لاسترجاع السيادة الوطنية ، وبعد تشكيل المنظمة الخاصة سنة 1947 أصبح ضمن قيادة أركانها ثم مسؤولا وطنيا عنها إلى غاية 1949 ، ليتحق بعد ذلك بالقاهرة سنة 1951 وصار عضوا في الوفد الخارجي. ، مثل جبهة التحرير الوطني في عدة ملتقيات دولية من بينها مؤتمر باندوغ سنة 1955 ، وفي يوم 22 أكتوبر 1956 تعرض لعملية إختطاف رفقة أعضاء الوفد الخارجي وبقي في السجن إلى غاية 19 مارس 1962. عين في مؤتمر الصومام 1956 عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ثم عين في مؤتمر القاهرة 1957 عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ، وعندما شكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958 صار وزيرا للدولة في الحكومات الثلاث المتتالية من 1958 إلى 1962 وبعد الاستقلال شكل حزبا معارضا سمي بجبهة القوى الإشتراكية

(عاشور شرقي ، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007، ص55.)

(4) Ait Ahmed Hocine ,Mémoire d'un Combattant l'esprit d'indépendance 1942-1952 , Edition Bouchère Alger 1990, p 91..

مندوبا ، ويرى بلقاسم راجف[1] بأن عدد مندوبي المؤتمر قدر ب (150)مندوبا [2].

2.1. قيادة أركان المنظمة الخاصة: عرفت المنظمة الخاصة منذ تأسيسها ستة1947 إلى غاية اكتشافها سنة 1950 ثلاث قيادات لأركانها،الأولى بقيادة محمد بلوزداد والثانية بقيادة حسين أيت أحمد والثالثة بقيادة أحمد بن بلة ،وتشكلت تلك القيادات من.

1.2.1. قيادة الأركان الأولى: بقيادة محمد بلوزداد. وتتشكل من الأعضاء التاليين .

- محمد بلوزداد [3] المسؤول الوطني للمنظمة .

---

(1) ولد بلقاسم راجف يوم 19 سبتمبر 1909 بالأربعاء ناثر اثن بولاية تيزي وزو ، سافر إلى فرنسا سنة 1924 لينخرط سنة 1930 في نجم شمال إفريقيا ، ليكون سنة 1937 من مؤسسي حزب الشعب الجزائري ، وأثناء الحرب العالمية الثانية تعاون مع الألمان بغية الحصول على الدعم للقضية الجزائرية ، وبعد نهاية الحرب العالمية واصل نضاله في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وعندما انعقد مؤتمر شهر فيفري 1947 الذي انبثقت عنه المنظمة الخاصة كان له شرف رئاسته ، وعندما وقعت الأزمة بين صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين سنتي 1953-1954 حاول راجف لم الشمل وأصدر منشورا تحت عنوان " **نداء العقل** " وقعه باسمه وجهه لكل من المصاليين والمركزيين ، وعندما عقد المركزيون مؤتمرهم بالجزائر خلال شهر أوت 1954 دعوه للحضور ثم شرفوه برئاسة مكتبه رفقة دماغ العتروس ومسعودي زيتوني ، وفي يوم 23 ديسمبر 1954 ألقي عليه القبض حتى لا يدعم صفوف الثورة ، ولم يطلق صراحه إلا بعد سنتين ،ثم تعرض لمرض مزمن ، وتوفى يوم 25 ماي 1989 بالجزائر العاصمة (محمد عباس ، رواد الوطنية ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر 2004 ، ص 39/19.)

(2) محمد عباس ، نفس المرجع نفس المرجع ص 32.

(3) ولد محمد بلوزداد يوم 03 نوفمبر 1924 بالجزائر العاصمة ، متحصل على الشهادة العليا (Brevet Supérieur) التي تعادل شهادة البكالوريا والتي أهلته للعمل كمحرر بالولاية العامة ، كان مسؤولا عن شبيبة الحزب ببلكور بين سنتي 1943-1945، وأنشأ مجموعة مسلحة بهدف حماية النظام داخل الحزب وكذا حماية الأشخاص أثناء الاجتماعات ، فضلا عن تأديب الخونة وغلاة الشرطة الاستعمارية ،كان يعرف باسم سي مسعود ، وفي سنة 1947 أصبح عضوا في المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في اجتماع فيفري و مكلفا بالتنسيق بين المكتب السياسي والمنظمة الخاصة التي عين مسؤولا عنها . كان يعاني من مرض السهل ودخل في شهر ديسمبر 1949 لمستشفى بوبيني (Bobigny) لتلقي العلاج وتوفى يوم 14 جانفي 1952. عن (مصطفى سعداوي ، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر ، دار متيجة للنشر والطباعة ، الجزائر 2009 ، ص 72. صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعو ثورة نوفمبر 1954 ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2010، ص 204.)

- أحمد بن بلة [1] عين مسؤولا عن منطقة وهران .

- جيلالي عبد القادر بلحاج [2] أسندت له مهمة التدريب العسكري

---

(1) ولد أحمد بن بلة يوم 25 ديسمبر 1916 بمدينة مغنية ، تابع دراسته الثانوية بمدينة تلمسان ، أدى الخدمة العسكرية سنة 1937 ، وفي سنة 1939 انضم فريق أولمبيك مارسيليا لكرة القدم ، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية جند ضمن الطابور الإفريقي وتحصل على عدة ميداليات عسكرية ،انظم بعد الحرب إلى حزب الشعب ، وفي سنة 1947 عين عضوا في قيادة أركان المنظمة الخاصة ليخلف حسين أيت أحمد على رأس ذات المنظمة سنة 1949 وألقي عليه القبض سنة 1950 ووضع بسجن البليدة ليفر منه سنة 1952 والتحق بالقاهر ويصبح عضوا في الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وحافظ على نفس المنصب لما اندلعت الثورة التحريرية سنة 1954 ، ساهم في عملية جلب الأسلحة بين سنتي 1954-1956، تعرض لعملية الإختطاف يوم 22أكتوبر 1956 ، وفي مؤتمر القاهرة 1957 أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم عضوا في الحكومة المؤقتة (1962-1958) أنتخب أول رئيس للجمهورية الجزائرية إلى غاية 19 جوان 1965 حيث أزيح من طرف وزير الدفاع هواري بومدين ، واعتقل إلى عاية 1980 حيث أفرج عنه من طرف الرئيس السابق الشاذلي بن جديد ، حيث غادر البلاد متجها إلى فرنسا ومنها إلى سويسرا ثم عاد إلى الوطن بتاريخ 29 سبتمبر 1990 ، وبعد توقيف المسار الانتخابي 1992 غادر البلاد مجددا ليعود إليها سنة 1992 ، وساند مسعى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في إحلال المصالحة والوئام الوطني ، توفي الرئيس أحمد بن بلة يوم 11أفريل 2012 عن عمر يناهز 96 سنة . (عن نور الدين حاروش ، رؤساء الجزائر ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2012. ص 130-131.)

(2) ولد جيلالي عبد القادر بلحاج سنة 1921 بقرية زدين بولاية عين الدفلى والده كان ملازما بالجيش الفرنسي مما مكنه من الدخول إلى المدرسة العسكرية بشرشال حيث تلقى فيها تكوينه العسكري وتتخرج برتبة مرشح (Aspirant) ، انخرط في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وكان من دعاة الخيار العسكري أصبح ضمن قيادة أركان المنظمة الخاصة سنة 1947 مكلفا بالتكوين العسكري ، أستقبل اجتماع اللجنة المركزية للحزب بمزرعته بزدين ، وبعد اكتشاف المتنظمة الخاصة سنة 1950 من طرف السلطات الاستعمارية وإلقائها القبض عليه اعترف بمسؤوليته في المنظمة ، كما عمد قادة الجيش الفرنسي إلى توظيفه ضد جيش التحرير الوطني بمساعدته على تشكيل حركة مناوئة عرفت بحركة كوبيس بلغ عدد أفرادها مع نهاية 1956 ما يزيد عن 500 مسلح وبداية من 1957 شرع في توظيف ملشياته للإشتباك مع وحدات جيش التحرير الوطني ، مما جعل أمره يتضح لدى عناصره التي أوهمها بأنه أحد قادة الثورة ، فاستغل قادة الولاية الرابعة الفرصة للإتصال بجنوده وفضح خيانته لهم ، وتم الاتفاق على قبولهم ضمن وحدات جيش التحرير بالولاية الرابعة بشرط االمثول أمام مجلس الولاية بأسلحتهم ومعهم رأس كوبيس ، وهو ما تم بالفعل ليلة 16 أفريل 1958. (لخضر بورقعة ، شاهدعلى اغتيال الثورة ، الطبعة الثانية ، دار الألأمة ، الجزائر 2000، ص 86/)

- جيلالي رجيمي[1] عين مسؤولا على الجزائر رقم 01 التي تضم مدينة الجزائر ،سهل متيجة والتيطري[2]
- محمد ماروك [3] عين مسؤولا لمنطقة الجزائر رقم 02 التي تضم إقليمي الظهرة والشلف .
- عمار ولد حمودة [4] ، عين مسؤولا عن منطقة القبائل.

---

(1)ولد جيلالي رجيمي سنة 1924 بالجزائر العاصمة ، انخرط في حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية ، تولى مهمة أمين نقابة الخبازين ، وبعد تشكيل المنظمة الخاصة أصبح عضوا في قيادة أركانها مسؤولا عن منطقة الجزائر رقم 01 التي تضم مدينة الجزائر ، سهل متيجة وإقليم التيطري ، عمل كسائق للمجموعة التي قامت بالهجوم على بريد وهران سنة 1949 ، إلقي عليه القبض سنة 1950 بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة ، وبعد سنة أطلق سراحه وأصبح عضوا في اللجنة المركزية. (عن)

-(Mohamed Harbi , Archives de le Révolution Algérienne ,Jeune Afrique, Paris 1981 p29-31.+

-Benjamin stora ,Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes Algériennes , E.N.A. P.P.A . M.T.L.D (1954-1962), Edition L'Harmattan , Paris 1985, p301.

(2) مصطفى سعداوي ، مرجع سابق ص 74.

(3)ولد محمد ماروك يوم 08 ماي 1922 ببلدة الروينة ولاية عين الدفلى حاليا ،درس بثانوية مليانة ، ثم تحصل على شهادة البكالوريا بمدينة الجزائر تتخصص في مجال الإتصال ، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1943 حيث أصبح مسؤولا عن دائرة مليانة ، بعد تشكيل المنظمة الخاصة عين ضمن قادة أركانها كسؤول عن مقاطعة الجزائر رقم 02 التي تظم إقليمي الظهرة والشلف ، وبين سنتي 1949-1950 كلف بالعمل السياسي ونجا من الاعتقال الذي طال مناضلي المنظمة الخاصة ، وحكم عليه غيابيا بست سنوات سجن وغرامة مالية قدرت ب120 ألف فرنك وخمس سنوات نفي وتجريده من حقوقه المدنية لمدة عشر سنوات وتجنبا للوقوع في قبضة الشرطة الفرنسية أرسلته إدارة الحزب إلى فرنسا ، بعد نشوب الأزمة بين المصاليين والمركزيين أنحاز لصف المصاليين وأصبح عضوا في المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية ومسؤولا لجريدة الشعب ، اعتقل يوم 10 ديسمبر 1956 وأطلق سراحه في جويلية 1958 ثم أنسحب من العمل السياسي . (عن مصطفى سعداوي مرجع سابق ص 451) .

(4) ولد عمار ولد حمودة،سنة 1923 بمنطقة القبائل ، زاول دراسته بكل من بوفاريك ، بوزريعة ، مليانة ثم بن عكنون ، انخرط سنة 1942 ضمن صفوف حزب الشعب الجزائري ، وبعد مجازر الثامن ماي 1945 كان من بين الطلبة الذين تطوعوا للقيام بالعمل المسلح ، وفي مؤتمر فيفري 1947 عين عضوا في اللجنة المركزية وفي قيادة أركان المنظمة مسؤولا عن منطقة القبائل ، سجن سنة 1950 بالبليدة ، وتوفى سنة 1956. (أخذ ذلك عن)

(Mohand Amara et Kamel Ahman , LAiméche Ali l'irréductible révolutionnaire , Edition L'Harmattan Paris 2009 , p106.)

- محمد بوضياف [1] ، كلف بمقاطعة قسنطينة.

واستمرت هيكلة قيادة أركان المنظمة الخاصة سواء بقيادة حسين أيت أحمد أو بقياد أحمد بن بلة بنفس الهيئات القيادية مع بعض التغيرات الطفيفة [2].

2.2.1 . **قيادة الأركان الثانية** : بقيادة حسين أيت أحمد. والمتشكلة من .

- حسين أيت أحمد رئيسا.
- عبد القادر بلحاج مدربا ومفتشا عاما .
- محمد بوضياف مسؤولا عن عمالة قسنطينة
- جيلالي رجيمي مسؤولا عن عملة الجزائر رقم 01 .
- محمد ماروك مسؤولا عن عمالة الجزائر رقم 02 .

---

(1)ولد محمد بوضياف يوم 23 جوان 1919 بالمسيلة ، زاول دراسته بمسقط رأسه ، ثم توقف عن الدراسة ليشتغل في مصلحة الضرائب ، ناضل في حزب الشعب الجزائري ، وهو من مؤسسي المنظمة الخاصة وعضو في قيادة أركانها كمسؤول عن مقاطعة قسنطينة بين سنتي 1947-1949 ، وبعد حل المنظمة سنة 1950 أفلت من قبضة الشرطة ، ثم اتجه إلى فرنسا وأصبح مسؤولا عن فيدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية بها بين 1953-1954 ، حاول رفقة أعضاء المنظمة لم شمل الحركة بعد أزمة 1953 ثم كان من بين مؤسسي اللجة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1953 ، وفي اجتماع الإثنين والعشرين انتحب منسقا للهيئة القيادة المنبثقة عن الإجتماع ثم منسقا بين الداخل والخارج ، خرج من التراب الوطني يوم 28 أكتوبر 1954 للإعلان عن الثورة في الخارج ، تعرض لعملية اختطاف رفقة أعضاء الوفد الخارجي يوم 22أكتوبر 1956 ، وضل في السجن إلى غاية وقف إطلاق النهار ، عين في مؤتمر الصومام عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ثم أصبح بعد مؤتمر القاهرة 1957 عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ، ثم وزير دولة بين سنتي في حكومتي فرحات عباس (1961-1958) ثم نائبا للرئيس في حكومة بن يوسف بن خدة (1962-1196) ، ولما نشبت أزمة صائفة 1962 عارض جيش الحدود و سلطة بن بلة في استعمال القوة للوصول إلى السلطة ، وبعد الاستقلال شكل حزب الثورة الاشتراكية (P.R.S) ، ثم غادر التراب الوطني متجها إلى فرنسا ومنها إلى المغرب ليستقر بالقنيطرة إلى عودته يوم 16 جانفي 1992 ليتولى رئاسة المجلس الأعلى للدولة ، وأغتيل يوم 29 جوان 1992 عنابة (عن عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962 ، ترجمة عالم مختار ، دار القصبة للنشر و التوزيع ، الجزائر 2007 ص93/92. و صالح بلحاج ، الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954 ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2010، ص 212)

(2)من نهاية 1947 إلى صيف 1949 .

- أحمد بن بلة مسؤولا عن عمالة وهران .

- أمحمد يوسفي مكلفا بالاتصالات والاستعلامات. [1]

3.2.1.قيادة الأركان الثالثة : بقيادة أحمد بن بلة ، الذي تولى قيادة المنظمة بعد عزل حسين أيت أحمد ، بسبب تورطه في الأزمة البربرية [2] وتشكلت هذه القيادة من .

- أحمد بن بلة رئيسا .
- جيلالي بلحاج مفتشا عاما ومدربا عسكريا ومنسقا مع مختلف المصالح التابعة للمنظمة .
- أمحمد يوسفي مسؤولا عن التكوين العسكري والاستعلامات .
- جيلالي رجيمي مسؤولا عن مقاطعة الجزائر رقم 01.
- أحمد محساس (1) مسؤولا عن الجزائر رقم 02.

---

(1) يحي بوعزيز ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954 مرجع سابق ص 35.

(2) يحي بوعزيز المرجع نفسه ص48/45.

(3)ولد أحمد محساس يوم 17 نوفمبر 1923 ببودواو ، ولم تكن ظروفه العائلية تسمح له بمواصلة تعليمه فدخل عالم الشغل في وقت مبكر بمعمل تعاونية التبغ سنة 1940، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1941 ، ألقي عليه القبض على إثر مجازر الثامن ماي 1945 وسجن بكل من السجن العسكري بباب الواد ثم بسجن البرواقية ، وأطلق سراه سنة 1946 ، وفي سنة 1947 أصبح مسولا عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية في قسنطينة ثم أنتدب إلى المنظمة الخاصة عام 1948 ، وفي فترة قيادة أحمد بن بلة للمنظمة كلف بقيادة منطقة الجزائر رقم 02 ، وبعد اكتشاف المنظمة سنة 1950 ألقي عليه القبض وحكم عليه بخمس سنوات سجن ووضع في سجن البليدة وفر منه سنة 1952 رفقة أحمد بن بلة ، أحد العناصر التي شكلت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في ديسمبر 1954 ، عينه مؤتمر الصومام عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، لكنه ضل معارضا لقرارت مؤتمر الصومام . وبعد الاستقلال عاد إلى الجزائر في ديسمبر 1962 ، عين وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي بين سنتي 1963-1966 ، كما عين عضوا في مجلس الثورة في جويلية 1965 ، انسحب من الحكومة سنة 1965 وغادر البلاد ثم عاد سنة 1981 ، وبعد إقرار التعددية السياسية شكل سنة 1989 حزبا سياسيا عرف بإتحاد القوى الديمقراطية (U.F.D) لكنه لم يعمر طويلا عين عضوا ضمن الثلث الرئاسي بمجلس الأمة سنتي 2002 و2013 . ، توفي يوم 24 فيفري2013 بمستشفى عين النعجة بالجزائر العاصمة ودفن بمقبرة العالية (عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962 مرجع سابق ص 316/315 . وصالح بلحاج تاريخ الثورة الجزائرية صانعوأول نوفمبر 1954 ، مرجع سابق ص 223).

- عبد الرحمان بن سعيد [1] مسؤولا عن مقاطعة وهران. [2]

ومن هنا يمكن القول بأن المنظمة الخاصة كانت سباقة لوضع التنظيم الهيكلي للتنظيم الثوري في الجزائر ، حيث قسمت البلاد إلى خمس مناطق ، هي الجزائر رقم 01 و02 ، القبائل ، وهران وقسنطينة وقسمت كل منطقة إلى نواحي و والنواحي إلى أقسام ، ونصف الاقسام ، كما حددت الهيكلة العسكرية لوحدات الجيش ووضعت العلاقة بين القادة العسكريين وجنودهم ، وتطبيق مبدأ السرية في طريقة التعامل بين الهيئات والوحدات العسكرية واستعمال الأسماء المستعارة بين المناضلين حتى يصعب على عناصر الشرطة الفرنسية معرفة أسمائهم الحقيقية في حالة القبض على أحد المناضلين [3] وهذه الهيكلة السياسية والعسكرية التي وضعها قادة المنظمة الخاصة عندما شرعوا في الإعداد للكفاح المسلح طبقت من طرف قادة جيش التحرير الوطني فيما بعد ، سواء عند وضع التنظيمات الأولية للثورة قبيل اندلاعها أو عندما وضعت أرضية مؤتمر الصومام ، وبهذا يمكن القول بأن تنظيمات المنظمة الخاصة هي المرجعية التنظيمية للثورة ، ويمكن أن نستنتج من الهيكلة المذكورة ما يلي .

1) كز أعضاء المنظمة الخاصة على القسم الشمالي من البلاد نظرا لبعده الإستراتيجي سواء من حيث تركز المصالح الاستعمارية التي تعتمد في نشاطها الاقتصادي على قطاعي الزراعة والتجارة بالدرجة الأولى(وذلك قبل اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية) وكذا إلى التركز العمراني الكبير سواء بالنسبة للجزائريين أو الأوربيين

2) أعطي اهتمام كبير للمنطقة الوسطى من البلاد (منطقة الجزائر رقم 01 و 02) والتي أصبحت تعرف بعد اندلا ع الثورة بالمنطقة الرابعة (الولاية الرابعة بعد مؤتمر الصومام) ويتجلى ذلك من خلال تقسيمها إلى منطقتين رغم صغر رقعتها الجغرافية بالمقارنة مع المناطق الأخرى وذلك لوجود العاصمة ضمن نطاقها

---

(1) ولد عبد الرحمان بن سعيد يوم 05 أوت 1925 بالعمرية ولاية عين تيموشنت ، بدأ نضاله السياسي ضمن صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1941 ، وساهم في تأسيس فرع الكشافة الإسلامية ببلديته ، جند خلال الحرب العالمية الثانية وتخرج برتبة رقيب (Sergent) ، وبعد تشكيل المنظمة الخاصة أصبح مسؤولا عن ناحية الجنوب الوهراني ، ثم مسؤولا عن عمالة وهران ككل المرجع نفسه ص 39.(عن مصطفى سعداوي ، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر ، مرجع سابق ص 446).

(2) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعو أول نوفمبر 1954 مرجع سابق ص 57.

(3) المرجع نفسه ص 57.

الجغرافي والسياسي ، ووجود سهلي متيجة والشلف في منطقتي الجزائر (1و 2) مما أدى إلى استقطاب المعمريين منذ بداية الإحتلال، كما أن وجود مجموعة من السلاسل والمرتفعات الجبلية مثل سلسلة الأطلس البليدي ، مرتفعات التيطري ، سلسلتا جبال الظهرة و الونشريس وغيرها . فضلا عن وفرة الغطاء النباتي في مرتفعات المنطقتين المذكورتين ، ووجود عدة أودية مثل ، وادي الشلف ، وادي شفة وادي حمام ألوان ، وادي الأربعاء ، وادي بودواو وغيرها ، والتي تنبع في مجملها من المرتفعات ثم تعبر سهلي متيجة والشلف لتصب في البحر ، والتي ساهمت في النشاط الزراعي للمنطقتين ، وكذا في إعطائهما بعدا إستراتيجيا يساعد على استخدام حرب العصابات.[1]

3) كما يلاحظ بأن جل الذين عينوا على رأس المناطق السياسية العسكرية في تنظيم المنظمة الخاصة سبق لهم تأدية الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الفرنسي [2] أو ممن كانت لهم مستويات علمية تؤهلهم للتنظير السياسي والعسكري سواء في مرحلة المنظمة الخاصة أو بعد تفجير الثورة فيما بعد.[3]

3.1 المصالح التابعة للمنظمة الخاصة : لكي تتمكن المنظمة الخاصة من تأدية مهامها ، أنشأت عدة مصالح متخصصة من بينها .

1.3.1. مصلحة الهندسة : أنشأها عبد القادر الجيلالي في أوائل 1948 وأسندت مهمة إدارتها لمسؤول منطقة الشلف محمد أعراب، واختصت بمختلف أنواع المتفجرات من حيث صناعتها وكيفية استخدامها، كما تولت هذه المصلحة مهمة تخزين الأسلحة التي كانت بحوزة المنظمة الخاصة ،بالقرب من ساحة أول ماي[4]

---

(1) ينظر الخصائص الطبيعية للولاية ص.ص 261/256.

(2) مثل جيلالي عبد القادر بلحاج الرابعة ، المتخرج من مدرسة شرشال برتبة مرشح (Aspirant) وأحمد بن بلة المتحرج من الحرب العالمية الثانية برتبة مساعدة(Adjudant) ومحمد بوضياف الذي أدى الخدمة العسكرية في سلاح المدفعية ، وغيرهم ممن تلقى تكوينا عسكريا في ثكنات الإستعمار.

(3) أمثال حسين أيت أحمد ومحمد ماروك اللذان كانا متحصلين على شهادة البكالوريا ولهما خبرة في الأمور السياسية والإدارية .

(4) مصطفى سعداوي ، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر ، مرجع سابق ص 78.

2.3.1.مصلحة الاتصالات : أنشأها محمد ماروك وتولى إدارتها رمضان عسلة ، ومهمتها تكوين الإطارات المختصة في الاتصالات وسلاح الإشارة قصد التحكم في استخدام أجهزة الاتصالات وترميز الرسائل وفك الرموز ، ومن بين إطاراتها محمد مشاطي[1] ، عيسى بوكرمة وغيرهما.

3.3.1 .مصلحة الاستخبارات : أسندت مسؤوليتها لعمر بن محجوب [2] ومهمتها التطلع إلى جمع أسرار المصالح الحيوية التابعة للعدو كالشرطة ، الدرك والإدارة العامة. [3]

4.3.1 .شبكة المتعاطفين: ومهمتها كسب أكبر قدر من الدعم الشعبي للثورة الجزائرية لا سيما ما يتعلق بتأمين الملاجئ للمناضلين المطاردين من طرف مصالح العدو وتوفير المخابئ للأسلحة والذخيرة[4]

---

(1) ولد محمد مشاطي يوم 04 مارس 1921 بقسنطينة ، وفي سن الخامسة من عمره دخل زاوية سيدي عبد المؤمن قصد حفظ القرآن الكريم ، ولم يسعفه الحظ لمواصلة تعليمه ، وفي سنة 1935 دخل في مدرسة تعلم الفنون والصناعات التقليدية ، وفي سنة 1938 انخرط ضمن اللواء السابع للمشاة ، وفي مارس 1939 أمضى عقد الالتزام بفرع الاتصالات ، انخرط في حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية ، وفي سنة 1947 أصبح عضوا في المنظمة الخاصة وعين بمنطقة الجزائر رقم 01 ثم مسؤول ناحية بالجنوب الوهراني ، شارك في اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين في جوان 1954 ، وبعد اندلاع الثورة التحريرية أصبح مسؤولا في فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا واعتقل بفرنسا يوم 28أوت 1956 وافرج عنه سنة 1961 ووضع تحت الإقامة الجبرية ، وبعد الاستقلال عين بين سنتي 1962 و 1963 قنصلا في كل من تونس وسويسرا (عن محمد مشاطي ، مسار مناضل ، ترجمة زينب قبي ، منشورات الشهاب 2010 ص 102/15).

(2) عمر بن محجوب انخرط في حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم عين عضوا في المنظمة الخاصة كمسؤول عن ناحية التيطري وبعد مؤتمر زدين سنة 1948 أصبح مسؤولا عن مصلحة الاستعلامات ثم عن شبكة التواطؤ ، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة ألقي عليه القبض وحكم عليه بأربعة سنوات سجن وبعشرة سنوات حرمان من حقوقه المدنية وخمس سنوات نفي ، وبعد اندلاع الثورة التحريرية أصبح ضمن إطارات الولاية الرابعة ثم إطارا في جيش الحدود ، وبعد الاستقلال عين عضوا في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بين سنتي 1964-1965 ،ثم تفرغ للمحاماة .(مصطفى سعداوي ، دور المنظمة الخاصة في الإعداد لثورة أول نوفمبر ، مرجع سابق ص447).

(3) Mohamed, Harbi ,le F.L.N. Mirage et Réalité, Edition jeune AFRIQUE Paris 1981, p72.

(4) أمحمد يوسفي ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية " المنظمة الخاصة " تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين ، مطبعة تالة الجزائر 2007، ص 111.

كان يترأسها أمحمد يوسفي.[1]

.**استراتيجية المنظمة الخاصة**: لكي تتمكن المنظمة من تجسيد عملها المتمثل في الإعداد القانوني، المادي والبشري للثورة المسلحة لجأت إلى وضع الإستراتيجية التالية :

1.4.1.إعطاء البعد الشعبي للثورة : في ظل انعدام تكافؤ القوى المادية والبشرية بين الثوار الجزائريين (الذين سيفجرون الثورة فيما بعد) وبين الدولة الفرنسية الاستعمارية التي تملك مختلف وسائل الحرب، فقد تم اعتماد الطابع الشعبي للثورة وعليه يتطلب تجنيد مختلف الطاقات البشرية الوطنية وجعلها من الشروط الأساسية لنجاح الثورة. [2]

2.4.1. اعتماد أسلوب حرب العصابات : يستخدم هذا النوع من الحروب في حالة عدم تكافؤ القوى المادية والبشرية بين المتحاربين، وتتميز بسرعة التنفيذ وخفة التنقل [3]، وتنوع العمليات ، فتارة تكون على شكل كمائن وتارة أخرى على شكل عمل تخريبي كما قد تكون على شكل أعمال فبدائية أو هجومات على مصالح العدو مهما كانت طبيعتها ، كما تكون موزعة على أماكن متباينة قصد إرباك العدو وتشتيت قواه المادية والبشرية [4] فيضطر إلى الزج بقدرات ضخمة في الميدان دون أن يحقق بها

---

(1) أمحمد يوسفي ، ولد سنة 1923 بحي بلكور بالجزائر العاصمة ، بدأ نضاله في الكشافة الإسلامية ، و هو من بين مؤسسي شبيبة حزب الشعب الجزائري ، وعين ممثلا للحزب على رأس ولاية وهران ، وبعد إنشاء المنظمة الخاصة عين مسؤولا عن المصالح العامة ، بعد اكتشاف المنظمة الخاصة 1950 ألقي عليه القبض وسجن بالبليدة ثم بمرسيليا وبعد الإفراج عنه ألتحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955 وعمل في مصلحة التسليح من أوربا إلى الجزائر إلى غاية الاستقلال (مصطفى سعداوي ، دور المنظمة الخاصة في الإعداد لثورة أول نوفمبر ، مرجع سابق ص 454) .

(2) عن الندوة التاريخية المنعقدة ببلدية حمام ألوان ، دائرة بوقرة ولاية البليدة بتاريخ 16أوت 2002.

(3) حوار مع العقيد يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة التاريخية ومسؤول مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية بمقر المؤسسة الكائن ببئر مراد رايس يوم 2003/11/10.

(4) حوار مع مجاهدي اتحادية حسين داي بمقر الاتحادية بمناسبة عيد النصر بتاريخ .19 مارس 1998.

مبتغاة مما يؤثر على قدراته الاقتصادية والعسكرية[1] ومن ثم الحط من عزيمته على مواصلة الحرب.[2]

3.4.1 الاستغلال الأمثل للوسط الطبيعية : أي معرفة مختلف مظاهر الطبيعة للإقليم الذي يمكن أن تتم فيه مختلف أشكال حرب العصابات ، فضلا عن المسالك التي تستخدم في حركة المجاهدين ، والمنابع المائية ، وكذا الغطاء النباتي [3] ولمعرفة ذلك نظمت زيارات ميدانية استطلاعية على مستوى المناطق والنواحي. [4]

4.4.1.البعد الدبلوماسي للكفاح : لم يكتف اهتمام قادة المنظمة الخاصة بالنشاط السياسي والعسكري للثورة المرتقبة ، بل أعطوا اهتماما كبيرا للعمل الدبلوماسي قصد توسيع مجال الدعم الخارجي للعمل المسلح في الجزائر وتقليص النفوذ الفرنسي في المحافل الدولية ، ويمكن تلخيص الدور الدبلوماسي للمنظمة الخاصة فيما يلي.

-كسب الدعم العربي للقضية الجزائرية ، فعلى إثر انعقاد دورة اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في ديسمبر 1948 تقرر ضرورة كسب الدعم المغاربي عن طريق حزب الدستور الجديد التونسي وحزب الاستقلال المغربي ، وذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف المشتركة ، تتمثل في إيجاد تكتل سياسي وعسكري للبلدان المغاربية الثلاثة ضد العدو الفرنسي المشترك و تشكيل هيئات شبه عسكرية(على شاكلة المنظمة الخاصة)تعمل بالتنسيق والتكامل بين هذه البلدان و بين رواد الكفاح المغاربي [5]، ولتجسيد ذلك ميدانيا اقترح إيجاد كتلة مغاربية متجانسة في أبعادها الاجتماعية ،الاقتصادية

---

(1) نفس الندوة المنعقدة بحمام ألوان .

(2) مصطفى سعداوي ، دور المنظمة الخاصة في الإعداد لأول نوفمبر ، مرجع سابق ص 103.

(3) Mohamed ,Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne (Rapport D'Ait Ahmed) op-cite pp15/48.

(4) مصطفى سعداوي ، نفس المرجع ص. 103

(5) S.H.A.T , 1H 2853 , Dossier N° 01 « Bulletins de Renseignements duService de Liaisons Nord Africaines de la Préfecture de Constantine en Février 1947-Avril 1950.

السياسية والعسكرية قادرة على مواجهة المحتل المشترك [1] بالإضافة إلى كسب باقي الدول العربية ، في إطار مساعي الجامعة العربية ، ورغبة الشعوب العربية الراغبة في التحرر من الاستعمار[2]

- نقل ميدان الحرب إلى فرنسا : وذلك بتعبئة الجالية الجزائرية الموجودة في الدول الأوربية بشكل عام وبفرنسا بشكل خاص قصد جمع القوى المادية والبشرية التي يمكن استخدامها في الحرب ضد المستعمر الفرنسي بعقر داره ، واستمالة المهاجرين الأجانب لصالح حرب التحرير في الجزائر وكذا تنبيه الرأي العام الفرنسي والدولي بعدالة القضية الجزائرية ، ودحض السياسة الفرنسية التي قد تلجأ إلى تعتيم الحقائق وتغليط الرأي العام الفرنسي والدولي عن حقيقة ما يجري في الجزائر.[3]

- استغلال الظروف الدولية: حيث ركز قادة المنظمة الخاصة على ضرورة استغلال الظروف الدولية لانتقاد الاستعمار الذي يتواجد في عدة بلدان لا سيما في قارتي إفريقيا وأسيا ، وهو ما يتطلب حتمية تجميع قوى حركات التحرر ودعمها لبعضها البعض ، وكذا استغلال فرصة الحرب الباردة والتعامل مع الدول الكبرى بذكاء لجلب القوى الكبرى بتطبيق مبدأ عدم الانحياز ، للتمكن من استمالة مؤيدين من كلا المعسكرين [4] . ومن خلال هذه الإستراتيجية التي طبقها قادة المنظمة الخاصة يمكن أن نستنتج الحقائق التالية :

1) مدى استفادة قادة المنظمة الخاصة من تجارب المقاومة الشعبية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، وكذا من تجارب المقاومة السياسية ، فجاء الإعداد للثورة المسلحة شاملا لكل ربوع البلاد وممزجا بين الكفاح العسكري والنضال السياسي .

2) إعطاء البعد الشعبي للثورة التحريرية، ولعله يعد من أسرار قوتها ونجاحها، ويمتد من مرحلة التنظير والتخطيط إلى التنفيذ والتموين والتمويل إلى الأهداف.

---

(1) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne. Op-cit , pp41L43.

(2) Yves Micaud , la Guerre d'Algérie 1954-1962 , Edition Odile Jacob , Paris 2004 , p.p.49/50.

(3) Bernard Lefevre , L'Occident en Péril , Editions Latines , Paris 2004 , p.p.145/155.

(4) مصطفى سعداوي ، مرجع سابق ص 107.

3) كما أن المنظمة الخاصة حددت أسلوب الحرب المرتقب مع الإدارة الفرنسية والمتمثل في حرب العصابات ، والذي مكن الثورة الجزائرية من التصدي لقوة استعمارية كبرى ، بإمكانات مادية وبشرية محدودة وتحقق بهما الاستقلال الكلامل للبلاد.

4) استغلال الوضع الدولي الذي ميز العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، والمتمثل في ظهور الهيئات الدولية التي تبنت قضية تحرر الشعوب – ولو نظريا- مما جعل المنظمة تكثف من نشاطها الخارجي ، وهو ما استغل فيما بعد في تشكيل الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم لجبهة التحرير الوطني .

5.1.شروط الإنضمام للمنظمة الخاصة :حددت مجموعة من الشروط لمن يرغبون في الانضمام إلى صفوفها ، ومنها .

1.5.1 التجربة النضالية: يتم انتقاء العناصر الراغبة في الانضمام إلى صفوف المنظمة الخاصة من بين مناضلي حزب الشعب الجزائري على أن لا يتجاوز عمرهم ثلاثين سنة [1] و من بين الذين لهم تجربة ثلاث سنوات نضال على الأقل. [2]

2.5.1 .القناعة بحتمية الكفاح المسلح : فالمجند في صفوف المنظمة الخاصة يجب أن يكون مقتنعا بأن الكفاح المسلح هو الوسيلة المثلى للتخلص من الاستعمار ، وأن يتفرغ لهذه المهمة. [3]

3.5.1. الشجاعة الكاملة: وهو شرط ضروري لمواجهة مختلف الصعاب التي تواجه المجند حين قيامه بمختلف العمليات التي تتطلبها حرب العصابات. [4]

4.5.1. الكتمان : نظرا لكون المنظمة الخاصة ذات طابع سري وتهدف بالدرجة الأولى إلى تعبئة

---

(1) أمحمد يوسفي ، سابق ص 109.

(2) مصطفى سعداوي ، مرجع سابق، ص107 .

(3) الندوة المنعقدة بحمام ألوان مرجع سابق .

(4) الحوار السابق مع مجاهدي حسين داي .

القدرات الوطنية (القانونية المادية والبشرية) للقيام بالثورة فإن ذلك يشكل خطرا على مصالح لاستعمار ا الذي سيتصدى لها بكل حزم ، وهذا ما يستوجب من المناضلين الالتزام بمبدأي السرية والكتمان. [1]

((**وكان كل مترشح يقسم بالقرآن الكريم أن يكتم السر بخصوص انخراطه في المنظمة ولم تكن تعلم لا عائلته ولا أصدقاؤه**)). [2]

.**قوة البنية الجسمية** :لكي يتمكن الراغب في الانضمام للمنظمة من مجابهة الصعاب ، يجب أن يكون ذا بنية جسمية قوية ، ويلتزم بالتدريبات الرياضية والعسكرية بشكل مستمر. [3]

5.5.1 التمتع بحسن السلوك: ليكون عضو المنظمة الخاصة قدوة لغيره من المناضلين. [4]

6.5.1.. الخبرة العسكرية : حيث أعطيت الأولوية للمناضلين الذين أدوا الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الفرنسي أو الذين جندوا للحرب العالمية الثانية لما لديهم من خبرة عسكرية يمكن أن يفيدوا بها الوحدات العسكرية التي شكلتها المنظمة الخاصة .[5] وهناك شروط أخرى كثيرة من بينها أن أيكون المترشح للمنظمة الخاصة أعزبا. [6]

6.1. مراحل انتقاء المجندين : رغم إخضاع عملية الانضمام للمنظمة الخاصة لشروط دقيقة ومع ذلك تمر عملية الانتقاء بعدة مراحل منها :

---

(1) مصطفى سعداوي ، مرجع سابق ، ص 432.

(2) بن يوسف بن خدة ، جذور أول نوفمبر 1954 ، مصدر سابق ص 190.و محمد يوسفي الجزائر فيؤ ظل المسيرة النضالية المصدر السابق ص 110.

(3) ندوة حمام ملوان ، مرجع سابق .و مصطفى سعداوي ، دور المنظمة الخاصة في الاعداد لثورة أول نوفمبر ، مرجع سابق ص 150/149.

(4) مصطفى سعداوي ، المرجع نفسه ص 150.

(5) حوار أجريته مع مجاهدي اتحادية الأخضرية ولاية البويرة بتاريخ 05 مارس 1993 بمناسبة ذكرى استشهاد الرائد سي لخضر.

(6) Hocine Ait Ahmed ,op-cite p135.

1.6.1. التحري في شخصية المجند :من حيث سلوكه وشخصيته وعلاقته بالعدو. [1]

2.6.1.المقابلة مع أحد إطارات المنظمة ، ففي البداية كان محمد بلوزداد يقوم شخصيا بانتقاء عناصر المنظمة ((**ولكي يتعرف شخصيا على العناصر المؤهلة للتجنيد في المنظمة الخاصة كان يتصل شخصيا ولمرات عديدة بالمعنيين بالأمر الذين يقع عليهم اختياره**)) [2] وقد تكون المقابلة مع المسؤول المكلف بعملية انتقاء المجندين بشكل فردي في الأماكن الحضرية وجماعية في الأماكن الريفية. [3]

3.6.1.إجراء الاختبار: قبل القبول النهائي للمجند في صفوف المنظمة الخاصة يخضع لعملية اختبار صعب حيث يكلف بعمل خطير (إغتيال ، عمل تخريبي أو فبدائي) للتأكد من مدى شجاعته وإصراره على العمل العسكري[4] وبعد نجاع المترشح في كل هذه المراحل يؤدي اليمين ويده على المصحف (5) وإن كانت صيغة اليمين تختلف من منطقة لأخرى إلا أن مضمونها العام يدور حول طاعة الأوامر بالنسبة للمسؤولين،وكتم الأسرار وعدم التراجع فيما كلف به حتى الاستقلال أو الاستشهاد. [6]

7.1 . التكوين السياسي والعسكري للمجندين : ويتضمن تكوينا نظريا وتطبيقيا .

1.7.1 التكوين النظري : ففي يوم 13 نوفمبر 1947 نظمت قيادة أركان المنظمة الخاصة اجتماعا بمنزل محمد بلوزداد بالقبة حضره كل محمد بوضياف ، حسين أيت أحمد ، جيلالي بلحاج ، أحمد بن بلة جيلالي رجيمي ، أحمد محساس ومحمد ماروك للتباحث في العمل العسكري المرتقب، وتم الاتفاق على

---

(1) مصطفى سعداوي ، مرجع سابق ص 151.

(2) بن يوسف بن خدة ، جذور أول نوفمبر 1954 مصدر سابق ص 182.

(3) مصطفى سعداوي ، المرجع السابق ص 152.

(4) الندوة السابقة الذكر المنعقدة بحمام ملوان.

(5) أمحمد يوسفي ، المصدر السابق ص110.

(6) صطفى سعداوي مرجع سابق ص 154

مخطط الهيكلة العسكرية بمختلف وحداتها، وحددت مهلة التدريب العسكري بسنة [1] و يتضمن هذا النوع من التكوين ما يلي.

1.1.7.1 .التحلي بحسن الخلق والمعاملة الحسنة: للأشخاص الذين يتعامل معهم الجند، سواء كانوا من عناصر المنظمة الخاصة أو من المواطنين، على اعتبار أن الحرب التي سوف تفجر ذات طابع شعبي، وعليه فإن كسب الشعب يعد هدفا أساسيا [2]

.2.1.7.1. التحلي بالصبر والصرامة : وتحمل الشدائد والمحافظة على اللياقة البدنية والسرعة في الحركة وكذا التأقلم على المستجدات لمواجهة أي طارئ. [3]

2.7.1 .التكوين التطبيقي : ومرجعيته دفتر التكوين العسكري الذي أعده كل من أيت أحمد وجيلالي بلحاج والذي سحبت منه نحو خمسون نسخة ووزعت على هياكل المنظمة الخاصة لتكون دليلا للتكوين العسكري [4] الذي يتضمن المحاور التالية.

1.2.7.1 .التعرف على مختلف أنواع الأسلحة: (التي بحوزة المنظمة) ومصدرها وكيفية تفكيكها وتركيبها ، والتدرب على الرماية والتصويب الدقيق مع الحرص على اقتصاد الذخيرة قدر المستطاع ، وكذا التدرب على كيفية صنع القنابل اليدوية وتفكيكها واستعمالها [5] التدرب على استخدام الأسلحة البيضاء والمصارعة مع عناصر العدو في حالة نفاذ الذخيرة أو انعدام الأسلحة.

2.2.7.1 .التدرب على طرق وأساليب السير: كاختيار عنصري الزمان والمكان ، ونوعية الملابس التي يتم ارتداؤها ، والتزام الصت والتمويه والتعرف على أشكال حرب العصابات كالعمليات الفدائية الكمائن ، الهجومات ، التخريب ، قصد إضعاف قوات العدو وتحطيم معنوياته. [6]

---

(1) Mohamed Harbi , le F.L.N. Mirage et Réalité ; op-cite , p 70.

(2) نفس الحوار السابق مع العقيد يوسف الخطيب.

(3) حوار مع مجاهدي اتحادية المجاهدين لدائرة بوقرة ولاية البلدية بتاريخ 15 ماي 2002 ، بمقر الأتحادية.

(5) Mohamed Harbi le F.L.N.Mirage et Réalité ; op-cite, p71.

(6) مصطفى سعداوي ، مرجع سابق ص 157.

3.2.7.1.التدرب على كيفية مواجهة الدبابات :بتحييدها وجعلها غير قادرة على القيام بمهمتها بالإضافة إلى التدرب على حرب الشوارع وحرب الخنادق والتخلص من الحصار وغيرها من فنون القتال[1] وقد واجهت المنظمة الخاصة عدة صعوبات ، من بينها .

– صعوبة الحصول على العدد الكافي من المتطوعين المقبولين لإعداد العمل المسلح ، نتيجة للمقاييس الدقيقة التي يجب توفرها في عناصر المنظمة الحاصة ، وعدم رغبة قيادة الحزب في التخلي عن خيرة المناضلين، لأن انضمامهم للمنظمة يعني الدخول في تنظيم مستقل عن الحزب[2]

– نقص الإعتمادات المالية التي لم تكن تتعدى 100.000 فرنك فرنسي قديم في الشهر ، بما فيها 60.000 فرنك مستحقات قادة المناطق، حسب التقرير الذي قدمه حسين أيت أحمد في مؤتمر الحزب بزدين.[3] في حين قدر أمحمد يوسفي المبلغ الذي كان يخصصه الحزب للمنظمة الخاصة بـ 800.000 فرنك فرنسي.[4] ومهما اختلفت تقديرات المبلغ المخخص للمنظمة الخاصة فهو غير كاف لتحضير العمل المسلح سياسيا ، بشريا وماديا ، وهو ما يضاف إلى الصعوبات التي واجهت قادة المنظمة.

2. اللجنة الثورية للوحدة والعمل :

1.2 .تعريفها :يرى محمد بوضياف ، بأنها حركة رأي كفيلة بتوحيد القاعدة النضالية لمنعها من الانشقاق وهي ليست بمنظمة ولا بحزب،[5] كما يرى بأنها الوسيلة المثلى للتحول من النشاط السياسي إلى الشبه عسكري بغية الإعداد للكفاح المسلح . [6] وينحدر أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل من المنظمة

---

(1)مصطفى سعداوي ، المرجع نفسه ص 158.

(2)صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعو أول نوفمبر 1954 ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2010 ، ص 56.

(3)Mohaled Harbi , le F.L.N.Mirage et Réalité , op- cit , p 47.

(4)أمحمد يوسفي ، مصدر سابق ، ص 118.

(5)عيسى كشيدة ، مهندسو الثورة ، منشورات الشهاب ، الجزائر 2003، ص63.

(6)Jacques ,Simon ,le Mouvement pour le Triomphe des Libertés démocratique 1947-1954, Edition L'harmattan ,paris 2003 , p 137.

الخاصة ، وهم الذين خططوا لتفجير الثورة التحريرية ، وشكلوا الهيئة القيادية التي تكفلت بعملية التحضيرات الأولية للثورة ، ووزعت المهام فيما بينها ، على المستويين الداخلي والخارجي. [1]

2.2.العوامل التي ساعدت إلى تشكيل اللجنة .

1.2.2.أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، خلال اجتماع اللجنة المركزية للحركة ما بين 12 و 16 سبتمبر 1953 حيث وردت مجموعة من المقترحات في المذكرة التي أعدها أحمد مصالي الحاج [2]

---

(1)Patrick Kessel et Giovanni Pirelli , le peuple Algérien et la Guerre ((lettres et témoignages)) 1954-1962 ,Edition L'Harmattan Paris San date , p 32.

(2) ولد أحمد مصالي الحاج يوم 16 ماي 1998 يتلمسان ، غادر المدرسة الابتدائية في سن العشر سنوات ، ثم التحق بالعمل في سن مبكر ، وفي سنة 1918 استدعي لأداء الخدمة العسكرية ، ثم عاد إلى الجزائر وفي سنة 1923 عاد إلى فرنسا واشتغل بعدة مؤسسات مثل مصنع النسيج وفي مصانع رونو كما اشتغل كبائع متجول ، انخرط في الحزب الشيوعي الفرنسي (**P.C.F**)وفي سنة 1925 أصبح أمينا عاما لنجم شمال إفريقيا وعندما حل النجم بتاريخ 20 نوفمبر 1929 انفصل عن الحزب الشيوعي وفي 28 ماي 1933 عقدت جمعية عامة سرية وأعيد انتخاب مصالي الحاج كرئيس للنجم ، ساهم في القطيعة التي حدثت بين الحزب الشيوعي الذي يهدف إلى الارتباط بالمنظمة الشيوعية العالمية ، ونجم شمال إفريقيا إلى أصبح ينادي بالقومية العربية ، ويبدو أن مصالي تأثر بشكيب أرسلان الذي قابله في ألمانيا سنة 1934 عندما حكم عليه بالسجن بحجة تحريض عسكريين على التمرد ، كما أن الحزب الشيوعي ساند سياسة الجبهة الشعبية ، في حين عارضها مصالي . وفي سنة 1935 استفاد من عفو المحكمة المدنية بباريس ، وفي يوم 02 أوت 1936 وصل إلى الجزائر وحضرا تجمعا شعبيا نظم بالملعب البلدي بحسن داي ، حيث أكد على الخيار الذي تبناه النجم والمتمثل في استقلال البل ، وفي 26 جانفي 1937 قامت الجبهة الشعبية بحل نجم شمال إفريقيا ، فقام مصالي بتأسيس الشعب الجزائري يوم 11 مارس 1937، الذي حل من طرف السلطات الفرنسية يوم 26 سبتمبر 1939 ، وحكم عليه سنة 1941 بستة عشر سنة سجنا مع الأعمال الشاقة من قبل حكومة فيشي ، وفي 23 أفريل 1943 وضع مقبل قوات الحلفاء تحت القامة الجبرية ، ولم يطلق سراحه إلا في أكتوبر 1946 ،حيث عاد من منفاه الإجباري بالغابون ، وأسس بعد ذلك حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وبعد سنة 1953 حدث شرخ بين مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، حيث انقسموا إلى موالين لمصالي الحاج ومعارضين له وعقد كل جناح مؤتمرا منفصل عن الطرف الأخر ، ولما أسس أعضاء المنظمة الخاصة اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 ، ثم الإعداد للثورة ، قام مصالي بتشكيل الحركة الوطنية الجزائرية. توفي يوم 03 جوان 1974 بباريس ، ودفن بمسقط رأسه بتلمسان يوم 07 جوان من نفس الشهر.(عن عاشور شوقي ، مرجع سابق ص 333/332.)

(Jacques Simon , Biographies de Missali Hadj , Edition L'Harmattan , paris 2009,pp 7/8)

لطرحها أمام اللجنة ، من بينها ،رفضه للسياسة الإصلاحية التي تطالب بها اللجنة المركزية ، كما طالب بتنحي بن يوسف بن خدة من منصب الأمين العام للحركة ، وطلب من أعضاء اللجنة إعطائه التفويض المطلق ، بالإضافة إلى الانتقادات اللاذعة ضد أعضاء اللجنة المركزية ، والتشهير بهم في أوساط المناضلين ، وهو ما لم يتقبله أعضاء اللجنة . ولما نظمت ندوة إطارات الحزب بباريس يومي 26 و 27 ديسمبر 1953 لا حظ محمد بوضياف مسؤول التنظيم في فيدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية بفرنسا ونائبه ديدوش مراد [1] مدى غموض مواقف مصالي ، وعدم تطابقها مع قناعتهما المتمثلة في حتمية اللجوء إلى الحل العسكري لاسترجاع السيادة الوطنية مما جعل بوضياف يكثف من نشاطه في أوساط مناضلي الحركة بفرنسا قصد تفادي كل مظاهر الانشقاق ، والتمسك بالخط الاستقلالي للحزب.[2] كما عقد أعضاء اللجنة المركزية اجتماعا بين 01 و 04 جانفي 1954 اقترحوا فيه عقد مؤتمر ستثنائي لحل الأزمة بينهم وبين رئيس الحركة ، وأرسلوا وفدا إلى مصالي للتباحث في كيفية حل الأزمة القائمة بين الطرفين ، إلا أن رئيس الحركة رفض استقبال الوفد ، وقام بإصدار رسالة في شهر فيفري 1954 يطالب فيها التنظيمات التابعة للحزب بعدم احترام الأوامر الصادرة عن المسؤولين المركزيين.[3]

---

(1)ولد مراد ديدوش ، المدعو خلال الثورة التحريرية بسي عبد القادر ، يوم 13 جويلية 1927 بالمرادية بالعاصمة ، ينتمي لأسرة ميسورة ، تلقى تعليمه الابتدائي ثم المتوسط بمسقط رأسه ثم انتقل إلى الثانوية التقنية بحي العناصر ، انضم سنة 1942 إلى حزب الشعب الجزائري ، وأصبح مسؤولا عن أحياء المرادية ، المدنية وبئر مراد رايس ، كما أنشأ فرقة الكشافة " الأمل " والفريق الرياضي المسمى " السريع الرياضي للجزائر" اشتغل في قطاع السكك الحديدية بمحطة الجزائر ، وفي 1946 انتقل إلى قسنطينة للقيام بالحملة الانتخابية لصالح قوائم حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وبعد إنشاء المنظمة الخاصة أصبح من بين إطاراتها بالشمال القسنطيني ، ولما اكتشفت المنظمة سنة 1950 حكم عليه بعشر سنوات سجنا غيابيا ، وظل ينشط في السرية متنقلا من شرق الجزائر إلى غربها ، ثم توجه إلى فرنسا لينشط ضمن فيدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية هناك ، وفي سنة 1954 كان من بين مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، ثم من بين محضري اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ، وأحد أعضاء الهيئة القيادية المنبثقة عن الاجتماع ، ليصبح ضمن القادة التاريخيين وشارك في الإعداد للثورة التحريرية ، وعين على رأس المنطقة الثانية " الشمال القسنطيني ، استشهد بتاريخ 18 جانفي 1955"على إثر معركة خاضها في واد بوكركار بناحية زيغود يوسف (حاليا) ضد قوات المضلين بقيادة العقيد دوكورنو (عن عاشور شرفي مرجع سابق ص.ص 197/196.)

(2)صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية " صانعو أول نوفمبر ، مرجع سابق ، ص 111/110.

(3) بلحاج ، نفسه ص.ص. 113/105.

وبعد فشل عملية لم الشمل بين الطرفين المتنازعين ، وعلى إثر عودة محمد بوضياف من فرنسا رفقة

ديدوش مراد ، إلى الجزائر وهو يحمل رسالة معنونة بنداء الحكمة أعدتها مجموعة من مناضلي فيدرالية الحركة بفرنسا منهم راجف بلقاسم ،عبد المالك بن حبيلس ،أحمد محساس ، الذين طالبوا بالوقوف موقف الحياد من الصراع الدائر بين المصاليين والمركزيين ، ومن بين أهم المواقف التي وردت في الرسالة :

- عدم تبني أطروحات كلا من المصاليين والمركزيين .
- عدم الدخول في الجدل الدائر بين الطرفين .
- تجميد مختلف الأنشطة التي يقرها الحزب ، والامتناع عن دفع الاشتراكات. والهدف من هذا الموقف الذي اتخذته جماعة بوضياف يتمثل في الضغط على مسؤولي الحركة لإيجاد حل للأزمة الدائرة بين المناضلين ، والتعجيل بالكفاح المسلح . [1]

ورغم التزام أعضاء المنظمة الخاصة موقف الحياد حيال الأزمة التي حدثت بين المصاليين والمركزين[2] إلا أن موقفهم لم يكن سلبيا ، حيث عمدوا إلى تكثيف الاتصالات بين العناصر المتابعة من طرف الشرطة الفرنسية ، في كل ربوع البلاد ، وتكليف بوضياف وديدوش بإقناع الجالية الجزائرية في أوربا وخاصة بفرنسا بالسير في هذا المسعى.[3]

وبهذا يمكن القول بأن اكتشاف المنظمة الخاصة من قبل السلطات الاستعمارية وما تبعها من أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد أثر بشكل سلبي على مسار التيار التحرري الذي كان يسعى إلى الإعداد للثورة ، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على المشروع الإستقلالي لدى مناضلي المنظمة الخاصة بدليل اللقاءات التي استمرت فيما بينهم ، رغم قيام قيادة الحزب بحل المنظمة ومتابعة سلطات الاحتلال

---

(1) عيسى كشيدة ، مصدر سابق ص 62.

(2) تعقيب رابح بيطاط ، الطريق إلى نوفمبر ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، الجزائر 1981 ، ص12.

(3) تعقيب محمد بوضياف ، الطريق إلى نوفمبر ، المصدر نفسه ، ص 13/12.

لهم ومع ذلك بقي الاتصال قائما بين كل من مصطفى بن بولعيد. [1] ومحمد والعربي بن مهيدي[2]

---

(1) ولد مصطفى بن بولعيد يوم 05 فيفري 1917 ، بأريس ولاية باتنة ، تلقى تعليمه لابتدائي بمسقط راسه ثم بمدينة باتنة ، حيث التحق بمدرسة الأهالي ثم بمدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ينتمي لعائلة ميسورة ، انتقل سنة 1937 إلى فرنسا وساهم في ثم عاد إلى الجزائر سنة 1938 ، للعمل في التجارة ، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية جند في صفوف الجيش الفرنسي حيث تم وخرج من الحرب برتبة مساعد ، تحصل على رخصة استغلال خط المواصلات بالحافلة بين أريس وباتنة . بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وبعد تشكيل المنظمة الخاصة أصبح ممثلا لمنطقة الأوراس ، وساهم في جلب الأسلحة من ليبيا وتونس وتخزينها بالأوراس ، وفي سنة 1953 أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ثم ساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1954 ، ترأس معظم اللقاءات التحضيرية للثورة التي جرت بمدينة الجزائر وسهل متيجة خلال صيف 1954 ، وقبيل اندلاع الثورة عين قائدا للمنطقة الأولى (الأوراس ، النمامشة) .ألقي عليه القبض يوم 12 فيفري 1955 بناحية بن قردان على الحدود التونسية الليبية ، وحوكم يوم 22 جوان 1955 وحكم عليه بالإعدام لكنه تمكن من الفرار من سجن الكدية بقسنطينة يوم 14 نوفمبر 1955 رفقة عشرة من رفقائه ، واستشهد يوم 23 مارس 1956 .(عن عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962 ، مرجع سابق ص 67/ 68)

(Benjamin stora , Dictionnaire biographique de nationalistes algériens , E.N.A , P.P.A ., M.T.L.D. 1926-1954) ,Edition L'Harmattan Paris 1985, p 272.)

(1)ولد محمد العربي بن مهيدي بتاريخ 1923 بدوار الكواهي بعين مليلة ولاية أم البواقي ، ينتمي لعائلة فلاحية ميسورة ، دخل المدرسة الابتدائية بمسقط رأسه لينتقل بعدها إلى باتنة ، ثم انتقل رفقة عائلته إلى بسكرة حيث تلقى تعليمه الثانوي بها مما أهله للإشتغال في مصلحة الهندسة ببسكرة ، كان يهوى التمثيل والمسرح خاصة الأدواؤر التي لها علاقة بالجهاد ونبذ الظلم ، وفي سنة 1939 أنخرط في الكشافة الإسلامية ثم في حزب الشعب الجزائري سنة 1942 ثم انظم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى سنة 1946 ، وفي سنة 1947 التحق بالمنظمة الخاصة ، ليصبح عام 1949 مسؤولا عن الجناح العسكري بناحية سطيف وفي نفس الوقت نائبا لمحمد بوضياف المسؤول عن الشرق الجزائري في المنظمة ، وبعد اكتشاف المنظمة انتقل بن مهيدي إلى الغرب الجزائري وعين مسؤولا عن الدائرة الحزبية بوهران إلى غاية 1953 ، ومن مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، ومن الذين أعدوا لعقد إجتماع الاثنين والعشرين ، وأصبح من بين أعضاء الهيئة القيادية المنبثقة عنه ، وعين بن مهدي مسؤولا عن المنطقة الخامسة ، ترأس أشغال مؤتمر الصومام وأصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ومسؤولا عن تنظيم الفداء بالجزائر العاصمة ، وعلى إثر عمليات التفتيش التي قامت بها وحدات الفرقة العاشرة للمضلين التابعة لجاك ماسي (Jacques Massu) ابتداء من تاريخ 07 جانفي 1957 تم إلقاء القبض على بن مهيدي يوم 23 فيفري ، وأعدم من طرف السفاح بول أزاريس (Paul aussaresses) ليلة الثالث إلى الرابع مارس 1957

(Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens, op-cit, p323)

و رابح بيطاط [1] والذين اتفقوا على ضرورة البقاء خارج الصراع للحد من انتشار حدة الشقاق بين مناضلي الحركة [2] ورغم موقفهم الحيادي بين طرفي الأزمة إلا أنهم اتهموا من طرف المصاليين بحجة الانحياز للمركزيين ، وتهجموا عليهم عدة مرات ، وأصبح العنف وسيلة من وسائل حل النزاعات داخل الحزب. [3] وإذا كان المركزيون يسعون إلى انضمام الأعضاء الخمسة للجنة المركزية [4] لإقناعهم بوجهة نظرهم ، إلا أن بوضياف وجماعته رفضوا العرض ، لأن وجودهم في اللجنة المركزية يشكل أقلية ، مما يصعب عليهم تمرير مشارعهم. [5]

---

(1) ولد رابح بيطاط يوم 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة بنواحي قسنطينة ، وزاول تعليمه الابتدائي بها ثم عمل بمعمل التبغ التابع لبن تشيكو ، ناضل في حزب الشعبي الجزائري ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم انضم إلى المنظمة الخاصة سنة 1947 ، وبسبب نشاطه السياسي حكمت عليه المحاكم الفرنسية سنة 1951 بعشر سنوات سجنا لكنه لم يلبث فيه إلاّ قليلاً ، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل ، ومن الهيئة المنظمة لاجتماع مجموعة الاثنين والعشرين واصحب بعد الاجتماع عضوا قياديا في عملية الإعداد للثورة وشارك في مختلف الاجتماعات التي عقدت بالمدنية ، الخرايسية ، رايس حميدو ، الصومعة وغيرها وفي أكتوبر 1954 عين مسؤولاً عن المنطقة الرابعة التي أصبحت تعرف بعد مؤتمر الصومام تعرف بالولاية الرابعة وبقي في منصبه إلى غاية 23مارس 1955 حيث ألقي عليه القبض وسجن بسجن الحراش ، وفيه وضع رفقة إخوانه من المجاهدين التنظيم السياسي للمسجونين .وبعد إضرابه عن الطعام في السجن نتيجة معاملته كسجين وليس كمعتقل سياسي تمّ نقله إلى فرسا وإلحاقه برفقائه الذين تم اختطافهم في عملية القرصنة الجوية للطائرة المغربية التي كانت بصدد نقلهم من المغرب إلى تونس ، وذلك يوم 22أكتوبر 1956 وهم (أحمد بن بلة ، محمد خيضر ، حسين أيت أحمد ومصطفى الأشرف) . وفي 20 مارس 1962 أفرج عنه بموجب إتفاقية إفيان .ورغم أن الفترة الممتدة من 1955 إلى 1962قضاها في السجن إلاّ أنّ قيادة الثورة عينته منذ مؤتمر الصومام 1956 عضواً في المجلس الو طني للثورة الجزائرية ، وبقي اسمه في قائمة أعضاء المجلس حتّى الاستقلال .كما عين في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والثالثة ، كما عين وزيراً للدولة في الحكومة المؤقتة إلى غاية الاستقلال 1962 . وبعد الاستقلال تقلد عدة مناصب سياسية مثل ،عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، كما عين في أول وزارة شكلها الرئيس هوار يبومدين في منصب وزير دولة ثمّ وزيراً للنقل سنة1972 . وفي سنة 1976 أنتخب رئيساً للمجلس الشعبي الوطني ، وبقى في هذا المنصب إلى أن قدم استقالته من رئاسة البرلمان يوم 02 أكتوبر 1990 احتجاجاً على السياسة المتبعة . وفي يوم 10 أفريل سنة 2000 انتقل إلى الرفيق الأعلى.

(2) محمد تقية ، مصدر سابق ص 140.

(3) تعقيب رابح بيطاط ، الطريق إلى نوفمبر ، المصدر السابق، ص 13.

(4)) تعقيب بيطاط ، نفس المصدر ص 14.

(5) هم بوضياف ، ديدوش ، بن مهيدي ، بيطاط و بن بولعيد .

وبذلك شكلت قوة ثالثة استقطبت إطارات الحركة التي كانت متذمرة من العمل السياسي السائد [1] حيث عقد لقاء جمع كلا من محمد بوضياف ، مصطفى بن بولعيد ، محمد العربي بن مهيدي ورابح بيطاط بهدف إيجاد أرضية تفاهم بين مناضلي المنظمة الخاصة المتواجدين في الداخل . كما تم الاتصال بديدوش مراد الذي كان متواجدا في فرنسا لإعلامه بما تم الاتفاق حوله ، وكلف محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ، لحضور اللقاء الذي سيجمعهما بعضوي اللجنة المركزية محمد دخلي (المدعو البشير)[2] ونائبه رمضان بوشبوبة (المدعو سي موسى) [3].وكان الهدف من هذا الاجتماع هو تجسيد فكرة توحيد القاعدة النضالية والمحافظة على وحدة الحزب، وهو ما أفضى إلى تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل[4] وبعدما تمكن بوضياف من كسب دعم زملائه من أعضاء المنظمة الخاصة واستمالة عضوي اللجنة المركزية ، وافق على إيجاد تنظيم يحافظ على وحدة المناضلين ويجنبهم الصراع ، ثم توجه

---

(1) مصطفى الأشرف ، الأمة والمجتمع ، ترجمة حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1983، ص 148.

(2) ولد محمد دخلي ، هو مناضل في حزب الشعب الجزائري ، ثم عضوفي اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، شارك في اللجنة التحضيرية لإنشاء الثورية للوحدة والعمل ، وبعد اندلاع الثورة ألقي عليه القبض في مدينة البليدة ، وبعد الاستقلال أصبح من مساعدي رابح بيطاط في حزب جبهة التحرير الوطني (عن صالح بلحاج تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعوا أول نوفمبر 1954 ، مرجع سابق ص 218.)

(3) ولد رمضان بوشبوبة ، ببودواو يوم يوم 08 افريل 1924 ،انخرط في حزب الشعب الجزائري في بداية الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة لنشاطه السياسي أدخل السجن سنة 1947 ،ثم أفرج عنه خلال شهر أكتوبر من نفس السنة وعين مسؤولا للحزب على رأس دائرة الأخضرية ، ثم على عدة دوائر أخرى أخرها دائرة وهران ، وفي ديسمبر 1953 عين مراقبا عاما بلجنة التنظيم ، شارك في مؤتمر المركزيين المنعقد في أوت 1954 ، وعين على إثره عضوا في الجنة المركزية ، ثم التحق بفيدرالية بجبهة التحرير الوطني بفرنسا وعلى إثر نشاطه بنظام الفداء أسر يوم 26 نوفمبر 1959 ، وأطلق سراحه يوم 04 أفريل 1962 . وبعد الاستقلال اشتغل بمصالح وزارة الفلاحة وتقلد فيها عدة مناصب إلى غاية ، 1970 ، توفى يوم 09 جانفي 1999 .(عن محمد عباس ، رواد عظماء ، دار هومة ، للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2012 ، ص 192) .

(4) محمد بوضياف مصدر سابق ، ص 38.

إلى قسنطينة حيث اجتمع ببعض أعضاء المنظمة الخاصة من بينهم محمد مشاطي ،سليمان ملاح (المدعو رشيد) ،محمد حمادة (المدعو يوسف) والسعيد بوعلي وتم الاتفاق على تبني مبدأ الحياد حيال الصراع الدائر بين المصاليين والمركزيينوبعد عودة بوضياف إلى لعاصمة عقد لقاء جمع كلا من بوضياف وبن بولعيد عن المنظمة الخاصة ومحمد دخلي عبد الرحمان بوشبوبة عن اللجنة المركزية وتم الإتفاق لى إيجاد حركة تعمل على الحفاظ على وحدة الحزب(1) وتم عقد أول لقاء بين الطرفين بمدرسة الرشاد (2) حضره حسين لحول (3) وسيد علي عبد الحميد ، بوضياف ودخلي (4) وتعد هذه اللجنة الرباعية هي النواة التي تشكلت منها اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، ثم انسحب سيد علي عبد الحميد وعوض بمصطفى بن بولعيد ، واصبحت بعد ذلك تتشكل من عضوين من اللجنة المركزية وعضوين من المنظمة

---

(1) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعو أول نوفمبر 1954، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2010، ص 124.

(2) هي مدرسة تابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، تقع بالقرب من ساحة الشهداء .

(3) ولد حسين لحول ، يوم 17 ديسمبر 1917 بسكيكدة ، تلقى تعليمه الأبتدائي ثم المتوسط بمسقط راسه ، وفي سنة 1933 هاجرت عائلته إلى الجزائر العاصمة مما مكنه من الاتصال بمناضلي نجم شمال إفريقيا أمثال أحمد مزغنة وإبراهيم غرافة ، وفي سنة 1935 أصبح أول المداومين للنجم في الجزائر العاصمة ،كما أصبح من المقربين لمصالي الحاج عند عودته إلى الجزائر سنة 1937 ، صار محررا لجريدة الأمة وأمين عام فرع حزب الشعب الجزائري بالعاصمة ، ألقي عليه القبض بتاريخ 27 أوت 1937 وسجن رفقة مصالي بسجني بربروس والحراش إلى غاية سبتمبر 1939 ، ليوضع أثناء الحرب العالمية الثانية في عدة سجون ثم أفرج عنه في مارس 1946 ، وفي 1947 أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ثم أمينا عاما بين سنتي 1948 - 1951 كان من أشد المعارضين لمصالي مما تسبب في حدوث الأزمة التي نشبت بين مناضلي الحركة بين سنتي 1953-1954 ،ويعد من أبرز المركزيين ومنظم لمؤتمرهم المنعقد في الفترة مابين 13 و 16 أوت 1954 بالجزائر العاصمة . انضم إلى جبهة التحرير الوطني في جانفي 1955 ، عارض طريقة تعامل المصريين مع الثورة الجزائرية ، وكان ذلك سببا في تحييده ، وبقي نشاطه مقتصرا على تميل الجبهة في بعض البلدان الإسلامية مثل لباكستان واندونيسيا . وبعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية ، تولى عدة مناصب مثل مدير عام السكن المعتدل الكراء ، ثم رئيسا للشركة الوطنية للصناعات النسيجية . توفي يوم 08أفريل سنة 1995 (أنظر محمد عباس ، رجال عظماء ، مرجع سابق ص.ص57/ .58. و عاشور شرق ، قاموس الثورية الجزائري 1954-1962 مرجع سابق ص 295/194)

(4) محمد مشاطي ، مسار مناضل ، منشورات الشهاب ، ترجمة زينب قبي ، الجزائر 2010، ص 63.

الخاصة [1] ثم تواصلت اللقاءات بين أعضاء اللجنة من أجل تحديد اسم الهيئة ، شعاراتها ، وسائل عملها و منشوراتها. [2]

3.2.تشكيل اللجنة : بعد انسحاب سيد علي عبد الحميد أصبحت اللجنة تتشكل من :

- مصطفى بن بولعيد عضو اللجنة المركزية وعضو سابق في المنظمة الخاصة .
- محمد بوضياف مسؤول التنظيم في فيدرالية فرنسا التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ومسؤول جهوي سابق للمنظمة الخاصة .
- محمد دخلي ، مسؤول التنظيم في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية .
- عبد الرحمان بوشبوبة ، مراقب عام في التنظيم بحركة انتصار الحريات الديمقراطية [3]

4.2.أهداف اللجنة الثورية للوحدة والعمل : يهدف هذا التنظيم المشكل من طرف بوضياف وبن بولعيد عن المنظمة الخاصة ودخلي وبوشبوبة عن المركزيين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

1) التأسيس لحركة فكر في القاعدة لغرض المحافظة على وحدة الحزب [4] تكون بمثابة حركة الرأي قصد توحيد القاعدة النضالية ووضع حد للانشقاق الذي كرسه المصاليون والمركزيون ، باعتبار هذا التنظيم ليس بمنظمة ولا بحزب ، وإنما هي لجنة تعمل على جبر الكسر الذي لحق بالحزب .[5]

2) العمل على توحيد صفوف مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ،لاسيما أولائك الذين لهم قناعة بأن الحل العسكري هو الحل الأمثل ، وتفادي الصراعات التي لا تخدم الحركة الوطنية بقدر ما

---

(1) الطاهر أيت حمو ، رجال صنعوا التاريخ ،بن يوسف بن خدة ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2011 ، ص62.

(2) محمد بوضياف ، مصدر سابق ، ص 38.

(3) محمد تقية مصدر سابق ص 140.

(4) محمد بوضياف ،مصدر سابق ص 38.

(5) عيسى كشيدة ، مهندسوالثورة ، مصدر سابق ص 63 .

تعطي فرصة للعدو لتوسيع الشقاق بين المناضلين ، فضلا عن نبذ الزعامة والبيروقراطية، ثم الإعداد الفوري للكفاح المسلح باعتباره الغاية المنشودة لأعضاء المنظمة الخاصة ، على أن يتم ذلك في غاية الدقة والسرية[1]

3) تشكيل لجنة تعبر عن الرأي العام بإمكانها جمع شمل الفرقاء و القيام بالدعوة إلى عقد مؤتمر ديمقراطي يشمل معظم إطارات الحزب، ويرجى منه تشكيل قيادة ثورية تستجيب لتطلعات المناضليين [2] والنظر فيما آلت إليه قضية الحزب ثم الإعداد للكفاح المسلح .[3]

4) رغبة أعضاء المنظمة الخاصة إلى الاستفادة من الإمكانات المادية ،و التنظيمية [4] التي بحوزة أعضاء اللجنة المركزية ، وليس من السهل تفجير الثورة بدون أدنى الوسائل ، فضلا عن رغبة جماعة بوضياف [5] في تجميع عناصرهم التي تعيش في السرية وفي مناطق مجهولة بالنسبة إليهم ، ولكي يتم الاتصال بهم لابد أن يتم ذلك عن طريق الإطارات الدائمة في الحزب خاصة أعضاء اللجنة المركزية ، خاصة عندما يتم كسب كلا من محمد دخلي مسؤول التنظيم ونائبه عبدالرحمان بوشبوبة الذي يشغل منصب المراقب العام في الحزب. [6]

5) حماية الهياكل النظامية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية من الانهيار واستخدام الأسلوب الديمقراطي المتمثل في عقد مؤتمر استثنائي بغية إيجاد الحلول المناسبة للخلاف المستفحل بين رئيس الحزب احمد مصالي الحاج ، واللجنة المركزية بقيادة الأمين العام بن يوسف بن خدة. [7] وبعد تشكيل المنظمة وزعت

---

(1) محمد تروزين ، اندلاع ثورة فاتح نوفمبر ، الملتقى الوطني لتاريخ الثورة " الطريق إلى نوفمبر " المجلد الأول ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر دون تاريخ نشر ، ص 278/277.

(2) بوضياف نفس المصدر ص 40/39

(3) Amar Boudiaf : essai historique , Edition Société des Ecrivaines , Paris 2007 , p 23

(4) لكونها حلت رسميا من طرف حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1951.

(5) مثل بن بولعيد، ديدوش ، بيطاط ، بن مهيدي وغيرهم من أعضاء المنظمة الخاصة .

(6) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعو أول نوفمبر 1954 ، مرجع سابق ص 127 .

(7) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007، ص53.

المهام بين الإطارات الأربعة كالتالي:

- محمد دخلي ، مسؤول التنظيم.
- مصطفى بن بولعيد ، مسؤول التسليح .
- محمد بوضياف ،مكلف بالشؤون الخارجية .
- رمضان بوشبوبة ، مكلف بالاتصال والإعلام والاستعلام.

وأصدروا نشرة خاصة تعبر عن رأي اللجنة وتبرز نشاطها [1] سميت بالوطني [2] وأصبحت هي لسان حال اللجنة وصدر منها ستة أعداد منذ بداية شهر أفريل إلى غاية 05 جويلية 1954. [3]

5.2. أسباب فشل اللجنة في تحقيق بعض أهدافها ، يعود ذلك إلى :

- تفكك الروابط بين ممثلي المنظمة الخاصة وأعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية [4] نظرا لاختلاف الرؤى بين الطرفين تجاه الهدف من تشكيل اللجنة ، فأعضاء المنظمة الخاصة قصدوا إلى استمالة المركزيين بهدف التمكن من الاتصال مع بقية العناصر الذين كانوا مشتتين في مختلف جهات الوطن ،وتجميع مختلف الإمكانات المادية التي بحوزة الحركة لتوظيفها في الإعداد للثورة [5] في حين كان هدف المركزيين استمالة أعضاء المنظمة الخاصة وإدخالهم إلى اللجنة المركزية لإقناعهم بمواقفهم ، ودعم صفوفهم أمام المصاليين. [6] وبهذا نلاحظ بأن الأهداف التي جمعت أعضاء المنظمة الخاصة بالعضوين القياديين للجنة المركزية لم تكن أهداف مبدئية بقدر ما كانت تندرج في إطار التوازنات داخل الحزب وحول رؤى متباينة ، وهو ما أدى إلى تفككها بعد قرابة أربعة أشهر من تشكيلها.

---

(1) محمد عباس ، دروب الاستقلال " فصول من ملحمة التحرير " دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2012 ص 399.

(2) محمد بوضياف مصدر سابق ص 40/39.

(3) محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر ، الرمز والمآل ، ترجمة عبد السلام عزيزي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2010 ، ص 142.

(4) عيسى كشيدة ،مصدر سابق 63.

(5) صالح بلحاج ، المرجع نفسه ص127 / 128.

(6) المنظمة الوطنية للجاهدين ، الطريق إلى نوفمبر ، مصدر سابق ، ص 12.

- عدم قدرة أعضاء اللجنة على التبليغ وشرح الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، مما رسخ في أذهان المناضلين في القاعدة بأن تلك اللجنة هي قوة منافسة للمركزيين والمصاليين [1] و تزيد في اتساع الهوة بين المناضلين [2] بل نظر بعض أعضاء المنظمة الخاصة إلى التحالف مع المركزيين على أنه شبهة. [3]

وإذا كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل لم تتمكن من تحقيق الهدف الذي أوجدت من أجله والمتمثل في المحافظة على وحدة مناضلي الحزب سواء كانوا داخل البلاد أو في المهجر و بالأخص في فرنسا[4] إلا أنها تمكنت من تجميع عدد كبير من أعضاء المنظمة الخاصة في كل أنحاء البلاد [5] وبما أنها في نظر بوضياف هي الوسيلة الاساسية للتحول من من النشاط السياسي إلى الكفاح المسلح [6] إلا أن هذا الحلم باء بالفشل في ظل التحالف المؤقت مع المركزيين، مما دفع بجماعة بوضياف إلى تحضير الثورة اعتمادا على نواة المنظمة الخاصة [7] ومن ثم الشروع في التحضير للاجتماع الذي عرف باجتماع الاثنين والعشرين .[8]

---

(1) Comité Scientifique International pour Rédaction D'un Histoire de L'Afrique (UNESCO) , Edition (UNESCO) Paris 2010, p157.

(2) عيسى كشيدة ، نفس مصدر سابق ، ص 63.

(3)Mohamed Harbi , le F.L.N Mirage et Réalité, Edition Jeune Afrique, Paris 1980 ,p101.

(4) عيسى كشيدة ، المصدر نفسه ، ص63 .

(5) محمد الطيب العلوي ، الطريق إلى نوفمبر ، كما يرويها المجاهدون ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر دون تاريخ نشر ، ص 170 .

(6) Jacques Simon , le Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratique , op-cit ,p 137.

(7) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية 1954-1962 ، مرجع سابق ، ص 59 .

(8) محمد عباس ، المرجع نفسه ، ص 60.

و في الوقت الذي كان فيه أعضاء المنظمة الخاصة يسعون إلى توحيد صفوف المناضلين (من مصاليين ومركزيين ومحايدين) عن طريق عقد مؤتمر يضم كل الأطراف ، قصد الخروج بقيادة ثورية [1] كان المصاليون يحضرون لعقد مؤتمرهم الذي عقد بمدينة هورنو (HORNU) البلجيكية مابين 13 إلى 15 جويلية دون أن يحضره المركزيون والمحايدون.[2] ذلك أن مصالي وضع شرطا قاسيا على أعضاء اللجنة المركزية وعلى مكتبها السياسي، يتمثل في اعترافهما بأنهما ضلا الطريق وانخرطا في انحراف إصلاحي، إلا أن الهيئتين المذكورتين رفضتا الإعتراف بما نسب لهما ، وهو ما جعل الانشقاق أمرا واقعا [3] ثم قام أعضاء المؤتمر بإقصاء ثمانية مناضلين من المركزيين بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل من العضوية في الحزب ، فكان ذلك تجسيدا لانقسام الحزب [4] وفي نفس الظروف حضر المركزيون لمؤتمرهم الذي عقد مابين 13 إلى 16 أوت 1954 بمدينة الجزائر وبذلك لم يبق أي أمل في جمع شمل المناضلين كما لم يعد للجنة الثورية للوحدة والعمل أي معنى ولا هدف[5] ، لاسيما بعدما قام المركزيون بإقصاء أتباع مصالي.[6] وعلى إثر التباين في مواقف أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل ،خاصة عندما تبين لمحمد دخلي النشاط الموازي الذي يقوم به محمد بوضياف مع عناصر بقايا المنظمة الخاصة بهدف

---

(1) محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1830- 1954 ، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائر 2008 ، ص391 .

(2) Jacques Simon , Algérie le passé ,L'Algérie Française , la Révolution (1954-1962) Edition L'Harmattan, Paris 2007.p227.

(3) Mohamed Harbi , le F.L.N Mirage et Réalité , op-cit p101.

(4) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعو اول نوفمبر 1954 ، مرجع سابق ، ص 139 .

(5) Jacques Valette , la Guerre d'Algérie des Messalistes 1954-1962, Edition L'Harmattan ,Paris 2001, p24.

(6) صالح بلحاج ، المرجع نفسه ، ص 140.

الاستعداد للكفاح المسلح ، واعتبر ذلكالنشاط ضربا للثقة القائمة بين الرجلين[1] وكان ذلك سببا في الاختلاف بينهما [2] ذلك أن أعضاء اللجنة المركزية لم تكن لهم مواقف صريحة وواضحة من الكفاح المسلح.[3] والذين عبر عنهم محمد تقية بالقول «**لا يشاطرون أعضاء المنظمة الخاصة فيما يتعلق بمناسبة تفجير الثورة**».[4] ويكمن الإختلاف بين أعضاء المنظمة الخاصة والمركزيين في نظرة الفريقين إلى الزمن الذي يمكن أن تفجر فيه الثورة ، فحسب محمد تقية أيضا فإن أعضاء المنظمة الخاصة يؤكدون على ضرورة «**الانتقال عاجلا إلى العمل المسلح**» أما المركزيون فكانوا يرون بأن« **الوقت لم يحن بعد للعمل المسلح** ».[5] ولما كان الاختلاف بينهما واضحا حول زمن وكيفية الاعداد للثورة ، فإن أعضاء المنظمة الخاصة فقدوا الأمل في إيجاد موقف موحد بين مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، فقد وجهوا اهتماماتهم تجاه أعضاء منظمتهم ، الذين لم تطلهم أيادي سلطات الاحتلال ، رغم أنهم كانوا يعيشون حياة السرية ، وباسماء مستعارة. ومع ذلك ظل محمد بوضياف يسعى للإتصال بهم قصد التشاور معهم حول مصير المنظمة والعمل الثوري الذي أعدته بغية تفجير الثورة[6] وتوجت تلك المجهودات بما يعرف باجتماع مجموعة الإثنين والعشرين.[7]

وبتاريخ 20جويلية 1954 تم حل اللجنة ولم يعد لها أي وجود. [8] أما أعضاؤها فقد واصلوا عملهم المتمثل في الإعداد للثورة المسلحة.[9]

---

(1) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية 1954-1962 ، مرجع سابق، ص 58.

(2) محمد عباس ، المرجع نفسه ،ص 59.

(3) ومنهم محمد دخلي و رمضان بوشبوبة .

(4) محمد تقية ، المصدر السابق ، ص 142.

(5) محمد تقية ، المصدر نفسه ، ص 143.

(6) بن يوسف بن خدة ، جذور أول نوفمبر ، مصدر سابق ، ص 338.

(7) C.A.O.M.G.G.A, 7G/1203 , « Etude sur L'Armée de Libération Nationale » p.p. 8/10.

(8) صالح بلحاج ، المرجع نفسه ، ص 140.

(9) Henri Jacquin , la Guerre Secrete en Algérie , Edition Olivier Orban , France 1977, p.p 81/86.

3.اجتماع مجموعة الإثنين والعشرين :

قبل انعقاد الاجتماع التاريخي المعروف باجتماع الإثنين والعشرين [1] سبقه لقاء تحضيري جمع كلا من محمد بوضياف مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد ، بهدف دراسة الوضعية الجديدة التي آلت إليها الحركة الوطنية وبعد المناقشة بين الإطارات الثلاثة تقرر عقد لقاء لقدامى المنظمة الخاصة بهدف توضيح الرؤى للمناضلين المتواجدين في مختلف جهات الوطن فيما يتعلق بعلاقة أعضاء المنظمة بالمركزيين ، ودراسة الأسلوب الثوري الذي يمكن انتهاجه والهيكلة السياسية التي سيتم إنشاؤها ، ومن أجل ذلك اتفق المجتمعون على عقد اجتماع موسع لمناضلي المنظمة الخاصة والذي عرف باجتماع الاثنين والعشرين.[2]

1.3 تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع.

يعود اقتراح المكان الذي انعقد فيه الاجتماع إلى الزبير بوعجاج[3] حسب تقرير مجاهدي العاصمة [4]

---

(1) ورد في تقرير المنظمة الوطنية لمجاهدي ولاية الجزائر ، المقدم للملتقى الجهوي لتاريخ الثورة الجزائرية المنعقد بتيبازة ما بين 01 و 03 ماي 1983 ، ص 4 . نقلا عن المجاهد محمد مرزوقي ، بأن عدد الذين حضروا في ا الاجتماع 21 مناضلا وليس 22 ، بحث تغيب عبد القادر خليفي ، وبعث نيابة عنه قاسي عبد الرحمان فلم يقبله ديدوش مراد وبقي العدد 21 فقط. أما محمد بوضياف فقد استخدم في كتابه التحضير لأول نوفمبر ، مصدر سابق (ص43) كلمة اجتماع الإثنين والعشرين . كما استخدم عيسى كشيدة في كتابه مهندسو الثورة ، مصدر سابق ص (70) كلمة الاثنين والعشرين أيضا.

(2) محمد بوضياف ، مصدر سابق ، ص 42.

(3)ولد الزبير بوعجاج عام 1925 بحي المدنية بالجزائر العاصمة ، تربى في أسرة متواضعة ، ، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1942 ، ، ثم غير نشاطه نحو أحباب البيان والحرية ،وفي سنة 1954 ، انضم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، ثم شارك في اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ، ترأس ليلة أول نوفمبر خمس مجموعات بالعاصمة ، تم اعتقاله خلال شهر نوفمبر 1954 ، ولم يطلق سراحه إلا بعد اتفاقيات إيفيان 1962.(عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق ص 94).

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين لمجاهدي ولاية الجزائر ، مصدر سابق ، ص 4 .

وكذا حسب رواية يحي بوعزيز، الذي اقترحه على محمد بوضياف ، والمتمثل في منزل الياس دريش [1] الكائن بحي (Clos Salembier) المدنية حاليا بالجزائر العاصمة [2] ، في حين يرى محرز عفرون ، بأن مراد ديدوش هو الذي طلب ((**من إلياس استقبال عددمن المناضلين ليعقدوا هناك اجتماعا بالغ الاهمية**)).[3] وكان ذلك بتاريخ 25 جوان 1954، والذي اختلفت أراء المؤرخين حول تحديده بالضبط. [4] وقام بوضياف بانتقاء قائمة المناضلين التي يمكن استدعاؤها لحضور الاجتماع ، وركز على المناضلين الذين التزموا بالعمل الثوري ، ولم يكن ذلك بالأمر السهل ، فقد واجهت بوضياف صعوبات كثيرة في ضبط القائمة التي ستشارك في الاجتماع ، لوجود عدد كبير من أعضاء المنظمة الخاصة في السجون ، وآخرون مكلفون بمهام خاصة ، وخضوع منطقة القبائل للتيار المصالي ، فاعتمد على الذين نشطوا تحت قيادته وأثبتوا قدراتهم في الميدان ، كما ركز على المناضلين الذين كانوا متابعين من طرف عناصر الشرطة

---

(1)ولد الياس دريش يوم 14 أفريل 1928 ، بحي القصبة ، ينتمي لأسرة متواضعة ، وفي سنة 1936 انتقلت أسرة دريش إلى حي (لا رودوت) المرادية ، وفي الاربعينات قام الإخوة دريش (أحمد ، والد الياس، إبراهيم وعبد القادر بشراء قطع أرضية بجوار حي (كلو صالمبي) وشيدوا عليها منازلهم ،ينتمي الياس دريش للكشافة الإسلامية وإلى الحركة الرياضية ، كما انخرط في الأربعينات إلى حزب الشعب الجزائري ، كما انضم سنة 1947 إلى المنظمة الخاصة

(2) يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الطبعة الثانية ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد . (د.ت.ن.) الجزائر ، ص 119.

(3) محرز عفرون ، مذكرات من وراء القبور ، الجزء الثالث ، ترجمة الحاج مسعود مسعود ، دار هومة للطباعة والنشر والإشهار ، الجزائر 2013. ص 210.

(4) هناك اختلاف في تحديد تاريخ الاجتماع ، فمحمد بوضياف يذكر النصف الثاني من شهر جوان 1954 (مصدر سابق ص 42) ويشير عيسى كشيدة إلى يوم 26 جوان 1954 (مصدر سابق ص 73) . أما محمد تقية فقد حدد تاريخ الاجتماع بيوم 25 جوان 1954 (مصدر سابق ص 142) في حين حدده محمد حربي في أواخر جوان 1954 (مصدر سابق ، ص101) .أما (YEVES COURRIERE) فقد حدده في كتابه (les Fils de la Toussaint) ص 175 ، بتاريخ 25 جويلية 1954. وهو التاريخ الذي اعترض عليه بوضياف .ويشير بوعلام بن حمودة في كتابه ثورة أول نوفمبر 1954 إلى النصف الثاني من شهر جوان 1954 ،أما محفوظ قداش فيتفق مع محمد تقية على تاريخ 25 جوان 1954 ، والذي قد يكون هو الارجح .

الاستعمارية ، بالإضافة إلى الذين كانت لهم مسؤوليات في المنظمة الخاصة وعبروا عن قدراتهم الميدانية كما ركز أيضا على مبدأ التوازن بين الجهات قدر المستطاع[1] حسبما يثبته التوزيع التالي:

2.3. الأعضاء المشاركون في الاجتماع . حضرت الاجتماع عدة وفود من الجهات التالية :

- الجزائر العاصمة مثلها الزبير بوعجاج ، عثمان بلوزداد [2] محمد مرزوقي[3] و الياس دريش .
- ومثل منطقة البليدة سويداني بوجمعة [4] الذي سبق له وان استقر بسهل متيجة وعمل بمزارعها وتعرف

---

(1) عيسى كشيدة ، مصدر سابق ، ص 72/71.

(2) ولد عثمان بلوزداد سنة 1929 بالجزائر العاصمة ، عضو في المنظمة الخاصة ، ومن المشاركين في اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ، ساهم في تفجير الثورة ليلة الفاتح نوفمبر حيث تأس إحدى مجموعات جيش التحرير بالعاصمة ، ألقي عليه القبض يوم 07 نوفمبر 1954 ، وتمت محاكمته سنة 1956 (صالح بلحاج ن صانعو أول نوفمبر 1954.ص 204 .و Benjamin Stora, Dictionnaire Bpographique de Militants Nationalists, op-cit , p 322

(3) ولد محمد مرزوقي، يوم 04 نوفمبر 1927 بقصر البخاري بولاية المدية ، ثم تنقل إلى العاصمة في صغره حيث تلقى تعليمه بها ، اشتغل بالبريد ، ثم بالصيدلة المركزية ، وفي سنة 1944 انخرط في حزب الشعب الجزائري ، وبعد تشكيل المنظمة الخاصة سنة 1947 أصبح عضوا فيها ، ولما أكتشفت سنة 1950 انتقل للعمل السري رفقة ديدوش مراد والزبير بوعجاج ، وفي جوان 1954 شارك في اجتماع الاثنين والعشرين ، وليلة اندلاع الثورة كلف برئاسة المجموعة التي أوكلت إليها مهمة مهاجمة مقر الإذاعة بالجزائر ، وبعد حوالي شهرين من اندلاع الثورة ألقي عليه القبض ومكث في السجن حتى الاستقلال، تولى عدة مناصب سياسية في حزب جبهة التحرير الوطني منها عضو في اللجنة المركزية في 23 أفريل 1964، مندوب فيدرالية الجزائر العاصمة ونائب في البرلمان في 20 سبتمبر 1964 ، توفي يوم 12 أفريل 2008 ، ودفن بمقبرة سيدي أمحمد بالجزائر العاصمة (عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ص 322 و محمد الشريف ولد الحسين ، من االمقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال ص120) .

(4) ولد بوجمعة سويداني يوم 10 فيفري 1922 بقالمة ، انقطع عن الدراسة في سن مبكر و اشتغل في مطبعة المعمر الفرنسي إيتاس وفي سنة 1944 جند بثكنة عين أرنات بسطيف ،وألقي عليه القبض سنة 1946 ، وبقي في السجن إلى غاية 13 جانفي 1948 ، ثم انضم إلى المنظمة الخاصة وأصبح مسؤولا عن ناحية سكيكدة ، ثم نقل إلى وهران ، وشارك في عملية الهجوم على بريد وهران ، ظل متنقلا في نواحي متيجة ،شارك في اجتماع الاثنين والعشرين ، ورجح الكفة لصالح تفجير الثورة ، أصبح مساعدا لبيطاط في المنطقة الرابعة ، وشارك في الهجوم على ثكنة بوفاريك ، وفي سنة 1955 أصبح قائدا لجيش التحرير الوطني بالشريعة ،استشهد يوم 17 أفريل 1956 بمقطع خيرة بالقرب من القليعة (عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962 ، ص 167 .ومحمد الشريف ولد الحسين ، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال ص 119)

على سكانها ومثلها رفقة أحمد بوشعيب [1] .اللذان لم يكن أصلهما من البليدة ، لكنهما عملا في مزارع متيجة وأقاما علاقات مع سكانها.

- وهران، مثلها عبد الحفيظ بوصوف [2]، رمضان بن عبد المالك. [3]

---

(1) ولد بلحاج بوشعيب الملقب خلال الثورة التحريرية بسي أحمد ، يوم 03 جويلية 1918 بعين تيموشنت ، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1937 ، و جند للحرب العلمية الثانية ، وفي سنة 1947 أنتخب نائبا لرئيس بلدية عين تيموشنت ، وفي نفس السنة انضم إلى المنظمة الخاصة ، وفي يوم 06 أفريل 1949 شارك في الهجوم على بريد وهران ، كما شارك في اجتماع الاثنين والعشرين ، أصبح بعد اندلاع الثورة التحريرية مسؤولا على منطقة البليدة رفقة سويداني بوجمعة ، اعتقل في سبتمبر 1955 بنواحي الشبلي بالقرب من بوفاريك ولم يفرج عنه إلى غاية 1962 . توفى يوم 22 جانفي 2012 ،ودفن بمقبرة سيدي الحاج بلعباس بعين تيموشنت.

(2) ولد عبد الحفيظ بوصوف ، المعروف خلال الثورة بسي مبروك ، يوم 17 أوت 1926 بمدينة ميلة ، تلقى تعليمه الابتدائي في مسقط رأسه ، ونظرا للظروف الاجتماعية الصعبة التي تعيشها عائلته اضطر إلى العمل في ورشات المعمرين في ميلة ثم في قسنطينة التي ، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1942 ، ثم انضم إلى المنظمة الخاصة سنة 1947 وأصبح مسؤولا عن دائرة سكيكدة ، وبعد اكتشاف المنظمة سنة 1950 عاش حياة السرية في كل من ميلة ثم وهران ، شارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، كما حضر اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ، وقبيل اندلاع الثورة عين نائبا لمحمد العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة ثم خلفه على راسها بعد مؤتمر الصومام ، كما أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ثم عين في اجتماع جبهة التحرير الوطني بالقاهرة عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ، وبقي في نفس المنصب إلى غاية 1958 حيث عين وزيرا للاتصالات والمواصلات بين 1958-1960 ثم وزيرا للتسليح والاتصالات العامة (M.A.L.G) من 1960 إلى 1962 . كما يعد بوصوف أحد مؤسسي جهاز مخابرات الثورة ، والشخصيات القوية في الهيئات القيادية للثورة بالخارج الذين أطلق عليهم مصطلح الباءات الثلاثة (بوصوف عبد الحفيظ ، بلقاسم كريم ، بن طوبال لخضر) توفي يوم 31 ديسمبر 1980 .(عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ص 92/91 . صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ص 211/ 212. الصادق مزهود وأخرون ، المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ، دار الفجر قسنطينة 2003 ص 7)

(3) ولد رمضان بن عبد المالك ، يوم 20 مارس 1928 بقسنطينة ، انخرط في حزب الشغب الجزائري سنة 1942 ثم في المنظمة الخاصة سنة 1948 ، القي عليه القبض سنة 1952 وتمكن من الفرار من السجن ،ثم عين مسؤولا عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالغزوات ، حضر اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ، عين نائبا لبن مهيدي قائد المنطقة الخامسة ، استشهد يوم 04 نوفمبر 1954 ببلدية سيدي علي بالقرب من مستغانم (عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ،مرجع سابق ص 75 . و

Benjamin stora DictionnaireBiographiquedeMilitants Nationalistes Algériens : E.NA.,P.P.A. ,M.T.L.D.(1926-1954).

- قسنطينة، مثلها كل من محمد مشاطي ، عبد السلام حباشي[1] ورشيد ملاح [2] والسعيد بوعلي.[3]

- الشمال القسنطيني ، مثل هذا الإقليم زيغود يوسف [4] رفقة عضوين من مساعديه هما.

---

(1)ولد عبد السلام حباشي يوم 02 سبتمبر 1925 بعين مليلة ، سجن سنة 1944 بسبب مشاركته في مظاهرة وطنية ، وبعدما أطلق سراحه انضم إلى المنظمة الخاصة ، وأحد المشاركين في اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ، اعتقل يوم 04 نوفمبر 1954 ، وضع في عدة سجون ، مثل تيزي وزو ، الحراش ، سركاجي ، البرواقية ثم بفرنسا ،ولم يطلق سراحه إلا بع الاستقلال ، ولم يشارك في الحياة السياسية إلى غاية 1995 حيث عين رئيسا للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الرئاسية وفي سنة 1996 كلفه الرئيس اليامين زروال بمنصب وسيط الجمهورية ، وفي سنة 1999 ألغيت تلك المؤسسة من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة . وتوفي يوم 13 مارس 2008 ودفن بمقبرة سيدي عيسى بعنابة .(صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 215، و عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ص 143).

(2) سليمان ملاح المدعو خلال الثورة التحريرية باسم رشيد ملاح ، من مدينة قسنطينة ، من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ومن المشاركين في اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ، استشهد خلال الثورة التحريرية (عاشور شرفي ، تاريخ اتلثورة الجزائرية 1954-1962 ص 344.)

(3) السعيد بوعلي ، المدعو خلال الثورة بلموتا (Lamotta) بمدينة قسنطينة سنة 1927، تلقى تعليمه الابتدائي بمدرسة أراقو (الفرنسية) ثم بمدرسة جمعية السلام ، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1942 ، وفي المنظمة الخاصة سنة 1947، واعتقل سنة 1950 ثم أطلق سراحه سنة 1952 ، وشارك في اجتماع الاثنين والعشرين ، وبعد اندلاع الثورة اعتقل يوم 06نوفمبر 1954 وتم الإفراج عنه يوم 12 نوفمبر 1958 ثم عاد عاد إلى صفوف الثورة إلى أن استشهد خلال شهر جانفي 1959.(ندوة عن حياة الشهيد نشطها محمد عباس بالتنسيق مع جمعية مشعل الشهيد ، بمقر جريدة المجاهد بتاريخ 19 جانفي 2009 185)) .

(4) ولد الشهيد زيغود يوسف بتاريخ 18 فيفري 1921 بقرية سمندو (SMENDOU) التي أخذت اسمه بعد الاستقلال ، انخرط في حزب الشعب الجزائري وأصبح ممثلا لقريته سنة 1938، وفي سنة 1947 أنضم إلى المنظمة الخاصة ، وترشح سنة 1948 ضمن قائمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ببلدية سمندو ، وفي سنة 1950 تم اعتقاله ووضع في سجن عنابة ليفر منه سنة 1951 .. شارك في اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ، وعين قبيل اندلاع الثورة نائبا لمراد ديدوش قائد المنطقة الثانية ، ثم قائدا لنفس المنطقة بعد استشهاد ديدوش يوم 18 جانفي 1955 . وفي 20أوت 1955 أشرف على تنظيم وتنفيذ الهجوم التاريخي على مراكز العدو بالشمال القسنطيني ، ترأس وفد منطقته المشاركة في مؤتمر الصومام . استشهد بتاريخ 23 سبتمبر 1956 بمنطقة سيدي مزغيش بولاية سكيكدة (عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ، المرجع نفسه ص185.

لخضر بن طوبال [1] وبن عمار بن عودة. [2]

- الجنوب القسنطيني ، مثله عبد القادر لعمودي . [3]

- سوق أهراس ، مثله مختار باجي [4]، كما قدمت الدعوة لعدد أخر من المناضلين ، لكنهم لم يتمكنو

---

(1) سليمان بن طوبال ، المعروف خلال الثورة التحريرية بلخضر أو سي عبد الله يوم 08 جانفي 1923 بمنطقة ميلة انخرط في حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية وفي سنة 1947 انضم إلى المنظمة الخاصة ، وبعد اكتشافها لجأ إلى منطقة الأوراس. شارك في اجتماع الاثنين والعشرين ، وبعد اندلاع الثورة أصبح مسؤولا عن العمليات العسكرية بنواحي جيجل ، وفي سنة 1955 ساهم في هجومات الشمال القسنطيني ، وشارك في 1956 ضمن وفد منطقته في مؤتمر الصومام . وبعد استشهاد زيغود يوسف خلفه على رأس الولاية الثانية ، وفي 1957 انتقل إلى تونس ، وبعد اجتماع القاهرة أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ، ثم وزيرا في الحكومة المؤقتة، كما شارك في مفاوضات إيفيان . وبعد الاستقلال عين مديرا عاما للشركة الوطنية للتعدين ، وفي سنة 1972 ثم عين على رأس مجلس إدرارة الاتحاد العربي للحديد والصلب . توفي يوم 21 أوت 2010 .(عاشور شرفي / مرجع سابق ص 75/74).

(2) ولد بن عمار بن عود يوم 27 سبتمبر 1925بعنابة ، انخرط في حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية ، انضم للمنظمة الخاصة سنة 1948، أعتقل سنة 1950 ووضع في سجن عنابة ، وفر منه سنة 1952 ، شارك في اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ، كما شارك في مؤتمر الصومام ، عين عضوا بالمجلس الوطني في اجتماع القاهرة ثم عضوا في لجنة العمليات الشرقية . وبعد الاستقلال عين ملحقا عسكريا في كل من تونس ، مصر وليبيا وفرنسا ، ثم سفيرا لليبيا سنة 1979 . (عاشور شرفي ، المرجع نفلسه ص 77/76).

(3) ولد عبد القادر لعمودي، المدعو خلال الثورة التحريرية بسي موسى ، سنة 1925 بوادي سوف ، تلقى تعليمه الأبتدائي بوادي سوف ثم تلقى تعليمه الإعدادي بإكمالية بسكرة ، رفقة زميله في الدراسة محمد العربي بن مهيدي ، وانخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1943، انضم للمنظمة الخاصة سنة 1947 بمدينة قسنطينة ، ثم كلف بتمثيلها بناحية أريس ثم بسكرة . كلف سي موسى بجلب الأسلحة من ليبيا وتخزينها بكل من بسكرة وعنابة ، بالإضافة إلى جمع الأسلحة الحربية الموجودة داخل التراب الوطني ، مثل منطقة الجنوب القسنطيني في اجتماع الاثنين والعشرين (محمد عباس ، ثوار عظماء ، دار للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2012 ص 265/255)

1) ولد مختار باجي يوم 17 أفريل 1919 بعنابة ، ثم استقرت عائلته في سوق أهراس و تلقى فيها تعليمه فيها ، وفي سنة 1941 أسس فوج الفلاح للكشافة الإسلامية وأصبح مسؤولا عن فصيلة كشفية لمدة سبع سنوات ، جند للحرب العالمية الثانية ، وفي سنة 1943 انخرط في حزب الشعب الجزائري ثم في حركة انتصار الحريات الديمقاطية سنة 1946 ، وفي سنة 1947 انضم إلى المنظمة الخاصة ، أعتقل يوم 27 أفريل 1950 وحكم عليه بخمس سنوات سجنا قضى منها ثلاث سنوات بسجني الشلف ثم البليدة وأفرج عنه يوم 02 أفريل 1953 ، شارك في اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ، ، ساهم في بداية الثورة في عدة عمليات عسكرية في نواحي سوق أهراس وقالمة .استشهد مجاز الصفاء بولاية قالمة بتاريخ 19 نوفمبر 1954.(عاشور شرفي مرجع سابق ص 57/ 58 و.

Benjamin stora dictionnaire Biographie de Militants Nationalistes , op-cite ,p 321

من الحضور أمثال عبد الحميد مهري [1] ولكنهم لم يلبو الدعوة. [2]

- الهيئة المحضرة للاجتماع المتمثلة في محمد بوضياف ، مصطفى بن بولعيد ، محمد العربي بن مهيدي وديدوش مراد ورابح بيطاط وهي المجموعة التي حضرت للاجتماع واتصلت بمناضلي المنظمة الخاصة سواء الذين لبوا الدعوة منهم أو الذين لم يسعفهم الحظ للحضور .

---

(1) ولد عبد الحميد مهري يوم 03 أفريل 1926 بالحروش ولاية سكيكدة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وفي سنة 1948 انتقل إلى تونس قصد مزاولة دراسته بالزيتونة ، وفي نفس الوقت يقوم بالنشاط السياسي لصالح الحزب وتنظيم الهجرة الجزائرية هناك ، وفي سنة 1951 عاد إلى الجزائر وانضم إلى اللجنة الإسلامية التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، مكلفا بصحافتها الصادرة بالعربية ، وبعد مؤتمر الحركة المنعقد في الفترة مابين 04إلى 06 أفريل 1953 بالجزائر أصبح عضوا في اللجنة المركزية، القي عليه القبض سنة 1954 وأفرج عنه سنة 1955 ثم التحق بالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة ، وفي سنة 1957 أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ، فوزيرا للشؤون المغاربية في الحكومة المؤقتة الأولى سنة 1958 ، كما مثل الحكومة المؤقتة في مؤتمر طنجة المنعقد مابين 27 و30 أفريل 1958، وعين في الحكومة المؤقتة الثانية 1960-1961 وزيرا للشؤون الاجتماعية. وبعد الاستقلال تقلد عدة مناصب منها مديرا للمدرسة العليا ببوزريعة ما بين 1964-1970 ،وعضو للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني مابين 1970 -1977 ، وعين في الفترة مابين 1979 -1980 وزيرا للإعلام والثقافة ، وفي سنة 1984 عين سفيرا بفرنسا ثم بالمغرب ، وفي الفترة الممتدة ما بين 1988-1996 انتخب أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني. وتوفى بتاريخ 30 جانفي 2012. (عاشور شرفي مرجع سابق ص 354 . وصالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، مرجع سابق ص 239/238).

(2) محمد بوضياف مصدر سابق ص 44.

3.3 سير الاجتماع.

ترأس أشغال الاجتماع مصطفى بن بولعيد ، في حين قام محمد بوضياف بتقديم التقرير الذي أعد خلال الاجتماعات التحضيرية [1] وكان يعوضه من حين لأخر كل من بن مهيدي وديدوش ، وتضمن التقرير عدة محاور أهمها .

- تاريخ المنظمة الخاصة منذ تأسيها إلى حلها سنة 1950.
- سياسة الاضطهاد التي مارستها السلطات الاستعمارية ضد مناضلي المنظمة الخاصة والموقف الاستسلامي لقيادة الحزب .
- حصيلة العمل المنجز من قبل قدماء المنظمة الخاصة منذ تاريخ حلها إلى غاية 1954.
- الأزمة التي حدثت في أوساط مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وانعكاساتها .
- شرح موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل من الأزمة التي عاشتها الحركة ، والحلول البديلة التي قدمتها من أجل توحيد الصفوف ثم الاستعداد للعمل المسلح .(2)

1.3.3 المواقف التي برزت أثناء الاجتماع والقرارات المتخذة .

خصصت الفترة المسائية لمناقشة محاور التقرير ، وبعد نقاش أخوي وصريح اتضح من خلاله بروز موقفان متفقان في الهدف ومختلفان في الوسيلة والكيفية ، لا سيما فيما يتعلق بقضية تفجير الثورة الأول تمثله المجموعة المطاردة من طرف الشرطة الاستعمارية ، ويطالب بتفجير الثورة في أقرب وقت ممكن والموقف الثاني ويمثله باقي الحاضرون ، ويرى بأن الكفاح المسلح نتيجة حتمية لاسترجاع السيادة الوطنية ولكن ظروفه لم تحن بعد . وكان التدخل الذي قدمه بوجمعة سويداني هو الذي أحسم الموقف لصالح

---

(1) التي قامت بها الهيئة التنفيذية المنبثقة عن الاجتماع والمتمثلة في بوضياف ، بن بولعيد ، بن مهيدي ، ديدوش وبيطاط .

(2) محمد بوضياف المصدر السابق ص 45.

التعجيل بالإعلان عن تفجير الثورة ، حينما خاطب المجتمعين قائلا ((**هل نحن ثوريون؟ وماذا ننتظر حينئذ للقيام بهذه الثورة إذا كنا مخلصين مع أنفسنا**)) [1] . وبعد المصادقة على التقرير اتخذت مجموعة من القرارات منها .

– انتخاب محمد بوضياف منسقا وطنيا للهيئة الوطنية التي تتولى عملية الإعداد القانوني، البشري المادي للثورة ثم قام بوضياف بتعين أربعة مساعدين له وهم ، مصطفى بن بولعيد ، محمد العربي بن مهيدي ، ديدوش مراد ورابح بيطاط، لكون هذه المجموعة هي التي قامت بالتحضير لعقد اكما أنها لم تتوقف عن النشاط ، وظلت مصممة على تفجير الثورة ، وشرعت في الإعداد المادي والبشري لها. [2]

ورغم أن أعضاء مجموعة الاثنين والعشرين يجمعون على أنهم كانوا متفقين على مبدأ اندلاع الثورة حيث يقول محمد لعمودي على لسان محمد عباس ((**كان المشاركون متفقين حول فكرة الثورة**)) [3] ويقول عمار بن عودة ((**كل الأعضاء الذين حضروا الاجتماع كانوا مقتنعين بأن الاستقلال لا يتحقق بالانتخابات وبالمنهج السياسي الفارغ**)) [4] إلا إن وجهة الخلاف كانت تتلخص في جملة من الأمور منها.

- زمن اندلاع الثورة .
- الإعداد المادي والبشري اللازمين قبل اندلاع الثورة.
- الشخصية المحورية التي تكون عامل استقطاب للمناضلين. [5]

---

(1) محمد بوضياف ، المصدر السابق ، ص 46.

(2) رابح بيطاط ، تعقيب في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة ، الطريق إلى نوفمبر ، مصدر سابق ، ص 89 .

(3) محمد عباس ، ثوار عظماء ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2012 ص 263 .

(4) عمار بن عودة ، مجلة الباحث ، الصادرة بالجزائر ، جويلية 1982 ، العدد رقم 01 ، ص 280.

(5) عبد الله بن طوبال ، تعقيب في الملتقى الوطني للثورة ، مصدر سابق ، ص 45

4.3. المهام التي قامت بها اللجنة . بعدما شكلت اللجنة التي أوكلت لها مهمة الإعداد المادي والبشري للثورة ، وجدت نفسها أمام مجموعة من التحديات ، التي واجهتها في تطبيق البرامج التي سطرتها ، و التي من أهمها كيفية تفجير الثورة في أجل لا يتعدى الستة أشهر وهو الآجال الذي اتفق عليه في اجتماع 25 جوان ، ومن بين المهام الأساسية التي بادرت بها اللجنة.

3 .1.4 . البحث عن شخصية محورية لقيادة الثورة.تكون معروفة على المستويين الوطني والدولي توكل إليها مهمة قيادة الثورة ، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر الهين ، و شكل عائقا للجنة الخمس ((**لأنهم كانوا مجهولين تماما لدى الرأي العام الجزائري وكذا في الساحة الدولية**)) [1] والتعامل فيما بينهم يتم بأسماء مستعارة [2] لا سيما بعدما فقدوا الثقة في كل من المصاليين والمركزيين [3] ولكي تكون الشخصية المراد البحث عنها أكثر استقطابا للمناضلين اشترطت فيها عدة شروط، تتمثل في الخبرة النضالية في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأن تكون شخصية سياسية معروفة على المستويين المحلي والدولي ، وأن تكون على قدر كبير من الثقافة ، فوقع الإختيار على شخصية محمد لامين دباغين .[4] ولما عرض عليه الأمر اعتذر.[5] كما عرضت رئاسة الثورة على شخصيات أخرى حيث يرى

---

(1) محمد الطيب العلوي المرجع السابق ص 173.

(2) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية " صانعو أول نوفمبر " مرجع سابق ص 137.

(3) بوضياف ، المصدر نفسه ، ص 51.

(4)ولد محمد لامين دباغين عام 1917 بشرشال ، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1939 ، وأصبح عضوا في قيادته إلى غاية 1949 حيث قدم استقالته من الحزب بسبب سوء التفاهم بينه وبين مصالي الحاج حول كيفية تسيير الحزب .رفض التجنيد الإجباري خلا الحرب العالمية الثانية ، عضو في الجمعية الوطنية الفرنسية بين سنتي 1946- 1951 . وفي 24 جوان 1954 رفض الطلب الذي تقدم به مؤسسو اللجنة الثورة للوحدة والعمل لترأس الثورة ، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الصومام ، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المنبثقة عن مؤتمر جبهة التحرير الوطني بالقاهرة ، أصبح وزيرا للشؤون الخارجية في أول حكومة مؤقته للجمهورية الخارجية مابين سبتمبر 1958 ومارس 1959 ، حيث قدم استقالته منها بسبب معارضته لفرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف ، فاعتزل السياسة واشتغل بعد الاستقلال في الطب بعيادته بمدينة العلمة . توفي في شهر جانفي 2003. (اعاشور شرقي مرجع سابق ص 165/164)

(5) سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح " دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة ، ترجمة محمد حافظ الجمالي منشورات الذكرى الأربعين للإستقال ، د.ت.ط ، الجزائر 2002 ، ص 71.

عيسى كشيدة بأن رئاسة الثورة[1] عرضت على كل من عبد الحميد مهري ومولود قاسم نايت بلقاسم.[2] أما عبد الحميد مهرى فيرى بأنها عرضت أيضا على العربي دماغ العتروس[3] وغيرهم من الشخصيات ،لكن تلك المحاولات لم تحقق أية نتيجة . ولما عجز أعضاء اللجنة في إيجاد الشخصية المطلوبة لتولي قيادة الثورة ، توقفوا عن البحث والاتصال واعتمدوا على أنفسهم[4]وطبقوا أسلوب القيادة الجماعية المبنية على العمل المنسجم.[5]

أما بالنسبة للتمثيل الخارجي فقد تم الإبقاء على الوفد الذي كان يمثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمتمثل في حسين أيت أحمد ، أحمد بن بلة ومحمد خيضر ، لكونهم كانوا أعضاء قياديين في المنظمة الخاصة ولهم نفس القناعات التي يحملها أعضاء اللجنة .

2.4.3.كسب قادة منطقة القبائل .لم يشارك ممثلو منطقة القبائل في اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ولما شكلت اللجنة ، أعطت للمنطقة المذكورة اهتماما كبيرا ، قصد اعطاء الثورة بعدها الوطني دون إقصاء لأي جهة من الوطن.

1.1.4.3 سبب عدم مشاركة منطقة القبائل في الاجتماع . تعرضت المنظمة الخاصة بمنطقة القبائل إلى الحل نتيجة للأزمة البربرية مما تسبب في إقصاء العديد من المناضلين ، بالإضافة إلى انضمام مناضلو المنطقة إلى صف المصاليين منذ بداية الصراع بين مناضلي الحزب وتعرضهم للمطاردة من طرف الشرطة

---

(1) عيسى كشيدة ، مصدر سابق ص 75.

(2)ولد مولود فاسم نايت بلقاسم ، يوم 06 جانفي 1927 ببلدية أقبو ولاية بجاية ، تلقى تعليمه الأولى بقريته ثم انتقل إلى جامع الزيتونة بتونس سنة 1946، ثم التحق بقسم الفلسفة بالقاهرة وتخرج الأول في دفعته سنة 1954 ، سجل أطروحة الدكتوراه في عدة جامعات مثل باريس ، التشيك ، لكنه تخلى عن مشروعه العلمي وأهتم بالنضال السياسي لصالح الثورة الجزائرية . انضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1947 ، وساهم في النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في كل من ألمانيا والقاهرة . وتقلد بعد الاستقلال عدة مناصب منها وزيرا للتعليم الأصلي والشؤون الدينية ، توفي بتاريخ 27 أوت1992.

(3) بوعلام بن حمودة ، الثورة الجزائرية " ثورة أول نوفمبر

(4) محمد الطيب العلوي ، مرجع سابق ص 154

(5) عيسى كشيدة ، المصدر نفسه ص 75.

الفرنسية مما دفعهم إلى الالتحاق بالجبال الأمر الذي حال دون الالتقاء بأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومن ثم عدم التأثر بمواقفهم الثورية. [1] إلا أن عملية الإنحياز للشرعية النضالية التي اكتسبها رئيس الحزب لا تعني بالضرورة التأثر بقناعاته ، كما لم يكن مناضلو المنطقة رافضين للعمل المسلح ،بل كانوا على أتم الاستعداد لذلك من حيث التأطير والتسليح ، ولو كانوا على العكس من ذلك ما صعدوا إلى الجبل عند اندلاع الثورة. [2]

2.1.4.3.الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القبائل . كان يوجد بها نحو 1000 مناضل مهيكلين في صفوف المنظمة الخاصة ،[3] لا سيما وأن ((**الذين فروا من البطش الاستعماري في منطقة القبائل كانوا مسلحين**)) [4] والذين لا يمكن الاستغناء عنهم رغم انتمائهم لصف المصاليين ، بالإضافة إلى الأهمية الجغرافية لمنطقة القبائل سواء من حيث الموقع الجغرافي الذي يتوسط البلاد وكذا الطابع المورفولوجي المتميز بتضاريسه الوعرة ، وكثافة غطاؤه النباتي وهو المحيط الذي يساعد على استخدام حرب العصابات.[5] الأمر الذي جعل محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد يقدران أهمية تلك المنطقة ويكثفان من اللقاءات مع ممثليها رغبة في إقناعهم بالهدف الذي يسعى إلى تحقيقه أعضاء اللجنة ، والمتمثل في توحيد صفوف إطارات المنظمة الخاصة استعدادا للكفاح المسلح الذي سيعلن فيما بعد . وبالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية المذكورة التي تمثلها منطقة القبائل ، فإن محمد بوضياف وأعضاء لجنته حرصوا على اعطاء البعد الوطني والشمولي للثورة التي كانوا بصدد التحضير لها ، وهذا لا يتأتى في نظرهم إذا لم تشكارك كل جهات الوطن. ونظرا لكون منطقة القبائل كانت منظمة ومهيكلة فإن عملية استمالة

---

(1) محمد بوضياف المصدر السابق ص 53/52

(2) عمار بن عودة ، مجلة الباحث ، العدد 02 ،الصادرة بالجزائر في نوفمبر 1984 ، ص 05 . (يراجع)

(3) محمد بوضياف ، المصدر السابق ص 53.

(4) لخضر بن طوبال ، الطريق إلى نوفمبر ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، مصدر سابق ص 45 .

(5) محمد بوضياف ، المصدر نفسه ، ص53.

قادتها تعد ضرورية حتمية ، خاصة كريم بلقاسم [1] الممثل لمنطقة القبائل الكبرى ، وعمر أوعمران [2]

---

(1)ولد كريم بلقاسم ، يوم 14 ديسمبر 1922 ، بدوار ايت يحي أموسى بالقرب من ذراع الميزان ،ولاية تيزي وزو ، انخرط في حزب الشعب الجزائري يوم 21 أوت 1942 ، تجند في صفوف الجيش الفرنسي مابين 01 جويلية 1943 و في 26 نوفمبر 1944 إلى رتبة عريف أول ضمن فرقة القناصة ، إلى سرح من التجنيد يوم 04 أكتوبر 1945، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1946 ، وقام بإنشاء الخلايا السرية ، مما أدى بال حكمة الاستعمارية إلى الحكم عليه بالإعدام غيابيا سنة 1947، فأعتصم بالجبال تحت إسم مستعار " رابح" ، أصبح بين سنتي 1950 و 1952 مسؤولا عن ولاية القبائل ممثلا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، تمكن من تدريب نحو 500 مناضل في الجهة التي كان مسؤولا عنها ، وأثناء أزمة الحركة ، وقف إلى جانب مصالي الحاج ضد المركزيين ، تمكنت جماعة محمد بوضياف من إستمالته إلى صفها ، و أصبح العضو السادس في اللجنة المحضرة لاندلا ع الثورة ، وعضو في القيادة التاريخية ، وكلف بقيادة المنطقة الثالثة التاريخية ، عينه مؤتمر الصومام عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ، واستمر في هذا المنصب إلى غاية 1958 ، شكل مع كل من لخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ما عرف " **الباءات الثلاثة** " وهي القوة الأساسية داخل الهيئات المركزية للثورة إلى غاية 1960 ، و أصبح وزيرا للقوات المسلحة في الحكومة الأولى سنة 1958 ثم وزيرا للشؤون الخارجية ونائبا للرئيس في الحكومة الثانية سنة 1960 ، فوزيرا للداخلية في الحكومة الثالثة سنة 1961 . و كما كلف بالإشراف على المفاوضات مابين 1961 و1962 ، وموقع اتفاقيات إيفيان عن الجانب الجزائري ، وقف إلى جانب الحكومة المؤقتة ضد أحمد بن بلة وهواري بومدين خلال أزمة صائفة 1962 . أغتيل يوم 18 أكتوبر 1970 بإحدى فنادق مدينة فرانكفورت الألمانية . (عاشور شرفي مرجع سابق ص 284/283) .

(Benjamin Stora , Dictionnaire Biographique De Militants Nationalistes Algériens , E.N.A. , P.P.A , M.T.L.D. 1926.1954. op-cit,p329.) مذكرة ماجستير المعني ، تحت عنوان : التظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية بين 1956/ 1962 .

(1)ولد عمر أوعمران ، يوم 19 جانفي 1919 بقرية فريحة بنواحي ذراع الميزان ، وزاول تعليمه الإبتدائي بها ، ولما تحصل على الشهادة الإبتدائية دخل الكلية العسكرية بشرشال ، حيث تلقى تكوينا عسكريا في فوج الرماة ، وبعد مجازر الثامن ماي 1945 اعتقل بسب رفضه المشاركة في تقتيل إخوانه الجزائريين مما جعل المحكمة العسكرية بالجزائر تصدر ضده حكما بالإعدام ، واستفاد سنة 1946 من العفو الشامل . انخرط في حزب الشعب سنة 1945 ، وبفعل نشاطه السياسي اعتقل سنة 1947 وتمكن من الفرار ظل يعيش في السرية فحكم عليه مجددا بالإعدام إلى غاية اندلا ع الثورة ، و عند نشوب الأزمة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية انحاز رفقة كريم بلقاسم إلى صف مصالي ، انضما إلى مجموعة الخمس في سبتمبر 1954 ، وقبيل اندلا ع الثورة عين مساعدا لكريم بلقاسم في المنطقة الثالثة ، وليلة أول نوفمبر شارك مع قادة المنطقة الرابعة في الهجوم على ثكنة بوعمروس ببوفاريك ، ولما ألقي القبض على رابح بيطاط يوم 23 مارس1955 ، خلفه على رأس المنطقة ، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام رقي إلى رتبة عقيد وعين على رأس الولاية الرابعة كما عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، و التحق بتونس خلال شهر ديسمبر 1956 ، وفي المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفا بالتسليح ، وفي سنة 1960 مثل الثورة الجزائرية بلبنان ثم بتركيا .وبعد الاستقلال تفرغ لتسيير محطة البنزين التي يمتلكها بالعاصمة ، توفي يوم 28 جويلية 1992 .(عاشور شرفي، مرجع سابق ص53/ 54.)

الممثل لمنطقة القبائل الصغرى [1] ثم اختير كريم بلقاسم ليمثل منطقة القبائل. وكان أول اتصال بين الطرفين خلال شهر ماي 1954 ، بمقهى العريش بالعاصمة [2] ورغم صعوبة الاتفاق في البداية ، إلا أن ممثلي مجموعة الخمس توصلا مع ممثلي القبائل إلى الهدف المنشود [3] ومن بين الأسباب التي جعلت عمر أوعمران يتحفظ من انضمام منطقته إلى لجنة الخمس هو اعتقاده بأن المركزيين هم الذين دعوا إلى تفجير الثورة ، وحسب رواية عمار بن عودة فإن عمر أوعمران قال ((**أنا مع الثورة ومعكم في الثورة وأؤمن بالثورة .... بشرط أن تحلف لي بأن المركزيين ليسوا هم وراء العملية**)).[4] وبعد الاتفاق المبدئي مع كريم و أوعمران استدعيا كملاحظين في لجنة الخمس ، ولما تأكدا بأن اللجنة عازمة على العمل الثوري انضما إليها بدون تردد ، واختير كريم ليمثل منطقة القبائل في.[5] ولكي يضع أعضاء لجنة الخمس قادة منطقة القبائل أمام الأمر الواقع فيما يتعلق بموقفهم من المصاليين وحتى المركزيين ، تم إعداد استبيان يحد فيه موقف الطرفين من الحرب التي سوف تندلع في غيابهم ونوعية المساعدة التي يمكن أن يقدموها للثورة وكلف كريم بلقاسم وعمر أوعمران بتقديم ذلك الاستبيان لكل من المصاليين والمركزيين ،و لما تأكد ممثلا منطقة القبائل بأن المصاليين كانوا ضد العمل المسلح ، وأن المركزين ادعوا بأن الوقت لم يحن بعد للقيام بالثورة أعلنا الانضمام إلى اللجنة وأصبح كريم العضو السادس فيها منذ شهر سبتمبر 1954. [6]

ويفهم من هذا بأن مناضلي منطقة القبائل لم يكونو معارضين لمبدأ إندلا ع الثورة في تلك الظروف نظرا للتحضيرات التي قاموا بها في المجالين السياسي والعسكري ، وأنما معارضتهم تكمن في عدم تقبل سيطرة المركزيين على قيادة الثورة ، ولما تأكدوا بأن النشاط الثوري الذي كا يحضر في الميدان تحت إشراف أعضاء المنظمة الخاصة الذين لا ينتمون لأي من المتخاصمين ، أنضموا إلى مجموعة الخمس .

---

(1) م.و.م.الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون ، تعقيب عمر أوعمران ، المجلد الاول ، الجزء الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر (د.ت) ص77.

(2) محمد بوضياف ، مصدر سابق ، ص 53.

(3) م.و.م ، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون ، تعقيب عمر أوعمران ، مصدر سابق ، ص.ص 77/76.

(4) م.و.م. نفس المصدر، تعقيب عمار بن عودة ، ص 61.

(5) نفس المصدر ، تعقيب عمر أوعمران ، ص 77.

(6) بوضياف ، مصدر سابق ، ص .ص.55/54.

4.3 . محاولة كسب المركزيين . تعد عملية توحيد صفوف المناضلين من المساعي الأساسية التي قام بها أعضاء المنظمة الخاصة منذ بداية أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، و لتجسيد ذلك عمليا شكلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، من قيادي المنظمة الخاصة واللجنة المركزية [1] على أمل إعطاء الثورة البعد الشمولي والوطني ، ورغم المجهودات التي بذلها كل من محمد بوضياف و رفيقه مصطفى بن بولعيد عضو الجنة المركزية للمحافظة على تماسك وحدة الصف لأعضاء اللجنة الثورية ، إلا أن المركزيين انسحبوا منها و رغم الاتصالات العديدة التي قام بها بن بولعيد معهم لكنها لم تكلل بالنجاح ، والذين عبر عنهم رابح بيطاط ((**كنا نعتقد أنه بالإمكان ربحهم إلى جانبنا**)). [2] ومن الأهداف التي دفعت بأعضاء المنظمة الخاصة لمحاولة كسب المركزيين إلى صفهم هي توسيع رقعة الثورة لدى مختلف التوجهات السياسية والسعي لوضع جزء من أموال الحزب التي توجد بحوزة أعضاء اللجنة المركزية تحت تصرف أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل قصد استغلالها في الإعداد للعمل المسلح [3] كما كان المركزيون يسعون إلى كسب أعضاء المنظمة الخاصة إلى صفهم لتدعيم مواقفهم ضد المصاليين . ورغم تعدد اللقاءات بين الطرفين في كل من الجزائر والبليدة ، لكن عندما تم الإعلان عن اندلا ع الثورة أعطيت الأوامر لمناضلي التيار المركزي بعدم دعم مفجرو الثورة ، وفي ذلك يقول بيطاط ((**ولما قررنا إعلان الثورة جاءتهم أوامر بالتخلي عنا**)). [4]

5.3 . محاولة كسب المصاليين . رغم الرفض الذي أبداه المصاليون تجاه أعضاء اللجنة المنبثقة عن اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين ولقرارها الحاسم المتمثل في الإعداد السياسي والعسكري والمادي للثورة إلا أن أعضاء اللجنة واصلوا نشاطهم في محاولة كسب المصاليين ، ومن بين تلك الاتصالات التي

---

(1) التي سبق التطرق إليها التي تشكلت من أعضاء المنظمة الخاصة وأعضاء اللجنة المركزية .

(2) بيطاط ، مصدر سابق ص 14.

(3) بوضياف ، مصدر سابق ص 50.

(4) بيطاط ، مصدر سابق ، ص 14.

جمعت أعضاء اللجنة بعضوين من المكتب السياسي هما أحمد مزغنة ومولاي مرباح ، إلا أن ذلك الإجتماع لم يحقق أي نتيجة تذكر . وبعدما تيقن لأعضاء اللجنة بأنه لا جدوى من محاولات استمالة المصاليين فضلوا الاعتماد على النفس. [1]

6.3 . وضع أسس الثورة . وضعت الهيئة القيادية المنبثقة عن اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين مجموعة من الأسس التنظيمية قبيل اندلاع الثورة ، ومن بينها :

1.6.3. لا مركزية الثورة . اعتمدت القيادة التاريخية مبدأ لا مركزية القيادة قبيل اندلاع الثورة التحريرية وظل هذا المبدأ معمولا به إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام [2] ويعود سبب اختيار هذا النوع من القيادة إلى الأسباب التالية :

– اتساع الرقعة الجغرافية للبلاد مما يجعل من الصعب على الهيئة المركزية القيام بالكفاح المسلح في كل التراب الوطني ، فأعطيت الحرية الكاملة لكل منطقة. [3]

– إعطاء حرية المبادرة لكل منطقة على حدى في المجالين السياسي والعسكري ، قصد تمكنها من استغلال مختلف القدرات المادية والبشرية بطريقة عقلانية. [4]

– تحميل المسؤولية لقادة المناطق ونوابهم قصد اندلاع الثورة ثم انتشارها في كل المناطق بهدف ضمان تواجد الثورة في كامل ربوع البلاد .[5]

---

(1) رابح بيطاط ، مصدر سابق ،ص 17/16.

(2) ينظر، ص.ص 248/247.

(3) بوضياف مصدر سابق ، ص 65.

(4) Harbi , le FLN Mirage et Réalité op-cit , pp 173/174.

(5) بوضياف ، مصدر سابق ، ص 67.

- تمكين كل منطقة على التكيف مع واقعها السياسي والمادي و الجغرافي وحجم التواجد الإستعماري بها وغيرها من المميزات التي تعطي لكل منطقة خصوصيات تجعلها تختلف عن سواها .[1]

- على أن تكون فترة القيادة اللامركزية مؤقتة بحيث تمتد من تاريخ اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 إلى غاية انعقاد اجتماع وطني يكون خلال النصف الأول من شهر جانفي 1955 ، إلا أن ذلك اللقاء لم يتم ، الأمر الذي أطال في فترة هذا النوع من القيادة إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام. [2]

واعتمادا على هذه السياسة كان مجلس المنطقة هو المسؤول على كل ما يجري في منطقته من أمور سياسية ، عسكرية واجتماعية ويتخذ القرارات التي يراها ملائمة لكل قضية ، و استمرت قيادة الثورة بهذا الشكل إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام الذي طور نمط قيادة الثورة من الأسلوب اللامركزي إلى المركزي.[3]

2.6.3. أولوية الداخل على الخارج . يعد مبدأ أولوية الداخل على الخارج من المبادئ التي وضعتها القيادة التاريخية ، والذي عبر عنه محمد بوضياف بأنه مبدأ عادل في جوهره وقال عنه ايضا ((**لا يمكن القيام بأي شيء دون موافقة الذين يكافحون في الميدان**)) [4] لأن قادة الداخل هم أدرى من غيرهم بما يدور داخل مناطقهم السياسية والعسكرية [5] ، وعندما انعقد مؤتمر الصومام تم تأكيد هذا المبدأ وظل معمولا به إلى غاية انعقاد مؤتمر القاهرة في 20أوت 1957 ، الذي ألغى مبدأ الأولويات في الظاهر ولكن في الواقع أصبحت الهيئات الولائية تابعة للهيئات المركزية في الخارج. [6]

---

(1) تقية مصدر سابق ص 502.

(2) مبروك بلحسين ، المراسلات بين الداخل والخارج " الجزائر والقاهرة 1954-1956 " ، دار القصبة للنشر ، ترجمة الصادق عماري ، الجزائر 2004، ص 36.

(3) تقية ، مصدر سابق ، ص 200.

(4) بوضياف ، المصدر نفسه ، ص 65.

(5) Bélaid Abane , L'Algérie en Guerre " Abane Ramdane el les fusils de la Rébellion " Edition L'Harmattan , Paris 2008, p179.

(6) أنظر ص 142.

و لعل المغزى الأساسي من هذا المبدأ هو إعطاء الأولوية للكفاح المسلح الذي يخوضه المجاهدون في الداخل بدعم من مختلف الفئات الشعبية على العمل الدبلوماسي الذي يقوم به أعضاء الوفد الخارجي للثورة ، وأن صيغة الأفضلية للداخل عن الخارج لا تكمن في الأشخاص الذين يؤدون مهامهم الثورية وإنما في طبيعة الميدان ، كما أعطيت الأولوية للداخل عن الخارج تجنبا لأي تأثير خارجي قد يقود الثورة ويبعدها عن حقيقتها. (1)

ونظرا للأهمية السياسية التي تقتضيها المرحلة الأولى من عمر الثورة الجزائرية فقد تم تشكيل الخلايا السياسية في مختلف الهياكل التابعة للمناطق بغرض تعبئة الرأي العام الوطني حول الثورة ، وشرح أهدافها وطبيعتها وكيفية مساهمة مختلف الفئات الاجتماعية فيها ، والتصدي للخونة وعملاء الإدارة الاستعمارية قصد رفع معنويات الجماهير. (2)

3.6.3. الإعداد المادي والتنظيمي للثورة .بعد الاتفاق على القضايا المبدئية للثورة تم الانتقال إلى الأمور الإجرائية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1.3.6.3.إنشاء الهيئة القيادية للثورة .قبيل اندلاع الثورة التحريرية كان لزاما على الهيئة القيادية وضع الإطارين السياسي والعسكري اللذين سيتوليان مهمة قيادة الثورة ويتمثلان فيما يلي :

2.3.6.3. جبهة التحرير الوطني ، وهي تنظيم سياسي يهدف إلى تعبئة الجماهير من أجل الاستعداد للثورة ، على أن يتم الانضمام للجبهة بشكل فردي (3) وتكون الإطار السياسي للكفاح المسلح ، وتعبر عن طموحات شريحة واسعة من أبناء المجتمع الجزائري الذين يئسوا من الوعود التي لم تحقق لهم طموحاتهم(4) ومن بين الأهداف التي سطرت لجبهة التحرير الوطني التصدي للخونة والعملاء وغلاة

---

(1) سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح ، مرجع سابق ص 78.

(2) بوضياف ، المصدر نفسه ص 68.

(3) حسن بومالي ، استراتيجية الثورة الجزائرية في عامها الأول ، 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، د.ت.ن ، ص 36.

(4) عثماني مسعود ، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب ، دار الهدى للطباعة والنشر والإشهار ، الجزائر 2012 ، ص 100.

المعمرين وإلى عناصر الحركات المناوئة للثورة [1]

4. الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني : يعد العمل الدبلوماسي من بين المهام التي حظيت بالأولوية من طرف قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث عين الشاذلي المكي ممثلا للحركة بالقاهرة منذ 1947 وكلف بشرح مبادئ الحزب لدى الأشقاء العرب وكذا البلدان المؤيدة لحركات التحرر في العالم . وفي بداية الخمسينيات انتقل بعض قادة المنظمة الخاصة إلى القاهرة ، حيث انتقل محمد خيضر سنة 1951 ثم تبعه حسين آيت أحمد في بداية 1952 ، ليلتحق بهما أحمد بن بلة سنة 1953 ، مما دفع بأحمد مصالي الحاج إلى تنحية الشاذلي المكي وتنصيب خيضر ، أيت أحمد وبن بلة كأعضاء للوفد الخارجي.[2]

وأثناء عملية التحضيرات للثورة الجزائرية كثفت اللقاءات بين الهيئة القيادية المنبثقة عن اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين واعضاء الوفد الخارجي بصفتهم كانوا أعضاء قياديين في المنظمة الخاصة كما أنهم يمثلون الحركة في الخارج ، الأمر الذي جعل أحمد بن بلة ورفقاؤه يقومون بالتحضير المادي للثورة والسعي لكسب الدعم المصري. [3] مما أدى إلى الإبقاء عليهم كممثلين لجبهة التحرير الوطني في الخارج بعد اندلاع الثورة . ولما انتقل محمد بوضياف إلى الخارج قبيل اندلاع الثورة بغرض الإعلان عن الثورة وتوزيع بيان أول نوفمبر في البلدان العربية والأوربية ، ولم يتمكن من العودة إلى الداخل لممارسة مهمة التنسيق بين المناطق، مما جعل الوفد الخارجي يتدعم بخدماته ،وفي تلك الظروف بعث بوضياف بصفته المنسق بين الداخل الخارج برسالة إلى أعضاء الوفد الخارجي بتاريخ 29/10/1954 يفوضهم للتحدث

---

(1) سليمان الشيخ ، مرجع سابق ص 75.

(2) أحمد منغور ، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار التنوير للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2008، ص 93 .

(3) عبد الرحمان بن إبراهيم العقون ، الكفاح القومي والسياسي،من خلال مذكرات معاصر، الجزء الثالث ، المؤسسة الوطني للكتاب الجزائر 1981 ، ص 463 .

باسم الجبهة في الخارج [1] وبذلك تم توزيع المهام بين أعضاء الوفد بالشكل التالي :

- كلف محمد خيضر بالجانب السياسي ، وكان مكتبه بمقر لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة.
- وكلف أحمد بن بلة بالنشاط العسكري ، وكان له مكتب خاصا بالقاهرة.
- أما حسين أيت أحمد فقد توجه إلى نيويورك لتمثيل جبهة التحرير الوطني هناك.
- كما قام محمد بوضياف بالجانب العسكري. [2]

.**1.4. المهام التي كلف بها الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني** ، و منها :

- شرح الأهداف الأساسية التي اندلعت من أجلها الثورة التحريرية لدى الرأي العام الدولي.
- كسب الدعم المادي والدبلوماسي للثورة التحريرية من طرف الدول الشقيقة والصديقة.
- رفع معنويات الشعب الجزائري من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي يقدمه له أعضاء الوفد قصد تشجيعه على الانضمام إلى صفوف الثورة. [3]
- الاتصال بوسائل الإعلام الأجنبية قصد إبلاغ الرأي العام الدولي بما يجري في الجزائر ، وإعطاء تفسيرات لكل الأعمال التي يقوم بها جيش التحرير الوطني بمختلف فئاته (مجاهدون ، فدائيون ومسبلون) من عمليات عسكرية وتخريبية ضد مصالح العدو وذلك حتى لا يبقى الإعلام في الجزائر حكرا على وسائل الإعلام الفرنسية.[4]

---

(1) محمد عباس ، في كواليس التاريخ " ديغول والجزائر " ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر سنة 2007، ص 309.

(2) أحمد منغور ، المرجع نفسه ، ص 94.

(3)Mohamed Guentari, Organisation Politico-Administrative et Militaire de la Révolution Algérienne de 1954à 1962, volume 1 , Edition Office des Publications Universitaire , Alger 2002, p83.

(4) Monique Gadant, Islam et Nationalisme en Algérie, Edition L'Harmattan, Paris 1988, P82.

- توسيع دائرة التحالف العربي بشكل عام والمغاربي بشكل خاص ضد المحتل الفرنسي.[1]

- كما شكل أعضاء الوفد الخارجي شبكة للدعم اللوجستيكي للثورة قصد إدخال المساعدات إلى داخل الوطن عن طريق الحدود الشرقية والغربية لتزويد الثورة بما تحتاج إليه من وسائل مادية مختلفة. [2]

- الإتصال بممثلي السلطات الفرنسية لمعرفة موقفها فيما يتعلق بقضية استرجاع السيادة الوطنية ، فعلى سبيل المثال قيام محمد خيضر خلال شهر أفريل سنة 1956 بالاتصال مع جوزيف بقارة (Joseph Begarra) الممثل للحزب الشيوعي وللحكومة الفرنسية، ودامت تلك اللقاءات عدة مرات وهي تدخل في إطار عملية جس النبض، لمعرفة كل طرف نوايا الطرف الأخر.[3]

وبهذا فإن مهمة أعضاء الوفد الخارج لم تكن تقل أهمية عن دور قادة الولايات الذين كانوا يحاربون في الميدان، لأن الثورة كانت في حاجة ماسة إلى الدعم الدبلوماسي والمادي ، ولم يكن في مقدور قادة الولايات لوحدهم محاربة قوة استعمارية متفوقة عليهم في مختلف المجالات ، ما لم يتلق أولائك القادة الدعم الخارجي ، وهو ما يعني أن الذي يقوم به قادة الثورة في كل من الداخل والخارج متكامل .

2.4.استقرار أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة .استقر أعضاء الوفد الخارجي في بداية الثورة بالقاهرة وذلك نتيجة للدعم الذي حظي به أعضاء الوفد من طرف الرئيس المصري جمال عبد الناصر[4] ، وكان أحمد بن بلة هو الأقرب إلى نيل دعم السلطات المصرية ، مما جعل قيادة الثورة بعد مؤتمر الصومام

---

(1) Monique Gadant , Islam et Nationalisme en Algérie , op- cit, p82.

(2) Mustapha Bougouba, du capitane Lamoricière, à la République Bananière ,Edition ,Publibook France,2008,p67.

(3) Claire , Mary nover, Joseph Begarra ,un Leader Socialiste en Algérie , Parcoure et réseaux Politique dans la France Colonial , collement Revues d'Histoire Politique , Hors- Série N7,Edition L'Harmattan , Paris 2011, P111.

(4) فتحي الديب ، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي ، القاهرة 1984 ، ص.ص 60/58.

تتجاذب بين قيادتين إحداهما في الداخل بقيادة عبان رمضان وأخرى في الخارج بقيادة أحمد بن بلة. [1]
في حين أختار محمد بوضياف المغرب كمقر لنشاطه دون أن يفقد الاتصال مع زملائه المتواجدين بالقاهرة. [2]

3.4 . رغبة أعضاء الوفد الخارجي في تنسيق العمل مع قادة الداخل. بعد اتفاق أعضاء القيادة التاريخية على المبادئ الأساسية للثورة التحريرية ووضع تحضيراتها المادية والبشرية، حدد شهر جانفي من سنة 1955 كحد أقصى لعقد لقاء تقييمي لقادة الثورة[3] كما كان متوقعا [4] إلا أن هناك أسبابا عديدة حالت دون عقد ذلك اللقاء [5] واستمر كل من أعضاء الوفد الخارجي وما اصطلح على تسميتهم بمجموعة العاصمة [6] في محاولة تنسيق العمل بين قادة الداخل والخارج ، رغم تباين المواقف بين الطرفين ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

- في شهر جوان 1956 اقترح احمد بن بلة تشكيل لجنة ثورية عليا تكون نواة للقيادة المركزية للثورة بالخارج ، و تتشكل من ستة أعضاء أربعة منهم يمثلون الوفد الخارجي وهم أحمد بن بلة ،محمد خيضر

---

(1) Gérard Chaliand , Jean Lacouture , Voyage dans le demis- Siècle, Edition Complexe 2001.P151.

(2) Gilbert Meynier , Histoire Intérieure du F.L.N.1954-1962, Edition Casbah ,Alger2003, P169.

(3) بوضياف ، مصدر سابق ، 65.

(4) Harbi le F.L.N. Mirage et réalité , op-cit ,p 172.

(5) اعتقل مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الاولى بتاريخ 11 فيفري 1955 ، واستشهد يوم 23 مارس 1956 ، واستشهد مراد ديدوش قائد المنطقة الثانية يوم 18 جانفي 1955 ، أما رابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة فقد اعتقل يوم 23 مارس 1955 . وفي الوقت الذي كان فيه أعضاء الوفد الخارجي ومحمد بوضياف في الخارج ، ولم يبق من أعضاء القيادة التاريخية التسع الذين هم على قيد الحياة ويتمتعون بالحرية سوى العربي بن مهيدي ، وكريم بلقاسم .

(6) وهي المجموعة التي كانت مستقرة بالعاصمة أو مترددة عليها وتتشكل من عبان رمضان ، كريم بلقاسم ، محمد العربي بن مهيدي وعمر أوعمران .

حسين أيت أحمد ومحمد بوضياف وعضوان يمثلان قادة الثورة في الداخل وهما محمد العربي بن مهيدي ومحمد لامين دباغين ، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بالقبول من طرف بن مهيدي ، خيضر ودباغين [1] ولعل ذلك الرفض يعود إلى بواد تمركز قيادة للثورة في الخارج بقيادة أحمد بن بلة المدعم من طرف السلطات المصرية من جهة وتخوف قادة الداخل من تحول مبدأ أولوية الداخل عن الخارج إلى عملية عكسية بحيث يصبح الداخل تابعا للخارج. [2] ومن خلال تصفح المراسلات التي جرت بين عبان رمضان ومحمد خيضر سنة 1956 [3] يمكن أن نلمس رغبة كل من الداخل والخارج الأخذ بزمام قيادة الثورة منذ 1955 ، ثم اشتد التنافس بين الطرفين سنة 1956.

– ونيابة عن الوفد الخارجي قام حسين أيت أحمد و وأمحمد يزيد [4] بإرسال تقرير سياسي إلى المجموعة المتمركزة بالجزائرالعاصمة يتضمن مقترحا تنظيميا لقيادة الثورة ينص على تشكيلها من إثنتي عشرة عضوا

---

(1) محمد عباس ، خصومات تاريخية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2010 ، ص 137.

(2) وهو ما أصبح معمولا به بعد مؤتمر القاهر ، بعدما تمركزت القيادة المركزية للثورة في الخارج وأصبح الداخل تابعا لها .

(3) مبروك بلحسين ، المراسلات بين الداخل والخارج ، ترجمة الصادق عماري ، دار القصبة للنشر ، الجزائر **2004** ص.ص.**129/125**

(4) أمحمد يزيد ، ولد يوم 08 أفريل 1923 بالبليدة ، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1942 ، أصبح أمينا عاما لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بين سنتي 1946 و1947 ، ثم عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، اعتقل سنة 1947 بمطار الدار البضاء بحجة حمل منشورات ووثائق مشبوهة وحكم عليه بسنتين سجن قضاها بسجن بربروس ، وبعد اطلاق سراه عاد إلى فرنسا ليواصل نشاطه ضمن صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية بطريقة سرية تحت اسم مستعار " الزبير" ، وبعد حدوث الأزمة في صفوف مناضلي الحركة ، انضم غلى صفوف المركزيين ، ولما اندلعت الثورة التحريرية انضم إلى جبهة التحرير ، وأصبح مندوبا لها في نيويورك ، وشارك في الدورات 10، 11، 12، للجمعية العامة للأمم المتحدة ، مدافعا عن حق الجزائر في استرجاع سيادتها كما شارك رفقة حسين أيت في مؤتمر باندونغ ما بين 18 و24 أفريل 1955 . وعندما انعقد مؤتمر الصومام عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ثم وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة بين سنتي 1958 و1962 ، وبعد الاستقلال انتخب عضوا في البرلمان بين سنتي 1962 و1965 ، وفي سنة 1975 عين سفيرا في بيروت ، ثم عين خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1979 و1984 ، ليعين بين سنتي 1990و 1992 مديرا للدراسات الإستراتيجية . وتوفى يوم 31 أكتوبر 2003. (لاحظ Mohamed Harbi , la Guerre Commence en Algérie 1954, Edition Complexe, Bruxelles 1998 , p187

نصفهم من قادة المناطق والنصف الأخر من أعضاء الوفد الخارجي [1] وهنا إشارة إلى إلغاء مبدأ أولوية

الداخل الذي أقرته القيادة التاريخية قبيل اندلاع الثورة ورغبة في تمركز القيادة بالخارج ، فحسين أيت أحمد كان أول من اقترح تشكيل حكومة مؤقتة لتعطي مزيدا من القوة والمصداقية للثورة في المحافل الدولية ويرى أحمد مهساس بأن وجود القيادة في الداخل((**تجد نفسها أمام تحد صعب**)) .[2]

– بتاريخ 03 /04/1956 بعث عبان رمضان رسالة إلى محمد خيضر ردا على رسالة هذا الأخير إلى عبان المؤرخة في 15/03/1956 ، والتي تضمنت مجموعة من النقاط ذات الأهمية البالغة في العلاقات بين الداخل والخارج تتلخص فيما يلي :

1) مطالبة أعضاء الوفد الخارجي بضرورة الدخول إلى الجزائر رغم الصعوبات التي قد تعترضهم .

2) إبلاغ الوفد الخارجي بأن قادة الداخل قد قرروا عقد اجتماع لقادة الثورة بالمنطقة الثانية، واقترح تشكيل وفد المشاركين من الشخصيات التالية :

– قائد المنطقة الخامسة ، محمد العربي بن مهيدي.

–كريم بلقاسم وعبان ، عن ناحية الجزائر.

– قائد المنطقة الثانية ، زيغود يوسف ونائبه.

– قائد المنطقة الأولى ، بن بولعيد ونائبه.

– عنصران من الخارج ، أحدهما مسؤول عن العتاد والأخر عضو في جبهة التحرير الوطني.

ويرى عبان بأن ذلك الاجتماع في غاية الأهمية وأن حضور الأشخاص الذين ذكروا ضروري جدا ((**حتى ولو أقتضى ذلك أن نموت جميعا أو يلقى علينا القبض**))[3] وحدد عبان الهدف من الاجتماع في إيجاد حل للصعوبات التي تعاني منها الثورة وحمل أعضاء الوفد الخارجي مسؤولية عدم قيامهم بالواجب

---

(1) Harbi, le F.L.N. Mirage et Réalité ,op-cit , 174

(2) محمد عباس ، خصومات تاريخية ، مرجع سابق ص 137.

(3)). مبروك بلحسين ، مصدر سابق ، ص 178 .

المنوط بهم والمتمثل في تزويد مناطق الثورة في الداخل بما تحتاج إليه من أسلحة وذخيرة .

- واقترح أن يكون المندوبان الذان يأتيان من القاهرة ، إما بن بلة وأيت أحمد أو بن بلة وخيضر.[1]

ومن هنا يمكن أن نستنتج ما يلي :

1) رغبة كل من أعضاء الوفد الخارجي و المجموعة المتمركزة في العاصمة في السيطرة على زمام الثورة .

2) غياب التنسيق بين القادة السياسيين والعسكريين الممثلين في قادة المناطق من جهة والإطارات السياسية التي تتكلم باسم الثورة سواء كانت في الداخل أو الخارج ، ففي الداخل مثلا كان عبان يراسل أعضاء الوفد الخارجي وكأنه مفوض الثورة في الداخل في غياب لجنة تنسيق بين المناطق في الوقت الذي كان فيه مبدأ اللامركزية لا يزال قائما .

3) كما يمكن أن نستنتج بأن الاختلاف في وجهات النظر بين قادة الثورة في كل من الداخل والخارج خلال المرحلة الأولى من الثورة (1954-1956) لم تكن حول مبادئ وأهداف الثورة ، ما دامت لهم نفس القناعات المستمدة من مرجعية أول نوفمبر ، ولكن الاختلاف فيما بينهم كان حول من يقود الثورة ومن هو أولى بها .

المبحث الثاني : دور أرضية الصومام في هيكلة وتقنين الثورة في الداخل والخارج :

إذا كانت الثورة التحريرية قد اندلعت في ظروف خاصة ناتجة عن الأزمة التي مرت بها حركة انتصار الحريات الديمقراطية ولم يكن بوسع أعضاء القيادة التاريخية وضع التنظيمات السياسية والعسكرية والإدارية اللازمة للثورة قبل تفجيرها ، واكتفى مفجروها بالتنظيمات الأولية العامة التي تعطي إشارة انطلاق الكفاح المسلح ، على أمل عقد لقاء تقييمي لما تم إنجازه والصعوبات التي اعترضت الثورة في الأشهر الأولى من اندلاعها ، وحدد ذلك خلال شهر جانفي من سنة 1955 ، إلا أن ذلك اللقاء لم يتم إجراؤه لكون الأعضاء الذين نظروا وخططوا للثورة ثم فجروها تعرضوا للتصفية أو الاعتقال من

---

(1) مبروك بلحسين ، مصدر سابق ، 179.

طرف السلطات الاستعمارية [1] ولم يتم عقد المؤتمر الوطني الأول للثورة التحريرية إلا في 20 أوت 1956 المعروف بمؤتمر الصومام نسبة إلى وادي الصومام الذي انعقد فيه ، والذي حددت فيه الأرضية التنظيمية للثورة في شتى المجالات وأعطتها البعد المركزي والهيكلة السياسية والعسكرية الشاملة كما حددت في تلك الأرضية العلاقة بين مختلف هياكل وهيئات الثورة في الداخل والخارج .

1. **الحاجة إلى عقد مؤتمر،** نظرا لعدم انعقاد الاجتماع التقييمي لقادة الثورة خلال شهر جانفي 1955 كما كان مقررا [2] فإن الحاجة كانت ماسة إلى عقد مؤتمر وطني ، لأن الثورة كانت في أشد الحاجة إلية للأسباب التالية:

1) أدت سياسة اللامركزية التي أعتمدت قبيل اندلاع الثورة إلى تباين السياسات والإستراتيجيات من منطقة لأخرى ، وافتقار الثورة إلى النظرة الشمولية في مخططات النشاط الثوري وإلى توحيد الرؤى والإمكانات المادية والبشرية واستغلالها بطريقة عقلانية مما جعل المرحلة الأولى من الثورة (1956-1954) تشهد العديد من التناقضات والاختلافات بين المناطق كونها ناتجة عن اجتهادات المجالس الإقليمية لهياكل الثورة مما جعل قضية انعقاد مؤتمر وطني للثورة ضرورة حتمية لمعالجة نقاط الخلل في تنظيم جبهة وجيش التحرير الوطني.[3]

---

(1) استشهاد مراد ديدوش يوم 18 جانفي 1955 ، وألقى القبض على مصطفى بن بولعيد يوم 11 فيفري 1955 واستشهد يوم يوم 22 مارس 1956 .كما تم اختطاف الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد الخارجي بتاريخ 22 أكتوبر 1956 ، والتي كان على متنها كل من أحمد بن بلة ، حسين أيت أحمد ، محمد خيضر ، محمد بوضياف و مصطفى الاشرف ،كاتب الوفد الخارجي ، وفي 23 مارس 1955 تم إلقاء القبض على رابح بيطاط . وبذلك لم يبق في الميدان من أعضاء القيادة التناريخية سوى محمد العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم .

(2) Harbi , le FLN Mirage et Réalité op-cit p 172.

(3) ,ibid p .173.

(4) ibid p.p 173/174.

2) غياب التنسيق بين مناطق الثورة نظرا لعدم وجود هيئة قيادية تتكفل بهذه المهمة ، فمحمد بوضياف الذي كلف من طرف القيادة التاريخية بالتنسيق بين الداخل والخارج خرج من التراب الوطني بتاريخ 26 أكتوبر 1954 ولم يعد إلى غاية توقيف القتال [1] وهذا ما جعل الثورة في حاجة إلى قيادة مركزية قادرة على تنسيق مختلف المهام ، السياسية ، العسكرية ، الإدارية ، الإعلامية وغيرها ، في الداخل والخارج وتكون كناطق رسمي عن الشعب الجزائري. [2]

3) حاجة الثورة إلى هيكلة وطنية شاملة في المجالين السياسي والعسكري وتوحيد المواقف المطروحة على الساحة الوطنية ، وإصدار وثيقة تتضمن مختلف القضايا التي تهم الثورة وتكون بمثابة المرجعية التي تطبق في كل هياكل الثورة. [3]

4) بالإضافة إلى حاجة الثورة إلى هيئة وطنية تكون لها الكلمة الفاصلة في القضايا التي تطرح على مستوى هياكل التنظيم ، أو في الإستراتيجيات المتجددة التي تحتاج إليها الثورة. ففي الوقت الذي كانت فيه الإدارة الاستعمارية تعمل على تطوير أساليبها وقدراتها الحربية للقضاء على الثورة الجزائرية ، لم يتوصل قادة الثورة إلى وضع استراتيجيات ذات بعد وطني منظم وشامل .

5) حاجة الثور إلى المرجعية القانونية الشاملة التي تتناول جميع القضايا التي تهم الثورة ، لا سيما في الجانبين الساسي والعسكري اللذان كانا في حاجة إلى التنظيم والهيكلة الدقيقين قصد التحكم الأمثل في الهيئات الثورية ، وفي تعبئة الرأي العام الجزائري في الداخل والخارج حول ثورته ، ووضع استراتيجية وطنية للثورة تأخذ في الحسبان كل القدرات المادية والبشرية المتوفرة .[4]

---

(1) محمد عباس ، إغتيال حلم " أحاديث مع بوضياف" دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2009 ، ص65.

(2) الرئيس بن يوسف بن خدة ، مواقف وشهادات ، دار الأمة ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2007 ص 68.

(3) الديوان الوطني للنشر والتوزيع ، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 ، تصدير عبد العزيز بوتفليقة ، الجزائر 2008 ، ص 17.

(4) C.A.O.M. G.G.A.7G/1203 , Dossier « Organisation du F.L.N.en Algérie » la Plate Forme de la Soummam

3. أهم القرارات الصادرة عن مؤتمر الصومام . صدرت عن مؤتمر الصومام مجموعة من القرارات اهمها:

1.3. ترقية المناطق إلى ولايات . فالمناطق السياسية والعسكرية التي شكلت قبيل اندلاع الثورة تم ترقيتها إلى مستوى ولايات، حيث تقرر ((**تغيير مصطلح منطقة واستعمل بدله مصطلح ولاية**)) [(1)] وتم هيكلة الصحراء ، وبذلك أصبحت البلاد مشكلة من ست ولايات تاريخية هي :

- الولاية الأولى : الأوراس النمامشة .
- الولاية الثانية : الشمال القسنطيني .
- الولاية الثالثة : منطقة القبائل .
- الولاية الرابعة : العاصمة وضواحيها .
- الولاية الخامسة : القطاع الوهراني .
- الولاية السادسة : الصحراء.

كما قسمت كل ولاية إلى مناطق ، والمناطق إلى نواحي ، والنواحي إلى أقسام ونصف الأقسام وبهذه الهيكلة تكون قيادة الثورة قد رجعت إلى التنظيم الذي كان معولا به من طرف المنظمة الخاصة [(2)] وهي الهيكلة التي سنعالجها في الفصل الأول ، مع التركيز على هرمية التنظيم السياسي والعسكري وعلاقة الهياكل التنظيمية ببعضها البعض سواء على مستوى الهياكل الإقليمية (الولايات والهياكل التابعة لها) أو على مستوى الهيئات المركزية في الخارج.

2.3 . إعتماد مبدأ مركزية القيادة. ظل نظام لا مركزية القيادة في الثورة التحريرية الذي اعتمدته القيادة

---

(1) وزارة المجاهدين ، وثائق مؤتمر الصومام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996 ، ص 16.

(2) محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثاني ، المطبعة الشعبية للجيش ، الجزائر 2007ص 70.

التاريخية معمولا به إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام ، وذلك تجنبا لبعض الصعوبات التنظيمية الناتجة عن نظام القيادة اللامركزية والتي من بينها :

- افتقار الثورة إلى قيادة وطنية للثورة لا سيما بعد استقرار المنسق الوطني محمد بوضياف في الخارج واستشهاد بعض أعضاء القيادة التاريخية مثل مصطفى بن بولعيد ، مراد ديدوش ، واعتقال رابح بيطاط وبقاء أعضاء الوفد الخارجي بالخارج [1]، مما جعل الثورة في حاجة إلى قيادة مركزية قادرة على تسييرها وتمثيلها في الداخل والخارج ، فتم تشكيل هيئات قيادية مركزية للثورة تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق التنفيذ ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقيادة الأركان العامة للجيش فيما بعد.

- حاجة الثورة إلى قيادة وطنية تكون أقرب ما يمكن إلى الثوار في الميدان ، بحيث توحد قوانين الثورة التي تنتهجها جبهة التحرير الوطني وتوحد النظام العسكري وإستراتيجية الحرب التي يقوم بها جيش التحرير الوطني في كل الولايات التاريخية ، وتجنب مختلف أشكال التباين في السياسة المطبقة في كل ولاية على حدى والتي تعد من مظاهر السياسة اللامركزية التي كانت مطبقة من قبل ، والتي رغم أهميتها في المرحلة الأولى للثورة [2] إلا أنها أدت ((**إلى انتشار الفوضى وتباين الأساليب المطبقة من منطقة لأخرى**)) [3] وبعد انعقاد مؤتمر الصومام أصبح للثورة الجزائرية مؤسسات وطنية ذات قيادة مركزية وتطبق قوانين موحدة بالنسبة لجبهة وجيش التحرير الوطني وعلى مستوى مختلف الهياكل والهيئات الثورية. [4]

ورغم أن ممثلي المنطقة الثانية الذين شاركوا في مؤتمر الصومام وعدد من ممثلي المنطقتين الثالثة والرابعة

---

(1) ينظر ، ص 60 هامش رقم 01.

(2) ينظر ، ص.ص 248/247.

(3) محمد تقية مصدر سابق ص. 236.

(4) تقية المصدر نفسه ص. 236

سعوا إلى جعل قيادة الثورة ممركزة في القيادات التي ساهمت في تفجير الثورة لكونها متشبعة بنفس المبادئ ، إلا أن مبدأ الأغلبية هو الذي ساد ، والمدعم من طرف محمد العربي بن مهيدي وعبان رمضان والذي رأى بأن الثورة أصبحت تضم مناضلين من مختلف التيارات، ولتفادي أي شكل من أشكال الشقاق فإن القيادة يجب أن تكون ممثلة لمختف الفئات. [1]

2.3.تكريس مبدأ الأولويات .إذا كان مبدأ الأولويات قد أقرته القيادة التاريخية قبيل اندلاع الثورة ولم يحدث حوله رد فعل من طرف الهيئات القيادية المتواجدة في الداخل المتمثلة في قادة المناطق ولا من طرف أعضاء الوفد الخارجي ، لأن ذلك المبدأ أعتمد على أساس أفضلية الميدان وليس على أساس الأفضلية بين الإطارات [2] وبعد إعادة تكريس ذلك المبدأ من طرف المشاركين في مؤتمر الصومام ، نتج عنه تباين في مواقف الإطارات القيادية المتواجدة في الداخل والخارج بدرجات متفاوتة ،والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2.3. أولوية الداخل عن الخارج. فمحمد بوضياف الذي انتخبته مجموعة الاثنين والعشرين كمنسق للهيئة القيادية التي ستتولى عملية الإعداد للثورة ثم عين منسقا بين االداخل والخارج يقر بأهمية الداخل وأنه لا يمكن للقيادة المتواجدة في الخارج القيام باي عمل دون موافقة الذين يحاربون في الميدان ثم كرس مؤتمر الصومام مبدأ ((**أولوية الداخل على الخارج مع اعتماد مبدأ القيادة الجماعية**)) [3] إلا أن هذا المبدأ لم يقنع كل الأطراف ، ونظر إليه كل طرف من موقعه بنظرة تختلف عن نظرة الطرف الأخر فعبان رمضان برر مبدأ أولوية الداخل عن الخارج بأن ميدان الثورة بالداخل وليس من المنطقي قيادتها من طرف إطارات مقيمة في الخارج ، وعليه فإن منطق الأشياء يفرض أن يكون الخارج تابعا للداخل [4]

---

(1) محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ص 53.

(2) بوضياف مصدر سابق ص 65.

(3) وزارة المجاهدين ، وثائق مؤتمر الصومام ، مصدر سابق ص 23 .

(4) محمد عباس ، نصر بلا ثمن " الثورة الجزظائرية 1954-1956 "دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007 ، ص 248.

أما أعضاء الوفد الخارجي لا سيما أحمد مهساس فقد اعتبر بأن قيادة الثورة من الداخل يجعلها أمام تحد صعب . [1] و قد تمكن عبان رمضان من استمالة محمد العربي بن مهيدي إلى صفه لتمرير مشروع أولوية الداخل عن الخارج بعدما فقد بن مهيدي الثقة في كل من المصريين بعد طول انتظاره في مدريد خلال شهر فيفري1956 لاستقبال شحنة من الأسلحة كان من المنتظر أن تصل من مصر ، وبعد انتقاله إلى القاهرة للتقصي عن الأمر تأكد بأن الدبلوماسية المصرية تتعامل مع القضية الجزائرية وفقا لما تقتضيه مصلحتها وتتغير تبعا لتغير الظروف . وخلال الجولة التي قضاها بن مهيدي بين مدريد والقاهرة بحثا عن الأسلحة ، لاحظ بأن أعضاء الوفد الخارجي لا يشكلون كتلة متماسكة بل عبارة عن أفراد يسعون لتشكيل قيادة في الخارج .[2] ونظرا لكون مبدأ أولوية الداخل عن الخارج يعطي الأفضلية لساحة المواجهة الميدانية التي يؤكدها أسلوب الكفاح المسلح الذي تبنته الجماهير الشعبية .[3] فإنه ينظر إليه على أنه وسيلة سياسية استخدمها عبان رمضان بغرض إبعاد أعضاء الوفد الخارجي وفي مقدمتهم أحمد بن بلة من قيادة الثورة وجعلها تابعة للجنة التنسيق والتنفيذ [4] وإذا كان مبدأ أولوية الداخل عن الخارج قد تم تحقيقه في الميدان خلال الفترة الممتدة من انعقاد مؤتمر الصومام في 20أوت 1956 إلى غاية خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني في فيفري 1957، رغم معارضة أعضاء الوفد الخارجي لقرارات مؤتمر الصومام ، إلا أن خروج اللجنة إلى الخارج أبطل مفعول هذا المبدأ [5] وتكرس ذلك بشكل رسمي في اجتماع القاهرة المنعقد ما بين 20 و28 أوت 1957 ، حيث تم إلغاء مبدأ الأولويات ثم أصبح فيما بعد الداخل تابعا للخارج بحكم تمركز القيادة المركزية به. وهناك عدة أسباب سهلت عملية تمرير هذا المبدأ من بينها.

---

(1) محمد عباس ، خصومان تاريخية ، مرجع سابق ص 137.

(2) Harbi , le F.L.N , Mirage et Réalité , op-cit , p 174.

(3) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956- 1965 ، دار قرطبة ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2006 ، ص 14.

(4) رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، دار المعرفة ، الجزائر 1999 ، ص 16.

(5) تقية ، مصدر سابق ص 319.

- غياب أعضاء الوفد الخارجي عن جلسات المؤتمر .

- استفاد عبان رمضان من دعم عضوين من القيادة التاريخية هما محمد العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم.[1]

- الظروف التي كانت تعيشها الثورة في الداخل ، والتي من بينها حاجة المناطق إلى قيادة وطنية والسعي للخروج بقرارات تنظيمية موحدة تعد بمثابة المرجعية الثانية للثورة بعد بيان أول نوفمبر.

3.3. أولوية السياسي عن العسكري : أعطيت خلال المرحلة الأولى من الثورة التحريرية الأولوية للجانب السياسي عن العسكري ، ثم حددها مؤتمر الصومام في شكل مبادئ أساسية للثورة. [2] لعدة أسباب منها.

- لكون الهدف الأساسي من الثورة الجزائرية سياسي بالدرجة الأولى ويكمن في السعي لاسترجاع السيادة الوطنية وما استخدام القوة العسكرية لتحقيق هذه الغاية إلا بعد استنفاذ الطرق السياسية. [3]

- كما أن الثورة كانت في أحوج ما يمكن إلى عملية التنظير السياسي قبل العمل العسكري [4] لشرح أهداف الثورة على المستويين المحلي والدولي تجنبا لأي تأويل أو تغليط من وسائل الإعلام الفرنسية. [5]

و رغم أن مبدأ الأولويات الذي أقرته القيادة التاريخية وأكده مؤتمر الصومام يعد في نظر قادة الداخل

---

(1) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق، ص 14.

(2) Organe Centrale du Front de Libration Nationale, Extraite du Procès Verbale du Congres du 20 Aout 1956. el Moudjahid, tome 01,N°03 imprimé en Yougoslavie , juin 1962 p 61.

(3) سليمان الشيخ ، مرجع سابق ص 75.

(4) تقية ، مصدر سابق ص 318.

(5) جبهة التحرير الوطني ، المحافظ السياسي ، د.ت.ن / د.م.ن.

من المبادئ السليمة والذي عبر عنه محمد تقية بالقول ((**إن قرار إعطاء الأولوية للداخل قبل الخارج والسياسي أولا ثم العسكري ثانيا إنما هو قرار حكيم**)) [1] ، في حين نظر علي كافي لمبدأ أولوية السياسي على العسكري نظرة مغايرة ، حيث قال ((**أن قرار أولوية السياسي على العسكري تسبب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة**)). [2] ولعل الاختلاف في وجهات النظر بين قادة الداخل والخارج من جهة والسياسيين والعسكريين من جهة ثانية قد يعود إلى ما يلي :

1) النزاع الذي حصل بين أعضاء الوفد الخارجي (أحمد بن بلة ، حسين ايت أحمد ، محمد خيضر ومحمد بوضياف) وما اصطلح على تسميتهم بجماعة العاصمة المتمثلة في عبان رمضان ، محمد العربي بن مهيدي وعمر أوعمران منذ أوائل 1955[3] لم يكن مصدره الاختلاف حول القضايا والبرامج السياسية ، إنما حول من يحكم الأخر [4] كما أن التحفظات التي أبدتها الإطارات العسكرية المشاركة في مؤتمر الصومام (أمثال لخضر بن طوبال ، علي كافي ، عميروش أيت حمودة) حول مبدأ أولوية السياسي عن العسكري قد يكون ذلك ناتجا عن تخوفهم من فرض عبان سيطرته عن الثورة. [5]

2) جل الإطارات العسكرية لجيش التحرير الوطني الذين ساهموا في تفجير الثورة هم من عناصر المنظمة الخاصة ، والذين مروا بمختلف مراحل الإعداد للعمل المسلح ، مما جعلهم يتخوفون من مبدأ أولوية السياسي على العسكري حتى لا يستغل من طرف الطبقة السياسية المحترفة ، التي لم تكن مقتنعة من قبل بالحل العسكري ولم تركب قطار الثورة إلا مؤخرا. [6]

---

(1) تقية ، مصدر سابق ص 237.

(2) علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي "من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962 "، الطبعة الثانية، دار القصبة للنشر، الجزائر 2011 ،ص133.

(3) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ص 13.

(4) بلحاج ، نفس المرجع ، ص 06.

(5) بلحاج ، نفس المرجع ، ص 15.

(6) مسعود عثماني ، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2011، ص 249

ومن هنا يمكن أن نستنتج ما يلي :

- مبدأ الأولويات أقرته القيادة التاريخية ولم يحدث بشأنه أي رد فعل غداة اندلاع الثورة لأن كل من أعضاء الوفد الخارجي وأعضاء لجنة الست كانوا من إطارات المنظمة الخاصة الذين أعدوا للثورة وتحملوا مسؤوليات تفجيرها وتدعيمها وتسييرها كما أنهم كلفوا بمهام مكملة لبعضها البعض سواء في الداخل أو الخارج ، وبالتالي لم تطرح مشكلة التنافس على قيادة الثورة منذ اندلاعها إلى بداية سنة 1955.

- بدأ الصراع يظهر على قيادة الثورة منذ 1955 بعدما فقدت القيادة التاريخية بعض إطاراتها الفاعلين في الميدان [1] ثم تشكل ما يعرف بجماعة العاصمة لا سيما ظهور شخصية عبان رمضان الذي تعامل في مراسالاته مع أعضاء الوفد الخارجي كأنهم مكلفين بمهمة تقديم الدعم المادي والدبلوماسي للثورة في الخارج [2] لا على أساس أنهم إطارات المنظمة الخاصة وممن نظروا للثورة سياسيا وعسكريا قبل اندلاعها وأصبحوا قياديين فيها ، مما جعل كل طرف يرى بأنه هو الأجدر بقيادة الثورة .

- قد يكون انعدام الحوار والتنسيق بين أعضاء الوفد الخارجي من جهة وقادة الثورة في الداخل من جهة أخرى بفعل عدم الإلتقاء وخروج المنسق محمد بوضياف من التراب الوطني يوم 26 أكتوبر 1954 ولم يعد إلى التراب الوطني ، من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تحفظ كل طرف من الأخر وخوفا على مصير قيادة الثورة ، وهذا الأمر كان له انعكاسه على العلاقات بين القيادة المركزية المتواجدة في الخارج وقادة الولايات في الداخل ، ومنها الولاية الرابعة .

-كما لا يمكن أن ننسى دور مختلف وسائل الإعلام التابعة للعدو التي كانت تعمل على زرع الشقاق بين قادة الثورة في الداخل والخارج [3] وتستغل أي حدث للتشهير بالاختلاف المزعوم بين إطارات الثورة

---

(1) بن بولعيد ، ديدوش ،بيطاط .

(2) مبروك بلحسين ، مصدر سابق ، ص 115.

(3) تقية ، مصدر سابق ص 238.

على اختلاف رتبهم ومهامهم سواء كانوا في الداخل أو الخارج .

4. جعل العاصمة منطقة مستقلة . ظلت مدينة الجزائر تابعة للمنطقة الرابعة خلال المرحلة الأولى من الثورة 1954-1956 ونظرا لدورها المركزي [1] فقد جعل منها مؤتمر الصومام منطقة مستقلة لتكون مقرا للقيادة المركزية للثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ [2] وبذلك أصبحت بمثابة ولاية تاريخية تتمتع بجميع صلاحيات الولايات الأخرى ، ووضعت تحت تصرف لجنة التنسيق والتنفيذ [3] إلا أنها تختلف عن باقي الولايات في كونهالم تهيكل ولم يكن على رأسها مسؤول .[4] وتم توزيع المهام بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بالعاصمة على الشكل التالي:

- محمد العربي بن مهيدي ، يشرف على التنظيم الفدائي بالعاصمة.

- بن يوسف بن خدة ، يشرف على متابعة التنظيم السياسي لمنطقة الجزائر، وكذا الشؤون المالية والاتصالات بين المنطقة المستقلة والولايات التاريخية .

- عبان رمضان ، يشرف على تنشيط الثورة على المستوى الوطني بالإضافة إلى تنسيق العمل بين باقي أعضاء اللجنة.

- سعد دحلب ، كلف بإدارة صحيفة المجاهد ، لسان حال جبهة التحرير الوطني. [5]

إلا أن هذا التنظيم الذي أحدثه مؤتمر الصومام في العاصمة لم يدم طويلا حيث اضطرت لجنة

---

(1) سليمان الشيخ ، مرجع سابق، ص 290 .

(2) الزبيري مرجع سابق ص 71.

(3) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، الجزائر 2007 ، ص 82/81.

(4) مصطفى همشاوي ، جذور أول نوفمبر 1954 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، د.ت.ط ، ص 119.

(5) بن خدة ، نفس المصدر ، ص. ص 82/81.

التنسيق والتنفيذ إلى مغادرة مدينة الجزائر ،كما تعرض التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني بها إلى التفكك خلال السنوات التي تلت 1957 ، إلا أن الولايتين الرابعة والثالثة حاولتا تنسيق العمل بينهما لتخطي الازمة ، إلا أن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ فضلوا التوجه نحو الخارج في شهر فيفري 1957. [1] وأمام تشديد السلطات الاستعمارية الضغط ضد إعادة تنشيط النظام السياسي والفدائي بالعاصمة بين سنتي 1957- 1958 .[2]

ورغم الصعوبات التي عرفتها مدينة الجزائر في تلك الفترة، إلا أن شبكة التنظيم السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني ظلت قائمة في المنطقة، ولو بشكل غير رسمي، ينشطها المناضلون المتواجدون بالعاصمة من مختلف الفئات والتنظيمات، والذين لهم صلة بولايات إقامتهم. [3]

إن وجود لجنة التنسيق والتنفيذ بمدينة الجزائر أعطى للثورة دعما قويا نظرا لوجود القيادة المركزية للثورة داخل البلاد وبإمكانها متابعة مختلف النشاطات الثورية عن قرب بالنسبة لجميع الولايات التاريخية وبالدرجة للولاية الرابعة المتاخمة للمنطقة المستقلة ، وإن كان إنشاء تلك المنطقة بالعاصمة بالذات أثر سلبا على الولاية الرابعة للأسباب التالية:

- انتزعت من الولاية الرابعة مدينة الجزائر وجزء من سهل متيجة ، وهي المنطقة التي كانت تضم نحو 700.000 مواطن جزائري منهم 80.000 في حي القصبة لوحده [4] ونحو 400.000 جزائري في مدينة الجزائر وحدها منهم 5000 مناضل. [5] وهذه الطاقة البشرية تعد بمثابة الخزان الذي يزود جبهة وجيش

---

(1) ينظر، ص 139.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، تقرير الملتقى الجهوري المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية "،التقرير السياسي للولاية الرابعة" الجزء الأول الفترة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958 ، المطبعة الشعبية للجيش الشعبي الوطني ، د.ت.ط. ص 35.

(3) حوار مع المحامي عمر بن تومي يوم 2005/02/07 بمنزله الكائن بالابيار ، الجزائر العاصمة.

(4) بن خدة ، شهادات ومواقف ، مصدر سابق ص 80.

(5) Pierre Le Goyet , la Guerre d'Algérie , Edition Perrin 1989, p 112.

التحرير الوطني بالمناضلين والمجاهدين ليس على مستوى العاصمة فحسب بل في كامل المنطقة الرابعة، وهو ما جعل قائد المنطقة عمر أوعمران يتحفظ على قرار نزع العاصمة من منطقته.

- تضم العاصمة عددا كبيرا من التجار والحرفيين فضلا عن العمال الذين كانوا يساهمون في ميزانية المنطقة الرابعة ،ولما شكلت المنطقة المستقلة ثم تعرض العاصمة لهجمات الجنرال جاك ماسي (Jacques Massu) منذ توليه على رأس الفرقة العاشرة للمظلين يوم 07 جانفي 1957[1] ثم ما ترتب عن إضراب الثمانية أيام ومعركة الجزائر لم تعد مدا خيل العاصمة تكفي حتى لتمويل العمليات الفدائية ، ولم يعد بمقدورها تقديم الدعم المادي لمناطق الولاية الرابعة.

- كما يلاحظ التهافت الذي أبدته القيادة المركزية للاستحواذ على مدينة الجزائر ، وهذا ما جعل أعضاء المؤتمر ينتزعون مدينة الجزائر من المنطقة الرابعة ، رغم التحفظ الذي أبداه قائدها أعمران عن هذا القرار ، ولما انتقلت القيادة المركزية إلى الخارج سنة 1957 ، أصبحت تعمل على التقليل من قبضة قادة الولاية الرابعة على مدينة الجزائر [2] ثم إقحام الولاية الرابعة في أزمة صائفة 1962 بفعل وجود العاصمة ضمن إقليمها الجغرافي و السياسي .[3]

- وبهذا فإن المنطقة المستقلة المتواجدة في قلب المنطقة الرابعة (أي الولاية الرابعة فيما بعد) جلب لها إهتمام القيادة المركزية منذ انعقاد مؤتمر الصومام عندما شكلت أول هيئة تنفيذية للثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ، ثم أولتها القيادة المركزية المتواجدة في الخارج اهتماما بالغا ما بين سنتي 1960 و1962 باعتبارها عاصمة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال .

---

(1)Jacques Masuu , la Vraie Bataille d'Alger ,Edition Librairie Plon ,1971 , p89.

(2)ينظر ، ص 361.

(3)ينظر، أثر أزمة صائفة 1962 على الولاية الرابعة ، ص394.

5..عدم مشاركة أعضاء الوفد الخارجي في أشغال مؤتمر الصومام وانعكاس ذلك على العلاقات بين الداخل والخارج.

رغم أن عملية عقد الاجتماع التقييمي للثورة الذي كان مرتقبا إجراؤه خلال شهر جانفي 1955 تم بالاتفاق بين أعضاء القيادة التاريخية المتواجدين في كل من الداخل والخارج ، ورغم أن اللقاء لم يتم [1] لكن المحاولات بين الطرفين ظلت مستمرة ولو بشكل متباين من حيث مكان إجراء اللقاء والشخصيات التي تشارك فيه [2] ولما انعقد مؤتمر الصومام لم يشارك فيه أعضاء الوفد الخارجي الأمر الذي جعلهم يتحفظون من قراراته ويطالبون بعدم نشرها في صحيفة المجاهد لسان جبهة التحرير الوطني [3] ، ثم عدم تطبيقها في الميدان ، واشتدت الانتقادات بين الطرفين ، الأمر الذي أثر سلبا في العلاقات بين أعضاء الوفد وجماعة العاصمة .

1.5. أسباب الإختلاف بين جماعة الداخل والخارج . فالانتقادات التي تقدم بها أعضاء الوفد الخارجي لقرارات مؤتمر الصومام لا تتعلق بمحتوى البرنامج الذي أقره المؤتمر بقدر ما تتعلق بأمور أخرى لم يتقبها أعضاء الوفد ومنها .

– ففي الرسالة الموجهة من عبان رمضان إلى أعضاء الوفد الخارجي بتاريخ 13 مارس 1956 ، والذي حذرهم من خلالها على التقصير في تزويد مناطق الثورة بالسلاح وانشغالهم بالأمور السياسية التي لا تنفع الثورة، وهددهم بالقطيعة بين الداخل والخارج في حالة عدم التزام أعضاء الوفد بالمهام الموكلة إليهم ، والمتمثلة في جلب السلاح قائلا ((**وإلا فلا يمكن تفادي القطيعة بيننا**)) .[4]

---

(1) ينظر ، صفحة 74.

(2) ينظر الملحق رقم01. ص.ص.475/474.

(3) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne ,Edition Darlab, Alger 2010.p 168.

(4) مبروك بلحوسين ، مصدر سابق ص 164.

كما ذكر في ذات الرسالة الأفضلية للداخل حتى في الأشخاص ، حيث قال ((**إن خسارة عنصر من الخارج أقل ضررا للجزائر من من خسارة مسؤول من الداخل**)). [1] ومما جعل أعضاء الوفد الخارجي يأخذون تصريحات عبان رمضان موقع الجد عندما أصبح يتخذ القرارات وكأنه يمثل القيادة المركزية للثورة مثل تعيينه لمحمد لامين دباغين على رأس الوفد الخارجي ، كما حاول أن يبعد الوفد عن قيادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.[2] وهذا يعني أن التنافس بين قادة الداخل والخارج على قيادة الثورة برز سنة 1955 ، ثم تجدد مع مؤتمر الصومام .

وتعود نقطة الخلاف الرئيسية بين قادة الداخل والخارج للثورة التحريرية إلى شعور أعضاء الوفد الخارجي بالتهميش بالنظر إلى الأدوار الثانوية التي أعطيت لهم مقارنة بباقي الإطارات ،رغم انهم من أعضاء القيادة التاريخية [3] ويقول أحمد بن بلة ((**أنا أعتقد بأن مؤتمر الصومام كان هدفه ،سحب البساط من تحت أقدامنا**)) [4] ويرى بأن أعضاء المؤتمر قصدوا إبعاد أعضاء الوفد الخارجي من مراكز القيادة ووضعهم في المركز الثاني ،وجعل السلطة في يد قادة الداخل [5] حيث تولت شخصيات مراكز القيادة في لجنة التنسيق والتنفيذ ، والذين يعتبرهم أعضاء الوفد الخارجي بأنهم ليسوا أهلا لحمل المبادئ الثورية ، أمثال سعد دحلب ، وبن يوسف بن خدة ، الذين كانوا ينتمون لفئة المركزيين ، وعبان رمضان الذي رغم كونه ينتمي إلى المنظمة الخاصة لكنه لم يكن من مفجري الثورة [6] ولم يكن اسمه مسجلا في قائمة التسعة التاريخين. [6]

---

(1) مبروك بلحوسين ، مصدر سابق ص .ص 164/163 .

(2) سليمان الشيخ ، مرجع سابق ، ص 466.

(3) أحمد منصور ، الرئيس أحمد بن بلة " يكشف عن أسرار ثورة الجزائر " الدار العربية للعلوم ناشرون – دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، قناة الجزيرة 2007 ، ص 129.

(4) الشيخ ، مرجع سابق ص 400.

(5) بسبب تواجده في السجن .

(6) محمد تقية مصدر سابق ص 237.

ونستنتج من هذا أن الخلاف على مراكز قيادة الثورة بين قادة الداخل الخارج كان موجودا منذ 1955 وتجدد سنة 1956 عندما أحس قادة الثورة في الخارج بالتهميش من المشاركة في المؤتمر ثم إبعادهم عن المهام الأساسية في الثورة رغم أنهم كانوا إطارات قيادية في المنظمة الخاصة ومن المنظرين لاندلاع الثورة ، إذن فالخلاف لم يكن مبدئيا إنما حول من يقود الثورة .

2.5. سبب عدم حضور أعضاء الوفد الخارجي أشغال مؤتمر الصومام . كثرت التفسيرات والتأويلات حول هذا الموضوع هل هو غياب أم تغييب ؟. وسنحاول فك بعض الإشكالات المتعلقة بالموضوع بنوع من الموضوعية ، وحسبما ترويه بعض المصادر التي عايشت الحدث.

– يقول أحمد بن بلة بأنه انتقل رفقة محمد خيضر إلى طرابلس (ليبيا) ومكثا فيها عشرون يوما ينتظران الدليل الذي يدخلهما إلى الجزائر ، لكن ذلك لم يحدث [1] ثم يقول ((**و كأن هناك خطة ألا نحضر المؤتمر**)) [2] ويؤكد محمد حربي هذا الرأي، حيث يقول بأن عبان رمضان قصد إلى إقصاء كل من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف من حضور المؤتمر. [3] ويرى محمد عباس، بأنه ما يعاب على هذا المبدأ هو ((**إبعاد أربعة من قادة الثورة البارزين ...وهم بن بلة ، بوضياف ، خيضر وأيت أحمد**)). [4]

– أما بن يوسف بن خدة فقد أكد في مراسلته لمحمد خيضر عن السبب الحقيقي في عدم إرسال مبعوث من الجزائر إلى سان ريمو (بإيطاليا) بالقول ((**لأن الإذن بالخروج من الجزائر يعطى لرجالنا وأما العودة فهي غير ممكنة**)) . [5] وبما أن بن خدة هو الذي قام بمراسلة أعضاء الوفد الخارجي ، وهو على إطلاع بطرق تحرك قادة الثورة بين الداخل والخارج وبهذا القول يرفع اللبس عن سبب عدم إرسال الدليل لمساعدة

---

(1) أحمد منصور ، مصدر سابق، ص 131.

(2) منصور ، نفس المصدر ، ص 132.

(3) Harbi, le F.L.N. Mirage et Réalité ,op-cit ,p 174.

(4) محمد عباس ، خصومات تاريخية ، مرجع سابق ، ص 151.

(5) مبروك بلحوسين ، مصدر سابق ص ، 196.

أعضاء الوفد الخارجي من الدخول إلى أرض الوطن ، وفي نفس الوقت يبعد الاتهام عن عبان رمضان في السعي لتغييب كلا من بن بلة وبوضياف.

- أما محمد تقية فقد ألقى باللوم على أعضاء الوفد الخارجي في عدم الدخول إلى أرض الوطن والمشاركة في أشغال المؤتمر لأن الفترة الممتدة بين سنتي 1955-1956 والتي وقع فيها النزاع بين الأعضاء المتواجدين في العاصمة بقيادة عبان رمضان وأعضاء الوفد الخارجي بقيادة أحمد بن بلة ، لم تكن فيها الحدود الشرقية والغربية قد أغلقت بعد ، بدليل أن عملية نقل الأسلحة من الخارج نحو الولايات التاريخية كانت تتم بشكل مستمر. [1]

3.5.موقف أعضاء الوفد الخارجي من قرارات مؤتمر الصومام.رفض أعضاء الوفد الخارجي قرارات مؤتمر الصومام ولو بشكل متباين بحيث.

– فأحمد بن بلة يقول ((**أن مؤتمر الصومام كان بداية إنحراف الثورة ... وهو أول ردة ضد الثورة الجزائرية**)). [2] وهذا الموقف جعل بن بلة يرفض قرارات الصومام، ويطلب من عبان رمضان بعدم نشر تلك القرارات في صحيفة المجاهد خلال الذكرى الثانية لاندلاع الثورة ريثما تعرض الوثيقة على باقي أعضاء الوفد الخارجي. [3]

– أما أحمد مهساس ،فقد صرح لجريدة الخبر اليومية ، واصفا انعقاد مؤتمر الصومام وما تضمنه من قرارات باللاحدث وبالمزور بسبب عدم مشاركة الإطارات الفاعلة في الحركة الوطنية ثم في ثورة أول نوفمبر وبذلك رفض ذلك الحدث وسعى لإبطال محتواه. [4]

---

(1) محمد تقية ، مصدر سابق ، ص 320.

(2) منصور ، مصدر سابق ، ص 129.

(3) Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit-p 168.

(4) أحمد مهساس ، جريدة الخبر اليومية ، الصادرة يوم 21فيفري 2013 ، العدد رقم 6992 ص25.

– في الوقت الذي قدم أيت أحمد دعمه للجنة التنسيق والتنفيذ [1]، ولعل موقف أيت أحمد المساند للجنة التنسيق والتنفيذ يعود لعلاقاته مع قادة المنطقتين الثالثة والرابعة ، الذين شكلوا أغلبية المشاركين في المؤتمر.

.4.5 مبررات أعضاء الوفد الخارجي لفرض قرارات مؤتمر الصومام. يرجع أعضاء الوفد الخارجي لاسيما أحمد بن بلة ومساعده أحمد مهساس رفضهم لما جاء في أرضية الصومام إلى عدة أسباب منها.

– كون المؤتمر غير تمثيلي، بحيث لم يحضره ممثلو الأوراس ، ولا ممثلو الغرب لأن محمد العربي بن مهيدي كان مقيما في العاصمة ولم يعد يمثل المنطقة الخامسة [2]، كما حضر وحده دون نوابه.

– اعتبار قرارات الصومام تشكل انحرافا عن مبادئ الثورة ، والتي عبر عنها بن بلة بالقول ((**تمثل انحرافا حقيقيا عن المبادئ الثابتة لثورتنا**)) [3] وفي حوار أجرته قناة النيل للأخبار مع المجاهد أحمد محساس سنة 2005 ، صرح بأن قرارات الصومام جاءت متناقضة مع بيان أول نوفمبر ، معبرا ((**لا علاقة لإيديولوجية ثورة أول نوفمبر بتصور مؤتمر الصومام**)) . [4] ولعل أحمد محساس كان يحمل نفس الموقف مع أحمد بن بلة

– كما اعتقدوا بأن قرارات الصومام ابتعدت عن العقيدة الإسلامية [5] التي تمثل العامل الأساسي في توحيد الجزائريين وحثهم على الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي[6] وأن أصحابها يعملون على تحطيم التيار العربي الإسلامي .[6] وإن كانت وثيقة الصومام لا تحمل ما يدل على ذلك .كما غياب ممثلو المنطقة الأولى كان نتيجة لإستشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد ، ولم يعين قائدا لها بعد.

---

(1) Harbi, le F.L.N., Mirage et Réalité , op-cit , p187.

(2) منصور ، مصدر سابق ، 129.

(3) مبروك بلحسين ، مصدر سابق ص 206.

(4) علي زغدود ، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية ،دار متيجة للطباعة ، د.ت.ط ، ص 162.

(5) مبروك بلحسين ، رسالة بن بلة إلى خيضر ، مصدر سابق ص.ص 207/206.

(6) إدريس خضير ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1930-1962 ، الجزء الثاني ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر 2005 ، ص191.

(7) علي زغدود ، المرجع نفسه ص171 .

– كما رأى أعضاء الوفد الخارجي بأن قرارات الصومام تتعارض مع المبدأ المتفق عليه بين قادة الثورة سنة 1954 والمتمثل في لا مركزية العمل الثوري. [1]

– رفض مبدأ الأولويات الذي أقره المؤتمر ، واعتبروا بأنه لا فرق بين الداخل والخارج ولا بين السياسي والعسكري . [2] وغيرها من الانتقادات التي وجهها أعضاء الوفد الخارجي لقرارات الصومام ، والتي استغلت كوسيلة دعم للقيادة المركزية التي انتقلت للخارج بتاريخ 27 شهر فيفري 1957 ، وألغت مبدأ الأولويات من الناحية النظرية ، لكن من الناحية الواقعية كرست أولوية الخارج عن الداخل .

5.5. رد فعل أحمد بن بلة وأحمد مهساس .اللذان حاولا إلغاء ما جاء في أرضية الصومام عن طريق القيام بما يلي:

– بعث أحمد بن بلة برسالة إلى عبان رمضان يعلمه فيها بعدم نشر قرارات الصومام إلى أن يتم مناقشاتها من طرف إطارات الثورة ، ويشير في ذات الرسالة أسباب رفضه لتلك القرارات. [3]

– وللحيلولة دون تنفيذ قرارات الصومام تم إرسال أحمد مهساس مندوب الثورة في القاهرة إلى تونس حيث تم الاتصال بقادة كل من الولاية الأولى و القاعدة الشرقية ، وناقش معهم ما جاء في أرضية الصومام والسعي لإبطال مبدأ الأولويات وتجسيد مبدأ المساواة بين القادة على اختلاف مسؤولياتهم وأماكن تواجدهم [4] الأمر الذي جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تقوم بتكليف قائد الولاية الرابعة عمر أعمران بمهمة القضاء على نشاط مهساس في تونس ، وقد اختلفت الروايات حول كيفية حل هذه المشكلة.

---

(1) الطاهر زبيري "العقيد" ، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962) ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، الجزائر 2008، ص164.

(2) الطاهر زبيري ، نفس المصدر، ص 165.

(3) Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit , p168.

(4) الطاهر زبيري ، مذكرات أخر قادة الأوراس ، مصدر سابق ، ص 164.

1) فمصطفى همشاوي يقول بأن عمر أعمران انتقل إلى تونس مدعما بتعزيزات عسكرية ، وتم الإستلاء على قاعدة تونس بدعم من الحرس الوطني التونسي ، كما تم التحاور مع قائد القاعدة الشرقية عمار بوقلاز الذي كسب تأييد أعمران على جعل منطقة سوق أهراس قاعدة شرقية مقابل التراجع عن موقفه في معارضة قرارات الصومام.[1]

2) أما الطاهر زبيري فيرى بأن عمر أعمران تمكن من اعتقال محساس ووضعه تحت الإقامة الجبرية بسبب تحريضه لقادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية على عدم الإعتراف بقرارات الصومام ، إلا أن مهساس تمكن من الفرار واتهم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بمحاولة تصفيته جسديا. [2]

3) في حين يفند أحمد مهساس بعض ما كتب عنه لا سيما ما يتعلق بقصة اعتقاله في تونس، ويؤكد بعض الحقائق من بينها:

- كانت له علاقات متينة مع كل من تونس ، ليبيا ، مصر بالإضافة إلى فرنسا وسويسرا وبلدان أروبية أخرى ، فضلا عن علاقاته الطيبة مع قادة الولاية الأولى والقاعة الشرقية ، وبذلك لم يكن بمقدور جماعة أوعمران إلقاء القبض عليه ، بل هو الذي كان بإمكانه أن يدخلهم السجن .[3]

- كما يؤكد بأنه هو الذي تنازل لممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ عن مسؤولياته في تونس استجابة لدعوة صادرة عن القيادة التاريخية (بن بلة ، بوضياف ، خيضر وأيت أحمد) ورغبة منه في حقن الدماء بين الأشقاء ، والأمر في نظره هو قضية نظام وليس قضية سلطة .[4]

والدليل على حسن نيته في منح السلطة لممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ هو تنظيمه مؤتمرا صحفيا بتونس حضرته شخصيات جزائرية وأجنبية ، حيث قدم فيه أعمران للسلطات التونسية على أنه ممثل الثورة الجزائرية بتونس ، ليصطحبه بعد ذلك إلى بلدان أخرى [4] و من هنا يمكن أن نستنتج عدة حقائق منها.

---

(1) همشاوي ، مرجع سابق ، ص 129.

(2) زبيري ، المصدر نفسه ، 167.

(3) أحمد مهساس ، جريدة الخبر ، مرجع سابق .العدد 6992. ص 25.

(4) مهساس ، نفس المرجع ، ص 21.

1) أن أعضاء الوفد الخارجي هم قادة المنظمة الخاصة الذين نظروا ووضعوا الأسس العملية لتفجير الثورة وحددوا لها الهياكل السياسية والعسكرية ، و لما خرجوا للخارج في بداية الخمسينات هروبا من بطش السلطات الاستعمارية ظلوا في اتصال مع رفقائهم مع أعضاء المنظمة الخاصة في الداخل الذين اتخذوا قرار اندلاع الثورة والإعداد لها ، كما أنهم من بين أعضاء القيادة التاريخية التي قررت عقد لقاء تقيمي للثورة في مطلع 1955 ، حتى وإن كان ذلك لم يتم لكنهم ظلوا يسعون إلى تحقيق ذلك ، ولما عقد مؤتمر الصومام في غيابهم ودون أن يتم تشريفهم بقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ وعوضوا بشخصيات لم تكن منتمية لذات المنظمة الأمر الذي جعلهم ينتقدون قرارات مؤتمر الصومام ويسعون لتعطيلها.

2) أما عبان رمضان عندما خرج من السجن في جانفي 1955 فقد وجد قيادة الثورة تعاني من الفراغ بحكم ما حدث للقيادة التاريخية التي انقسمت بين التواجد في سجون العدو ، أو الاستشهاد ، مما جعله يوطد علاقاته مع عضوين من القيادة التاريخية هما محمد العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم على أمل تنظيم الثورة وتوسيع نطاقها للأحزاب والمنظمات الأخرى ، الأمر الذي بدا للعيان على أن الثورة تسير بقائدين أحدهما في الداخل ويتمثل في شخص عبان والأخر في الخارج ويتمثل في بن بلة ، فالأول كسب الشرعية في كونه أحد قادة المنظمة الخاصة وعضو القيادة التاريخية والثاني كسب شرعيته من العمل الميداني والتأييد من طرف الهيئات المنظمة إلى الثورة .

3) كما يلاحظ بأن الاختلاف في وجهات النظر حول أرضية الصومام لا يكمن في المضمون (رغم بعض التبريرات) بقدر ما يكمن في من يتولى قيادة الثورة ، بدليل أن الأمور الهيكلية والتنظيمية لم يحدث حولها الاختلاف.

4) الانتقادات وردود الفعل الصادرة عن أعضاء الوفد الخارجي لا سيما من طرف بن بلة ومساعده محساس لم تبطل مفعول قرارات الصومام في الميدان ولكنها مهدت لرفض أولوية الداخل عن الخارج والسياسي عن العسكري ، والذي تجسد في قرارات مؤتمر القاهر سنة 1957، ثم تواجد القيادة المركزية

(1)مهساس ، نفس التصريح ، جريدة الخبر ، مصدر سابق ، العدد 6994، ص 21.

للثورة بالخارج ، وتجسدت تبعية الداخل للخارج والسياسي للعسكري.

المبحث الثالث: أهم التطورات التي عرفتها الثورة التحريرية سنة 1957.

عرفت الثورة هذه السنة عدة تطورات كان لها الأثر الكبير على مسار الثورة لا سيما ما يتعلق بتمركز قيادة الثورة والعلاقة بين هيئاتها المركزية والإقليمية ، وإعادة النظر في مبدأ الأولويات الذي أقرته القيادة التاريخية وأكده مؤتمر الصومام .

1. **خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني** .إذا كانت قرارات مؤتمر الصومام قد ألحت على مبدأ أولوية الداخل على الخارج وجعلت من مدينة الجزائر مقرا لقيادة الثورة الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ المشكلة من محمد العربي بن مهيدي ، كريم بلقاسم ، عبان رمضان ، بن يوسف بن خدة وسعد دحلب ، إلا أن أعضاء هذه اللجنة اضطروا لمغادرة التراب الوطني خلال شهر فيفري سنة 1957 وبذلك بقيت القيادة المركزية للثورة في الخارج إلى غاية الاستقلال ، مما أدى إلى وجود قيادتين للثورة واحدة في الداخل تتمثل في مجالس الولايات التاريخية وأخرى في الخارج وتتمثل في مختلف الهيئات المركزية والتي منها لجنة التنسيق والتنفيذ.

1.1.وجود لجنة التنسيق الأولى بالجزائر العاصمة ، سبقت الإشارة إلى أن مؤتمر الصومام أنتزع مدينة الجزائر من المنطقة الرابعة وجعلها منطقة مستقلة ، ودامت هذه المرحلة من نهاية شهر أوت 1956 إلى فيفري 1957، والتي اتخذت مقرا للجنة التنسيق والتنفيذ ، ورغم قصر المدة التي قضاها أعضاء اللجنة بمدينة الجزائر ، إلا أنها كانت ذات أهمية بالغة بالنسبة للثورة التحريرية وتتمثل فيما يلي:

- تنسيق العمل السياسي والعسكري بين الولايات على أرض الميدان .
- توحيد الإستراتيجيات والأنظمة العسكرية المستمدة من أرضية الصومام بين مختلف هياكل وهيئات الثورة في الداخل .
- الاحتكاك مع الشعب و الإستجابة لأماله وتطلعاته .
- حل الخلافات التي تنشب بين الولايات وبين هيئات الثورة على مستوى الولايات والهياكل التابعة لها

- إيجاد الحلول للمشاكل السياسية والعسكرية المطروحة على الساحة الوطنية .[1]

- كما وسعت نشاط جبهة التحرير الوطني مع الجماهير الشعبية التي أصبحت مهيكلة لصالح الثورة. [2]

- تابعت عملية طرح القضية الجزائرية على مجلس الأمن خلال الدورة الحادية عشر، وبينت مدى تمسك الشعب الجزائري بثورته.[3]

-أشرفت على إضراب الثمانية أيام الذي نظم في العاصمة ثم عم معظم جهات الوطن، والذي رغم الانعكاسات السلبية التي ترتبت عنه (منها خروج اللجنة ذاتها إلى الخارج) لكنها كسبت من خلاله التأييد الشعبي للثورة.

2.1. دوافع خروج أعضاء لجنة التنسيق إلى الخارج .ساهمت مجموعة من العوامل في دفع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مغادرة التراب الوطني ، وهم الذين أقروا مبدأ أولوية الداخل عن الخارج ، وأن يكون مقر قيادة الثورة داخل البلاد ، إلا أن هناك عدة دوافع أرغمت أعضاء اللجنة على التوجه نحو الخارج و الاستقرار بتونس ، وبذلك فتحوا مجالا لاستقرار قيادة الثورة بالخارج إلى غاية الاستقلال .

1.2.1. الدافع الأمني:فعندما تولي جاك ماسي[4] (Jacques Massu) مهامه على رأس الفرقة العاشرة للمظليين ، فرض حصارا مشددا على سكان مدينة الجزائر وضواحيها والذي أصبح يشكل خطرا على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين سبق لهم وإن اختاروا مدينة الجزائر مقرا لهم فأرغموا على مغادرة

---

(1) تقية ، مصدر سابق ص 321.

(2) تقية . المصدر نفسه ، ص 334.

(3) Patrick Kessel et Giovanni Pirelli, le Peuple Algérien et la Guerre "Lettre et Témoignage 1954-1962, Edition L'Harmattan Paris, p 85.

(4) ولد جاك ماسي بتاريخ 05 ماي 1908 ، بفرنسا ، وهو من العسكريين الفرنسيين المحترفين ، حيث شارك في تحرير بلده من الغزو الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية، كما شارك في حروب فرنسا بالهند الصينية ، والعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 ، وفي يوم 07 جانفي 1957 عين على رأس الفرقة العاشرة للمظليين لحفظ أمن الأوربيين بالعاصمة من ضربات الفدائيين بالعاصمة ، ساهم في انقلاب 13 ماي 1958 ، ثم عين قائدا للقوات العسكرية الفرنسية بالجزائر ، وكان من معارضي سياسة تقرير المصير في الجزائر . توفى يوم 28 أكتوبر 2002. Benjamin Stora , les Mots de la Guerre d'Algérie, Presse Univesitires du Mirail, France 2005 , p.p 80/81.

المدينة [1] ثم التوجه إلى الخارج مؤقتا ريثما يستتب الأمن ثم يعودوا ، والذي عبر عنه محمد تقية بالقول ((**وهو من حيث المبدأ انتقالا مؤقتا في انتظار توفر الشروط الموضوعية لاستقرار القيادة في الداخل**)) [2] ويقول بن يوسف بن خدة على أنه دار نقاش بين الأعضاء الأربعة (كريم ، عبان ، بن خدة ودحلب) اتفقنا على إثره الخروج من الجزائر لمدة معينة ثم نعيد إليها ((**لكن للاسف لم نعد إليها كما كان مقررا**)) [3] في حين يرى المجاهد إبراهيم لحرش بأن استعمال بن مهيدي (المكلف بنظام الفداء في العاصمة) القوة

ضد جنود ماسي في العاصمة ، أدى إلى نشوب معركة الجزائر التي انعكست على الثورة سلبا. [4] وبعد إلقاء القبض على الشهيد محمد العربي بن مهيدي يوم23 فيفري 1957 على الساعة الخامسة مساء [5] بمخبئه الكائن بشارع كلود ديبسي (Claude Debussy) [6] لم يعد أعضاء اللجنة يحسون بالأمن إذا ما بقوا في مدينة الجزائر فقرروا مغادتها والتوجه نحو الخارج.[7]

2.2.1. الدافع الإستراتيجي . ذلك أن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ كانوا يفكرون في مغادرة مدينة الجزائر ، ثم الخروج من الوطن والتوجه نحو الخارج قبل 1957 ، ويستدل على ذلك من خلال :

- حيث يقول عبان رمضان ، نقلا على محمد عباس ((**لقد كبرت الثورة ويجب أن نكبر معها**)) [8]

---

(1) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، مرجع سابق ، ص 228.

(2) تقية مصدر سابق ص 1336/135.

(3) الطاهر أيت حمو، رجال صنعوا التاريخ " لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة "، دار الخلدونية ، الطبعة الأولى ، الجزائر 1911 ، ص 113.

(4) إبراهيم لحرش ، الجزائر أرض الأبطال 1954، د.ت.ن. د.د.ن ، الجزائر 2010 ، ص 240.

(5) Khalfa Mameri , Abane Ramdane Héros de la Guerre d'Algérie , Edition L'Harmattan, Paris 1988,p 268.

(6) Yves Courrière la Guerre d'Algérie ,L'heure des Colonels , Tome 03, Libraire Fayard 1970, p12.

(7) سليمان الشيخ ، مرجع سابق 52.

(8) محمد عباس ، نصر بلا ثمن مرجع سابق ، ص 228.

- كما صرح بن يوسف بن خدة بقوله ((**أن اللجنة قدرت أنه من الصعب مواصلة تسيير الثورة انطلاقا من الجبال**)) [1] أي أن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ كانوا يفكرون في الخروج من التراب الوطني[2] والاستقرار

في الخارج حتى يستعطون ممارسة مهامهم كسلطة قيادية للثورة على مستوى الولايات التاريخية ، وكذا تمثيل الثورة في الخارج خاصة بعدما ألقت السلطات الفرنسية القبض على أعضاء الوفد الخارجي يوم 22 أكتوبر 1956 ، ثم جاءت الأحداث التي ميزت العاصمة في تلك الفترة والمتمثلة في مجيء جاك ماسي ثم إضراب الثمانية أيام ، استشهاد بن مهيدي ، ومعركة الجزائر لتعجل بخروج أعضاء اللجنة، حيث انتقلوا إلى مدينة البليدة ومنها إلى نواحي الشريعة ، ثم اتفقوا على التوجه نحو الخارج بالشكل التالي:

- توجه عبان رمضان وسعد دحلب نحو المغرب .

- وتوجه كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة نحو تونس. [3]

3.1.أثر خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني على الثورة . كان لخروج القيادة المركزية للثورة التحريرية الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم المجلس الوطني للثورة الجزائرية من التراب الوطني الأثر الكبير على الثورة، بحيث.

---

(1) Ben Youcef Ben Kheda , Abane ,Ben M'hidi ,Edition Dahlab, Alger 2000 , p 54.

(2) اختلفت الاراء حول تحديد تاريخ خروج اللجنة من التراب الوطني ، بحيث :

حدده خالفة معمري في كتابه (Abane ramdane Héros de la Guerre d'Algérie) مرجع سابق، بتاريخ 23 فيفري 1957 أي في نفس اليوم الذي ألقي فيه القبض على بن مهيدي ، وهذا مستبعد عمليا.

- وحدده Yves Courriere في كتابه (l'Aguerre d'Algérie)مرجع سابق ، بتاريخ 25 فيفري 1957 .

- في حين حدده Louis Said Kerggoat في كتابه ، Lakhdar Bouchema 1931-1960 (Armée de libération Nationale ,Wilaya 4 , Edition L'Harmattan , paris 2010, p40

بتاريخ 27 فيفري1957 ، ولعل هذا التاريخ هو الأصح أي بعد أسبوع من اعتقال بن مهيدي ثم انتقال أعضاء اللجنة إلى البليدة ثم دوار الروابح بناحية الشريعة ومنها إلى الخارج .

(2) Yves Courrière la Guerre d'Algérie,op-cit , p12.

- استقرار أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بالخارج أعاد للولايات استقلاليتها [1] ، وإن كانت تلك الاستقلالية مؤقتة بحيث سرعان ما أصبح الداخل تابعا للخارج ، رغم أن قرارات مؤتمر القاهرة تلغي مبدأ الأولويات .

- تخلت لجنة التنسيق والتنفيذ عن دورها الريادي والميداني في قيادة الثورة وتنسيق العمل بين الولايات التاريخية والمنظمات التابعة لجبهة التحرير الوطني .[2]

-بعد استقرار أعضاء اللجنة في الخارج وجدوا الدعم من المناضلين المقيمين في كل من تونس والمغرب مما ساعد على تشكيل خلايا التنظيم السياسي والعسكري والإداري و وحدات عسكرية في البلدين المذكورين ، مما أعطى الدعم القوي للثورة في الداخل وفي نفس الوقت تشكلت نوايا القيادة المركزية للثورة بالخارج. [3]

2. المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة. وهو المؤتمر الثاني العادي لجبهة التحرير الوطني المنعقد بالعاصمة المصرية القاهرة ما بين 20و27 أوت 1957 ، والذي بدأ في شكل اجتماعات كواليس بين العسكريين لإعداد التقرير الذي سيقدم للمصادقة خلال المؤتمر الذي سيجمع السياسيين والعسكريين [4] وحضر هذا المؤتمر ثلاثة وعشرون مندوبا [5] يمثلون الولايات التاريخية ، وفيدراليات الثورة

---

(1)Jacques Simon , Algérie Française " la Révolution 1954-1958, Edition L'Harmattan , Paris 2007.p…

(2)Belaid Abane , l'Algérie en Guerre "Abane Ramdane , et les Fils de la Rébellion, Edition L'Harmattan Paris 2008 , p445

(3)) Jean Monneret , la Phase Finale de la de la Guerre d'Algérie , Edition L'Harmattan , Paris 2000,p 31.

(4)أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح " مذكرات" ، الجطزء الثالث ، المؤسسة الوطني للكتاب ، الجزائر 1988، ص 330.

(5)Benyoucef Ben khedda , L'Algérie à l'indépendance " la Crise de 1962 " Edition Dahlab, Alger1997, p 132. (لاحظ الملحق رقم 02)

في الخارج وكذا المنظمات الجماهيرية [1]

1.2. الظروف التي انعقد فيها المؤتمر. تعد سنة 1957 بمثابة منعطف تاريخي ذات أهمية بالغة في تاريخ الثورة الجزائرية بحيث تغيرت فيه الكثير من موازين القوى بين الهيئات السياسية والعسكرية وكذا بين الداخل والخارج، كما أولت السلطات الاستعمارية خلال تلك السنة عناية كبيرة لمحاولة فصل الثورة في الداخل عن مصادر التموين والتمويل في الخارج وإبعاد هيئات الثورة عن بعضها البعض ، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

– عرفت سنة 1957 قدوم فريق من القادة العسكريين إلى الجزائر ممن تدربوا على مختلف فنون التقتيل والتدمير في الهند الصينية، أمثال رؤول صالان [2] (Raoul Salan) و روبير لا كوست[3] (Robert Lacost) وغيرهما ، ففي يوم 07 جانفي 1957تولى الجنرال الاشتراكي روبير لاكوست مصالح قيادة الشرطة في مدينة الجزائر، كما عين الجنرال جاك ماسي (Jacques Massu) على قيادة الفرقة العاشرة

(1) المشاركون في مؤتمر القاهرة هم : عبان رمضان ، فرحات عباس ، محمد لعموري ، بن مصطفى بن عودة ، بن يوسف بن خدة ، لخضر بن طوبال ، محمد بن يحي ، عمارة بوقلاز، هواري بومدين ، عبد الحفيظ بوصوف ،محمود شريف، سعد دحلب ، محمد لامين دباغين ، سليمان دهيلس، أحمد فرنسيس ، بلقاسم كريم ، أحمد توفيق المدني ، عبد الحميد مهري ، إبراهيم مزهودي ، سعيد محمدي عمر أعمران، الطيب الثعالبي، أمحمد يزيد. (لاحظ الملحق رقم 02)

(2) رؤول صالان بتاريخ 10 جوان 1899 وهم من الإطارات العسكرية الفرنسية التي دافعت عن المصالح الفرنسية في مختلف المستعمرات ، حيث تولى قيادة القوات الفرنسية في الهند الصينية بين سني 1952-1953 كما ترأس القوات العسكرية لبلده في الجزائرية بين سني 1956-1958 ، شارك في انقلاب 13 ماي 1958 كما ساهم في تطبيق سياسة الجنرالديغول الرامية إلى القضاء على الثورة الجزائرية ، لكنه اختلف معه حول سياسة المفاوضات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني ، فعزله من قيادة الجيش فلجأ إلى تشكيل الجيش السري (O.A.S) كما شارك في محاولةالأنقلاب ضد الجنرال ديغول سنة 1961، توفي يوم 03 جويلية 1984 .
(Heinz Duthel , la Legion el la Bataille à Dien Bien Phu , Edition Revision 2015 , p.p288/289.)

(3) روبير لا كوست ، ولد بتاريخ 05 جويلية 1898، وهو مكن الشخصيات ذات التوجه الإشتراكي ، تولى العديد من المناصب السياسية (نائب برلماني ، وزيرا للمالية والاقتصاد وغيرها) وفي شهر فيفري حل محل الجنرال كاترو (Catroux) بصفته وزيرا مقيما وحاكما عاما في الجزائر ، ساهم في محاولة القضاء على نظام الفداء في العاصمة في إطار ما يعرف بمعركة الجزائر ، ومات يوم 08 مارس 1989عن عمر يناهز بنحو 90 سنة . (Ben jamin Stora les Mots de la Guerre d'Algérie , op-cit, p76)

للمظليين ، والتي تتشكل من 8000 مظلي وبعض العسكريين ، وليتمكن من السيطرة على العاصمة قسمها إلى ثمانية أقسام ووضع على رأس كل قسم كتيبة من المظليين. (1)

-كما شهدت نفس السنة كثرة القوافل المرسلة من قبل جيش التحرير الوطني نحو البلدان المجاورة لجلب الأسلحة ، فالولايات الأولى، الثانية والثالثة توجهت قوافلها نحو تونس ، في حين توجهت قوافل الولايات الرابعة ، الخامسة والسادسة نحو المغرب (2) الأمر الذي جعل السلطات الاستعمارية تقوم بوضع خط موريس (3) بهدف عزل الداخل عن الخارج ، ((**خاصة وأن الإتصال بين الداخل والخارج كان ضروريا وحتميا**)) (4)

- إعادة تنظيم الجيش الفرنسي من طرف الجنرال صالان (Salan) حيث قسم التراب الوطني إلى مناطق عسكرية ، كما رفع عدد أفراد الجيش الفرنسي في الجزائر إلى 400000 جندي وأنشأ نحو 500 ثكنة و700 مصلحة للشؤون الإدارية والاجتماعية "SAS" (Section Administrative Spécialisées) المدعمة بنحو 300000 شخص من عناصر القوة الثالثة ، المهيكلين في صفوف الوحدات العسكرية الفرنسية أو في التنظيمات شبه العسكرية. (5)

- بعد خروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني تبعهم أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية مما أدى إلى وجود عدد كبير من إطارات الثورة في الخارج لا سيما في تونس ، الأمر الذي دعا إلى عقد مؤتمر للثورة في أجاله المحددة ، أي في 20أوت 1957 ، لدراسة المستجدات التي طرأت على الثورة في الداخل والخارج.

---

(1) Remy Madoui , J'Ai été Fellagha " Officier Français et Déserteur du F.L.N à l'O.A.S.Edition du Seuil, Paris 2004, p109.

(2) الأخضر جودي بوطمبن ، لمحات من ثورة الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الطبعة الثانية ، الجزائ 1987 ، ص 80.

(3) نسبة إلى وزير الدفاع الفرنسي أندريه موريس في حكومة بورجس مونوري .

(4) بوطمين ، نفس المصدر، ص 81.

(5) Jacques Simon, Algérie l'Abandon Sons la Défaite (1958-1962) Edition L'Harmattan, paris 2009.p 12.

3.2.أهم القرارات الصادرة عن مؤتمر القاهرة ، اتخذت في مؤتمر القاهرة عدة قرارات أعيد من خلالها النظر في مبدأ الأولويات وفي العلاقة بين هيئات الثورة سواء في الداخل أو الخارج . ومن بين القرارات التي كان لها الأثر الكبير على قيادةالثورة ما يلي :

- إلغاء مبدأ الأولويات الوارد في قرارات مؤتمر الصومام ، والتأكيد على مبدأ المساواة بين الداخل والخارج ، وبين السياسي والعسكري ، واعتبار كل المحاربين في سبيل استرجاع السيادة الوطنية سواسية.[1]

-رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 34 عضوا إلى 54 عضو ، وإلغاء صفة الإضافي من أعضاء المجلس.[2]

- رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة أعضاء إلى أربعة عشر عضوا ، منهم خمسة عقداء وأربعة سياسيين بالإضافة إلى أعضاء القيادة التاريخية الخمسة. [3]

وقد تضمنت قرارات من مؤتمر القاهرة مجموعة من التطورات على مستوى سلم قيادة الثورة والتي كان لها الأثر الكبير في إعادة ترتيب موازين القوى داخل هيئات الثورة وعلاقاتها ببعضها البعض، سواء كان ذلك في الداخل أو الخارج .

1) فبحكم استقرار قيادة الثورة في الخارج لم تعد لمبدأ أولوية الداخل عن الخارج أي حاجة ماسة لذلك ولما ألغي ذلك المبدأ رسميا في مؤتمر القاهرة تم تكريس مبدأ جديد يتمثل في أولوية الخارج عن الداخل.[4] كما أن معظم السياسيين الذين تبنوا مبدأ الأولويات في مؤتمر الصومام وجدوا أنفسهم مضطرين لتغيير مواقفهم بحكم تواجدهم في الخارج [5] ولم يصوت على قرار إلغاء أولوية الداخل على الخارج سوى عبان

---

(1) Ben youcef Ben Khedda , l’Algérie à l’Indépendance " la Crise de 1962, Edition Dahlab , Alger 1997,p133.

(2) Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne ,op-cit , p 175.

(3) ينظر الملحق رقم 03.، ص 480.

(4) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق، ص 17.

(5) عمر بن داود ، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني " مذكرات مناضل" ، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007 ، ص216.

رمضان وسليمان دهيلس. [1]

2) كما يلاحظ بأن وزن العسكريين كان أقوى من السياسيين وذلك من خلال عمليات التمثيل الداخلي للولايات والمهام المسندة لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، بالإضافة إلى عدد العسكريين في اللجنة والمكانة التي يتمتعون بها بحكم ماضيهم السياسي والعسكري. [2]

3) كما أن مؤتمر جبهة التحرير الوطني بالقاهرة كرس تواجد أعضاء القيادة المركزية للثورة بالخارج و التي استمرت هناك إلى غاية الاستقلال ، وأصبحت ولايات الداخل تابعة لها في مختلف القضايا السياسية الإدارية والعسكرية .

---

(1) Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit , 178.

(2) ينظر، الفصل الفصل الاول ، ص 99.

الفصل الأول : التعريف بالهيئات المركزية للثورة في الخارج

المبحث الاول: المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

المبحث الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ

المبحث الثالث : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الرابع : جيش الحدود ودوره في الثورة التحريرية

إذا كانت أرضية الصومام قد أقرت أولوية الداخل عن الخارج ،كما أكدت على تواجد الهيئات القيادية للثورة في الداخل ، وبعد خروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني ثم اتبعهم أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، لم تعد تلك الأرضية مطبقة في الواقع لا سيما بعد انعقاد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة والذي ألغى مبدأ الأولويات ، مما أدى إلى تمركز الهيئتين المركزيتين للثورة بالخارج ، وبقاء الهيئات الولائية بالداخل . ولما شكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958 ثم قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني سنة 1960 ، استقرتا كذلك بالخارج ، وبذلك أصبحت كل الهيئات المركزية للثورة خارج التراب الوطني. ولما قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء خطي شال وموريس أصبح من الصعب الاتصال بين الهيئات المتواجدة في كل من الداخل والخارج الأمر الذي أثر بشكل كبير على عملية تموين و تمويل الثورة ،كما أثر أيضا على العلاقات بين مختلف هيئات الثورة ، حيث طرحت إشكالية من لهم الحق في قيادة الثورة ، هل هي القيادات المتواجدة في الخارج ، باعتبارها هيئات مركزية للثورة والتي من صلاحياتها تسييرها وتمثيلها في الخارج ، أم الهيئات القيادية المتواجدة في جبهات القتال والمتمثلة في قادة الولايات التاريخية ، كما أصبح التنافس على أشده بين أعضاء الحكومة المؤقتة وبين قيادة الأركان العامة للجيش حول الأسلوب الذي يمكن أن تحل به المشاكل وتسترجع به السيادة الوطنية ، وغيرها من القضايا التي أثيرت بين إطارات الثورة .

المبحث الأول : المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

1. **التعريف بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية :** هو الهيئة العليا للثورة الجزائرية ،انبثقت عن مؤتمر الصومام ، وبقيت إلى غاية الاستقلال ، وله علاقة مع مختلف الهيئات الأخرى سواء المركزية منها أو الإقليمية[1] .

---

(1) C.N.A.Dossier « C.N.R.A.3. ».Boite N°35 , Document N° 04 , Institutions Provisoires , pp.p 1/3. (الملحق رقم 04)

1.1. ماهيتة. هو الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني بين دورتي المؤتمر [1] ويمثل دور البرلمان لجبهة التحرير الوطني ، وهو بذلك مجلس تشريعي ، ورمز السيادة الوطنية [2] ، وينعقد في دورة عادية مرة واحدة في السنة بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ التي توجه الدعوات إلى أعضاء المجلس ، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن ينعقد بحضور نصف أعضائه زائد واحد ، وفي حالة المداولات فإنها لا تعد سارية المفعول إلا إذا حضر 12 عضوا من مجموع أعضاء المجلس سواء من الأعضاء الدائمين أو الإضافيين [3] على أن يوجد ثلثا أعضاء المجلس داخل التراب الوطني.[4] ويراعى في تعيين أعضاء المجلس تمثيل كل ولاية تاريخية وتمثيل المنظمات الجماهيرية المنضوية تحت لواء جبهة التحرير الوطني ، وكذا فيدراليات الثورة في كل من فرنسا ، تونس والمغرب، بالإضافة إلى تمثيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني.[5]

2.صلاحياته. بما أن أرضية الصومام جعلت جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري التي تمثله في مختلف القضايا السياسية والعسكرية ، ويتم ذلك عن طريق المجلس الوطني للثورة الجزائرية [6]، باعتباره هو حامي السيادة الوطنية [7] وحددت له صلاحيات واسعة من بينها .

---

(1) يحي بوعزيز ،ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الجزء الثالث ، القسم الثالث " وثائق جبهة التحرير الوطني" ، 1954-1962 " دار الغرب للنشر والتوزيع (د ،ت)، ص 60.

(2) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، دار الأمة ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2007.ص 74.

(3) Mohamed Harbi , le F.L.N. Mirage et Réalité , op-cit. p 181.et Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , Edition Dahlab,Alger 2010,p165.

(4) يحي بوعزيز المصدر السابق ، ص 61.

(5) محمد بجاوي مرجع سابق ، ص 127.

(6) النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني ، تصدير عبد العزيز بوتفليقة ، منشورات Anep ، الجزائر 2008، ص39.

(7) C.N.A. , Répertoire C.N.R.A , Dossier N°035 , pièce N° 04.page 2.

– هو الهيئة الوحيدة التي لها صلاحيات المفاوضات مع العدو وإعلان وقف إطلاق النار[1]، بعد تصويت أربعة أخماس أعضاء المجلس سواء بالتصويت المباشر ،أو واسطة الوكالة. [2] وهو بذلك يعد الجهاز الوحيد الذي له سلطة تقرير مستقبل البلاد. [3]

– يحدد السياسة العامة للهيئة التنفيذية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة ، ويطالبها بإعداد تقارير مفصلة خلال كل دورة ، كما يمكنه أن يشكل لجانا يراها ضرورية للقيام بمهام معينة. [4]

– يصادق على الاتفاقيات المعدة من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأغلبية الثلثين إما بالتصويت المباشر أو عن طريق الوكالة. [5]

– يحق للمجلس الوطني للثورة الجزائرية القيام بإحداث تعديلات في الهيئات المؤسساتية للثورة بموافقة ثلثي أعضائه .

– يناقش ويصوت على ميزانية الجبهة خلال دورات المؤتمر .

– يصوت على قوانين نظامه الداخلي ويحدد شروط عمله. [6]

– يعين لجان العمل التي يراها ضرورية لنشاط الجبهة ، مثل اللجنة المالية ، الإدارية ، المراقبة ، التأديب وغيرها. [7]

---

(1) بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق، ص 89.

(2) لا حظ الملحق رقم 04 .

(3) مبروك بلحسين ، مصدر سابق ، ص 61.

(4) المادة السابعة من قانون المؤسسات المؤقتة للثورة الجزائرية ، الملحق رقم ...

(5) C.A.OM. Boite 7G/1214 , Etude sur l'Organisation Extérieur du F.L.N. 2éme Bureau , section Extérieur , Alger le 22 juin 1960 .

(6) وزارة الإعلام والثقافة ، ملفات وثائقية " القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني " الجزائر 1976، ص ص 58/55.

(7) يحي بوعزير ، وثائق جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق ، ص 62.

- دراسة مختلف التعديلات التي لها علاقة بالمجلس ، أو التي تقترحها الهيئات المركزية الأخرى لجبهة وجيش التحرير الوطني ، ثم يقدمها لمكتب المجلس [1] ، كما يقوم بمناقشة مشاريع القوانين الخاصة بجبهة التحرير الوطني التي تعدها الهيئات التنفيذية .[2]

- دراسة قوانين الهيئات المركزية الثورة والمصادقة عليها.[3]

-دراسة الوضع العام داخل التراب الوطني من خلال التقارير المقدمة من طرف قادة الولايات التاريخية والتدخلات التي يقوم بها مثلوا كل ولاية في المجلس. [4]

- مناقشة التقارير الواردة من فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، سواء كانت سياسية ، عسكرية إجتماعية ، إقتصادية وغيرها. [5]

- دراسة مختلف القضايا الاقتصادية والمالية التي تقدم من طرف الهيئة التنفيذية (لجنة التنسيق ثم الحكومة المؤقتة) و مناقشة مشاريع ميزانية الهيئات المركزية للثورة ، بعد تقديم التقارير من طرف الدوائر المختصة للجنة التنسيق والتنفيذ ، أو من طرف وزراء الحكومة المؤقتة .[6]

كما يحق لأعضاء المجلس توسيع عدد أعضائه إذا وافق ثلثا الأعضاء ، أما بالحضور أو بالتمثيل ، ويعد الامتناع عن التصويت في جلسات المجلس مرفوضا ، وفي حالة تعذر حضور أحد أعضاء المجلس في إحدى جلساته يمكنه أن يوكل أحد زملائه بواسطة توكيل شخصي مكتوب.[7]

---

(1) Centre Nationale des Archives, répertoire de C.N.R.A , Session de tripoli,(17/12/1959.à 18/01/1960) Dossier N° 01 , Document N° 01et 03. le 17et 18/12/1959.

(2) Ibid , Dossier N° 01 , Document N° 04, le 19/01/1959.

(3) Ibid, Dossier N° 01, Document N° 08, le 24/12/1959.

(4) Ibid, Dossier N°1, Document N° 05 , le 20/12/1959.

(5) Ibid, Dossier N°01 , Document N°09 , le 224/12/1959.

(6) Ibid. Dossier N° 01, Document N° 14.et N° 16 le 30 et 31/12/1959 .

(7) وزارة الإعلام والثقافة ، القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 58.

ويحق أيضا لأعضاء المجلس تعيين مكتب مشكل من ثلاثة أعضاء توكل إليه مهمة إدارة أعمال المجلس في فترة ما بين دورتين و الذي من بين مهامه استدعاء المجلس سواء في دورته العادية أو الاستثنائية.

ومن هنا يمكن أن نستنتج من ماهية المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومن الصلاحيات التي أعطيت له منذ أول مؤتمر للثورة الجزائرية انعقد بوادي الصومام ، ثم خلال دورات المجلس الوطني المنعقدة بالخارج .

1) باعتبار المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الهيئة القيادية العليا أثناء الثورة الجزائرية ، وحامي السيادة الوطنية فإن صلته مرتبطة بكل الهيئات المركزية الأخرى من حيث طريقة إنشائها ، ووضع قوانينها ومراقبة أعمالها ، عن طريق مطالبتها بتقديم تقارير مفصلة عن جلسات اجتماعاتها ، و عن نشاطها العام في فترة ما بين دورتين للهيئات القيادية الأخرى .

2) أقر مؤتمر الصومام مبدأ الأولويات كما أكد على مركزية القيادة السياسية والعسكرية للثورة [1] وألح على ضرورة وجود تلك القيادة داخل التراب الوطني لا سيما بالنسبة للجنة التنسيق والتنفيذ التي جعلت مدينة الجزائر مقرا لها تجسيدا لمبدأ أولوية الداخل على الخارج . أما المجلس الوطني للثورة الجزائرية المشكل من مختلف هيئات الثورة المتواجدة في كل من الداخل والخارج فقد تم التأكيد على ضرورة وجود ثلثي أعضائه داخل أرض الوطن وهي النسبة التي تمكنه من التصويت على أي مشروع.

3) كما أن صلاحياته غير مقتصرة على مهام محددة،ولا برقعة جغرافية معينة (سواء في الداخل أوالخارج وإنما مهامه مرتبطة بكل ما يتعلق بالثورة التحريرية، سواء القضايا الخاصة بسير الثورة في الداخل من حيث الهيكلة ، التأطير ، التموين ، التمويل ومتابعة العمل العسكري ولو عن بعد ،فضلا عن متابعة عمل الهيئات المركزية في الخارج من حيث التشريع والمراقبة .[2]

---

(1) حيث أنشأ الحكومة المؤقتة سنة 1958 ثم قيادة الأركان العاملة للجيش سنة 1960 ، كما سيأتي لا حقا .

(2) C.N.A.Dossier « C.N.R.A. » Istitutions Provisoires op-cit , p 4.

4) وضع القضايا المصيرية للثورة ضمن صلاحيات المجلس الوطني يعطي الطابع الديمقراطي لمؤسسات الثورة ويجنب أي هيئة مهما كانت (سياسية أو عسكرية) من الإنفراد بالقرارات التي تمس بالسيادة الوطنية ، مثل المفاوضات ومواصلة الحرب أو إيقافها وغيرها من القضايا التي تمس بمستقبل البلاد .

5) يتشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية من مختلف الهيئات القيادية للثورة المتمثلة في الهيئة التنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة) والهيئة العسكرية المتمثلة في قيادة الأركان العامة للجيش و ممثلي الفيدراليات والاتحادات التابعة لجبهة التحرير الوطني ، فضلا عن قيادات الأركان التابعة للولايات التاريخية في الداخل ، وهذا البعد الشمولي لمكونات المجلس، المتمثل في احتوائه لمختلف الهيئات الثورية على اختلاف مهامها وأماكن تواجدها ، مكنه من الإطلاع على مختلف القضايا التي تهم الثورة في الداخل والخارج ، وأعطى لقراراته القوة والتماسك.

6) يقوم المجلس الوطني بوضع التشريعات القانونية للبلاد خلال مرحلة الثورة كما يقوم بدور الرقابة على مختلف المصالح التابعة لجبهة وجيش التحرير الوطني، وهو ما يعطي للثورة صفة التكامل بين هيئاتها والصرامة في اتخاذ القرارات.

7) يشكل المجلس الوطني للثورة التحريرية همزة وصل بين مختلف الهيئات القيادية المركزية التي يقوم بتعيينها ومتابعة نشاطاتها وإنهاء مهامها عند الضرورة ، وبين الهيئات الولائية التي يتولى الإشراف على تعيين قادتها وتولي اهتماماتها السياسية منها والعسكرية .

3.التطورات التي طرأت على المجلس من حيث التشكيلة والصلاحيات . عرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية عدة تطورات سواء من حيث تشكيلة إطاراته وصفة تميلها لمختلف هيئات الثورة ، وكذا الصلاحيات الناتجة عن تطور الثورة التحريرية على المستويين الداخلي والخارجي .

1.3.التطورات التي عرفها المجلس من حيث التشكيلة :عرف المجلس الوطني عدة تطورات في عدد أعضائه، منها:

1.1.3. عدد أعضاء المجلس الوطني الذين حددهم مؤتمر الصومام . حدد مؤتمر الصومام عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بأربعة وثلاثين عضوا نصفهم أساسي والنصف الأخر إضافي [1] وتم انتقاؤهم من بين عدة مجموعات هي.

- أعضاء مجالس الولايات التاريخية .
- المجاهدون الذين نظروا وخططوا لتفجير الثورة سواء كانوا متواجدين في الداخل أو الخارج.
- ممثلو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- ممثلو الاتحادات الوطنية التابعة لجبهة التحرير الوطني.
- ممثلو الفيدراليات.[2]

وبهذا يمكن القول بأن تشكيلة أول مجلس للثورة الجزائرية يغلب عليها الطابع السياسي ، بحث عمد عبان رمضان إلى توسيع المجلس إلى ممثلي الأحزاب التي التحقت بالثورة [3] وإلى الاتحادات المنتمية إلى جبهة التحرير الوطني بهدف توسيع نطاق الثورة جغرافيا وبشريا ومن ثم تحقيق مبدأ شمولية الثورة لأكبر قدر من الجزائريين المتواجدين في الداخل والخارج. [4]

2.1.3. عدد أعضاء المجلس الوطني الذين حددهم مؤتمر القاهرة . رفع مؤتمر القاهرة عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية من أربعة وثلاثين عضوا إلى أربعة وخمسين عضوا لهم صفة العضوية الكاملة ، مع

---

(1) Organe Central du Front de Libération Nationale, el Moudjahid , Numéro Spécial " NO4 1956 , Edition par Grafiéki Zavod Stmp ano U , Jugoslavija , 1962 , p60.

(2) Centre Nationale des Archives Répertoire de C.N.R.A. Boite N° 003, Dossier N°01 , Pièce N° 016.

(3) الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء الجزائريين.

(4) C.A.O.M.Boite 7G/ 1203 , procès – verbal du Congrée de la Soummam , sans date et sans lieu .

إلغاء أولوية الداخل عن الخارج والسياسي عن العسكري [1] ومن بين الملاحظات التي يمكن إبداؤها على رفع عدد أعضاء المجلس في مؤتمر القاهرة هي.

– تم التركيز في هذا الاجتماع على الجانب العددي وليس السياسي ، بحيث أعطيت الأولوية للعسكريين سواء كانوا مهيكلين ضمن الهيئات المركزية للثورة بالخارج [2] ومن المجاهدين العاملين في الميدان ، وذلك بإعطاء الأولوية للقيادات العسكرية عكس ما كان معمولا به بعد مؤتمر الصومام.

– اعتبار أعضاء المجالس الولائية أعضاء في المجلس الوطني بحكم المنصب [3] وبذلك أصبحت الولاية الرابعة مثلا ممثلة في المجلس الوطني بعضوين هما ، عمر أعمران الذي كان قائدا للمنطقة ثم الولاية الرابعة (بعد إلقاء القبض على رابح بيطاط بتاريخ 23 مارس 1955 إلى غاية نهاية 1956) ثم التحق بتونس على إثر تعيينه عضوا في المجلس الوطني من قبل مؤتمر الصومام ، وسليمان دهيلس الذي كان عضوا في مجلس الولاية الرابعة أثناء قيادة أعمران لها ، ثم أصبح قائدا بعد التحاق عمر أوعمران بالخارج في ديسمبر 1956 [4].

3.1.3.عدد أعضاء المجلس الوطني خلال دورة طرابلس المنعقدة ما بين 12/16 /1959 و1960/01/18. في هذه الدورة تم رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 54 عضوا إلى 65 عضوا. [5] كما ركزت الدورة على مجموعة من القضايا المصيرية مثل:

– إصدار قوانين جبهة التحرير الوطني ، وقضية تقرير المصير .

---

(1) Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit , pp 175/176.

(2)وهي إلى غاية 1957 تتمثل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، ثم في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقيادة الأركان العامة للجيش بين سنتي 1960/1958.

(3)علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي " من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962" الطبعة الثانية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2011، ص278.

(4) Benyoucef Ben Khedda, l'Algérie à l'Indépendance, la Crise de 1962, op-cit , 12.

(5) C.N.A.Répertoire du C.N.R.A. op.cit.le 18/12/1959.

(لا حظ الملحق رقم 14)

-دراسة قضية أولوية الخارج عن الداخل. [1]

2.3. التطورات التي عرفها المجلس من حيث الصلاحيات .بالإضافة إلى صلاحيات المجلس المذكورة أنفا والمحددة في أرضية مؤتمر الصومام ثم في مؤتمر القاهرة ، فإن التطورات التي عرفتها الثورة على المستويين الداخلي والخارجي وتزايد عدد الهيئات المركزية للثورة كلما اقتضت الضرورة توسيع مهام الهيئة العليا للثورة حتى تتمكن من مسايرة تلك التطورات والتي من أهمها ما يلي:

- إنشاء الحكومة المؤقتة ومتابعة أشغالها وتجديدها عند الضرورة .
- إنشاء اللجان العسكرية ثم تعويضها بقيادة الأركان العامة للجيش .
- مواصلة المفاوضات مع الإدارة الإستعمارية
- متابعة عملية تدويل القضية الجزائرية في الامم المتحدة.[2]

4 .مهام المجلس الوطني للثورة الجزائرية : عرفت المهام المسندة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية عدة تطورات ناتجة عن التطور الذي عرفته الثورة نفسها بفعل تطوراتها الهيكلية في الداخل والخارج ، [3] وشروع قادة الثورة في الاتصالات ثم المفاوضات الرسمية مع ممثلي الحكومة الفرنسية ،وتطور التمثيل السياسي والدبلوماسي للثورة مع مختلف بلدان العالم ، وكذا مع المنظمات الدولية ، الأمر الذي أدى إلى تزايد وتنوع مهام المجلس ، ومن خلال دراستنا لأهم التقارير الصادرة عن المجلس أو الواردة إليه من قادة الولايات ومن باقي الهيئات القيادية المركزية الأخرى وكذا من فيدراليات ومكاتب الجبهة في مختلف العواصم العالمية يمكن تصنيف مهام المجلس بالشكل التالي:

---

(1) C.AO.M. Boite 7G/1214 , Dossier sur Commandement en Chef des Forces en Algérie , Etat major interarmes , 2éme Bureaux , Section Extérieur , Alger le 22/06/1960.

(2) C.N.A, Répertoire C.N.R.A , Boite N° 35 , Document N° 04.

(3) إعادة النظر في التقسيمات الهيكلية للولايات والتي تعد من اختصاص الهيئات المركزية ، وتشكيل هيئات قيادية جديدة تتمثل في الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية ثم قيادة الأركان العامة للجيش ، والتي لها علاقة وطيدة بالمجلس باعتباره هو أعلى هيئة وطنية.

1.4 المهام السياسية : سواء كانت خاصة بالقضايا التي تحدث داخل الولايات أو بمقر قيادات الثورة في الخارج أو تلك التي لها علاقة بتمثيل الثورة على المستوى الدولي.

1.1.4.المهام السياسية الخاصة بالولايات التاريخية: نظرا لكون المجلس الوطني للثورة الجزائرية يمثل السلطة العليا للثورة التحريرية بين مؤتمرين فإنه يضطلع بكل المهام السياسية التي تخص الولايات التاريخية ومنها على سبيل المثال:

– مناقشة التعديلات التي تطرأ على قوانين المجلس أو الهيئات المركزية الأخرى للثورة ثم المصادقة عليها و التي لها علاقة بالوضع الداخلي للثورة.[1]

– دراسة التقارير الواردة من الولايات التاريخية ، والمتضمنة أهم الصعوبات التي تواجهها الثورة في الداخل والتي من بينها نقص الإمكانات المادية للمجاهدين وصعوبة الاتصالات مع الهيئات المركزية للثورة في الخارج و المطالبة بمنح قادة الداخل حرية التصرف فيما يخص ولاياتهم ، باعتبارهم يمثلون القيادات الميدانية للثورة . وغيرها من الانشغالات التي يطرحها قادة الولايات ، مثلما تقدمت به الولاية الرابعة للمجلس الوطني ودرس بتاريخ 1961/07/05. [2]

---

(1) كثيرا ما يخصص المجلس الوطني بعض جلساته لمراجعة القانون الداخلي عندماى تطرح بعض المستجدات ، ومنها على سبيل المثال في الجلسات التالية :

– لجلسة الأولى من الدورة الثانية المنعقدة بطرابلس (ليبيا) المنعقدة يوم 1959/12/17، تم عرض مشروع القانون الداخلي الخاص بالمجلس للنقاش بهدف توسيع عملية التمثيل داخل الهيئة التشريعية للثورة لتشمل كل الهيئات الممثلة للثورة في الخارج وكذا الهيئات القيادية في الداخل C.N.A, Répertoire ,C.N.R.A, Dossier N° 01. Documents N° 01 et 13 .

– كما أعيد النظر في الأسس التنظيمية للهيئات القيادية (ومنها المجلس الوطني) خلال الجلسة المنعقدة يوم يوم 1960/01/12 (Op-cit, Document N°.28 وغيرها من الجلسات التي خصصت لمراجعة القانون الداخلي للمجلس .

(2) C.N.A , op-cit, Dossier N°08, Document N° 41.le 05/07/1961.

– دراسة القضايا المتعلقة بتعديل الحدود بين الولايات التاريخية كما حدث بين الولاية الرابعة والولاية السادسة بين سنتي 1957 و1959 حيث ألحقت المنطقة الأولى من الولاية السادسة بالولاية الرابعة تحت إسم المنطقة الرابعة ثم باسم المنطقة الخامسة .

– دراسة التقارير التي يقدمها قادة الولايات كعرض حال عن ولاياتهم بسبب نشاط الحركات المناوئة، أو لعدم الاستقرار السياسي في ولاياتهم (الولاية الأولى مثلا) ، بالإضافة إلى السياسة الاستعمارية المنتهجة في الداخل ، أو تبعا للظروف التي تعيشها كل ولاية على حدى ، مثلما تقدم به مجلس الولاية الرابعة مثلا إلى المجلس الوطني ، يشرح فيه الوضع العام في الولاية ، ويطلب فيه من الهيئات المركزية تقديم يد المساعدة لتخطي الصعاب التي تعاني منها الولاية . [1]

وإن كانت التقارير الولائية توجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ثم إلى الحكومة المؤقتة باعتبارها هي الجهاز التنفيذي للثورة ، والتي تتابع مختلف الأوضاع السياسية عن طريق لجانها المتخصصة ، إلا أن تلك اللجان تجمع كل التقارير الواردة إليها من الولايات وتوضع في تقرير واحد مفصل عن الوضع الداخلي وتقدم لدورات المجلس الوطني لمناقشتها والمصادقة عليها ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا ذات الأهمية الوطنية وتحتاج إلى قرار سياسي لا يعد من صلاحيات الهيئة التنفيذية .

2.1.4. المهام السياسية الخاصة بتسيير الهيئات القيادية ،ومنها :

– وضع مختلف التشريعات الخاصة بالهيئات المركزية للثورة ، من حيث تشكيلها ، مهامها وعلاقتها بالهيئات الأخرى سواء على المستوى المركزي في الخارج أو الإقليمي في الداخل. [2]

– وضع قوانين المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية. [3]

---

(1) C.N.A,op.cit, Dossier N° 08,Document N°41 Le 05/071961.

(2) ibid,Dossier N°01,Document N°02 à tripoli le 17/12/1959.

(3) (ibid, Dossier N°01,Document N°02, Dossier N° 01, Document N°26)

– دراسة المشاكل المستعصية التي لم تتمكن الهيئات التنفيذية [1] من إيجاد حل لها مما يتطلب استدعاء المجلس الوطني ، ومن بينها على سبيل المثال ، استنجاد لجنة التنسيق والتنفيذ بأعضاء المجالس الولائية حيث عبر عن ذلك علي كافي قائد الولاية الثانية قائلا ((**الرجوع إلى قادة الولايات بالداخل لإيجاد حل للأزمات الخطيرة التي كانت تمزق القيادة**)) [2] ويرى بأنه أول اجتماع يعقد بين لجنة التنسيق وقادة الولايات ، وتم ذلك خلال شهر ديسمبر 1957. [3] كما تم عقد اجتماع العقداء العشرة ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 [4] والذي حضره عقداء الداخل والخارج والذي توج بعقد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

– دراسة التقارير التي تعدها الهيئات المركزية الأخرى والخاصة بتسيير مهامها والصعوبات التي تواجهها ومن ثم طلب الدعم المادي عند إعداد ميزانية كل هيئة على حدى وكذا طلب التأطير البشري وطرح الانشغالات على المجلس الوطني للمصادقة عليها ثم تنفيذها من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة فيما بعد.

4.1.4. المهام السياسية الخاصة بالعلاقات مع المحيط الدولي : وبالأخص مع البلدان المدعمة للثورة الجزائرية ومع المنظمات الدولية ، وكذا المفاوضات مع السلطات الفرنسية بشأن قضية وقف إطلاق النار

---

(1) المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

(2) علي كافي ، مصدر سابق ص 262.

(3) حضر الاجتماع عن لجنة التنسيق والتنفيذ كل من كريم بلقاسم ، عبان رمضان ، لخضر بن طوبال ومحمود الشريف . و عن الولايات التاريخية ، محمد لعموري وأحمد نواورية عن الولاية الأولى ، وعن الولاية الثانية علي كافي وعلاوة بن بطوش ، و مثل القاعدة الشرقية عمارة بوقلاز ومحمد عواشرية ، ومثل الولاية الثالثة قاسي حمادي نيابة عن العقيد عميروش ، ومثل الولاية الرابعة كل من سليمان دهيلس وصالح زعموم . في حين لم تكن الولاية الخامسة وفيدرالية فرنسا ممثلتين .(عن علي كافي ، المصدر نفسه ص 262)

(4) C.N., op-cit ,Dossier N°01,Document N°01, (session de tripoli) 17/12/1959 au 18/01/1960

واسترجاع السيادة الوطنية ، وتتلخص تلك المهام فيما يلي.

– دراسة التقارير التي يعدها المسؤول عن الشؤون الخارجية في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم وزير الشؤون الخارجية عندما شكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

– متابعة عملية تدويل القضية الجزائرية في مجلس الأمن خلال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق الدبلوماسيين الجزائريين المتواجدين في الخارج والذين من بينهم على سبيل المثال امحمد يزيد.

– متابعة قضية المفاوضات بين ممثلي الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية .[1]

2.4.المهام العسكرية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية . وتنقسم إلى نوعين أساسيين هما

1.2.4.المهام العسكرية الميدانية : وتتمثل فيما يلي .

– ترقية المسؤولين العسكريين للمجالس الولائية في حالة شغور المناصب ، إما بالاستشهاد أو تغيير المناصب.

– التأطير العسكري ، سواء الذي يتم تحت إشراف عقداء الهيئات المركزية للثورة في الخارج (تونس بالأخص) أو الذين يوافق المجلس على إرسالهم نحو البلدان الأجنبية قصد تلقي التكوين العسكري ، ثم يعودون إلى ولاياتهم التاريخية.

– توفير السلاح إلى الولايات التاريخية ، لتمكينها من مواصلة الحرب .

– مساعدة الولايات على تخطي أزماتها العسكرية .[2]

2.2.4.المهام العسكرية التي تتم في الخارج أو على مستوى الهيئات المركزية .ومنها .

– القيام بشراء الأسلحة من مختلف بلدان العالم ونقلها إلى تونس أو المغرب استعدادا إلى نقلها نحو الداخل.

---

(1) C.N.A , op-cit, Dossier N° 05 , Document N° 20.

(2) ينظر، ص.ص.346/340.

- تشكيل جيش الحدود وتأطيره وجعله أداث ضغط على القوات الفرنسية في الحدود الشرقية والغربية للتخفيف على جيش التحرير الوطني في الداخل.

- تشكيل الهيئات القيادية العسكرية في الخارج المتمثلة في اللجنتين العسكريتين في كل من غار الدماء بتونس و وجدة بالمغرب، ثم توحيد جيش الحدود بشكيل قيادة الأركان العامة للجيش.[1]

3.4. المهام الاقتصادية. ومن بينها.

- جمع المساعدات المالية من الدول الشقيقة والصديقة وتحويلها إلى الحسابات البنكية لجبهة التحرير الوطني ثم استخدامها وقت الحاجة .[2]

- دراسة ميزانية جبهة وجيش التحرير الوطني ، وتوزيع الموارد المالية على المصالح التابعة للثورة أو على وزارات الحكومة المؤقتة حيث جاء في المادة الثانية ، الفقرة الثالثة من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، بأن المجلس الوطني « يصادق ويصوت على ميزانية جبهة التحرير الوطني » .[3] ذلك أن الحكومة المؤقتة تقوم بتقديم عروض حال مالية أمام دورات المجلس ، لإطلاعه على مصادر الدخل الخاصة بالثورة على المستويين الداخلي والخارجي والنقائص التي تشكو منها ميزانية الثورة .[4]

4.4. المهام الاجتماعية . ومنها.

- التكفل بتوفير الخدمات العامة للاجئين الجزائريين في البلدان الأجنبية، وبالأخص في تونس والمغرب

(1) Mohamed Zerguini (Colonel) une Vie de Combats, "Témoignages et Appréciations 1941-1962" Tome 1, Editions Algériennes En – Nahda 2000, pp100/107.

(2) C.N.A.op-cit, Boite 01 Documents 01,02,03.

(3) وزارة الإعلام والثقافة ، ملفات وثائقية ، الملف رقم 24 ، الجزائر 1996 ، ص 55.و يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الجزء الثالث " من مواثيق جبهة التحرير الوطني 1954-1962 " القسم الثاني ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر 2003 ، ص 60 . أنظر أيضا نفس القوانين في جريدة المجاهد .

(4) C.N.A ,op-cit, Dossier N°02 ,Document N° 40 , le 03/09/1959..Dossier N° 05, Document N°03, le 11/08/1961 et le Dossier N° 08, Document 01, le 30/06/1961.

عن طريق تنسيق العمل مع الهلال والصليب الأحمر الدوليين ، وكذا مع البلدان التي تقيم فيها الجاليات الجزائرية.

- جمع المساعدات الطبية وشبه الطبية من مختلف بلدان العالم ، وتكوين الإطارات الجزائرية في مجالات الطب والصيدلة ، وذلك قصد ضمان الرعاية الصحية لإطارات جبهة وجيش التحرير الوطني في الخارج [1]

5.دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية . بين سنتي 1957-1962. عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ تواجده في الخارج سنة 1957 إلى غاية الاستقلال خمس دورات هي.

1.5. الدورة الأولى : المنعقدة بالقاهرة (مؤتمر القاهرة) ما بين 20 و 28 أوت 1957 برئاسة فرحات عباس وبمشاركة ثلاثة وعشرين عضوا ، وهي أول دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية تعقد في الخارج ومن أهم القرارات المتخذة في هذه الدورة نذكر .

- إعادة النظر في مبدأ الأولويات الذي أقره مؤتمر الصومام.

- رفع عدد أعضاء المجلس من 34 عضوا إلى 54 عضوا ، وجعلهم كلهم أساسيين .

- رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة أعضاء إلى أربعة عشرة عضوا.[2]

2.5. الدورة الثانية: المنعقدة مابين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 ، ودارت في سلسلة من الجلسات قدر عددها بإثنين وثلاثين جلسة ،برئاسة رئيس الحكومة فرحات عباس أو من طرف أحد الوزراء عندما يتعلق الأمر بقطاعه ، فعلى سبيل المثال فقد ترأس وزير الشؤون الخارجية كريم بلقاسم الجلسة الثامنة المنعقدة بتاريخ 26 / 12/ 1959. حيث طرح قضية فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والقضايا المالية المتعلقة بنشاط قطاعة[3]، كما ترأس كريم بلقاسم الجلسة التاسعة التي خصصت للوضع

---

(1) C.N.A , op-cit , Dossier N° 02 ,Documents N°13.11, le 30/11/1958. et le Dossier N°08, Documents N° 13.16. le 01/07/1961.

(2) C.A.O.M, G.G.A, 3R/455 , Dossier « Rapports Particuliers , Etude des Notes d'Orientations (ينظر الملحق رقم 02 ، ص.ص 479/476.

(3) C.N.A , OP-CIT , Dossier N° 1 Document N° 11 , le 26/12/1959.

العام على حدود الجزائر وكذا للوضع السياسي والعسكري في الولاية الثالثة [1] وتمت رئاسة الجلسة الثانية عشر المنعقدة يوم 1960/12/31من طرف لا مين دباغين ، والتي خصصت للجوانب المالية التي تخص الهيئات الثورية في الخارج. [2] في حين ترأس الجلسة الثالثة عشر المنعقدة بتاريخ 1960/01/01 ، أحمد بومنجل ، والتي عالجت مجموعة من القضايا التنظيمية والعسكرية ، والمشاكل التي تعاني منها الحكومة المؤقتة. [3] ومن هنا يمكن أن نستنتج عدة امور منها .

– مدى الترابط الهيكلي والوظيفي بين الهيئتين المركزيتين للثورة وهما المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة ، فرغم أن الحكومة المؤقتة تعين من طرف المجلس الوطني ومع ذلك يقوم رئيسها برئاسة جلسات المجلس ، لأن تنظيمات الثورة لم تحدد للهيئة التشريعية رئيسا خاصا عكس الهيئة التنفيذية التي ينتخب لها رئيسا من بين أعضاء المجلس .

– كما يمكن أن تنتقل رئاسة الدورة من شخص لأخر حسب أهمية كل جلسة وطبيعتها وعلاقة المسؤول الذي يرأسها بالقضايا التي تدرس .

1.2.5.القضايا التي درست في الدورة الثانية للمجلس الوطني : نظرا لطول مدة الدورة وكثرة الجلسات (32 جلسة) فإن القضايا التي درست كثيرة ومتنوعة ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1.1.2.5. القضايا السياسية والتنظيمية.والتي تضمنت ما يلي:

– مناقشة مشروع تعديل القانون الداخلي للمجلس الوطني خلال الجلستين الأولى والثانية المنعقدتين يوم 17 و18 جانفي 1959. حتى يكون للمجلس مهام وصلاحيات أوسع للتصرف في مختلف المجالات التي تهم الثورة. (4) واقتراح قانون أساسي جديد للمجلس يتماشى مع التطورات الجديدة للثورة ويتسنى له التشريع الثوري في مختلف القضايا ويتمكن من دور الرقابة على كل المصالح التابعة لجبهة التحرير الوطني

---

(1) C.N.A ,op-cit, Dossier N°01 , Document N°12,le 27/12/1959.

(2) ibid, Dossier N°01 , Document N° 16.le 31/12/1959.

(3) ibid. Document N°17. Le 01/01

(4) Ibid. Document N°24. Le 07/01/1960.

- اقتراح قانون تنظيمي لجبهة التحرير الوطني والمكاتب التابعة لها في الخارج .[1]

- مناقشة قضية دور فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في كسب الدعم السياسي والمادي لصالح الثورة التحريرية .[2]

- وضع الأسس التنظيمية للهيئات المركزية للثورة في الخارج. [3]

2.1.2.5.**القضايا العسكرية** . نوقشت في عدة جلسات ومنها الأولى المنعقدة يوم 1959/12/17 و الجلسة الثالثة عشر المنعقدة يوم 1960/12/30. ، ومن بين القضايا العسكرية التي درسها المجلس الوطني في هذه الدورة هي .

- دراسة قضية إدخال الأسلحة إلى الداخل ، واختراق خطي شال وموريس .

- الدخول في مفاوضات مع الإتحاد السوفياتي والصين الشعبية قصد جلب متطوعين وإرسالهم إلى الحدود التونسية والمغربية .

- الضغط على الدول الإفريقية قصد سحب قواتها العاملة مع الجيش الفرنسي في مقاتلة الجزائريين .

- تدعيم فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قصد مضاعفة الكفاح المسلح داخل التراب الفرنسي لإرغام السلطات الفرنسية على التفاوض مع ممثلي جبهة التحرير الوطني بدون قيد أو شرط .

- تشكيل لجنة وزارية للحرب مشكلة من الباءات الثلاثة (بلقاسم كريم ، بو صوف عبد الحفيظ و بن طوبال لخضر) .[4]

---

(1) C.N.A, op-cit, Dossier N°01, Documents N° 1et 4. Le 17et 19/12/1959.
(2) Ibid. Documents N° 09 e t11.le 24 et 26/12/1959.
(3) C.N.A. les Principes Fondamentaux , op.cit , (04 لاحظ الملحق السابق رقم)
(4) ينظر اللجنة الثورية للحرب ص 217.

1) إنشاء قيادة الأركان العامة للجيش ، المتكونة من علي منجلي ، قايد أحمد وهواري بومدين [1] وغيرها من القضايا العسكرية التي لها علاقة بالثورة التحريرية. [2]

2) مناقشة قضية عودة القيادة المركزية إلى الداخل ، لكن هذا الاقتراح لم يحظ بالقبول .

3.1.2.5. القضايا المالية : أعطي لقطاع المالية اهتمام كبير لارتباطه بكل القطاعات الأخرى ، وقد نوقش في عدة جلسات وبالأخص في الجلسة السابعة المنعقدة بتاريخ 1959/12/24 وفي الجلسة الثامنة خلال الفترة المسائية والمنعقدة بتاريخ 1959/12/26 وفي الجلسة الحادية عشر ليوم 1959/12/30.ثم في الجلسة الثانية عشر المنعقدة يوم 1959/12/31 ، [3]ومن بين القضايا التي تمت دراستها في تلك الجلسات وغيرها نذكر.

– عرض جرد عام خاص بالاحتياطات المالية التي بحوزة الحكومة المؤقتة ومكاتب جبهة التحرير الوطني بالخارج ، أمام دورة المجلس الوطني للنظر فيها و تقييمها ،والتأكد من الأموال المتوفرة لدى الهيئات الثورية ثم مقارنتها بمشاريع البرامج المعدة من طرف الحكومة المؤقتة ، قبل مصادقة أعضاء المجلس على ميزانية الدورة والموافقة على تنفيذ المشاريع المسطرة من طرف أعضاء الحكومة.

– مطالبة الفيدراليات الثلاث لجبهة التحرير الوطني المتواجدة في كل من فرنسا ، تونس والمغرب بالمساهمة في ميزانية الثورة عن طريق جمع التبرعات والهدايا سواء من الأشخاص أو الهيئات الدولية المدعمة للثورة الجزائرية.

– دعوة القطاعات الوزارية التابعة للحكومة المؤقتة إلى ترشيد نفقاتها ، نظرا لكون البلاد في حالة حرب وتحتاج إلى أموال طائلة لمواصلة الكفاح المسلح .[4]

– دعوة البلدان البلدان العربية والاشتراكية إلى المساهمة في تقديم الدعم المالي والمادي للثورة الجزائرية.

---

(1) ينظر تشكيل قيادة الاركان العامة للجيش ، ص223.

(2) C.N.A, op-cit, Dossier N°01 ,Document N°1 et 17.le 17/12/1959 et le 01/01/1960.

(3) Ibid, Documents N° 09 ,10 et 16.

(4) Ibid , Document N° 12 , le 27/12/1959.

-دعوة قادة الولايات إلى الاعتماد على الذات فيما يتعلق بتغطية النفقات المادية للحرب ، نظرا لتزايد نفقات الثورة على الهيئات المتواجدة في الخارج ، ومن جهة أخرى صعوبة نقل المعدات المادية إلى الداخل الأمر الذي دفع بأعضاء المجلس إلى التفكير في طرق اختراق خطي شال وموريس والبحث عن متعاملين أجانب لمساعدة الجزائريين على الحدود مع كل تونس والمغرب. (1)

3.5.الدورة الثالثة : للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالخارج خلال الفترة الممتدة من 09 إلى 27 أوت 1961(2) والتي تمت في شكل جلسات هي الأخرى قدر عددها بسبعة عشر جلسة ، برئاسة سعد دحلب وعمر أصديق ، وناقشت عدة قضايا أهمها :

1.1.3.5.القضايا السياسية والتنظيمية :والتي درست في عدة جلسات أهمها .

– دراسة القضايا التنظيمية لكل المكاتب التابعة لجبهة التحرير الوطني المتواجدة في الخارج وكذا الفيدراليات الثلاث المتواجدة في كل من فرنسا ، تونس والمغرب ، وقد تم التطرق إلى هذه القضايا خلال أربع جلسات هي، الأولى ، الثانية ، الخامسة عشر والسادسة عشر. (3)

– دراسة الأزمة الدائرة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش.

– اقترح بن يوسف بن خدة تشكيل حكومة من خمسة أعضاء ، تكون لها كامل الصلاحيات ويكون مقرها داخل التراب الوطني . وبعد النقاش الذي دار بين أعضاء المجلس تم التوصل إلى تشكيل الحكومة الثالثة التي اسندت رئاستها لصاحب الاقتراح.(4)

– مناقشة قضية مواصلة المفاوضات مع ممثلي الحكومة الفرنسية ، التي كانت قد توقفت في لوقران بسبب محاولة الطرف الفرنسي فصل الصحراء عن الشمال خلال شهر أوت 1961 ،وأكد أعضاء

---

(1) C.N.A, op-cit , Documents N° 9,11, 14 et 16.
(2) S.H.A.T, 1H1644 ,Dossier « Directives Politiques , sur l'Organisations Générale En Wilaya 4 »
(3) C.N.A, op-cit, Documents N° 1,18 et 20.
(4) Benyoucef Benkhedda , la Crise de 1962 , op –cit , p 141.

المجلس خلال الجلسة السادسة عشر المنعقدة بتاريخ 1961/08/26 ، على خيار مواصلة المفاوضات كخيار أساسي لاسترجاع السيادة الوطنية مع التمسك بالوحدة الترابية والشعبية .[1]

2.1.3.5.القضايا العسكرية: والتي نوقشت فيها عدة قضايا منها .

- السعي لحل الأزمة التي نشبت بين القيادة العسكرية المتمثلة في قيادة الأركان العامة للجيش والحكومة المؤقتة ، تجنبا لما قد ينجر عنها من مشاكل سياسية وعسكرية على المستويين الداخلي والخارجي ، وقد أشير إلى ذلك في عدة جلسات وبالأخص في الجلسة السابعة عشر المنعقدة بتاريخ 1961/08/27.[2]

- كما تم التأكيد على دور جيش الحدود في التخفيف من معاناة جيش التحرير الوطني بالداخل وحثه على مواصلة الحرب قصد ربح معركة المفاوضات السياسية الجارية في تلك الظروف مع الطرف الفرنسي.[3]

- البحث عن سبل تسليح جيش التحرير الوطني لا سيما في الداخل نتيجة الضغط الاستعماري الشديد الذي أراد أن ينهي حرب التحرير الوطني بتفوقه العسكري واستخدام كل أشكال القوة لجعل جبهة وجيش التحرير الوطني يرضخان إلى سياسة المحتل الرامية إلى إيقاف الحرب بدون أي نتيجة سياسية للجزائريين. [4]

3.1.3.5.القضايا المالية : والتي تمت مناقشتها خلال الجلسة الثانية المنعقدة يوم 1961/08/11 باعتبارها هي المصدر الأساسي للتمويل مختلف المشاريع التي يصادق عليها المجلس الوطني خلال هذه الدورة (كما في غيرها من الدورات) كما تحتاج قرارات كل جلسة إلى أرصدة مالية وأجهزة مادية معينة لتجسيدها ميدانيا. [5] ويمكن تسجيل مجموع من الملاحظات على أشغال هذه الدورة ، من بينها:

---

(1) C.N.A , op-cit , Dossier N° 05 Document N°20.le 26/08/1961.

(2) ibid , Document N° 22. Le 27/08/1961.

(3) ibid. Document N°0 5. Le 11/08/1961

(4) ibid. Documents N° 3 et 5. Le 11et le 114/08/1961.

(5) ibid. Document N°03. Le 11/08/1961.

– تزامنها مع سير المفاوضات بين ممثلي الحكومة المؤقتة و ممثلي الحكومة الفرنسية وتعثر تلك المفاوضات في لوقران (Loughran) بسبب محاولة الطرف الفرنسي فصل الصحراء عن الشمال وهو ما جعل الهيئات المركزية للثورة تستنفر كل أجهزتها وبطرق متباينة ، فالمجلس الوطني الذي يتشكل من إطارات قيادية في الداخل والخارج وصف ما تقوم به السلطات الفرنسية بالعمل الاستفزازي وغير المقبول ، ودعا إلى رفض كل تفاوض منقوص السيادة ، ولحمل السلطات الاستعمارية على الاستجابة لطلب الطرف الجزائري المتمثل في استرجاع سيادته الكاملة على أرضه ، وممتلكاته وشعبه يجب ممارسة الضغط العسكري على المصالح الاستعمارية داخل الوطن وعلى مستوى الحدود الشرقية والغربية وكذا داخل التراب الفرنسي باستنفار فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، أما الحكومة المؤقتة التي كانت على عاتقها المسؤولية المباشرة للمفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، فقد كانت تسعى إلى تغليب المنطق السياسي والدبلوماسي عن أسلوب القوة العسكرية نظرا لعدم تكافؤ القوى المادية بين الطرفين ثم يأتي العمل العسكري ليكمل ما تقوم البعثات الدبلوماسية في الخارج ، غير أن هذا الأسلوب لم يرض قيادة الأركان العامة للجيش واعتبرته عامل ضعف من طرف الحكومة المؤقتة ، مما زاد في حدة سوء التفاهم بين الهيئتين المركزيتين السياسية منها والعسكرية ، وهذا الوضع أقلق أعضاء المجلس الوطني الذي تنتمي إليه كل الهيئات القيادية في الداخل والخارج .

كما أن هذه الدورة تزامنت مع اشتداد الأعمال التخريبية من طرف منظمة الجيش السري Organization de l'Armée Secret (O.A.S) التي أرادت نسف المفاوضات الجارية بين الطرفين بالضغط على الحكومة الفرنسية قصد التراجع عن المفاوضات ومواصلة حرب الإبادة ضد الجزائريين ، وفي نفس الوقت تدمير المنشآت الأساسية التي خلفها المحتل في الجزائر ، وهذا يتطلب من السلطة العليا للثورة التعامل مع هذا الوضع بالحذر الشديد حفاظا على أرواح الشعب الجزائري وممتلكاته وفي نفس الوقت التقدم في مجال المفاوضات من أجل استرجاع السيادة الوطنية .

4.5.**الدورة الرابعة** : المنعقدة مابين 22/ إلى 1962/02/27 ،وتشكلت من ست جلسات عمل برئاسة فرحات عباس ، وخصصت لقضية المفاوضات والاستقلال ، وتناولت بعض النقاط التفصيلية والتي من بينها :

– رفض كل مساومة تهدف إلى التنازل عن أي جزء من التراب الوطني وبالأخص الصحراء الجزائرية التي أرادت السلطات الاستعمارية فصلها عن الشمال .

– التأكيد على مواصلة الحرب إلى غاية التفاهم على كل القضايا المصيرية للبلاد ، وبالأخص ما يتعلق بقضية السيادة الكاملة على كل الأراضي والممتلكات الجزائرية.

– رفض كل مساومة مهما كان شكلها والتي قد تؤدي مستقبلا إلى بقاء التواجد الاستعماري بالبلاد ما عدا الاتفاقيات المرحلية التي تمكن القوات العسكرية والشركات الاقتصادية من مغادرة الوطن بعد مدة زمنية محددة. [1]

5.5. **الدورة الخامسة:** والتي عقدت خلال مرحلة الفترة الانتقالية مابين 28 ماي و 05 جوان 1962 برئاسة محمد الصديق بن يحي (2) والتي تعرف بالدورة الاستثنائية ، وتناولت عدة قضايا من بينها :

1.5.5.**القضايا السياسية** :الناتجة عن طبيعة الظرف السياسي ، وعن الآثار التي خلفها الاستعمار ومنها.

---

(1)C.N.A, op –cit , Dossier N° 11 Documents 01 à 06 , le 22/02 à 27/02/1962.

(2)ولد محمد الصديق بن يحي بتاريخ 03 جانفي 1932 بجيجل ، زاول تعليمه بسطيف ثم بالجزائر العاصمة حيث تحصل على شهادة البكالوريا ثم دخل كلية الحقوق ، وتحصل منها على شهادة المحاماة ، وشارك في تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ،عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بين 1956-1962،كما اشتغل في دوائر الهيئات المركزية كمستشار سياسي ودبلوماسي ، وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958 أصبح مديرا لديوان فرحات عباس إلى غاية 1960. كما شارك في مفاوضات الاستقلال ، وبعد الاستقلال عين سفيرا بالإتحاد السوفياتي ما بين 1963 -1965 ، ثم في إيطاليا ما بين 1965-1966 ، وفي سنة 1966 عين وزيرا للإعلام ثم وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 ، ثم للمالية بين سنتي 1977-1979 . كما عين عضوا في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ووزيرا للشؤون الخارجية في شهر فيفري 1979 .توفى يوم 03 ماي 1982 ، حيث تعرضت الطائرة التي كانت تقله على الحدود العراقية التركية إلى صاروخ أسقطها أرضا ، في الوقت الذي كان فيه وزير الخارجية الجزائري متجها إلى إيران للقيام بالمساعي الحميدة بين إيران والعراق . (شرفي عاشور مرجع سابق ص 82/81) و(صالح بلحاج مرجع سابق ص 209)

– الأزمة التي تعيشها الحكومة المؤقتة الناتجة عن الخلافات بينها وبين قيادة الأركان العامة للجيش.[1]

– كيفية تسيير المرحلة الانتقالية [2] وتشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير [3] الذي سيتولى بدوره تشكيل الهيئات القيادية للدولة الجزائرية المستقلة و ووضع أرضية الدستور الذي تسير به البلاد خلال المرحلة الأولى من الاستقلال .

–الإعداد العام لعملية الاستفتاء الذي سيجرى يوم أول جويلية 1962 ، والذي يحتاج إلى تعبئة شاملة للجزائريين المتواجدين في الداخل والخارج ، وإن كان طول مدة الاحتلال الفرنسي في الجزائر واستخدام أساليب التقتيل والتدمير في حق المجتمع الجزائري كانت كافية لنجاح عملية الاستفتاء الذي أنتظر طيلة مدة الحرب ، لكن قيادة الأركان العامة للجيش لم ترغب في ترك الأمور المصيرية للبلاد خاضعة للعواطف والأهواء بل للتنظيم الدقيق[4]

2.5.5 **القضايا الاقتصادية** : سواء تلك المتعلقة بنتائج اتفاقية إيفيان والمتمثلة في الاستغلال المرحلي لثروات البلاد من طرف المحتل ، و الوضعية الاقتصادية المزرية للبلاد في بداية الاستقلال والمتمثلة في :

– محاولة إيجاد أرضية تفاهم بين أعضاء الحكومة المؤقتة الذين يرون في عملية بقاء الشركات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال مدة معينة كما حددتها إتفاقية إيفيان ، إنما هي عملية مرحلية محددة بشروط

(**1**) C.NA, op-cit, Dossier N° 12 ,Document N°0,le 28/05/1962.

(**2**) Ibid, Document N° 04, le 31/05/1962.

(3) المكتب السياسي الأول لجبهة التحرير الوطني (الذي أعلن عنه من مدينة تلمسان من طرف جماعة احمد بن بلة بتاريخ 22 جويلية 1962 ، والمتشكل من أحمد بن بلة ، محمد خيضر ، محمد بوضياف ، حاج بن علة ، محمدي السعيد ، ورابح بيطاط ، إلا أن محمد بوضياف ، وحسين أيت أحمد رفضا الانضمام إلى هذا المكتب بسبب الطريقة التي تم التعين بها) Harbi les Archives de la Révolution Algérienne, op-cit, pp351/352. et Jacques Simon , l'assemblée Constitution dans les Mouvements Nationaliste Algérien Edition L'Harmatta,Paris 2012, p99

(**4**) C.N.A ,Dossier N°012 , Document N°02, le 28 /05/1962. et le Dossier N° 13, Document N° 01 , le 01/06/1962.

ومواثيق ، ثم تنسحب من البلاد ، مادامت السلطات الفرنسية قد اعترفت بأنها ملك للجزائر ، أما قيادة الأركان العامة للجيش فترى بأن ما أقدمت عليه الحكومة المؤقتة إنما تنازل لصالح المحتل.

– البحث في كيفية تسيير الوضع الاقتصادي للبلاد خلال الفترة الأولى من عمر الاستقلال ، لاسيما بعدما أقدمت البنوك المتواجدة في الجزائر خلال مرحلة الفترة الانتقالية على سحب احتياطاتها المالية والبحث في كيفية مواجهة الإضرار الاقتصادية الناجمة عن أعمال التخريب والتدمير التي قامت بها منظمة الجيش السري (1) ، والاحتياجات الضرورية المستعجلة للمجتمع الجزائري وفي مقدمتها توفير الخدمات العامة . وقد تم التطرق إلى مختلف القضايا الاقتصادية في الجلستين الثانية والرابعة. (2)

3.5.5. القضايا الاجتماعية: سواء تلك المتعلقة بالجزائريين أو الأجانب، ويمكن تلخيصها فيما يلي.

– دراسة المشاكل الناتجة عن مخلفات حرب التحرير والمتمثلة في أعداد النازحين خارج الحدود الجزائرية والمتواجدين في المحتشدات ، والمسرحين من السجون والمعتقلات ، فضلا عن معطوبي الحرب ، والمشردين والمختلين عقليا بفعل التعذيب ، وغيرها من المشاكل الناتجة عن حرب التحرير.

– دراسة مختلف القضايا الاجتماعية التي خلفتها الحرب سواء عن الجانب الجزائري ، أو تلك المتعلقة بالإقدام السود الذين ضمنت لهم اتفاقية إفيان مجموعة من الحقوق مثل حرية اختيار إحدى الجنسيتين إما جنسيتهم الأصلية الفرنسية أو الجنسية الجزائرية ، بالإضافة إلى حرية البقاء في الجزائر والاحتفاظ بالأملاك التي كانت بحوزتهم من قبل ، إن فضلوا البقاء في الجزائر.(3)

ومن خلال تصفح الوثائق الأرشيفية الخاصة بأرصدة المجلس الوطني للثورة الجزائرية يمكن أن نستشف مجموعة من الحقائق من بينها :

(1) C.N.A, op-cit , Dossier N°12, Documents N°04.et 05.le 31/05/et 01/06/1962.

(2) ibid, Documents N°02.et 04.le 29 et le 31/05/1962.

(3) Ibid. Documents N° 02 , 04, et 05, le 29,30/05/et le 01/06/1962.

– مدى الدقة في تنظيم المصالح التابعة لمختلف دوائر لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة فيما بعد ونلمس ذلك من خلال الإعداد للاجتماعات، وتقديم عروض حال عن كل قطاع على المستويين الداخلي والخارجي بدقة كبيرة ، ولعل ذلك يعود إلى كون الهيئات المركزية للثورة في الخارج كانت تتمتع بقدر من الحرية في التحرك وتقصي الحقائق من طرف الشبكة التنظيمية للجبهة الممثلة في مكاتبها المتواجدة عبر معظم دول العالم ، كما أنها كانت تتوفر على جهاز إداري مستقل ، وبإمكانها أن تستقطب خيرة الإطارات الجزائرية المتواجدة في الخارج لتوظيفها في مجال التنظيم .

– كما نلمس التداول على عملية تسيير المهام التي يشرف عليها المجلس الوطني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال عملية تغيير مناصب العمل وتداول رئاسة جلسات المجلس تبعا لعاملي التخصص والمسؤولية ، وهذا يوحي بأن إدارة الهيئات المركزية كانت بحق إدارة دولة ، حتى وإن كانت الجزائر لم تحصل على استقلالها بعد .

–كما أن المسؤوليات تبدو في الظاهر معقدة جدا ومتداخلة ، لكون بعض أعضاء المجلس الوطني يتواجدون ضمن الهيئة التشريعية وفي نفس الوقت أعضاء قياديين في الهيئات التنفيذية كلجنة التنسيق والتنفيذ ، الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش ، إلا أن ذلك في الواقع يعد من العوامل التي أعطت للثورة التحريرية بعدا منسقا ومتكاملا ، فالعضو القيادي المتواجد في الهيئتين المذكورتين يكون بمثابة صمام الأمان لتجانس الهيئات القيادية وتكامل مهامها ، فأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مثلا هم أدرى بالشؤون الإدارية العامة للثورة وأساليب تسيير قطاعاتها ، وعند انعقاد المجلس المشكل من مختلف الهيئات المتواجدة في الداخل والخارج يحدث تكامل في الرؤى ، وما على الهيئة التنفيذية إلاّ تجسيدها في الميدان .

6. علاقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالهيئات المركزية للثورة بالخارج. بما أن المجلس الوطني هو أعلى هيئة من الهيئات الثورية وله سلطة التشريع والمراقبة وانتخاب الأعضاء القياديين، فإن علاقاته مرتبطة مع كل الهيئات المركزية الأخرى.

1.6.علاقة المجلس الوطني بلجنة التنسيق والتنفيذ: للهيئتين التشريعية والتنفيذية علاقة تتمثل فيما يلي :

– المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الهيئة العليا بين مؤتمرين وتعود إليه مسؤولية الإشراف والمتابعة على كل الهيئات الثورية في الداخل والخارج بما فيها لجنة التنسيق والتنفيذ ، كما أنه يقوم بتعيينها وإنهاء مهامها.[1]

– المجلس الوطني باعتباره هيئة تشريعية للثورة مسؤول عن مختلف التعديلات القانونية التي تطبقها الهيئات القيادية للثورة في الداخل والخارج ، مثلما حدث في الجلستين السادسة والثانية والعشرين من دورة طرابس لسنة 1959.[2]

– يقوم المجلس الوطني للثورة الجزائرية بدراسة ميزانية جبهة وجيش التحرير من حيث مصادر التمويل الخارجي المتمثل في مساهمة فيدرالية جبهة التحرير الوطني ، حيث قدرت قيمة المبلغ الذي ساهم به 20000 مناضلا ينتمي للفدرالية خلال شهر فيفري1957 بـ 23000000 فرنك فرنسي ، ونتيجة للجهود التي بذلها عمر بوداود [3] مسؤول فيدرالية جبهة التحريرية الوطني بفرنسا وتنسيق عمله مع لجنة التنسيق والتنفيذ فيما يتعلق بتنظيم شبكة الدعم المادي للثورة وجعلها مركزة تحت سلطة ممثلي الفيدرالية حيث

(1) Philippe Tripier , Autopsie de la Guerre d'Algérie , op-cit , p 119.

(2) C.N.A, op- cit, Dossier N° 01 , Documents N°03 et 29. le 28/12/1959 , et le 13/01/1960.

(3) ولد عمر بوداود يوم 05 ماي 1924 بتيزي وزو ، وتلقى تعليمه الإبتدائي بها ، انضم إلى حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية ، ألقي عليه القبض يوم 31 ماي 1945 ، وأطلق سراحه بموجب العفو العام الصادر عن الجمهورية الرابعة سنة 1946، وفي شهر فيفري 1947 أصبح مسؤولا جهويا للمنظمة الخاصة ، الأمر الذي أدى إلى اعتقاله سنة 1949 وأطلق سراحه سنة 1951 ، وتوجه إلى فرنسا ، و أثناء أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية انحاز إلى التيار الثوري ، وبعد اندلاع الثورة التحريرية انضم إلى جبهة التحرير الوطني ، انتقل إلى المغرب سنة 1955، وبعد اعتقال كل من محمد لبجاوي وصالح الونشي في شهر فيفري 1955 تولى بعد الطيب بولحروف مسؤولية فيدرالية الجبهة بفرنسا في شهر جوان 1957 ، كما أصبح منسقا للاتصالات مع لجنة التنسيق والتنفيذ انضم إلى المجلس الوطني سنة 1959 ، وفي سنة 1964 أصبح عضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني .

(Benjamin Stora , Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes , op-cit , p 171.)

ارتفعت قيمة المبلغ المحصل عليه سنة 1959 إلى 400.000000 فرنك .[1] بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه الدول الشقيقة و الصديقة إلى جبهة التحرير الوطني ومساهمة الولايات التاريخية [2] وبعد إحصاء كل المداخيل التي يتم جمعها في الداخل والخارج يقوم المجلس الوطني بتوزيعها على المصالح التابعة للجنة التنسيق والتنفيذ.

– يخول المجلس الوطني للجنة التنسيق والتنفيذ صلاحيات واسعة في فترة مابين دورتين، ما عدا القضايا المصيرية المتعلقة بإيقاف الحرب أو مواصلته، والمفاوضات مع الطرف الفرنسي وتدخل الأطراف الدولية في المشاكل الخاصة بالجزائريين في الداخل والخارج ، وإشراك طرف ثالث في الصراع الجزائري الفرنسي.[3]

- أقر مؤتمر الصومام بأن المجلس الوطني يجتمع مرة واحدة في السنة بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ أو بطلب من الأغلبية البسيطة لأعضائه (50%+01) [4] وعندما تم تشكيل المكتب الخاص بالمجلس الوطني المتكون من ثلاثة أشخاص أحيلت إليه مهمة استدعاء المجلس سواء في دورته العادية أو الاستثنائية حسبما جاء في المادة الثالثة من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني. [5] وهذا يعني تراجع بعض صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ لصالح المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

---

(1)Emmanuelle Clin – Jeanvoine et Stéphanie Derozier ,le financement du FLN Pendant la Guerre d'Algérie 1954-1962, Edition , Bouchene , p30.

(2) ibid p39.

(3) Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit , pp175/176.

(4) وزارة المجاهدين، وثائق مؤتمر الصومام ، مصدر سابق ، 21.

(5)Mohamed Guentari , Organisation Politico-Administrative et Militaire de la Révolution Algérienne 1954-1962, Edition Office des Publication Universitaire, Tome 01,Alger 2002, p 151.

-كما أن العلاقة بين المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ هي علاقة بين هيئتين مركزيتين إحداهما تقوم بالتشريع والمتابعة والأخرى تقوم بدور الإشراف والمراقبة على اللجان المتخصصة ثم تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة العليا التي لها صلاحية حماية البلاد ، ومواصلة الثورة إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية إذن فالعلاقة بينهما هي علاقة تكاملية .

– لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أما دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية بإعداد تقارير مفصلة عن أنشطة لجنة التنسيق والتنفيذ في القضايا التنفيذية.[1] ورغم التطور الذي حصل في أجهزة الثورة فإن العلاقة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية استمرت كما كانت عليه من قبل مع إضافة التطورات الجديدة الناتجة عن طبيعة توسع مهام الهيئة التشريعية ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

– بعد استقرار الهيئات المركزية للثورة التحريرية في الخارج(لجنة التنسيق والتنفيذ ثم المجلس الوطني) تطورت مهامهما بفعل حرية تحركهما في معظم دول العالم الأمر الذي ساعد على مضاعفة نشاطهما السياسي و الدبلوماسي وهذا لا يتأتى إلا بتنسيق العمل بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية للثورة.

– عندما تم إنشاء الدوائر المتخصصة التابعة للجنة التنسيق والتنفيذ [2] بتاريخ 1958/04/04، توسعت مهام اللجنة بتطور جهازها الهيكلي ، كما طورت الأجهزة الإدارية ، الإعلامية ، المالية والعسكرية في الفيدراليات والمكاتب التابعة لجبهة التحرير الوطني ، وأصبحت تتوفر على شبكة من المصالح تخضع للدوائر المتخصصة التابعة للجنة التنسيق والتنفيذ، مما يمكن القول أنها أصبحت شبيهة بالحكومة من

---

(1) وهي تقارير تصدر بشكل دوري عن دوائر لجنة التنسيق والتنفيذ ثم تعرض في شكل ملخص للنشاط الذي قامت به اللجنة بين دورتي المجلس الوطني ، والتي من بينها على سبيل المثال.

– تقرير صادر عن مداومة لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس بتاريخ 1958/07/08 يتضمن المهام التي أنجزتها اللجنة والوضعية المالية لها C. N. A, Répertoire de GPRA , Boite N° 024, Dossier N°003, Document N°006.)

(2) ينظر دوائر لجنة التنسيق والتنفيذ في الملحق رقم 07 .ص 489.

حيث التنظيم وتعدد المهام وانتشارها قبل أن تتشكل الحكومة المؤقتة رسميا بتاريخ 1958/09/19، ونلمس من خلال التقارير التي كان يعدها مسؤولو الدوائر كعروض حال عن الهيئات التابعة لهم في الداخل والخارج ، وكذا التعليمات التي تعطى لمسؤولي أجهزتهم الإدارية ، والتي منها على سبيل المثال ذلك البيان المقدم من طرف مسؤول الدائرة المالية محمود الشريف [1] بتاريخ 1958/06/20 إلى أحمد بودة [2] مسؤول مكتب جبهة التحرير الوطني ببغداد ، والذي يحثه من خلاله تقديم جرد لكل ممتلكات الثورة في العراق بمناسبة أسبوع جبهة التحرير الوطني في بعداد. [3] و التعليمة المرسلة من طرف عمر أعمران مسؤول دائرة التسليح والتموين العام بتاريخ 1958/07/20، والموجهة إلى كل رؤساء الدوائر لإبلاغهم بأن السلطات الليبية ترفض مرور السيارات التابعة للجنة التنسيق والتنفيذ على ترابها ما لم تحصل على ترخيص من تلك السلطات [4] وغيرها من الوثائق سواء كانت على شكل قرارات، تعليمات، بيانات، إعلانات ، عروض

---

(1)ولد محمود الشريف سنة 1912 بالشريعة بولاية تبسة ، تخرج من الأكادمية العسكرية الفرنسية برتبة ملازم ، شارك في الحرب العالمية الثانية ، ثم استقال امن الجيش الفرنسي بعد مجازر الثامن ماي 1945 ، انضم إلى الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأصبح عضوا في قيادته ، انضم إلى جبهة وجيش التحرير الوطني سنة 1955 ، تولى قيادة المنطقة السادسة من الولاية الأولى(تبسة ونواحيها) وعندما استشهد بن بولعيد عين على رأس الولاية الأولى سنة 1956 ، وفي اجتماع جبهة التحرير الوطني بالقاهرة سنة 1957 بالقاهر عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ، ولما شكلت الحكومة المؤقتة سنة 1958عين وزيرا للتسليح والتموين ، ثم مسؤولا عن تهريب الأسلحة من الخارج نحو الولايات التاريخية ، وبعد الاستقلال اعتزل السياسة وتفرغ لأموره الخاصة ، وتوفى سنة 1987 (عاشور شرفي مرجع سابق ص 209/208)

(2)ولد أحمد بودة يوم 03 أوت 1907 بعين طاية ولاية بومرداس حاليا ، اانضم سنة 1932 إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفي سنة 1937 انخرط في نجم شمال إفريقيا ، وفي سنة 1938 انتخب عضوا في البرلمان ، وفي سنة 1939 أصبح من مسيري حزب الشعب الجزائري ، واصل نضاله في حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946 وشارك في مؤتمرها المنعقد يوم 15 فيفري 1947 أصبح عضوا في اللجنة المصالية ، ومن ألد خصوم مصالي الحاج ، وعندما حلت حركة الانتصار ألقي عليه القبض ولم يطلق سراحه إلى غاية أفريل 1955 ، فالتحق بجبهة التحرير الوطني وأصبح ممثلا لها بالعراق ثم بليبيا ، وعلى إثر النزاع الذي حصل بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأحمد بن بلة سنة 1962 اعتزل بودة السياسة وأشتغل بسلك التعليم ، توفى سنة 1992.

(Stora, Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes , op- cit , p 276.)

(3) C.N.A , Répertoire de GPRA , op-cit, , Boite N° 024, Dossier N°003 Document N°.24.

(4) C.N.A, op-cit, Répertoire de GPRA , Boite N° 018, Dossier N°005 , Document N° 021.

حال وغيرها، والتي يراد منها إبراز نشاط كل دائرة على حدى ثم تختم بتقارير شاملة قصد تقديمها للدورة المقبلة للمجلس الذي يناقشها ويقيم من خلالها عمل اللجنة بكل شفافية وديمقراطية على حد تعبير بن يوسف بن خدة الذي قال((**الواقع أن المجلس الوطني كان يسير على نظام ديمقراطي،وكانت مداولاته تتسم بالحرية والديمقراطية التامة**)) .[1]

2.6.علاقة المجلس الوطني بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. نظرا لكون الحكومة المؤقتة حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ في القضايا التنفيذية ، فإن العلاقة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية استمرت كما كانت عليه من قبل مع إضافة التطورات الجديدة الناتجة عن طبيعة توسع مهام الهيئة التشريعية ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

– بما أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو أعلى هيئة بين مؤتمرين فإنه هو الذي يعين أعضاء الحكومة المؤقتة وهي مسؤولة أمامه في فترة ما بين دورتين ، ويمكنه إنهاء مهام بعض أعضائها ، وتجديد الثقة في البعض الأخر.[2]

– يقوم المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتحديد السياسة العامة التي تطبقها الحكومة المؤقتة ، على المستويين الداخلي والخارجي ، كما يقوم بتعديل تلك السياسة كلما اقتضت الضرورة لذلك .

– يكلف المجلس الوطني أعضاء الحكومة المؤقتة بتسيير الجهاز التنفيذي للثورة التحريرية إلى غاية الاستقلال.

– المشاريع التي تقدمها الحكومة المؤقتة إلى دورات المجلس لا تحظى بالقبول إلا إذا صوت عليها ثلثا الأعضاء سواء بالتصويت المباشر أو عن طريق الوكالة[3]

– يخول للمجلس الوطني منح الحكومة المؤقتة صلاحية المفاوضات بشأن الاستقلال مع الحكومة

---

(1) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، مصدر سابق ، ص 106.

(2) C.N.A , Répertoire de C.N.R.A , (Principes Fondamentaux) Dossier N°035, Document N°04. S.D. et ,S.L. Article N° 04.p 2.

(3) Ibid , Article N° 07 , p 2.

الفرنسية و إيقاف الحرب [1] كما حدث خلال الجلسة السادسة عشر ، المنعقدة بتاريخ 26/08/ 1961 بقيادة سعد دحلب ، مثلا. [2] ثم تعرض خلاصة المفاوضات على المجلس ليصدر قراره بشأنها [3] بعد موافقة أعضاء المجلس الوطني تخول للحكومة المؤقتة صلاحية إجراء المفاوضات مع الطرف الفرنسي وإيقاف الحرب.

– تقوم الحكومة المؤقتة بإعداد مراسيم تشكيل هيئات تراها ضرورية للعمل الثوري ، ثم عرضها على المجلس الوطني لمناقشتها والمصادقة عليها مثلما حدث عندما شكلت اللجنة الوزارية للحرب ، وانتقاء أعضائها ثم تشكل قيادة الأركان العامة للجيش واقتراح قيادتها [4] وتحديد مهامها. [5]

– في حالة وقوع أي خلاف بين أعضاء الحكومة المؤقتة أو بينها وبين قيادة الأركان العامة [6] فإن أعضاء الحكومة يلجؤون إلى المجلس الوطني للفصل في القضايا المتنازع عنها. [7] ومن هنا يمكن أن نستنتج الحقائق التالية :

1) يتشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية من جميع القيادات التابعة لجبهة وجيش التحرير الوطني في الداخل والخارج ، وإذا كان يعد هيئة تشريعية ولكنه في حقيقة الأمر يضم مختلف الهيئات التنفيذية.

2) المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، يعد الهيئة المركزية الوحيدة المشكلة من مختلف الهيئات، ومن ثم فإن صلاحياته تشمل جميع القطاعات سواء في الداخل أو الخارج .

3) كما يقوم المجلس بتعيين الهيئات القيادية ، سواء على المستوى المركزي كأعضاء الحكومة ، وأعضاء قيادة الأركان العامة وكذا بالنسبة لأعضاء قيادات الأركان الولائية ، وهو ما يعطتيه سلطة مراقبتها.

---

(1) C.N.A, Répertoire, C.N.R.A , op-cit , Dossier N°035, Document N°04.Article N°06.

(2) Ibid, Dossier N° 05,Document N°20 , le 26/08/1961.

(3) Ibid, Article N° 08.

(4) ينظر الملحق رقم 08. ص 490.

(5) C.N.A , Répertoire G.P.R.A , Boite 11,Documents N°04, Pièce 03 . et dossier N°05, pièce N° 01.

(6) ينظر الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش ص.ص 194/198.

(7) Jacques Simon , Biographes de Messali Hadj , Edition L'Harmattan , Paris 2009. p107.

المبحث الثاني :**لجنة التنسيق والتنفيذ** ،لقد سبقت الإشارة إلى وجود لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى المنبثقة عن مؤتمر الصومام بمدينة الجزائر العاصمة ، والتي تمكنت من تجسيد البعد المركزي للثورة خلال الفترة الممتدة بين 20أوت 1956 تاريخ إنعقاد مؤتمر الصومام وتشكيله للهيئات المركزية للثورة إلى غاية 27 فيفري 1957 تاريخ خروجها من العاصمة ثم مغادرتها للتراب الوطني و استقرارها بالخارج ، وسنتطرق إليها الأن كهيئة مركزية تنفيذية متواجدة بالخارج.

1.ماهية اللجنة : هي بمثابة حكومة جزائرية خلال الثورة [1] وهيئة أركان جبهة وجيش التحرير الوطني[2] وهي بذلك هيئة تنفيذية وحربية [3] وحدد مقرها بالجزائر العاصمة التي اقتطعت من الولاية الرابعة لتكون مقرا للقيادة المركزية للثورة. [4] وبعد خروج اللجنة الأولى المنبثقة عن مؤتمر الصومام من التراب الوطني واستقرار أعضائها بتونس أصبحت تعقد دوراتها تارة في تونس وأخرى في القاهرة. [5]

2. **مهامها** :باعتبارها أعلى هيئة تنفيذية للثورة فهي مكلفة بما يلي :

1.2. المهام السياسية والتنظيمية : باعتبار لجنة التنسيق والتنفيذ هي الهيئة التنفيذية المركزية للثورة فإنها مكلفة بإدارة السياسة العامة للثورة ، ومن بينها :

- لها سلطة مراقبة مختلف الهيئات السياسية والعسكرية والاجتماعية التابعة لجبهة وجيش التحرير الوطني.
- كما لها صلاحية تشكيل اللجان التي تراها ضرورية لتسيير شؤون الثورة. [6]

---

(1) Bélaid Abane ,L'Algérie en Guerre , Edition L'Harmattan , France 2008, p287.

(2)مبروك بلحوسين ، الاتصالات بين الداخل والخارج مصدر سابق ص 61.

(3)علي زغدود ، صفحات من تاريخ الثورة الجزائرية ، دار متيجة للطباعة ، الجزائر2006 ، ص 75.

(4) Harbi , le F.L.N- Mirage et réalité , op-cit , 180.

(5) نستشف ذلك من خلال التقارير الكثيرة الصادرة عن اللجنة سواء من تونس أول القاهرة .

(6)وزارة المجاهدين ، وثائق مؤتمر الصومام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996 ، ص 22.

– تقوم بتنفيذ مختلف القرارات التي يصدرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية. [1]

– تشرف لجنة التنسيق والتنفيذ على تنظيم الولايات التاريخية ، والتنسيق فيما بينها ومراقبة نشاطاتها وتعبئة القوى السياسية المنضوية تحت لواء جبهة التحرير الوطني (المنظمات الجماهيرية) وتجنيدها للقيام بمهامها الثورية.

– تمثل جبهة التحرير الوطني على المستويين الوطني والدولي في مختلف القضايا التي تهم الثورة ومستقبل البلاد بعد الاستقلال.

– تسعى لاستقطاب الفئات المثقفة الوطنية منها والاجنبية وتسخيرها لخدمة الثورة .[2]

–لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أما دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية بإعداد تقارير مفصلة عن أنشطة مختلف اللجان الفرعية [3] التابعة لجبهة التحرير الوطني. [4]

– دراسة ملفات تعديل الحدود بين الولايات كما حصل بين الولايتين الرابعة والسادسة مثلا سنتي 1957 و1959 ، والملفات الخاصة بترقية أعضاء المجالس الولائية في حالة شغور أي منصب لقيادة الأركان الولائية. [5]

---

(1) Bélaid Abane L'Algérie en Guerre, ibid,p 278.

(2) C.A.O.M. Boite 7G/1203 ,Dossier Politique , le 12/02/1958 , p 85.

(3) التي تمت ترقيتها خلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ المنعقد بتاريخ 1958/04/04 إلى مستوى دوائر.

(Harbi , les archives de la Révolution Algérienne , op-cit , pp182/183)

(4) Harbi , le F.L.N- Mirage et Réalité, op-cit, p 181.

(5)ففي اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ المنعقد بين 13 مارس و 14 أفريل 1958 ، درست ملفات الترقية من رتبة رائد إلى رتبة عقيد لكل من عميروش أيت حمودة ، هواري بومدين ، محمد لعموري، وأحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس). عن :(بوعلام بن حمودة الثورة الجزائرية ، مصدر سابق ، ص 314) .

– نشر وتوزيع القرارات الصادرة عن المؤتمر لمختلف هيئات الثورة في الداخل والخارج.

– تنظم دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية سواء في جلساته العادية ، أو عندما تكون الثورة في حاجة ماسة لعقد دورة طارئة للمجلس كما تقوم باستدعاء أعضائه.[1]

– تعيين الوفود الممثلة للجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج ، فعلى سبيل قام محمد لامين دباغين رئيس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ بتعيين عمر أوعمران في عدة مهام بالخارج بتاريخ 1956/12/29.[2]

– تنظيم دورات تكوينية لصالح إطارات الدوائر التابعة للجنة في جميع التخصصات كتلك التي نظمت خلال سنة 1957 (عدم وجود تاريخ دقيق للدورة التكوينية) بالقاهرة من طرف لجنة المالية التابعة لمداومة تونس.[3]

– طلب الدعم السياسي والمادي من رؤساء وملوك الدول الشقيقة والصديقة ، فعلى سبيل المثال أرسلت برقية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، قصد حث الشعب التونسي على تقديم الدعم إلى الشعب الجزائري لتمكينه من الإنتصار على العدو المشترك بين البلدين [4]

–كما تقوم اللجنة بتقديم الشكر والاعتراف للدول التي قدمت أي شكل من أشكال الدعم للقضية الجزائرية سواء في إطار ثنائي أو دولي ، فعلى سبيل المثال ، تقدم محمد لامين دباغين رئيس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني باسم لجنة التنسيق والتنفيذ برسالة إلى الرئيس السوري بتاريخ

---

(1) محمد تقية ، مصدر سابق ص 504.

(2)C.NA., Répertoire de G.P.R.A ,Boite N°004 , Dossier N°001, pièce N°019.

(3) Ibid. Boite N°005, dossier N° 001, pièce 011.

(4) Ibid. Boite N° 004. Dossier N° 001 ,pièce N°020

1957/01/12، يشكره فيها عن دور بلاده في تقديم الدعم للثورة الجزائرية.[1]

- مراسلة قادة الولايات ومن خلالهم جبهة وجيش التحرير الوطني في الداخل ، قصد مواصلة الحرب إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية، والتمسك بالمبادئ الأساسية لجبهة التحرير الوطني. [2] والعمل على مواصلة الكفاح بشتى أساليبه إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة. [3]

- ومنذ 09 /1958/02 قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بفتح مكتب لها بالقاهرة ،و تم تنظيمه كما يلي:

1) تولى عمر أعمران مهمة القضايا التنظيمية للثورة في الجهة الشرقية من البلاد .

2) " النقيب إبراهيم كيوان مهمة القضايا السياسية لجيش التحرير الوطني .

3) " الحاج علي مهمة التسليح .

4) "كل من الدكتور تومي والدكتور حنكاش مهمة الصحة لدى جبهة وجيش التحرير الوطني .

5) " الدكتور مصطفاي ، بالقيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني .

6) مصطفى بن عودة مندوب جبهة التحرير الوطني ومكلفا بالقضايا العسكرية للولاية الثانية .

7) عباس تركي ، نائبا لرئيس الاتحاد العام للتجار الجزائريين ، وعضو وفد جبه التحرير الوطني ، ومسؤولا عن المالية ، والذي كان يحظى بدعم بعض الطلبة المتخرجين من جامعة الزيتونة .

8) جشاني حسان مكلفا بالتجنيد والدعاية من طرف جبهة التحرير الوطني .

9) قايد مولود (المدعو رشيد عبد العزيز) مسؤول النشاط النقابي.

10) تليلي أحمد (تونسي) مديرا بالنيابة لمكتب الحزب الدستوري الجديد ، ورئيس اتحاد النقابة وممثل الحكومة التونسية في لجنة التنتسيق والتنفيذ في القاهرة ويعمل بالتنسيق مع عمر أوعمران في كل

---

(1) Centre Nationale des Archives, Boite N°005, Dossier N°001, pièce N° 009.

(2) Ibid. Boite N°005 ,Dossier N° 001.pièce 053.

(3) C.A.O.M. Boite 7G /1203.Direction Général du F.L.N .le 10/021958.

القضايا التي تخص الجزائر.

11) تيجاني بن خليفة (تونسي) مكلفا بنقل البضائع والأشخاص وادخالهم إلى الجزائر.

12) رباعي عزوز (تونسي) مسؤول فيدرالية الحزب الدستوري الجديد ومكلفا من الرئيس بورقيبة لحل المشاكل التي قد تحدث بين الجزائر وتونس.(1)

وبهذا يمكن القول بأن هذا العمل التنظيمي الذي قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة كان تمهيدا لتشكيل الحكومة المؤقتة فيما بعد بالعاصمة المصرية والذي جرى بالتنسيق ما باقي هيئات الثورة في الخارج ، وفي مقدمتها أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

2.2. المهام العسكرية : ومن بينها .

- تنظيم جيش التحرير الوطني طبقا للنصوص الصادرة عن مؤتمر الصومام ثم اجتماع القاهرة .

- توفير الأسلحة والذخيرة وكل مستلزمات الحرب لجيش التحرير الوطني في الداخل والخارج .

- تنشيط العمليات العسكرية التي يقوم بها جيش التحرير الوطني ، على مستوى الولايات التاريخية عندما كان أعضاء اللجنة بالداخل بين أوت 1956و فيفري 1957 ، أو عن طريق التوجيهات الصادرة عن القيادة المركزية التي أصبحت تتواجد في الخارج بعد 1957 .(2)

- تشكيل لجنتا العمليات العسكرية الشرقية منها والغربية (3) بغية تنظيم الجزائريين المتواجدين في تونس والمغرب ضمن وحدات جيش التحرير الوطني لفك الحصار على الولايات التاريخية المتاخمة للحدود التونسية والمغربية و وإيجاد قواعد خلفية للثورة في الخارج. (4)

- تشير التقارير الصادرة عن السلطات الأمنية الفرنسية إلى أن جيش التحرير الوطني خلال سنتي 1955-1956 كان يستخدم الحدود الغربية مع المغرب في عملية إدخال الأسلحة بنسبة الثلثين ، لكون

---

(1) C.A.O.M , Boite 7G/1203, op-cit, p89.

(2) C.A.O.M, G.G.A , 3R/455 , Dossier « Rapports Particuliers » op-cit.

(3) ينظر ذلك في ص.ص 216/209.

(4) Mohamed Zerguini , une Vie de Combats , op-cit , p 100.

تلك الحدود كانت أكثر أمنا من الحدود الشرقية التي لم تستقطب سوى ثلث ما يتم إدخاله إلى الجزائر وبعدما استقرت لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس أصبحت الجبهة الشرقية الممتدة من تونس إلى مصر تمثل 80% من مجموع ما يتم تهريبه من أسلحة ومعدات نحو الجزائر ، كما أصبحت تونس تمثل القاعدة الاساسية لما يزود الولايات التاريخية من الأسلحة وخاصة الولايات الشرقية الثلاث الاولى ، الثانية الثالثة ثم الرابعة بدرجة أقل .[1] وحسب تقديرات أحمد بن بلة للاسلحة التي تم إدخالها سنة 1957 للولايات التاريخية فهي كالتالي :

1) 2000 أسلحة تم إرسالها إلى الداخل عن طريق القطاع الوهراني .

2) 2500 أسلحة تم إرسالها إلى الداخل عن طريق تونس .

3) 1000 أسلحة تم جلبها عن طريق ليبيا ومنها إلى تونس ثم الجزائر.

4) 2500 أسلحة هدية من العراق إلى الثورة الجزائرية ، تم تخزينها بالأسكندرية ثم أرسلت إلى الحدود الشرقية .

5) بالإضافة إلى كمية أخرى قادمة من الشرق تتمثل في 600 أسلحة منها 500 سلاح رشاش من نوع تومسون (THOMSON).

6) كما تحصلت الثورة خلال شهر جانفي سنة 1957 على كميات أخرى من الأسلحة من ألمانيا الغربية والدول الاسكندنافية تقدر بـ 4000 بندقية و 100 رشاش.[2]

وهذا يعني أن وجود لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس منذ 1957 ثم القاهرة أعطى دفعا قويا لعملية جلب الأسلحة من مختلف البلدان وإدخالها للولايات التاريخية ، رغم المراقبة المفروضة على الحدود الشرقية ولغربية مما أدى إلى تراكم الأسلحة والذخيرة وكذا المعدات الحربية على التراب التونسي والمغربي

(1) C.AO.M,7G/1203, op-cit, Dossier « d'Arméments (Trafics d'Armes) » pp 5/6.
(2) Ibid, pp 9/10.

والتي استغلت من طرف جيش الحدود. كما تغيرت وجهة تركز الأسلحة بشكل واضح بحيث أصبحت الحدود الشرقية تستقطب أكبر كمية بالمقارنة مع مثيلتها الغربية .

- إعطاء التعليمات لقادة الولايات في الداخل على التكثيف من عملية تجنيد المتطوعين وتنظيم العمليات العسكرية ، قصد المحافظة على إستمرارية التواجد العسكري لجيش التحرير الوطني في مختلف هياكل الثورة (من نصف القسم حتى الولاية) وربط الصلة بين الشعب وقيادة الثورة .

- حث جيش التحرير الوطني في الداخل على تكثيف العمليات العسكرية ، و العمل التخريبي ضد المصالح الحيوية للمحتل (العسكرية ، الإقتصادية ، الإدارية وغيرها) لخلق جو من الإضطراب والإرتباك واللأمن في أوساط تلك المصالح . [1]

-كما ساهمت لجنة التنسيق في عمليتي تدريب وتكوين جيش التحرير الوطني خاصة بالنسبة لجيش الحدود حيث كانت تتواجد القيادة العسكرية المتمثلة في وزارة القوات المسلحة ، ووزارة التسليح والعلاقات العامة وغيرها من الوزارات التي لها علاقة بالحرب. [2]

3.2. المهام المالية : ومنها .

- تنظيم عملية الجباية الضريبية وغيرها من المداخيل الخاصة بالجبهة .

- تقديم الدعم المالي للولايات التاريخية .

- تنظيم ومراقبة لجان الإسناد والمساعدة المكلفة بتقديم المساعدات للعائلات المعوزة وللأرامل واليتامى .

- التكفل بمختلف الحسابات المالية الخاصة بالواردات والنفقات الخاصة بالقيادة المركزية عن طريق العضو المكلف بالمالية .[3] ومن هنا نستنتج بأن لجنة التنسيق والتنفيذ ليست مقيدة بمهام محددة بل هي مسؤولة على كل ما يهم الثورة في سواء في الداخل والخارج وهي مطالبة بتقصي الحقائق عن كل قضية وإعداد تقارير مفصلة و تقديمها للمجلس الوطني سواء في دوراته العادية أو الاستثنائية .

---

(1) C.A.O.M.Boite 7G/1203, op-cit,p 86.

(2) Ibid, p 85.

(3) C.A.O.M.G.G.A, 7G/1246 ,Dossier « Rapports Avec des Organes Suprêmes »

3.تغيير مقر اللجنة . إذا كانت نصوص مؤتمر الصومام قد أكدت على ضرورة إقامة قيادة الثورة داخل التراب الوطني ، وأقرت مبدأ أولوية الداخل على الخارج [1] وعندما شكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المنبثقة عن مؤتمر القاهرة طالب العسكريون بنقل مقر اللجنة من الداخل إلى الخارج بحجة أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية متواجدون في الخارج وليس من السهل عقد لقاءات لأعضائه داخل التراب الوطني. [2]

في ظل المتغيرات التي عرفتها الثورة و المتمثلة في وجود القيادة المركزية للثورة في الخارج ، بالإضافة إلى غلق السلطات الفرنسية للحدود الجزائرية التونسية والمغربية، فإن الأمر لم يعد في تغيير مقر اللجنة من الجزائر العاصمة إلى الخارج فحسب بل أصبحت الهيئات المركزية هي التي تتحكم في القرارات المصيرية للثوة ، وهو ما يدل على تغير مبدأ الأولويات الذي أصبح في صالح الهيئات المتواجدة في الخارج. [3]

وإذا كانت الحاجة ماسة إلى عودة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى أرض الوطن بعدما خرجت منه مضطرة.[4] و رغم الإلحاح خلال دورات المجلس الوطني بضرورة وجود القيادة الوطنية للثورة داخل التراب الوطني خاصة من طرف عبان رمضان ، إلا أن ذلك لم يتحقق .

4.مراحل تطور لجنة التنسيق والتنفيذ: مرت لجنة التنسيق والتنفيذ بمرحلتين متميزتين هما:

1.4. المرحلة الأولى : الممتدة بين مؤتمري الصومام و القاهرة ، ومن بين الاهتمامات الأساسية للجنة في هذه المرحلة تنظيم جيش التحرير الوطني وهيكلته طبقا لارضية مؤتمر الصومام وتزويده بالأسلحة والوسائل المادية الضرورية للكفاح المسلح ، وتنشيط العمليات المسلحة ، وتنقسم هذه المرحلة إلى فترتين

---

(1) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne ,(procès – Verbal de la Congrès de la Soummam 20 Aout 1956.) Op-cit, pp 160/167.

(2) Ibid , (Procès- Verbal de la Réunion du C.N.R.A. 28Aout 1957) pp175/176.

(3) Jacques Simon L'Algérie Française , op-cit, p334.

(4) Samy Haddad , Algérie Autopsie d'Une Crise , Edition L'Harmattan Paris 1998,p53

متباينتين هما :

- اللجنة المنبثقة عن مؤتمر الصومام والمشكلة من خمسة أعضاء هم : محمد العربي بن مهيدي ، كريم بلقاسم ، عبان رمضان ، بن يوسف بن خدة وسعد دحلب ، وهذه اللجة قضت فترة قرابة الخمسة أشهر داخل التراب الوطني (1) كانت فيها أقرب ما يمكن إلى الثورة وكانت تقوم بالتنسيق الفعلي مع الولايات التاريخية.

- اللجنة المعدلة ، بعد استشهاد محمد العربي بن مهيدي ، و ومغادرة الآخرين التراب الوطني (2) حيث استغرقت مدة تنقل بن يوسف بن خدة وكريم بلقاسم من الجزائر إلى تونس شهرين ونصفا ووصلا خلا شهر جوان من سنه 1957 حسبما صرح به بن خدة للطاهر أيت حمو (3) ووصول عبان رمضان وسعد دحلب إلى المغرب بتاريخ 21 ماي 1957. (4)ثم التقى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأربعة في العاصمة الأسبانية مدريد وعقدوا أول اجتماع لهم بالخارج وقرروا استدعاء المجلس الوطني لدراسة المستجدات التي ميزت الثورة بعد خروج الهيئة القيادية إلى الخارج ، وقد أدى ذلك إلى تغيير في موازين القوى داخل لجنة التنسيق والتنفيذ والتخلي عن بعض العناصر القيادية المشكلة للجنة الأولى كما برزت تحالفات جديدة أثرت على تركيبة الهيئات القيادية المركزية ، ومنها.

1) رغبة كريم بلقاسم في تزعم اللجنة باعتباره الشخص الوحيد من بين أعضاء القيادة التاريخية الذي لازال حيا وحرا ، كما أنه الوحيد من بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من مؤسسي جبهة التحرير الوطني

---

(1) من20 أوت 1956 إلى 27 فيفري 1957.

(2) كريم بلقاسم ، عبان رمضان ، بن يوسف بن خدة وسعد دحلب.

(3) الطاهر أيت حمو ، رجال صنعوا التاريخ ،مرجع سابق ،ص 114.

(4) سعد دحلب ، المهمة منجزة من استقلال الوطن ، منشورات دحلب ، الجزائر 1986 ، ص 60.

وهذا ما دفعه إلى التصالح مع كل من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف لإزاحة المركزيين من حلفاء عبان في اللجنة ، وفي نفس الوقت عمل على استمالة رفقائه العسكريين لا سيما لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف ، عمر أوعمران ومحمود الشريف ، وهؤلاء العسكريون يستمدون قوتهم من الولايات التاريخية التي كانوا مسؤولين عنها وعملوا على إزالة مبدأ أولوية السياسي على العسكري الذي كان عبان رمضان لا يزال متشبثا به. [1]

ومن أجل إضعاف نفوذ عبان رمضان تم إبعاد مساعديه من السياسيين، حيث يقول بن يوسف بن خدة ((**والمقصود بهذا هو عزل عبان ، وبعد تجديد لجنة التنسيق والتنفيذ أبعدت أنا ودحلب**)) [2] و تم تعويضهما بلخضر بن طوبال ، ومحمود شريف [3] ، والمراد من هذا التغيير الذي طرأ على الهيئة التنفيذية للثورة في ذلك الوقت العصيب هو تمكين العسكريين من تولي المناصب الحساسة في قيادة الثورة.[4] ثم ووزعت المهام بين الأعضاء الجدد كالتالي :

-كلف كريم بلقاسم بالرقابة العامة على قاعدة تونس إلى جانب المالية والدعاية على مستوى قاعدة تونس.

- و كلف لخضر بن طوبال بالدعم المادي وتوزيع الأسلحة على الولايات.

- في حين كلف محمود الشريف بالمسائل العسكرية والرقابة على أجهزة الجبهة.

- أما عبان رمضان فقد كلف بالإعلام والدعاية والنقابات.

---

(1) Mohamed Harbi , le F.L.N- Mirage et réalité , op-cit , p 200.

(2) الطاهر أيت حمو ، المرجع السابق ص 117.

(3) علي زغدود مرجع سابق ص 76.

(4) محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، مرجع سابق ص 98.

ورغم الطابع الانتقالي لهذه اللجنة إلا أنها تمكنت من فرض الانضباط بين أعضائها، وتنفيذ قراراتها

بكل صرامة، سواء كان ذلك في المجال السياسي أو العسكري، والتداول على رئاسة جلساتها واتخاذ قراراتها بالإجماع. (1) ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات من خلال هذا التغيير الذي عرفته لجنة التنسيق والتنفيذ في فترة ما بين مؤتمري الصومام و القاهرة ، من بينها:

1) تمكين القادة العسكريين من قيادة الهيئة التنفيذية للثورة و وإيجاد تحالف لما أصطلح على تسميتهم بالباءات الثلاثة (2) الذين سيفرضون سلطتهم على الثورة خلال لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المنبثقة عن مؤتمر القاهرة وعلى الحكومة المؤقتة ، في حين تم تدحرج مكانة السياسيين في اللجنة بحث لم يبق فيها سوى عبان رمضان ، بعدما حرم من مساعديه السياسيين.

2) استقرار تلك اللجنة بالخارج كان بداية لتواجد القيادة المركزية في الخارج ، ثم جاءت قرارات مؤتمر القاهرة مؤيدة لطموحات أعضاء تلك اللجنة المتمثلة في إلغاء مبدأ الأولويات والمحافظة على امتيازاتها التي

تحصلت عليها بموجب تسييرها لهيئات الثورة في الداخل والخارج ومن ثم قلبها لموازين القوى التي أقرها مؤتمر الصومام ، حيث أصبح المنطق السائد هو أولوية الخارج عن الداخل والعسكري عن السياسي وليس العكس.(3)

3) كما ظهرت بوادر الإخفاق الذي مني به عبان رمضان فقد كان محاطا بالعسكريين الذين لم يتقبلو أطروحة أولوية السياسي عن العسكري ، ولا أسلوبه الناقد في تعامله معهم ، ولم يعد عبان مدعما من طرف المنظمات الجماهيرية التي ساهم في تشكيلها وتأطيرها ، ولم يحظ بالدعم العربي ، فالمصريون وقفوا من قرارات مؤتمر الصومام موقف المعارض. (4) أما التونسيون والمغاربة فيرون بأن شخصية عبان المتمسك

---

(1) علي زغدود ، مرجع سابق ، ص 77/76.

(2) بلقاسم كريم ، بن طوبال لخضر وبوصوف عبد الحفيظ .

(3)فتحي الديب ، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي ، مصر 1984، ص 250/244.

(4) Harbi , le F.L.N- Mirage et Réalité , op-cit, p200.

بوطنيته لا تحقق لهم مطامحهم المغاربية التي يسعون لتحقيها من خلال دعمهم للقضية الجزائرية.(1)

2.4.المرحلة الثانية ، الممتدة من مؤتمر القاهرة إلى حل لجنة التنسيق والتنفيذ والمتميزة بما يلي:

- شكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية على إثر مؤتمر جبهة التحرير الوطني بالقاهرة (الذي سبقت الإشارة إليه) من أربعة عشرة عضوا يمثلون ثلاث فئات أساسية هي:

1.2.4. فئة العقداء : الذين كانوا قادة للولايات التاريخية قبل انتقالهم إلى تونس ويشكلون الأغلبية في عدد أعضاء اللجنة المتواجدون في الميدان ، رغم أن عدد الحاضرين من العسكريين كان أقل من عدد السياسيين ، إلا أنهم استطاعوا فرض وجودهم والتمسك بالمناصب الحساسة وهم .

- كريم بلقاسم ، مكلف بالشؤون العسكرية وممثلا للولاية الثالثة.
- لخضر بن طوبال، مكلف بالشؤون الداخلية ، وممثلا للولاية الثانية.
- عبد الحفيظ بوالصوف ، مكلف بالاتصالات والعلاقات العامة وممثلا للولاية الخامسة.
- عمر أوعمران، مكلف بالتسليح والتموين وممثل للولاية الرابعة.
- محمود الشرف مكلف بالشؤون المالية وممثل للولاية الاولى.(2)

2.2.4. فئة السياسيين: تم اختيار أربعة أعضاء من السياسيين هم .

1) محمد لامين دباغين.

2) عبد الحميد مهري.

3) فرحات عباس.

4) عبان رمضان.(3)

---

(1)زهير إحدادن ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، مؤسسة إحدادن للطباعة ، الطبعة الأولى ،الجزائر (د.ت) . ص 29.

(2)صالح بلحاج أزمات جبهة التحرير وصراع السلطة 1956-1965 ، دار فرطبة ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2006، ص 17.

(3) Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit, p176.

3.2.4..الأعضاء الشرفيون : وهم أعضاء القيادة التاريخية الخمسة .

- حسين أيت أحمد.
- محمد بوضياف.
- أحمد بن بلة .
- محمد خيضر.
- رابح بيطاط.[1]

ومن خلال هذه التشكيلة لعناصر لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المنبثقة عن مؤتمر القاهرة يمكن استنتاج ما يلي:

1) إعطاء الاهتمام الأكبر للقادة العسكريين الذين مروا بمختلف مراحل النضال السياسي، ثم المهام العسكرية.[2] ويتجلى ذلك من خلال المهام الأساسية المسندة لهم ، عكس السياسيين الذين كلفوا بمهام ثانوية بالمقارنة بالمهام ا لتي أوكلت للعسكريين .

2) قادة الولايات الذين أصبحوا أعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ يتمتعون بدراية كبيرة بولاياتهم التاريخية التي كانوا مسؤولين عنها عكس الإطارات السياسية التي لها مستويات ثقافية وتكوين سياسي نظري أعلى من بعض العسكريين ، ولكنها تفتقر إلى التجربة الميدانية في مجال تسيير شؤون الحرب التي كانت الثورة في أشد الحاجة إليها.

3) وجود الأعضاء الشرفيين في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المنبثقة عن مؤتمر القاهرة ، وجعلهم يشاركون في الحياة السياسية والعسكرية للثورة (رغم أنهم كانوا معتقلين) يعد اعترافا للدور الذي قاموا به في الحركة الوطنية وفي عملية الإعداد للثورة منذ أن كانوا قياديين في المنظمة الخاصة إلى غاية اندلا ع الثورة .كما

(1) Mohamed Harbi, le F.L.N-Mirage et Réalité, op-cit, p202.

(2) المتمثلة في الإعداد العسكري للثورة ثم قيادة الوحدات العسكرية لمختلف هياكل الثورة .

يعد ذلك دحضا للمشاكل التي نشبت بين قيادة الثورة بعد مؤتمر الصومام الذي لم يشارك فيه الوفد الخارجي ولم يكن ضمن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ، رغم أنهم من أعضاء القيادة التاريخية الذين لازالوا على قيد الحياة حتى وإن كانوا معتقلين ، ومن جهة أخرى أراد العسكريون فض النزاع الناتج عن مبدأ الأولويات والذي بموجبه تم إبعاد أعضاء القيادة التاريخية من المهام القيادية للثورة.

3.4. المرحلة الثالثة ..المنبثقة عن اجتماع 04 أفريل 1958 حيث تم إنشاء ثمان دوائر مركزية وكلف كل عضو بإدارة دائرة معينة بالشكل التالي:

- دائرة خاصة بجيش التحرير الوطني أسندت مهمتها لكريم بلقاسم.
- " التموين والتسليح أسندت لعمر أوعمران.
- " الاتصالات والعلاقات العامة ووضعت تحت قيادة عبد الحفيظ بوصوف
- " العلاقات الخارجية أسندت للامين دباغين.
- " المالية أسندت لمحمود الشريف.
- " الداخلية والتنظيم الإداري أسندت للخضر بن طوبال.
- " الشؤون الاجتماعية و الثقافية ، أسندت لعبد الحميد مهري.
- " الإعلام ، أسندت لفرحات عباس.[1] وكل دائرة تتشكل من عدة مصالح. [2]

و يمكن أن نستنتج من تشكيل هذه الدوائر الحربية وإسنادها أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ما يلي:

1) إسناد المهام الأساسية للعقداء الذين كانوا قادة للولايات من قبل وهذا يعني أن الدوائر ذات البعد الإستراتيجي في الثورة كانت ضمن سلطة القيادات العسكرية ، باعتبارها تمزج بين السلطتين السياسية والعسكرية.

---

(1) Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, op-cit, p 183.

(2) ينظر الملحق رقم 07 ، ص 189.

2) تحديد عدد الدوائر كان بنفس عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ، الذين يمارسون مهامهم في الميدان فبعد إغتيال عبان رمضان يوم 27 ديسمبر 1957، لم يبق من أعضاء اللجنة سوى ثمانية ، حددت لهم مهام على المقاس.

5. تطور مهام لجنة التنسيق والتنفيذ .عرفت مهام لجنة التنسيق والتنفيذ خلال تشكيلاتها الثلاث عدة تطورات منها.

1.5.خلال التشكيلة الأولى : المنبثقة على مؤتمر الصومام ، حيث كانت اللجنة في المرحلة الأولى متواجدة داخل التراب الوطني وجاءت بعد مرحلة القيادة اللامركزية التي سبقت مؤتمر الصومام [1] فكان على اللجنة الأولى القيام بما يلي:

– الإشراف على عملية الهيكلة السياسية والعسكرية لجبهة وجيش التحرير الوطني على مستوى الولايات التاريخية طبقا لما جاء في أرضية مؤتمر الصومام.

– تكثيف عملية التنسيق بين الولايات التاريخية لتوحيد أشكال التنظيم بين مختلف الولايات ، وتحقيق التكامل المادي و البشري بين بين هيئات وهياكل الثورة [2]

– تزويد هياكل الثورة بما تحتاج إليه من إمكانات مادية قصد توفير متطلبات الهيئات الثورية التيأستحدثت خلال المؤتمر . وهذا يحتاج إلى مساهمة فيدراليات الثورة الثلاث ، وإلى الدعم الخارجي وتكثيف المعارك في الداخل للحصول على المعدات الحربية التي بحوزة جيش المستعمر.[3] وهو ما دفع بقادة الولاية الرابعة إلى مراقبة الطرق الأساسية التي تربط الولايات التاريخية الأخرى بالعاصمة ، والتي منها على سبيل المثال الطريق الوطني رقم 01 بهدف عرقلة نشاط قوات المحتل والحصول على الأسلحة[4]

---

(1) ينظر ص 132.

(2) حوار مع مجاهدي اتحادية باب الواد بمناسبة خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني ، وتم ذلك بنادي المجاهد (ببورسعيد) بتاريخ 1997/02/27.

(3) حوار مع مجاهدي المنطقة الأولى من الولاية الرابعة (إتحادية تابلاط) منهم بوجمعة توامي، علي عزيري ، علي الصيد وغيرهم بتاريخ 1992/10/31 ، مقر الإتحدادية .

(4) S.H.A.T, 1H 1644 , Wilaya 4 Directives et Organisations Générales (الملحق رقم08 ، ص 490)

2.5. خلال التشكيلة الثانية .المنبثقة عن مؤتمر القاهرة، حيث ارتفع عدد أعضائها من خمسة إلى أربعة عشر عضوا منهم تسعة أعضاء ينشطون في الميدان ، و هم مقيمون في الخارج ويتمتعون بحرية التحرك والنشاط وبالتالي ركزوا نشاطهم على:

– فرض فكرة الأولوية للإطارات التي كان لها الفضل في الإعداد للثورة حسب الطرح الذي تبناه كريم بلقاسم. [1] أي الذين ساهموا في نشاط المنظمة الخاصة ثم في الثورة التحريرية كإطارات عسكرية ، سواء كانوا قادة ولائيين يمثلون جبهة وجيش التحرير الوطني ، أو الذين يوجدون في سجون فرنسا ، ويفكرون بمنطق العسكريين لكونهم من إطارات المنظمة الخاصة وممن ساهموا في الإعداد للثورة سواء في الداخل أو في الخارج.[2] ومن ثم جاءت فكرة إلغاء مبدأ الأفضلية الذي حظي به السياسي عن العسكري في مؤتمر الصومام ، لكن في الواقع أصبحت الأفضلية للعسكري عن السياسي ونلمس ذلك من خلال سيطرت العقداء على المناصب الحساسة للثورة .[3]

– تقديم البرقيات إلى رؤساء وملوك البلدان الشقيقة والصديقة بهدف تقديم الدعم وتسهيل المهام للهيئات المتعاملة مع الثورة الجزائرية سواء كانت جزائرية أو أجنبية، ومنها على سبيل المثال تلك البرقية التي أرسلت إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، قصد تسهيل عملية تقديم المساعدات من طرف الشعب التونسي إلى لجنة التنسيق والتنفيذ الموجودة بتونس وإلى الشعب الجزائري المكافح من أجل استرجاع السيادة الوطنية [4] كما أرسلت له برقية مماثلة بهدف تسهيل مهمة الهيئة الأممية المكلفة بمراقبة

---

(1) Mohamed Harbi, le F.L.N- Mirage et Réalité , op-cit., 199.

(2) كونهم ناضلوا في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومنها إلى جبهة التحرير الوطني ، كما تكونوا عسكريا في هياكل المنظمة الخاصة ثم جيش التحرير الوطني و تحملوا مسؤوليات سياسية وعسكرية في هياكل الثورة حتى وصلوا إلى رتبة عقداء وهي اعلى رتبة خلال الثورة التحريرية.

(3) Mohamed Harbi , le F.L.N. Mirage et Réalité , op-cit, pp202/205.

(4) C. N.A , Archives du Ministére des Affaires Etrangères , Répertoire de GPRA, Boite N° 005 dossierN° 001 , Document N°004.

الوضع العام (السياسي ، العسكري والاجتماعي) على الحدود الجزائرية التونسية .[1] كما أرسلت برقية مماثلة إلى الرئيس بورقيبة بتاريخ 1958/07/11 للاستفسار والتنكر حول قضية المفاوضات الجارية بين الحكومة التونسية والشركة الفرنسية المكلفة بنقل البترول الجزائري عن طريق الأراضي التونسية. [2]

- مراسلة قادة الولايات في الداخل قصد إبلاغهم بما تسعى إليه لجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج ، والتي منها على سبيل المثال تلك التي أرسلت من طرف دائرة التنظيم والشؤون الداخلية بهدف تكليف الولايات التاريخية قصد تسخير الإمكانات المتوفرة في مجالي النشاط التنظيمي والدعائي. [3] وكذا البيانات العسكرية الصادرة عن لجنة التنسيق والتنفيذ المقدمة للولايات مثل تلك النشرة التي تحمل رقم 140 ، الصادرة بتاريخ 27/ 04/ 1958 ، والمتضمنة لحوصلة النشاط العسكري في الولايات الأولى، الثانية الثالثة ، الرابعة والخامسة خلال الأيام 19، 20،21 و 22 من شهر أفريل 1958 وغيرها من البيانات والتقارير الخاصة بالدوائر التابعة للجنة التنسيق والتنفيذ. [4]

- القيام بصفقات التسليح التي يتم شراؤها من عدة دول أجنبية كتلك التي أعلن عنها العقيد عمر أوعمران عضو لجنة التنسيق والتنفيذ والمسؤول عن دائرة التسليح والتموين في تقريره الصادر بتاريخ 1958/02/01 والموجه لمختلف الدوائر الأخرى حتى تكون على إطلاع وتحدد احتياجاتها وتبدي ملاحظاتها على الصفقة المقترحة .[5]

---

(1) C .N.A, Boite N° 005, Dossier N° 001, pièceN° 002.

(2) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit, p 428.

(3) C.N.A. Boite N°26, Dossier N°008, pièceN° 001

(4) ibid , Boite N°018, Dossier N° 005, PièceN° 023.

(5) ينظر الملحق السابق رقم 05 ، ص 486.

- شرح إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في الخارج ، حيث ورد في التقرير الذي أعده كريم بلقاسم مسؤول القوات المسلحة في لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 05 أوت 1958 ، بأن الهدف من الثورة الجزائرية هو استرجاع السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة ، ولتحقيق هذه الغاية جند كل قدراته المتاحة في الداخل ، ويعمل على كسب الدعم الخارجي من البلدان العربية، الإسلامية وكل البلدان المحبة للحرية والسلام في العالم ، وذلك عن طريق ممثليه في الخارج الذين يسعون إلى استمالة مختلف القوى الدولية في العالم ، وإلى كسب مختلف مظاهر الدعم المادي و المعنوي للثورة في الداخل. [1]

- بعد غلق الحدود مع كل من تونس والمغرب وتراكم أعداد كبيرة من الجزائريين في هذين البلدين قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بوضع تنظيم سياسي عسكري للثورة هناك ، حيث تم تأطير الجالية الجزائرية في فيدراليتي تونس والمغرب ، كما أنشأت جيش الحدود وتنظيمه وترقيته. [2]

- استغلت لجنة التنسيق والتنفيذ فرصة العدوان الثلاثي على مصر فأعلنت استنكارها للعدوان ووقوفها إلى جانب مصر ونقل مقرها إلى القاهرة ، كما استغلت فرصة الحرب الباردة لاستمالة دول المعسكر الاشتراكي.[3]

- كما قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ تعليماتها إلى قيادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قصد التصدي لعناصر الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) وتنظيم المهاجرين الجزائريين تحت لواء هياكل جبهة التحرير الوطني.(4) ومن هنا يمكن أن نستنتج بأن.

---

(1) ينظر الملحق رقم 15 ، ص.ص ، 503/501.

(2) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-ci , p p 201/212..

(3) Jean Monneret , la Phase Finale de la Guerre d'Algérie , Edition L'Harmattan , Paris 2000, P23.

(4) Jaques Simon , le Massacre de Melouza Algérie –Juin 1957 , Ediction L'Harmattan , Paris 2006, p 17.

(5) C.A.O.M., Boite G.G.A /1201, Note Militaire du F.L.N. P03 1957/1958.

(1) قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بدور قيادة الأركان العامة للحرب خاصة عندما كانت داخل التراب الوطني وقريبة من مراكز قيادة الولايات التاريخية ، وبذلك جسدت مبدأ القيادة الجماعية الذي كانت تفتقر إليه الثورة قبل انعقاد مؤتمر الصومام ،كما تمكنت من وضع مختلف هياكل وهيئات الثورة في الميدان ، وبذلك رغم أنها خرجت من التراب الوطني في فيفري سنة 1957 إلا أنها تركت وراءها قيادات ولائية مهيكلة ومنظمة استطاعت مواصلة الثورة في الداخل رغم قلة الإمكانات المادية وصعوبة الاتصال بين الداخل والخارج.[1]

(2) أما لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المنبثقة عن مؤتمر القاهرة فهي بحق تعد بمثابة هيئة تنفيذية ذات صلاحيات أوسع ومشكلة من شخصيات لها أدوارا متباينة ، حيث أدمجت في تكوينها بين عناصر القيادة التاريخية الممثلة في كل من أحمد بن بلة ، حسين أيت احمد ، محمد بوضياف ، محمد خيضر و رابح بيطاط، وباستمالة هذه الشخصيات تخلصت اللجنة من الصراع الذي أحدثته قرارات مؤتمر الصومام فيما يتعلق بقيادة الثورة ، كما استفادت من تجربة السياسيين ومن مستواهم الثقافي كفرحات عباس ، محمد الأمين الدباغين ، عبد الحميد مهري وعبان رمضان ، والذين سيوظفون في القضايا السياسية ، الإعلامية والشؤون الاجتماعية، وهي الأدوار التي كانت الثورة في أشد الحاجة إليها في علاقاتها مع المنظمات والهيئات الدولية . أما الأدوار الأساسية في اللجنة فقد أعطيت للعسكريين كونهم هم الذين نظروا ثم خططوا وأعلنوا تفجير الثورة التحريرية ، ويجمعون بين الخبرة السياسية المكتسبة من خلال النضال في الحركة الوطنية وبين الخبرة العسكرية التي تحصلوا عليها من خلال المشاركة في الحروب التي خاضوها مع القوات الاستعمارية [2] ومن خلال التكوين العملي والميداني لحرب العصابات الذي تلقوه في هياكل المنظمة الخاصة ، ثم إشرافهم على اندلا ع الثورة مع وحدات

---

(1) Jacques Simon , Comité de Liaison des Trotskystes Algériens , op-cit .97

(2) C.A.O.M, G.G.A , 3R/455 , Dossier « Rapports Particuliers »

جيش التحرير الوطني ، وتحملهم العديد من المسؤوليات السياسية والعسكرية حتى وصلوا إلى رتبة عقيد وهي أعلى رتبة عسكرية خلال الثورة ، وتضم هذه المجموعة كلا ومحمود الشريف ،لخضر بن طوبال كريم بلقاسم ، عمر أوعمران ،عبد الحفيظ بوصوف وهؤلاء العسكريون يمثلون الولايات الخمس الأولى في حين لم تكن الولاية السادسة ممثلة في هذه اللجنة .[(1)] ومن هنا يمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات ، والتي من بينها :

1) لجنة التنسيق الأولى المنبثقة عن مؤتمر الصومام شكلت داخل التراب الوطني ، وكانت مصممة على تطبيق الأرضية الواردة في مؤتمر الصومام مثل أولوية الداخل على الخارج ، ووضع هيكلة سياسية وعسكرية للثورة ، ووضع أسس التنسيق بين المجالس التابعة للولايات التي كانت تفتقر إليها الثورة من قبل ، وتحديد الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني ، مع مراعاة خصوصية كل ولاية تاريخية التي وضعت هي الأخرى استراتيجياتها السياسية والعسكرية طبقا لظروفها وامكاناتها الخاصة ، وهو ما يعني تطبيق القيادة المركزية للثورة تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ مع إعطاء حرية المبادرات والاجتهاد لقيادات الأركان الولائية.

2) أما لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المنبثقة عن مؤتمر القاهرة ، فقد تشكلت في الخارج بعد الضجة التي أحدثها أعضاء القيادة التاريخية وبشكل أساسي أحمد بن بلة حول قضية تغييب تلك القيادة عن حضور أشغال المؤتمر ، كما ظهرت اللجنة أيضا بعدما تغيرت موازين القوى لصالح العسكريين واستقطابها لإطارات جديدة ذات ثقافة وتكوين سياسي عاليين وهو ما سيعطي للجنة دفعا قويا ، لا سيما فيما يتعلق بنشاط اللجنة على المستوى الدولي مثل الدعم السياسي ، الدبلوماسي والمادي للثورة في حين ركز الأعضاء العسكريون في اللجنة على دعم النشاط العسكري في الداخل وتوفير شروطه المادية التنظيمية والبشرية ، وإن كانت سلطات الاحتلال عمدت بين سنتي 1957- 1958 إلى فرض رقابة مشددة على الحدود الشرقية والغربية ، لعزل الداخل عن الخارج.

---

(1) بعد اغتيال قائدها علي ملاح المدعو سي الشريف من طرف الشريف بن سعيدي يوم 31 مارس 1957 ، ولم تكن الهيئات القيادية قد عينت لها قيادة جديدة بعد ، لكون دورة المجلس الوطني لم تنعقد بعد ولم تنظم دورة طارئة لتعويض النقص في القيادة سو على مستوى لجنة التنسيق أو على مستوى الولايات التاريخية .

4.4.علاقة لجنة التنسيق والتنفيذ بجيش التحرير الوطني. بعد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر الصومام وضع جيش التحرير الوطني تحت تصرف لجنة التنسيق والتنفيذ ، واستمرت سلطة هذه الهيئة التنفيذية على الجيش إلى غاية أستبدالها بالحكومة المؤقتة سنة 1958 ،لا سيما فيما يتعلق بالأمور التالية:

– قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتعيين الإطارات العسكرية على مستوى المجالس الولائية ، بعدما يتم اقتراحهم من طرف الهيئات الولائية في حالة شغور منصب أي عضو من أعضاء قيادة الأركان الولائية وبعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج قامت بتشكيل لجنتين عسكريتين هما ، لجنة العمليات الشرقية والتي يوجد مقرها بغار الدماء بتونس تحت إشراف محمدي السعيد (1) وتشرف على الولايات الثلاث الأولى (الأولى ، الثانية والثالثة) ولجنة العمليات الغربية ويوجد مقرها بمدينة وجدة بالتراب المغربي تحت إشراف هواري بومدين. [1]

---

(1) ولد محمدي السعيد يوم 27 ديسمبر 1912 بأيت فراح بضواحي الأربعاء ناث ايراثن من ولاية تيزي وزو ، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا سنة 1936 ، أدى الخدمة العسكرية الإجبارية ما بين 1933-1936 ، وأثناء الحرب العالمية الثانية انخرط في الجيش الألماني ما بين سنتي 1942-1944 ، وعندما حاول الإنزال بواسطة المظلة في تونس للقيام بالثورة في الجزائر ألقي عليه القبض وحكم عليه بالسجن المؤبد ووضع في سجن تازولت بباتنة (Lambése) و وبقي فيه إلى غاية 1952، ثم واصل نضاله في حزب الشعب الجزائري ، وبعد اندلاتع الثورة التحريرية أصبح أحد مساعدي كريم بلقاسم في الولاية الثالثة ، شارك في مؤتمر الصومام وعين عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ثم خلف كريم بلقاسم على رأس الولاية الثالثة إلى غاية 1957 تاريخ خروجه إلى تونس ، وفي سنة 1958 عين على رأس قيادة لجنة العمليات الشرقي في تونس ، شغل منصب وزير دولة في الحكومتين الأولى والثالثة . وبعد الاستقلال عين وزيرا للمجاهدين ،كما تقلد عدة مناصب في حزب جبهة التخرير الوطني، توفي يوم 06 ديسمبر 1994.

(عاشور شرفي مرجع سابق ص 317 و صالح بلحاج صانعو أول نوفمبر 1954 ، مرجع سابق ص 234).

(2) هواري بومدين ، واسمه الحقيقي محمد بوخروبة ولدي يوم 23 أوت 1932 في بني عدي بضواحي قالمة ، تلقى تعليمه في قسنطينة ثم انتقل إلى جامعة الزيتونة ، وعندما اندلعت الثورة كان طالبا في جامعة والأزهر ، وفي سنة 1956 أرسله أحمد بن بلة لمرافقة شحنة الأسلحة وزوده برسالة توصية إلى بوصوف الذي جعله مساعدا له ، وفي أوت 1957 أصبح قائدا للولاية الخامسة ، ثم قائدا للجنة العمليات الغربية في أفريل 1958 ، وفي الفترة الممتدة بين سنتي 1960-1962 شغل منصب قيادة الأركان العامة للجيش عارض الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة بين 1961-1962 . وبعد الاستقلال عين وزيرا للدفاع بين سنتي 1962-1965 ، وفي يوم 19 جوان 1965 أطاح بحكم أحمد بلن بلة ، وحكم البلاد كرئيس لمجلس الثورة والحزب والحكومة بين سنتي 1965-1976 ثم كرئيس للجمهورية ما بين 10 ديسمبر 1976 إلى تاريخ وفاته يوم 27 ديسمبر 1978.

(عن صالح بلحاج ، صانعو أول نوفمبر 1954 ، مرجع سابق ص 213 .وعاشور شرفي ، مرجع سابق ص 99/98).

المبحث الثالث : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

إذا كان أعضاء مؤتمر الصومام قد شكلوا هيئة تنفيذية وطنية تتمثل في لجنة التنسيق والتنفيذ ، والتي استمر نشاطها الثوري بين سنتي 1958/1956، إلا أن الحاجة كانت ماسة إلى إحداث تغييرات هيكلية على رأس الهيئة التنفيذية ورفع مستواها التمثلي في الخارج من مجرد لجنة إلى مستوى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1. ظهور كلمة حكومة . لم يكن مصطلح حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وليد سنة 1958 ، بل نجده متداولا في مراسلات عبان رمضان بأعضاء الوفد الخارجي ، ففي الرسالة التي تقدم بها عبان رمضان إلى محمد خيضر بتاريخ 08 أكتوبر ، 1955 ورد فيها ((**إجراء مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وحكومة جزائرية مؤقتة مكونة من ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري**)) [1] ، وإذا كان عبان رمضان مقتنعا بمبدأ أولوية الداخل عن الخارج ومن ثم ضرورية وجود الهيئات القيادية في الداخل ، فإننا نجده يستخدم نوعا من التحذير ضد أعضاء الوفد الخارجي في حالة ما إذا قاموا بإنشاء الحكومة المقترحة في الخارج حيث جاء في الرسالة التي بعث بها إلى محمد خيضر بتاريخ 15 مارس 1956 ((**وإذا حدث لسوء الحظ أن أقدمتم على تشكيل حكومة في الخارج سنكون مجبرين على التنديد بكم علنيا وتكون القطيعة تامة بيننا**)) [2] وإذا كان عبان يسعى إلى تشكيل حكومة مؤقتة داخل التراب الوطني فإن أعضاء الوفد الخارجي كان لهم رأي أخر حيث أقدم حسين أيت أحمد وأمحمد يزيد على تحرير تقرير سياسي يقترحان فيه تشكيل قيادة وطنية تتشكل من إثنتي عشرة عضوا نصفهم من أعضاء الوفد الخارجي والنصف الأخر يمثل قادة المناطق في الداخل. [3] ويلح خيضر في رسالته المؤرخة في 1956/08/16 والموجهة إلى عبان رمضان على ضرورة الإلتقاء للفصل في قضية تشكيل الحكومة المؤقتة ، ويؤكد لمراسله بأن أعضاء الوفد الخارجي على اتفاق

---

(1) مبروك بلحسين ، المراسلات بين الداخل والخارج سابق ص 100.

(2) نفس المصدر ص 175.

(3) Mohamed Harbi , le F.L.N. Mirage et Réalité ,op –cit , p 174.

حول هذه القضية ، ويرى بأن ((**الوقت مناسب جدا لإنشاء هذه الحكومة**)). [1] كما طرحت قضية إنشاء حكومة جزائرية في اجتماع قادة جبهة التحرير الوطني بالقاهرة ما بين 20 و28 أوت 1957 بصورة جدية .(2) ولأهمية الموضوع الذي عرض للنقاش ، حددت طبيعة الحكومة المؤقتة التي سوف تشكل ((**إنشاء حكومة جزائرية ديمقراطية ، اجتماعية لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية**)) .[2]

وإذا كان ذلك الهدف بالغ الأهمية من الناحية المبدئية ، فإن تحقيق تلك الغاية تتطلب أساليب إجرائية تقتضي تشكيل هيئة تنفيذية تتمتع بسلطات واسعة قصد مواصلة حرب التحرير ، بشتى الأساليب العسكرية ، السياسية والدبلوماسية لتحقيق الغاية المنشودة من الحرب .[3] وهو ما دفع بأعضاء المجلس الوطني إلى تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ لتشكيل حكومة مؤقتة. كما طلب المجتمعون في مؤتمر طنجة المنعقد مابين 27و30 أفريل 1958 من الوفد الجزائري تشكيل حكومة مؤقتة. [4]

ورغم اختلاف وجهات النظر بين قادة الثورة في كل من الداخل والخارج حول مكان تواجد الحكومة المرتقبة ، فإنهم كانوا متفقين على ضرورة تشكيلها لما لها من أهمية على مواصلة مسار الثورة . إلا أن المنطق الذي فرض على قادة الثورة تشكيل الحكومة المؤقتة خارج التراب الوطني ، هو أن الهيئات المركزية للثورة لم تعد موجودة بالداخل منذ شهر فيفري 1957 ، فكيف يمكن تشكيل هيئة وطنية بحجم حكومة والتي تحتاج إلى هياكل وهيئات ثابتة وهو مالم يمكن توفيره في الداخل في ظل المتابعة الاستعمارية لمختلف مصالح الثورة.[5]

وبهذا يمكن أن نلاحظ بأن الاختلاف في وجهات النظر بين قادة الثورة في كل من الداخل والخارج حول قضية تشكيل الحكومة المؤقتة لم يكن حول المبادئ والأهداف التي من الممكن ان تقوم بها الحكومة بقدر ما كان حول الكيفيات التي تتشكل فيها والمكان الذي يمكن أن تستقر فيه . لأن أعضاء الوفد الخارجي أكدوا بأنه من الصعب تشكيل حكومة مؤقتة في الداخل نظرا لخطورة الوضع الأمني.

---

(1) مبروك بلحسين ، مصدر سابق ص 205/204 .

(2) عثماني مسعود ، الثورة الجزائرية ، أمام الرهان الصعب ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2012 ،ص 443 .

(3) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op- cit , p 176.

(4) محمد بجاوي ، مرجع سابق، ص 106/105.

(5) محمد الميلي ، مواقف جزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الطبعة الأولى ، الجزائر 1984 ، ص 123.

2. الظروف التي شكلت فيها الحكومة المؤقتة :شكلت في ظروف وطنية وفرنسية مميزة منها .

– على إثر النشاط الكبير الذي قامت به وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية للبلاد، والمتمثل في تنظيم شبكات نقل الأسلحة والذخيرة، وكذا تأمين الأماكن الحدودية عن طريق حفر المخابئ لاستخدامها في عمليات تخزين ما يتم جلبه من الخارج وفي نفس الوقت للتخفي عن مراقبة أجهزة المرافبة التابعة للوحدات الفرنسية ، الأمر الذي جعل المناطق الحدودية تشكل خطرا على السلطات العسكرية الفرنسية وأصبحت تفكر في إيجاد وسيلة لمنع تسرب كل أشكال التموين نحو الولايات التاريخية بالداخل .[1] وأمام تزايد عدد أفراد جيش التحرير الوطني داخل التراب التونسي حيث تجاوز 2000 مجاهدا سنة 1957 و 8000 مجاهدا سنة 1958 ، ليصل العدد إلى نحو 15000 مع بداية 1962. أما في المغرب فقد قدر عدد أفراد جيش التحرير الوطني بـ 2000 مجاهدا سنة 1957 ليصل عددهم سنة 1962 إلى 10000 مجاهدا .[2] الأمر الذي شكل خطرا على المصالح الحيوية للقوات الاستعمارية على الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب ودفع بالسلطات الفرنسية إلى غلق تلك الحدود. [3] مما دقع بقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى التفكير في إنشاء الحكومة المؤقتة للتقليل من حدة الأخطار المادية والبشرية على الولايات التاريخية الناتجة عن عملية غلق الحدود ومحاولة عزل الداخل عن الخارج.[4]

– التزايد الكبير لعدد أفراد القوات العسكرية الفرنسية العاملة بالجزائر ، والتي كانت تقدر عشية اندلاع الثورة التحريرية بنحو 80000 جنديا ، منهم نحو 50000 جنديا من القوات البرية ، والباقون موزعون

---

(1) Jean Doise et Maurice Vaisse , Politique étrangère de la France " Diplomatique et Outil militaire 1871-1971. Edition Seul 1992, pp565/566.

(2) Jean- Charles Jauffret et Maurice Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre D'Algérie , Edition Complexe 2001 , p 256.

(3) Maurice Faivre , les Archives Inédites de la Politique Algérienne 1958-1962 . Edition L'Harmattan, Paris 2000 , P 25.

(4) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ص451.

بين القوات البحرية والجوية ، وتلك القوة العسكرية يقودها نحو 6000 إطارا من مختلف الرتب ، ليرتفع عدد أفراد تلك القوات خلال شهر جوان 1955 إلى 100000 ثم إلى 390000 قي شهر أوت 1956 ليصل عددهم في نهاية سنة 1957 إلى 415000 .(1) ثم وصل مجموع عدد القوات الفرنسية بالجزائر خلال شهر جوان 1958 إلى 429300 جنديا ، منهم 412000 من القوات البرية ، والباقون موزعون بين القوات البحرية والجوية. (2) وهذا التزايد الكبير لمختلف القوات العسكرية الفرنسية بالجزائر دفع بالهيئات المركزية التابعة للثورة التحريرية بالخارج إلى التفكير في إيجاد هيئة تنفيذية عليا للبحث في كيفية التخلص من الضغط المفروض على الولايات التاريخية .(3)

- تزايد التنافس داخل لجنة التنسيق والتنفيذ على أمرين أساسيين ، أحدهما يتعلق بالأطروحات السياسية العسكرية والاجتماعية التي يمكن تطبيقها على المستويين الداخلي والخارجي لتعطي نجاعة أقوى للثورة والأمر الثاني يتعلق بالتنافس على السلطة داخل دوائر لجنة التنسيق والتنفيذ لا سيما بين الثلاثي الذي اصطلح على تسميته بالباءات الثلاثة (بلقاسم كريم ، بوصوف عبد الحفيظ وبن طوبال لخضر) الذين يشكلون الجناح العسكري القوي داخل اللجنة لا سيما بعد التخلص من عبان رمضان الذي كان معارضا للعسكريين .(4) وللمحافظة على تماسك قيادة الثورة وإعطائها جدية أكبر في العمل، وفي نفس الوقت تحقيق حاجيات الولايات التاريخية من مستلزمات الحرب ، يجب تشكيل حكومة مؤقتة يكون بإمكانها جمع شمل الإخوة الفرقاء . (5)

---

(1)Anthony Clayton , Histoire de l'Armée Française en Afrique 1830-1962 , Edition Albin Michel , Paris 1994, p 220.

(2)S.H.A.T, 1H 1375 , Dossier N°02 « Fiche N° 3206 , RM 10/1/EFF , Emanant du 1er Bureau de l'Etat Major du Commandement Supérieur Interarmes d'Algérie . »

(3)S.H.A.T, 1H4876 Dossier N° 02, Bulletins de Renseignements du S.D.E.C.E.entre Janvier – juillet 1958.

(4)Mohamed Harbi , le F.L.N. Mirage et Réalité op- cit, pp219/222.

(5) Ibid , pp215/218.

– الإطاحة بالجمهورية الرابعة وعودة الجنرال شارل ديغول على رأس الجمهورية الخامسة والذي منحته السلطات الفرنسية كل الصلاحيات للقضاء على الثورة الجزائرية ، مما جعله يجرب العديد من السياسات الرامية في نظره إلى تغليب كفة القوة العسكرية على العمل السياسي والدبلوماسي الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني ،فبدأ بسياسة حرب الإبادة التي سخر لها كل مظاهر القوة المادية والبشرية للقضاء على الثورة وإخضاع الجزائريين بالقوة ، مما جعل قادة الثورة يشعرون بالخطر المحدق على الثورة وأنه من الضروري إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي باستحداث حكومة جزائرية مؤقتة لمواجهة التطورات التي عرفها الجهاز التنفيذي الفرنسي. [1] الذي وظف مختلف الأليات العسكرية والدبلوماسية التي بحوزة فرنسا ، كما استعان بخبرة ضباطه الساميين أمثال جاك ماسي (Jacques Massu) وراؤول صالان(Raoul Salan) وغيرهما ، وهو ما يتطلب من الهيئة القيادية لجبهة التحرير الوطني إعادة النظر في هيكلة قيادتها المركزية وبالأخص التنفيذية منها. [2] وغيرها من القضايا التي ظهرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلالها ومن هنا يمكن أن نستنتج ما يلي :

1) مشروع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان واردا منذ 1955 ، وألح على تجسيده أعضاء القيادة التاريخية في الداخل والخارج ، كما طالب بتجسيده على أرض الواقع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال إنعقاد مؤتمر الصومام وكذا في مؤتمر القاهرة ، لكنه لم يتحقق إلا بعدما توفرت مجموعة من الظروف الخاصة بالجانب الوطني والفرنسي وحتى الدولي .

2) كما نلاحظ بأن قيادة الثورة عرفت عدة تطورات هيكلية بدأت من القيادة اللامركزية بين سنتي 1954–1956 حيث كان كل مجلس من مجالس المناطق الخمس يتمتع بقدر من الاستقالية السياسية والعسكرية في غياب هيئة تنسيق وطنية (بعد خروج بوضياف إلى الخارج) ثم شكلت الهيئات القيادية

---

(1) Alistair Horne , Histoire de la Guerre D'Algérie , Edition Dahlab , Alger 2007 , p p312/329.

(2) Benjamina Stora , Algérie Histoire contomporine 1830- 1988 , Edition Casba Alger 2004 , 165/172.

(3) C.A.O.M, G.G.A, 91.3F/147, Dossier « Activité F.L.N » le 21/01/1958.

(الملحق رقم 09 ، ص.ص 491492)

المركزية التي أعطت للثورة بعدا تنظيميا جديدا يرتكز على القيادة الجماعية بشكل وطني بدلا من القيادات الولائية إلا أن الظروف الوطنية والدولية فرضت على الهيئات المركزية للثورة (المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ) إعادة النظر في هيكلة أعلى هيئة تنفيذية لتتماشى مع التطورات التي عرفتها الثورة في الداخل والخارج ، وكذا مع السياسة الإقليمية والدولية التي تجعل من إنشاء حكومة مؤقتة أمرا حتميا .

3. **كيفية تشكيل الحكومة المؤقتة** . بعدما أصبحت عملية تشكيل الحكومة المؤقتة ضرورة حتمية لدى قادة الثورة سواء كانوا في الداخل أو الخارج ، وتكليف لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيلها من طرف المجلس الوطني المنعقد بدورة القاهرة ، عقدت اللجنة سلسلة من اللقاءات قصد إيجاد الصيغة القانونية والإجرائية للتحول من شكل لجنة إلى حكومة ، ومن تلك اللقاءات نذكر .

– تم الاتفاق المبدئي بين أعضاء المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ منذ بداية شهر جانفي 1958 على الشروع في الإعداد لإنشاء حكومة مؤقتة ، والتي حددت دوافعها الأساسية فيما يلي :

1) لكي تتمكن الحكومة المؤقتة المرتقبة من تحمل الأعباء المتزايدة للثورة التحريرية في كل من الداخل والخارج .

2) حتى تكون للهيئة المركزية الجديدة القدرة على مواصلة الاتصالات مع الحكومة الفرنسية ثم الدخول معها في المفاوضات الرسمية بغية الحصول على السيادة الكاملة التي تسعى إليها الثورة الجزائرية. [1]

– في يوم 02 سبتمبر 1958 تقدم رئيس دائر العلاقات العامة والاتصالات بتعليمة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يبرز من خلالها أهمية تشكيل حكومة مؤقتة في ظل المتغيرات الدولية التي لها علاقة بالثورة الجزائرية سواء عن الجانب الفرنسي فيما يتعلق بعودة الجنرال ديغول إلى الحكم واستخدامه لكل الوسائل المتاحة ، الهادفة إلى القضاء على الثورة الجزائرية ، وتزامنا مع تزايد نشاط الثورة الجزائرية عسكريا ودبلوماسيا ، واستجابة للمسعى المغاربي الذي جسدته توصيات مؤتمر طنجة، والداعي إلى

(1) C.A.O.M,G.G.A. 91.3F/147. « Note de Renseignement délivré par commissaire divisionnaire, d'Alger le 21 Janvier 1958. »

إلى ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة جزائرية [1] ، لكي تتمكن من تمثيل الثورة الجزائرية في المحافل الدولية أحسن تمثيل وتكون قادرة على متابعة المفاوضات مع السلطات الفرنسية .

– ففي يوم 06 سبتمبر 1958 شكلت لجنة وزارية ، أوكلت لها مهمة وضع الأسس القانونية والتنظيمية، واقتراح المناصب الوزارية التي تتشكل منها الحكومة ، وقد اعتمدت تلك اللجنة في عملها على المبادى الأساسية للثورة الجزائرية ومتطلباتها في تلك الظروف والواقع الدولي المعاش (العربي ، الإفريقي والعالمي) ويمكن القول بأنها لجنة تقنية ، وضعت الأرضية للجان الأخرى التي ستناقش مخططاتها وتبث فيها. [2]

وتتألف من عبد الحميد مهري ، محمد الأمين دباغين ومحمود الشريف ، وعندما اتخذ قرار تشكيل الحكومة شكلت لجنتان جديدتان ، إحداهما برئاسة كريم بلقاسم وبمساعدة بن يوسف بن خدة أحمد فرنسيس ، عبد الحميد مهري وأمحمد يزيد ، وكلفت هذه اللجنة بإعداد مذكرة توجه إلى الهيئات الدبلوماسية (السفارات والأمم المتحدة) لتذكيرها بأن الدولة الجزائرية كانت قائمة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، والثانية تتشكل من عضوين هما عبد الحفيظ بوصوف رئيسا ولخضر بن طوبال مساعدا ومهمتها إعداد قائمة الطاقم الوزاري بما فيه رئيس الحكومة. [3]

وفي يوم 09 سيتمبر 1958 اجتمعت لجنة التنسيق المشكلة من فرحات عباس ، لخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، محمود الشريف ، كريم بلقاسم ، محمد لامين دباغين ، عبد الحميد مهري وعمر أوعمران أي أن لجنة التنسيق والتنفيذ هي التي قامت بتشكيل الحكومة المؤقتة دون الرجوع إلى المجلس الوطني. [4] ومن دون إستشارة قادة الولايات يالداخل ، حيث عبر عن ذلك قائد الولاية الثانية علي كافي بالقول((**وهكذا استأثرت لجنة التنسيق والتنقيذ بسلطة تشكيل الحكومة وتعيين واختيار الوزراء وكتاب**

---

(1) Mohamed Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, op-cit, p213.

(2) Ibid, pp 219/222.

(1)صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ص ، 31.

(2) Mohamed Harbi , le F.L.N. Mirage et Réalité , op-cit, p 226.

الدولة دون أخذ أي إعتبار للداخل)). [1] أي أن الحكومة المؤقتة شكلت من الشخصيات التي كانت متواجدة في الخارج ، وتموقع فيها العسكريون بثلاث شخصيات قوية ،تتمثل في يلقاسم كريم ، بوصوف عبد الحفيظ وبن طوبال لخضر والتي استحوذت على المناصب الحساسة ، كما أن الحكومة المؤقتة مسؤولة أمامهم .[2] وتم توزيع الحقائب الوزارية في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بالشكل التالي:

- فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .
- كريم بلقاسم ، نائبا للرئيس ووزيرا للقوات المسلحة.
- أحمد بن بلة ، نائبا للرئيس.
- حسين أيت أحمد ، وزيرا للدولة.
- رابح بيطاط ، وزيرا للدولة.
- محمد بوضياف ، وزيرا للدولة.
- محمد خيضر ، وزيرا للدولة.
- محمود شريف ، وزيرا للتسليح والتموين.
- محمد لامين دباغين ، وزيرا للخارجية.
- لخضر بن طوبال ، وزيرا للداخلية.
- عبد الحفيظ بوصوف ، وزيرا للعلاقات العامة والاتصالات.
- عبد الحميد مهري ، وزيرا لشؤون شمال إفريقيا.
- أحمد فرنسيس ، وزيرا للشؤون الاقتصادية والمالية.
- أمحمد يزيد ، وزيرا للإعلام.

---

(1)علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي " من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1946 "، دار القصبة للنشر الطبعة الثانية ، الجزائر 2011 ، ص 278.

(2) Mohamed Harbi , le F.L.N. Mirage et Réalité , op-cit , p 222.

– بن يوسف بن خدة ، وزيرا للشؤون الاجتماعية.

– أحمد توفيق المدني ، وزيرا للشؤون الثقافية.

– ثلاثة أمناء دولة مكلفون بمهام في مناطق العمليات وهم ، لامين خان ، عمر أوصديق ومصطفى سطمبولي.[(1)]

– وفي يوم 17 /1958/09 اجتمع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بمقر اللجنة بالقاهرة ، تم الإعلان عن قائمة الحكومة من طرف عبد الحميد مهري ، بعد نحو أسبوع من عمل اللجنة التحضيرية ، التي أنجزت عملها بعيدا عن أي تأثير أجنبي مهما كانت درجة قرابته ((**لم يتم استشارة اي صديق أو حكومة أجنبية . لقد كان قرارا جزائريا محضا**))[(2)] . وفي يوم 1958/09/18 أرسلت قائمة أعضاء الحكومة إلى الدول العربية لإبداء ملاحظاتها ، وفي اليوم الموالي(أي يوم 1958/09/19) أعلن فرحات عباس عن قرار تشكيل الحكومة المؤقتة من القاهرة للرأي العام العالمي ، وفي نفس اليوم أشرف كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف عن تنظيم ندوة صحفية بتونس لشرح أهداف تشكيل الحكومة المؤقتة . ومباشرة بعد الإعلان الرسمي عن تشكيل تلك الحكومة توالت الاعترافات الدولية بها مثل العراق ، تونس ، المغرب ، ليبيا وغيرها. [(3)]

– وفي نفس اليوم الذي أعلن فيه عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في العاصمة المصرية القاهرة ، بث فيه خبر تشكيلها إلى داخل البلاد عن طريق إذاعة القاهرة في برنامجها صوت العرب الملتقط من الإذاعة المتنقلة لجبهة التحرير الوطني بالمدية على الساعة الحادية عشرة ليلا وخمسة وأربعون

---

(1) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op- cit, p 225.

(2) C.A.O.G.G.A. Dossier « F.L.N. » Note de renseignement délivré par le Commissaire chef de service département des renseignements généraux de médéa (R.Palentini) N° 4525 le 20/09/1958. » et (Organe Central du Front de Libération Nationale , EL Modjahid , Volume 2 Numéro Spécial , 19 septembre 1958, Imprimé en Yougoslavie juillet 1962 , pp6/8.

(2) محفوظ قداش ، وتحررت الجزائر ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2011 ، ص 190.

(3) C.A.O.M ,G.G.A. Dossier « F.L.N » op-cit.

دقيقة (سا23 و45 دقيقة) حيث أعيد بث الإعلان الذي قدمه رئيس الحكومة فرحات عباس. (1)

– وفي 19سبتمبر 1958 نظم رئيس الحكومة فرحات عباس ندوة صحفية بالقاهرة على الساعة الثالثة مساء أمام جمع كبير من الصحافة الدولية والدبلوماسيين بين من خلالها الدوافع التي أدت إلى تشكيل الحكومة المؤقتة ، والتفويض الذي منحه المجلس الوطني للجنة التنسيق والتنفيذ لتشكيل الحكومة المؤقتة ثم قام بتقديم قائمة أعضاء الحكومة التي تم ضبطها يوم 1958/09/09. (2)

وبعد استقرار الحكومة المؤقتة بالقاهرة أعلمت قادة الولايات التاريخية بأن الاتصالات بين قادة الداخل والخارج يتم عن طريق مكتبها الرسمي بالقاهرة في انتظار تشكيل مكاتب أخرى لها في البلدان المجاورة للجزائر في كل من تونس ،المغرب وليبيا وبلدان أخرى . ونظرا لحضور عدد كبير من الصحافة الدولية لهذا الحدث فقد تناقلته مختلف وسائل الإعلام الدولية. (3)

– اختيرت العاصمة المصرية القاهرة للإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة لكونها تحتضن مقر الجامعة العربية ويوجد بها عدد كبير من أفراد الجالية العربية والعالمية ، وتتوفر بها مختلف وسائل الإعلام الدولية وهو ما يساعد على إعطاء حدث تشكيل الحكومة المؤقتة حقه من الدعاية والتشهير .(4) ومن هنا يمكن أن نصل إلى جملة من الاستنتاجات من بينها:

– شكلت الحكومة المؤقتة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ دون الرجوع إلى المجلس الوطني حسبما ذكره محمد حربي إلا أن هذا الخير تناسى بأن المجلس الوطني هو الذي رخص للجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة المؤقتة ، حسبما ورد في محضر اجتماع القاهرة ، بتاريخ 28أوت 1957 .(5)

---

(1) C.A.O.M . Boite 91.3F/147, Dossier F.L.N , Note de Renseignements , médéa le 19/09/1958.

(2) Ibid, proclamation de Ferhat Abbas , Pour Announcer la Composition D'un Gouvernement Algérien , le 19/09/198.

(3) Ibid.

(4) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، مصدر سابق ، ص 104.

(5) C.A.O.M, G.G.A , 3R/455 , Dossier « Rapports Particuliers » op-cit

(ينظر الملحق رقم03 ، ص 480)

-كما أن لجنة التنسيق والتنفيذ أقدمت على تشكيل الحكومة المؤقتة واختيار طاقمها الوزاري دون استشارة قادة الولايات التاريخية مثلما أشار إليه العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية، قد يعود ذلك إلى سببين أساسيين هما:

1) كون لجنة التنسيق والتنفيذ هي الهيئة المخولة قانونا بتطبيق قرارات المجلس الوطني [1] وليس أعضاء المجالس الولائية ، الذين لهم الحق في سياسة التشريع والتنفيذ في القضايا الإقليمية ، الخاصة بولاياتهم أما القضايا الوطنية فهي مخولة للهيئات المركزية دون سواها.[2]

2) نظرا لكون المجلس الوطني قد توسع خلال اجتماع القاهرة من 34 عضوا إلى 54 عضوا ، ويضم في تشكيلته كل أعضاء المجالس الولائية (بما فيهم قادة الولايات) ، و أن قرار تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة صدر في نفس اليوم الذي تمت فيه المصادقة على قرارات الاجتماع ، أي بتاريخ 28 أوت 1957 [3] فهذا يعني أن كل الولايات التاريخية شاركت في تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ لتشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة ، دون الحاجة إلى أخذ رأي أعضاء المجلس مرة أخرى. [4]

3. مهام الحكومة المؤقتة : نظرا لكونها هي الهيئة التنفيذية العليا للثورة التحريرية ، فإنها مكلفة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتطبيق مختلف قراراته ، واقتراح الحلول السياسية والعسكرية لجبهة وجيش التحرير ، ووضع المشاريع القانونية لمختلف الهيئات المركزية ، ويمكن ذكر المهام الأساسية للحكومة المؤقتة فيما يلي :

---

(1)Centre Nationale des Archives , Répertoire de C.N.R.A. Dossier N° 035, Document N° 004.

(2)Mohamed Gentari , Organisation Politico- Administrative et Militaire de la Révolution Algérienne de 1954 à 1956. Volume 1, Edition Office des Publications Universitaires , Alger 2002 , pp 180/183.

(3) C.A.O.M.Boite 91-3F/147 , Dossier .F.L.N , Note de Renseignement , Proclamation de G.P.R.A , le 19/09/1958.

(4) ينظر الملحق رقم 03 ، ص 480.

1.3. المهام السياسية: لعبت الحكومة المؤقتة دورا أساسيا في القضايا السياسية للثورة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

1.1.3. المهام السياسية الداخلية : وهي كثيرة ومنها .

– الحكومة المؤقتة مكلفة من قبل المجلس الوطني بتولي قيادة الهيئة التنفيذية للثورة الجزائرية في الداخل والخارج إلى غاية الاستقلال ، وتشكيل المؤسسات القيادية النهائية للدولة الجزائرية. [1] وذلك مراعاة للطابع الديمقراطي الذي يقتضي إعادة الكلمة للشعب لأن ((**حق تعيين المؤسسات النهائية للدولة الجزائرية يعود إليه**)) .[2]

– كما أنها مسؤولة عن قيادة الثورة التحريرية إلى غاية تحقيق الاستقلال ، وهي ملزمة في عملية التسيير الذي شرفت للقيام به بمراعاة المصلحة العليا للأمة الجزائرية.

– كما تقوم بتعيين أعضاء المجالس الولائية وقاداتها في حالة حدوث شغور في إحدى المناصب القيادية للولايات التاريخية مثل منصب قائد الولاية أو أحد مساعديه من قيادة الأركان الولائية ، كالمحافظ السياسي ، المسؤول العسكري أو مسؤول الإعلام والاتصال.[3]

– إقتراح السياسة الداخلية للثورة التحريرية ، وتقديمها في شكل تقارير مفصلة إلى المجلس الوطني لمناقشتها واتخاذ القرارات التي يراها ضرورية بشأنها ، ثم تعاد إلى الحكومة المؤقتة للتنفيذ.

– الحكومة المؤقتة ملزمة بتتبع الوضع الداخلي للبلاد عن طريق وزرائها وإصدار البيانات والتعليمات عن كل وضعية إلى قادة الولايات في الداخل، باعتبارها هي الهيئة التنفيذية المركزية والمسؤولة عن كل القضايا التي تهم الثورة.[4]

---

(1) C.N.A. Répertoire de C.N.R.A. Dossier N° 035 , Document N°004. “ Principes Fondamentaux “

(2) محمد عباس ، نصر بلا ثمن " الثورة الجزائرية 1954–1962، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007 ، ص 445.

(3) C.N.A. Répertoire de C.N.R.A. Dossier N° 035 , Document N°004 , op-cit.

(4) C.A.O.M.Boite 91-3F/147 , Dossier G.P.R.A. le 19/09/1958.

– تنسيق العمل مع أعضاء المجالس المتخبة في الداخل قصد إستمالتهم لتقديم الدعم المادي والسياسي للثورة وجعلهم كوسطاء بين الشعب الجزائري والإدارات الإستعمارية ،وذلك عن طريق اشعارهم بمسؤولية انتمائهم لوطنهم الجزائر ، ومن ثم عليهم أن يقدموا ما يمكن تقديمه للثورة قصد التقليل من الضغط الممارس على الجزائريين من قبل مختلف المصالح الإستعمارية. [1]

– تقوم وزارة الداخلية بتقديم تقارير دورية عن الوضع الداخلي للبلاد في ضل السياسة الإستعمارية المطبقة على الجزائريين ، وفي إطار حرب التحرير الدائرة في الجزائر ، ثم تعرض تلك التقارير على دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية لمناقشتها والبحث عن الحلول التي يراها ممكنة للبلاد في تلك الظروف.[2]

– إشراك قادة الولايات في محاولة إيجاد الحلول للمشاكل التي كانت تعاني منها الحكومة المؤقتة سواء تلك المشاكل الناتجة عن التنافس فيما بين أعضاء الحكومة أنفسهم [3] ، أو بينهم وبين قيادة الأركان فيما بعد.

– تقوم الحكومة المؤقتة بإعداد مشاريع القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني التي تهم الهيئات المركزية كما تهم الولايات التاريخية ثم عرضها على المجلس الوطني لمناقشتها والمصادقة عليها مثلما حدث على سيل المثال خلال دورة طرابس المنعقدة ما بين 1959/12/17 و 1960/01/18 ، وبالأخص خلال الجلسات السادسة [4] السابعة عشر [5] وفي الجلسة التاسعة عشر. [6] وفي غيرها من الجلسات .

– تقوم الحكومة المؤقتة بدراسة التقارير الواردة من ممثلي الولايات التاريخية ، والسعي لإيجاد

---

(1)C. A..O.M. Boite 91,3F/144, Note de Renseinement N° 11980, délivré par le commissaire divissoinnaire d'Alger (Aubelt Robert) le 03 Septembre 1959.

(2) C.N.A. Répertoire du C.N.R.A ,op-cit , 17éme séance du session de Triopoli (17/12/1959 au 18/01/1960) Dossier N° 01, piece N° 23. Le 06/01/1960.

(3) Ibid , (Réunion Extraordinaire Relative à la Crise du Gouvernement) le 10/07/1959.

(4) Ibid, 6éme Séance , le 22/12/1959.

(5) Ibid, 17 éme Séance , le 06/01/1960

(6) Ibid , 19 éme Séance le 08/01/1960.

الحلول الممكنة للمشاكل المطروحة في الداخل ، بالتنسيق مع ممثلي تلك الولايات في الخارج.[1]

– اقتراح السياسة العامة لجبهة وجيش التحرير الوطني والمصالح التابعة لهما على المستويين الداخلي والخارجي ، وتقديمها إلى المجلس الوطني لمناقشتها والمصادقة عليها .[2]

وبهذا يمكن القول بأن الحكومة المؤقتة رغم كونها موجودة في الخارج إلا أنها تقوم بتوجيه السياسة الداخلية للثورة عن طريق التوجيهات المقدمة لقادة الولايات عن طريق البرامج الإذاعية التي يتم بثها من مصر وتونس مثلا والرسائل الموجهة لقادة الولايات فضلا عن عملية الإتصالات اللاسلكية . وإن كانت تلك التوجيهات تعطي المبادئ العامة للسياسة الداخلية ، ومع ذلك يمكن لقادة الولايات تكييفها مع الوضع الداخلي.

2.1.3. المهام السياسية في الخارج: وتتمثل فيما يلي :

– تمثيل الثورة في الخارج بإعتبارها هي الهيئة المركزية المخولة قانونا للنطق باسم الهيئات الثورية في الداخل والخارج .

– الإشراف على المكاتب والإدارات القنصلية التابعة لجبهة التحرير الوطني الموجودة في مختلف بلدان العالم، وكذا على فيدراليات جبهة التحرير الوطني في كل من فرنسا ، تونس والمغرب [3]

– تنسيق العمل السياسي مع باقي الهيئات المركزية للثورة في الخارج مثل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفيادة الأركان العامة للجيش.

– تنسيق العمل السياسي بين الهيئتين الأساسيتين للثورة المتمثلين في جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني والعاملة في مختلف المصالح التابعة للثورة باعتبارهما ممثلتين في الحكومة.[4]

---

(1)Centre Nationale des Archives ,Répertoire de G.P.R.A , (Rapport) Organisation Politico-Social de A.L.N , Boite N°020, Dossier N° 015, Document N°003. sans date et sans Lieu .
(2)C.A.O.M.G.G.A 91,3F/144, « Note de Renseinement N° 11980 », dilivré par le commissaire divissoinnaire d'Alger (Aubelt Robert) le 03 Septembre 1959.

(3) C.A.O.M.G.G.A 91,3F/144, « Note de Renseignement, N°11585 » délivré par le Commissaire démissionnaire d'Alger , (Ablet Robert) le 24 Aout 1959

(4) ibid,.N11354, le 18 Aout 1959.

– مواصلة عملية تدويل القضية الجزائرية ، بطرحها في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى غاية الدورة السادسة عشر (1961) ، وذلك بهدف كسب الدعم العالمي وفضح نوايا المحتل الذي كان يسعى لجعلها جاثمة في أدراج مؤسساته الإدارية ،السياسية والعسكرية ، بإعتبارها قضية داخلية في نظره .[1]

– تحدد السياسة العامة للثورة ، كما ورد في المرسوم الذي قدمه فرحات عباس بتاريخ 10 أكتوبر 1959 بشأن السياسة العامة للحكومة المؤقتة على المستويين الداخلي والخارجي. [2]

– وطبقا للتعليمة الصادرة عن كريم بلقاسم ، نائب رئيس الحكومة وزير العلاقات الخارجية بالحكومة المؤقتة بتاريخ 1960/03/12 ، المعنونة ((بسياستنا بفرنسا)) ، فإنه يؤكد على دعم الحكومة لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قصد تشكيل الضغط المباشر على العدو في عقر داره ، وتنشيط الهياكل التنظيمية للجبهة هناك فضلا عن كسب التأييد الدولي من خلال الاتصال بمختلف الهيئات والشخصيات العالمية المتواجدة على التراب الفرنسي. [3]

– متابعة قضية المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، وتعيين الشخصيات التي تقوم بالتفاوض مع الخصم وإبداء الملاحظات حول النتائج المتوصل إليها ثم عرضها على المجلس الوطني للبث فيها وإصداره للقرار المناسب بشأنها باعتباره هو الهيئة العليا والذي له صلاحية مواصلة الحرب أو إيقافها.[4] في الوقت الذي كانت فيه الحكومة المؤقتة قد فرضت وجودها على الساحة الدولية من خلال النشاط الدبلوماس الذي تقوم به بعثاتها المتواجدة في معظم دول العالم ، والدعم المتزايد الذي أحرزت عليه على المستوى

---

(1) Organe Central du front de Libération Nationale , EL Modjahid , op-cit , Numéro 31, le 1er novembre 1958, p 63.

(2) ibid , le 22 juin 1959.

(3) C.N.A, Boite N°006, Dossier N° 010, Document N° 005. Caire le 12/03/1960.

(4) ينظر الملحق رقم 04 ، ص 03.

.

العربي ، الإفريقي والأسيوي. [1] بحيث تقوم الحكومة بعقد لقاءات دورية لأعضائها لتقييم المستجدات المتعلقة بشأن المفاوضات مع الطرف الفرنسي[2] وغيرها من القضايا السياسية التي اهتمت بها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على المستويين المحلي والدولي ،كما كانت تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين، أحدهما يتمثل في دعم مختلف هياكل الثورة لتحقيق أكبر قدر من الإنتصارات السياسية المؤدية إلى استرجاع السيادة الوطنية ، وفي نفس الوقت تقوم مقام الدولة (المنقوصة من السيادة) قصد إعادة بعث العلاقات الدولية للجزائر لفترة ما بعد الاستقلال ، إلا أن ذلك النشاط واجهته العديد من الصعوبات تتمثل على العموم في قوة الخصم الذي يتمتع بعلاقات سياسية قوية مع المعسكر الرأسمالي ومصالح متبادلة مع دول الكتلة الاشتراكية بالإضافة إلى شبكة من العلاقات مع دول العالم الثالث ناتجة عن الإرث الاستعماري في البلدان الإفريقية والأسيوية ، وإن كان ذلك ليس في كل الحالات لصالح فرنسا . فضلا عن القبضة الحديدية المفروضة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر والتي صعبت من عملية التعاون بين الحكومة المؤقتة والولايات التاريخية .

– كما تشرف الحكومة المؤقة على التاطير السياسي لموظفيها في الخارج قصد التمكن من إدارة مهامهم على أحسن وجه ، ويختار لهذه المهمه الإطارات ذات التكوين العالي ، و ذلك حتى يتسنى للعاملين في مكاتب الحكومة المؤقتة بالخارج من أداء مهامهم على الوجه الأكمل ، ولتنظيم هذه العملية تم إصدار مرسوم حكومي يحدد مهام وصلاحيات الهيئات التابعة لوزارة الخارجية.[4]

---

(1) C.A.O.M.G.G.A 91,3F/147 , « Note de renseignement délivré par le commissaire dévissionnaire (d'Alger (Ablet Robert) le 22 juillet 1959. »

(2) Ibid , « Note de Renseignement, N°10,358, » " Activité Politique du F.L.N, Délivré par le commissaire démissionnaire Aublet robert , Alger le 22 juillet

(3) C.A.O.M, G.G.A, Boite 3R/457, op-cit , « Dossier Serveillance des frontiers . »

(4) C.N.A. Répertoitoire de G.P.R.A , Archives du Ministère des Affaires Etrangères Boitre N° 012 , Dossier N° 002, Document N°020

2.3. المهام العسكرية : نظرا لكون الحكومة المؤقتة شكلت خلال الثورة التحريرية فإن نشاطها الأساسي يكمن في مواصلة الحرب وتحقيق أكبر قدر من الانتصارات قصد إرغام العدو على الرضوخ للمطالب السياسية والمتمثلة أساسا في إنهاء الحرب عن طريق مفاوضات سياسية تعيد للجزائر استقلالها وكرامتها . وتتمثل تلك المهام فيما يلي :

1.2.3. على المستوى الداخلي : رغم التغيير الذي طرأ على مبدأ الأولويات من الناحية المبدئية والقانونية طبقا لما ورد في مؤتمر الصومام 1956 ثم في مؤتمر القاهرة 1957 ، إلا أن هذا لم يغير من واقعية أن الثورة الجزائرية ميدانها الأساسي هو الداخل وعلى الهيئات المركزية في الخارج السعي لتوفير متطلبات الكفاح المسلح و التي منها:

– الحكومة المؤقتة هي المسؤولة عن تعيين قادة الولايات التاريخية وأعضاء المجالس الولائية في حالة شغور مناصبهم ، وما على أعضاء القيادات الولائية إلا إقتراح الإطارات التي تراها مناسبة لقيادة إحدى الولايات أو لهيئة من هيئاتها (المسؤول السياسي ، العسكري أو الإعلام والإتصال) وفي حالة ما إذا لم تقم الحكومة المؤقتة بتعيين أحد القادة فإن المنصب يضل شاغرا ، والذي يحل مكان القائد الذي استشهد يتولى المنصب بالنيابة ، ومن هنا فإن الحكومة المؤقتة تعد بمثابة قيادة الأركان العامة والمركزية للجيش بالنسبة للولايات التاريخية . [1]

– متابعة الوضع العسكري للولايات التاريخية ، والعمل على محاولة إيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات التي يعاني منها قادة الولايات بشكل عام ، مثلما حدث لها سنة 1959 مثلا ، ومنها الولاية الرابعة التي تعرضت لعملية التاج من الناحية الغربية خلال الفترة الممتدة مابين 18 أفريل إلى 19 جوان1959 [2] وعمليات الونشريس التي جرت ما بين 22جويلية و16 أكتوبر 1959. [3] وعملية الضباب التي مست

(1) ينظر الملحق رقم 09 ، ص .ص 492/491.

(2)S.H.AT, 1H2752 , Dossier « Opération couronne, dans la Zone ouest d'Algérois entre 18 avril et 19 juin 1959."

(3) Ibid. le 22juillet -16 octobre 1959.

عدة ولايات منها الولاية الرابعة مابين أكتوبر ونوفمبر 1958. [1] وعملية المنظار التي مست كل من الولاية الرابعة ، الثالثة ، الثانية والأولى ما بين جويلية 1959 وأفريل 1960 [2] وغيرها من العمليات العسكرية التي مست كل الولايات التاريخية ، الأمر الذي دفع بمكتب جبهة التحرير الوطني بوجدة إلى تقديم تقرير مفصل بتاريخ 15 أوت 1959 وإرساله إلى الحكومة المؤقتة ويتضمن ذلك التقرير ما يلي:

1) دراسة مطالب واقتراحات قادة الولايات للخروج من الوضع السياسي والعسكري الخطير الذي تمر به الولايات التاريخية .

2) تقديم تظلم للمجتمع الدولي جراء المخططات الإجرامية التي تنتهجها السلطات الإستعمارية في الجزائر ، واقتراح قدوم لجنة تحقيق تابعة للصليب الأحمر الدولي لمعاينة الجرائم وأشكال التدمير التي سلطت على الشعب الجزائري.

3) إقتراح عقد لقاء فوري للقادة السياسيين والعسكريين قصد دراسة الوضع الناتج عن مخططات الإبادة التي مست كل الولايات التاريخية ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بصفة جماعية ، في وقت كانت فيه القيادة المركزية للثورة خارج التراب الوطني. [3]

الأمر الذي دفع بالحكومة المؤقتة إلى التحرك، حيث دعت إلى تكثيف الجهود العسكرية ، وتنسيق العمل العسكري بين الولايات التاريخية للقيام بعمليات عسكرية ضخمة ومتجانسة بحيث لا يقل تعدادها 5000 مجاهدا ، وأنها ستقوم بإرسال نحو 800 مؤطرا إلى الولايات بالإضافة إلى ما يمكن إرساله من المعدات المادية إلى الداخل.[4]

---

(1) S.H.AT, 1H2946 , Dossier N° 01 « opération Brumaire en Zone Est Algérois 19 octobre 11 novembre 1958. »

(2) S.H.A.T, 1H 2948 , Dossier, « Opération «Jumelles» en Zone Ouest Constantinois et Zone Est Algérois » juillet 1959-avril 1960

(3)C.A.O.M , G.G.A , 91, 3F/147. « Note de Renseignement » Délivré par le Commissaire Divisionnaire d'Alger (Aublet Robert) N° 11585 , le 24 Aout 1959.

(4)Ibid. le 24 juillet 1959.

- وتشير أجهزة الإستعلامات الفرنسية بأن الحكومة المؤقتة قامت بإعطاء تعليمات إلى قادة الولايات بإنشاء شرطة سرية في الداخل بحيث تكون منتشرة في كامل ربوع البلاد ، وتوضع تحت الرعاية السامية للخضر بن طوبال باعتباره وزيرا للداخلية و تقوم تلك الشرطة بتقديم خدماتها لجيش التحرير الوطني في الداخل لا سيما من حيث الجوانب التالية :

- تشكيل شبكة استعلامات وطنية منتشرة في مختلف الأماكن ويمكن أن تزود الثورة بمختلف المعلومات لاستغلالها من طرف وحدات جيش التحرير الوطني .

- تكون لتلك الشبكة القدرة على اختراق أجهزة الاستعلامات الفرنسية لا سيما لدى المصالح الإدارية.(1) ومن خلال التأمل في الوثيقة الصادرة عن أعلى سلطة في جهاز الاستعلامات الفرنسية بالجزائر ، والتي تشير إلى دعوة الحكومة المؤقتة لتشكيل الشرطة السرية يمكن إبداء عدة ملاحظات منها:

1) أن جهاز الإستعلامات الخاص بالثورة الجزائرية كان موجودا منذ بدايتها ثم تمت هيكلته بدقة بعد انعقاد مؤتمر الصومام ، حيث أوجدت هيئة خاصة في مختلف هياكل الثورة (من الولاية حتى نصف القسم) تدعى بجهاز الإعلام والاتصال والتي لها فروع خاصة في كل المنظمات التابعة للثورة ، فهل أراد قادة الثورة في الخارج تطوير شبكة الاستعلامات الداخلية ...؟ أم أرادوا تقنينها بشكل جديد يسمح لها بمراقبة الوضع الداخلي للثورة ، وتكون تلك الأجهزة تابعة لوزير الداخلية الموجود في الخارج أكثر مما هي تابعة لسلطة قادة الولايات التاريخية في الداخل ...؟ أم أن جهاز الاستعلامات الفرنسية لم يفرق بين جهازي الشرطة الذي له هيكلة وتنظيم خاص وبين جهاز الإعلام والاتصال الذي تعد هيكلته ضمن التنظيم العام للثورة ، وتعمل بالتنسيق مع مختلف الهيئات الثورية على مستوى كل الهياكل...؟.

ولعل الواقع في ذلك أن قيادة الثورة في الداخل أرادت إعطاء دفعا قويا للثورة عن طريق تعبئة كل الفئات الاجتماعية، لا سيما وأن سنة 1959 عرفت العديد من المخططات الاستعمارية التي أثرت بشكل كبير على هياكل الثورة .

2) قيام وزارة التسليح والعلاقات العامة بشراء الأسلحة من عدة بلدان أجنبية ومحاولة إدخالها إلى الولايات التاريخية[2] إلا أن تلك المهمة لم تكن بالسهلة ،خاصة وأن الحكومة المؤقتة جاءت في الوقت

---

(1) C.A.O.M. G.G.A , 91.3F/147 , op.cit . « Note de Renseignement ».N° 6307 le 28 Avril 1959.

(2) S.H.A.T, 1H3109 , Trafic d'Arme ver l'Algérie 1960-1961.

(3) Ibid .1961-1961.

الذي كانت فيه السلطات الاستعمارية قد أغلقت الحدود الشرقية والغربية في إطار خطي موريس و شال

2.2.3. المهام العسكرية في الخارج : والتي تتم تحت إشراف وزارة التسليح والعلاقات العامة (M.A.R.G) ويمكن ذكر البعض منها فيما يلي :

– قام المجلس الوطني خلال الجلسة الأولى من دورة طرابلس المنعقدة بتاريخ 17 ديسمبر 1959 بعرض مشروع قانون يكلف الحكومة المؤقتة بتعيين الضباط السامين وكذا أعضاء قيادة الأركان العامة ورؤساء البعثات المكلفة بمهام في الخارج. (1)

– تسيير الإدارة العامة والموارد المادية ذات الطابع العسكري التي يتم اقتناؤها من مختلف بلدان العالم .

– تعيين قادة المصالح العسكرية المتواجدة في مختلف المكاتب التابعة لجهة التحرير الوطني وتحديد مهامها. (2)

– ونظرا لأهمية التسليح بالنسبة لجيش التحرير الوطني سواء داخل الولايات التاريخية أو على الحدود التونسية والمغربية، فقد قامت وزارة التسليح والعلاقات العامة بعرض ملف التسليح عدة مرات على المجلس الوطني قصد مناقشته واقتراح الحلول اللازمة لحل معضلته وتحديد ميزانيته ، حيث نوقش هذا الموضوع خلال الجلسة الأولى من دورة طرابلس المنعقدة بتاريخ 1959/12/17 ، (3) وفي الجلسة الحادية عشر من نفس الدورة ، المنعقدة بتاريخ 1959/12/30.(4) ثم في جلسات أخرى كثيرة ، بحيث لا تكاد تخلو أي دورة من دورات المجلس دون طرح قضية الأسلحة .

– كما تقوم وزارة التسليح والعلاقات العام بتقديم جرد شامل لمختلف أنواع الأسلحة والذخيرة المخزنة وكذا مختلف التجهيزات الحربية المودعة بالمخازن التابعة للوزارة ، فضلا عن المواد الغذائية والألبسة التي توزع على وحدات جيش التحرير الوطني كما توزع على اللاجئين الجزائريين القاطنين في الخارج وخاصة في تونس والمغرب . (5)

---

(1) C.N.A., Répertoire de C.N.R.A.Dossier N°035 , Document N° 04.

(2) C.A.O.M.Boite 7G/ 1214 , une Etude sur l'Organisation Extérieure du F.L.N. pp 47/51.

(3) C.N.A, Répertoire de C.N.R.A , Dossier N°01 ,Document N° 01.

(4) Ibid, Dossier N°01,Document N°14.

(5) Ibid, Dossier N° 02 , Documents N° 22 , 23,25, 26, 27, et 28.le 31/08/1959.

3.3. المهام الإجتماعية ، الاقتصادية والثقافية :

يعد الجانب الثقافي و الاقتصادي من بين الاهتمامات التي أولاها ممثلو الثورة التحريرية في الخارج عناية كبيرة ، لما لها من ارتباط مع الوضع الداخلي للبلاد ، فالأمور العسكرية والسياسية على المستويين الداخلي والخارجي تحتاج إلى إمكانات مادية لتجسيدها عمليا، كما أن تعبئة أفراد المجتمع الجزائري (حيثما وجدوا) تتطلب المزيد من التوعية والتكوين العقائدي والسياسي بشكل مستمر ومتجدد تبعا لما تقتضيه كل مرحلة . وعندما شكلت الحكومة المؤقتة خصصت للشؤون الاقتصادية، الشؤون الاجتماعية و الثقافية ثلاث و زارات ، الهدف منها دعم تلك القطاعات الإستراتيجية. ويمكن تلخيص تلك الإهتمامات فيما يلي:

1.3.3. المهام الاجتماعية: هناك عدة التزامات اجتماعية كانت على عاتق الهيئات المركزية وفي مقدمتها الحكومة المؤقتة وذلك على المستويين الداخلي والخارجي ، والتي من بينها :

1.1.3.3. المهام الاجتماعية في الداخل: رغم أن الحكومة كانت مستقرة بالخارج، ومن الصعب على الهيئات المركزية للثورة تقديم الدعم المادي للولايات التاريخية خاصة بين سنتي 1958و 1962، إلا أن ذلك لا يعني أن الحكومة المؤقتة كانت منعزلة تماما عن الوضع الداخلي للبلاد ،ويتمثل دعمها الإجتماعي للولايات فيما يلي :

- تقوم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوضع السياسة العامة للشؤون الاجتماعية للبلاد خلال مرحلة الثورة التحريرية بفعل نشاط الوزارة المعنية ، والملفات ذات الطابع الاجتماعي التي تقوم الحكومة بعرضها على المجلس الوطني للفصل فيها ، قصد إيجاد سياسة اجتماعية موحدة لدى مختلف الولايات.(1)
- توجه مصالح الشؤون الاجتماعية التابعة لجبهة وجيش التحرير الوطني والتي تدخل في إطار الفروع الهيكلية للثورة في الداخل ، باعتبارها تشكل حلقة من حلقات السياسة الاجتماعية للهيئات المركزية للثورة وفي مقدمتها الحكومة المؤقتة التي تندرج مهمتها تنفيذ ما سطرته الهيئات الأخرى بما في ذلك القضايا الاجتماعية داخل التراب الوطني .(2)

---

(1) C.N.A, Boite N° 32, Dossier N°09 , Document N° 002. » Etat de l'Organisation de l'Enseignement Publique en Algérie » S.D.

(2) Mohamed harbi et Gilbert Meynier , le F.L.N., Document et Histoire , op –cit , p 360.

- طلب الدعم الخارجي للثورة باسم الوضع الاجتماعي المتردي للجزائريين في الداخل ، وحاجة المواطنين إلى مختلف الخدمات في ظل سياسة التقتيل والتشريد التي تطبقها السلطات الاستعمارية ضد الشعب الجزائري. [1]

- كما أعطت الحكومة المؤقتة تعليمات إلى قيادة الولاية الرالعة من أجل حماية السكان من العمليات الهمجية التي قامت بها منظمة الجيش السري (O.A.S) لا سيما في المنطقة السادسة المتواجدة بمدينة الجزائر العاصمة وضواحيها. [2]

- ورغم أن الحدود الشرقية والغربية ، أصبحت بعد سنة 1959 مغلقة بإحكام واصبح من الصعب تقديم الخدمات الاجتماعية لسكان الولايات التاريخية.[3] إلا أن ذلك لا يعني إهمال الحكومة المؤقتة للداخل سواء من حيث توجيه السياسة الاجتماعية وفقا لما تقتضيه ظروف وإمكانات الثورة التحريرية أو ما تحتاج إليه الخدمات العامة في الجزائر من إمكانات مالية ، حيث قدرت النفقات المالية لسنة 1959 على المستوى الداخلي بـ 8800.000000 فرنك فرنسي قديم.[4] وبغض النظر حول ما إذا كان هذا المبلغ مقتطع من ميزانية الحكومة المؤقتة أم من مساهمات الولايات التاريخية ، إذا علمنا بأن سنة 1959 تمثل سنة الإستقالية المالية للداخل عن الخارج [5] بل ومطالبة قادة الولايات التاريخية بدعم ميزانية الهيئات المركزية.[5] إلا أن المراد هنا ليس في قيمة المبلغ المرصد لقضايا الخدمات العمومية وليس أيضا في الجهات التي قامت بالتمويل ، وإنما في وجود سياسة إجتماعية اعتمدتها الثورة منذ انعقاد مؤتمر الصومام وبقيت سارية المفعول حتى الإستقلال والتي مفادها إعطاء العناية للعنصر البشري نظرا لخصوصية الثورة الجزائرية المتميزة بالطابع الشعبي ، وهو ما جعل القيادة المركزية للثورة تهم بقطاعي الصحة[6] والتعليم للسكان الجزائريين[7] رغم أنها كانت متواجدة في الخارج.

---

(1) C.N.A, Boite N° 003 , Dossier N° 02 , Document 053 , « Archives du Ministére de l'Information » le Caire le 22 Novembre 1958.

(2) Mustapha Bougouba , du Capitaine la Moriciere la Ripublique Bananiere , Edition Publibook , Paris 2008.p 64.

(3) ينظر الصعوبات العسكرية التي واجهت الولاية الرالعة ،الفصل الثالث ، ص 415.

(4) Emmanuelle Colin – Jeanvoine et Stéphanie Derozier , le Financecement du F.L.N ,Pendant la Guerre D'Algérie 1954-1962.p 143

(5) ينظر ذلك في ص186.

(6) C.A.O.M, 3R/456 , « Etude sur le Service de Santé Rebelle , Alger le 12 Octobre 1956, »

(7) C.N.A, Boite N° 32, Dossier N°09 , Document N° 002. » op-cit.

2.1.3.3. المهام الإجتماعية في الخارج: اهتمت الحكومة المؤقتة والمصالح التابعة لها بتقديم الخدمات الاجتماعية للجزائريين المتواجدين في الخارج لا سيما ما يتعلق بــ:

- أولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اهتماما كبيرا بعملية احصاء اللاجئين الجزائريين في الخارج وبالأخص في تونس والمغرب بهدف تزويدهم بالمواد الضرورية كالألبسة ، الأغطية ، المواد الغذائية فضلا عن الخدمات العامة كالرعاية الصحية ، الإيواء ، العمل و متابعة الدراسة لأبناء اللاجئين. والذين قدر عددهم حسب تقديرات الهلال الأحمر الجزائري خلال شهر مارس 1959 بـ 120000 في تونس و100000 في المغرب ، إلا أن العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير [1] والمقدر بتاريخ 18 ديسمبر 1959 بأكثر من 300000 لاجئ جزائري [2] في حين تحصي جريدة المجاهد نحو 180000 لاجئ في تونس جلهم من الأطفال والنساء وكبار السن الذين دخلوا إلى التراب التونسي جراء القصف المتواصل على الأماكن الحدودية مع تونس.[3]

- كما أشرف ممثلو الحكومة المؤقتة (من عمال ، طلبة ، هلال أحمر) على توزيع المساعدات الإنسانية التي كانت تصل إلى كل من تونس والمغرب من البلدان العربية ، الاشتراكية ، فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وغيرها من بلدان العالم.[4] ونظرا لسياسة التدمير والتقتيل الجماعي فإن سكان الحدود المتاخمة لكل من تونس والمغرب شكلوا هجرة مستمرة نحو البلدان المجاورة الأمر جعل الحكومة المؤقتة ملزمة بإحصاء عدد الوافدبن الجدد وأماكن إقامتهم وإعلام الهيئات الدولية بذلك والتي منها البعثات الصحفية والمنظمات الإنسانية قصد التعاون في تقديم الخدمات الضرورية للاجئين وفضح السياسة الاستعمارية أمام الرأي العام الدولي .[5]

- كما تقوم الحكومة المؤقتة بإعداد ملفات خاصة بالشؤون الاجتماعية للجزائريين اللاجئين في كل من تونس والمغرب ثم عرضها على المجلس الوطني للثورة الجزائرية بهدف مناقشتها واقتراح الحلول التي يراها

---

(1) el Modjahid , op-cit, Volume2, N° 40 , le 24 Avril 1959 , p258,
(2) Mohamed Harbi et Gelbert Meynier,op-cit , p 792.
(3) , El Modjahid , op-cit, N° 38 ,le 17 Mars 1959. p206.
(4) Ibid, p.p 206/207.
(5) ibid, p.p258/259.

مناسبة ثم تقوم الحكومة المؤقتة بتطبيق القرارات الصادرة عن دورات المجلس.[1] كما شمل العرض المقدم من طرف الحكومة بتاريخ 1961/07/01مختلف الخدمات الاجتماعية التي قدمت لصالح الجزائريين في الخارج. [2]

- تكفل الهلال الأحمر الجزائري بجمع ثم توزيع المساعدات الضرورية للعائلات الجزائرية المعوزة ، المتمثلة في المواد الغذائية ، الطبية ، الأفرشة والأغطية ، الألبسة وغيرها من الضروريات التي جمعت من مختلف بلدان العالم كهدايا وهبات جراء ما تعانيه العائلات الجزائرية في الخارج من تشرد وجرمان. [3]

ومن هنا نستنتج بأن دور الحكومة المؤقتة في الخارج لم يكن يقتصر على الأدوار السياسية والعسكرية التي لها علاقة مباشرة بالحرب ومن ثم استرجاع السيادة الوطنية فحسب بل الاهتمام بالبعد البشري الإنساني للجزائريين المتواجدين في الخارج لا سيما المحتاجين منهم من بين اهتمامات أعضاء الحكومة لكون البعد الاجتماعي ركزت عليه كل مواثيق الثورة التحريرية بدءا ببيان أول نوفمبر إلى القرارات الصادرة عن دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، كما أن شعار الثورة ((**الثورة بالشعب وإلى الشعب**)).

وبهذا نلاحظ بأن القضايا الاجتماعية سواء للجزائريين المقيمين في الداخل أو الخارج كانت من بين إهتمامات الحكومة المؤقتة ولعلها كانت تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من بينها:

1) تعبئة كل الطاقات الجزائرية على اختلاف اماكن تواجدها ووضعها الاجتماعي قصد التمكن من تجسيد مبدأ شعبية الثورة في الميدان ، وهذا لا يتأتى لها إلا إذا قامت بوضع إحصاء دقيق للجزائريين المتواجدين على المستويين الداخلي والخارجي.

2) إذا كانت الغاية من الثورة حسبما حددها بيان أول نوفمبر تكمن في ((إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ، ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية)) فإن الحكومة المؤقتة أرادت أن تجسيد هذا الهدف في تعاملها مع الجزائريين الذين اضطرتهم ظروف الحرب ليعيشوا كلاجئين في كل من تونس والمغرب وغيرهما ، كما حثت قادة الولايات على تحقيق مبدأ التكافل الإجتماعي بين السكان للتقليل من حدة المشاكل التي يعانون منها.

---

(1) C.N.A , Répertoire de G.P.R.A. Rapport sous le Titre (L'Organisation Politico- Social de A.L.N.) S.D. et S.L, .Boite N° 020 , Dossier N°015, Ddocument N°003.

(2) C.N.A.,Repertoire de C.N.R.A. Dossier N° 08, Document N° 013. S.D. et S.L.

(3) Ibid , Dossier N° 08, Document N° 016. Le 01/07/1961.

2.3.3. **المهام الاقتصادية:** حظيت القضايا الاقتصادية باهتمام كبير من قبل الحكومة المؤقتة باعتبار أن البلاد كانت في حالة حرب ضد المحتل الفرنسي ولا يجب الاعتماد على ما تقرره الدوائر الاقتصادية الفرنسية فيما يخص الجزائريين سواء في الداخل أو الخارج ، كما أن حرب التحرير الوطني التي يديرها جيش التحرير ضد الجيش الفرنسي تتطلب إمكانات اقتصادية كبرى ، ولذا نجد الحكومة المؤقتة تهتم بهذا القطاع داخل التراب الوطني وخارجه .

1.2.3.3. **المهام الاقتصادية في الداخل** : وتتمثل فيما يلي:

– دعوة قادة الولايات التاريخية ومن خلالها كل الشعب الجزائري إلى تكثيف الجهود في الداخل من أجل رفع الإنتاج الفلاحي (بكل أنواعه) بهدف تحقيق الاكتفاء الغذائي للجزائريين قدر المستطاع ، فعلى حد تعبير مجاهدي اتحاديتي بني سليمان وجواب من ولاية المدية ((**كانت تصلنا تعليمات من القيادة المركزية في الخارج عن طريق القيادة الولائية بأن نكثف من الإنتاج الزراعي وتربية المواشي قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي لولايتنا ...وحتى لمناطق الولاية السادسة ، إن أمكن ذلك**)) (1) كما يشير مجاهدو اتحادية تابلاط ((**كنا نطبق تعليمات القيادة المركزية التي تصلنا عن طريق قيادتنا المباشرة أو عن طريق صوت الجزائر الحرة المستقلة فيما يتعلق بتوفير الغلات الزرايعة الجبلية**)) (2)

– مطالبة الولايات بتطبيق سياسة الإعتماد على الذات فيما يتعلق بتوفير إحتياجاتها المالية و ذلك باللجوء إلى المواطنين والذين حددت مساهماتهم فيما يلي :

1) أموال الزكاة : التي تدفع لخزينة جبهة التحرير الوطني ، وذلك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ، ويتم جمعها من طرف الهيئات المكلفة بالمالية على مستوى الأقسام ونصف الاقسام ثم ترسل إلى الهيئات العليا للثورة ، وتقدم بوصل يحددفيه عدد المساهمين والمبلغ الإجمالي المقدم .(3)

2) الضرائب: تفرض على كل الجزائرين سواء المقيمين في الداخل أو الخارج ، وحتى بعض الأجانب المقيمين في الجزائر ، الذين لديهم نشاط اقتصادي (زراعة ، تجارة ، صناعة أو أي نشاط حرفي) وتحدد قيمة المبالغ المدفوعة وفقا لجدول تحدده الهيئات القيادية للولاية ، كما قد تحدد من طرف قادة المنطقة أو

---

(1) حوار مع مجاهدي اتحاديتي بني سليمان وجواب بمناسبة ذكرى استشهاد الرائد سي لخضر (رابح مقراني) بمقر اتحادية المجاهدين ببني سليمان بتاريخ 1994/03/04.

(2) حوار مع أعضاء مكتب المجاهدين لاتحادية المجاهدين بتابلاط ، بمقر الاتحادية يوم 1992/10/31 .

(3) نفس الحوار.

الناحية ووفقا لاقتراحات الهيئات القاعدية

3) الغرامات : التي تفرض نقدا على المخالفين لقوانين جبهة وجيش التحرير الوطني ، وتختلف باختلاف طبيعة المخالفة ودرجتها ، وتحددها محاضر جلسات محكمة الثورة كما تحددها المجالس الشعبية ، وترفق بمحضر رسمي تحرره الهيئة المخولة قانونا بذلك . [1]

4) إشتراكات الموظفين والتجار: والمقدرة بـ 200 فرنك فرنسي قديم شهريا ، و هو المبلغ الأدنى الذي يمكن أن يساهم به كل جزائري. [2] ، وحدد مبلغ 20000 فرنك بالنسبة للتجار . فبين سنتي 1957-1958 لم تكن جبهة وجيش التحرير الوطني تعاني من صعوبات مالية لأن الشعب الجزائري كان يتكفل بحاجيات الثورة من مختلف التموينات ، وبعد إضراب الثمانية أيام وما نتج عنه من تحطم نظام جبهة التحرير الوطني بالمدن وفي مقدمتها مدينة الجزائر ، وتطبيق السلطات الإستعمارية لسياسة المناطق المحرمة ووضع المحتشدات في المناطق الريفية ، مما أدى إلى تراجع مداخيل جبهة التحرير الوطني. [3] الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى رفع الحد الأدنى لمساهمة المواطنين إلى 500 فرنك فرنسي قديم خلال الفترة المتدة بين سنتي 1959-1962.[4] كما قد تختلف تلك المساهمات باختلاف المناطق ، والولايات التاريخية. [5]

5) التبرعات والهبات : والتي تقدم من الأشخاص الميسوري الحال مثل التجار والحرفيين ، وتختلف قيمتها باختلاف الوضعية المالية للمتبرع ، كما قد تختلف لدى الشخص الواحد من سنة لاخرى حسب المداخيل التي تحصل عليها. [6]

6) الغنائم : التي يتم الحصول عليها أثناء القيام بالعمليات العسكرية ، والمتمثلة في النقود ، المجوهرات وغيرها من الاشياء الثمينة .[7]

---

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، التقرير السياسي للولاية الرابعة ، المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية ، الجزء الأول من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958 ، مطبعة المجلس الشعبي الوطني ، الجزائر د.ت.ن. ص 69.

(2) نفس المصدر ، ص 68.

(3) نفس المصدر ، الفترة مابين 1959-1962، ص 31.

(**4**) Gilbert Meynier , Histoire Intérieure du F.L.N 1954-1962 , Edition Casbah , Alger 2003, pp 471/472.

(5) م.و.م ، التقرير السياسي للولاية الاولى ، المقدم للملتقى الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية ، باتنة ، د.ت.ن . ص 57.

(**6**) Guentati, op-cit, p 219.

بالإضافة إلى ما ذكر تشير دوائر الإستعلامات الفرنسية إلى الضريبة الشخصية على كل إنسان بالغ والضريبة على الاملاك التي بحوزة كل شخص.[1]

الضرائب على الأملاك : والتي تحددت حسب مصالح الشرطة المالية والاقتصادية الفرنسية فيما يلي :

ضريبة المواشي : وحددت كالتالي :

- 50 فرنك على كل رأس من الماعز .
- 100 فرنك على كل رأس من الأغنام .
- 300 فرنك على كل رأس من الابقار.وكذلك بالنسبة للبغال والجمال ، وتؤخذ الضريبة على الماشية في حالة ما إذا بلغ عددها ثلاثة رؤوس فأكثر .
- الضريبة على السيارات والجرارات حددت ما بين 10000و 15000فرنك فرنسي قديم في السنة.

8) غرامة العقوبات : وحددت كالتالي:

- كل شخص تمت محاكمته من طرف محكمة جبهة التحرير الوطني مطالب بدفع غرامة قدرها 30000 فرنك .
- إذا نشب شجار بين الأشخاص أو الجماعات كل واحد يغرم بدفع 1000فرنك .
- الرعي غير المرخص به يؤدي إلى دفع 2500 فرنك.
- في حالة ما إذا قام أي شخص بقطع أشجار الغابة أو حرقها يغرم بدفع مبلغ يتراوح بين 500 و1000فرنك .
- في حالة ما إذا أقدم اي شخص على سرقة رأس من البقر يغرم بدفع 20000 فرنك .
- إقامة عرس أو أي وليمة بدون ترخيص من الهيئات التابعة لجبهة التحرير الوطني يغرم صاحبة بدفع 10000فرنك .
- من قام بشراء لحم مسروق وهو يدري بذلك يطالب بدفع 15000فرنك .
- كل من وزع المواد الغذائية والمشروبات للجيش الفرنسي يدفع مبلغا يقدر بـ 30000 فرنك .
- كل شخص يمتنع عن تقديم يد المساعدة لأي مجاهد يكون مجروحا أو في حالة خطر تسلط عليه

---

(1) C.A.O.M.G.G.A/120, Dossier Financement du F.L.N.1957.1959.Note de Service délivré pare le Commissaire Divésionaire, Chef du Service central des Renseignements Généraux, à Alger le 16 Juillet 1957.

عقوبة مالية قاسية قدرها 60000 فرنك .[1]

– كما تشير مصالح الاستخبارات الفرنسية بأن جبهة التحرير الوطني طالبت سكان الأحياء الإسلامية بالعاصمة بدفع الإشتراكات وتقديم المساعدات للجبهة قصد تمكنها من مواصلة نشاطها وتحسين ظروف عملها ، جراء الأزمة السياسية والمالية التي تعرضت لها مدينة الجزائر بعد إضراب الثمانية أيام 1957 .[2] على أن تدفع تلك الإشتراكات خلال الخمسة أيام الأولى من بداية الشهر ، ومن أجل تحقيق ذلك تم الإتصال بالتجار وحثهم على ضرورة الإلتزام بتعليمات الجبهة ومساهمتهم المالية والمادية خدمة لصالح الثورة. [3]

– وكانت أموال الزكاة وغيرها من مصادر التمويل تجمع من طرف أعضاء المجالس الشعبية. [4] كما قد يتم تكليف بعض المناضلين ممن يتوسم فيهم قادة القسم أو المنطقة مثلا ، الثقة والحنكة السياسية في التعامل مع الناس ، دون إثارة شكوك مصالح الإستعمار في حالة جمع الأموال من الناس. [5] ولم تكن لتلك العملية إدارة خاصة ، حيث يقول على كافي ((ولكن نادرا ما توجد تنظيمات لجمع التبرعات بمعنى الكلمة)) .[6]

وبعد جمع الأموال من قبل الهيئات المكلفة بهذه العملية ، يخصص قسطا كبيرا منها لشراء الاسلحة من الخارج وإدخالها للولايات التاريخية عن طريق الحدود التونسية والمغربية.[7]

ومن هنا نستنتج بأن ((المصدر الرئيسي لتمويل الثورة هو الشعب الذي قدم كل ما يملك إلى الثورة في أشكال مختلفة)) .(8) تتمثل في دعم الثورة بمختلف المواد الضرورية مثل المواد الغذائية ، الألبسة

---

(1) C.AO.M , G.G.A , 7G/1220 , Dossier Collecte des Fonds 1955-1962 (Financement de la Rebellions) p.p4/5.

(2) Ibid, « Note de Renseignement » Délivrée par le Commissaaire Divisionnaire des Renseignements Généraux à Alger M.Gonzales le 31 mai 1957.

(3) Ibid, « Note de Renseignement » délivrée par commissaire central , Détaché à l'Etat –Major Alger Sahel , le 02Mai 1957.

(4) علي كافي مصدر سابق ص 197.

(5) الحوار السابق مع مجاهدي تابلاط

(6) كافي نفس المصدر ، ص 229.

(7) Maurice Faivre , un Village de Harkis , Edition L'Harmattan 1994,p 110.

(8) م.و.م. ، المكتب الولائي للمجاهدين بالمدية ، ملف تاريخ الثورة التحريرية ، مرحلة 1956/08/20 إلى نهاية1958 (د.ط) ، ص 13.

الأغطية ، وغيرها من مستلزمات الحرب. [1] كما يمكن ملاحظة ما يلي:

1) أثر مخطط شال بشكل كبير على عملية تمويل الولايات التارخية ، مما جعل كل إقليم جغرافي يعتمد على نفسه ، نتيجة لتراجع الجباية الضربية سنة 1958 بشكل كبير داخل هياكل الثورة ، الأمر الذي جعلها تعاني من أزمات مالية خانقة.[2] دون أن تتحصل على الدعم المالي اللازم من طرف الهيئات المركزية .[3]

2) و منذ 1959 أخذت الهيئات السياسية والبعثات الدبلوماسية إستقلالها المالي و أصبحت تعتمد على نفسها في توفير أرصدتها المالية بما في ذلك الولايات التاريخية والهيئات المركزية للثورة في الخارج واعتمدت كل هيئة على نمط خاص في تسيير مواردها المالية وفقا لإمكاناتها وظروفها الخاصة. [4] وهو ما جعل المنطقة الأولى من الولاية الرابعة مثلا تقوم بجمع مبلغا قدر خلال شهر فيفري من سنة 1959بـ 22189111 فرنك فرنسي قديم وانفقت 23640505 فرنك فرنسي قديم ، وبذلك فإن ميزان مدفعاتها كان خاسرا بـ مبلغ 1451394 فرنك فرنسي قديم.[5]

– وبما أن كل ولاية مسؤولة عن تحديد طرق جلب أموالها وكيفية نفقتها تبعا لظروفها الخاصة فقد تمكنت الولاية الرابعة مثلا من جمع 30,000000 مليون فرنك فرنسي قديم بمناسبة 05 جويلية 1959.[6] كما كانت الولاية الرابعة تتلقى من حين لأخر المساعادات المالية من طرف فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، ففي 04 فيفري 1961 بعث الفيدرالية برسالة إلى العقيد محمد بونعامة قائد الولاية مرفقة بمبلغ مالي يقدر بـ 25000000 فرنك فرنسي قديم ، في الوقت الذي كانت فيه الولاية تعاني من أزمة مالية خانقة .[7] ومن هنا يمكن ان نستنتج ما يلي:

1) تأثر الولايات التاريخية بخطي موريس وشال ، بحيث لم تعد تصل المساعدات المادية من الخارج نحو

---

(1) المنظمة الوطنية للمجاهخدين ، التقرير السياسي للولاية الرابعة ، الفترة من 1959 إلى نهاية 1962 ص 32.

(2) Gilbert Meynier , op-cit , p 474.

(3) C.A.OM. G.G.A , 3F/573 , les Finance du F.L.N , Delegation Générale du Gouvernement en Algérie Bureau d'Etudes pp1/2.

(4) C.A.O.M , G.G .A.7G/1201.Dossier Financement du F.L.N , op-cit.pp 1 /2

(5) Ibid, Annexe 111.

(6) Ibid.

(7) علي هارون ، الولاية السابعة ، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962 ، ترجمة الصادق عماري و مصطفى ماضي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007 ، ص 418.

الداخل.

2) كما أثر مخطط شال هو الأخر تأثيرا سلبيا على مختلف هياكل الثورة بسبب تدميره للبنية التحتية للثورة التحريرية ، ووضع مراقبة مشددة على السكان ، الأمر قلل من مواردهم المالية ومن ثم نقص مساهماتهم تجاه ميزانية جبهة وجيش التحرير الوطني .

3) وإذا كانت سنة 1958 هي سنة تراجع المبالغ الجبائية لميزانية الثورة التحريرية في الداخل. [1] فإن سنة 1959 تعد سنة تحول في أنماط التمويل داخل هياكل الثورة في الداخل والخارج ، بحيث أصبحت الهيئات المركزية للثورة تتكفل بتمويل الهيئات التابعة لها في الخارج ، في حين أصبحت كل ولاية ملزمة بتمويل نفسها بنفسها ، في الوقت الذي كان فيه الشعب الجزائري يعاني من سياسة التقتيل والتدمير لمختلف منشأته وممتلكاته ، وأجبر على مغادرة أراضيه و الإقامة في المحتشدات . وهو ما جعل كل ولاية تجتهد في كيفية تحصيل جبياتها المالية وفقا لإمكاناتها الخاصة ، الأمر الذي جعلها تعاني من أزمات مالية خانقة وعجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها ، وهو ما جعلها تتهم قادة الخارج بالتقصير في واجباتهم تجاه الثورةفي الداخل . [2]

4) نظرا للطابع الشعبي للثورة الجزائرية في جميع ابعادها لا سيما في الجانب المادي ، فإن سلطات الاحتلال أولت عناية كبيرة لمراقبة الجزائريين في كل من تونس والمغرب لهدفين أساسيين أولهما سياسي يكمن في عزل أعضاء الجالية الجزائرية في البلدين المذكورين عن الهياكل التنظيمية للجبهة ، بغية الحد من نشاطهم ، وثانهما إقتصادي يتمثل في فرض رقابة مشددة على عملية جمع الأموال والتموينات العامة [3] كما فرضت رقابة مشددة على كل العمليات الاقتصادية المتعلقة بالجزائريين ، سواء فيما يتعلق بجمع الأمول وطرق إداعها في المؤسسات المصرفية أو كنزها على مستوى الهياكل التابعة للثورة . بالإضافة إلى مراقبة الانتاج الزراعي منذ مرحلة البذر حتى الحصاد والتخزين.[4] ولعل المراد من كل ذلك هو قطع الصلة في مجالات التموين بين الهيئات المركزية للثورة في الخارج و الولايات التاريخية في الداخل ومنع أي شكل من أشكال التعاون بين هياكل الثورة في الداخل.

---

(1) Gilbert Meynier , op-cit ,p 474.

(2) C.A.O.M. Boite G.G.A ,3R/573 , les Finance du F.L.N. op-cit , pp1/2.

(3) C.A.O.M, G.G.A. 3R/457, Dossier « Surveillance les Frontières » op- cit.

(4) C.A.O.M.G.G.A. 7G/1220 Dossier « Collecte de Fonds » op-cit.

2.2.3.3. المهام الاقتصادية في الخارج : و تتمثل في الحصول على كل أشكال الدعم المادي والمالي لصالح الثورة الجزائرية من الخارج ، ثم نقله إلى مكاتب جبهة التحرير الوطني المتواجدة في معظم بلدان العالم ، أو نقله مباشرة نحو البلدان المجاورة وبالأخص إلى تونس والمغرب .

- **الدعم المادي** ، ويتمثل في تزويد مكاتب جبهة التحرير الوطني والهيئات المركزية للثورة في الخارج بمختلف التجهيزات والعتاد الحربي لاستخدامه في المناطق الحدودية أويمكن إدخاله إلى الداخل ، بالإضافة إلى المواد الغذائية ، الطبية ، الأفرشة والأغطية وغيرها ، ويمكن ذكر بعض الأمثلة من هذا الدعم فيما يلي:

1.2.2.3.3. الدعم المادي المقدم من الدول الإشتراكية . ففي سنة 1959مثلا قدم الإتحاد السوفياتي للثورة الجزائرية عن طريق المغرب 100 طن من الأرز ، و 50 طن من السكر و 500000 علبة حليب بالإضافة إلى الألبسة ، وقدرت قيمة تلك البضائع بـ 300000 روبل . كما قدمت بلغاريا للثورة الجزائرية المواد الغذائية والأقمشة بقيمة مالية تتراوح بين 15 و20 مليون فرنك فرنسي . وخلال فترة شهر ونصف (فيفري ومارس 1959) وصل إلى تونس 1000طن من السلع قادمة من أوربا الشرقية ، والتي من بينها 750 طن من الأدوية ، الالبسة والأغطية ، بالإضافة إلى سيارة إسعاف ، جهاز أشعة راديو وغيرها من المواد.وقدمت الصين نحو 1000 طن من الأرز ، و2000 من الحبوب و 2500 بطانية. [1] وفي إطار الإتفاق المبرم بين ممثل الحكومة المؤقتة عمر أوصديق ووزير الدفاع الصيني بتاريخ 1959/04/02 تعهدت الصين بتزويد الثورة الجزائرية بالاسلحة الخفيفة ، الذخيرة ، سلاح المدفعية ، والأجهزة التي تستعمل في تخريب الاسلاك الشائكة ، وعدد من الطائرات ، وتغطي تلك الصفقة حاجيات الثورة لمدة سنتين ، وتقدر قيمتها المالية بـ 25 مليون دولار إمريكي . كما تعهدت الصين بتقديم الدعم التقني للثورة المتمثل في تقنيات الحرب الأهلية ، تكوين الطيارين واستعمال أجهزة الراديو وغيرها من التقنيات.[2]

2.2.2.3.3.الدعم المالي المقدم من طرف الدول العربية . ساهمت الدول العربية منذ بداية الثورة في دعم القضية الجزائرية سياسيا وماديا ، بدرجات متفاوتة طبقا لمواقفها وامكاناتها المادية . وينقسم الدعم المالي العربين إلى صنفين أساسيين هما :

- دعم مالي مقتطع من ميزانيات الدول العربية.
- التبرعات والهدايا المقدمة من طرف الشعوب العربية للثورة الجزائرية.

---

(1) C.A.O.M.G.G.A, 7G/1246 ,Dossier « Rapports Avec des Organes Suprêmes »
(ينظر الملحق رقم 15.ص.ص503/501)

(2) Ibid, p 7

وناخذ للدعم العربي بشكليه الرسمي والشعبي نموذجا للفترة مابين شهري جانفي وأوت 1959 ، ونوجز ذلك في الجدول التالي: [1]

البلد	المبلغ المقدم بعملة البلد	ما يعادله بالمليون فرنك فرنسي	ما قدم من ميزانية الدولة بالميلون فرنك	ما قدم من التبرعات والهدايا بالمليون فرنك
اللملكة العربيةالسعودية	3000000 ريال سعودي	6.120	5.090	1.030
العراق	2000000 دينار	2.500	——	——
الأردن	170000دينار	220	130	50
لبنان	120000 ليرة لبنانية	18	15	3
ليبيا	83000 ليرة	92	82	10
المغرب	43000000 درهم	47	——	——
مصر	1700000 ليرة مصرية	1.700	——	——
سوريا	2150000 ليرة سورية	400	270	130
السودان	1500 ليرة سودانية	20	——	——
اليمن	500000 روبية	40	——	——
الكويت	——	750	——	——

بالإضافة لما قدمته البلدان العربية هناك مساعدات دولية أخرى ، قدمتها بلدان أوربية ، أسيوية وإمريكية ليصل المبلغ الإجمالي خلال الفترة المحددة أعلاه إلى نحو تسعة ملايير فرنك فرنسي ، حيث قدمت الصين الشعبية مبلغا قدر بـ 190مليون فرنسي وهو ما يعادل مليون دولار ، بالإضافة إلى مساهمات أخرى قدمتها دول أوروبا الشرقية والتي منها يوغوسلافيا.[2]

ولتنظيم القطاع المالي قامت لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة بفتح العديد من الحسابات البنكية في البلدان العربية والأوربية ، والتي عادة ما تفتح بإسم مؤسسات مالية أجنبية وباسماء مستعارة ، ومنها:

(1) C.A.O.M , G.G.A , 3R/573 , op-cit , (Dossier les Finances du F.L.N,) Tableau C.

(2) Ibid, Tableau B.

- توضع مساهمات الدول الإفروأسيوية بالصندوق المركزي بدمشق (أو البنك العربي بدمشق) الذي يوجد به حساب وزارة المالية للحكومة المؤقتة . كما توضع في بنوك عربية أخرى مثل ، صندوق القاهرة والبنك العربي بطرابلس ، البنك التونسي ، البنك المغربي وغيرها ،و قدر مبلغ المساهمات لتلك الدول خلال سنة 1958بـ 10 مليار فرنك فرنسي .

- أما مساهمات فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والمقدرة بـ 2.5 مليار فرنك فرنسي ، وهناك مبلغ من مصادر مختلفة قدرت قيمته خلال سنة 1959 ما بين 200 و 300 مليون فرنك فرنسي و تودع تلك الأموال بعدة بنوك سويسرية تحت إسم C.R.A (le Croissant Rouge Algérien) ، وبأسماء مستعارة لمؤسسات بنكية مثل البنك العربي (S.T.B) وغيرها. [1]

أما نفقات الحكومة المؤقتة لسنة 1959 فقد تم توزيعها على الوزارات بالشكل التالي :

1) وزارة الدفاع : قدرت ميزانيتها السنوية بـ 3600 مليون فرنك فرنسي وهو ما يمثل 64 % من ميزانية الحكومة المؤقتة ، وتقدر ميزانيتها الشهرية بـ 300 مليون فرنك فرنسي ، وتصرف تلك الأموال بمنطقة المغرب العربي حيث تتواجد قيادة الثورة وكذا جيش الحدود ، بحث ينفق منها 176.2 مليون فرنك فرنسي في تونس و 117.5 م. ف. ف[2]. بالمغرب ، وما بين 5 إلى 6 م. ف.ف . في ليبيا .

2) المصالح الخاصة: [3] والتي تقدر ميزانيتها السنوية 2045 م.ف.ف. وهو ما يعادل 36 % من مزانية الحكومة المؤقتة ، ومزانيتها الشهرية تقدر بـ 170.4 م.ف.ف.ينفق منها في تونس مبلغا يقدر بـ 68.2 م.ف.ف . وما ينفق منها في المغرب فيقدر بـ 43.5 م.ف.ف. أما في ليبيا فينفق منها 15.2 م .ف.ف.

3) وزارة الإتصال والعالاقات العامة (M.L.G.C) قدرت ميزانيتها السنوية بـ 820 م.ف.ف. أي بنسبة 14.4 % من الميزانية الإجمالية للحكومة ، وتقدر ميزانيتها الشهرية بـ 68.3 م.ف.ف .ينفق منها في تونس 29.3م.ف.ف.و 17.6 م.ف.ف. و 6 م.ف.ف . في ليبيا.

4) وزارة التسليح والتموين العام (M.A.R.G) قدرت الميزانية السنوية لهذه الوزارة بـ 300 م.ف.ف.بنسبة 5.4% من المزانية الإجمالية وميزانيتها الشهرية قدرت بـ 25 م.ف.ف ، ينفق منها شهريا مبلغا قدر بـ 6

---

(1) C.A.O.M, Boite G.G.A, 3R/573 , op-cit, Tableau A.

(2)م.ف.ف. مليون فرنك فرنسي .

(3) يقصد بها مصالح الجوسسة والجوسسة المضادة عن (C.A.O.M.G.G.A , Boite 7G /1246 , Buraeu d'Etude N° 1.169/04/BE, le 03 juillet 1959.) .

م.ف.ف في كل من تونس والمغرب (6+6) م.ف.ف.أما في ليبيا فينفق منها نحو 7.2 م.ف.ف.

5) وزارة الشؤون الإجتماعية : خصصت لها مزانية سنوية قدرت بـ265 م.ف.ف ، وتمثل نسبة 4.4 % م.ف.ف . وقدرت ميزانيتها الشهرية بـ 22 م.ف.ف. وخصص المبلغ الذي ينفق في تونس بـ 13 م.ف.ف. وما ينفق في المغرب بـ 6 م.ف.ف .وخصص لما ينفق بليبيا بـ 1 م.ف.ف.

6) وزارة الشؤون الثقافية : خصصت لها مزانية سنوية قدرت بـ 126م.ف.ف.وهي بذلك تمثل نسبة 2.25 % ، وميزانيتها الشهرية تقدر بـ 10.5 م.ف.ف. ما ينفق منها في تونس يقدر بـ 2.75 م.ف.ف. وما ينفق في المغرب يقدر بـ 0.5 م.ف.ف.

7) وزارة الشؤون الإفريقية : حددت لها ميزانية سنوية قدرت بـ 18 م.ف.ف. وهي بذلك تعد أدنى ميزانية لوزارات الحكومة المؤقتة وتمثل نسبة 0.32% من ميزانية الحكومة المؤقتة ، وميزانيتها الشهرية تقدر بـ 1.5 م.ف.ف. ينفق منها في تونس 0.58 م.ف.ف . وفي المغرب 092 م.ف.ف.

8) وزارة الإعلام : خصصت لها ميزانية سنوية قدرت بـ 72 م.ف.ف.بنسبة إجمالية تمثل 1.3% وقدرت ميزانيتها الشهرية بـ 6.1 م.ف.ف.

9) وزارة الشؤون الخارجية : خصصت لها ميزانية سنوية قدرت بـ 120 م.ف.ف. بنسبة 2.13. %.

الداخل : خصصت ميزانية النفقات للداخل بـ 324 م.ف.ف.بنسبة إجمالية قدرت بـ 5.8 % ، بميزانية شهرية قدرت بـ 27 م.ف.ف .ينفق منها في تونس 12.5 م.ف.ف. وكذلك في المغرب 12.5.م.ف.ف.[1]

ويمكن أن نقدم قرأءة لهذه المعطيات الإحصائية لمزانية الحكومة المؤقتة خلال سنة 1959 كالتالي:

– تحظى وزارة الدفاع بأكبر قدر من ميزانية الحكومة المؤقتة ، لكونها كانت في حالة حرب ومن ثم تسخير جل مواردها المالية لوزارة الدفاع .

– ثم تأتي المصالح الخاصة ، ووزارة الإتصالات والعلاقات العامة في الدرجة الثانية من حيث قيمة النفقات العامة لأنها أجهزة مكملة لوزارة الدفاع ولها علاقة بالنشاط الحربي ، سواء داخل تونس أو خارجه.

– أما وزارة الإعلام ، الشؤون المغربية ،الخارجية فإن ميزانيتها محدودة جدا ، ولعلها كانت تعتمد في

---

(1) C.A.O.M.Boite G.G.A, 3R/573 , op-cit , Tableau B.

نفقاتها على ما تجمعه الهيئات التابعة لها من هدايا وتبرعات ، ثم لكونها لم تكن من القطاعات ذات البعد الإستراتيجي بالمقارنة مع الوزارات التي لها علاقة مباشرة بالحرب .

– كما نلاحظ بأن تلك المبالغ المالية كانت تنفق في بلدان المغرب العربي الثلاثة دون غيرها ، ولعل ذلك يعود إلى سببين أساسين ، الأول يرجع إلى كون القيادة المركزية للثورة (السياسية منها والعسكرسة) كانت مقيمة هناك ، ومن ثم توزيع ميزانية الحكومة المؤقتة على مختلف المصالح الحيوية المتواجدة بالمنطقة والسبب الثاني يعود إلى كون سنة 1959 مثلا قدرت فيها نفقات الوزارات نسبة 77% من مجموع نفقات الحكومة، وبما أن نسبة 23 % الباقية غير كافية لتغطية نفقات الهيئات التابعة لجبهة التحرير الوطني داخل الوطن وخارجه ، فقد أعطيت إستقلالية التحصيل الضريبي والجبائي لمختلف هيئات الثورة في الداخل والخارج ، وهذا يعني أن الهيئات الأخرى كانت لها ميزانياتها الخاصة .

– أما الولايات التاريخية والتي تمثل الميدان الحقيقي للحرب فلم يخصص لها سوى 324 م.ف.ف. وهو ما يمثل 5.8% من مجموع الميزانية الإجمالية للحكومة المؤقتة وهي نسبة ضئيلة جدا .(1)، إلا أننا نستنتج بأن تلك الميزانية لم تخصص للحرب ، لكون كل ولاية لها إستقلالها المالي ، وإنما خصصت لنفقات الوفود التي تمثل ولاياتها لدى الهيئات المركزية (السياسية والعسكرية) بدليل أن تلك المبالغ المخصصة للداخل تصرف في البلدان المجاورة ،ثم لكون الولايات التاريخية هي التي كانت مطالبة بالمساهمة في الميزانية المركزية بمبلغ يتراوح بين 600 و700 مليون فرنك فرنسي.[2]

---

(1) C.A.O.M.Boite G.G.A, 3R/573 , op-cit , Tableau B.

(2) Gilbert Meynier , op-cit, 73/74.

4. علاقة الحكومة المؤقتة بالهيئات الثورية الأخرى : نظرا لكون الحكومة المؤقتة هي الجهاز التنفيذي المركزي ، فإن علاقتها مرتبطة بكل الهيئات الثورية الأخرى ، ابلمركزية منها والإقليمية ، وهي .

1.4. علاقة الحكومة المؤقتة بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية : يمكن تلخيص أهم معالمها فيما يلي .

– تم تشكيل الحكومة المؤقتة على إثر التوصية التي تقدم بها المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في دورته الثانية المنعقدة بالقاهرة ما بين 20 و 28 أوت 1957،[1] ثم قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتطبيقها عمليا خلال عدة جلسات ما بين جانفي وسبتمبر 1958.[2]

– بما أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الهيئة الوطنية العليا ، فإنه يقوم خلال دوراته بتحديد السياسة العامة للحكومة ، وهي مسؤولة أمامه ، وملزمة بتقديم تقارير مفصلة عن مختلف المهام التي قامت بتأديتها بين دورتي المجلس. [3]

– الإتفاقيات التي تقوم الحكومة المؤقتة بإبرامها مع مختلف الهيئات الدولية لا تعد سارية المفعول إلا بعد بعد مناقشتها والمصادقة عليها من طرف أعضاء المجلس الوطني ، لا سيما تلك التي لها علاقة بمصير الثورة و مستقبل البلاد ، وتتم مصادقة أعضاء المجلس إما بالتصويت المباشر للأعضاء الذين يمكنهم حضور دورات المجلس ، أو عن طريق الوكالة في حالة تعذر حضور بعض الأعضاء خاصة بالنسبة لأعضاء المجالس الولائية في الداخل ، أو المكلفون بمهام في بلدان العالم ويصعب عليهم الحضور .[4]

– يقوم المجلس الوطني للثورة الجزائرية بدراسة مختلف التقارير المقدمة من طرف الحكومة المؤقتة حول الوضع العام للثورة داخل البلاد وخارجه ، ثم يصدر القرارات التي يراها ملائمة بشأن كل قضية ،ويكلف الحكومة بتطبيقها ميدانيا ، كما يدرس الإقتراحات المقدمة من قبل أعضاء الحكومة .[5]

– تحدد السياسة العامة للحكومة المؤقتة خلال دورات المجلس الوطني ، ويشترط موافقة ثلثي أعضاء

---

(1) C.A.O.M, G.G.A , 3R/455 , Dossier « Rapports Particuliers » op –cit.

(2) C.A.O.M.91. 3F/147 « Dossier F.L.N » op –cit.

(3) C.N.A, Répertoire Du C.N.R.A, op-cit , Document N°35 ,piece N° 04.

(4) C.A.OM.G.G.A, 7G/1214 , Etude sur l'Organisation Extérieur du F.L.N. 2éme Bureau , section Extérieur , Alger le 22 juin 1960.

(5) C.N.A, répertoire de C.N.R.A , Session de tripoli,(17/12/1959.à 18/01/1960) . Dossier N° 01, Document N° 14.et N° 16 le 30 et 31/12/1959

المجلس بالنسبة للقضايا التنظيمية ، أو النشاط العام الذي تقوم به الحكومة المؤقتة ، أما عندما يتعقلق الأمر بقضية وقف إطلاق النار وتقرير المصير بالنسبة للبلاد فإن الأمر يحتاج إلى مصادقة أربعة أخماس (4/5) أعضاء المجلس إما بالتصويت المباشر أو بالوكالة .

– وبما أن المجلس الوطني هو الهيئة العليا للثورة التحريرية فإنه مكلف بوضع القوانين الخاصة بالهيئات المركزية الأخرى وتعيين قادتها وانهاء مهامها ، بما في ذلك الحكومة المؤقتة. [1]

وغيرها من مظاهر العلاقة بين الهيئتين المركزيتين التشريعية والتنفيذية للثورة ، والتي من خلالها يمكن ملاحظة ما يلي:

1) نظرا لكون المجلس الوطني للثورة الجزائرية يضم كل الهيئات التابعة للثورة على إختلاف مهامها وأماكن تواجدها ، ولكونه أعلى هيئة مركزية للثورة فإنه يحدد السياسة العامة للحكومة المؤقتة ويعين أعضاءها ويحدد مهامها وميزانياتها و يتابع نشاطها ، ومن ثم فهو بحق الهيئة ذات السيادة المطلقة على باقي الهيئات.

2) رغم الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها المجلس الوطني لكنه لم يعين له رئسا معينا ، ومن خلال تصفح وثائق مركز الارشيف الوطني نلاحظ بأن رئيس الحكومة يطلق عليه أيضا إسم رئيس المجلس وإن كانت تلك الصفة (رئاسة المجلس) غير ثابتة فهي تنتقل من شخص لأخر تبعا لطبيعة القضايا المعالجة ، ولعل إشكالية إزدواجية الرئاسة بين الحكومة والمجلس (في بعض الحالات) تعود إلى ما يلي:

– يكلف رئيس الحكومة المؤقتة برئاسة دورات المجلس الوطني ، كما حدث خلال دورة طرابلس المنعقدة بين 1959/12/17 و 1960/01/18.[2] حيث ترأس فرحات عباس معظم الجلسات ، يعود إلى كون رئيس الحكومة أكثر إطلاعا عن الوضع العام للثورة بصفته ممثل الهيئة التنفيذية المشرفة عن تنفيذ قرارات الدورات السابقة للمجلس.

– كل أعضاء المجلس الوطني هم في الواقع يمثلون هيئات تنفيذية ، سواء كانوا أعضاءا في الحكومة أو في المجالس الولائية بالداخل ، أو ممثلين لفدراليات جبهة التحرير الوطني وعيرها من الهيئات ، وهذا يعني أنهم لم يكونو برلمانين فحسب ، ومن ثم قإن رئاسة المجلس من طرف رئيس الحكومة يعطي لتدخلاته صفة التوجيه التنفيذي للمصالح التي يمثلونها وفي نفس الوقت البعد التشريعي لكل فعاليات الثورة.

---

(1) C.N.A, Répertoire du C.N.R.A, op-cit, Dossier N°35,Document N° 04.

(2) Ibid, 1er Session de Tripoli 17/12/1959 , à 18/01/1960, Dossier N°01 ,Document N°01.

2.4.علاقة الحكومة المؤقتة بقيادة الأركان العامة للجيش: تعد العلاقة بين الهيئتين المركزيتين التنفيذيتين ، السياسية منها والعسكرية للثورة التحريرية ، من أهم القضايا وأعقدها ، نظرا لما لها من تأثيرات على باقي هيئات الثورة في الداخل والخارج ، خلال مرحلة الثورة ثم المرحلة الإنتقالية ، ويمكن تلخيص تلك العلاقة فيما يلي:

1.2.4. من حيث التشكيل : هناك تشابه كبير في طريقة تشكيل الهيئتين التنفيذيتين المذكورتين ، بحيث.

– **كلاهما شكل بقرار من المجلس الوطني للثورة الجزائرية** : فالحكومة المؤقتة شكلت بتوصية من المجلس الوطني المنعقد في مؤتمر القاهرة ، في الفترة ما بين 20 و28 أوت 1957. [1] ثم قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بوضع الإجراءات التنفيذية لتشكيل الحكومة المؤقتة.[2] أما عملية تشكيل قيادة الأركان العامة فتعود إلى التوصيات التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة طرابلس المنعقدة ما بين 1959/12/17 و 1960/01/18 ، والتي نوقشت فيها القضايا التي تهم جيش التحرير الوطني في عدة جلسات مثل الجلسة الأولى [3] ثم في الجلسة السابعة عشر.[4] وفي غيرها من الجلسات .وبهذا نرى بأن كلا من الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان شكلت بأمر من المجلس الوطني ، ثم قامت الهيئة التنفيذية بتجسيد ذلك ميدانيا.[5]

– **إشراف الهيئة التنفيذية على تطبيق قرارات المجلس الوطني** :ورد في المادة التاسعة عشر من القانون الذي أصدره المجلس الوطني بدورة طرابلس ، والخاص بالنصوص القاعدية لمؤسسات الدولة الجزائرية المؤقتة بأن الحكومة المؤقتة هي التي تعيين الضباط السامين وأعضاء قيادة الأركان ورؤساء المهام في الخارج وهي التي تنصب المترشحين لمناصب المسؤولية .[6] وهذا أمر منطقي ما دامت الحكومة المؤقتة ملزمة بتطبيق قرارات المجلس الوطني. [7] وبهذا فإن تشكيل الهيئات المركزية للثورة تشكل بقرارا من المجلس الوطني

---

(1) Mohamed Harbi , les Archives du F.L.N, op-cit, pp 175/176.

(2) لا جظ تشكيل الحكومة المؤقتة ص 160

(3)C.N.A, Répertoire du C.N.R.A, op-cit, 1er Session ,Dossier N°01,Document N°01, le 17/12/1959.

(4) Ibid, Dossier N°01,Document N° 23 , le 06/01/1960.

(5) C.A.O.M , G.G.A.7G/1214, Dossier l'organisation du F.L.N. à l'extérieure , op-cit.

(6) C.N.A, Répertoire du C.N.R.A , Dossier N°35,Document N°

(7) Ibid,Article 04.

و متابعة من الهيئات التنفيذية الوطنية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة.
– ولما أقر المجلس الوطني في دورة طرابلس المذكورة تشكيل قيادة الأركان العامة واقترح إسم هواري بومدين ليكون قائدا لها جراء النجاح الذي حققه عندما كان قائدا للجنة العمليات العسكرية الغربية أصدرت لجنة ما بين الوزارات مرسوما يهدف إلى تدعيم قيادة الأركان العامة بالرواد ، سليمان دهيلس علي منجلي ، ورابح زيراري ، وكان ذلك بتاريخ 1960/01/27 ، و تم إمضاء المرسوم من طرف رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس.[1] ثم قدمت الحكومة مرسوما أخر لنفس الغرض أمضاه رئيسها بتاريخ 1960/01/31. [2]

– وبخصوص التعيين الرسمي لقائد الأركان العامة أصدرت الحكومة المؤقتة تعليمية وزارية ممضاة من طرف عباس فرحات بتاريخ 1960/01/31. [3] وبهذا يمكن ملاحظة ما يلي :

1) شكلت قيادة الأركان بنفس الكيفية التي شكلت بها الحكومة المؤقتة من الناحية القانونية والإجرائية فكلاهما نصت على تشكيلها الهيئة التشريعية المتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ثم اتخذت إجراءات التشكيسل من طرف الهيئة التنفيذية المتمثلة في لجنة التنسيق أو الحكومة المؤقتة .
2) ولعل الفرق بين الهيئتين فيما يتعلق بقضية التشكيل والوصاية التي تتبعها ، هو أن الحكومة المؤقتة لم تكن مسؤولة سوى أمام المجلس الوطني الذي قام بتشكيلها وحدد مهامها و عين أعضاءها وينهي مهامها أما قيادة الاركان العامة فزيادة على تبعيتها للمجلس الوطني الذي أمر بتشكيها ، ثم متابعة نشاطها ، فقد وضعت تحت وصاية اللجنة الوزارية للحرب ، وهذا ما طرح إشكالية التبعية بين الهيئتين المتمثلة في:
3) **هل** قيادة الأركان العامة مسؤولة أمام المجلس الوطني ، أم أمام اللجنة الوزارية للحرب؟. فالحكومة المؤقتة ترى في قيادة الأركان إحدى الفروع التابعة لها ، ومن ثم يجب أن تخضع لها وتؤتمر بأوامرها ، أما قيادة الأركان فترى نفسها بأنها إحدى الهيئات المركزية، كونها شكلت بنفس الكيفية التي شكلت بها الحكومة المؤقتة ، وبالتالي فإنها مسؤولة أمام المجلس الوطني الذي قام بإنشائها ، وهو الهيئة الوحيدة التي يمكن أن تراقب أعمالها وتنهي مهامها . وهو ما أدى إلى الصراع بين الهيئتين .[4]

---

(1) C.N.A,Répertoire du G.P.R.A, Boite N°011 ,Dossier N°04, Document N°033.le 27/01/1960.
(2) Ibid, Document N° 004 , le 31/01/1960.
(3) Ibid.
(4) ينظر أسباب الخلاف بين الهيئتين ص 194.

2.1.4. من حيث المهام : خول المجلس الوطني للثورة الجزائرية قيادة الأركان العامة صلاحيات واسعة على جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج ، وهو ماطرح عدة إشكاليات بين اللجنة الوزارية للحرب ومن خلالها الحكومة المؤقتة من جهة وقيادة الأركان من جهة ثانية ، حول إشكالية الهيئة المخولة بقيادة الجيش وتنظيمه .

– فقيادة الاركان ترى بأن قوتها القانونية مستمدة من قرارات المجلس الوطني الذي أنشأها وخولها الصلاحيات الواسعة على جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج .[1] وهذا ما أدى إلى بروز الإختلاف بين اللجنة الوزارية وقيادة الأركان حول من يتزعم جيش الولايات بعدما استحكمت قيادة الاركان قبضتها على جيش الحدود . [2]

– وخلال دورة المجلس الوطني بطرابلس اقترح هواري بومدين توسيع اللجنة الوزارية للحرب بإضافة ثلاثة عناصر من قيادة الأركان العامة ، هم هواري بومدين ، والرائدان أحمد قايد وعلي منجلي وتسمى هذه الهيئة بالقيادة العليا للحرب .[3] وقد تحصل هذا الإقتراح على 19صوتا ومعارضة 27 صوتا ، مما جعل أعضاء المجلس يشعرون برغبة بومدين في سيطرة الجيش على السلطة .[4] ورغم أن مشروع بومدين لم يكلل بالنجاح إلا أن طموحه لم يقف عند هذا الحد لكونه أصبح يتحكم في مصدر قوة الثورة التحريرية وهي جيش التحرير الوطني .[5] و قد يعود ذلك للدور الكبير الذي أداه قائد الأركان العامة ، فيما يتعلق بإعادة تنظيم جيش التحرير الوطني بالحدود، وتاطيره . [6] بحيث وأصبح أكثر فعالية مما كان عليه من قبل[7] وبذلك أصبحت قيادة الأركان تترصد الأخطاء التي يقوم بها أعضاء الحكومة المؤقتة في عملية تسيير دوائرهم الوزارية ، و التشهير بهم لضرب مصداقية الحكومة وأعضائها. [8] وهذا يعني أن أعضاء قيادة الأركان أصبحوا يتدخلون في صلاحيات أعضاء الحكومة.[9]

---

(1) ينظر المهام الموكلة لقيادة الأركان العامة ص294.

(2) علي كافي ، مصدر سابق ، ص 326.

(3) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، مرجع سابق ، ص 732.

(4) مسعود عثماني ، مرجع سابق ، ص 690.

(5) علي كافي ، نفس مصدر سابق ، ص 226.

(6) الشاذلي بن جديد ، مصدر سابق ، ص.ص 151.

(7) Abderrahim Lamchichi , L'Algérie en Crise , op-cit, p 266.

(8) Mohamed Harbi , F.L.N. Mirage er Réalité , op-ct , pp262/263.

(9) محمد تقية ، مصدر سابق ، ص 570/569.

- وقد يكون جوهر الخلاف بين الحكومة المؤقتة المكلفة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتنفيذ سياسته العامة (في مختلف القطاعات) في الميدان ، وبين قيادة الأركان التي تمثل الأداة العسكرية التي يمكن من خلالها تحقيق الانتصارات العسكرية ، التي تؤثر بدورها على القرارات السياسية للمحتل فالجهاز السياسي يرغب في تغليب النشاط الدبلوماسي ثم يأتي العمل العسكري مكملا له ، في حين يرى الجهاز العسكري بأن العمل العكسري هو الوسيلة المثلى المؤدية إلى الإنتصارات السياسية ، وهو ما أدى إلى الإختلاف في نوعية الأولويات .[1]

ومهما اختلفت الرؤى بين الجهازين السياسي والعسكري في نظرتهما لمجريات الحرب والكفة التي يجب تغليبها على الأخرى، قصد إعطاء الكفاح المسلح فعالية أقوى على المستويين الداخلي والخارجي والسبل التي يمكن أن تؤثر بها الثورة التحريرية على المحتل ، ومن ثم إسترجاع السيادة الوطنية في أقرب وقت ممكن وبأقل التكاليف المادية والبشرية ، فإن العلاقة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان العامة تبقى في إطار التنافس على فرض البرامج السياسية والعسكرية في الميدان ، وكلاهما يهدف إلى استقلال البلاد رغم اختلاف الرؤى بينهما . ومن هنا يمكن أن نستنتج ما يلي :

1) شكلت اللجنة الوزارية للحرب لتحل محل وزارة القوات المسلحة ، بهدف إعطاء الثورة دفعا قويا في الداخل والخارج ، لا سيما بعد المشاكل التي عرفتها لجنتا العمليات العسكرية ثم قيادتا الأركان الشرقية والغربية ، والأثار الناتجة عن مخطط شال على جيش الداخل ، ولم يتمكن كريم بلقاسم من إيجاد سياسة عسكرية ، تحفظ جيش التحرير الوطني من الصراعات وتحقق تماسكه وقوته ، وتمكن جيش الداخل من الحصول على الاسلحة والذخيرة.[2]

2) وإذا كان تشكيل تلك اللجنة من الباءات الثلاثة ، الأكثر تأثيرا ونفوذا على الحكومة المؤقتة للتحكم أكثر في جيش التحرير الوطني ، ومعالجة المشاكل التي يعاني منها ، في مجالات التموين ،الهيكلة والتأطير إلا أن الكيفية التي شكلت بها اللجنة ساهمت في إضعاف فعاليتها ، وقللت من دورها أمام قيادة الأركان العامة ، التي كانت في تنامي مستمر . فعندما شكلت الحكومة الثانية التي اقترحت بتاريخ 1959/12/17 عندما نوقش القانون الداخلي للمجلس الوطني في أول جلسة لدورة طرابلس .[3] نقل

(1) Abderrahim Lamchichi , L'Algérie en Crise , op-cit , p248.

(2) Gilbert Meynier , op-cit , pp310/318.

(3) C.N.A, Répertoire du C.N.R.A , Session de Tripoli , Dossier N°01, Document 01, le 17/12/1959.

كريم بلقاسم من وزارة القوات المسلحة إلى وزارة الشؤون الخارجية وبذلك فقد السلطة على الجيش ، أما لخضر بن طوبال فقد استقر في وزارة الداخلية ، في حين عين عبد الحفيظ بوصوف وزيرا للتسليح والعلاقات العامة بدلا من وزارة الاتصالات و العلاقات العامة. [1] وربما اهتمام أعضاء اللجنة الوزارية بمناصبهم ضمن الحكومة الحكومة المؤقتة كان على حساب مهامهم في قيادة اللجنة الوزارية ، بحيث لم يقم لا رئيس الحكومة المؤقتة ولا أعضاء اللجنة بزيارة مقر قيادة الأكان العامة للجيش بغار الدماء بتونس ، ولم تقم الهيئات المركزية بمراقبتها ، مما جعل قيادة الاركان العامة تفرض سيطرتها على جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية ، وعلى جيش الولايات التاريخية ، مما أدى إلى التراجع التدريجي لسلطة اللجنة الوزارية على الجيش.[2]

3.4.الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة : لم يبق الخلاف على قيادة الجيش بين اللجنة والوزارية وقيادة الأركان فحسب ، بل تطور ليشمل الحكومة المؤقتة ، واستمر إلى غاية الاستقلال.

1.3.4. أسباب الخلاف: هي كثيرة ومتشعبة ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- عندما شكلت قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ، بالحدود بقيادة هواري بومدين بتاريخ 23 جانفي 1960 و المتكونة من ثلاثة وعشرين فيلقا وهو ما يعادل 23000 جنديا ، بالإضافة إلى خمس كتائب ثقيلة ، وهذا التعداد العسكري يشكل جيشا كلاسيكيا حقيقيا، قد يجعله ((**يتمرد على كل من يتجرأ سلبه تفوقه وسيادته**))[3] وأصبحت هذه الهيئة هي المتحكمة في زمام القوة داخل المجلس الوطني. [4]

- تمرد قيادة الأركان العامة على تنفيذ أوامر الحكومة المؤقتة ، نتيجة لما لمسته فيها من ضعف ناتج عن انقسامها إلى مجموعات ثلاث تتمثل في.

1) مجموعة تضم قدماء المركزيين مثل بن يوسف بن خدة وسعد دحلب ، اللذان اعتبرا بأن الأزمة سببها الخلاف بين العسكريين ، وبالتالي لا يجب التدخل فيما بينهم .

2) مجموعة الباءات الثلاثة ، الذين يريدون المحافظة على مكانتهم داخل الحكومة المؤقتة .

3) قيادة الأركان العامة ، وهي القوة الناشئة داخل الحكومة المؤقتة التي يجب أن تفرض وجودها ما دامت

---

(1) Ibid,24 éme Session , Dossier N°01,Document N°32.le 18/01/190.

(2) Gilbert Meynier , ibid , p 318.

(3) علي كافي ، مصدر سابق 327 .

(4) سعد بن البشير العمامرة ، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978 ،قصر الكتاب ، البليدة ، الطبعة الأولى 1997 ، ص 30.

تتحكم في القوة العسكرية.[1]

– رفض اللجنة الوزارية للحرب عملية التجنيد التي تقوم بها قيادة الأركان في أوساط كل من اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب ، فيئة الطلبة ، الأطباء ، والموظفين ، وهو الإجراء الذي كان محل خلاف بين الهيئتين القيادتين للثورة في الخارج .[2]

اعترضت قيادة الأركان العامة على سير المفاوضات بين الحكومة المؤقتة وبين الحكومة الفرنسية، كما اعترضت على الشخصيات التي تقوم بتمثيل الثورة في المفاوضات ، و رأت ذات الهيئة بأن الحكومة المؤقتة تهدف إلى تشكيل حكم برجوازي بعد الاستقلال ، وهو ما يتعارض مع مصلحة الشعب في الولايات، وما دام الأمر كذلك فإن الحكومة غير مؤهلة للقيام بالمفاوضات . وفي تلك الأثناء كانت المحافظة السياسية لجيش الحدود تعمل على نشر الفكر الإشتراكي ، وتنتقد حياة البذخ والتبذير التي يعيشها أعضاء الحكومة المؤقتة عكس ما يعانيه جيش الولايات من حياة الفقر والحرمان . ومن خلال هذا الأسلوب المنتهج من قبل أعضاء قيادة الأركان فإنهم كانوا يسعون إلى إستمالة جيش الداخل ضد الطاقم الحكومي تمهيدا للدخول إلى العاصمة . [3]

– في يوم 21 جوان 1961 ، قام الطيران الفرنسي بالتحليق على المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس وبينما كانت إحدى الطائرات تحلق على ارتفاع منخفض فوق منطقة تدريب لجيش الحدود واجهتها المدفعية المضادة للطيران فأسقطتها وألقي الطيار بنفسه بواسطة المظلة فوجد نفسه محاصرا من طرف جيش الحدود ، وبما أن الحادثة وقعت على التراب التونسي ، فقد تدخلت الحكومة التونسية وطلبت من الحكومة المؤقتة تسليم الطيار الفرنسي إلى الحكومة التونسية بلا قيد أو شرط . وبعد تدخل العقيدين بوصوف وبن طوبال لدى مقر قيادة الأركان بغار الدماء ، وأقنعا بومدين بأن عدم تسليم الطيار الفرنسي يعني تمرد هيئته ضد الحكومة المؤقتة .[4] مما دفعه إلى القيام بما يلي:

1) تلبية لطلب الحكومة المؤقتة ، والحكومة التونسية المتمثل في إطلاق سراح الأسير الفرنسي ، قامت قيادة الأركان العامة بتقديم الاسير إلى ممثلي الحكومة الحكومة المؤقتة ،كما قدم أعضاؤها إستقالة جماعية إلى رئيس الحكومة فرحات عباس يوم 1961/07/15 ، لما لمسوه من الحكومة من خضوع للحكومة

---

(1) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ص 75.

(2) Mohamed Harbi , F.L.N, Mirage et Réalité , op-cit, p 270.

(3) صالح بلحاج أزمات جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ، ص 12.

(4) حسين بن مقدم ، حرب التحرير الوطنية ، مصدر سابق ، 201.

التونسية و قدموا تقريرا مفصلا عن دوافع الاستقالة والتي تحمل في مضمونها جملة من الاتهامات نحو الحكومة المؤقتة ، [1] ونحو سياسة الحبيب بورقيبة الذي يخضع للضغوط الفرنسية على حساب المصالح العليا لأشقائه الجزائريين .[2]

2) خروج أعضاء قيادة الأركان العامة للجيش من التراب التونسي واتجاههم نحو ألمانيا ، وهذا يعني حدوث فراغ في أعلى هيئة عسكرية ، وفي حالة حرب . وأثناء مكوثهم بالخارج التقوا بعمر بوداود رئيس فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا ، كما راسلوا أعضاء القيادة التاريخية لإطلاعهم بالوضع الذي تعاني منه الثورة ، جراء تصرفات الحكومة المؤقتة . وهذا يعني أن أعضاء هذه الهيئة تمكنوا من استمالة قادة الثورة في فرنسا ، وإبلاغهم بضعف الحكومة المؤقتة .[3] ورغم أن بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة حاول تنصيب قائدا جديدا لقيادة الأركان هو النقيب موسى بن أحمد ، إلا أن هذه المبادرة باءت بالفشل أمام إصرار ضباط جيش الحدود على عدم التعامل مع أي قيادة خارج قيادتهم الأصلية ، وقاموا بتحرير عريضة ممضاة من طرف 21 ضابطا تدين سياسة الحكومة المؤقتة وترفض تعيين النقيب موسى بن أحمد خلفا لهواري بومدين ، كما وقع ضباط جيش التحرير الوطني بالمغرب على عريضة تحمل نفس المغزى ، واعتبر الجميع أن إستقالة هيئة الأركان العامة تحمل مغزى سياسي ، والتي آزرتها وحدات الحدود الشرقية والغربية ، وهو ما جعل الحكومة المؤقتة تفشل في استبدالها بقيادة جديدة.[4]

– ومن بين الأسباب الرئيسية كذلك في الخلاف بين الهيئتين المركزيتين ، هي من يتحكم في جيش التحرير الوطني بالولايات تمهيدا للدخول إلى الوطن بعد الاستقلال لا سيما إلى الولاية الرابعة التي توجد العاصمة ضمن نطاقها الجغرافي. [5]

– إذن الخلاف بين الهيئتين المذكورتين سببه الحقيقي هي السلطة والتحكم في الولايات التاريخية كمرحلة أولية للتحكم في زمام الأمور بعد الاستقلال.[6] وليس نتيجة الاختلاف حول التوجهات الفكرية والسياسية. [7]

---

(1) Abd el kadar Yefsah , la Question du Pouvoir Algérie , E.N.P. Alger 1990, p 511.

(2) علي كافي ، مصدر سابق ، ص 332.

(3) عمر بوداود ، مصدر سابق ، ص 225.

(4) الشاذلي بن جديد ، مصدر سابق ، ص 160/159.

(5) سعد بن البشير العمامرة ، مرجع سابق ، ص 32/31.

(6) Mohamed Harbi , F.L.N. Mirage et Réalité ,op-cit , p 269.

(7) صالح بلحاج ،أزمات جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق، ص 07.

2.3.4. نتائج الخلاف : أسفر الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش عن عدة نتائج كان لها الأثر الكبير على العلاقات بين الهيئات المركزية ، وعلى الولايات التاريخية ،والتي من بينها:

1.2.3.4. مؤازة جيش الحدود لقيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة : على إثر تقديم أعضاء قيادة الأركان العامة استقالتهم الجماعية وخروجهم من التراب الوطني ، حدث استنفار قوي في أوساط جيش الحدود وعقدوا اجتماعا لهم استنكروا فيه عمل الحكومة المؤقتة ، وطالبوا بعودة قيادتهم إلى الميدان.[1] وبذلك شكل قادة جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والغربية السند القوي لقيادة الأركان العامة.[2] وهو ما عجل بعقد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين 09 و 27 أوت 1961 لدراسة الازمة المتفاقمة بين هيئتي الثورة ، وأسفرت عن تشكيل الحكومة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة ، خلفا لفرحات عباس.(3) كما طالب أعضاء المجلس بعودة أعضاء قيادة الأركان العامة لمهامهم ، وهذا يعني أن عودة هواري بومدين وأعضاء هيئته ، إلى مهامهم بتونس جاء بدعم من جيش الحدود ، وبأمر من المجلس الوطني .

2.2.3.4. ضعف موقف الحكومة المؤقتة : أثناء تقديم أعضاء هيئة الأكان لاستقالتهم ، حاول بن يوسف بن خدة تنصيب هيئة بديلة للهيئة المستقالة ، لكنه لم يفلح لكون جيش الحدود لم يقبل أي بديل عن قيادته الأصلية ، الأمر الذي دفعه إلى التراجع عن قراره ويدعو أعضاء قيادة الأركان العودة إلى تونس والدخول في حوار مع الحكومة الجديدة ، إلا أن بومدين رفض العرض ، وصرح للصحافي المصري لطفي الخولي بأن أعضاء الحكومة يتنافسون على السلطة ، ومن أجل ذلك يلجؤون إلى المؤامرات والإنقسامات.[4] ولما فشل بن خدة في مسعاه توجه خلال شهر سيبتمبر 1961 نحو مقر قيادة الأركان بغار الدماء يحمل مشروعا لتقسيم جيش الحدود إلى قيادتين إحداهما في تونس والأخرى في المغرب .كما كان معمولا به بين أفريل 1958 و ديسمبر 1959 ، إلا أن قادة الوحدات لجيش الحدود رفضوا الفكرة أيضا مما دفع بالحكومة إلى إعادة صياغة المشروع في اقتراحين يتمثلان فيما يلي:

- ففي الداخل أمر قادة الولايات بعدم التعامل مع قيادة الأركان العامة للجيش .
- وفي الخارج ، جدد إقتراح منصب قائد الأركان العامة على النقيب موسى بن أحمد ، إلا الحكومة

---

(1) سعد بن البشير العمامرة ، مرجع سابق ص 32.

(2) الشاذلي بن جديد ، مصدر سابق ، ص 160/159.

(3) Benyoucef Ben khedda , L’Algérie à L’Indépendance" la Crise de 1962 "op-cit , p.p140/141.

(4) سعد بن البشير العمامرة ، مرجع سابق ، ص 33.

المؤقتة لم تتمكن من فرض سيطرتها على قيادة الأركان. (1) وهذا يعني أن الحكومة المؤقتة لم تعد لها أي سلطة على جيش الحدود ، حتى في غياب قيادة الأركان العامة التي سبق وأن أقنعت إطاراتها بفكرة ((**إنكم أنتم رجال المستقبل**)) .(2)

إلا أن بن يوسف بن خدة يبرر عملية تساهله مع قيادة الأركان العامة ، كون حكومته كانت تواجه عقبتين في آن واحد ، إحداهما تتمثل في المفاوضات مع الطرف الفرنسي بشأن الاستقلال والثانية في تمرد قيادة الأركان ، فأختار سياسة توحيد جهود كل القوى الجزائرية بغية التصدي للعدو المشترك .(3)

ولما تيقن هواري بومدين ومساعدوه بأن الحكومة المؤقتة لم يعد لها أي سلطة على قيادة الأركان وبإلحاح من جيش الحدود عادوا إلى تونس خلال شهر نوفمبر 1961 لتوطد علاقتها بالجيش ، بل وأصبحت تعمل كسلطة موازية للحكومة المؤقتة ، وتطالب باستقلالية النشاط العسكري. (4)

4.4. أثر الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان على الوضع العام للثورة في الداخل والخارج: نظرا لمكانة كل من الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة في القيادة المركزية للثورة ، باعتبارهما هيئتان تنفيذيتان إحداهما سياسية والأخرى عسكرية ، فإن الخلاف الذي حدث بينهما كان له انعكاسه على باقي هيئات الثورة ومنها :

1.4.4. علاقته بأعضاء القيادة التاريخية الخمسة: بما أن أعضاء القيادة التاريخية المعتقلون بسجن الصحة بفرنسا يحظون بشرعية الإعداد للثورة ثم تفجيرها ، وهو ما جعل قيادة الأركان المتحكمة في جيش الحدود تبحث عن دعمهم السياسي، فتوجهت أنظار بومدين نحو شخصية محمد بوضياف ، التي تمتاز بالرزانة والصفاء وعدم تورطه في الصراعات السياسية التي تورط فيها بعض قادة الثورة في الخارج ، إلا أن شخصية بوضياف القوية سوف لن تكون أداة طيعة في يدي بومدين كما أن بوضياف سبق له وأن تحالف مع كريم بلقاسم من أجل معارضة احمد بن بلة .(5) ثم انقسم القادة الخمسة إلى مجموعتين هما:

---

(1) Mohamed Harbi , le F.L.N , Mirage et Réalité , op.cit , p 288.

(2) علي كافي ، مصدر سابق ، ص 353.

(3) يوسف بت خدة ، اتفاقيات إيفيان ، مصدر سابق ، ص28/27.

(4) Harbi.op-cit, p.288.

(5) ibid, p.295

- انحازا أحمد بن بلة ، محمد خيضر ورابح بيطاط إلى قيادة الأركان العامة .

- بينما انحازا محمد بوضياف وحسين أيت أحمد إلى صف الحكومة المؤقتة .[1]

2.3.4.علاقته بالوضع الداخلي : بعد انقسام أعضاء القيادة التاريخية بين مؤيدي قيادة الاركان العامة ومؤيدي الحكومة المؤقتة ، لاسيما بعد وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 ، وخروج أعضاء القيادة التاريخية من معتقل الصحة بفرنسا ، استقر أحمد بن بلة في مدينة تلمسان مستندا إلى جيش الحدود الغربية وإلى جيش الولاية الخامسة ، مشكلا نواة لما يعرف بجماعة تلمسان .[2] ثم دعم من طرف الولايتين السادسة والأولى وجيش الحدود الشرقية .[3] ، وهذه القوة السياسية والعسكرية تمكنت تشكيل مكتب يتكون من الشخصيات التالية:

1) محمد خيضر ، أمين عام للمكتب ومسؤولا للإعلام والمالية.

3) أحمد بن بلة منسقا بين الهيئات التنفيذية المؤقتة.

4) محمد بوضياف ، التوجيه والعلاقات الخارجية.

5) حاج بن علة ، الشؤون العسكرية.

6) محمدي السعيد ، التربية والصحة العمومية.

7) رابح بيطاط ، تنظيم الحزب والمجموعات المحلية .[4]

وعندما أعلن المحامي أحمد بومنجل، المتحدث باسم مجموعة تلمسان عن تشكيلة المكتب السياسي في ندوة صحفية بتاريخ 22 جويلية 1962 ، وهو ما جعل محمد بوضياف يحتج على تشكيلة المكتب السياسي، ويقدم استقالته منه ، وقام بتشكيل لجنة وطنية للدفاع عن الثورة ،والمشكلة من محمد

---

(1) الطاهر الزبيري ، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين ، 1929-1962 ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، الجزائر 2008، ص 276.

(2) سليمان الشسخ ، مرجع سابق ، ص495.

(3) جماعة تلمسان ، ويقصد بها مجموعة من الشخصيات المؤيدة لقيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة ، ومن بين عناصر تلك المجموعة أحمد بن بلة ، محمد خيضر ،رابح بيطاط ، العقيد عثمان (حدوب بوحجر) قائد الولاية الخامسة ،محمد شعباني قائد الولاية السادسة ، الحاج لخضر (عبيدي محمد الطاهر) قائد الولاية الأولى وغيرهم .(Ministére des Affaire Etrangère, Commission des Archives , Documents Diplomatiques Français ,1968, Tome 01, 1er Jnvier -29 juin ,P.I.E.Peter lang 2009, p 10.)

(4) Benyoucef Ben Khedda , l'Algérie à l'Indépendance " la Crise de 1962, op.cit , p32.

بوضياف كريم بلقاسم ، ومحند ولحاج ، أما حسين أيت فرغم معارضته لجماعة تلمسان إلا أنه لم يكن مستعدا للتحالف مع كل من بوضياف وكريم بلقاسم ، لكونه كان يرى بأنه أولى بالزعمة من بن بلة وبوضياف ، في حين فضل بن يوسف بن خدة عدم التورط في حرب أهلية رغم أنه كان معارضا لقيادة الأركان ، في الوقت الذي كان فيه صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية أسيرا ، وهذا ما يعني أن جماعة تلمسان كانت أكبر عددا وقوة بالمقارنة مع مجموعة تيزي وزو.[1] وبذلك تشكلت كتلة ثانية ، من الولايتنين الثالثة والرابعة وبعض مناطق الولاية الثانية ، وهو ما أصبح ينذر بأزمة بين قادة الثورة[2] أو ما اصطلح على تسميتها بأزمة صائفة 1962 .[3]

ورغم أن الحكومة المؤقتة تعد أعلى هيئة تنفيذية خلال الثورة التحريرية وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني حول كل القضايا المدنية والعسكرية التي لها علاقة بالثورة سواء داخل الوطن أو خارجه ، وهي المسؤولة عن متابعة نشاط مختلف الهيئات السياسية ، العسكرية الدبلوماسية وغيرها ، إلا أنه ما يمكن ملاحظته على عملها الميداني ، يتمثل فيما يلي:

– الحكومة المؤقتة مسؤولة عن متابعة نشاط مختلف الهيئات الثورية من الناحية النظرية ، وحسبما تقتضيه نصوص الثورة التحريرية ، إلا أن من الناحية الواقعية ، لم يعد بمقدورها مراقبة نشاط قيادة الأركان العامة لا سيما بعدما أشتدت الأزمة بين الهيئتين المركزيتين بين سنتي 1961-1962.

– كما أن الحكومة المؤقتة لم تعد قادرة أيضا على المتابعة الميدانية للولايات التاريخية ، خاصة بين سنتي 1959-1962، حيث أصبحت الحدود الشرقية والغربية مغلقة ومن ثم عدم قدرة الشخصيات الممثلة للحكومة المؤقتة من الدخول إلى التراب الوطني ، وهو ما جعل عملية توجيه قادة الولايات تتم عن بعد سواء عن جهاز اللاسلكي وأمواج الإذاعات (من تونس ، القاهرة ، المغرب وغيرها) .

– كما شهدت الحكومة المؤقتة بعض الصعوبات الناتجة عن التباين في موازين القوى بين أعضائها لا سيما بالنسبة للباءات الثلاثة ، وهو ما أثر على سير أعمالها وهو ما جعل نشاطها يتعطل في كثير من المرات ويضطر الوزراء إلى طلب تدخل أعضاء المجلس الوطني للثورة لحل النزاع ، وهو ما يؤدي إلى إحداث تغيير في الحكومة نفسها.[4]

---

(1) الطاهر الزبيري ، مصدر سابق ، ص 186/185

(2) Jean Monneret , la Fasse Finale, po-cit, p294.

(3) ينظر الموضوع في ص.ص. 395/378.

(4) سعد دحلب ، المهمة منجزة ، مصدر سابق ، ص.ص 114/107.

. **المشاكل التي واجهت الحكومة المؤقتة** : واجهت الحكومة المؤقتة العديد من المشاكل التي حالت دون تأديتها لواجباتها على الوجه المنوط بها ، ووفقا لقارات وتوصيات المجلس الوطني ، والنداءات المتكرة لقادة الولايات التاريخية الهادفة إلى حل المشاكل التي تعاني منها الثورة في الداخل .

– فالحكومة التي تبدو في الظاهر عبارة عن كتلة تمثل الجهاز التنفيذي وتسعى لتجسيد قرارات المجلس الوطني في الميدان ، ولكنها في الواقع كانت مؤلفة من ثلاث مجموعات غير متجانسة ، وهي أعضاء الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وأعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم أعضاء المنظمة الخاصة . وحتى الثلاثي كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف وهم العناصر القوية ضمن أعضاء الحكومة المؤقتة لم تكن لهم نفس الرؤى في كيفية تسيير الثورة ، و كان لكل واحد منهم مؤيدوه وأتباعه الذين يؤازرونه . وإن كانوا موحدين ضد السياسيين ، فإنهم مختلفين حول مسألة الزعامة ، فكريم بلقاسم كان يرى نفسه أحق برئاسة الحكومة المؤقتة لكونه من أعضاء القيادة التاريخية وهو الوحيد الذي لا يزال حيا وحرا ، بينما يرى بن طوبال وبوصوف بأنهما أحق بالرئاسة لكونهما من أعضاء مجموعة الإثنين والعشرين التي أقرت تفجير الثورة. [1]

– لم تتمكن الحكومة المؤقتة من تنفيذ قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية فيما يتعلق بتقديم الدعم المادي للثورة خاصة الأسلحة والذخيرة وكل مستلزمات الحرب ، بفعل الغلق المحكم للحدود الشرقية والعربية.[2] كما لم تستطيع أن تفرض على بعض وزرائها العودة إلى التراب الوطني لعدعم قادة الولايات في الميدان وخاصة الوزراء الذين لهم علاقة مباشرة بالحرب ، كوزير القوات المسلحة مثلا ، طبقا لما نصت عليه قرارات المجلس الوطني بدورة طرابلس التي صادقت على أشغال الدورة بتاريخ 1960/01/18.[3]

– بالإضافة إلى تمرد قيادة الأركان العامة لجيش الحدود على الحكومة المؤقتة وهو ما أدى إلى نشوب

(1) Mohamed Harbi ,F.L.N, Mirage et Réalité , op-cit, pp244/245.

(2) C.A.O.M,G.G.A , 3R/457,Dossier « Serveiallance des Frontieres » , op-cit.

(3) C.N.A, Répertoire du C.N.R.A,op-cit,24éme Séance , le 18/01/1960.

الخلاف بين الهيئتين السياسية والعسكرية ، و لم تعد قادرة على فرض وجودها على جيش الحدود، الذي يجب أن يكون تابعا للحكومة على حد تعبير بن يوسف بن خدة ((**إن الجيش في خدمة الأمة ، وهذا يعني أنه تحت السلطة المباشرة** والمطلقة **للحكومة**)) (1) لكن الواقع أصبح غير ذلك لا سيما وأن جيش الحدود عند دخوله للجزائر بعد وقف إطلاق النار كان يتشكل من 36000 جنديا ، ولما تضاف إليه وحدات الولايات الأولى ، الخامسة والسادسة يصل العدد إلى 48000 (2) ، وهذا العدد الذي يتسم بصفات الجيش العصري من التدريب ، التنظيم ، التسليح ، والإنضباط .(3) جعل موازين القوى في صالحه ضد أنصار الحكومة المؤقتة من الولايات الثانية ، الثالثة والرابعة والتي لم يتعد مجموع مجاهديها 23000.(4) وهو ما لم يكن في صالح الحكومة المؤقتة ، التي كانت تخشى المواجهة بين الرفقاء تجنبا لأي إنزلاق قد يمس بمصير الثورة .(5) وهو ما أفقد الحكومة المؤقتة القدرة على تنظيم الوضع العام في البلاد بعد وقف إطلاق النار.

---

(1) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، مصدر سابق ، ص 46.

(2) Benyoucef Ben Khedda ,L’Algérie à L’Indépendance " la Crise de 1962" op-cit , p36.

(3) Forum de Delphes, la CCE Chance ou Contrainte pour la Transformation Sociale, Editon L’Armattan ,1988, p 167.

(4) Benyoucef Ben Khedda L’Algérie à L’Indépendance, op- cit, p36.

(5) بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق، ص 200/199.

المبحث الرابع: جيش الحدود ودوره في الثورة التحريرية : مع التطورات التي عرفتها الثورة التحريرية في الداخل سواء من حيث الجانب الهيكلي ، أو التنظيمي الذي أخذ الطابع الوطني والشمولي مع انعقاد مؤتمر الصومام ، بحيث حددت مصادر التموين والتمويل المحلية منها والخارجية ، وحدد الإطار الإقليمي والدولي الذي تنشط فيه الثورة الجزائرية ، ونتيجة لما أقدمت عليه السلطات الاستعمارية للقضاء على الثورة لا سيما ما يتعلق بغلق الحدود الشرقية والغربية،فإن عملية تنظيم القواعد الخلفية لما وراء الحدود أصبحت أمرا حتميا.

1.1.كيفية ظهور جيش الحدود: أنشئت الأفواج الأولى لجيش التحرير الوطني من مناضلي الأحزاب الوطنية وبالأخص حزب الشعب الجزائري لا سيما ممن انخرطوا في المنظمة الخاصة ، الذين امتازوا عن غيرهم بتلقي قدر من التكوين السياسي والعسكري قبل الثورة التحريرية ، ثم بدأ جيش التحرير الوطني يستقطب العناصر الشابة من الأرياف والمدن ، ومن الجنود الذين شاركوا في حرب الهند الصينية وممن فروا من وحدات الجيش الفرنسي الذين استخدموا في جلب الدعم المادي للثورة ، رغم قلة ثقة جيش التحرير فيهم .(1) وتمركزت معظم وحدات جيش التحرير الوطني في بداية الأمر داخل التراب الوطني ولم تكن الحاجة ماسة إلى تشكيل جيش في الخارج ، لأن عملية نقل الأسلحة من تونس والمغرب كانت متاحة ، والحدود الشرقية والغربية للجزائر لم تكن قد أغلقت بإحكام بين سنتي 1954-1956 (2) لكن الأمر تغير مع حلول سنة 1957 حيث أقدمت السلطات الفرنسية على مراقبة الحدود وتشديد الحراسة. على تحرك جيش التحرير الوطني شرقا وغربا. (3) والسعي لقطع الصلة بين الجزائر وجيرانها ، وقطع كل إشكال الدعم على الولايات التاريخية. (4) وهو ما جعل قادة جيش التحرير يقومون بهيكلة الوحدات

---

(1) محمد تقية تاريخ الثورة الجزائرية ، مصدر سابق ص 221.

(2)Jean Doisse et Maurice Vaisse , Politique Étrangère de la France Diplomatique et Outil Militaire 1871-1971, Edition Seul 1991, pp565/566.

(3)Jean –charles Jaufrette et Maurice Vaisse,op-cit pp 65/66.

(4)C.A.O.M, G.G.A. 3R/457, Dossier « Surveillance les Frontières » op-cit.

(ينظر الملحق رقم 10. ص. 493)

العسكرية التي خرجت من التراب الوطني ولم تتمكن من العودة ، وكذا المواطنين المهجرين عنوة نحو تونس والمغرب ، في شكل وحدات عسكرية عرفت بجيش التحرير الوطني بالحدود.

2.1.. تشكل جيش الحدود وتطوره : ارتبطت عملية تشكل جيش التحرير الوطني بالحدود بخروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني من جهة وكذا للسياسة الاستعمارية التي قامت بمحاولة عزل الثورة في الداخل عن العالم الخارجي وبالأخص عن تونس والمغرب ، وقد بدأ ذلك الجيش بعناصر محدودة ثم تطور بشكل كبير تبعا لتطور الوضع السياسي والعسكري للثورة والإجراءات المطبقة من طرق المحتل.

- يرى المجاهد مصطفى همشاوي بأن النواة الأولى لتشكل جيش الحدود تعود إلى سنة 1957 عندما خرج كريم بلقاسم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ وقائد الولاية الثالثة من التراب الوطني ، والذي رافقه قائد الثانية لخضر بن طوبال ، ورافق قائد كل ولاية فيلقا من المجاهدين الأشداء والأوفياء والذين كانوا بمثابة النواة الأولية لتشكل جيش الحدود الشرقية .[1]

- وقدرت أجهزة الاستعلامات الفرنسية عدد أعضاء جيش التحرير الوطني بتونس خلال شهر جوان 1957 بـ 500 مجاهدا ، وترى بأن هذا العدد كان في تزايد مضطرد بالنظر لأهمية تونس بالنسبة لعملية تموين الثورة وكذا للمراقبة التي أصبحت تفرض على المناطق الحدودية .[2]

- وبذلك فقد أصبحت للثورة الجزائرية خلال سنة 1958 قوة عسكرية خارج التراب الوطني والتي قدرها موريس فيفر (Maurice Faivre) بـ 5000 مجاهدا في تونس و 2000 في المغرب [3] وقدرها فيليب تريبيي (Philippe Tripier) بـ 1500 مجاهدا في تونس بالإضافة إلى عدد يتراوح ما بين 5000 و 6000 من المتطوعين، ونحو 500 مجاهدا بالمغرب و مابين 500 إلى 1000 متطوعا. [4] في حين قدرها محمد تقية

---

(1) مصطفى همشاوي ، مرجع سابق ، ص 127

(2) C.A.O.M.G.G.A.Rapport (Activité du F.L.N , En Tunisie) le 14 Juin 11957 .

(3) Maurice Faivre , les Archives Inédite de la Politique Algérienne 1958-1962, op-cit, p 25.

(4) Philippe Tripier , Autopsie de la Guerre Algérie , Edition France Impire 1972 , 221.

بـ 20000 مجاهدا على مستوى كل الحدود الوطنية. [1] ليصل عددهم سنة 1960 إلى23000 موزعين بين 15000 في تونس و 8000 في المغرب ، وقدر العدد في سنة 1962 بـ 35000 منهم 25000 في تونس و10000 في المغرب [2] ولعل الاختلاف في تقدير عدد أفراد جيش التحرير سواء في الداخل أو الخارج بين المؤرخين الجزائريين والأجانب وبالأخص الفرنسيين يعود إلى كون المؤرخ الجزائري ينظر للمسبل والفدائي على كونه أحد عناصر جيش التحرير الوطني عكس المؤرخ الفرنسي مثلا الذي يعتبر تلك العناصر على أنهم مساعدين أو متطوعين لا غير.و مهما اختلفت التقديرات فإن تلك القوة كانت في أشد الحاجة إلى الدعم والتنظيم والتأطير جراء ما كانت تعاني منه بفعل تاثير خطي موريس و شال على الثورة .[3] وأمام التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية خارج إطارها الإقليمي وتزايد الضغط الفرنسي عليها في كل جهات الوطن وبالأخص على مستوى المناطق الحدودية .[4] التي خضعت للمراقبة الشديدة برا ، بحرا وجوا .[5] كان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ تنظيم جيش الحدود ، لا سيما وأن سنة 1957 شهدت بداية إستقرار القيادة المركزية للثورة في الخارج ، وإلغاء مبدأ الاولويات الذي أقره مؤتمر الصومام في الظاهر ، ولكنه في الواقع تم تكريس مبدأ أولوية الخارج عن الداخل والعسكري عن السياسي. [6] مما جعل قضية تنظيم جيش الحدود ضرورة ملحة وأمرا واقعا ، نظرا لتوفر العديد من الدوافع ، التي من بينها

3.1. دوافع تشكيل جيش الحدود : اجتمعت مجموعة من العوامل لتؤدي إلى نشأة جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية للبلاد ، البعض منها ناتج عن تطور الثورة الجزائرية نفسها من حيث

---

(1) محمد تقية ، مصدر سابق ، ص 455.

(2) بوعلام بن حمودة ، الثورة الجزائرية " ثورة أول نوفمبر 1954" مصدر سابق ص 311.

(3) Mohamed Zerguini , Une Vie de Combatats et de lutte " Témoignages et Appréciations " Tome 1, 1941-1962,Edition Algériennes En-Nahdha , Alger 2000 ,pp93/99.

(4) (5)C.A.O.M. G.G.A . 3R./458 , Dossier Surveillance des frontières , Délivré par le Secrétariat Permanent de la Défense en Algérie le 15 octobre 1957 ,Titre 01, p01

(5) Ibid , pp1/20.

(6) ينظر القرارات الصادرة عن المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة ، ص 98.

التنظيم والهيكلة ، وتوسع نشاط وحداتها العسكرية خارج إطارها الإقليمي وتوسع علاقاتها السياسية والدبلوماسية وما نتج عنها من مظاهر الدعم المختلفة التي تحتاج إلى هيئة سياسية وعسكرية لتنظيمها وفرزها قبل عملية استغلالها في الداخل والخارج ، وكذا بالنسبة للسياسة الاستعمارية التي عمدت سنة 1957 لمحاولة خنق الثورة الجزائرية سواء داخل البلاد أو على مستوى الحدود الشرقية والغربية ، مما أدى إلى إيجاد القاعدة الخلفية للثورة التي تدعى بجيش الحدود ، والتي من الدوافع العامة لتشكليها نذكر.منها:

– ففي يوم 19 نوفمبر 1957 أقرت القيادة االعليا المشتركة للدفاع عن الإقليم الجزائري غلق كامل الحدود الجزائرية شرقا وغربا ، واتخذت كل الإجراءات اللازمة لتطبيق ذلك ميدانيا ، بإشراك كل الوحدات العسكرية العاملة في الميدان على طول الشريط الحدودي للجزائر من الجهتين الشرقية والغربية ، كما أعطيت التعليمات لقادة كل الأسلحة (بالبرية ، البحرية والجزية) للعمل بالتنسيق فيما بينها لمنع عبور الحدود بالنسبة للجزائريين مهام كانت الأسباب ، بغية وضع حد للمساعدات الأجنبية التي تصل إلى جيش التحرير الوطني في الداخل.[1]

– تزايد عدد الجزائريين في كل من تونس والمغرب جراء عملية غلق الحدود وعدم تمكن الأشخاص الذين خرجوا من التراب الوطني من العودة ، وكذا نتيجة عملية التهجير الجماعي لسكان مناطق الحدود جراء إنشاء خطي شال وموريس واللذان من بين أهدافهما الأساسية منع تسرب الأشخاص والبضائع بين البلدان المغاربية الثلاثة بغية فرض حصار مشدد على الجزائر.[2] وهو ما أدى إلى تراكم عدد الجزائريين في كل من تونس والمغرب إلى أن وصل عددهم بتاريخ 18 ديسمبر 1959 إلى أكثر من 300000 لاجئ جزائري في تونس والمغرب. [3]

---

(1) C.A.O.M.Boite 3R/460 ,Dossier « Surveillance des frontières » ,N°290, Délivre par le Commandement Supérieur en Algérie le 19 Novembre 1957.

(2) C.A.O.M. G.G.A . 3R./458 , Dossier Surveillance des frontières, Délivré par le Secrétariat Permanent de la Défense en Algérie le 15 octobre 1957 ,Titre 01, p01.

(3) Mohamed Harbi et Gelbert Meynier , le F.L.N.Documents et Histoire, op-cit, 2004, p 79.

في حين يرى خالد نزار بأن عدد أفراد اللاجئين الجزائريين في تونس بعد تشكيل قيادة الأركان العامة للجيش بأكثر من ذلك بكثير والمقدر500000 لاجئ [1] ويتشكل ذلك العدد من عدة عناصر غير متجانسة في التكوين والتأطير والأهداف التي دخلت من أجلها إلى تونس والمغرب ، فهناك المجاهدون الذين دخلوا إلى البلدين المجاورين بهدف جلب الأسلحة ثم لم يتمكنو من العودة بعد غلق الحدود ومنهم من قصد العلاج في الخارج واستقر هناك ، والبعض الأخر ممن فروا من الجيش الفرنسي والتحقوا بجيش التحرير الوطني خارج التراب الوطني ، والبعض الأخر من سكان المناطق الحدودية الذين فروا إلى الخارج إما كرها أو طواعية . وهو ما جعل تلك الفئات تفتقر إلى التجانس والانضباط، خاصة وأن الكثير منها لم تتعود على الحياة العسكرية التي تخضع إلى النظام والهيكلة والانصياع لأوامر القادة ، وهو ما جعل تنظيم اللاجئين في صفوف جيش التحرير ضرورة حتمية.[2]

ففي سنة 1958 مثلا كان الخطان سببا في استشهاد 16000 [3] مواطن جزائري وفي سنة 1959 كان مخطط شال سببا في استشهاد نحو 26000 مجاهدا وأسر 10800 وفقدان نحو 20800 وحدة سلاح فضلا عن عدد كبير من الجرحى. [4] و خلافا للسنوات الثلاث الأولى من الثورة الجزائرية حيث كثف جيش التحرير الوطني من عملية إدخال الأسلحة عبر الحدود التونسية والمغربية ، مما أدى إلى حدوث الاشتباكات بين وحدات جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي ، فإن سنة 1957 ، تمثل سنة الحسم بالنسبة للسلطات الفرنسية في تعاملها مع قضية الحدود بهدف وضع حد للصعوبات التي كان يعاني منها الجيش الفرنسي ، جراء النشاط المكثف لجيش التحرير الوطني على الحدود.[5] ورغبة من السلطات

---

(1) خالد نزار ، مذكرات اللواء ، دار النشر الشهاب ، الجزائر ، (د.ت). ص 49.

(2) مسعود عثماني ، مرجع سابق ، ص 484/483.

(3)Jacques Simon , L'Algérie L'Abandon Sous Défaite 1958-1962, op-cit, p12

(4) Ibid ; p 57.

(1)Jean Doise et Maurice Vaisse , Politique étrangère de la France , Diplomatique et outil Militaire 1871-1991,op-cit , pp565/566.

(5)Jean –Charles Jauffret et Maurice Vaisse , Militaire guérilla dans la Guerre d'Algérie ,op-cit pp65/66.

الفرنسية في عزل الجزائر عن جارتيها تونس والمغرب، وهذا يتطلب استخدام كل القوى المتاحة لتحقيق هذا المبتغى.[1]

وغيرها من العوامل التي جعلت عملية تشكيل جيش التحرير الوطني بالحدود أمرا واقعا و ضرورة ملحة لا يمكن على الهيئات المركزية للثورة المتمثلة وقتذاك في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ تجاوزها ، بل عمدت إلى إيجاد الإطار التنظيمي والهيكلي لكي يؤدي مهام متكاملة مع جيش التحرير الوطني بالداخل . و رغم صعوبة الاتصال بين الداخل والخارج بفعل غلق الحدود البرية الشرقية والغربية بإحكام. [2] وفرض رقابة مشددة على المطارات وتزويدها بأجهزة متطورة و خاصة من أجهزة الشرطة ، و تشديد الحراسة على الموانى قصد فرض رقابة صارمة على تنقل الأشخاص والبضائع .[3] و تشكيل فيالق خاصة من المضلين لحراسة الحدود والمجهزة بأحدث التقنيات ، والتي تعمل بالتنسيق مع الوحدات العسكرية المتواجدة بالداخل وبالأخص في المناطق الحدودية وفي ضواحي مدينة الجزائر العاصمة. [4] كما أن في سنة 1958 قدر عدد أعضاء مجاهدي جيش التحرير الوطني ممن كانوا يحملون السلاح (باستثناء المسبلين والفدائيين) نحو 20000 مجاهدا موزعين على 120 كتيبة .[5] وهذا يعني أن ثلث عدد أفراد جيش التحرير الوطني يوجدون خارج التراب الوطني مما يستدعي تشكيل هيئة عسكرية في الخارج لتنظيمهم وهيكلتهم للضغط على القوات الفرنسية في المناطق الحدودية لتخفيف الضغط على جيش التحرير الوطني في الداخل . كما تم تنظيم الجزائريين المتواجدين على الحدود في شكل خلايا وأفواج تابعة لجبهة وجيش التحرير الوطني ، التي استخدمت في تقديم الدعم المادي والبشري للثورة .[6]

---

(1) Jean –Charles Jauffret et Maurice Vaisse , Militaire guérilla dans la Guerre d'Algérie, op-cit pp565/566.

(2) C.A.O.M.G.G.A. 7G/458 ,Dossier « Surveillance des frontières 1957 », op-cit p01.

(3) Ibid , pp02/20.

(4) Jacques Massu , op-cit, ..

(5) Jacques Simon , Algérie l'Abandon Sous Défaite , 1958-1962 , op-cit , p11.

(6) محمد قنطاري ، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة المعربية، والعلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة، مجلة الذاكرة ، العدد الثالث ، إصدار المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1995 ، ص.ص 123/122.

2. لجنتا العمليات الحربية الشرقية والغربية. قصد تنظيم الوحدات العسكرية التابعة لجيش التحرير الوطني المتواجدة على مستوى الحدود الشرقية والغربية للبلاد ، أصدر وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم بتاريخ04 أفريل 1958 قرارا يقضي بتشكيل لجنتي العمليات الشرقية والغربية (Comité opérationnelle militaire, l'est et ouest) بغية تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- توحيد فصائل جيش التحرير الوطني المتواجدة في كل من تونس و المغرب وجعلها تابعة للقيادة المركزية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ. [1]

- القيام بعمليات التموين ، التسليح وتسيير العمليات العسكرية [2] للولايات التاريخية التي تدخل تحت مسؤولية كل لجنة ، تزامنا مع التطورات التي أحدثتها لجنة التنسيق والتنفيذ والمتمثلة في تشكيل ثمانية دوائر جديدة بهدف تفعيل العمليات العسكرية على مستوى الولايات التاريخية. [3] لما أصبحت تتمتع به القيادة المركزية للثورة في الخارج من إمكانات مادية ، وسلطة سياسية وعسكرية ، عكس قادة الداخل الذين كانوا يعانون من ندرة في مختلف مستلزمات الحرب.[4]

- تنظيم المعارك في المناطق الحدودية ، وتجنب الأوضاع الصعبة التي عرفتها الثورة الجزائرية هناك وتنسيق العمل العسكري بين الولايات التاريخية في جهتي الشرق أو الغرب ، خلافا لما كان معمول به من قبل.[5]

- إحداث توازن بين وحدات جيش التحرير الوطني في شرق الجزائر وغربها ، قصد إعطائها فعالية تنظيمية ، مادية وعسكرية أقوى.[6]

---

(1) مسعود عثماني ، المرجع السابق ص 397.

(2) علي كافي ، مصدر سابق ص 280

(3) ينظر الملحق رقم 07.ص 489.

(4) Mohamed Harbi , les Archives de la révolution Algérienne , op-cit, pp182/183

(5)Gilbert Menynier , Histoire Inttérieure du F.L.N , op-cit , 310/311.

(6) Mohamed Harbi , F.L.N , Mirage et Réalité, op-cit, pp 116/117.

- **لجنة العمليات العسكرية الشرقية C.O.M. L'est** : ومقرها غار الدماء بتونس وتتكفل بالولايات الاولى ، الثانية والثالثة ، وقدر عدد أفراد جيش هذه اللجنة بـ 25000 مجاهدا ، ونظرا لأهمية المناطق الحدودية الشرقية وتجنبا للحساسيات بين القادة فقد أختير لها التمثيل كالتالي :

- العقيد محمدي السعيد ، قائدا للجنة وممثلا للولاية الثالثة .

- العقيد محمد لعموري، مساعدا لقائد اللجنة وممثلا للولاية الأولى.

- الرائد مصطفى بن عودة ، مساعد لقائد اللجنة ، وممثلا للولاية الثانية .[1] إلا أن هذه اللجنة لم تعمر طويلا ، دون أن تحقق الأهداف المسطرة ، وتعرضت إطاراتها للعقوبة ، وقامت لجنة التنسيق والتنفيذ بحلها واستبدالها بقيادة الأركان العامة للجيش ، ولعل ذلك يعود للأسباب التالية :

1) كانت خاضعة لأربعة هيئات قيادية في الداخل ، ناهيك عن القيادة المركزية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ، مما صعب من عملية انسجامها و تداخل الصلاحيات بين أعضائها ، وجعل الوحدات العسكرية لجيش التحرير الوطني التابعة لها تخضع لولاياتها الأصلية ، كما تخضع للولاءات الشخصية أكثر من تبعيتها للهيئات النظامية للجنة .[2] فنواب اللجنة ((كل يعمل من جهته)) [3] وانعدم التوافق بين أعضاء اللجنة ((حيث تمسك قائد كل ولاية بنفوذه وسلطته على نفوذه في الولاية، ورفضوا...هذا النفوذ لصالح سلطة مركزية قوية للجيش))[4] وهو ما أثر على عملية الانضباط في صفوف جيش التحرير لانعدام قيادة موحدة يؤتمر بأمرها.[5] و ومن هنا يتضح بأن هذه اللجنة لم تتمكن من تنظيم جيش

---

(1) عثماني مسعود ، مرجع سابق ، ص 396.

(2) الطاهر زبيري (العقيد) ، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين ، 1929-1962 ، المؤسسة الوطني للاتصال والنشر والإشهار ، الجزائر 2008 ، ص 199.

(3) حسين بن مقدم ، (مذكرات اللواء) حرب التحرير الوطنية ، الجزء الأول، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2014، 176.

(4) الطاهر الزبيري ، مصدر سابق ، ص 199.

(5) عثماني مسعود ، مرجع سابق ص 488.

التحرير الوطني في الولايات المذكورة ، ولم تقدم لها الدعم المادي ، كما كانت رافضة لمركزية القيادة.[1]

2) اللجنة شكلت من أجل تسيير العمليات العسكرية وحل مشاكل الولايات وهي في الأصل لم تكن داخل التراب الوطني ، حيث يقول علي كافي قائد الولاية الثانية بأن « إذ ليس من المعقول والموضوعية الثورية أن تسيير هيئة من الخارج عمليات عسكرية بالداخل » .[2] وهو ما جعل قيادة الولاية الثانية تتوقع بقصر عمر اللجنة بسبب «انعدام الانسجام وخلفيات ونوايا وتنافر أغلبية أعضائها ». [3]

3) احتجاج قادة الداخل بعدم وصول الإمدادات العسكرية من أسلحة وذخيرة إلى الولايات حيث ورد في رسالة علي كافي إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 1958/10/19« منذ تأسيس هذه المنظمة لم يصل أي سلاح لأية ولاية» .[4] الأمر الذي دفع بلجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها المنعقد بتاريخ 09 سبتمبر 1958. إلى اتخاذ قرارات ضد لجنة العمليات الشرقية وأعضائها [5]، ومنها:

- حل لجنة العمليات الشرقية و معاقبة أعضائها بحجة انعدام الكفاءة في التسيير.[6]

- إيقاف عمارة بوقلاز قائد القاعدة الشرقية ، وتخفيض رتبته من عقيد إلى نقيب ثم نفيه إلى العاصمة العراقية بغداد ، [7] لكنه لم يلتحق بها وبقي في سوريا [8] ومنعه من ممارسة أي نشاط.[9]

- نفي محمد العموري وتخفيض رتبته من عقيد إلى نقيب ونفيه إلى مدينة جدة بالمملكة العربية

---

(1) صالح بلحاج ، الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2008 ص275.

(2) علي كافي مصد سابق ص 280.

(3) كافي ، نفس المصدر ص 281.

(4) كافي ، نفس المصدر ، ص 284.

(5) الطاهر زبيري ، مصدر سابق ، ص 199.

(6) Mohamed Harbi , le F.L.N.Mirage et Réalité , op-cit , p217.

(7) زبيري ، مصدر سابق ، ص 199.

(8) زبيري ، المصدر نفسه ، 206.

(9) الشاذلي بن جديد ، مصدر سابق ، ص122.

السعودية[1] لكنه لم يلتحق بها وبقي لاجئا بليبيا. [2]

– تجميد نشاط مصطفى بن عودة لمدة ثلاثة أشهر [3] وإرساله إلى العاصمة اللبنانية بيروت [4] وعين مساعدا لعبد الحفيظ بوصوف. [5]

– أما محمدي السعيد قائد لجنة العمليات الشرقية والمتهم الأول بضعف التسيير فقد ألحق بالحكومة المؤقتة بالقاهرة ليعين بعد شهر من حل اللجنة بهيئة أركان الشرق. وقد ترتب عن هذا القرار عدة نتائج من بينها :

أعتبر المحكوم عليهم بأن تلك العقوبات قاسية جدا ، ومجحفة في حقهم.[6] كما اعتبروا تلك القرارات تميزا بين الولايات مما جعلهم يرفضونها ، ويفكرون في والتمرد على الحكومة المؤقتة التي أصدرت قرارات مجحفة ضد قيادات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية .[7] وهو ما أدى فيما بعد إلى ظهور ما يعرف بقضية ، العموري ، وقضية عميرة. [8]

---

(1)الطاهر زبيري ، مصدر سابق ، ص 199.

(2)زبيري ، نفس المصدر ، ص 122.

(3) Mohamed Harbi , le F.L.N. Mirage , et Réalité , op-cit, p 217.

(4)الشاذلي بن جديد ،مصدر سابق ، ص 122.

(5) زبيري ، مصدر سابق ، ص 200.

(6)الشاذلي ، مصدر سابق ، ص 122

(7) الشاذلي ، نفس المصدر ، ص 122

(8) علاوة عميرة ، هو أحد مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وكان صديقا حميما للدكتور الأمين ، ومعارضا لتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة ، كما كان ينتقد أعضاء الحكومة ، كما يتكلم علانية عن قضية اغتيال عبان رمضان ، وهو ما دفع بمصلحة الاستعلامات التابعة لعبد الحفيظ بوصوف إلى استجواتبه . وفي يوم 10 فيفري 1959 أستدعي إلى مكتب رئيس الحكومة للإستفسار عن تطاوله على أعضاء الجهاز التنفيذي ، وأثناء الحديث بين اطرفين سقط عميرة من نافذة الشقة التي كانا فيها الكائنة في الطابق الخامس ، وهي الرواية الرسمية التي روجتها الحكومة المؤقتة ، على أن عميرة انتحر ، إلا دباغين لم يصدق إدعاء الحكومة المؤقتة واعتبر الدث بمثابة تصفية ، مما جعله يستقيل من الحكومة المؤقتة ، كما حاولت الحكومة المصرية استغلال الظرف لصالحها لكونها لم تكن راضية على تعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة ، كما حاول كريم بلقاسم توضيف الحدث ضد ررئيس الحكومة لقناعته بأنه هو الأولى برئاسة الحكومة . وهو ما جعل من قضية وفاة علاوة عميرة أزمة سياسية بين أعضاء الحكومة المؤقتة .
(Sylvie Thenaulte , Histoire de la Guerre d'Independance Algérienne , p 184.)

–شكك قادة القاعدة الشرقية في الإجراءات التي طبقتها لجنة التنسيق والتنفيذ على قادتهم ، في وقت كانت فيه المدة القانونية لمهمة الجنة قد انتهت في 20أوت 1958 ومن ثم لم يعد «من صلاحياتها عمل ما أقدمت عليه» .[1] وبالتالي لم تتمكن لجنة العمليات الشرقية من تحقيق الدعم للولايات المكلفة بها و هي الأولى ، الثانية والثالثة وذلك لعدة أسباب لخصها قائد الولاية الثانية علي كافي فيما يلي:

–لم تتمكن الحكومة المؤقتة من تطبيق القرار الذي أصدرته بتاريخ 01 أكتوبر 1958 والقاضي بادخال القوات العسكرية الجاثمة على الحدود في أجل أقصاه شهرا واحدا ، لكون الحكومة المؤقتة كانت متمركزة في الخارج وليس بوسعها أن تفرض على هيئة عسكرية الدخول إلى أرض الوطن . كما لا يمكن لهيئة تدعى لجنة العمليات العسكرية مقيمة في الخارج . أن تسيير العمليات داخل التراب الوطني ، دون أن تكون في الميدان .

– ثم أنه كيف لمسؤول في جيش التحرير الوطني في الداخل أن يخضع لمسؤول في الخارج وهو يجهل واقع المعركة .[2] وهو ما جعل الولاية الثانية تتحفظ عن وجود لجنة العمليات الشرقية خارج التراب الوطني وأعدت خلال اجتماع قيادة أركانها ما بين 14 و 17 أكتوبر 1958 رسالة إلى الحكومة المؤقتة توضح فيها أسباب رفضها لتلك الهيئة ، والتي من بينها بعدها عن الواقع وعدم تلبية مطالب الثورة في الداخل وبالأخص الأسلحة والذخيرة .[3] وتوقعت « ألا تعمر هذه اللجنة طويلا »[4] وهو ما حدث فعلا والتي حلت وتركت مشاكل لإطاراتها ، ولم تقدم أي شكل من أشكال الدعم للولايات المعنية.

---

(1) عمر تابليت ، المرجع السابق ، ص 106.

(2) علي كافي مصدر سابق ، ص 280.

(3) نفس المصدر ، ص 289/282.

(4) نفس المصدر ، ص 280.

2.2.لجنة العمليات العسكرية,الغربية: ومقرها مدينة وجدة المغربية ، وتتبعها الولايات الرابعة ، الخامسة والسادسة ، ووضعت تحت قيادة هواري بومدين المدعم من طرف عبد الحفيظ بوصوف ، وبمساعدة كل من سليمان دهيلس وعلي منجلي. [1] وهذا يعني أن قيادة الثورة أصبحت متمركزة بشكل كبير في الخارج .[2] وإذا كانت لجنة العمليات الشرقية تعاني من الانقسامات الداخلية ، والارتباط بالولاءات الإقليمية أكثر من خضوعها للسلطة السياسية والعسكرية التي تتبعها.[3] فإن لجنة العمليات الغربية كانت على العكس من ذلك لعدة اعتبارات منها :

- قيادة الولاية الخامسة كانت متواجدة بالمغرب وهي بذلك خارج إقليمها السياسي والعسكري ، ولم يكن هناك ما يعكر صفوة العلاقات العامة داخل التنظيم الهيكلي للولاية مما جعلها تتميز بنوع من الاستقرار داخل هيئاتها النظامية ، لانعدام تعدد الولاءات التي تحدث الانقسام لدى القيادة .

- خضعت المنطقة ثم الولاية الخامسة منذ بداية الثورة إلى قيادة مجموعة من الشخصيات القوية مثل محمد العربي بن مهيدي ، عبد الحفيظ بوصوف ، ثم هواري بومدين ، وفي كثير من الأحيان بمساعدة محمد بوضياف ، الذي غادر التراب الوطني يوم 26 أكتوبر 1954 ولم يعد إلى الداخل ، وكل تلك الشخصيات من الشرق الجزائري الأمر الذي جعلها تنجح في تسيير الولاية على أسس إدارية وعسكرية ومطبقة لمجموعة من المعايير مثل ، الصرامة ، الإنضباط ، إحترام سلم القيادة وطاعة المسؤول وتطبيق أوامره ، وجعل المجاهدين يخضعون إلى المؤسسة السياسية والعسكرية التي يتبعون إليها وليس إلى الجهة التي ينتمون إليها.[3]

- انتقاء العناصر القيادية على أساس الكفاءات الشخصية لا على أساس الولاءات الإقليمية

---

(1) Sylvie Thénault , o-cit , p 182.

(2) Ibid, p 185.

(3) Mohamed Harbi, F.L.N, Mirage et Réalité , op-cit.pp216/217.

و إخضاعهم لنظام تكويني ورقابي صارم ، وإتباعه إلى جهاز استعلاماتي قوي ، مما يصعب على أي كان أن يفكر في ولائه أو في مصالحه الشخصية خارج عن المصلحة العامة للمؤسسة التي ينتمي إليها. [1]

- إعطاء فعالية أقوى لجيش الحدود من الناحية الغربية ، وتطبيق مركزية القيادة بدلا من تعدد القيادات الأمر أعطى لتلك اللجنة وحدة القرار ومن ثم التقليل من حدة المشاكل .[2]

ورغم أن لجنة العمليات العسكرية الغربية بقيادة هواري بومدين أثبت فعاليتها التنظيمية إلا أنهالم تتمكن من تحقيق جل أهدافها لا سيما ما يتعلق منها بتقديم الدعم للولايات الداخلية بسبب ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية سنة 1957 من إجراءات عملية استهدفت غلق الحدود البرية ومراقبة الأجواء على طول الحدود الجزائرية. [3] كما أن المشاكل التي عانت منها لجنة العمليات الشرقية دفعت بوزير القوات المسلحة كريم بلقاسم إلى الإعلان عن قرار حل اللجنتين العسكريتين الشرقية والغربية خلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 09 سبتمبر 1958. [4] وفي أول أكتوبر 1958 قامت الحكومة المؤقتة بتشكيل هيئتين جديدتين [5] هما :

1) قيادة أركان الجهة الشرقية ، بقيادة العقيد محمدي السعيد ، الذي قضى عقوبة شهر واحد قضاها في القاهرة في مقر الحكومة المؤقتة.

2) قيادة أركان الجهة الغربية بقيادة العقيد هواري بومدين .[6]

---

(1) Gilbert Meynier ,Histoire Intérieure du F.L.N, op-cit, p.p 310/311.

(2) C.A.O.M. G.G.A. 913F/147, op-cit, Dossier les Organes suprêmes de la guerre d'Algérie (C.N.R.A , C.C.E , G.P.R.A, et E.M.G) .

(3) C.AO.M, Boite G.G.A., 3F/ 458, Dossier « Surveillance des Frontières » 1957 ,N°2200 , Délivrée par la Secrétariat Permanent de la Défense en Algérie , le 15/10/1957.

(4) الطاهر زبيري مصدر السابق ص 199.

(5) Mohamed Harbi ,F.L.N ,Mirage et Réalité , op-cit .p227.

(6) مسعود عثماني ، مرجع سابق ص 489.

ثم عقد لقاء جمع قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم بقائد الأركان الشرقية محمدي السعيد ومساعديه، العقيد أحمد نواورة قائد الولاية الأولى ومحمد عواشرية قائد القاعة الشرقية ، وكان ذلك بتونس يوم 08 أكتوبر 1958 ، ومن بين ما درس في ذلك اللقاء قضية إدخال وحدات جيش التحرير الوطني المتواجدة بتونس إلى التراب الوطني في أجل أقصاه 25 أكتوبر من نفس السنة ، إلا أن ذلك لم يتحقق لأن نواورة وعواشرية إشترطا مقابل إدخال جيش الحدود إلى داخل التراب الوطني إسناد قواعد حدودية لقيادتهما ولعل كريم بلقاسم لم يرض بذلك الاقتراح ، مما أدى إلى تأزم العلاقات بين أعضاء قيادة الأركان الشرقية وبين الحكومة المؤقتة وبالأخص كريم بلقاسم [1] كما أن الولاية الثانية بقيادة علي كافي لم تكن مقتنعة بتركز قيادة عسكرية للثورة خارج التراب الوطني و تسير الثورة في الداخل .[2] لا سيما وأن تلك القيادة لم تأتي بالجديد لصالح الثورة. [3] حيث كان جيش التحرير الوطني في الداخل يعيش أوضاعا مزرية ومعزولا عن قيادته في الخارج الأمر الذي أدى إلى قلة الإمدادات بالأسلحة والذخيرة ، مع وجود قوات لجيش التحرير الوطني مجمدة على الحدود . وفي تلك الظروف كانت القوات الفرنسية قد استعادت المبادرة في الضغط على وحدات جيش التحرير في الداخل. [4] مما دفع بأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال دورة طرابلس المنعقدة ما بين 17 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 إلى إعادة النظر في هيكلة القيادة المركزية لجيش التحرير الوطني ، والتي من بين ما تقرر فيها نذكر:

-حل وزارة القوات المسلحة ، التي وجهت لها أصابع الإتهام بعدم القدرة على إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة سواء على مستوى المناطق الحدودية أو داخل التراب الوطني ، وعوضت باللجنة الوزارية للحرب المشكلة من الثلاثي ، بلقاسم كريم ، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال .

---

(1) Mohamed Harbi ,F.L.N ,Mirage et Réalité , op-cit .p227.

(2) علي كافي ، مصدر سابق ص 280.

(3) مسعود عثماني ، مرجع سابق ص 489.

(4) علي كافي مصدر سابق ص 325.

- تشكيل قيادة الأركان العامة للجيش لتحل محل قيادتا الأركان الشرقية والغربية للجيش ، وبذلك تم تشكيل قيادة عسكرية مركزية لجيش التحرير الوطني لها صلتها بجيش الحدود و بالوحدات العسكرية المتواجدة على مستوى الولايات. [1]

- تشكيل اللجنة الوزارية للحرب من الثلاثي كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال وهذه الهيئة هي التي تشرف على القضايا العسكرية التي لم تعد ممركزة في شخص وزير القوات المسلحة كما كان عليه الأمر من قبل . وعين كريم بلقاسم وزيرا للخارجية بدلا من وزير القوات المسلحة .

وقبل التطرق إلى قيادة الأركان العامة لجيش كهيئة مركزية عسكرية وطنية والمهام التي أوكلت لها وعلاقتها بالهيئات الوطنية الأخرى ، يمكن أن نقدم مجموعة من الاستنتاجات من خلال ما تم التطرق إليه من نشاط عسكري على الحدود الشرقية والغربية وعلاقته بالهيئات المركزية في الخارج وبالولايات التاريخية في الداخل .

- من خلال ما تقدم يتبين لنا بأن جيش الحدود كان ضرورة حتمية للثورة أفرزه الواقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي وامتداد النشاط البشري والاقتصادي والثقافي خاصة لسكان المناطق الحدودية ، ثم طبيعة الاستعمار الفرنسي المشترك للبلدان المغاربية الثلاثة (تونس ، الجزائر والمغرب) رغم التباين في شكله وطبيعته ، فكان التعاون بين هذه البلدان خيارا تحرريا مارسته الشعوب والسلطات ، لتجسيد مبدأ التحرر الشامل لمنطقة المغرب العربي.

- وجود قاعدة شعبية وعسكرية جزائرية خارج حدودها الإقليمية دفع بقادة الثورة إلى تأطيرها سياسيا وعسكريا لجعلها قاعدة خلفية للثورة في الداخل تستعمل للضغط على قوات العدو المتمركزة على طول

---

(1) C.N.A. Session de Tripoli le 16/12/1959 à 18/01/1960.

الشريط الحدودي الشرقي منه والغربي ، والمدعمة لخطي شال وموريس لاعطائهما فعالية أكبر في منع دخول أي شكل من الإمدادات المادية والبشرية للثورة الجزائرية . كما استخدمت تلك القاعدة الخلفية في استقطاب مختلف المساعدات الدولية للثورة ثم السعي لإدخالها إلى الولايات التاريخية قدر المستطاع وإن كان ذلك لم يكن بالأمر الهين . ومهما كانت النتائج المحققة من طرف جيش الحدود ، فعلى الأقل أنه قام بحرب استنزاف ضد القدرات المادية والبشرية الفرنسية ، جراء العمليات التخريبية ضد المنشأت التي وضعت على الحدود وتكثيف المعارك لتحييد القوات الاستعمارية ولو جزئيا عن الولايات الحدودية .

-كما نلاحظ بأن جل اللقاءات التي جمعت القيادات المركزية للثورة انطلاقا من مؤتمر القاهرة 20أوت 1957 ثم علمية تشكيل لجنتي العمليات العسكرية ثم قيادتي الأركان الشرقية والغربية ركزت أهدافها على عملية إدخال الأسلحة والقوات المتواجدة في الخارج إلى الداخل والتنسيق بين الولايات التاريخية ، وتطوير أسلوب الحرب فيها ، وإن كان ذلك لم يتجسد عمليا لاستحالة تحريك وحدات كبرى بما تحمله من عتاد حربي عبر حدود مغلقة ومحروسة بوسائل حربية متطورة . [1] و إلا يعد مجازفة عسكرية وسياسية قد تنعكس سلبا على الثورة الجزائرية . ويبقى ذلك في إطار الإرادة السياسية والعسكرية للقيادات المتواجدة في الخارج بدليل طرح الموضوع للنقاش على أعلى هيئة وطنية للثورة والمتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، مثلما حدث في دورة طرابلس المنعقدة ما بين 17 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 ، والتي دعت إلى تشكيل قيادة الأركان العامة للجيش بغية إيجاد الحلول الناجعة للحرب في الداخل ومساعدة الولايات التاريخية التي يتركز فيها الاستعمار ، وتهدف الثورة إلى إخراجه منها.

---

(1) محمد تقية ، مصدر سابق ص 571.

3.قيادة الأركان العامة للجيش: وتعد أخر حلقة في التطور التنظيمي والهيكلي لجيش التحرير الوطني بالخارج ، والتي لها وزن سياسي وعسكري قوي داخل هياكل وهيئات الثورة في الداخل والخارج.

1.3. التعريف بقيادة الأركان : هي هيئة عسكرية مركزية ووطنية ، تمثل أخر تجربة في التنظيم الهيكلي لجيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية و الغربية .[1] والتي لها السلطة على الولايات التاريخية الست بغية تزويدها بالإمكانات المادية التي تحتاج إليها الثورة وكذلك بالإطارات السياسية و العسكرية ذات الكفاءة العالية ، وهي بذلك تتولى السياسة العسكرية العامة ، من حيث التأطير والتكوين ورسم استراتيجيات الثورة والتصدي للمصالح الحيوية للمحتل. [2] وبما أنها أنشئت من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية و أسندت لها المهام العسكرية للثورة على المستويين الداخلي والخارجي ، وهي بذلك مسؤولة أمام دورات المجلس عن كل عمل تقوم به. [3] وبدأت هذه الهيئة عملها يوم 23 جانفي 1960. [4]

2.3. الظروف التي شكلت فيها قيادة الأركان العامة: شكلت تلك الهيئة في ظروف سياسية وعسكرية مميزة بالنسبة للثورة سواء في الداخل أو على مستوى حدود الجزائر وخاصة الشرقية منها ، وبالأخص ما يتعلق بالأمور التالية :

– عدم استقرار القيادة العسكرية على مستوى الحدود الشرقية والغربية، وعدم فعالية الإجراءات المطبقة من طرف القوات المسلحة لا سيما ما يتعلق بالدعم المادي للثورة في الداخل مما جعل قادة الولايات لا يعترفون بقيادة ثورية توجد خارج الحدود مثلما عبر عنه العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية ، حيث قال ((وكان الموقف المبدئي من قيادة الولاية الثانية هو الرفض ، على أساس أن هذه الهيئة متمركزة في الخارج)) وليس من المعقول والموضوعية الثورية أن تسير الثورة في الداخل من طرف إطارات توجد في الخارج.[5]

---

(1) C.A.O.M.G.G.A, 913F/147,Dossier « les Organes suprêmes de la guerre d'Algérie » , op-cit.
(2) Mohamed Guentari , op-cit ,Tome 1, p160.
(3) C.N.A, Session de Tripoli , op-cit .

(4) علي كافي ، مصدر سابق ، ص 280.
(5) نفس المصدر ، ص 326.

- صعوبة الاتصال بين الداخل والخارج بفعل عملية الغلق المحكم للحدود الجزائرية مع جيرانها ولا سيما مع تونس والمغرب ، مما جعل من الجزائر بوتقة مغلقة ، يصعب الدخول إليها أو الخروج منها مها كانت الأسباب .[1] ثم إعلان الحرب الاقتصادية على الجزائريين ، والتي طبقت منذ 1958 ثم إعطائها الطابع الرسمي في شكل تعليمات و أوامر تنفيذية في سنة 1960 والهادفة إلى مراقبة كل أشكال التموين المقدم للجزائريين سواء كان على شكل مواد غذائية أو تجهيزات عامة. [2] مما صعب من عملية الاتصال بين الداخل والخارج وجعلها تقتصر على أجهزة اللاسلكي.[3] و هو ما أثر سلبا على الثورة في الداخل حيث انخفضت كمية الأسلحة والذخيرة التي لم تعد تلبي حاجيات المنخرطين الجدد في جيش التحرير الوطني .[4] وقد عبر عن ذلك لخضر بورقعة عضو مجلس الولاية الرابعة بالقول ((أما نحن فلا سلاح لنا ولا ذخيرة ولا مؤونة)) . [5] ولم يبق لقادة الداخل سوى الإرادة في مواصلة الحرب حتي النصر ، ضد عدو يفوقهم عددا وعدة .[6] الأمر الذي أحدث الفوضى والاضطرابات لدى جيش الحدود بحدوث ما يعرف بقضية انقلاب العقداء التي تزعمها العقيد محمد لعموري[7] وما يعرف أيضا بقضية تمرد علي

---

(1)C.A.O.M, Boite 3R/458,Dossier Surveillance des Frontières , op-cit ,pp 1/15.

(2) C.A.O.M, Boite 2R/163, Dossier, la Lutte Economique et Finance Contre Les Rébellions , délivrée par la Délégation Générale du Gouvernement en Algérie , Alger le 01/05/1960, pp 1/7.

(3) إبراهيم لحرش، الجزائر أرض الأبطال ، مرجع سابق ص ، 295.

(4) الطاهر الزبيري ، مصدر سابق ، ص219.

(5) لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، مصدر سابق ، ص 17.

(6) علي كافي ، مصدر سابق ص 327.

(7) ترجع هذه القضية لعدة أسباب من بينها :حل لجنة العمليات العسكرية الشرقية معاقبة أعضائها (كما سبق التطرق إلى ذلك) مما جعل العقيد محمد لعموري يتحالف مع أحمد نواورة الذي خلفه على رأس الولاية الأولى ، ومصطفى الأكحل (الإسم الحقيقي له جمعي ساعدية) كما تم استمالة قيادة القاعدة الشرقية وفي مقدمتها محمد عواشرية الذي لم يكن راضيا على كريم وعلى الحكومة المؤقتة ككل ، وتم عقد لقاء ضم 28 إطارا منهم أحمد نواورة ، محمد عواشرية ، عبد الله بلهوشات ، وغيرهم ، وكان الهدف اعتقال بعض الوزراء وفي مقدمتهم كريم ، ولعل ذلك جرى بتواطؤ من الحكومات التونسية و المغربية ، التي كانت لها حسابات مع الحكومة المؤقتة ، وانتهت تلك العملية بمحاكمة المتسببين فيها و نفذ حكم الإعدام في لعموري ، مصطفى الأكحل ، أحمد نواورة، ومحمد

حمبلي [1] وغيرها من القضايا التي وقعت في الداخل والتي قد يكون مردها إلى بعد القيادة المركزية عن ميدان الحرب ، وعدم إمتلاك قادة الولايات لسلطة القرار التي تخولهم حل المشاكل التي تجرى على مستوى إقالمهم الجغرافية ، كما أن ظروف الثورة لم تكن لتسمح بإجراء حوار دوري بين مختلف هيئات الثورة في كل من الداخل والخارج .

–اجتماع قادة الداخل :أو ما أصطلح على تسميته باجتماع العقداء الأربعة وهم عن الولاية الأولى الحاج لخضر ، وعن الولاية الثالثة أيت حمودة عميروش ، وعن الولاية الرابعة أحمد بوقرة ، وعن الولاية السادسة الحواس .. وغاب عن الإجتماع ممثلا الولاية الثانية علي كافي والخامسة العقيد لطفي بودغن وعقد الاجتماع في الفترة ما بين 06 و12 ديسمبر 1958. [2] ومن بين القواسم المشتركة بين العقداء الأربعة انتقاد قادة الخارج على عدم التكفل بالولايات التاريخية وجعلها تواجه ضغط القوات الاستعمارية دون البحث عن الحلول الملائمة لذلك .[3] واتهام الحكومة المؤقتة بالتهاون فيما يتعلق بتزويد الداخل

---

(1) وهو أحد إطارات جيش التحرير الوطني بالمنطقة الخامسة من الولاية الأولى ، الذي تحصن بجبل سيدي أحمد المتاخم للحدود التونسية ، والذي تمرد عن قيادو الولاية الأولى رفقة حوالي 600 من أتباعه ، ورغم ما كتب عن هذا الموضوع والاختلافات الكثيرة في وجهات النظر حول هذه القضية ، سواء من طرف المجاهدين أو المرخين فإننا يمكن أن نخرج ببعض الاستنتاجات منها :

– علي حمبلي كان إطارا في صفوف جيش التحرير الوطني بالولاية الأولى ولعل ما أقدم عليه مما يوصف بالعمل التمردي ناتج عن انتقاده لتصرف الحكومة المؤقتة ، وبالأخص قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم ، وقائد لجنةالعمليات الشرقية العقيد محمدي السعيد نتيجة لما أقدمت عليه القيادة ضد إطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية .

– انعدام الحوار بين القيادة المركزية للثورة المتواجدة في الخارج والتي لها سلطة القرار على جبهة وجيش التحرير الوطني في الداخل والخارج وبين الهيئات الإقليمية في الداخل المتمثلة في الولايات التاريخية والقاعدة الشرقية والتي كانت تقوم بالدول العملي والمباشر للنشاط الثوري وتدرك حقيقته وصعوباته ، والتي ترى بأنه من الأرجح والأفيد أن تستشار من القيادة المركزية قبل اتخاذها لأي قرار سياسي أو عسكري يهم الثورة في الداخل .ولعل هذا ما دفع بحمبلي إلى التمرد ، والذي وجد نفسه محاصرا بين وحدات محمدي السعيد ، القوات الفرنسية والجيش التونسي. وإن كانت عملية التصدي له من قبل القوات النظامية لجيش التحرير الوطني يعد باب محاربة التمرد ومحافظة على وحدة الجيش وتحقيق الانضباط ، لكنه من زاوية أخرى يعد شرخا في أوساط جيش التحرير التحرير خاصة في القسم الشرقي من البلاد .

عن مجموعة من المؤلفين منهم (الطاهر زبيري ، مصدر سابق ص 210/209 ، الشاذلي بن جديد ، مصدرسابق ، ص 134/133.

(2) ينظر إجتماع العقداء الاربعة ، ص.ص.459.455/449.

(3) Mohamed Harbi, F.L.N. Mirage et Réalité , op-cit ,pp236/237.

بالأسلحة والذخيرة إلى الداخل . [1] كما وجهت الانتقادات لجيش الحدود واتهامه باحتكار الأسلحة التي من المفروض أن تقدم للولايات.[2] وهو ما دفع بالعقداء الأربعة إلى اقتراح توحيد القيادة وجعلها جماعية ، ووضع مخطط شامل تشارك فيه قيادة الثورة في الداخل للحد من المخاطر التي قد تنجم عن مخطط شال. [3] ورغم الاختلاف في وجهات النظر حول هذا الاجتماع بين قادة الداخل الذين اعتبروه أمرا لا بد منه في ضل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الولايات التاريخية وبين القيادة المركزية التي اعتبرته تمردا لقادة الداخل والخروج عن طاعتها .[4] إلا المجلس الوطني المنعقد بدورة طرابلس ما بين 17 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 ، درس الوضع العام للثورة من الناحية الهيكلية والتنظيمية أو من حيث الدعم المادي ، و قد ركز على بعض القضايا العسكرية الجوهرية ، أهمها :

- إلغاء قيادتا الأركان الشرقية والغربية وتعويضهما بقيادة الأركان العامة للجيش لها السلطة على جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج .

- حل وزارة القوات المسلحة وتعويضها باللجنة الوزارية للحرب ،بقيادة الثلاثي كريم بلقاسم ، بوصوف عبد الحفيظ ولخضر بن طوبال .

- تنسيق العمل بين قيادتي الثورة في الداخل والخارج ، وتزويد الولايات التاريخية بما تحتاج إليه من إمكانات مادية وتأطير بشري ، قصد التقليل من حدة الصعوبات التي تعاني منها ، وإعطاء فعالية أكثر للعمل المسلح في الداخل .

- تكثيف العمليات العسكرية على المناطق الحدودية بغية تخفيف الضغط على جيش الولايات ، باجبار السلطات العسكرية الفرنسية على نقل أكبر نسبة من قواتها نحو الحدود .

---

(1) سليمان الشيح ، مرجع سابق، ص 470/469 .

(2) محمد تقية ، مصدر سابق ، ص 532.

(3) لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة مصدر سابق ، ص 19.

(4) نفس المصدر ، ص 20.

(5) علي كافي ، مصدر سابق ، ص 326.

- كما أكد المجتمعون على ضرورة دخول قيادة الأركان إلى التراب الوطني ، وكذا الوزراء الذين ترتبط مهامهم بالحرب.[1] قصد التمكن من مواجهة الحرب ميدانيا وليس عن طريق التوجيهات والتقارير عن بعد. إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بالقبول من طرف الهيئات المعنية (هيئة الأركان والوزراء) واعتبرته أمرا تعجيزيا .[2]

3.3. تشكيل قيادة الأركان العامة : شكلت قيادة الأركان العامة للجيش من الشخصيات التالية :

- عين هواري بومدين قائدا لقيادة الأركان العامة ، الذي كان قائدا للجنة ثم هيئة أركان الجهة الغربية ونجح في مهامه إلى أبعد الحدود ، والذي عين من طرف المجلس الوطني .[3] ثم قام بومدين باختيار مساعديه بنوع من التوازن الجهوي بحيث قام باختيار كلا من .

- علي منجلي ن ممثلا للشرق الجزائري.

-مصطفى بلوصيف ، أمينا عاما لقيادة الأركان ، من لجنة العمليات العسكرية.

- عبد الرحمن بن سالم ، القائد السابق للفيلق الثاني بالقاعدة الشرقية بمنطقة الشمال ، التي تضم أربعة عشرة فيلقا وكتائب المدفعية الخفيفة ، حتى يكون مدعما من قبل القوات العسكرية .

- قايد أحمد ، ممثلا للغرب الجزائري .

- رابح زيراري (عز الدين) ممثلا لوسط البلاد.[4]

---

(1) C.N.A , Répertoire du C.N.R.A. Dossier « Session de Tripoli » 17/12//1959 à 18/01/1960,1ér Séance présidé par Farhat Abbas , 1ér Document Règlement intérieur projet , le 17/12/1959.

(2) علي كافي ، مصدر سابق ، ص326.

(3) Centre des Archive Nationale ' ibid.

(4) إبراهيم لحرش ، الجزائر أرض الأبطال 1954 ، د، د،ط ، الجزائر 2010 ، ص ، 305.

- موسى حساني ، عينه بومدين مديرا للخدمات اللوجستكية والذي استقر بمنطقة الكاف التونسية. واعتمد بومدين في اختيار مساعديه على المعايير التالية :

1) الثقة بالنسبة لما يتعلق بالمجاهدين الأوائل لجيش التحرير الوطني .

2) الخبرة فيما يتعلق بالإطارات الذين شاركوا في حرب الهند الصينية .

3) الكفاءة بالنسبة للضباط الفارين من الجيش الفرنسي. [1]

4.3. المهام المسندة لقيادة الأركان العامة : انطلاقا من فشل التجارب التنظيمية لجيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية التي سبقت عملية تشكيل قيادة الأركان العامة ، وما ترتب عنها من مشاكل سواء بالنسبة لجيش الحدود أو جيش الداخل فقد أعطيت لهذه الهيئة صلاحيات واسعة وكلفت بمجموعة من المهام حددها المرسوم التنفيذي للحكومة المؤقتة الموقع من طرف رئيسها فرحات عباس من جهة كما وقعه أعضاء اللجنة الوزارية للحرب بتاريخ 1960/01/31 . ويخول ذلك المرسوم لقيادة الأركان العامة القيام بمايلي:

– تضطلع قيادة الأركان العامة للجيش بمهام القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في الداخل والخارج وتشرف على عملية التنسيق بين مختلف الهيئات والعمليات العسكرية.

– كما أن قيادة الأركان العامة للجيش مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة فيما يتعلق بمهام تموين الولايات التاريخية بكل ما تحتاج إليه من مستلزمات الحرب مثل العتاد الحربي والأموال فضلا عن تزويدها بالإطارات.

– وضعت تحت تصرفها مختلف وحدات جيش التحرير الوطني سواء تلك المتواجدة داخل التراب الوطني أو خارجه.

– كما كلفت بدور التكوين العسكري للإطارات، المتواجدة منها على مستوى الحدود الشرقية منها والغربية، ثم في الجبهة الجنوبية.

---

(1) إبراهيم لحرش ، مرجع سابق ، ص 321.

– تتكفل بتعيين الإطارات العسكرية على مستو المجالس الولائية (قائد الولاية والرواد الثلاثة المساعدون له) .

– الهيئة ملزمة بتقديم تقارير دورية عن سير أشغالها للجنة الوزارية للحرب .[1] وأختار هواري بومدين ومساعدون منطقة غار الدماء بتونس مقرا لقيادة الأركان. [2] وتمكنوا تحقيق مجموعة من النتائج من بينها

1) إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني تحت قيادة موحدة في الداخل والخارج وتفادي التشتت المخل بالانضباط.[3] والسعي لدعم الوحدات العسكرية المتواجدة في الداخل ماديا وبشريا ، وإعادة النظر في تسيير الميزانية ، واتباع أسلوب التقشف ، بغية إدخال الأموال إلى الداخل وإيجاد لجنة للمراقبة المالية.[4]

2) تقليص نفوذ الباءات الثلاثة الذين كان تدخلهم في الشؤون العسكرية محل تذمر زملائهم في الحكومة المؤقتة .بحيث تراجع نفوذهم على جيش التحرير الوطني ، فرغم أنهم كانوا هم الممثلين للجنة الوزارية للحرب إلا أن هذه اللجنة فقدت قوتها أمام قيادة الأركان العامة التي أصبحت هي القوة الفعلية للجيش، والمتحكمة في وحداته من حيث التسيير ، التنمية والتأطير ، و في وضع الإستراتيجيات العسكرية داخل التراب الوطني وعلى مستوى الشريط الحدودي للبلاد. [5] في الوقت بدأت الحكومة المؤقتة تفقد سيطرتها تدريجيا عليها .[6]

3) قام هواري بومدين باعطاء الأولوية للعمل المسلح ، بحيث سخرت مختلف الإمكانات المادية والبشرية لتكثيف العمليات العسكرية على مراكز العدو بالشريط الحدودي في الشرق والغرب. (7) ففي شهر مارس 1960 قام هواري بومدين باقتحام الشريط الحدودي الشرقي بقوة عسكرية تعدادها 8300 مجاهدا بهدف التمكن من إدخال 60 مجاهدا إلى الداخل استشهد منهم 40 مجاهدا . وقد كانت معركة الحدود

---

(1) حسين بن مقدم ، مصدر سابق ، ص 196.

(2) Malek Abada , Algérie 1954-1962 , Edition Casbah ,Alger 2009, p 149.

(3) بوشيبة مختار ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 174 ، ص115.

(4) محمد عباس ، رواد الوطنية ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2004 ، ص 427.

(5) Mohamed Zerguini, op-cit, p142.

(6) Meynier Gilbert , op-cit , pp317/321.

(7) بوشيبة مختار ، مرجع سابق ، ص ، 115.

التي قامت بها قيادة الاركان العامة جد مكلفة بحيث استشهد فيها 3000 مجاهدا من وحدات جيش التحرير الوطني في الجهة الشرقية و 600 مجاهدا في الجهة العربية [1] . وتميزت المعركة التي قام بها جيش التحرير الوطني على القوات الفرنسية بالشريط الحدودي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1960 -1962 بالحرب الكلاسيكية ، حيث استخدم فيها جيش التحرير الوطني الأسلحة الثقيلة التي كانت مكدسة في بالتراب التونسي والمغربي ، كما حركت فيها الكتائب والفيالق العسكرية ، وتمكنت من إحداث ثغرات في الخط المكهرب ، وتدمير المنشأت العسكرية وشبكة المواصلات العامة ، رغم استخدام القوات الفرنسية لمختلف الاسلحة الثقيلة بما فيها سلاح النابالم [2]

4) تمكنت قيادة الأركان العامة من تشكيل جيش قوي يتكون من 23 فيلقا ، وهو ما يعادل 23000 مجاهدا وخمس كتائب ثقيلة [3] ثما قامت بتدريب أفواج المتطوعين في جيش التحرير الوطني ، ورسكلة الجنود القدامى ، وإطلاق سراح الإطارات التي سجنت بموجب قضية محمد لعموري ، واستقطاب الفارين من الجيش الفرنسي لما من تكوين عسكري وخبرة في التأطير والتحكم في الأجهزة القتالية ، وهو ما دفع بهواري بومدين إلى توظيف هذه الفئة في المدارس العسكرية وفي قيادة الوحدات ورسم المخططات العسكرية اعتمادا على الكفاءات والتجارب التي يتمتعون بها ، مما جعلهم قادرون على المساهمة في تطوير جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية وفقا لما تقتضيه اساليب الحروب العصرية.[4] فأصبحت قيادة الأركان العامة تضم 22000 جنديا في الحدود التونسية و10000 في الحدود المغربية عند نهاية الحرب[5]

5) الاعتناء بالداخل حيث خاضت العديد من المعارك على الحدود الشرقية والغربية بعية فتح ثغرات في الخط المكهرب وتحييد وحدات الحراسة لتمكين المجاهدين المتواجدين على الحدود من الدخول إلى الجزائر

---

1) Jean –Charles Jaufret et Autres , op –cit, p266.

2) محمد تقية مصدر سابق ، ص.ص 478/468.

3) علي كافي ، مصدر سابق ، 327.

4) مسعود عثماني ، مرجع سابق ، ص 512..

5) Jean –Charles Jaufret et Autres , op –cit, p266.

مثل الطاهر زبير الذي تمكن من اجتياز خطي موريش وشال رفقة 19 مجاهدا من رفقائه ، حيث انطلقت الرحلة خلال شهر أفريل ووصل إلى مقر الولاية الأولى يوم 11 جويلية 1960 .[1] كما تمكن أحمد بن شريف من العودة إلى الولاية الرابعة ، وعودة العقيد لطفي إلى الولاية الخامسة ، وفتحت الجبهة الجنوبية الامر الذي مكن الكثير من المجاهدين من العودة إلى ارض الوطن. [2] وغيرها من الإنجازات التي حققتها قيادة الأكان العامة ، ومع ذلك فإنها متهمة بالتقصير في بعض القضايا ، والتي من بينها:

1) التخطيط للإستلاء على السلطة ، حيث يرى علي كافي بأنه بعد تشكيل قيادة الأركان العامة أصبح للثورة جيشان ، أحدهما في الداخل يسعى غلى حماية الثورة وتحقيق السيادة الوطنية ، والثاني في الخارج يسعى إلى الوصول للسلطة حيث قال((**ومن هنا تبينت الهيئة الجديدة الطريق المؤدية إلى هذه السلطة**))[3]

ويرى جاك سيمون (Jacque Simon) بأن هواري بومدين بعدما جمع قيادتي الاركان الشرقية والغربية تحت سلطته ، أصبح يسعى بطريقة سرية للوصول إلى السلطة[4] لا سيما بعدما اصبحت قيادة الأركان تحظى بالأولوية في التنظيم الهيكلي للجيش[5] والتي استطاعت بين سنتي 1961-1962 التأثير في تحييد الحكومة على الجوانب العسكرية للثورة حيث فقدت سلطتها على جيش الولايات.[6] ولعل ذلك ما ساعد بومدين إلى التطلع لقيادة الثورة ، وتشكيل حكومة على المقاس ، بعدما اصبحت الحكومة المؤقتة في نظره عاجزة عن التسيير.[7]

2) تأثر جيش التحرير الوطني كثيرا سنة 1960 جراء المخططات العسكرية الكبرى التي قام بها الجنرال

---

1) الطاهر زبيري ، مصدر سابق ، ص.ص. 237/228.

2) مختار بوشيبة ، مرجع سابق ، ص 115.

3) علي كافي ، مصدر سابق ، ص.ص229/227.

4) Jacque Simon , Algérie L'Abandon Sans la Défaite , op-cit , p 133.

5) Abderrahim Lamchichi , L'Algérie en Crise , Edition L'Harmtan 1991, p 228.

6) Pierre – Louis Fort et Christiane Chaulet Achour , la France et L'Algérie 1962 , Edition Kartala 2014, p 27.

7) مسعود عثماني ، مرجع سابق ، 690.

وكذا نتيجة للمعارك التي قام بها جيش الحدود محاولة منه لفك الحصار على الداخل وتخريب التجهيزات الخاصة بمراقبة الحدود الشرقية والغربية ، الأمر الذي جيش الحدود يفقد نحو 28000 مجاهدا و27000 وحدة سلاح حربي وكميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة . وفقدت الولاية الخامسة 50% من مجموع مجاهديها وأسلحتها ، كما فقدت الولاية الثالثة نحو 3600 مجاهدا وهو ما يعادل 60% من مجاهديها ، كما كانت الولايتان الرابعة والسادسة من المتضررين كثيرا بمخطط شال.[1] ورغم هذا فإن ما قامت قيادة الأركان العامة من أجل تعويض النقص المادي والبشري جراء الخسائر التي خسرتها الثورة في الداخل لا سيما ما يتعلق بالأسلحة والذخيرة بقي محدودا جدا .(2) وما تمكنت من تحقيقه هو تطوير جيش الحدود من حيث التأطير والتكوين وتزويده بأحدث الأسلحة بما فيها الأسلحة الثقيلة ، وقدر هذا الجيش في تونس بـ 22000 وفي المغرب بـ 10000 مجاهدا. [3] ونفهم من هذا بأن قيادة الأركان العامة اهتمت بالوحدات العسكرية المتواجدة على المناطق الحدودية وجعلت منها جيشا عصريا نظرا لتوفر عدة شروط لم تكن متاحة في الداخل وهي توفرها على قدر من الحرية من حيث الحركة في المجال الأرضي التونسي و والمغربي ، ووفرة الإطار البشري الذي يتمتع بقدر كبير من الكفاءة والخبرة العسكرية المكتسبة في معارك الهند الصينية وفي شمال إفريقيا ووفرة الأسلحة التي لم يكن لها مثيل في الداخل ، فضلا عن مراكز التكوين العسكرية التابعة لجيش التحرير الوطني في كل من تونس والمغرب.[4] وهو ما أدى إلى وجود نمطين متباينين في جيش التحرير الوطني من حيث التأطير والتسليح . ويرى علي كافي بأنه كان هناك جيشان إحداهما في الداخل يكافح من أجل توحيد صفوف المجاهدين واسترجاع السيادة الوطنية والأخر في الخارج يسعى من أجل الوصول للسلطة.[5]

ومن بين العوامل التي ساعدت هواري بومدين على النجاح في قيادة هيئة الأركان العامة ، نذكر منها :

- اختياره للرجال الأكفاء والمخلصين له .

---

(1) Jacques Simon. Algérie L'Abandon Sous la Défaite (1958-1962) op-cit, p 172.

(2) مختار بوشيبة ، مرجعلسابق ، ص.ص 114/113.

(3) Jean- Charles Jauffret ,op- cit , 256.

(4) حسين بن مقدم ، مصدر سابق ، ص201.

(5) علي كافي ، مصدر سابق ، ص 329.

- حسن معاملة الإطارات العسكرية الذين كانوا تحت قيادته.

- تطبيق أسلوب الصرامة والانضباط في العمل .

- تلقيه قدرا من التعليم في جامعة الأزهر بالإضافة إلى شخصيته القوية وهو ما جعله يحسن فن القيادة.[1]

علاقة قيادة الأركان العامة بالهيئات المركزية الأخرى : نظرا للطابع المركزي لهذه الهيئة الممثلة لجيش التحرير الوطني داخل التراب الوطني وخارجه ، وبما أن البلاد كانت في حالة حرب من أجل استرجاع السيادة الوطنية ، فإن مهام هذه الهيئة من صلب اهتمامات كل الهيئات الثورة المركزية منها والإقليمية .

علاقة قيادة الأركان العامة بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية : قيادة الأركان العامة شأنها شأن الهيئات المركزية الأخرى في علاقتها مع المجلس الوطني لا سيما من حيث التشكيل ، وتحديد المهام ، والمسؤولية فضلا عن المتابعة والتكفل بعمليتي التمويل والتموين . ويمكن إبراز أهم تلك الجوانب فيما يلي :

- تعود عملية تشكيل قيادة الأركان العامة إلى التوصيات التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة طرابس المنعقدة ما بين 1959/12/17 و 1960/01/18 ، والتي نوقشت فيها القضايا التي تهم جيش التحرير الوطني في عدة جلسات مثل الجلسة الأولى [2] ثم في الجلسة السابعة عشر.[3] وفي غيرها من الجلسات .

- وبعدما تم تعيين هواري بومدين كقائد لهيئة الأركان ، أصدرت اللجنة الوزارية للحرب مرسوما يهدف إلى تدعيم قيادة الأركان العامة بالرواد ، سليمان دهيلس ، علي منجلي ، ورابح زيراري ، صدر المرسوم بتاريخ 1960/01/27 ، والذي تم إمضاءه من طرف رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس[4] الذي أصدر مرسوما أخر بإسم الحكومة بتاريخ 1960/01/31. [5]

---

(1) إبراهيم لحرش ، مرجع سابق، ص 308/305.

(2) C.N.A, Répertoire du C.N.R.A, op-cit, 1er Session ,Dossier N°01,Document N°01, le 17/12/1959.

(3) Ibid, Dossier N°01,Document N° 23 , le 06/01/1960.

(4) C.N.A, Répertoire du G.P.R.A, Boite N°011 ,Dossier N°04, Document N°033.le 27/01/1960.

(5) Ibid, Document N° 004 , le 31/01/1960.

– وبخصوص التعيين الرسمي لقائد الأركان العامة أصدرت الحكومة المؤقتة تعليمية وزارية ممضاة من طرف عباس فرحات بتاريخ 1960/01/31 .[1]

– وفي 20 أوت 1960 تقدم محمدي السعيد (وزير دولة) بتقديم مشروعين يهدفان إلى ترقية جيش التحرير الوطني إلى جيش كلاسيكي بمساعدة كل من الإتحاد السوفياتي والصين الشعبية .[2] و من هنا يمكن أن نستشف الحقائق التالية :

1) قرار تشكيل اللجنة الوزارية للحرب ثم قيادة الأركان العامة صادر عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية باعتباره أعلى هيئة وطنية ، وهو المخول قانونا لتشكيل الهيئات ذات الطابع المركزي و وضع قوانينها وتحديد مهامها ، وتعيين قادتها. [3]

2) بحكم الطابع المركزي لقيادة الأركان العامة ، وكونها أنشئت بقرار من المجلس الوطني فهي مسؤولة أمامه في تقديم حصيلة أعمالها أمام دوراته ، وإن كان ذلك لا يتم بشكل مباشر وإنما تحت وصاية الحكومة المؤقتة ، باعتبار هذه الهيئة تابعة للجنة الوزارية للحرب . ثم تجمع حصيلة نشاط قيادة الأركان وتقدم من طرف اللجنة الوزارية أثناء دورات المجلس . ومن خلال تصفح الوثائق المصنفة ضمن رصيد الحكومة المؤقتة فإننا نلاحظ كثرة الوثائق الخاصة بقيادة الأركان ، لا سيما ما يتعلق بحصيلة العمل المقدمة للحكومة المؤقتة وهو ما يدل على كثافة نشاطها ودقة عملها. [4]

3) جعلت اللجنة الوزارية للحرب كوساطة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة ، لكن سرعان ما ظهر الخلاف بين الهيئتين حول تداخل الصلاحيات ، فأصبحت قيادة الأركان ((**تعمل لصالحها**)). [5]

---

(1) C.N.A, Répertoire du G.P.R.A ,Boite N°011,Dossier N°004, Document N°004, le 31/01/141960.

(2) C.N.A.Boite N°014, Dossier N°001, Document N°025.le 20/08/1960.

(3) بحيث شكلت لجنة التنسيق الأولى أثناء انعقاد مؤتمر الصومام الذي شكل الهيئات المركزية ، ثم اللجنة الثانية أثناء انعقاد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة ، والذي قدم توصية تشكيل الحكومة المؤقتة ، كما قرر المجلس الوطني في دورة طرابلس ما بين شهري ديسمبر 1959و جانفي 1960 تشكيل قيادة الأركان العامة .

(4) C.N.A , BoiteN° 29 , Dossier N004 , Documents N° 001 à 011 , entre 16Juin 1961et 27 Aout 1961.

(5) علي كافي، مصدر سابق ، ص 326.

ولعل مصدر الخلاف الرئيسي يكمن في من له الحق في تسيير الولايات التاريخية ، فقيادة الأركان العامة ترى بأنها هي المفوضة بتسيير شؤون الداخل من حيث التأطير ، التسليح والتموين ، وهو ما لم تقبله اللجنة الوزارية للحرب ، حيث تعهد كل من كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف أمام دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتطوير الجيش ، وفي حالة ما إذا نقلت السلطة العسكرية إلى قيادة الأركان العامة ، ولم تؤد هذه الهيئة المهام الموكلة إليها فهذا يعني في نظر أعضاء اللجنة الوزارية خيانة الأمانة التي حملهم أياها المجلس الوطني .[1]

---

(1) Mohamed Harbi , F.L.N.Mirage et Réalité , op-cit , p269

الفصل الثاني: علاقة الولاية الرابعة بالهيئات الثورية الأخرى.

المبحث الأول: علاقة الولاية الرابعة بالهيئات الولائية.

المبحث الثاني: مظاهر وصعوبات التعاون بين الولاية الرابعة والولايات الأخرى.

المبحث الثالث: مراحل ومجالات التعاون بين الولاية الرابعة والهيئات

من بين القرارات الصادرة عن مؤتمر الصومام هي ترقية المناطق التي شكلت قبيل اندلاع الثورة التحريرية إلى مستوى ولايات سياسية وعسكرية [1] و تشكيل قيادة جماعية لتجنب الصعوبات الناتجة عن القيادة اللامركزية التي عرفتها الثورة قبل انعقاد المؤتمر[2] كما تم الاتفاق على مبدأ جماعية القرار و توحيد القيادة[3] في هيئتين مركزيتين هما المجلس الوطني [4] و لجنة تنسيق وتنفيذ [5] وبذلك أصبحت الهيئات المركزية هي التي تشرف على تسيير شؤون الثورة في الخارج كما تتولى مهمة قيادة الثورة في الداخل عن طريق الهيئات الولائية التي تخضع لها في عملية تعيينها ، ترقيتها ، توجيهها [6]و تخفيض رتبها إذا اقتضت الضرورة ذلك. [7] وبعد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني المنعقد بالقاهرة ما بين 20 -28 أوت 1957 أصبحت السياسة العامة التي تسير بها الثورة في الداخل هي في الواقع تحدد من قبل قادة الثورة الذين يتواجدون خارج التراب الوطني وليس من قبل القادة الذين يحاربون في الميدان.[8] ولما كانت قيادة الثورة داخل التراب الوطني و قريبة من المجالس الولائية للثورة خلال الفترة الممتدة بين أوت 1956 وفيفري 1957 و متمسكة بمبدأ أولوية الداخل عن الخارج كانت هي المتحكمة في تسيير الثورة ، إلا أن الأمر تغير بخروج القيادة المركزية للثورة من التراب الوطني ، وبقاء الهيئات الولائية وحدها في الميدان فكيف كان يتم التعامل بين مختلف هيئات الثورة في الداخل والخارج وماهي والصعوبات الناتجة عن ذلك ؟.

---

(1) وزارة المجاهدين ، وثائق مؤتمر الصومام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر سنة 1996 ، ص 16.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الولاية الثالثة ، بتيزي وزو ، يومي 07 و 08 فيفري 1985 ، ص 06

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الولاية الثالثة ، بتيزي وزو ، يومي 07 و 08 فيفري 1985 15.

(4) ينظر الفصل الأول من ص 91 إلى ص 122.

(5) ينظر الفصل الأول ، ص .ص 123/ 143.

(6) Mohamed Harbi , le F.L.N , Mirage et Réalité , op-cit , p 180.

(7) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، تقرير ولاية الشلف ، المقدم للملتقى الوطني الثالث ، لكتابة تاريخ الثورة ، للفترة ما بين 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958 ، د ، ت ، ط . ص 01.

(8) C. N. A, répertoire de C.N.R.A , Session de tripoli,(17/12/1959.à 18/01/1960) Dossier N° 01 , Document N° 01et 03. le 17et 18/12/1959.

المبحث الأول : **علاقة الولاية الرابعة بالهيئات الولائية** : بما أن الثورة الجزائرية تتميز بطابعها الشعبي الذي حددته المنظمة الخاصة منذ شروعها في التحضير المادي والتنظيمي للكفاح المسلح ، وذلك بالإستغلال الأمثل للقدرات الوطنية المتاحة ، قصد تحقيق أهدافها المثلى المحددة في بيان أول نوفمبر عمدت إلى ((**تجميع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري**)).[1] ولتجسيد هذا الهدف في الميدان ((**أقر مؤتمر الصومام إعادة النظر في التقسيم الإداري للخريطة الجزائرية واستبدل مصطلح المناطق بالولايات ، وأصبح في الجزائر ست ولايات تاريخية وقسمت كل ولاية إلى مناطق وكل منطقة إلى نواحي ، وكل ناحية إلى أقسام ، وكل قسم يحتوي على العديد من المجالس البلدية و الخلايا التنظيمية التي يقتضيها العمل النضالي** ...))[2] وبذلك يكون مؤتمر الصومام قد وضع تنظيما موحدا للهيئات للقيادية على مستوى مختلف الهياكل التنظيمية التابعة للولاية.[3]

1.1.التعريف بالهيئات الولائية : يطلق على المجموعة القيادية للولاية التاريخية و الهياكل التنظيمية التابعة لمختلف هيئاتها التنظيمية ، عدة تعاريف ، أهمها :

1.1.1.الهيئة الولائية : ويقصد بها القيادة الرباعية المشكلة من قائد الولاية الذي يعد المسؤول الأول على مستوى إقليمه الجغرافي ، ويساعده في مهامه ثلاثة نواب يتولون المهام السياسية ، العسكرية والإعلام والاتصال ، وبذلك تعد هذه الهيئة هي أعلى سلطة سياسية ، عسكرية وإدارية على مستوى الولاية و هي مسؤولة عن كل المهام التي لها علاقة بالثورة و وبالقضايا التي تهم الشعب الجزائري و يتم تعيينها

---

(1) وزارة المجاهدين ، نداء أول نوفمبر ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، د، (ت ، ط). ص 10.

(2) و.م ، مديرية التراث التاريخي والثقافي ، تقرير الهادي درواز ، محاضرة بعنوان : الإدارة والقانون خلال الثورة التحريرية في اليومين الدراسيين المنظمين بجامعة البليدة ، يومي 28 و29 أكتوبر 1997 ، ص 03.

(3) محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر ، الرمز والمآل ، مصدر سابق ، ص 201.

من طرف الهيئات المركزية للثورة وهي مسؤلة أمامها .[1]

2.1.1. قيادة الأركان الولائية : نظرا لكون القيادة الولائية هي المسؤولة عن إدارة شؤون الحرب ، من حيث التكوين ، التسليح ، التخطيط ، ووضع الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني على مستوى الولاية ، وكذا التصدي للسياسة العسكرية التابعة للعدو، فضلا عن كونها مسؤولة أمام القيادة المركزية عن جميع القضايا السياسية ، العسكرية ، الإدارية ، الاقتصادية و الإجتماعية للثورة ، فإنها تشكل قيادة أركان لإدارة حرب التحرير الوطني وفي نفس الوقت تسيير الشؤون العامة للجزائريين وتتكفل بعلاقات البلاد مع المحيط الخارجي .[2] كما يطلق اسم قيادة الأركان على الهيئات الإقليمية لهياكل الثورة مثل المنطقة [3]. و يطلق أيضا على قيادة الهياكل المحلية كالنواحي ، الأقسام ونصف الأقسام .[4]

3.1.1 المجلس الولائي : وهو الأكثر تداولا في التعبير عن القيادة الولائية ،المشكل من القيادة الرباعية المتمثلة في قائد الولاية ونوابه الثلاثة ، بالإضافة إلى رؤساء المصالح التابعة للثورة على مستوى الولاية التاريخية ، مثل مصلحة الإعلام والدعاية والأخبار ، مصلحة الألغام وصيانة الأسلحة ، مصلحة سلاح الإشارة ، مصلحة الصحة ، مصلحة الأسلحة والتموين العام ، وغيرها من المصالح.[5] وبذلك يكون المجلس الموسع للولاية بمثابة هيئة استشارية للقضايا التي تهم جميع القطاعات الإقليمية ، كما يعد بمثابة برلمان جهوي تمثل فيه مختلف المصالح الحيوية للثورة وتقدم فيه الاقتراحات والحلول للقضايا المستعصية التي تواجه الهيئة التنفيذية للولاية .[6] و يعمل المجلس الولائي بمنطق القيادة الجماعية بين قائد الولاية

---

(1) Mohamed Teguia , L'Armée de Libération Nationale En Wilaya 4 , Edition Casbah , Alger 2002 , p 35.

(2) امحمد بوحموم ، رسالة ماجستير ، بعنوان ، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية 1956-1962 ، جامعة الجزائر السنة الجامعية 2004-2005 ، 51/41.

(3) Teguia , op- cit, p 160.

(4) الندوة السابقة الذكر مع مجاهدي حمام ملوان .

(5) م.و.م ، التقرير السياسي للولاية الرابعة المقدم للملتقى الوطني ، لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية لفترة 1959-1962 ، (د، ت) ، ط . ص 22 .

(6) حوار مع مجاهدي دائرة العمارية ولاية المدية بتاريخ 29 جويلية 1997 بمناسبة المهرجان الثاني للعقيد الطيب الجغلالي ، منهم لخضر بورقعة .

ومساعديه.[1]

2.1. مهام الهيئة القيادية الولائية : تتخذ مختلف القرارات التي تهم شؤون الولاية من طرف هيئاتها القيادية ثم يكلف كل عضو من هيئتها الرباعية بتطبيق القرارات التي تخص قطاعه و قد يلجأ العضو القيادي إلى طلب المساعدة من رفقائه في الهيئة التنفيذية ، أو من أي عضو في جيش التحرير الوطني يراه قادرا على تقديم الدعم للقطاع المسؤول عنه .

1.2.1. مهام الهيئة التنفيذية الولائية : والتي تدخل في إطار العمل الجماعي المنسق ، وتتمثل فيما يلي:

- تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات المركزية ، سواء كانت تلك القرارات موجهة إلى ولاية معينة أو إلى كل الولايات التاريخية ، وهذا ما يجعل قيادة الأركان الولائية تعقد اجتماعا مصغرا لها لدراسة تلك القرارات وكيفية تطبيقها في الواقع طبقا لإمكاناتها المادية والبشرية المتوفرة ، ثم يكلف كل مسؤول بتنفيذ الجوانب التي تتعلق بمسؤولياته . ففي سنة 1961 مثلا عندما اشتد الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش ، أصبحت كل هيئة تسعى إلى استمالة الولايات التاريخية ، ومن ثم الإكثار في مراسلة قادة الداخل ومنها الولاية الرابعة على سبيل المثال التي وصلتها عدة رسائل من الحكومة المؤقتة بتواريخ 1961/05/19.[2] ، 1961/06/02.[3] ثم بتاريخ 12/06/ 1961[4] وغيرها من الرسائل الكثيرة التي وصلت إلى مجلس الولاية والتي تنص في مجملها على تدعيم الصلة بين الحكومة المؤقتة ومجلس الولاية الرابعة ، مع الدعوة إلى تكثيف الاتصالات بين الهيئة المركزية والهيئة الإقليمية ، ولعل، أن الحكومة المؤقتة كانت تنوي تدعيم صفوفها مع قادة الداخل وفي نفس الوقت تسعى إلى ربط علاقتها مع الولاية الرابعة التي توجد العاصمة ضمن نطاقها الجغرافي والسياسي ، كما دعت الحكومة المؤقتة قادة الولاية الرابعة إلى التكثيف من العمليات العسكرية في الداخل لربح معركة المفاوضات التي كانت جارية مع الحكومة الفرنسية وكذا التصدي للنشاط التخريبي الذي كانت تقوم به منظمة الجيش السري (O.A.S) في كامل

(1) Mohamed Harbi , le F.L.N.Mirage et Réalité , op-cit p 180.

(2) C.A.O.M , Boite 91 3F/144 ,Dossier (la Relation de Wilaya 4 avec L'Extérieur) .p01.

(3) Ibid , p10.

(4) Ibid , p13.

التراب الوطني وبالأخص في العاصمة وضواحيها . وهذه القضايا وغيرها كان لزاما على مجلس الولاية الرابعة من دراستها واتخاذ القرارات الممكنة بشأنها لكونها صادرة عن تعليمات الهيئة القيادية المتمثلة في الحكومة المؤقتة وفي نفس الوقت قضايا مصيرية تهم مستقبل الثورة الجزائرية وأمن وسلامة العباد والممتلكات الوطنية .

-كما يتولى مجلس الولاية مهمة الإشراف على المجالس التابعة له على مستوى المناطق ، والسعي لتطويرها وهيكلتها وفقا لأرضية مؤتمر الصومام والتعليمات الصادرة عن الهيئات المركزية ، وتبعا لما تقتضيه مصلحة الثورة في ظل المستجدات الناتجة عن تطور الثورة التحريرية ، من جهة وتجدد السياسات الفرنسية من جهة أخرى. [1]

- يقوم أعضاء المجلس الولائي بتنسيق العمل مع المجالس الولائية الأخرى طبقا لما تقتضيه المصلحة العليا للثورة وحسب الإمكانات المتوفرة لكل ولاية والصلاحيات المخولة للولايات التاريخية فيما يتعلق بمجال الدعم والتنسيق فيما بينها.[2]

- كما يقوم المجلس الولائي بدراسة القضايا التي تهم ولايتين مجاورتين كما حدث بين الولاية الرابعة والولاية الثالثة فيما يتعلق بإعادة هيكلة مدينة الجزائر بعد تحطم نظام المدن على إثر معركة الجزائر حيث عقدت عدة لقاءات بين ممثلي المجلسين خلال شهر جوان 1959،[3] وانتهى الأمر بوضع هيكلة جديدة لمدينة الجزائر وضواحيها تحت إسم المنطقة السادسة من الولاية الرابعة . [4] دراسة الجوانب المالية للولاية من حيث المداخيل والنفقات ، لا سيما بعد سنة 1959 بحيث أصبحت كل ولاية تاريخية مستقلة ماليا عن الهيئات المركزية وهي المسؤولة عن تغطية نفقاتها وتحديد مصادر دخلها وذلك طبقا

---

(1) Ali Haroun , Algérie 1962 la Grande Dérive , op-cit , p 228.

(2) عن مجلس الولاية الرابعة ، الحوار السابق مع العقيد يوسف الخطيب .

(3) C.A.O.M.Boite 913F/144 (Réunion Inter-wilaya en Vue Relancer la Zone Autonome d'Alger) le 09 Juin 1959.

(4) C.A.O.M. 91.3F/144, Dossier « F.L.N. »Réunion inter –Wilaya en Vue de Relaner la Zone Autonome D'Alger , Alger le 09 Juin 1959.

(ينظر الملحق رقم 16 ، ص.ص 505/504.

للتعليمات الصادرة عن الحكومة المؤقتة ، واستنادا لما ورد في قانون المالية الخاص جبهة التجرير الوطني الذي تناولته المصالح المختصة الفرنسية.[1] الذي يحدد مصادر الدخل بالنسبة لجبهة وجيش التحرير الوطني .[2] وغيرها من القضايا التي تهم الثورة على مستوى الولاية ، والتي يمكن أن تعالج من قبل الهيئة الولاية إذا كان الأمر يتعلق بقضايا التسيير العام ، أما إذا تعلق الأمر بشغور أحد مناصب الهيئة القيادية للولاية ، أو التقسيم الإقليمي لهياكل الولاية أو التدخل لمساعدة أي ولاية أخرى فهذا من اختصاص الهيئات المركزية .

2.2.1. مهام أعضاء قيادة الأركان الولائية : هناك مهام خاصة بأعضاء الهيئة القيادية الولائية بصفتها قيادة تنفيذية على مستوى الولاية التاريخية ، أو المجلس الموسع لرؤساء المصالح المختصة وهو المجلس الاستشاري الذي يشبه في مهامه البرلمان الإقليمي الذي يعالج جل القضايا المطروحة على مستوى الولاية ، ثم يأتي دور أعضاء القيادة الرباعية للتنفيذ.

1.2.2.1.دور قائد الولاية : يمثل أعلى هيئة ولائية ، ويتقلد أعلى رتبة عسكرية خلال الثورة التحريرية وهي رتبة صاغ ثاني (عقيد Colonel) يتم ترقيته إلى هذا المنصب من بين أعضاء قيادة الأركان الولائية بعد اقتراحه من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ ، ثم يعين في منصبه بعد موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة سنة 1958 ، ثم قيادة الأركان العامة للجيش واللجنة الوزارية للحرب سنة 1960 ، أصبحت هذه الهيئات هي التي تشرف على ترقية وتعيين أعضاء قيادة الأركان الولائية.[3]

ويتمثل دور قائد الولاية فيما يلي :

- تنسيق العمل بين أعضاء قيادة الأركان الولائية وبينها وبين أعضاء المجلس الموسع للولاية ، لضمان السير الحسن في مختلف القطاعات التي تهم الثورة والمواطنين[4] و التدخل لحل النزاعات في المناطق المجاورة

---

(1) C.A.O.M , G.G .A.7G/1201.Dossier « Financement du F.L.N » , op-cit.pp .1/2

(2) ينظر مصادر الجباية المالية لجبهة التحرير خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1957-1962، الفصل الأول ، ص.ص 168.173.

(3) Mohamed Teguia , L'Armée de L'ibération Nationale en Wilaya 4 , op-cit p 35.

(4) S.H.A.T. 1H1646 , Dossier N° 02 « Wilaya 4 »

(ينظر الملحق رقم 17 ، ص 505.

مثلما فعل قائد الولاية الرابعة العقيد أحمد بوقرة عندما تدخل في المنطقة الأولى من الولاية السادسة التي أختل فيها النظام بفعل حركة الشريف بن سعيدي [1] وبذلك ألحقت تلك المنطقة بالولاية الرابعة تحت اسم المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة.[2]

– يقوم بدور المنسق مع الولايات الأخرى وتمثيل ولايته في اللقاءات التي تعقد بين قادة الولايات التاريخية مثلما حدث في الاجتماع الذي جمع قادة الولايات الأولى ، الثالثة ، الرابعة والسادسة وهو ما يعرف باجتماع العقداء الأربعة .[3] كما يقوم بتمثيل ولايته أو تكليف من ينوب عنه في دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[4] وغيرها من المهام التي يقوم بها قائد الولاية باعتباره الناطق الرسمي باسم ولايته سواء أمام المجالس الولائية في الداخل أو أمام الهيئات المركزية للثورة في الخارج .

وقدر عدد القادة التاريخيين الذين خططوا للثورة التحريرية ثم فجروها وتقاسموا المهام فيما بينهم في الداخل والخارج بتسعة أعضاء[5] منهم خمسة أعضاء تولوا قيادة الثورة في الداخل والذين استشهد منهم اثنان بين سنتي 1955-1956 وهما ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد وألقي القبض على رابح بيطاط سنة 1955 ولم يبق إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام من القادة التاريخين الأحياء والأحرار سوى محمد العربي بن مهيدي و بلقاسم كريم.[6] في حين قدر عدد

---

(1) 1 H 3514 , Dossier N°01 « affaire Si-Chérif 1957-1962 »

(2) ينظر علاقة الولاية الرابعة بالولاية السادسة ، ص.ص 70/65

(3) ينظر اجتماع العقداء ص 453.

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، التقرير الجهوي للولاية السادسة ، حول تاريخ الثورة التحريرية ، للفترة مابين 1959-1962 ، ص 05 .

(5) هم أحمد بن بلة ، حسين أيت أحمد و محمد خيضر الذين كانوا يمثلون الوفد الخارجي قبل اندلاع الثورة ، ثم أصبحوا ممثلين للثورة في الخارج بعد 1954. ومحمد بوضياف منسق الثورة بين الداخل والخارج وبين المناطق .ثم قادة المناطق الخمس وهم مصطفى بن بولعيد ، ديدوش مراد ، كريم بلقاسم ، رابح بيطاط ومحمد العربي بن مهيدي .

(6) Gilbert Meynier , Histoire Intérieure du FLN 1954-1962 , op-cit ,p p129/137.

مجموع قادة الولايات التاريخية منذ بداية الثورة حتى الاستقلال بتسعة وعشرون قائدا[1] منهم سبعة أعضاء (بين قادة منطقة ثم ولاية) قادوا الولاية الرابعة.[2]

2.2.2.1.مهام المحافظ السياسي للولاية : هو المسؤول السياسي الأول على مستوى الولاية ، وله دور كبير في عملية التوجيه والتكوين السياسيين سواء بالنسبة لمختلف الهيئات النظامية التابعة لجبهة وجيش التحرير الوطني ، أو بالنسبة للمواطنين ، وتتمثل تلك المهام فيما يلي :

1.2.2.2.1.المهام السياسية : يتولى المحافظ السياسي القيام بمختلف القضايا السياسية سواء داخل الإقليم الجغرافي والسياسي لولايته أو خارجها ، والتي من بينها ، التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني في المناطق الريفية والحضرية ، كتشكيل الخلايا السياسية وتعيين مسؤوليها ،الإشراف على التكوين السياسي للمجاهدين على اختلاف تشكيلاتهم (مجاهدين ، مسبلين وفيدائيين) وكذا بالنسبة للمواطنين و وضع برنامج للدعاية والدعاية المضادة ، سواء بالنسبة للقرى أو المدن واختيار المؤطرين والظروف المناسبة لتطبيق تلك البرامج [3] بالإضافة إلى تنظيم الشعب ، إرشاده ، حتى يكون قادرا على مواجهة العدو[4] ولا يتأثر بأفكاره ودعايته.[5]

– تنظيم الإدارة العامة لجبهة التحرير الوطني ، حتى تكون موازية للإدارة الاستعمارية و يتسنى لقادة الثورة التحكم في مختلف المصالح التي لها علاقة بشؤون الجزائريين أو بكيفية إدارة الحرب . ورغم قلة الإمكانات المادية والبشرية التي تتوفر عليها جبهة التحرير الوطني إلا أنها حققت بها نتائج تنظيمية مكنتها من تسيير شؤون الثورة [6]

(1) Gilbert Meynier , Histoire Intérieure du FLN 1954-1962 , op-cit , p p137/138.

(2) وهم رابح بيطاط ، عمر أوعمران ، سليمان دهيلس ، أحمد بوقرة ، محمد زعموم ، جيلالي يونعامة ويوسف الخطيب (أمحمد بوحموم رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص.ص 47/43)

(3) C.A.O.M , Boite 7G/ 1203 , Dossier « Organisation du F.L.N , en Algérie la Plateforme de la Soummam »

(4) C.A.O.M. 91.3F/147 « Dossier F.L.N » op-cit. (ينظر الملحق رقم18 ، 506)

(5) وزارة المجاهدين ، النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر ، مصدر سابق ص 38.

(6) أحسن بومالي ، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثور التحريرية الجزائرية 1954-1962 ، دار المعرفة ، الجزائر 2010 ، ص 316/

2.2.2.2.1. المهام الاجتماعية و الاقتصادية: والتي من بينها.

- التحكم في الحالة المدنية ، الاجتماعية و الاقتصادية للمواطنين و من ثم مقاطعة إدارة العدو .[1]

- القيام بالحرب النفسية لرفع معنويات المناضلين والمواطنين وإحباط معنويات الأوربيين وعملائهم.

- التكفل بالجوانب المالية للمواطنين ، حيث يكلف من يقومون بجمع الأموال ، وكيفية نفقتها طبقا لما أقره مجلس الولاية .[2]

- ضبط قوائم المكلفين بالصحة وتحديد احتياجات القطاع من وسائل مادية وإطارات بشرية.[3]

- وضع إحصاء لضحايا حرب التحرير الوطني ،(الشهداء ، الأرامل ، اليتامى ، اللاجئين ، المشردين) وكذلك لعملاء الاستعمار ومصالحه (المندسين ، الخونة ، المحتشدات ، الثكنات ، المعتقلات) وكل ما له علاقة بالعدو .

- القيام بالدور التعليمي عبر المدارس الحرة التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني في المناطق الريفية وشبه الحضرية .[4] كما يقوم بمحو الأمية في أوساط المناضلين ، وكل أصناف جيش التحرير الوطني ، وتلقينهم دروس التاريخ والجغرافيا الخاصة بالجزائر لجعلهم يدركون بأن الأمة الجزائرية موجودة عبر الأزمة وليس كما يدعيه ساسة فرنسا وعملائها[5] . ونظرا للدور الكبير الذي يقوم به المحافظ السياسي وارتباط مهامه بمختلف القضايا التي تهم الثورة فقد حددت لمن يتولى هذا المنصب مجموعة من الشروط ، من بينها :

---

(1) جيش وجبهة التحرير الوطني ، هياكل أركان الحرب ، نبراس المحافظ (د ، ت) (د.م.) ص 02

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، لولاية خنشلة ، تقرير كتابة تاريخ ولاية خنشلة للفترة ما بين 1956-1958 ، (د، ت)، ص09.

(3) C.A.O.M, G.G.A, 3R/455, Dossier « F.L.N » Etude sur le Service de la Sonté Rebbele , Dilivré par l'Etat Major Mixte en Algéeie , Alger le 125 Octobre 1956.

(4) محمد تقية ، مصدر سابق ، ص 228/227.

(5) Mohamed Guentari, op-cit, p181.

– أن يكون من بين إطارات الولاية الذين تمرسوا في الميدان ، وأثبت قدراته السياسية في مختلف هياكل الثورة قبل أن يترقى إلى منصب رائد عضو المجلس الولائي .

– حسن المعاملة مع المجاهدين والمواطنين ، مما يجعله محل احترام المحيط الذي يتعامل معه ، وأن يتميز في تعامله مع الناس باللين واللطف بدلا من القوة والعنف.[1]

– كما يشترط فيه أن يكون فصيح اللسان ، قوي الحجة ، حسن السيرة ، قويم السلوك ، يتصف بالشجاعة والنضج السياسي ، وهو ما يجعله يكسب ثقة الذين يتعامل معهم ومن ثم إقناعهم للانضمام إلى جبهة وجيش التحرير الوطني.[2]

ومن هنا نستنتج بأن المحافظ السياسي حددت له مهام واسعة وذات أهمية بالغة ومرتبطة بكل القطاعات ، وذلك تجسيدا لعدة غايات تتمثل في تطبيق أرضية مؤتمر الصومام لا سيما ما يتعلق بأولوية السياسي عن العسكري.[3] ولكون هذا القرار اعتبر في نظر قادة الثورة في الداخل من القرارات الحكيمة والصائبة ، وذلك بغية إقناع المواطنين الجزائريين بضرورة الانضمام إلى جبهة وجيش التحرير الوطني خدمة لمبدأ شعبية الثورة التي يجب أن تشارك فيها الجماهير الشعبية على أوسع نطاق ، لأن هدف الثورة هو سياسي بالدرجة الأولى ، والمتمثل في استرجاع السيادة الوطنية وما العمل العسكري إلا وسيلة لفرض الإرادة السياسية.[4] و توعية المناضلين والمواطنين بحتمية التحول من أسلوب العمل السياسي إلى الأسلوب العسكري في التصدي للعدو من أجل استرجاع السيادة الوطنية وما يترتب عن ذلك من تضحيات جسام ويعبر عن ذلك مجاهدو بورج بونعامة بالقول ((**لقد كنا نقوم بتوعية الشباب وإحساسهم بمسؤولية استرجاع سيادتهم المغتصبة قبل أن نطلب منهم الانضمام إلى الخلايا السياسية التي كنا نشكلها**

---

(1) الندوة السابقة الذكر مع مجاهدي اتحادية تابلاط .

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، لولاية تيزي وزو ، التقرير المقدم للملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة ، المنعقد بتيزي وزو يومي 1985/080/07، (د، ت)، . ص 21.

(3) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit p 166.

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، المكتب الولائي بالمدية ، ملف تاريخ الثورة التحريرية مرحلة 1956/08/20 إلى نهاية 1958 ، (د ، ت) ص 05.

قبل اندلاع الثورة)) [1] أما مجاهدو الأخضرية فقد صرحوا بما يلي((**كان التكوين السياسي لعناصر الخلايا السياسية يسبق عملية تشكيل الأفواج العسكرية ... لأن الوعي والإحساس السياسي بمثابة الروح القتالية لدى المجاهد قبل حمله للسلاح ... ولقد اقتبسنا برنامجنا مما سطرته المنظمة الخاصة**)) [2]

3.2.2.1. مهام المسؤول العسكري : وهو عضو قيادة الأركان الولائية ، والمسؤول عن جميع الأنشطة العسكرية على مستوى الولاية ، أمام المجلس الولائي الذي ينتمي إليه ثم أمام الهيئات المركزية ، وهو يحمل رتبة رائد ، ويتم تعينه من بين أعضاء مجالس المناطق التابعة للولاية التاريخية التي ينتمي إليها وتتمثل مهامه فيما يلي :

- يشرف على الهيئات العسكرية لمناطق ولايته ، ويقدم ملفات ترقيتهم إلى مجلس الولاية الذي يقوم بدراستها والبث فيها ، باعتباره الهيئة العليا على مستوى الولاية . [3]

-كما يشرف على عملية التكوين العسكري للإطارات ، خاصة بالنسبة لفئة الضباط والنقباء على مستوى مختلف الهياكل التنظيمية التابعة لإقليمه الجغرافي.[4]

- يقدم تقاربر دورية بشأن الوضع العسكري للولاية يتضمن حصيلة المعارك ، الاشتباكات والكمائن التي تقوم بها وحدات جيش التحرير الوطني ، ثم ترفع للهيئات المركزية للثورة في الخارج .

- وضع جرد لاحتياجات الولاية من الأسلحة والذخيرة ، ويتم استقاء معلوماته من التقارير التي تصله من الهيئات العسكرية المحلية التابعة لسلطته والمتمثلة في قيادات الأركان على مستوى المناطق ، النواحي والأقسام ، ثم يعرض ملفه العسكري خلال اجتماع أعضاء المجلس الولائي.[5]

---

(1) لقاء مع مجاهدي بورج بونعامة ، بمناسبة ذكرى استشهاد العقيد محمد بونعامة يوم 08 أوت 1993.ببورج بونعامة .

(2) لقاء مع مجاهدي الأخضرية بمناسبة استشهاد الرائد رابح مقراني المدعو سي لخضر بمقر اتحادية المجاهدية بالأخضرية بتاريخ 04 مارس 1994.

(3) حوار مع المجاهد الطيب بن تيفور (ضابط في جيش التحرير بناحية مليانة ، ولاية عين الدفلى حاليا) بمنزله الكائن بجيدرة يوم 15 سبتمبر 2004.

(4) الحوار السابق مع مجاهدي اتحادية الأخضرية ولاية البويرة .

(5) محمد قنطاري ، القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 42 سنة 1980 ، ص 42.

– يقوم بمتابعة بعملية صنع الأسلحة والمتفجرات وطرق استخدامها في الميدان.[1] و إعداد التقارير عن الوضع العسكري للولاية ثم عرضها على مجلس الولاية لمناقشتها والمصادقة عليها ثم إرسالها إلى الهيئات المركزية للثورة في الخارج ، والتي قد تكون على شكل عروض حال عسكرية عامة عن الوضع داخل الولاية ، أو على شكل ملفات تتعلق بترقية الهيئات العسكرية المحلية التي يشرف عليها المسؤول العسكري ، كما قد تكون على شكل ملفات طلب الترقية في حالة شغور في أحد مناصب قيادة الأركان الولائية ، وغيرها من القضايا العسكرية المطروحة .[2]

– التخطيط للعمليات العسكرية التي تجرى على مستوى إقليم ولايته ، خاصة بالنسبة للمعارك الكبرى التي تتطلب حشد لمجموعة من الكتائب و تحتاج لكمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة التي تجمع من عدة مناطق. [3]

4.2.2.1. مهام مسؤول الإعلام والإتصال : هو عضو قيادة الأركان الولائية مكلف بمهمتي الإعلام والاتصال على مستوى الولاية ، برتبة رائد ويعين بنفس الطريقة التي يعين بها باقي أعضاء القيادة الولائية ، وهو مكلف بمجموعة من المهام المتداخلة أحيانا والمكملة لبعضها أحيانا أخرى وتتمثل في

الإعلام ، الأخبار والاتصال ، الدعاية والدعاية المضادة ، وغيرها من المهام التي تفيد عملية إيصال المعلومات أو البريد ، وتتلخص تلك المهام فيما يلي:

– شرح الخطب والقرارات السياسية الصادرة عن الهيئات الولائية أو المركزية ، قصد تبليغ الهيئات الثورية لعناصر جيش التحرير الوطني وللمواطنين حتى يكونوا على إطلاع بما يقرره قادة الثورة .

– نقل البريد الخاص بهيئات الثورة على مستوى الأقسام ، النواحي ، المناطق والولايات ، ثم وضعه في مراكز خاصة ليتم نقله نحو الأماكن التي تحددها الهيئة المسؤولة ، و تسند هذه المهمة لأشخاص لهم دراية جيدة بالإقليم الجغرافي ، من حيث معرفة الطرق والمسالك ،ويحظون بثقة السكان وقادة الثورة معا

---

(1) Mohamed Guentari,op-cit p 182.

(2) C.A.O.M.Boite 91.3F/144 , « la Relation ente la Wilaya 4 et les Organes Suprêmes à l' Etranger » , p 22.

(3) ibid, p 09.

ويعملون تحت سلطة المحافظ السياسي .[1]

-نقل المعلومات والأخبار بين وحدات جيش التحرير الوطني على مستوى الولاية ، بواسطة شبكة الإعلام والاتصال أو عن طريق أجهزة الاتصال اللاسلكي.[2]

– التنسيق مع المحافظ السياسي لإعداد برنامج سياسي و إعلامي لرفع معنويات جيش التحرير الوطني وكذا عامة المواطنين والتصدي للحملات الإعلامية التي تروجها وسائل الإعلام التابعة للعدو.

– ضمان الاتصال بين الولايات التاريخية في حالة التشاور بين القادة ، كما حدث سنة 1957 قصد التصدي للحركات المناوئة للثورة [3]، ثم قبيل إجتماع العقداء الأربعة [4] وغيرها من القضايا التي تهم أكثر من ولاية تاريخية .

– يستعمل المناشير والملصقات للتبليغ بقضية معينة مثل التشهير بعملية الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها الثورة التحريرية على المستويين الداخلي والخارجي ، أو لتصفية أحد القادة السياسيين والعسكريين الفرنسيين وعملائهم ، وقد توزع تلك المناشير من قبل المناضلين المهيكلين في شبكة الأعلام والاتصال ، كما قد يكلف بهذه المهمة أعضاء المنظمات الجماهيرية (العمال ، التجار والطلبة) . وتعد المدن الكبرى كمدينة الجزائر مثلا مجالا خصبا لتوزيع المناشير[5]كما تستخدم الرسائل والأحاديث للرد على مختلف الوسائل الفرنسية .[6]

---

(1) م.و.م ، لولاية البليدة ، ملف تسجيل أحداث الثورة التحريرية ، مرحلة 20أوت 1956 إلى نهاية 1958 ، د ت ، ط . 14/13.

(2) عبد القادر ماجن ، الاتصالات اللاسلكية بالولاية الرابعة ، مجلة أول نوفمبر ، العددان 89/88 ، ص 38 .

(3) الحركات المناوئة للثورة ص ...

(4) لا حظ اجتماع العقداء الأربعة ص ...

(5) C.A.O.M, Boite 12 CAB/ 181 « diffusion des Tracts en Milieux Estudiantins » Alger le 15 Avril 1957. »

(6) م.و.م ، المكتب الولائي للمدية ، ملف تاريخ الثورة التحريرية ، مرحلة 1962/1958 ،(د ، ط)، ص.ص 14/13.

– الاتصال بين القيادات السياسية والعسكرية المتواجدة في الأماكن الجبلية مع الفدائيين والمسبلين المتواجدين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتزويد الثوار بما يحتاجون إليه من تموين وكذا بالمعلومات والأخبار التي تخدم الثورة .(1) ولكي يتمكن مسؤول الإعلام والاتصال من تأدية مهامه والتصدي للإعلام الفرنسي الذي يتوفر على الإمكانات المادية المتطورة والطاقم البشري المؤهل والاحترافي ، يجب أن يكون مسؤول هذا القطاع متحصلا على قدر من الثقافة باللغتين العربية والفرنسية لكي يتمكن من مواجهة وسائل الإعلام الفرنسية والتصدي لمختلف الأساليب التي تستخدمها في استمالة الجزائريين وإبعادهم عن قضيتهم و أن يكون ذا دراية بالمنطقة التي يشرف عليها من الناحية الجغرافية والبشرية حتى يتسنى له اختيار الطرق والمسالك التي يتحرك فيها ، ومعرفة سكان القرى والمدن الذين يتعامل معهم ونقاط المراقبة التي يضعها العدو في كل ناحية أوقسم .(2)

– وتتمثل مهمة المكلفين بالإعلام بتقصي الأخبار في حراسة نظام جبهة وجيش التحرير الوطني ومراقبة تحركات العدو وعملائه و تنظيم عمليات الفرار من الجيش الفرنسي إلى جيش التحرير الوطني، كما تستخدم مختلف المعلومات التي يتم رصدها عن العدو في تنظيم المعارك ، الاشتباكات وكذا العمليات التخريبية ضد مصالح العدو .

– يكلف بنقل الأخبار الخاصة بنظام الثورة أفراد من جيش التحرير الوطني ، أما الأخبار العامة فينقلها مدنيون وبمساعدة جيش التحرير ، يتم ذلك بعدة وسائل إما مشيا عن الأقدام أو بواسطة الدواب كما قد تستخدم السيارات والدراجات النارية (3). ومن هنا نستنتج بأن الإعلام والاتصال ((**عنصران أساسيان في العمليات العسكرية، و اللذان على أساسهما يتم التخطيط للعمليات العسكرية ، أو اتخاذ مواقف**

---

(1) حوار مع المجاهد علي الصيد ، مسؤول الإعلام والاتصال بقسم بعطة (دائرة العمرية ولاية المدية حاليا) بمنزله الكائن ببلدية بوينان (ولاية البليدة) بتاريخ 30 سبتمبر 2001.

(2) حوار مع مجاهدي بلدية بوقرة ولاية البليدة بمقر مكتب المجاهدين بتاريخ 2003/02/15.

(3) م.و.م. ، لولاية باتنة ، تقرير الولاية الأولى المقدم للملتقى الجهوي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية ، ما بين 20 أوت 1956 وديسمبر 1958 ، (د ، ت) ، ص.ص 100/99.

معينة)) [1] وما دام يحظى بهذه الأهمية فإن عملية القيام بها تتعدى الهيئات المكلفة رسميا لتشارك فيها مصالح أخرى كالمسبلين ، الفدائيين [2] والمحافظين السياسيين [3] لتصل إلى المواطنين . ((**المواطنون هم المصدر الأساسي عن جمع المعلومات وتبليغها إلى المسؤولين ... ثم تنفيذ الأوامر التي تتخذها السطات**)) .[4]
لأن الأمر يعني الجميع ((**ولا تستطيع أي هيئة أو مصلحة مجابهة العدو بمعزل عن الهيئات الأخرى ... ويبدأ جمع المعلومات من الأماكن العمومية ...ليتم التأكد منها ثم إرسالها إلى المصالح المختصة ومنها إلى الهيئات القيادية لتتخذ القرار المناسب بشأنها.**)) [5]

ومن هنا نستنتج بأن دور الإعلام والاتصال خلال الثورة التحريرية كان يهم مختلف الهيئات والتنظيمات التابعة للثورة التي تعد المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات ، وفي نقل البريد وتنفيذ القرارات ، وما على الهيئات النظامية التابعة لجبهة وجيش التحرير الوطني إلا التحري والتدقيق فيما يصلها من أخبار ثم اتخاذ القرارات المناسبة .

3.1.مراحل تطور سلطات الهيئة الولائية :إذا تتبعنا الصلاحيات التي يتمتع بها أعضاء المجالس الولائية منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى غاية الاستقلال فإننا نجدها قد مرت بثلاث مراحل أسياسية هي :

1.3.1. المرحلة الأولى : الممتدة بين سنتي 1954-1956، وهي المرحلة الممتدة من اندلاع الثورة إلى انعقاد مؤتمر الصومام ، والتي كانت فيها سلطات مجالس المناطق تتميز بما يلي :

– لم توجد في هذه الفترة أي سلطة مركزية للثورة ، ذلك أن أعضاء الوفد الخارجي استقروا في الخارج

---

(1) م.و.م ، تقرير ولاية المدية ، مصدر سابق ، ص22.

(2) الحوار السابق مع المجاهد على الصيد ، مسؤول الإعلام والاتصال بقسم بعطة .

(3) م.و.م. ، التقرير السابق لولاية البليدة ، ص 13.

(4) عن مجاهدي دائرة العمرية (ولاية المدية) بمناسبة ذكرى استشهاد العقيد الطيب بوقاسمي (المدعو الجغلالي) بمقر اتحادية المجاهدين بتاريخ 1997/07/28.

(5) عن مجاهدي خميس مليانة (ولاية عين الدفلى) بمناسبة استشهاد العقيد أحمد بوقرة ، تم التسجيل يوم 04 ماي 1995.

واقتصرت مهامهم على الدعم المادي ، السياسي والدبلوماسي ، في حين خرج منسق الثورة محمد بوضياف من التراب الوطني قبيل اندلا ع الثورة ولم يعد إلى الداخل إلا بعد الاستقلال .

-أعطيت لأعضاء مجالس المناطق حرية التصرف في مناطقهم سياسيا ، عسكريا ، إداريا واقتصاديا أي أن كل منطقة لها الاستقلالية التامة في تسيير شؤونها الداخلية بمعزل عن المناطق الأخرى .

-كل منطقة لها حرية الاجتهاد فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات التي تراها ملائمة لوضعها الخاص ، طبقا لإمكاناتها المادية ، ومحيطها البشري ، وظروف الاستعمار المحيطة بها ، وهذا الواقع أدى إلى العديد من التناقضات في قضايا التسيير من منطقة لأخرى.[1] وهو ما أدى إلى عقد مؤتمر الصومام . [2]

– كل منطقة تحقق اكتفاءها الذاتي فيما يتعلق بتوفير الأسلحة والذخيرة ، حيث جاء في ارضية الصومام ((**لا تنقل الأسلحة من ولاية لأخرى ما دامت كل ولاية تعتمد في تسليح نفسها على ما تغنمه**))[3] وقد كانت كل منطقة تعتمد على نفسها في توفيرها للأسلحة والمتمثلة في الغالب من الأسلحة التي يتم اغتنامها أثناء القيام بالكمائن و الهجوم على الثكنات ومراكز تخزين الأسلحة و الذخيرة وكذا غنائم الاشتباكات والمعارك و أسلحة الصيد التي يتم التبرع بها أو تنتزع عنوة من أصحابها ، الأسلحة المهربة من قبل المجندين في الجيش الفرنسي ، بالإضافة إلى القنابل والمتفجرات التي عادة ما يتم صناعتها محليا.[4]

– وفي غياب سلطة مركزية خلال هذه الفترة سواء كانت موجودة بالداخل أو الخارج والتي تشرف على عملية ترقية وتنصيب أعضاء قيادة المنطقة فإن التعين لمنصب قائد المنطقة يتم بشكل آلي من بين النواب الأوائل الذين ساهموا في تفجير الثورة ليلة أول نوفمبر 1954 ، كما يقوم قائد المنطقة بتعيين

---

(1) Mohamed Harbi , le FLN Mirage et Réalité op-cit p 173.

(2) ينظر دوافع عقد مؤتمر الصومام ، الفصل التمهيدي ، ص .ص 61/60.

(3) و.م ، وثائق مؤتمر الصومام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996 ، ص 23.

(4)م.و.م ، التقرير السابق لولاية البليدة ، مصدر سابق ، ص 09.

مساعديه بعد التشاور مع أعضاء مجلس المنطقة.

-كما كانت كل منطقة تعتمد على نفسها في علميتي التموين والتمويل طبقا لمصادرها المحلية [1] وبهذا فإن مفهوم الاعتماد على الذات في الأمور المادية و استقلالية القرار في القضايا السياسية كان مطبقا عمليا [2]

2.3.1. المرحلة الثانية : الممتدة من تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام (20 /1956/08) إلى خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني (1957/02/27) و رغم قصر هذه المدة إلا أنها تعد أحسن مرحلة فيما يتعلق بسلطة الهيئات القيادية الولائية ، وتتميز هذه المرحلة بما يلي :

– أوجدت فيها القيادة المركزية للثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام ، وبالتالي أصبحت كل السلطات المتعلقة بالقضايا ذات الطابع الوطني ممركزة لدى المجلس الوطني فيما يتعلق بقضايا التشريع الثوري ، أو لجنة التنسيق والتنفيذ بالنسبة للأمور الخاصة بشؤون الولايات التاريخية وتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الوطني .[3]

– أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ بصفتها ممثلة لجبهة التحرير الوطني بين دورتي المجلس الوطني ، هي المسيرة للثورة على المستوى الوطني ، وطبقت مبدأ القيادة الجماعية ، كما وحدت إستراتيجية الثورة في كل ربوع البلاد.[4] ولم تعد البرامج السياسية والعسكرية تخضع لاجتهادات القادة على مستوى الولايات أو المناطق ، بقدر ما تخضع لأرضية مؤتمر الصومام.[5]

---

(1) C.A.O.M.G.G.A, 7G/1220, Dossier « Collecte du F.L.N , Fonds 1955-1962 » Document " Reprise de Collectes de Fonds par le F.L.N." délivré par le Chef de Service de Sécurité Nationale en Algérie , Alger le 02 Mai 1957.

(2) عن أشغال اليومين الدراسيين المنظمين بجامعة البليدة يومي 28 و 29 أكتوبر 1997 ، مرجع سابق .

(3) C.A.O.M.Boite 91.3F/144, op-cit, « Comité de Coordination et d'Exécution »

(4) و.م ، وثائق مؤتمر الصومام ، مصدر سابق ، .ص 32/30.

(5) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit , (Procès –Verbal du Congrès de la Soummam 20 Aout 1956. Pp 160/167.

– بما أن مؤتمر الصومام أقر جعل مدينة الجزائر مدينة مستقلة عن أي ولاية أخرى ، خاصة الولاية الرابعة التي كانت جزءا منها ، ووضعت العاصمة كمقر للجنة التنسيق والتنفيذ ، التي أصبحت تمارس مهامها[1] من الداخل وبالقرب من الولايات التاريخية ، مما جعلها تتمكن من تطبيق أرضية الصومام ميدانيا.[2] وبهذا يمكن القول أن هذه المرحلة هي أحسن المراحل التي مرت بها المجالس الولائية للثورة لعدة اعتبارات منها:

1) وضعت في هذه المرحلة الأسس التنظيمية المحددة في أرضية مؤتمر الصومام في الميدان ، وبذلك أصبحت كل الولايات التاريخية مهيكلة بنفس الأنظمة ، ولها نفس النمط الهرمي للهيئات القيادية المتواجدة في الداخل سواء من الناحية السياسية أو العسكرية .[3] تجسيدا لمبدأ أولوية الداخل عن الخارج الذي أقرته القيادة التاريخية ، وأكدته وثيقة الصومام.[4]

2)كانت فيها القيادة المركزية في الداخل ، ومن ثم جسدت لجنة التنسيق والتنفيذ مفهوم التنسيق بين الولايات التاريخية الذي كان مفقودا بين المناطق قبل انعقاد مؤتمر الصومام ، والذي كانت فيه الثورة في حاجة إلى قيادة مركزية تنسق مختلف المهام بين إطاراتها في الداخل والخارج وتكون ناطقة باسم الشعب.[5]

3) في حالة شغور أحد مناصب القيادة الولائية (في كل الولايات التاريخية) يتم تعويضه في مدة قياسية عكس ما حدث عندما أصبحت القيادة في الخارج حيث كثيرا ما بقيت مجالس الولايات غير مكتملة وتنتظر الترقيات من الهيئات المركزية لأكثر من سنة كما حدث في الولاية الرابعة بعد استشهاد العقيد

---

(1) ينظر مهام لجنة التنسيق والتنفيذ في صفحات 129/123.

(2) ينظر وجود لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى في مدينة الجزائر ، ص 82.

(3) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne, (Procès –Verbal du Congrès de la Soummam 20 Aout 1956. Op-cit Pp 160/167.

(4) ينظر أولوية الداخل عن الخارج ، الفصل التمهيدي ، ص.ص 67/65.

(5) بن يوسف بن خدة ، مواقف وشهادات ، مصدر سابق ، ص 68.

أحمد بوقرة بتاريخ 1959/05/05،ثم بعد استشهاد محمد بونعامة بتاريخ 1961/08/08.[1]

3.3.1.المرحلة الثالثة : وهي أطول مرحلة وأهمها بالنسبة لبحثنا هذا لأنها تتعلق بعلاقة الهيئات القيادية للثورة في الداخل بالهيئات المركزية في الخارج ، والتي تبدأ منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني إلى غاية الاستقلال (1962-1957) و تتميز هذه المرحلة بما يلي :

- أصبحت للثورة في هذه المرحلة قيادتان ،إحداهما تتمثل في المجالس الولائية ، التي لم تعد لها الصلاحيات المطلقة كما كان عليه الأمر خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة التحريرية (1956-1954) عندما كانت الثورة تفتقر إلى القيادة المركزية في الداخل ، والثانية تتمثل في الهيئات المركزية المتواجدة في الخارج .[2]

- إلغاء مبدأ الأولويات على إثر انعقاد مؤتمر القاهرة ، وهذا يعني من الناحية النظرية عدم وجود الأفضلية للداخل عن الخارج ،حسب أرضية مؤتمر الصومام ، ولم يعد قادة الداخل يحظون بالأولوية خاصة ما يتعلق بتسيير شؤون ولاياتهم مثلما كان عليه الأمر خلال المرحلة الأولى (1956-1954) ولم تعد الهيئة المركزية قريبة من الولايات التاريخية وبالتالي تقوم بحل المشاكل المطروحة في الساحة الوطنية في أقرب وقت ممكن ، كما تقوم بتعويض الإطارات العسكرية التي تستشهد بسرعة وبدون أي صعوبة .[3]

- تبعية الداخل للخارج ، فإذا كانت قرارات مؤتمر القاهرة ، قد ألغت مبدأ الأولويات في الواقع ،لكون القيادة المركزية لم تعد موجودة بالداخل ، وهو بذلك يعدا قرارا منطقيا ، لكنه من الناحية العملية كرس مبدأ أولوية الخارج عن الداخل لكون أعضاء المجالس الولائية أصبحت تعين من قبل الهيئات المركزية كما أن السياسة العامة للثورة أصبحت تسطر من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، والحكومة المؤقتة

---

(1) ينظر صعوبات التعاون بين والولاية الرابعة والهيئات المركزية ، الفصل الثالث ص..

(2) م.و.م. التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث ، لتسجيل أحداث الثورة التحريرية ، للفترة ما بين 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958 ، (د.ت) ص 26.

(3) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit , o 176.

وليس من قبل قادة الولايات. [1]

- إعادة النظر في التقسيمات الإدارية للولايات من اختصاص الهيئات المركزية ، ولا يحق للولايات أن تحدث أي تغيير قي التقسيم الهيكلي لمناطقها إلا بموافقة لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة فيما بعد ، التي تدرس طلب التعديل الذي أعدته الولاية المعنية ، والذي يكون مبررا بدوافع وأهداف التعديل الهيكلي المقترح ، وذلك بحجة أن التنظيم الهيكلي للولايات أقره مؤتمر الصومام ولا تعدله إلا الهيئات المركزية .[2]

- قوانين الثورة تصدرها أو تعدلها الهيئات المركزية الموجودة بالخارج والممثلة للثورة في الداخل ، والتي كان البعض منها مسؤولا عن الهياكل التنظيمية للثورة أو عن المنظمات التابعة للثورة ، لكن بعد 1957 لم تعد تعيش داخل الوطن ، وبعيدة عن ميدان الحرب ، ولعل ذلك ما دفع بالعقداء الأربعة إلى مطالبة أعضاء الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني إلى استشارة قادة الداخل في أي عمل أو إجراء تتخذه بشأن الداخل .[3]

- منذ 1959 لم تفلح المساعي والجهود التي بذلتها لجنتا العمليات العسكرية ثم قيادة الأركان العامة للجيش من أجل إيصال المساعدات الدولية لقادة الثورة في الداخل .[5] ومن ثم لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. [4] بل أصبحت الولايات التاريخية مطالبة بتقديم الدعم لميزانية الحكومة

---

(1)C.N.A, Répertoire du C.N.R.A , 17éme séance du session de Triopoli (17/12/1959 au 18/01/1960) Dossier N° 01, piece N° 23.op-cit, Le 06/01/1960.

(2)1H4876 , Dossier N° 01 , « les Activités du Gouvernements Provisoire de la République Algérienne 1957-1959. »

(3)Mohamed Teguia , l'Armée de Libération Nationale en Wilaya 4 , op-cit , p p98/101.

(4) ينظر أهداف تشكيل لجنتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية ، الفصل الأول ، ص.ص 207/2. والمهام المسندة لقيادة الأركان العامة للجيش ، ص.ص 219/215.

(5) ينظر العمل العسكري لقيادة الأركان على الحدود ، ص 219.

المؤقتة رغم الوضع الصعب الذي كانت تعيشه الولايات التاريخية.[1]

– أقرت دورة المجلس الوطني المنعقدة بطرابلس ما بين 1959/12/17 و 1960/01/18، بأن كل أعضاء المجالس الولائية أعضاء في المجلس الوطني بحكم المنصب ، لكن المعروف أن في سنة 1959 شددت السلطات الفرنسية الرقابة على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية ، وأصبح من الصعب على قادة الداخل اجتياز خطي شال وموريس ، كما أقرت وثيقة المؤسسات المؤقتة الصادرة عن ذات الدورة كيفية التصويت عن قرارات المجلس الوطني والتي تكون إما بالتصويت المباشر أو عن طريق الوكالة وبقيت هذه القاعدة معمولا بها إلى غاية مؤتمر طرابلس الأخير . وهذا يعني أن جل أعضاء الهيئة المصوتة على القرارات من الشخصيات المتواجدة في الخارج ، والتي تصوت بالنيابة عن قادة الداخل.[2]

ورغم ذلك يمكن القول بأن أعضاء المجالس الولائية استرجعوا خلال هذه المرحلة بعض سلطاتهم التي كانوا يمارسونها خلال المرحلة الأولى ، وإن كانت بدرجة أقل مما كانت عليها ، والتي من بينها :

– حرية الاجتهاد الداخلي فيما يتعلق بتسيير شؤون الولاية ، سواء من ناحية التخطيط للعمليات العسكرية والتصدي للحركات المناوئة للثورة ، حتى وإن كان ذلك ناتج عن تعليمات من الهيئات المركزية إلا أن طريقة العمل صادرة عن قادة الداخل.[3]

– حرية التصرف في قضية جمع الأموال و طرق إنفاقها، لأن سنة 1959 أعطيت فيها الاستقلالية المالية للولايات [4] في وقت زادت فيه الأعباء المالية للحكومة المؤقتة [5] و شدد فيه الخناق بإحكام على

---

(1) Alain Damian , l'Algérie Au Carrefours Destin " des début de la Guerre à l'Agonie , Tome 2.Edition Pubibook , Paris 2015, 195.

(2) C.N.A, C.N.R.A, « Session de Tripoli 17/12/1959 au 18/01/1960 » op-cit , le 22/12/1959.

3) ينظر مهام المسؤول العسكري بقيادة الأركان الولائية ، ص 243 . ومهام قيادة الأركان العامة للجيش ، ص .ص 219/215.

(4) ينظر التعاون المالي بين الولاية الرابعة والهيئات المركزية ، ص 178/177.

(5) C.A.O.M, G.G.A, 3R/ 573 , Dossier « Finances du F.L.N .1959. » Document Lutte Contre le Financement du F.L.N.P1.

المناطق الحدودية . وإن كانت تلك الحرية والاستقلالية المالية كلفت قادة الثورة في الداخل أعباءا كبيرة سنة 1959 كونها تزامنت مع الحرب الاقتصادية التي طبقتها السلطات الفرنسية على الجزائريين في الداخل[1] واستمرت إلى عاية 1962.

– عدم تدخل الهيئات المركزية في تدعيم مجالس الولايات التي كثيرا ما كانت غير مكتملة بعد سنة 1959 فعلى سبيل المثال لم يدعم مجلس الولاية الرابعة بعد استشهاد العقيد أحمد بوقرة بتاريخ 1959/05/05 وبقي يشتغل بعضوين فقط (بدلا من أربعة) هما صالح زعموم وجيلالي بونعامة ، وبقي الأمر كذلك إلى غاية شهر جانفي 1960 ولم تقم الحكومة المؤقتة بدعم مجلس الولاية مما دفع بالرائدين زعموم وبونعامة إلى توسيع مجلس الولاية مؤقتا.[2]

---

(1) C.A.O.M , G.G.A, 3R/546 , Dossier « Lutte économique Contre le F.L.N. » Document " Contrôle de la Circulation des Denrées Alimentaires " délivré par le Général Maurice Challe , le 27/02/1959.

(2) Jean - charles Jauffret , Maurice Vaisse , militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , op-cit , p182.

4.1. التعريف بالولاية الرابعة : تعد المنطقة الوسطى من التراب الوطني المتاخمة لمدينة الجزائر العاصمة وضواحيها من المناطق الحيوية خلال الثورة التحريرية ، والتي استقبلت جل التحضيرات السياسية والعسكرية للكفاح المسلح ، قصد توحيد شمل المناضلين والتعجيل باندلاع الثورة ، ومن أجل ذلك تم عقد مجموعة من اللقاءات بالعاصمة والأماكن المجاورة لها ، مكنت المناضلين من تحديد الإطارات التي ستتولى قيادة الثورة في الداخل ، وتعيين ممثليها في الخارج ، وكذا تقسيم البلاد إلى خمس مناطق سياسية وعسكرية ، قصد التمكن من قيادة الثورة والاستغلال الأمثل للإمكانات المادية والبشرية المتوفرة ، وقد اختيرت العاصمة لاحتضان اللقاءات التحضيرية للثورة التحريرية لعدة اعتبارات ، منها وجود العاصمة التي تعد مكان جلب للإطارات المناضلة من كل جهات الوطن ، بالإضافة إلى كونها تقع وسط البلاد و تتوفرها على مختلف المرافق الضرورية ، كالنقل والإيواء ، وغيرها . وعلى إثر اجتماع رايس حميدو بالجزائر العاصمة ما بين 22 و 24 أكتوبر 1954 تقرر تقسيم البلاد إلى خمس مناطق سياسية وعسكرية ، والتي تم ترقيتها بعد انعقاد مؤتمر الصومام 1956 إلى ولايات ، ومنها الولاية الرابعة محل الدراسة .

1.4.1.الخصائص العامة للولاية الرابعة: تتميز الولاية الرابعة بمجموعة من الخصائص ، الطبيعية ، البشرية الاقتصادية ، العسكرية والسياسية ، جعلتها محل اهتمام كل من السلطات الاستعمارية ، وكذا القيادة المركزية المتواجدة في الخارج خلال الفترة الممتدة ما بين 1957-1962 ، فضلا عن دور تلك الخصائص في العلاقات بين الولاية الرابعة والولايات التاريخية الأخرى. وهو ما جعل بعض العسكريين يعتبرون الولاية الرابعة بأنها محور الثورة التحريرية [(1)] لكون خصائصها العامة جعلتها محل استقطاب وتنسيق بين مناضلي الحركة الوطنية ثم الثورة التحريرية فيما بعد [(2)] وأصبحت هذه الولاية نموذجا للعمل الثوري في فترة قيادة العقيد سي أمحمد بوقرة [(3)]

---

(1) Remy Madoui ,.op-cit , p 11.

(2) SJean –Charles Jauffret et Maurice Vaisse , op-cit –p 155.

(3) Remy Madoui , op-cit , p11.

1.1.4.1. الخصائص الطبيعية : تتميز الولاية الرابعة بمجموعة من الخصائص الطبيعية أعطتها بعدا استراتيجيا ذا مكانة مميزة بالنسبة للجزائريين والأوربيين على حد سواء ، ومنها :

1.1.1.4.1. الموقع: تقع الولاية الرابعة بين درجتي عرض 53، 34° و 4، 36° شمالا، وبين خطي طول 02، 4° و 09، 1° شرقا، يحدها من الشرق الولاية الثالثة، ومن الجنوب الشرقي الولاية الأولى ، و من الغرب الولاية الخامسة ، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بشريط طوله نحو 240 كلم أي من مدينة زموري إلى غرب مدينة تنس ، ولها امتداد طولي يمتد من مدينة الجزائر إلى طاقين (زمالة الأمير عبد القادر حاليا) الواقعة إلى الجنوب من دائرة قصر الشلالة ولاية تيارت بنحو 235 كلم ، وبذلك تمتد الولاية الرابعة على قطر يقارب 240 كلم ، في كل الاتجاهات [1]. وتقدر مساحة الولاية الرابعة بـ18000كلم وهي بذلك تأتي في المرتبة الخامسة بعد كل من الولاية الخامسة ، السادسة ، الأولى والثانية .[2]

2.1.1.4.1. التضاريس: تتميز تضاريس الولاية الرابعة بالتنوع الكبير (الجبال ، السهول والأودية) مما أدى إلى تعلق المعمرين بها ، وهو ما خلق لها متاعب من قبل السلطات الاستعمارية بفعل ارتباط مصالح الأوربيين بها وفي نفس الوقت ساعدت أعضاء جيش التحرير الوطني على التحرك في كل الاتجاهات لضرب مصالح العدو .

1.2.1.1.4.1. الجبال : توجد بالولاية الرابعة مجموعة من المرتفعات ، التي تعد إحدى حلقات الأطلس التلي ، المرتبطة مع جبال جرجرة بالولاية الثالثة و مع جبال تيارت وسعيد بالولاية الخامسة ، وتلك الجبال المتصلة أحيانا والمتقطعة أحيانا أخرى من شرق الولاية إلى غربها ، ساعدت جيش التحرير على التنقل بين المناطق والنواحي التابعة للولاية الرابعة أو الولايات الأخرى ، وحتى التنقل نحو الخارج ورغم

---

(1) Atlas Mondial Encarta – CD ROM – Collection .
(2) Gilbert , Meynier , Histoire Intérieure du FLN 1954-1962 , op-cit ,p725.

تعدد نقاط المراقبة التي أنشأها الجيش الفرنسي على قمم الجبال محاولة منه لتضييق الخناق على الثورة [1] إلا أن مجاهدي الولاية كانوا أدرى بخبايا الطبيعة من قوات الاستعمار الدخيلة [2] فعلى حد تعبير مجاهدي بورج بونعامة (ولاية تسمسيلت حاليا) ((**كنا عندما نخطط للمعارك أو الاشتباكات ...نختار الموقع الطبيعي الذي نباغت فيه قوات العدو**)) [3] ويرى مجاهدو الأخضرية (ولاية البويرة) ((**تعد المعالم الطبيعية من بين الآليات الأساسية التي كنا نستخدمها أثناء تخطيطنا للعمليات العسكرية**)) [4] ومن خلال التسجيلات التي قمت بها مع مجاهدي الولايات التاريخية وبالأخص مع مجاهدي الولاية الرابعة ، يمكن أن نستشف أهمية الجبال خلال الثورة التحريرية فيما يلي:

- تعد المعاقل الأساسية التي يتحصن بها جيش التحرير ، من الهجومات العدوانية التي تقوم بها القوات الاستعمارية والمدعمة بسلاح المشاة فضلا عن سلاح المدفعية وسلاح الطيران ، مما يجعل الجبال بمثابة المعاقل الأساسية لوحدات جيش التحرير الوطني.

- بعد الهيكلة العسكرية التي أحدثها مؤتمر الصومام ، أصبحت جل هياكل الثورة (مقرات القيادة) في الأماكن الجبلية المحصنة طبيعيا ، فالولاية الرابعة مثلا نقلت مقر قيادتها عدة مرات عبر مرتفعات الزبربر الشريعة ، تمزقيدة والونشريس. [5]

-كما استخدمت السلاسل الجبلية كمناطق عبور بين مناطق الولاية الرابعة فمجاهدو المنطقتين الأولى والثانية كانوا يتخذون من جبال الزبربر ، تابلاط ، العيساوية ، بعطة ممرات أساسية للتنقل داخل الولاية وخارجها ، بحيث يرى مجاهدو إتحادية المجاهدين بالعمرية (ولاية المدية) ((**كنا نتقل بين أقسام ، نواحي**

---

(1)نفس الحوار السابق مع مجاهدي أتحادية تابلاط .

(2) عن الندوة التاريخية المنعقدة ببلدية حمام ملوان ولاية البليدة

(3) حوار مع مجاهدي بورج بونعامة ولاية تسمسيلت بمناسبة استشهاد العقيد محمد بونعامة يوم 1992/08/08.

(4) الحوار السابق مع مجاهدي الأخضرية بمناسبة استشهاد الرائد رابح مقراني (سي لخضر) .

(5) م.و.م ، التقرير السياسي للولاية الرابعة ، الجدزء الثاني ، مصدر سابق ، ص 22.

و مناطق الولاية عن طريق المرتفعات الجبلية ... وبكل مكان يوجد دليل الثورة الذي يساعد على تنقل المجاهدين)) [1] . كما تعد جبال الأطلس البليدي ، جبال التيطري ثم جبال الونشريس الطريق المفضل للاتصال بين مناطق الولاية الرابعة (الثانية ، الثالثة والرابعة بالأخص) ومناطق الولاية الخامسة (الرابعة والسابعة خاصة) والتي وضع فيها جيش التحرير الوطني جهاز الاتصال بين المناطق والولايات، وحتى بين الولايات والخارج .[2]

وهناك مجموعة من المرتفعات بالولاية الرابعة التي يزيد علوها عن 1000م مثل مرتفعات تابلاط كتلة الأخضرية ، الزبربر وبوزقزة التي يقدر متوسط ارتفاعها بنحو 1100 م ، في حين يقدر متوسط مرتفعات القسم الأوسط من الولاية الرابعة والذي يضم كل من الشريعة ، تمزقيدة وقلعة بني مصرة بنحو 1600 م أما مرتفعات موقورنو (المسمى بأمير الجبال) فإن ارتفاعه يزيد عن 1000م .[3] وهذه السلاسل الجبلية تشكل الجزء الأكبر من مرتفعات المنطقتين الأولى والثانية من الولاية الرابعة ، كما تشكل حلقة وصل بين المنطقتين الثالثة والرابعة للولاية الرابعة والمنطقتين الرابعة والثانية من الولاية الثالثة.[4]

أما جبل زكار الواقع في سلسلة الظهرة فيقدر إرتفاعه ب1700 م ويقدر متوسط جبال بيسة تيشة وبومعاد بـ 1400م ، أما جبال الونشريس الواقعة إلى الجنوب من سهل الشلف فإن إرتفاعها يقدر بـ 1985 م [5] و بهذا فإن سلسلتي الظهرة والونشريس تمثلان نقطة اتصال بين المنطقتين الثانية والثالثة ثم الرابعة من الولاية و همزة وصل بين الولايتين الرابعة والخامسة .

---

(1) حوار مع مجاهدي اتحادية العمرية ولاية المدية بمناسبة استشهاد العقيد الطيب بوقاسمي (الجغلالي) بتاريخ 1997/07/29 بالعمرية منهم الرائد لخضر بورقعة.

(2) حوار مع مجاهدي المنطقة السابعة من الولاية الخامسة (تيارت) بمناسبة استشهاد الرائد سي المجدوب .

(3) Mohamed Teguia , L'Armée de Libération Nationale en Wilaya 4 ,op-cit , p 14.

(4) S.H.A.T, 1H1600, circonscriptions, FLN –ALN 1959.

(5) أحمد توفيق المدني ، جغرافية القطر الجزائري ، دار البصائر ، نشر وزارة الثقافة ، الجزائر 2008، ص 35.

2.2.1.1.4.1. السهول : توجد بالولاية الرابعة مجموعة من السهول الساحلية والداخلية والتي جلبت أطماع المعمرين وشجعتهم على البقاء في مدينة الجزائر وضواحيها ، والتي من بينها :

سهل متيجة : تقدر مساحته بـ 130000 ألف هكتار ، تشكلت أراضيه في بداية الزمن الجيولوجي الرابع حيث امتلأت بالرواسب المنحدرة من الجبال ، وبذلك فإن تربته غنية بالمواد المعدنية (المفتتات الصخرية) ويعد امتدادا لسهل وهران إذ لا يفصل بين السهلين إلا منطقة جبلية ضيقة تتمثل في جبال الظهرة وهو محصور بين الأطلس البليدي من الجنوب وبين البحر الأبيض المتوسط وجبل بوزريعة من الشمال.[1] ويتميز هذا السهل بجملة من الخصائص الطبيعية منها :

- يمتد على مسافة 150 كلم ، ويصل أقصى عرض له بنحو 50 كلم [2] وهو بذلك على شكل حوض طولي [3] مما جعله محميا طبيعيا من العواصف المؤثرة على الزراعة [4]
- تصب فيه مجموعة من الأودية مثل واد جر ، واد شفة ، واد حمام ملوان ، واد الأربعاء وغيرها من الأودية مما جعله سهل رسوبي و غني بمختلف المواد المعدنية وهو ما جعل تربته ذات خصوبة عالية وتصلح لمختلف الغلات الزراعية .[5]
- يتلقى كمية من الأمطار تقدر سنويا بنحو 800 مم فضلا عن كونه يتوفر على عدة أحواض مائية جوفية على طول الشريط الممتد من حجوط وواد مزفران غربا إلى رغاية شرقا [6] وبذلك فإن سهل متيجة لا يفتقر إلى المياه نظرا لما تحتوي عليه طبقاته الجيولوجية من مخزون مائي وفير [7]

---

(1)عبد القادر حليمي ، جغرافية الجزائر ، الجزائر 1968 ، ص 45

(2)حليمي عبد القادر ، المرجع نفسه .

(3) Ferdinand Quesnoy , Topographie Médicale de la Plaine de la Mitidja , Edition Librairie de la Médecine , de la chirurgie , et de la pharmacie Militaire , Paris 1865 , p03.

(4) أمحمد بوحموم ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ص 10.

(5) Ferdinand Quesnoy , op-cit , 05

(6) Ibid , p 09.

(7) AmarImache , Tarik Hartani , Sami Bouarfa , Marcel Kuper la Mitidja Vingt Ans Après (Réalités Agricoles au porte d'Alger) Edition Quac 2011, p 06.

سهل الشلف : منحصر بين جبال الظهرة شمالا و الونشريس جنوبا ، لذا يعرف بحوض الشلف[1] ويمتد من الشرق إلى الغرب على مسافة 180 كلم ، ويغلب على تربته الطابع الفيضي لكونه يتلقى الرواسب

التي يدفعها واد الشلف ورافده (واد الفضة ، واد رهيو ، وواد مينا) وهو ما أكسب تربته التنوع المعدني وكذا إمكانية الري ، مما جعله يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية على مستوى الولاية الرابعة [2] إلى جانب هذين السهلين توجد مجموعة أخرى من السهول الصغيرة مثل سهل بني سليمان ، سهل عين بسام ، والسهل الشرقي لتيارت ، والتي جلبت هي الأخرى أطماع المعمرين .

3.2.1.1.4.1.الأودية: نظرا للطابع التضاريسي للولاية الرابعة والمناخ الرطب الذي تتميز به المناطق الساحلية ، فإن ذلك أدى إلى تشكل مجموعة من الأودية من بينها :

– **وادي الشلف** : وهو أكبر وادي في الجزائر ، ينبع من جبال بني راشد (عمور) في الأطلس الصحراوي يأخذ عدة أسماء مثل وادي صباغ ، الوادي الطويل ، وادي البيضاء ثم وادي الشلف ، ويقدر طوله من المنبع إلى المصب بـ 700 كلم .[3] و هو محصور بين سلسلتي الظهرة والونشريس التي تزوده بمياه الأمطار والثلوج ، وقد استخدم كمعلم طبيعي في تقسيم المنطقة الثالثة إلى منطقتين ثالثة (الونشريس) ورابعة (الظهرة) تجنبا للمخاطر التي قد تنجم عن قطع مجاهدي جيش التحرير الوطني للطريق الوطني الرابط بين الجزائر ووهران. [4]

– **وادي يسر** : والذي بنبع من مرتفعات التيطري مرورا بتابلاط ، باليسترو(الأخضرية حاليا) ثم نواحي بومرداس ، والذي يعد الحصن الطبيعي الثاني بعد الجبال بالنسبة لجيش التحرير الوطني ، نظرا لطابعه المورفولوجي العميق وكثافة الغطاء النباتي على سفوح المنحدرات المؤدية للوادي وبالأخص في نواحي واد المالح ، التي أصبحت تعرف بين سنتي 1956–1962 بالمنطقة الأولى من الولاية الرابعة.

---

(1) الحوض هو كل مكان منخفض واقع بين مرتفعين أو أكثر .

(2) Le Colonel Noix , Géographie Militaire ,Algérie et Tunisie , 2éme Edition , Librairie militaire de L.Baudion Paris 1890 , pp57/58.

(3) أحمد توفيق المدني ، جغرافية القطر الجزائري، مرجع سابق ص 41.

(4) حوار مع الرائد يوسف بن خروف في منزله الكائن ببلدية العاشور بتاريخ 28 ماي 2004.

– **وادي حمام ملوان** : الذي ينبع من مرتفعات بني مصرة بالأطلس البليدي ويصب في البحر (بالقرب من واد الحراش) وفصل المنطقتين الأول والثانية ، كما تعد سفوح جباله إحدى معاقل الثوار الذين

يقومون بالعمليات العسكرية بنواحي متيجة ثم يتحصنون بنواحي بني مصرة أو ينتقلون نحو العيساوية بعطة ، وادي لخرة و وادي المالح ، وهو بذلك يعد ممرا ،و ملجأ ومكانا لتدريب المجاهدين ، خاصة وأنه يتميز بعمقه الشديد ، الذي يزيد عن 800 م بالنسبة للجبال المحيطة به ، بالإضافة إلى وفرة الغطاء النباتي على ضفتي الوادي ، فضلا عن شدة منحدراته .[1]

– **وادي شفة** : وهو الرابط بين البليدة والمدية والذي يمر به الطريق الوطني رقم 01 والفاصل بين جبال الشريعة من الشرق وجبال تمزقيدة من الغرب ، ونظرا لصعوبة المسالك الموجودة على سفوح الجبلين وكثافة الغطاء النباتي بهما [2] والاستخدام المكثف للجيوش الفرنسية لطريق واد شفة الرابط بين الشمال والجنوب ، فإن وحدات جيش التحرير الوطني تفننت في وضع الكمائن والقيام بالاشتباكات والمعارك للحصول على الأسلحة من أيادي قوات العدو و إبعادها عن الأماكن التي يتحصن فيها جيش التحرير الوطني ، أي نقل الخوف إلى المستعمر ذاته وجعله يحرص على تأمين شبكة طرقه ومصالحه [3] . وبهذا يمكن القول بأن قيادة جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة جعلت من الوسط الطبيعي إحدى عناصر القوة في التنظيم والتخطيط السياسي والعسكري ، سواء كان ذلك في عملية التقسيم الهيكلي للمناطق، النواحي والأقسام أو في مجال إستراتيجية توزيع الوحدات العسكرية على المناطق الجغرافية ، وطبيعة طرق القتال التي تعتمد على حرب العصابات لعدم تكافؤ القوى ، مع الأخذ في الحسبان التفوق في استغلال عناصر الطبيعة في العمليات التنظيمية والقتالية .[4]

---

(1) معاينة المنطقة رفقة مجاهدي بوقرة وحمام ملوان على هامش ندوة حمام ملوان السالفة الذكر.

(2) Le Colonel Noix , Géographie Militaire ,Algérie et Tunisie, op- cit , p 116.

(3) S.H.A.T, 1H 4373, Dossier N°02 « Protection des Ppoints Sensibles, Protection des Personnes et des Biens : Centre de Ravitaillement des Essences de la Chiffa ,1956-1961 »

(4) حوار مع أعضاء المجلس الولائي للمجاهدين لولاية المدية ، (منهم الأمين الولائي هواري هواري) بمناسبة الذكرى الثمانية والثلاثين لاستشهاد العقيد أحمد بوقرة ، بمقر منظمة المجاهدين بالمدية يوم 04 ماي 1997.

2.1.4.1. الخصائص البشرية : يعد سهل متيجة والمدن المجاورة له كمدينة بوفاريك ، البليدة ، حجوط ، موزايا الشبلي والقليعة ، فضلا عن مدينة الجزائر من أهم المناطق التي انجذبت نحوها الحركة الاستيطانية منذ 1830 ، وذلك لعدة عوامل منها :

1.2.1.4.1 العوامل التي ساعدت على جلب المستوطنين إلى مدينة الجزائر وسهل متيجة : وهي كثيرة ومنها :

– خصوبة أراضي سهل متيجة الذي يتميز بالتربة السوداء الغنية بالمواد المعدنية والعضوية ، الصالحة لمختلف الغلات الزراعية [1] وقربه من ميناء الجزائر مما أدى إلى استقطاب الهجرات الأولى من الأوربيين نحو الجزائر ، و الذين استقروا سنة 1836 ببوفاريك مشكلين نواة الحركة الاستيطانية بسهل متيجة. [2]

- اتساع أراضيه والمقدرة بـ 130000 ألف هكتار [3] منها نحو 90000 هكتار مستغلة في الزراعة [4] بالإضافة إلى تعدد مصادر المياه به والتي تتمثل في المياه التي توفرها شبكة الأودية التي تصب من الجبال المجاورة أو من المياه الجوفية الوفيرة [5] وبذلك فإن سهل متيجة تتوفر فيه مختلف الشروط الطبيعية المساعدة للنشاط الزراعي.[6]

– توفير الأمن للمستوطنين ، حيث كلف بحراسة مدينة الجزائر والأماكن المجاورة فوج من المشاة وأخر من الخيالة ، أما في نواحي الحميز فقد سخر فيلقان من الجيش و300 عنصر من الخيالة [7] وفي الشريط الممتد من الحميز إلى مدينة البليدة فقد سخر فوج من المشاة بمساعدة 200 عنصر من الخيالة . وبمدينة البليدة سخر فوج من المشاة و 500 عنصر من الخيالة ، أما بمدينة القليعة وضواحيها فقد سخر فيلقان

---

(1) Ferdinand Quesnoy , Topographie Médicale de la Plaine de la Mitidja , op –cit p 05.

(2) Kamel Kateb "Préface Benjamin Stora" Européens « Indigènes » et Juifs en Algérie 1980-1962 Travaux et Documents , Eduction de L'Institut National d'Etudes Démographies , Paris 2001 p 85.

(3) عبد القادر حليمي ، جغرافية الجزائر مرجع سابق ص 45.

(4) J-A.Heddeaine ,Paulin , Observation sur la Colonisation de la Régence d'Alger , Edition Librairie , Paris 1934 , p 08.

(5) Ferdinand Quesnoy ,ibid , p 05/06.

(6) Bibliothèque Universelle de Genève , Chez Abdraham Cherbuliez Librairie , Paris 1837 p82.

(7) . J-A.Heddeaine ,Paulin , ibid , p 10

من المشاة و300 عنصر من الخيالة ، وبهذا نلاحظ اختلاف عدد الحراس من مكان لأخر طبقا لأهمية المكان المحروس وطبيعة الخطر الذي يواجهه.

–الدعم الرسمي الفرنسي لسياسة الاستيطان ، حيث قامت السلطات الفرنسية بتشجيع سياسة الاستيطان الأوربي في الجزائر ، وتسهيل عملية نقل الوافدين من مختلف الدول الأوربية مثل الأسبان الإيطاليين المالطيين ، فضلا عن ترحيل بعض سكان الألزاس واللورين. [1] كما أشرفت القيادات

العسكرية الفرنسية على تطبيق ما يعرف بالاستيطان الرسمي بالجزائر حيث أصدر الماريشال بيجو قرارا بتاريخ 1841/04/12 يقضي بتشجيع المستوطنات في الجزائر ، وفي سنة 1843 قدر عددها في سهل متيجة بـ 28 مستوطنة [2] . و كان بيجو يهدف من خلال قراره إلى نزع الأراضي الخصبة من الأهالي وتوزيعها على الأوربيين الذين قدموا إلى الجزائر. [3] وتشجيعهم على الاستقرار بها ، وفي نفس الوقت كان يسعى إلى تحطيم القدرات المادية للجزائريين والحط من معنوياتهم لإضعاف مقاومتهم ضد الوجود الاستعماري.[4] ولعل الهدف الأساسي من سياسة الاستيطان الرسمي الذي طبقته السلطان الفرنسية بالجزائر هو بناء القاعدة الديمغرافية [5] التي تعد سندا للقوة العسكرية المسيطرة على الجزائر ، وبغية إنجاح سياسة الاستيطان الفرنسي بالجزائر دعمت بمختلف الإمكانات المادية والبشرية ، كما فتحت تلك السياسة أبوابها لكل الأوربيين حيث عبر عنها " **لا مور سيير** " قائلا ((**من أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من الاستعانة بالمعمرين الأوربيين**)) .[6]

بالإضافة إلى عوامل أخرى ساعدت المستوطنين على الانتشار في سهل متيجة ثم توسيع نشاطهم إلى سهول أخرى بالولاية الرابعة مثل امتلاك المستوطنين لوسائل متطورة و حصولهم على كل أشكال

---

(1)J-A.Heddeaine, Paulin , Observation sur la Colonisation de la Régence d'Alger , op-cit , p 11.

(2) حسينة حماميد ، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962 منشورات الخبر ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2007 ، ص 24.

(3) Kamel K atéo , Européens ((Indigènes)) et Juifs en Algérie 1980-1962, op-cit , p 85.

(4) ibid, p 85.

(5) المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1830-1962 ، القرض المضغوط ، قسم الملفات ، الجزائر 2002.

(6) المرجع نفسه.

الدعم المادي والسياسي مما أدى إلى تطور ملكياتهم في سهلي متيجة والشلف ، كما أن للوضع الاجتماعي الذي كان يعيشه المجتمع الأوربي سنة 1830 دفعا قويا لهجرة فقراء جبال الألب وكوريسكا وغيرها من مناطق أوربا [1] ويتشكل أولائك المستوطنون من خليط أوربي جلهم من ذوي السوابق العدلية ، والأخلاق الفاسدة والمنحرفين الذي تحولوا إلى ملاك أراضي وأثرياء على حساب الأهالي [2] وهو ما أدى إلى الانتشار الواسع للجاليات الأوربية في الجزائر والتي قدر عددها سنة 1840 مثلا بـ 25000

شخصا منهم 14430 في مدينة الجزائر وضواحيها [3] ، وفي سنة 1841 أصبح الاستيطان الأوربي في الجزائر ينمو بسرعة جراء المساعدات التي قدمتها الدولة الفرنسية للمستوطنين حيث منحت لهم أراضي واسعة مكنتهم من إنشاء 20 قرية بالقرب من مدينة الجزائر العاصمة ، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد المستوطنين إلى 42000 شخصا.[4] علما بأن الفترة الممتدة من بداية 1900 إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى ركزت فيها السلطات الفرنسية على الاستثمارات الاستيطانية في الجزائر بحيث اهتمت بالقطاعات الخاصة بالخدمات لتحسين وضعية المستوطنين في الجزائر ، فأعطت الأولوية للمنشآت القاعدية والتي خصصت لها نسبة 40% من مجموع النفقات العامة ، في نفس الوقت أعطت دفعا قويا للجباية المالية من أجل التقليل من النفقات المقدمة من مساعدات الدولة الفرنسية ، وبذلك أصبح قطاع الأملاك العمومية والبريد يساهم بـ 15% من المداخيل العامة ، في حين يساهم قطاع الضرائب بأعلى نسبة والمقدرة بـ 45% ، بحيث أصبح المواطن الجزائري يدفع قيمة 10 % من مجموع إنتاجه النباتي أو الحيواني. [5] وهذا يعني أن الاستيطان الفرنسي أخذ في بداية الأمر العناية الكبرى من طرف أجهزة الدولة السياسية ، العسكرية ، القانونية والمالية [6] ، التي قدمت له كل أشكال الدعم.

---

(1) حسينة حماميد ، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954- 1962، مرجع سابق ص 23.

(2) يحي بوعزيز ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، الجزء الثاني ، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2004 ، ص 78.

(3) محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1830-1954 ، ترجمة محمد المعراجي ، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، وحدة رويبة ، الجزائر 2008 ص 157.

(4) محفوظ قداش ، نفس المرجع ، ص 153.

(5) Gilbert Meynier , l'Algérie Révélée la Guerre de 1914-1918 et le Premier Quart du 20éme Siècle , Edition el Maarifa , Alger 2010, pp18/23.

(6) Albert Adu Boahen, Histoire Générale de l'Afrique, 1880-1935 , Edition Unesco , 2010, p24.

2.2.1.4.1. حركة الاستيطان بالجزائر العاصمة وضواحيها. بدأت عملية تدفق الجاليات الأوربية للاستيطان بنواحي مدينة الجزائر ثم بسهل متيجة و وأقاليم الساحل منذ بداية الاحتلال ، وكانت تلك العملية مدعمة من قبل القوات العسكرية من حيث نزع الأراضي من أصحابها عنوة وتوزيعها على الوافدين من أوربا ، وكذا قيام القوات العسكرية بتوفير الآمن للمستوطنين ، وكل ما يحتاجون إليه من المواد الغذائية والرعاية الصحية .[1]

1.2.2.1.4.1. الإستيطان الأولي بضواحي العاصمة . كانت بداية الاستيطان الأوربي في نواحي مدينة الجزائر بالاستيلاء على 1000 هكتار تابعة لحوش حسن باشا بنواحي الحراش[2] ووزعت على جنود الحاكم العام كلوزيل وسميت بالمزرعة الإفريقية النموذجية ، وفي سنة 1832 وزعت مساحة تقدر بـ 227 هكتارا على خمسين (50) عائلة بنواحي دالي إبراهيم بضواحي العاصمة ، كما وزعت قطعة أخرى بالقبة مساحتها 93 هكتارا على 23 عائلة [3] وعلى إثر الزيارة التي قامت بها اللجنة الموفدة من قبل الحكومة الفرنسية إلى الجزائر سنة 1833 ، والتي وجدت في الجزائر نحو 8000 أوربي مقيم في الجزائر منهم حوالي 70 % يقطنون في مدينة الجزائر وضواحيها، وانطلاقا من التقرير الذي أعدته تلك اللجنة ، تم إصدار مرسوم بتاريخ 22 فيفري 1834 الذي ينص على أن الجزائر من الأملاك الفرنسية في شمال إفريقيا.[4] وفي 1833/09/21 صدر قرارا يقضي بدعم الاستيطان الأوربي في الجزائر ، وهو ما أدى إلى تدفق عدد كبير من الأوربيين على مدينة الجزائر وضواحيها بين سنتي 1830-1840 والذين أرغموا الأهالي على مغادرة أراضيهم والتوجه نحو المناطق الجبلية ، وقد كان للماريشال كلوزيل دور كبير في فتح مدينة الجزائر للأوربيين الذين قاموا منذ بداية تواجدهم فيها بنهب ممتلكات الجزائريين وتحويل معالم المدينة الاقتصادية والثقافية من النمط الإسلامي إلى الأوروبي.[6] كما فتح سهل متيجة للفئات الأوربية

---

(1) S.H.A.T, 1H 5,Dossier N° 6 , « Correspondance Algérie –France , France Algérie » Document la Colonisation de la Mitidja . »

(2) المركز الوطني للدراسات للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، القرص المضغوط ، مرجع سابق .

(3) Louis de Baudicour , Histoire de la Colonisation de L'Algérie , Challamel Ainé Libraire – Editeur , Paris 1860 , 116/117.

(4) صالح عباد ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984 ، ص 9.

(5) Jean Toussaint Merle , Anecdotes Historiques et Politiques pour Servir à L'Histoire de la Conquête d'Alger 1830 , Edition imprimeur libraire , Paris 1831. pp 252/253.

المنبوذة القادمة من إيطاليا ، أسبانيا ، جزر الباليار ، مالطا ألمانيا، سويسرا وغيرها ، وهو ما شجع الأوروبيين للإستلاء على الأراضي الواقعة بمحاذاة مدينة الجزائر والتوسع نحو سهل متيجة [1] ، وهو ما أدى إلى تراجع سكان مدينة الجزائر بعد دخول الاستعمار ، بحيث قدر عددهم سنة 1830 بـ 40000 نسمة لينخفض سنة 1833 إلى 21000 نسمة ، وهذا يعني أن 15000 ساكن تعرضوا للقتل أو الهجرة القصرية من مدينة الجزائر نحو الأماكن الريفية [2] وتركز الفلاحون الجزائريون في المناطق الجبلية حيث

الأراضي الجرداء ، وذات المردود الضئيل ، وهو ما جعل سكان مرتفعات الونشريس ، اللظهرة التيطري والأطلس البليدي يعيشون حياة الفقر والبؤس ، ومحرومة من كل أشكال الخدمات العامة كالصحة ، التعليم والسكنات اللائقة (3) و في سنة 1841 وصل عدد الأوربيين في مدينة الجزائر وسهل متيجة 42000 مستوطن ، وشكلوا 20 قرية بضواحي العاصمة .(4) وفي في سنة 1936 قدر ما يملكه 40875 أوربي بمقاطعة الجزائر وحدها بـ 400000 هكتار من أخصب الأراضي(5).

3.2.1.4.1. الإستيطان الأوربي في سهل متيجة . نظرا لخصوصية أراض سهل متيجة ، المتمثلة في خصوبة أراضيه ووفرة المياه السطحية والجوفية به ، وقربه من مدينة الجزائر ، ثم توفير الأمن والخدمات العامة للمستوطنين ، فقد أصبح محط أنظار مختلف الجاليات الأوربية القادمة إلى الجزائر(6). وقبل أن يقوم الأوربيون المتوافدون على مدينة الجزائر من الاستيطان في سهل متيجة ، قام العسكريون بتأمين حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية القادمة من أوربا من مختلف المواد الغذائية ، إما عن طريق الشراء من المواطنين القاطنين في شطري سهل متيجة الشرقي و الغربي(7) أو على الشريط الساحلي. وفي مختلف الحالات استخدمت عملية النهب والسطو على خيرات المواطنين الجزائريين بحجة تموين الوحدات

(1) حسينة حماميد ، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962 ، مرجع سابق ، ص.ص 23/22.

(2) كمال كاتب ، أوربيون ، أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962 " مرجع سابق ، ص 110.

(3) Mohamed Teguia , L'Armée de Libération Nationale en Wilaya 4 , op-cit , p 2.

(4) محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين ، مرجع سابق ، ص 157/153.

(5) يحي بوعزيز ، ((الوضع العام في الجزائر عشية ثورة أول نوفمبر 1954)) ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الجزائرية ، العدد السابع ، ص 12.

(6) J-A.Heddeaine ,Paulin ,op-cit , pp10/18.

(7) S.H.A.T. 1H4 , Dossier N° 3 « opération en Algérie et correspondance en Algérie , ente les différents Corps et Services de l'Armée (Juillet –Septembre 1830 »

العسكرية (1). ثم توجهت الحملات العسكرية نحو المدية في شهر نوفمبر 1830 (2) . ثم في سنة 1831 (3) وتميزت مختلف الحملات التي قامت بها القوات الفرنسية في نواحي البليدة والمدية بعمليتي التقتيل الجماعي للجزائريين ونهب ممتلكاتهم من حبوب ومواشي والاستيلاء على أراضيهم (4). ففي مدينة البليدة مثلا امتلأت شوارع المدينة بجثث الموتى والذين جلهم من الشيوخ ، النساء والأطفال .(5)

ورغم أن عملية احتلال نواحي البليدة و المدية لم تكن سهلة على الفرنسيين نتيجة لمقاومة الأمير عبد القادر[6] الذي أحرز على عدة انتصارات بنواحي المدية [7]. ومع ذلك فإن الحملات العسكرية الفرنسية قد حققت عدة نتائج مهدت لعملية توسع الاستيطان في سهل متيجة ومنه إلى نواحي الشلف ، المدية الونشريس ثم الهضاب العليا .

1.3.2.1.4.1.العوامل التي مهدت لعملية الإستيطان في سهل متيجة : وهي كثيرة ومن بينها .

– الحملات العسكرية التي شنها القادة العسكريون على سكان سهل متيجة ومنه إلى نواحي المدية ومليانة والتي اعتمدت أسلوب التقتيل الجماعي والنهب لخيرات الجزائريين الذين اضطروا إلى مغادرة ممتلكاتهم والتوجه نحو الأماكن الجبلية فأخذت أراضيهم من قبل المحتلين [8].

– قامت سلطات الاحتلال بإنشاء شبكة من الطرقات وربط المدن والقرى التي كانت موجودة قبل دخولها إلى الجزائر ببعضها البعض بهدف تسهيل حركة الاستيطان ونهب خيرات الأهالي والتصدي

---

(1) S.H.A.T. 1H4, Dossier N° 4 « Intendance, Santé, Subsistance (Juillet Septembre 1830 »

(2) ibid. Dossier N°4,

(3)S.H.A.T,1H6,Dossier N°3« Correspondance France- Algérie .Algérie – France (Janvier – Février 1831) »

(4)S.H.A.T , 1H12 , Dossier N° 2 « Correspondance Intérieur de l'Algérie (Mars –Avril 1842. »

(5) شارل أندري جوليان ،تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الأول ، ترجمة جمال فاطمي ، نادية الأزرق وآخرون ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2013 ، ص 121.

(6) S.H.A.T, 1H30,Dossier N° 1 « province d'Alger (Janvier –février 1835 »

(7) S.H.A.T, 1H32 , Dossier N°1 « Province d'Alger (Mai –Juin 1835 »

(8)S.H.A.T, 1H12 , Dossier N° 2 ,op-cit .

لمقاوماتهم ، فأنشأت الطريق الرابط بين دالي إبراهيم والدويرة [1] ثم الدويرة ، بوفاريك والبليدة [2] ثم ربطت مدينة البليدة بالقليعة [3] كما وضعت مشروع الطريق الرابط بين شرشال ومليانة [4] والطريق الرابط بين البليدة ومليانة [5] ثم الطريق الرابط بين البليدة والمدية[6] والطريق الرابط بين البليدة والشلف

[7] الطريق الرابط بين الشلف وتنس .[8] وغيرها من الطرقات التي سهلت عملية الاستيطان الأوربي في سهلي متيجة والشلف وغيرهما من الأماكن.

– الدعم المالي الذي تخصصه الهيئات الرسمية للمستوطنين ، حيث تحصلوا على ميزانية تقدر 24600000 فرنك فرنسي من المكتب الصحي بالجزائر بهدف الحصول على التموين الغذائي[9] كما خصص 1000000 فرنك فرنسي لتغطية نفقات الهندسة المعمارية للعسكريين[10] ودعمت ميزانية شق الطرقات بنواحي البليدة والشلف بمبلغ إضافي يقدر بـ 250000 فرنك فرنسي زيادة عن المبلغ الذي منح لمشروع الطرقات والمقدر بـ 515000 فرنك فرنسي[11].

– حصول المستوطنين على كل أشكال الدعم السياسي والمادي ، وهو ما ساعدهم على الاستيطان بسهل متيجة[12] و مكنهم من الاستيلاء على سهل متيجة الغربي ثم الشرقي [13] باستخدام القوة العسكرية الممهدة لعملية الاحتلال التي قامت بنشر وحداتها من وادي الحميز شرقا إلى نواحي حجوط

(1) S.H.A.T,1H20, Dossier N° 2 « Province d'Alger (Avril –Juin 1833) »
(2) S.H.A.T,1H22, Dossier N° 1 " " (Septembre –Octobre 1833)
(3) S.H.A.T ,1H59,Dossier N°1 " " (Novembre –Décembre 1838)
(4) S.H.A.T ,1H72, Dossier N°1 " " (Septembre –Octobre 1840)
(5) S.H.A.T,1H73,Dossier N°1 " " (Novembre – Décembre 1840)
(6) S.H.A.T,1H85, Dossier N°1 " " (Aout 1842)
(7) S.H.A.T,1H86 ,Dossier N°1 " " (Septembre –Octobre 1842)
(8) S.H.A.T,1H88,Dossier N°1 " " (Janvier –Février 1843)
(9) S.H.A.T,1H89,Dossier N°1 " " (Mars –Avril 1843)
(10) S.H.A.T,1H4, Dossier N°4 « intendance, Santé, subsistance (Juillet – Septembre 1830) ».
(11)S.H.A.T,1H18, Dossier N°01 « Correspondance en France (Novembre – Décembre 1832) »
(12) حسينة حماميد ،المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-، 1962 مرجع سابق ، ص 23.
(13) J-A Hedde Ainé ,Observation de la Régence d'Algérie, Paulin Libraire paris 1834 p08

غربا ومن نواحي القليعة شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا وتلك التغطية العسكرية شجعت الأوربيين على الاستيطان في كامل ربوع سهل متيجة [1] .

ففي مدينة بوفاريك تم تأسيس أول مستوطنة سنة 1836 حيث وزعت 563 قطعة من أخصب الأراضي على القادمين إلى متيجة كما وزعت 173 قطعة ارض في الأماكن المجاورة لبوفاريك [2] كما تم

تشجيع بناء القرى الاستيطانية في القسم الغربي من الجزائر العاصمة بدأ من سنة 1839 [3] ثم على إثر السياسة الفرنسية المتخذة سنة 1840 المشجعة والمدعمة لبناء المستوطنات في إقليم الساحل الغربي لمدينة الجزائر وكذا في سهل متيجة ، ومنه إلى المدية ومليانة ، بدعم من السلطات العسكرية التي تقدم مختلف إشكال الدعم للمستوطنين [4] وهو مأ أدى إلى إنشاء المستوطنات التالية :

- بابا حسن (1843) ، بئر الخادم (1843-1842) ، البليدة (1845-1843) ، بوزريعة (1844)، بوفاريك (1845-1842). [5]

- دويرة (1843-1841) ،درارية (1844-1843) ، شراقة (1845-1842) ، شرشال (1845-1841) دواودة (1843) ، القليعة (1844-1843) . [6]

- فوكة وبني مراد (1844-1841) ، حسين داي والقبة (1843-1842) ، حاج يعقوب (1843) العاشور (1844-1845). [7]

- الدار البيضاء (1845-1844) ، الحراش (1844) ، المدية (1845-1843) ، مليانة (1845-1843)

---

(1) J-A Hedde Ainé ,Observation de la Régence d'Algérie, op-cit, pp10/11.

(2) كمال كاتب ، أوربيون ، أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962 ، مرجع سابق ، ص130.

(3) Louis de Baudicour , Histoire de colonisation de l'Algérie , op-cit , pp118/119.

(4)S.H.A.T, 1H70, Dossier N°1 « Province d'Alger (Juillet –Aout 1840 »

(5) C.A.O.M. F80/1155/3, Dossier « Centres de Colonisation 1839 -1857. »

(6) C.A.O.M. F80/1154/2 Dossier « Centres de colonisations (1841-1855 »

(7) C.A.O.M .F80/1151/2 , Dossier « Centres de colonisation 1839-1857 ,Carton N°1 , 1841/1857. »

موزاية (1845-1844) ، أولاد فايت (1844-1842).[1]سحاولة (1843) ، سيدي فرج (1845-144) سطاوالي(1845-1842) ، ثنية الاحد (1856-1850) .[2]

3.2.1.4.1. الحركة الاستيطانية في المناطق الداخلية . وبعدما توسعت الحركة الاستيطانية في مدينة الجزائر سهل متيجة توجهت نحو السهول الداخلية مثل عين الدفلى [3] ، الشلف [4] ثم الأماكن الجبلية مثل

مرتفعات الونشريس ، التيطري ، البليدة ، ديرة وغيرها من المرتفعات. ويعود ذلك إلى متابعة قوات الاحتلال للأهالي والسيطرة على قطاع الغابات بغية التحكم في معاقل المقاومين.[5]

1.3.2.1.4.1. في سهل شلف : بعدما أصبح سهل متيجة يعج بالمستوطنين الأوروبيين ، توجه سنة 1843 ، نحو 500 مستوطن إلى سهل شلف ، ونظرا لأهمية هذا السهل صدر مرسوم ملكي يوم 14 أوت 1845 ينص على إنشاء مدينة لإسكان 2000 مستوطن على مساحة 2000 هكتار .[6] ونظرا لكون منطقة حوض شلف تتوفر فيها الشروط الملائمة للاستيطان ، لا سيما ما يتعلق بوفرة المياه وخصوبة الأراضي ، والتي من أجلها يمكن للسلطات الفرنسية أن تأخذها من أصحابها عنوة . [7] كما قامت سلطات الاحتلال سنة 1842 بفتح طريق يربط بين شلف و المدن الساحلية الغربية كمدينتي مستغانم و وهران ، و سخرت نحو 8000 عامل لإنجازه.[8] كما أصدرت تلك السلطات مرسوما بتاريخ 08 أفريل 1857 يقضي بإنشاء خط للسكة الحديدية يربط بين مدينتي الجزائر ووهران مرورا بشلف [9] ونظرا لأهمية وادي شلف وروافده والتي منها وادي مينا فقد تقرر وضع سد على هذا الواد بتاريخ10 جانفي 1843.

---

(1) C.A.O.M. F80/1152 , Dossier « Centres de Colonisation , 1839-1857 , Carton N2 1840-1851. »
(2) Ibid , F80/1152,1842-1856.
(3) Ibid , F80/1149.
(4) Ibid , F80/ 1138.
(5) S.H.A.T,1H92 Dossier N°1 « Provence d'Alger (Septembre – Octobre 1843»
(6) Louis de Baudicour , Histoire de colonisation de l'Algérie , op-cit , 266.
(7) Marcel Egretaud , Réalité de la Nation Algérienne , 2ém Edition Sociale ,Paris 1960 , p 51.
(8) S.H.A.T,1H85 , Dossier N° 1 « province d'Alger (Aout 1842. »
(9) Louis Piesse , Itinéraire Historique et Descriptif de l'Algérie Comprenant le Tell et le Sahara , Edition Librairie , L .Hachette ,Paris 1862 , p 18.

من أجل ضمان الزراعة المروية في سهل الشلف.[1] وهو ما شجع المستوطنين على الاستقرار على ضفاف وادي شلف وبناء عدة قرى بين سنتي 1848-1849.[2] وذلك لما تتوفر عليه المنطقة من خيرات زراعية وثروة حيوانية ، فضلا عن كونها تستقطب مختلف الغلات الزراعية من المناطق المجاورة مثل غليزان مستغانم ، معسكر وتيارت وهو ما جعل منطقة شلف عبارة عن سوق تجمع فيه منتجات الإقليم

الساحلي والهضاب العليا.[3] وبما أن مدينة شلف تتوسط السهل الممتد من جندل إلى نواحي غليزان كما تتوسط المسافة بين مدينتي الجزائر وهران [4] فقد اعتبرتها إدارة الاحتلال ذات أهمية عسكرية وسياسية كبرى.[5] و صنفتها سنة 1948 إحدى المقاطعات العسكرية والإدارية التابعة لإقليم الجزائر طبقا للمرسوم رقم 48-228 ، الصادر يوم 10 فيفري 1948.[6] وهو نفس التقسيم الذي أعيد تنظيمه سنة 1956.[7] ثم المرسوم رقم 49-12 ليوم 04 جانفي 1949 [8].

وبموجب قانون 28 أفريل 1887 ، الذي أباح للأوروبيين شراء الأراضي من الجزائريين بأسعار زهيدة وانتزاع الأراضي التابعة للأعراش واعتبارها أراضي تابعة للجيش يمكن التصرف فيها حسبما تقتضيه مصلحة المؤسسة العسكرية الفرنسية بالجزائر.[9] وبذلك انتزعت من الأهالي في منطقة شلف مساحة تتراوح بين 6000 و 8000 هكتارا ، واستولت الشركة العامة في الجزائر على 45009 ، هكتارا بنفس المنطقة ، وهو ما وسع من عملية توسيع حركة والاستيطان بالمنطقة.[10]

---

(1) S.H.A.T, 1H88 , Dossier N° 1 « Province d'Alger ,(Janvier –Février 1843 »

(2) Louis de Baudicour , Histoire de colonisation de l'Algérie , op-cit , 358

(3) ibid ,p 201.

(4) المسافة بين مدينة الجزائر العاصمة ومدينة شلف تقدر بـ 208 كلم ، وبين مدينتي شلف ووهران 223كم .

(5) ibid , 266.

(6) Journal Officiel de la République Française du 12 Février 1948 , p 1503.

(8) S.H.A.T,1H1447 , Dossier N°2 , « Subdivision d'Alger, Aumale, Blida et Orléansville 1956. »

(9) S.HA.T ,1H776 , "Article" « Délimitation et Bornage des Terrain Militaire 1887-1907. »

(10) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، أثار السياسة الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 ، الجزائر 2007 ، ص 54.

وبموجب نظام حجز الأراضي من أصحابها ثم إعادة تسليمها للأوربيين الوارد في المرسوم الذي أصدرته وزارة الحربية بتاريخ 18 أفريل 1844 والذي يحدد شروط وكيفية الحصول على الأراضي الزراعية بالجزائر بالنسبة لكل الأوربيين الراغبين في المجيء للجزائر ، ومن بينها أن تكون العائلة الراغبة في القدوم إلى الجزائر تملك مبلغا من المال يتراوح ما بين 120 إلى 150فرنكا ، بحيث يتناسب المبلغ مع حجم عائلة كل شخص و بعد قبول طلبات الأشخاص المعنيين تحول إلى مدير الداخلية بالجزائر ، وتقدم لهم رخص

القبول ثم يتم نقلهم مجانا من الموانى الفرنسية نحو الجزائر ، وعند وصولهم إلى الجزائر يحرص مدير الداخلية على منح كل عائلة قطعة أرض لبناء بيت واسع وأخرى تتراوح بين 04 و21 هكتارا لاستغلالها في الزراعية . أما المعمرون الذين لهم إمكانات مادية كبيرة فتخصص لهم قطع أرضية أوسع و تتكفل السلطات الاستعمارية بتوفير المؤوى المؤقت للقادمين الجدد ، كما تقدم لهم أدوات العمل و البذور بالإضافة إلى الدعم المالي . وبعد استقرار المعمرون في الأراضي الممنوحة لهم يعطى لكل واحد منهم عقد ملكية، ويعفون من الضرائب .ثم تبنى لهم مستوطنات في شكل قرى تتوفر على مختلف الضروريات وتحيط بها اسوار دفاعية وتحميها فرق من الجيش والدرك. (1)

– وبتاريخ 21 جويلية 1946 أصدرت السلطات الاستعمارية مرسوما يبيح لها بموجبه الاستيلاء على الأراضي الخالية من المباني واعتبارها ملكا للدولة (2) وكذا الأراضي غير المزروعة ، والأراضي التي لا يملك أصحابها وثائق الملكية (3) . فبعد عملية التحقيق في مساحة 168203 هكتارا أخذت منها الدولة الاستعمارية 94706 هكتارا ، وأخذ منها الأوربين 36875 هكتارا ، ولم يعد للأهالي سوى 11571 هكتارا ، لأن تلك المراسيم ابتكرت في أساسها لنزع الملكية من الأهالي .(4)

وبموجب نلك القوانين والإجراءات الجائرة التي طبقت ضد الجزائريين في كامل ربوع البلاد ومنها في إقليم مدينة الجزائر و ضواحيها ، أصبح المعمرون يستولون على الأراضي الخصبة ، وقاموا بإنشاء قرى ذات الطابع الاقتصادي ، العسكري ، الاجتماعي لخدمة مصالحهم على حساب الجزائريين ، وظل الأوربيون يحرصون على إبقاء تلك الأماكن تابعة لسلطتهم خلال القرن 19 ثم خلال الثورة التحريرية .

---

(1) عبد الحميد زوزو ، نصوص ووثائق في تارج الجزائر المعاصر 1830-1900 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2013 ، ص 150/149.

(2) شارل انري فافرود ، الثورة الجزائرية ، ترجمة كابوية عبد الرحمان و سالم محمد ، منشورات دحلب ، الجزائر 2010 ، ص 51.

(3) صالح عباد ، مرجع سابق، ص 11.

(4) شارل روبير أجيرو ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، ترجمة عيسى عصفور ، ديوان المطبوعات ، الطبعة الثانية ، الجزائر 1982، ص 43.

4.2.1.4.1. عدد الأوروبيين المقيمين بمدينة الجزائر العاصمة عشية اندلاع الثورة التحريرية :

كانت نسبة تواجد الأوروبيين بإقليم مدينة الجزائر تأتي في المرتبة الثانية إلى غاية 1926 بعدد يقدر بـ 307195 نسمة أي بنسبة 36% من مجموع السكان المقيمين في الجزائر ، وذلك بعد إقليم الغرب الجزائري الذي كان يحتل المرتبة الأولى من حيث التركز السكاني بعدد يقدر بـ 350841 نسمة . أما في سنة 1954 فقد أصبح عدد الأوروبيين في مدينة الجزائر وضواحيها يقدر بـ 427726 بنسبة 40% يليه

الإقليم الغربي بـ 450018 نسمة أي بنسبة 39.2% ثم إقليم الشرق الجزائري بـ 151256 نسمة بنسبة 10.5% [1]. كما قدرت نسبة الأوربيين الذي يعيشون في 46 مدينة بـ 80% نصفهم في مدينتي الجزائر ووهران. [2] . وقدرت النسبة الإجمالية للأوربيين المتواجدين في مدينة الجزائر سنة1954 بنحو 10% من مجموع السكان المقيمين في الجزائر ، إلا أن تركزهم يختلف من مدينة لأخرى ، والتي تصل أقصاها في مدينة وهران بـ 60% ثم تليها مدينة الجزائر بـ 54 % . ليصبح مجموع سكان مدينة الجزائر عند اندلاع الثورة التحريرية نحو 580000 ساكن ، منهم 280000 أوروبي و 300000 جزائري.[3]

ورغم أن نسبة الأوربيين في الجزائر كانت تقدر بنحو عشر العدد الإجمالي للسكان في الجزائر أي بـ 984000 مستوطن بالنظر لعدد الجزائريين المقدر بـ 8850000 مواطن ، إلا أن الأوروبيين استحوذوا على عمليتي التعليم والتكوين ومن ثم على المناصب السامية ، فمنهم 93% من الإطارات السامية في الجزائر ، وتمثل اليد العاملة الأوربية في الجزائر 86 % من مجموع الموظفين الدائمين منهم 82% تقنيون ساميون . في حين تقدر نسبة اليد العاملة البسيطة في أوساط الجزائريين يـ 95% من مجموع العمال والذين منهم نسبة 86% من العمال غير المؤهلين ، الذين يشتغلون في الفلاحة ، المناجم وفي الورشات الصناعية وغيرها من الأشغال التي تستوجب استخدام الطاقة العضلية[4]

---

(1)عبد الحمديد زوزو ، الأصول السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر 1954 ، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ، العدد الثاني سنة 1999 ص 331.

(2) شار روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، مرجع سابق ، ص 127.

(3) Association Internationale des Démographie de Langue Française (A.I.D.E.L.F) ,Séminaire Internationale de la Rabat , le 15-17 Mai 1990 , Croissance Démographie et Urbanisation , Edition Karthala , Paris 1993 , p55.

(4) Christian Peltier , Histoire du 20éme Siècle, Edition Laurence Audenet , France 2006 , p41.

2.1.1.4.1.الخصائص العسكرية للولاية الرابعة : بحكم الموقع الجغرافي للولاية الرابعة والمصالح الاستعمارية الموجودة بها في شتى المجالات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية ، فإن ذلك أدى إلى فرض رقابة مشددة من قبل مختلف الوحدات العسكرية الفرنسية على مدينة الجزائر وضواحيها من أجل حماية المصالح الحيوية للمحتل .

1.2.1.1.4.1 سلاح الطيران : إلى غاية 1956 كانت الناحية الخامسة للطيران الفرنسي ، تنسق العمل الجماعي للقوات العسكرية الجوية للبلدان الخاضعة للاحتلال الفرنسي في شمال إفريقيا (الجزائر ، تونس والمغرب) وعندما استقلت تونس والمغرب ، انتقلت قيادة تلك الناحية إلى الجزائر وكلفت بعدة مهام أهمها :

- ضمان الدفاع الجوي الفرنسي في المنطقة .
- التصدي للحركات التحررية في المنطقة وفي مقدمتها الثورة الجزائرية ، وتقديم الدعم المادي والبشري لسلاح الطيران ، ثم قام قائد الناحية العسكرية للطيران الفرنسي بالجزائر بتشكيل قيادة أركان تتكون من ثلاث مصالح أساسية وهي :

1) محافظة الإدارة الإقليمية .
2) الإدارة الإقليمية للصحة.
3) الإدارة الإقليمية للعتاد.(1)

وبعدما استقرت تلك المحافظة بالبليدة أصبحت تعرف باسم (C.A.T.A 860) أي المركز الإداري الإقليمي للطيران (Centre Administrative Territorial de L'Air) ثم تمت هيكلة سلاح الطيران في شكل فيالق ونصف الفيالق (D.B.I.A) Demi Brigade d'Infanterie de L'Aire ووزعت أنصاف الفيالق على المناطق التالية :

- نصف الفيلق للسلاح الجوي (D.B.F.A.531) Demi Brigade de Fusilier de L'Air بالاربعاء

(1) S.H.A.T , Série I, « Commandement de L'Aire en Algérie et Service Formations , Bases et Unités Rattachés . »

ولاية البليدة .

- نصف الفيلق للسلاح الجوي بالسيق ولاية معسكر (D.B.F.A , 532).
- نصف الفيلق للسلاح الجوي بشفة ولاية البليدة (D.B.F.A , 533)

وشكلت قيادة السلاح الجوي طبقا للقرار رقم 532 الصادر عن كاتب الدولة للقوات المسلحة بتاريخ 12 مارس 1956 ، كما تم تشكيل فرق من المضلين لدعم قوات المشاة.[1] و شكلت مجموعة من القواعد الجوية على مستوى الولاية الرابعة التاريخية ، ولكل قاعدة مهام معينة ، كما قد تقوم بمجموعة من المهام ، وتتمثل تلك القواعد فيما يلي :

2.2.1.1.4.1. القواعد الخاصة بالتكوين والدعم : وتوجد في كل من ، الدار البضاء [2]وسط الجزائر [3] البليدة [4] وفيلق السلاح الجوي بالبليدة[5] رغاية [6] والقاعدة الثانوية بشلف .[7] بالإضافة إلى الأسراب المقاتلة التي شكلت سنة 1956 وكانت متمركزة بوهران ثم نقلت سنة 1960 إلى بوفاريك .[8] أما قواعد الطيران فتوجد في كل من الدار البضاء [9] ، البليدة [10] والرغاية [11].

3.2.1.1.4.1. نشاط بعض القواعد العسكرية بالولاية : تم إنشاء مجموعة من القواعد العسكرية في إقليم مدينتي الجزائر والبليدة بين1945 –1963 مثل الجزائر (1954-1962)[12]، البليدة (1963-1945)[13]

---

(1) S.H.A.T , Série **I**, « les Commandos de L'air »
(2) S.H.A.T,**I**795-852 ,BA « Base Aérienne)149 , Alger Maison –Blanche »
(3) S.H.A.T, **I** 12118, B.A, « Alger Ville. »
(4) S.H.A.T, **I** 854-912, B.A, « 140 , Blida »
(5) S.H.A.T, **I** 913 -965 , « Bataillon de l'Air 1/140 de Blida »
(6) S.H.A.T, **I** 1044 – 1106 , B.A.146 la Reghaia.
(7) .S.H.A.T,**I** 1243 « Base Secondaire d'orléansville . »
(8) S.H.A.T ,Série **G.o**, 51-62-83 , « Escadron de chase 1/120. »
(9) S.H.A.T ,Série **F** 6539, B.A 149 , « Alger Maison –Blanche »
(10)S.H.A.T, F 6543 , B.A 140, « Blida. »
(11) S.H.A.T, F6567 , B.A 146 , « Réghaia »
(12) S.H.A.T, Série **E** 3741 , B.A210 , « Alger Commandement et Unités 1954-1962. »
(13)S.H.A.T E3310 , B.A 140 , « Blida » .

بوفاريك (1963-1945) [1] ، حسين داي (1963-1945)[2].

1.3.2.1.1.4.1. **الطائرات المقاتلة** : الأسراب المقاتلة بالبليدة المسماة بالونشريس [3] ، ومجموعة الفرز المتمركزة بالبليدة أيضا [4] ، مجموعة الدعم لأسراب النقل المتمركزة بالدار البيضاء والتي حددت فترة نشاطها ما بين سنتي 1954-1962[5] ووضع البعض منها في البليدة [6] ثم وحدات الرصد والاستكشاف التي شكلت خلال الحرب العالمية الثانية أي سنة 1942 ، والتي غيرت أماكن تواجدها عدة مرات ، منها الدار البضاء بالجزائر العاصمة والبليدة [7] ، أسراب الطائرات العمودية الثقيلة برغاية[8] ومفارز الطائرات العمودية الثقيلة في كل من شلف ورغاية.

2.3.2.1.1.4.1. **المناطق العسكرية بالولاية الرابعة** : نظرا لأهمية الولاية الرابعة بالنسبة لسلطات الاحتلال الفرنسي فقد أوجدت بها العديد من المناطق العسكرية المحاطة بمدينة الجزائر العاصمة وضواحيها والمتمثلة فيما يلي:

طبقا للمرسوم رقم 48 -228 ، الصادر بتاريخ 10 فيفري 1948 عن وزير القوات المسلحة الفرنسي بيير هنري تيتجن (Pierre-Henri Teitgen) والذي يتضمن تعديل التقسيمات العسكرية في المقاطعات الجزائرية الثلاث ، الجزائر ، وهران وقسنطينة. وسنتناول التقسيمات الأساسية لمقاطعة الجزائر لما لها علاقة بالولاية الرابعة التاريخية ، وتتشكل من عدة أقاليم هي :

---

(1) S.H.A.T, E3309 , B.A142 , « Boufarik 1945-1963 »
(2) S.H.A.T, E3742, B.A148 , « Hussein Dey 1945-1963 »
(3) S.H.A.T, G 7985 , « Escadron de Chase 2/20 Ouarsenis »
(4) S.H.A.T, G 5113 , « Groupe Puis Escadron de Transport 1/62 Algérie »
(5) S.H.A.T, G5118-5119 , « Escadron Puis Escadrille 111/62 , Sahara »
(6) S.H.A.T, G 8279 -8281 , « Groupe de Reconnaissance 2/33. »
(7) S.H.A.T, G8597 , « Escadron d'Hélicoptères Lourds 2/22. »
(8) S.H.A.T, G 8606-8607, « Escadron d'Hélicoptères 1/58. »

- إقليم الجزائر ويضم مدينة الجزائر العاصمة والساحل ، وسور الغزلان .
- إقليم المدية ، ويضم مدينة المدية والمناطق المجاورة لها .

- إقليم البليدة ، ويضم مدينة البليدة ، وسهل متيجة ، بالإضافة إلى مليانة ، وشلف .
- إقليم القبائل الكبرى ، والذي يصل إلى منطقة الأخضرية .[1]

كما أن العاصمة وضواحيها كانت مقسمة إلى إقليمين فرعيين هما مدينة الجزائر والساحل بقيادة جنرال مقيم بالجزائر[2] والذي يتولى قيادة القوات المسلحة المتواجدة على مستوى الإقليم[3] والتي تتمثل مهامها في التجسس ضد نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني والتصدي للثورة بمدينة الجزائر والشريط الساحلي المجاور لها [4] وذلك بتكثيف العمليات العسكرية في الأماكن الحضرية وشبه الحضرية مستعملة الأسلحة البرية والجوية المتمركزة في الإقليم [5] وتعمل الوحدات العسكرية المتواجدة بمدينة الجزائر والمدن المجاورة لها بالساحل الشرقي والغربي بالتنسيق مع الوحدات الجوية المتمركزة بكل من الدار البيضاء رغاية وغيرها [6] ويساعد الجنرال المكلف بمدينة الجزائر والساحل جنرال مقيم بمدينة البليدة.

---

(1) Journal Officiel de la République Française, N°17, délivré le 12 Février 1948 p 1503.

(2) م.و.م ، تقرير الملتقى الجهوي ، للولاية الرابعة المقدم للملتقى الوطني ، التقرير السياسي ، للفترة ما بين 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958 ، ص 85 .

(3) (S.H.A.T,1H2792 , « Note émanant de la Direction de Sécurité Militaire de la Zone Nord Algérois 1961-1962. »

(4) 1H2703 , Document N° 5 « Message , et Directives :Appui Aérien da la Zone Alger – Sahel , les Agglomérations , interruption des Opération Offensives 1961 ».

(5) S.H.A.T,1H 2693 , « la Zone Nord- Algérois et des Secteurs de Maison- Blanche et d' Alger-Sahel 1957. »

(6) 1H2785 , « plans de Stationnement des Unités de Nord Algérois 1961-1962 »

2. المبحث الثاني: مظاهر وصعوبات التعاون بين الولاية الرابعة والولايات الأخرى .تؤكد مختلف

الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات بين الولايات التاريخية ، والوثائق الأرشيفية التي تناولت الموضوع على أن علاقة الولاية الرابعة شملت كل الولايات التاريخية ، وفي شتى المجالات .

1.2.العوامل التي ساعدت الولاية الرابعة على التعامل مع مختلف الولايات. وهي كثيرة ، ومن بينها.

1.1.2. الموقع الجغرافي : تتوسط الولاية الرابعة باقي الولايات التاريخية الأخرى و تتصل بها جغرافيا باستثناء الولاية الثانية ، وبذلك تعد ولاية محورية بالنسبة لغيرها و همزة وصل للولايات المتاخمة لها كالأولى الثالثة ، الخامسة والسادسة (1) الأمر الذي جعل تعاونها مع غيرها من الولايات أمرا حتميا .

2.1.2. وجود العاصمة ضمن إقليمها الجغرافي والسياسي: وهو ما جعلها محط أنظار مناضلي الحركة الوطنية قبل الثورة التحريرية ، وأثناءها ، ومحل اهتمام القيادة المركزية في الخارج ،كما تتجسد فيها مختلف المصالح الفرنسية ، وهو ما جعلها تتعامل معها معاملة خاصة.(2)

3.1.2. جعل مدينة الجزائر منطقة مستقلة (3) : ولم تعد تابعة للولاية الرابعة منذ انعقاد مؤتمر الصومام وأصبحت بمثابة ولاية تابعة للجنة التنسيق والتنفيذ ، ولها جميع الاختصاصات التي تتمتع بها الولاية (4) بل أصبحت عاصمة للقيادة الثورية التي تعني كل الجزائريين ، الأمر الذي أدى إلى استقطابها للمناضلين من كل الولايات التاريخية الأخرى .(5)

4.1.2. دور مدينة الجزائر في الاعداد للثورة حيث احتضنت جل اللقاءات الوطنية ، التي تم من خلالها الإعداد المادي والبشري ، ووضع الإطار التنظيمي الذي تسير عليه الثورة فيما بعد ، ولم يتوقف دور

(1)Jaques Simon , L'Algérie L'abandon Sans Défaite ,op-cit , p 173.

(2) لا حظ أهمية الولاية الرابعة في ص.ص 46/25.

(3) وزارة المجاهدين ، وثائق مؤتمر الصومام ، مصدر سابق ، ص 12.

(4) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، مصدر سابق ، ص 81/80.

(5)Jean – Charles Jauffret et Maurice Vaisse ,Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , op-cit, p 155.

مدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها عن هذا الحد بل استمر في دعم مختلف هياكل الثورة التابعة لكل الولايات .(1)

2.2. عملية الاتصال بين المنطقة الرابعة والمناطق الأخرى : رغم أن المنسق الوطني للثورة التحريرية محمد بوضياف خرج من التراب الوطني بتاريخ 26 أكتوبر 1954 ولم يعد إلى التراب الوطني إلا بعد الاستقلال إلا أن ذلك لا يعني أن التنسيق ظل منعدما بين المناطق قبل أن تتشكل لجنة التنسيق والتنفيذ بعد انعقاد مؤتمر الصومام وكانت الاتصالات بين المناطق خلال سنتي 1954-1956 تجرى بإحدى الطرقتين ، ففي الحالات المستعجلة يتم الاتصال بين المناطق بواسطة السيارات ، و يكلف بها مناضلون من ذوي الثقة الذين ثبت إخلاصهم للثورة .[2] أما في الحالات غير المستعجلة فيقوم بها مسؤولو الإعلام والاتصال إما مشيا على الأقدام أو بواسطة الدواب ، إذا كانت المسافة بين مراكز الاتصال التابعة للمناطق غير بعيدة كما قد تستخدم السيارات في حالة بعد المسافة وعادة ما كانت تختار مزارع المعمرين كمكان للاتصال بين ممثلي المناطق وهي الأماكن الآمنة نسبيا بحيث لا تشك قوات الاستعمار وعملائها بوجود عناصر جيش التحرير بها . فالاتصال بين المنطقتين الرابعة والخامسة يتم بمزرعة 40 شهيدا (حاليا) في دار سويداني بوجمعة ببوفاريك ويتم الاتصال بين المنطقتين الرابعة والثالثة بمزرعة فيليكسي فور (سيدي مصطفى حاليا) ، ويتم الاتصال بين المنطقتين الرابعة والأولى بمزرعة ببلدية مايو (مشدالة حاليا) في حين يتم الاتصال بين المنطقتين الرابعة والثانية بإحدى مزارع البويرة .[3]

وفي غياب وجود هيئة وطنية مكلفة بالتنسيق بين المناطق ومتواجدة داخل التراب الوطني ، وأمام مبدأ استقلالية المناطق الذي أقرته القيادة التاريخية قبيل اندلاع الثورة ، فإن الهيئات القيادية للمناطق

(1) عن أشغال اليوم الدراسي الذي أشرفت علية الشخصيات التاريخية ، المشاركة في اللقاء التكويني المعروف باجتماع الخرايسية بمناسبة ذكرى أول نوفمبر 1994 ، ببلدية الخرايسية والذي حضرته مجموعة من الشخصيات التي شاركت في اندلاع الثورة ليلة أول نوفمبر ، منها ، عثمان بلوزداد ، محمد مرزوقي ، رابح عبد الكريم ، وبحضور ممثلي قسمات المجاهدين لمناطق الولاية الرابعة التاريخية.

(2) S.H.A.T,1H3108 « Organisation de filières et de Liaisons Rapide Inter – Wilayas 1960-1962 »

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، تقرير ولاية البليدة ، حول أحداث الثورة التي عرفتها منطقة متيجة بين سنتي 1955-1956، المقدم للملتقى الجهوي المنعقد بتيبازة ما بين 01 و 03 ماي 1983 ، د.ت.ط. ص 03.

كانت تجتهد في تعاونها مع بعضها البعض وفقا لمصلحة الثورة وتبعا للظر وف والإمكانات المتاحة لها.

3.2. الصعوبات التي واجهت عملية التنسيق بين المناطق : وهي كثيرة من بينها:

استقلالية الهيئة القيادية لكل منطقة بالإقليم المكلفة بإدارة شؤونه من قبل القيادة التاريخية ، وهو ما يجعل مجلس كل منطقة يجتهد في تسير إقليمه بالكيفية التي يراها ممكنة ، والإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لديه . كما أن عملية التنسيق لم تكن واضحة ومحددة لدى القادة التاريخيين ولا بين القيادات الجهوية وهو ما جعل عملية التعاون بين المناطق تفتقر إلى الإطار التنظيمي والهيكلي وتستند إلى الرغبة في التعاون بين هياكل وهيئات الثورة قصد تحقيق أكبر قدر من النتائج الإيجابية في الميدان ومن أجل ذلك كان لزاما على قادة المناطق التعاون مع بعضها البعض للتغلب على الصعوبات التي تواجهها في الميدان[1]. إلا أن صعوبة الاتصال بين المناطق لعدم توسع شبكة الإعلام والاتصال خلال المرحلة الأولى من الثورة بين جميع النواحي التي تمثل صلة الربط بين هياكل الثورة داخل المنطقة الواحدة ثم بين المنطقة (الرابعة مثلا) والمناطق الأخرى ، حال دون تكثيف عملية التنسيق بين المناطق حتى ولو كانت مجاورة لبعضها البعض .[2] يضاف إلى ذلك شدة المراقبة التي تقوم بها مختلف الأجهزة الأمنية الفرنسية ضد نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني وهو ما أدى إلى وقوع الكثير من الرسائل في أيادي مصالح العدو مما أدى إلى تحفظ قادة المناطق من المغامرة في تقديم الرسائل إلى المناطق الأخرى بطرق غير مضمونة العواقب على الثورة والمناضلين [3] وهذا يدفع بمسؤولي الإعلام والاتصال إلى وضع ترتيبات اللقاء مع نظرائهم في المناطق الأخرى لتسليم البريد بطريقة مباشرة ، و اختيار المناضلين الذين يكلفوا بنقل الرسائل أو الأخبار بين المناطق خوفا من أي تسرب للمعلومات التي قد تصل إلى العدو.[4] وبهذا نستنتج بأن عمليتي الاتصال والتنسيق بين المناطق واجهتها الكثير من الصعوبات الناتجة من جهة عن طبيعة النظام

---

(1) Gilbert Meynier , Histoire Intérieure du FLN 1954-1956.op-cit ,pp191-192.

(2) عن الندوة التاريخية لمجاهدي دائرة بوقرة ولاية البليدة ، بمقر بلدية حمام ملوان ، بتاريخ 16 أوت 2002.

(3) عن مجاهدي المنطقة الأولى من الولاية الرابعة (اتحادية تابلاط) بمناسبة أول نوفمبر 1992 بمقر الاتحادية .

(4) نفس الحوار السابق مع مجاهدي الأخضرية .

الثوري الذي لم يكن قد أوجد جهازا خاصا بمهة التنسيق بين المناطق ، ولم تكن له هيكلة وطنية رسمية قبل مؤتمر الصومام ، إلا أن قادة المناطق تمكنوا من ربط الاتصالات فيما بينهم وتنسيق المهام كلما دعت الضرورة لذلك.(1)

4.2. علاقة الولاية الرابعة بالولايات الأخرى 1956–1962 .بحكم الخصائص السالفة الذكر فإن للولاية الرابعة علاقات مميزة مع كل الولايات التاريخية ، رغم اختلافها من حيث الأهمية تبعا لموقعها الجغرافي وعلاقتها بمصدر التموين للأسلحة والذخيرة ، ويمكن تلخيص تلك العلاقة حسب كل ولاية على حدى فيما يلي:

1.4.2. علاقة الولاية الرابعة بالولاية الأولى : للولاية الأولى مكانة مميزة لدى إطارات الولاية الرابعة منذ ما قبل اندلاع الثورة ومن بين ملامح تلك العلاقة نذكر :

- أشرف مصطفى بن بولعيد على مختلف اللقاءات التي تمت بالجزائر العاصمة وضواحيها في إطار التحضير لاندلاع الثورة مثل اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين بالمدنية ، اجتماع الخرايسية ، رايس حميدو وغيرها مما زاد في توطيد العلاقة مع مناضلي المنطقة (2) وقد عبر الرائد لخضر بورقعة عضو مجلس الولاية الرابعة عن هذا المعنى بالقول « **لقد كانت الولاية الأولى بقيادة مصطفى بن بولعيد قبلة كل الثوار، ورمزا للثورة ، نظرا لما اتسم به قائدها من حنكة وتصميم وحكمة عظيمة ...لكن بعد موته حدث مالم تحمد عقباه وانتشرت عدوى الخلافات ... لقد كان سي أمحمد شديد العاطفة للولاية الأولى لسبقها في إشعال الثورة ومكانتها الإستراتيجية (3)**

- وعلى إثر اجتماع العقداء الأربعة (4) تعهدت الولاية الرابعة بإرسال كتيبتين للولاية الأولى لإعادة استتباب الأمن فيها ، فأرسل العقيد أحمد بوقرة كومندوس علي خوجة وكومندوس سي محمد للولاية

---

(1) عن أشغال ملتقى جامعة البليدة حول القانون والثورة الجزائرية ، مرجع سابق .

(2) أمحمد بوحموم ، رسالة ماجستير ، مرجع ساب ، ص.ص 178.177.

(3) لخضر بورقعة ، مصدر سابق ، ص 22

(4) ينظر اجتماع العقداء الاربعة في ص.ص 455/449.

الأولى وهي من أحسن الوحدات العسكرية بالولاية الرابعة ، وقد أدى ذلك إلى الاشتباك مع الجيش الفرنسي ومع المنفصلين في ناحية منعة وفي غيرها من نواحي لأوراس، واستشهد معظم أعضاء الكتيبتين. [1]

وبعد التعديلات التي طرأت على خريطة الولاية الرابعة بين سنتي 1957- 1959 ، حيث ضمت إليها المنطقة الأولى من الولاية السادسة التي أصبحت تعرف بالمنطقة الرابعة ثم الخامسة من الولاية الرابعة [2] مما جعل الولاية الرابعة مجاورة للأولى عبر منفذ ضيق في نواحي عين الحجل (ولاية المسيلة حاليا) مما وطد من عملية التعاون بين الولايتين الإستراتيجيتين ، فالرابعة تمثل مركزا للنشاط السياسي وملتقى المناضلين من مختلف جهات البلاد ، ونقطة اتصال بين المناطق ثم الولايات التاريخية الأخرى [3] أما الولاية الأولى فكانت معبرا أساسيا للدوريات بين الجزائر وتونس يستخدمه مجاهدو الولايات الداخلية (الثالثة والرابعة) للتزود بالأسلحة من الخارج وفي حركة إطارات الثورة بين داخل البلاد وخارجها ((**وبذلك تحملت الولاية مسؤولية كبرى من ناحية التموين والحماية والتسليح المؤقت لهذه الدوريات**)) .[4] وبهذا يمكن تلخيص أهم مظاهر التعاون بين الولايتين فيما يلي:

1.1.4.2. التعاون السياسي : و يتمثل في تنسيق العمل بين والولايتين فيما يتعلق بالقضايا التي تهم الثورة في الداخل كما حدث في اجتماع العقداء الأربعة بحيث مثل الولاية الرابعة العقيد أحمد بوقرة في حين مثل الولاية الأولى العقيد عبيدي محمد الطاهر (المدعو الحاج لخضر) و تبادل الآراء بشأن الاتصالات والمفاوضات التي تجريها الحكومة المؤقتة مع الحكومة الفرنسية وكيفية تجسيدها في الداخل في ظل

---

(1) م.و.م. ،تقرير الملتقى الجهوي للولاية الرابعة ، المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية الفترة ما بين 1959-1962 ،(د.ت) ص 95.

(2) لا حظ التطور الهيكلي للولاية الرابعة ، في رسالة ماجستير لصاحب البحث بين سنتي 1957-1959 ، ص.ص 72/65.

(3) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائر " صانعو ثورة أول نوفمبر 1954" مرجع سابق ،ص 142.

(4) م.و.م. ، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية للفترة ما بين 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958 ، د.ت.ط. ص 33.

الأهداف التي سطرتها المواثيق الأساسية للثورة (بيان أول نوفمبر وأرضية الصومام) وقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتماشيا مع الوقائع السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع الجزائري في الداخل. [1] وكذا التشاور بين الولايتين فيما يتعلق بكيفية تطبيق القرارات الصادرة عن الهيئات المركزية للثورة في الخارج ، وبالأخص الحكومة المؤقتة منها بشأن الثورة التحريرية في الداخل و السعي لتوحيد المواقف وطرق التنفيذ في الميدان ، وذلك عن طريق تبادل الوفود والرسائل بين القادة من أجل توحيد الرؤى بناء على تطلعات الشعب الجزائر المكافح من أجل استرجاع سيادته كاملة غير منقوصة وهو ما يمكن القادة السياسيين والعسكريين من توحيد المواقف في الداخل ثم إبلاغ الهيئات المركزية المتواجدة في الخارج بموقف قادة الداخل .[2] التصدي لما يعرف بحركة المتمردين، بالولاية الأولى والسعي لحل الخلافات بالطرق السلمية وفقا لما تتطلبه المصلحة العليا للثورة .[3]

2.1.4.2. التعاون العسكري : والذي من بين مظاهره قيام الولاية الرابعة بإرسال الدوريات إلى تونس بغية جلب الأسلحة والذخيرة مرورا بمناطق الولاية الأولى باجتياز أحد المعبرين إما الجنوبي الذي يربط بين المناطق الأولى، الثانية ثم السادسة في اتجاه جبال الأوراس ، النمامشة ثم تونس ، أو عن الطريق الشمالي الرابط بين المنطقة الأولى ، الثانية ، الرابعة فالخامسة ثم تونس . وعادة ما تتشكل القوافل التي تتجه إلى تونس بهدف جلب الأسلحة والذخيرة من عدد يتراوح بين 200 و300 شخصا ، مسلحين بأسلحة خفيفة لا تمكنهم حتى من الدفاع عن أنفسهم ، وهذا يعني أن الولاية الأولى كانت تتكفل بعملية حماية القوافل المتجهة إلى تونس أو القادمة منها والمحملة بالأسلحة.[4]) تنسيق العمل العسكري بين المناطق

---

(1) C.A.O.M . Boite 91 , 3F/147 , op- cit , Dossier « Relation entre la wilaya 4 -wilaya 1 » , p 07.

(2) ibid, pp 09/10

(3) Ibid,

(4) م.و.م ، لولاية باتنة ، الملتقى الولائي لباتنة ، لتسجيل أحداث الثورة التحريرية ، والمنعقد يومي 20 و21 1987 ، د.ت.ط.ص 59.

المجاورة للولايتين خاصة المنطقة الخامسة من الولاية الرابعة والمنطقة الأولى من الولاية الأولى ، لا سيما أثناء المعارك المشتركة ، وكذا تنظيم عملية الاتصال بين الولايتين ، وتأمين الدوريات سواء تلك المتجهة نحو تونس أو القادمة منها ، بالإضافة إلى تنقل الأشخاص والوفود بين الولايتين.[1] ورغم أن انتقال الدوريات من الولاية الرابعة إلى تونس مرورا بالولاية الأولى يتم وفقا لاتفاق مدروس بين قادة الولايتين [2] إلا أن وحدات جيش التحرير الوطني التابعة للولاية الرابعة المتجهة إلى تونس بغرض جلب الأسلحة لم تسلم من المخاطر حيث استشهد منهم نحو ثمانية كتائب وهو ما يعادل ثلاثة ألاف مجاهد ، حين ذهابهم و آيابهم. [3] وغيرها من مظاهر التعاون العسكري.

2.4.2 . علاقة الولاية الرابعة بالولاية الثانية . تعد الولاية الثانية الوحيدة التي لا تتصل جغرافيا مع الولاية الرابعة ، ولذلك فإن علاقتها في حدود ما تتوفر لديّ من معلومات تتمثل فيما يلي:

– التشاور بين قادة الولايتين في القضايا السياسية التي تهم الثورة في الداخل ، من أجل توحيد توحيد الإستراتيجيات والمواقف السياسية ، ضد المخططات التي وضعتها السلطات الاستعمارية ، أو تلك التي تتعلق بكيفية محاربة الحركات المناوئة للثورة ، سواء داخل الولايتين المعنيتين أو بالولايات الأخرى كالثالثة والسادسة.

– توحيد المواقف فيما يتعلق بأزمة صائفة 1962، لا سيما وأن الولايتين الثانية والرابعة لهما مواقف متشابهة فيما يتعلق برفض المثول لقادة كانوا متواجدين طول فترة الثورة في الداخل ، خاصة عندما تعلق الأمر بالتنافس على السلطة بين الهيئتين السياسية والعسكرية[4]

– تنسيق العمل بين المسؤولين العسكريين للولاييتين ، فيما يتعلق بمرور قوافل نقل الأسلحة التابعة للولاية الرابعة عبر إقليم الولاية الثانية[5] .

---

(1) حوار مع مجاهدي اتحادية صور الغزلان (ولاية البويرة) منهم محمد صايكي بتاريخ 31 ديسمبر 1994. بمقر الإتحادية.

(2) C.A.O.M . 91 , 3F/147, op-cit ,p12.

(3) لخضر بورقعة ، مصدر سابق ، ص22.

(4) ينظر ذلك في ، ص.ص.347/435

(5) م.و.م ، لولاية باتنة ، الملتقى الولائي لباتنة ، لتسجيل أحداث الثورة التحريرية ، والمنعقد يومي 20 و21 1987 ، د.ت.ط.ص 59.

3.4.2 العلاقة بين الولايتين الرابعة والثالثة: من أقوى العلاقات التي ميزت علاقة الولاية الرابعة بالولايات التاريخية الأخرى ، والتي كانت دائمة ومستقرة من بداية الثورة إلى نهايتها. [1] ولعل من بين الأسباب التي دعمت العلاقة بين الولايتين ، هي مساهمة أعضاء من المنطقة الثالثة بقيادة عمر أعمران في تقديم الدعم إلى المنطقة الرابعة ليلة أول نوفمبر للهجوم على ثكنة بوعمروس ببوفاريك ، تحت قيادة سويداني بوجمعة [2] ولم تتوقف العلاقة بين المنطقتين عند عملية تفجير الثورة فحسب ، بل تدعمت فيما بعد بشكل كبير فعندما ألقي القبض على رابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة بتاريخ 23 مارس 1955، أصبحت المنطقة (ثم الولاية) الرابعة تسير من طرف إطارات الولاية الثالثة [3] التي أنشأت نواة لها في العاصمة تتمثل في شخص عبان رمضان ، الذي كثف من عملية الاتصال والتنسيق بين الولايتين (الثالثة والرابعة) كما تمكن من استمالة بعض مناضلي التيارات الوطنية التي لم تكن قد دخلت الثورة بعد مثل المركزيين العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.[4] فضلا عن مساهمته في تشكيل ما يعرف بجماعة العاصمة المشكلة من عبان رمضان ، كريم بلقاسم ، عمر أوعمران ، ومحمد العربي بن مهيدي.[5] التي أصبحت تتحكم في تسيير الثورة في الداخل وكذا في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، وحتى على الوفد الخارجي للثورة .[6]

---

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، تقرير الولاية الرابعة ، الفترة ما بين 1959-1962 ، مصدر سابق ، ص 97.

(2) Mohamed Teguia , L'Armée de Libération Nationale en Wilaya 4, op- cit , p 19.

(3) فالولاية الرابعة سيرت من طرف ثلاثة قادة قدموا من الولاية الثالثة هم عمر أوعمران الذي خلف رابح بيطاط على رأس المنطقة ثم عينه مؤتمر الصومام قائدا للولاية الرابعة وعضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم انتقل إلى تونس في ديسمبر 1956 ، ثم خلفه في قيادة الولاية سليمان دهيلس المدعو سي الصادق بين ديسمبر 1956 و أفريل 1957 ، كما سيرت الولاية من قبل محمد زعموم المدعو سي صالح بين ماي 1959 و جانفي 1960 (أمحمد بوحموم رسالة ماحستير ، مرجع سابق ص.ص 52/44.)

(4) Gilbert Meynier , Histoire Intérieure du FLN 1954-1962 , op-cit, p 171.

(5) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني ، وصراع السلطة 1956-1965 ، مرجع سابق ، ص 13.

(6) Gilbert Meynier, op-cit, p171.

بالإضافة إلى وجود عدد كبير من سكان مدينة الجزائر وضواحيها الذين تعود أصولهم إلى الولاية الثالثة والمتركزون بشكل أساسي في المنطقة المستقلة (وسط العاصمة) و بالمنطقتين الأولى والثانية من الولاية الرابعة وبذلك يعد العامل الديمغرافي أحد العوامل الأساسية في تسهيل عملية الاتصال بين الأشخاص ثم توطيد العلاقات بين قادة الثورة على مستوى مختلف هياكل وهيئات الثورة في الولايتين الثالثة والرابعة بشكل خاص ، في كل مراحل الثورة ، فضلا عن الامتداد الجغرافي والطابع الجبلي الذي يفصل بين الولايتين.[1]وتمثلت مجالات التعاون بينهما فيما يلي:

1.3.4.2.التعاون السياسي : و يتمثل فيما يلي :

– ساهمت الولاية الثالثة في هيكلة و تأطير الولاية الرابعة خاصة بين سنتي 1955 و 1957 ثم من ماي 1959 إلى جويلية 1960 ، حيث تولى قيادة المنطقة عمر أوعمران بعد إلقاء القبض على رابح بيطاط بتاريخ 23 مارس 1955، وقاد وفد المنطقة المشارك في أشغال مؤتمر الصومام رفقة مساعديه أحمد بوقرة سليمان دهيلس وعين أوعمران قائدا للولاية الرابعة بمساعدة أحمد بوقرة (سياسي) وسليمان دهيلس (عسكري) وفي نفس الوقت عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، لينتقل في ديسمبر 1956 إلى تونس[2] ثم خلفه سليمان دهيلس (سي الصادق) في قيادة الولاية من ديسمبر 1956 إلى ديسمبر 1957 رفقة ، أحمد بوقرة (سياسي)،رابح مقراني (عسكري) ومحمد زعموم (الإعلام والاتصال وبقي دهيلس قائدا للولاية الرابعة إلى عاية أفريل 1957 ، وبعد انعقاد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني في 20 أوت 1957بالقاهرة عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وبقي في الخارج حتي الأستقلال.[3] وبذلك تكون الولاية الرابعة قد سيرت خلال الفترة المذكورة من عقيدين تمت ترقيتهما من بين أعضاء قيادة الأركان الولائية ، واللذان سبق لهما تسيير هياكل المنطقة الثالثة قبل سنة 1955 . ثم تولى قيادة الولاية الرابعة محمد زعموم بعد استشهاد أحمد بوقرة بتاريخ 05 ماي 1959 رفقة جيلالي بونعامة (سي محمد)

---

(1) الحوار السابق مع مجاهدي اتحادية الأخضرية .

(2) أمحمد بوحموم ، مذكرة ماجستير ، مرجع سابق ، ص 44.

(3) المرجع نفسه ، 45.

وبعد قضية الإليزي[1] تم عزله من قيادة الولاية ، واستشهد يوم 20جويلة 1960 بنواحي البويرة [2]

وبهذا يمكن القول بأن النشاط الثوري لم يكن مقيدا بالتقسيمات السياسية والعسكرية للولايات التي هي بمثابة هياكل تنظيمية لا غير ، فكثيرا ما نجد المسؤولين ينتقلون من ولاية لأخرى ومن الداخل نحو الخارج ، على أن يكون ذلك في خدمة الثورة الجزائرية دون سواها ، إلا أننا لا نجد أي ولاية أخرى ساهمت في هيكلة و تأطير الولاية الرابعة مثلما فعلت الولاية الثالثة .[3]

- تنسيق العمل السياسي بين الولايتين من أجل إعادة تنظيم المنطقة المستقلة التي تحطم التنظيم السياسي والعسكري بها على إثر معركة الجزائر وإضراب الثمانية أيام بها ، بحيث تمكنت السلطات الاستعمارية من اكتشاف شبكة تنظيم الفداء والخلايا السياسية ، وأصبح النظام السياسي في التجمعات السكانية الكبرى يقتصر على علاقة المناضلين بإخوانهم في الولايات الأخرى [4] وهو ما أدى إلى عقد اجتماع تنسيق لممثلي الولايتين بتاريخ 07 جوان 1959 بمدينة البليدة بهدف إعادة تنظيم وهيكلة المنطقة المستقلة [5] وفي يوم 11 جوان 1959 شرعت الولاية الرابعة في اتخاذ الإجراءات التنظيمية

لتجسيد الاتفاق الذي أبرمته مع الولاية الثالثة في الميدان ، وذلك بقيام جبهة التحرير الوطني بتقديم

---

(1) ينظر، قضية الإليزي في الفصل الثالث ،

(2) S.H.A.T,1H 2703, « Dossier N°01 Documents Récupérés sur les Rebelles Affaire Si Salah 1960 » et 1H3418 Dossier « N° 02 , renseignements sur Si-Salah, tué par les forces de l'ordre le 20 juillet 1960 »

(3) عن الندوة التاريخية لبلدية حمام ملوان ، مرجع سابق.

(4) حوار مع المجاهد والمحامي عمار بن تومي ، يوم 2005/02/07 بمنزله الكائن بالأبيار ، الجزائر العاصمة .

(5) C. A.O.M. Boite 913F/144 , « Note de Renseignement » Réunion inter Wilayas en Vue de Relancer la Zone Autonome d'Alger » , délivré par le Commissaire divisionnaire Aublet Robert Chef des Services Département des Renseignement Généraux.

التوجيهات للجزائريين المنتخبين في المجالس الفرنسية ، حتى يساهموا في إعادة تنظيم وهيكلة العاصمة.(1) وهذا التعامل مع الهيئات المنتخبة ومع الشخصيات الجزائرية تتطلب الإقناع لمساهمة كل الجزائريين في خدمة وطنهم أينما كانوا ومهما كانت مسؤوليتهم ،وقد يتطلب الأمر استخدام القوة ضد المتشككين والمتخاذلين ممن لهم مراتب في الإدارة الاستعمارية.(2) كما أوفد العقيد أحمد بوقرة الرائد عمر أوصديق إلى العقيد عميروش قصد التشاور واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن التنظيم السياسي والعسكري في العاصمة وتم الاتفاق على ترك أمر تنظيمها إلى الولاية الثالثة ، لكون الولاية الرابعة كانت منشغلة بمحاربة الحركة التمردية في شمال الولاية السادسة ، وتنسيق العمل مع مناطق الولاية الخامسة ، وبذلك أعيد النظام إلى العاصمة ووضعت شبكة جديدة للفدائيين والخلايا السياسية التي تصدت للحملات الإعلامية والعسكرية التي شنتها أجهزة الجنرال ما سي ، بيجار ، ولاكوست على سكان مدينة الجزائر وضواحيها.(3) ونتيجة للنتائج السياسية المحققة بعد إعادة تنظيم العاصمة قررت الحكومة المؤقتة سنة 1960 ضم المنطقة المستقلة إلى الولاية الرابعة تحت اسم المنطقة السادسة من الولاية الرابعة.(4)

- بالإضافة إلى توحيد المواقف في القضايا السياسية حول القرارات التي تصدرها الهيئات المركزية في الخارج وبالأخص الحكومة المؤقتة ، ووردت مواقف الولايتين في شكل توصيات تتمثل فيما يلي :

1) على الحكومة المؤقتة أن تستشير قادة الولايات قبل أن تقدم على اتخاذ أي قرار مصيري له علاقة بالتنظيم السياسي والعسكري في الداخل .

2) ضرورة إشراك ممثلي الولايات في اجتماعات الحكومة المؤقتة ، قبل أن تصدر أي تعليمات.

---

(1) C. A.O.M. Boite 913F/144, op-cit « consignes du FLN aux Elus Musulmanes » le 13 Juin 1959.

(2) Ibid. « les Responsable de la Wilaya 4 S'apprêtent à Exercer des Prissions sur les Elus et les Personnalités de Souche Musulmanes » le 19 Juin 1959.

(3) م.و.م ، تقرير ولاية البليدة ، المقدم للملتقى الوطني لكتابة تاريخ الثورة ، للفترة الممتدة مابين 1956-1958 ، ص 06.

(4) م.و.م ، التقرير السياسي للولاية الرابعة ، الفترة ما بين 1959-1962، مصدر سابق ، ص20.

3) منح استقلالية التصرف لقادة الولايات في القضايا السياسية ، ومنها قضية التعيينات والتحويلات.

4) إنشاء قيادة أركان عامة داخل الوطن تتشكل من قادة الولايات.[1] وبهذا نستنتج بأن العلاقات بين الولايتين المجاورتين مست القضايا الجوهرية في الثورة التي لها علاقة بالجوانب الهيكلية والتنظيمية[2]

والتصدي للحركات المناوئة للثورة وعلاقة قادة الداخل بالهيئات المركزية للثورة في الخارج ، والمطالبة بالعودة إلى قرارات مؤتمر الصومام حتى يتمكن قادة الولايات من حل المشاكل التي يعانون منها.

- تنسيق العمل بين قادتي الولايتين فيما يتعلق بالقضايا التي لها علاقة بالهيئات المركزية للثورة في الخارج المتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان العامة للجيش ، سواء من حيث طرق التمثيل ، التصويت ، توحيد الرؤى والمواقف . فضلا عن توحيد إستراتيجيات العمل الثوري في الداخل والتصدي المشترك للسياسة التدميرية التي يقوم بها العدو.[3]

- كما نجد للولايتين مواقف متقاربة في عدة قضايا وطنية تجسدت في اجتماع العقداء الأربعة [4] ثم اجتماع العقدأء العشرة [5] وفي لقاء زمورة [6] ثم في عملية التحالف التي أدت إلى حدوث أزمة صائفة 1962 [7]، وغيرها من القضايا التي تشابهت فيها مواقف الولايتين .

---

(1) C. A.O.M. Boite 913F/144, op-cit « Activités du FLN Désaccord ente les Chefs des Wilayas et le G.P.R.A » Alger le 09 Juillet 1959.

(2) S.H.A.T,1H2735. « Dossier N°01 Organisation des Unités Rebelles en Wilaya 4 1959. » et « Dossier N° 02 Organisation de la Katiba 422 en Wilaya 4 1959. »

(3) ibid

(4) Mohamed Harbi , et Gilbert Meynier ,le F.L.N, Document et Histoire 1954-1962 , Edition Casbah , Alger 2004 , pp540/541.

(5) علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي ، مصدر سابق ، ص.ص 314/308.

(6) Ali Haroun , Algérie 1962 la Grande Dévire , Edition l'Harmattan, paris 2005, p 87.

(7) Ben Yousef Ben Khedda , L'Algérie à L'Indépendance « la Crise de 1962 » Edition Dahlab , Alger 1997, pp100/102.

2.3.4.2. التعاون العسكري : ومن بين مظاهره نذكر.

– بدأ التنسيق الميداني بين قيادة المنطقتين الثالثة و الرابعة بنواحي باليسترو منذ أن بدأ رابح مقراني (المدعو سي لحضر) سنة 1955 بتشكيل الخلايا السياسية والأفواج العسكرية ، مع كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة ، قبل أن يتدعم رابح مقراني بعلي خوجة الذي فر من ثكنة بلكور في أكتوبر 1955.[1] وتمثل التعاون بين المنطقتين خلال المرحلة الأولى من الثورة (1954-1956) في تبادل التجارب بين إطارات جبهة وجيش التحرير الوطني ، و وضع الأسس الهيكلية والتنظيمية ، ورسم الإستراتيجيات العسكرية الأولية للثورة ، رغم أن هذه المرحلة تميزت باستقلالية كل منطقة عن الأخرى ، إلا أن العمل التكاملي بين المنطقتين ظل قائما. [2]

– وبعد انعقاد مؤتمر الصومام أصبحت أرضيته التنظيمية لا سيما في المجالين السياسي والعسكري هي القاسم المشترك والمبتغى الأساسي في توحيد تنظيمات الثورة في الميدان[3] ثم شرع قادة الولايتين في عملية التأطير العسكري وتشكيل الوحدات وفقا لما أقرته تلك الأرضية ، وتبعا للإمكانات المادية والبشرية المتوفرة ، وكذا تبادل الخبرات والتجارب بين الولايتين. [4] لا سيما وأنهما تشكلان معا القوة العسكرية الأهم في الثورة ، وكانتا كذلك أغنى الولايات من حيث الإطارات العسكرية المثقفة المنخرطة في ميدان القتال ، وتأثرت بهما الولايتان الأولى و السادسة ، ثم الولاية الخامسة .[5] ظل التنسيق بين المناطق المجاورة للولايتين قائما خاصة بين المنطقة الأولى من الولاية الرابعة والمنطقتين الرابعة والثانية من الولاية الثالثة اللتان تقعان بمحاذاة الولاية الرابعة ، ومما ساعد على دعم سياسة التعاون والتكامل بين تلك المناطق هو ذلك التجانس الطبيعي ، والعلاقات الاجتماعية بين سكان تلك المناطق ، وحتى تشابه

---

(1) Mohamed Teguea , L'Armée de Libération Nationale en Wilaya 4 , op-cit , p 26.

(2) التسجيل السابق الذكر مع مجاهدي الأخضرية ولاية البويرة .

(3) عن أشغال الندوة التاريخية السابقة الذكر المنعقدة في بلدية حمام ملوان ولاية البليدة .

(4) 1H2735, Dossier N° 01 « Organisation des Unités Rebelles en Wilaya 4 » »

(5) Mohamed Harbi ,le FLN Mirage et Réalité ,op-cit , p.p,238/239.

السياسة الاستعمارية المطبقة فيها ، مما جعل تلك المناطق تجسد مظاهر التكامل والتنسيق العسكري أثناء القيام بالعمليات العسكرية والتخريبية و نشاط أجهزة الاستعلامات التابعة للثورة ، أثناء قيامها بعملية التجسس ضد مصالح العدو.[1]

- كما قامت الولايتان بالتصدي لحركة بلونيس التي تركزت في دوار الريش الواقع بالقرب من البويرة[2] على حدود المنطقة الأولى من الولاية الرابعة و تنسيق العمليات العسكرية بين كومندو علي خوجة و وحدات من من الولاية الثالثة ، مما جعل تلك الحركة تضطر إلى التوجه نحو شمال الولاية السادسة أي على الحدود الجنوبية للولاية الرابعة .[3] بالإضافة إلى التعاون في كل أشكال الدعم المادي والتأطير العسكري للوحدات ، وتبادل الخبرات وتوحيد الإستراتيجيات بين القادة ، وهو ما أدى إلى التطور العددي والنوعي لمجاهدي الولايتين [4] حيث أصبحت وحداتهما تضم إطارات مثقفة وذات مستوى تكويني عالي. [5] فالولاية الرابعة مثلا أصبحت سنة 1960 تتشكل من ست مناطق ، ولكل منطقة كومندو خاص بها ، ولكل ناحية كتيبة تتشكل من 110 مجاهدا .[6] وهذا التطور العددي والنوعي ساعد الولاية الرابعة على التعاون العسكري مع مختلف الولايات وبالأخص مع الولاية الثالثة .

---

(1) C.A.O.M. Boite 3R/586 , Dossier « Services des Renseignement Généraux , Alger Sahel , Bureau N 6758 LE 24 N novembre 1959 » , pp1/3.

(2) 1 H 2884, Dossier N° 06 , « directives et comptes rendus sur l'affaire Bellounis 1957-1958 »

(3) م.و.م. ، تقرير الولاية الرابعة المقدم للملتقى الوطني الثالث ، لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية ، الجزء الأول ، التقرير السياسي ، للفترة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958.(د.ت.ط). ص 30.

(4) 1H 2734 , Dossier N° 01, « Evolution de la Rebellion sur le Territoire du Corps d'Armée d'Alger dans les Wilayas 3,4 et 6 entre 1956-1962. »

(5) Mohamed Harbi , FLN Mirage et Réalité , op-cit , p238/239.

(6) 1H2735 , Dossier N° 01 « Organisation des Unités Rebelles en Wilaya 4 , 1959 »

4.4.2. علاقة الولاية الرابعة بالولاية الخامسة : هناك عدة عوامل ساهمت في تدعيم العلاقات التاريخية بين الولايتين الرابعة والخامسة ومن بينها :

1) وجود قيادة الولاية الخامسة بالتراب المغربي بالقرب من وجدة ، الأمر الذي حتم على قادة الولاية الولاية الرابعة التدخل لحل المشاكل التي تعاني منها المناطق المجاورة لها وبالأخص المنطقة الرابعة (من الولاية الخامسة) التي تقع إلى الغرب من المنطقتين الثالثة والرابعة من الولاية الرابعة ، والتي تضم نواحي غليزان ، والمنطقة السابعة من الولاية الخامسة (نواحي تيارت) الواقعة إلى الغرب من المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة. [1]

2) العلاقات الشخصية التي تربط قادة الولاية الرابعة بقادة المنطقتين الرابعة والسابعة من الولاية الخامسة مما ساعد على تبادل مختلف إشكال الدعم.[2]

1.4.4.2. التعاون السياسي : ويتجلى فيما يلي :

جرى أول عمل تنسيق بين العقيد أحمد بوقرة مع الرائد حدو بوحجر (المدعو سي عثمان) قائد المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة في جانفي 1957. وتم لقاء أخر في جوان من نفس السنة ليحدد مجالات التنسيق بين الولاية الرابعة والمنطقة الرابعة من الولاية الخامسة ، كما عقد لقاء مماثل مع قادة المنطقة السابعة ، وبذلك أصبحت اللقاءات تعقد بشكل دوري بين قادة المناطق المجاورة خلال سنتي 1957-1958[3] بهدف التشاور فيما يخص التعاون وتوحيد الإستراتيجيات العسكرية قصد التصدي لمخططات العدو وتحقيق التكامل بين هياكل الثورة في كلتا الولايتين.

---

(1) حوار مع مجاهدي المنطقة السابعة من الولاية الخامسة (تيارت) بمناسبة ذكرى استشهاد الرائد الطيب شيب (المدعو سي المجدوب بتاريخ 04 فيفري 2011 .

(2) م.و.م. ، التقرير السياسي للولاية الرابعة ، الفترة ما بين 1959-1962 ، مصدر سابق ، ص 98.

(3) نفس المصدر ، ص 98.

- وفي شهر جويلية 1959 بادر جيلالي بونعامة عضو مجلس الولاية الرابعة بتعيين النقيب كرزازي عبد الرحمان (المدعو سي طارق) قائدا للمنطقة الرابعة وفي نفس الوقت قائدا للولاية الخامسة بالنيابة في غياب قيادة الولاية الخامسة في الميدان ، وزيادة حدة المشاكل الناجمة عن مشروع شال الذي اقتحم عدة مدن في الولاية الخامسة مثل سعيدة ، تيارت وغيرهما ، واختفاء التنظيم الثوري بوهران.[1] وعندما بلغ أمر هذه المبادرة إلى الحكومة المؤقتة بالخارج أرسلت برقية عن طريق اللاسلكي تطالب فيها بونعامة باحترام الحدود بين الولايات وعدم التدخل في شؤون الولاية الخامسة.[2]

- وعندما عين قائد المنطقة الثالثة من الولاية الخامسة الطيب شيب (سي المجدوب) في رتبة رائد وكلف بمراقبة المنطقتين الرابعة والسابعة ، قام بعقد لقاء مع قادة الولاية الرابعة في أواخر شهر أوت من عام 1959ببويلفان بنواحي الونشريس ضم إطارات مجلس الولاية الرابعة وهم محمد زعموم ، جيلالي بونعامة ويوسف الخطيب وممثلين عن الولاية الخامسة هما سي طارق وسي المجدوب ، وعلى إثر ذلك اللقاء قدم مسؤولو الولاية الرابعة لنظرائهم من الولاية الخامسة مساعدات عسكرية وطبية ، بالإضافة إلى تزويدهم بالإطارات السياسية والعسكرية . كما أن سي طارق وضع مقر قيادته بالمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة وذلك دليل على الثقة والتعاون بين إطارات الولايتين.[3] ثم أصبحت المراسلات والاتصالات تتم بشكل مستمر بين قادة المناطق المجاورة للولايتين ، وذلك بغية تنسيق العمل السياسي بين المناطق المجاورة في كلتا الولايتين ، خاصة ما يتعلق بالتنظيم السياسي و الهيكلي للمناطق والنواحي وكذا الأقسام التابعة لها ، لا سيما بالنسبة لهياكل الثورة التي تقع في الشريط الحدودي بين الولايتين و إمكانية نقل مقرات الهياكل التنظيمية بين المناطق الحدودية تبعا للظروف السياسية والأمنية التي تعيشها كل منطقة وحل المشاكل التي قد تنشب بين المناطق الحدودية ، وبما أن مقر قيادة الولاية الخامسة

---

(1)محمد صايكي ، مذكرات النقيب محمد صايكي ، مصدر سابق ، ص240.

(2)م.و.م. ، التقرير السياسي للولاية الرابعة ، الفترة ما بين 1959-1962، مصدر سابق ، ص 99.

(3) نفس المصدر ، ص 100.

كان بالتراب المغربي فإن المناطق الشرقية للولاية كثفت من تعاونها مع مناطق الولاية الرابعة خاصة ما يتعلق بالتكوين السياسي المشترك لإطارات المناطق المجاورة ، وذلك طبقا لما أقرته أرضية الصومام والقرارات الصادرة عن الهيئات المركزية للثورة ، وتبعا للوقائع والظروف التي تعيشها الثورة في الداخل ، وكذا السياسة الاستعمارية المتجددة في الداخل.(1) ونظرا لكون المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة تمثل همزة وصل بين الولايتين الرابعة والخامسة فأنها كثيرا ما استخدمت كنقطة اتصال بين إطاراتهما .(2)

2.4.4.2. التعاون العسكري : ومن بين أهم مظاهره .

- عقد لقاء بين العقيد أحمد بوقرة والرائد رابح زيراري (عزالدين) من جهة ونقباء المناطق الثلاث الشرقية للولاية الخامسة وهي المنطقة الرابعة ، السادسة والسابعة ، وتم التطرق إلى مجموعة من القضايا التي تهم الطرفين والتي من بينها حل مشكلة الشحنة العسكرية القادمة من المغرب والمتجهة للولاية الرابعة و التي تم احتجازها من طرف مجاهدي المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة ، وكادت تلك القضية أن تأخذ أبعادا خطيرة بين عمر أصديق الذي كان مسؤولا للإعلام والاتصال لمجلس الولاية الرابعة في فترة قيادة العقيد بوقرة ثم عين في منصب كاتب دولة في الحكومة المؤقتة ما بين 19 سبتمبر 1958 و 18 جانفي 1960) وبين قائد احمد (سي سليمان) الذي كان مساعدا لهواري بومدين في لجنة العمليات الحربية بوجدة . (3) كما كان لتلك الأزمة تأثيرا سلبيا على العلاقات بين الولايتين.(4) مما جعل قائد الولاية الرابعة العقيد أحمد بوقرة يتدخل لفض النزاع القائم بين ولايته والمنطقة الرابعة من الولاية الخامسة خدمة لمصلحة الثورة ككل ، وتجنبا لأي مشكل خطير قد تنجر عنه متاعب إضافية للولاية الرابعة التي كانت تابعة للجنة العمليات العسكرية الغربية المتواجدة بالمغرب ، والتي ليس لها أي منفذ نحو الحدود الغربية سوى مناطق الولاية الخامسة ، التي كانت هي الأخرى في حاجة إلى دعم قيادة الولاية الرابعة

---

(1) C.A.O.M. .Boite 91.3F/147, « Dossier Relation Wilaya 4 – Wilaya 5. » Correspondances entre les Dirigeants de la Wilaya 4 » et 5. Pp35/41.

(2) ibid « procès – Verbal de Réunion du Conseil ,Wilaya 4. » les 09,10 et 11Juin 1961..

(3) م.و.م ، التقرير السياسي للولاية الرابعة 1959-1962 ، مصدر سابق ، ص98.

(4) حمود شايد ، دون حقد ولا تعصب ، مصدر سابق ، ص.ص 171/168

المتواجدة على حدودها الشرقية ، وقد استغل العقيد بوقرة في حله للمشكل علاقته الطيبة مع مسؤولي الولاية الخامسة.[1] و اغتنم العقيد بوقرة فرصة تواجده مع قادة المناطق الشرقية للولاية الخامسة المذكورة لشرح سبل التعاون بين ولايته وتلك المناطق التي تحت قيادتهم ، وعرض عليهم تقديم هذا الانشغال إلى لجنة العمليات العسكرية الغربية المتواجدة بالمغرب تحت قيادة هواري بومدين على أمل أن تجد حلا للوضع السياسي والعسكري لمناطقهم وأن تستلم الولاية الرابعة الشحنة المرتقبة من الأسلحة التي ستصلها من المغرب لاحقا.[2]

- وعلى إثر زحف القوات الفرنسية على الولاية الخامسة بفعل مخطط شال توجهت وحداتها نحو الولاية الرابعة وبالأخص للناحية الأولى من المنطقة الثالثة للولاية الرابعة ، والتي انضمت إلى كومندو سي جمال المشكل من الكتائب الزبيرية ، الكريمية والحسينية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة التنسيق والتعاون السياسي بين الولايتين ، في الوقت الذي كان فيه التنسيق محدودا بين قادة الداخل و الخارج.[3] وبذلك أصبحت الكتيبتان التابعتان للمنطقة الرابعة وكذا كتيبتا المنطقة السادسة للولاية الخامسة تحت قيادة جيلالي بونعامة ، الذي أحسن التصرف في قيادتها وحماية أفرادها من الهلاك.[4] الأمر الذي أدى إلى تجمع كتائب المناطق المجاورة للولايتين والمقدرة في مجموعها بخمس كتائب وبعض الفصائل.[5] ورغم أن وحدات المناطق الشرقية للولاية الخامسة لجأت إلى مرتفعات الونشريس والظهرة للاحتماء من ضربات القوات الفرنسية إلا أنها فقدت نحو 50% من تعداد جنودها وفقدت نصف أسلحتها ، كما فقدت قائدها العقيد لطفي بتاريخ 27 مارس 1960.[6]

---

(1)م.و.م.، التقرير السياسي للولاية الرابعة للفترة ما بين 1959-1962 ، مصدر سابق ، ص 89.

(2)محمود شايد ، دون حقد ولا تغضب ، مصدر سابق ، ص 170.

(3)Jaques Simon , Algérie L'Abandon Sans la Défait 1958-1962 ,op-cit , p 180.

(4) م.و.م ، تقرير الولاية الرابعة ، مصدر سابق ، ص99.

(5) لخضر بورقعة ، مصدر سابق ، ص 31.

(6) Jaques Simon , Algérie L'Abandon Sans la Défait 1958-1962 ,op-cit , p 172.

. **التعاون المادي** : و تتمثل مظاهره فيما يلي :

– ففي شهر جويلية 1957 قدم مجلس الولاية الرابعة للمنطقة الرابعة من الولاية الخامسة مساعدة طبية تمثلت في إرسال بعثة طبية بقيادة يوسف الخطيب (سي حسان) وكمية من الأدوية ولوازم الجراحة ، مع وفد من الممرضين قصد سد العجز الذي تعاني منه المنطقة في مجال الأدوية والإطارات شبه الطبية وبذلك يكون وفد سي حسان قد ساهم في تدعيم المراكز الطبية التابعة لجيش التحرير الوطني في شرق الولاية الخامسة .[1]

– كما قدمت الولاية الرابعة مساعدات مالية للمنطقة الرابعة من الولاية الخامسة ، قدرت بـ 5000000 فرنك ، وقدمت مساعدات أخرى للمنطقة السادسة سنة 1961.[2] وبذلك نلاحظ بأن العلاقة بين الولايتين الرابعة والخامسة شملت مختلف الميادين السياسية ، العسكرية والمادية رغم رفض الهيئات المركزية تدخل قادة الولاية الرابعة في شؤون التسيير الخاصة بمناطق الولاية الخامسة والضغط الممارس من قبل السلطات الفرنسية على ولايات الداخل ومنه غلق الحدود الغربية ومن ثم منع قادة الولاية الرابعة من الحصول على التموين الخارجي من المغرب عن طريق الولاية الخامسة ، ومع ذلك إرادة الثوار في الداخل كانت أقوى من كل ضغط خارجي. [3]

---

(1) م.و.م ، التقرير السياسي للولاية الرابعة للفترة ما بين 1959- 1962 ، مصدر سابق ، ص 98.

(2) C.A.O.M. Boite 91.3F/147, « Dossier Relation Wilaya 4 – Wilaya 5. » op- cit.p38.

(3) C.A.O.M.Boite 3R460, Dossier « Surveillance des Frontières 1957 », Document Aide Tunisienne et Marocaine à la Rébellion

5.4.2. علاقة الولاية الرابعة بالولاية السادسة : بحكم علاقة الجوار بين الولايتين الرابعة والسادسة ، واتساع رقعة هذه الأخيرة والمتميزة بالطابع الصحراوي الذي لا يساعد على حرب العصابات مثلما هو معمول به في باقي الولايات ، وانتشار الحركات المناوئة للثورة خاصة بالمنطقة الأولى من الولاية السادسة والتي أصبحت تشكل متاعب للولايتين ، مما دفع بالولاية الرابعة إلى التدخل عدة مرات في شمال الولاية السادسة لعدة أسباب منها :

– عدم استقرار المنطقة الأولى من الولاية السادسة مما جعلها تلحق مرتين بالولاية الرابعة [1] بسبب اغتيال العقيد علي ملاح [2] من قبل الشريف بن سعيدي [3] ثم استشهاد العقيد أحمد بن عبد الرزاق

---

(1)ألحقت المنطقة الأولى من الولاية السادسة بالولاية الرابعة مرتين ، الأولى سنة 1957 عندما استشهد العقيد على ملاح بتاريخ 31 مارس 1957 ، فأصبحت تعرف بالمنطقة الرابعة من الولاية الرابعة إلى غاية شهر جوان 1958 حيث قام العقيد أحمد بن عبد الرزاق المدعو سي الحواس، بإعادتها إلى الولاية السادسة بنفس التسمية السابقة (المنطقة الأولى) . وبعد استشهاد سي الحواس بتاريخ 1959/03/29 وعادت الفوضى إلى ذات المنطقة مما جعل قائد الولاية الرابعة يتدخل ويلحقها بولايته تحت اسم المنطقة الخامسة من الولاية الرابعة (أمحمد بوحموم ،التنظيم السياسي و العسكري بالولاية الرابعة ، محاضرة مقدمة في الملتقى الوطني المنظم بعين الدفلي يومي 21/20 جوان 2012 حول ذاكرة الولاية الرابعة)

(2)ولد علي ملاح بتاريخ 14 فيفري 1924 بذراع الميزان ولاية تيزي وزو ، انضم إلى حزب الشعب سنة 1945 ، ثم إلى المنظمة الخاصة ، وساهم في تشكيل الخلايا المعدة للثورة ، وليلة أول نوفمبر 1954 كان من بين أعضاء الفوج الذي قام الذي قام بالهجوم على ثكنة الذرك بعزازقة ، ساهم في تنظيم النواحي المتاخمة للمنطقة الرابعة من الجهة الجنوبية (بوسعادة ، الجلفة سور الغزلان ، وجنوب المدية . عينه مؤتمر الصومام عضوا للولاية السادسة تحت اسم سي الشريف وعضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وبتاريخ 31 مارس 1957 من طرف الشريف بن سعيدي (عاشور شرقي ، قاموس الثورة الجزائرية 1954- 1962 ، مرجع سابق ، ص 344. لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، مصدر سابق ، ص ص 96/91)

(3) ولد الشريف بن سعيدي سنة1925 بدائرة شلالة العذاورة ، وعندما بلغ 21 سنة تطوع في الجيش الفرنسي تطوع للعمل في الجيش الفرنسي ،وشارك في حرب الهند الصينية ، وفي سنة 1956 دعي إلى الانضمام جيش التحرير الوطني ، فلبى الدعوة بعد أخذ الإذن من المخابرات الفرنسية ، وأصبح من إطارات الولاية السادسة ، برتبة ضابط صف ، ثم رقي إلى رتبة ضابط أول على رأس كتيبة ، ونظرا لحاجة منطقة شمال الولاية السادسة للإطارات المدربة مما جعل المسؤولين يتساهلون في اختيار الوافدين إليها . كما دعمت الولاية بإطارات من الولايتين الثالثة والرابعة. وفي يوم 31 مارس 1957 قام بإعدام العقيد علي ملاح مساعديه .(لخضر بورقعة ، نفس المصدر ، ص ص96/91 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، تقرير الولاية الرابعة ، مصدر سابق ، ص ص 156/153.)

المدعو سي الحواس [1] بتاريخ 1959 /03/29، واعتقال عضوين من مجلس الولاية السادسة هما عمر ادريس وعمر صخري واستشهاد العقيد الطيب الجغلالي [2] وبهذا تكون الولاية السادسة قد فقدت أعضاء مجلسها واستشهاد قائدين في مدة أربعة أشهر وهو ما دفع بقادة الولاية الرابعة إلى تقديم الدعم لها للتقليل من حدة الصعوبات التي واجتها.[3]

- انتشار الحركات المناوئة للثورة شمال الولاية السادسة مثل حركة محمد بلونيس [4] و الحركة المصالية[5]

---

(1) ولد أحمد بن عبد الرزاق سنة 1924 بنواحي الأوراس ، انضم إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1943 ، انحاز إلى صف المصاليين خلال أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ثم انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1957، وفي شهر أفريل 1958 عين قائدا للولاية السادسة ، شارك رفقة الولايات الثالثة ، الرابعة والخامسة في محاربة جيش بلونيس في شمال الولاية السادسة ، كما شارك في اجتماع العقداء الأربعة (الحاج لخضر ، أيت حمودة عميروش ، أمحمد بوقرة وأحمد بن عبد الرزاق) ما بين 06 و 12 ديسمبر 1958 بالولاية الثانية ، استشهد رفقة العقيد عميروش بتاريخ 29 مارس 1959 بنواحي بوسعادة .

(2) اسمه الحقيقي الطيب بوقاسمي ، المدعو الجغلالي ، نسبة إلى جدته التي تنتمي إلى قرية بني جغلال بالقرب من مدينة تابلاط ، ولد سنة 1916 ببلدة العمرية التي كانت تعرف بشامبلة ، شرق مدينة المدية ، كان الطيب مربيا ثم إماما مما ساعده على كسب ثقة واحترام سكان نواحي المدية ، يعد من أبرز الشخصيات التي أعدت للثورة بنواحي المدية بالتنسيق مع قادة الثورة في الجزائر العاصمة وسهل متيجة ، تولى عدة مناصب قيادية في الثورة ، منها رتبة عقيد وقائد للولاية السادسة ، استشهد بتاريخ 1959/07/29 ،بجبل القعيقع بنواحي بوسعادة. (أمحمد بوحموم ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص33)

(3) محمد صايكي ، مذكرات النقيب محمد صايكي، مصدر سابق ، ص 88.

(4) نسبة إلى محمد بلونيس المولود بتاريخ 11 نوفمبر 1912 ببورج منايل ، جند في صفوف الجيش الفرنسي لمحاربة دول المحور سنة 1939 جرح مرتان ، ثم أسر ونقل إلى ألمانيا ، أطلق سراحه سنة 1945 ، ثم انخرط في حزب الشعب الجزائري ، وبعد أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية أنحاز لمصالي الحاج ، وبعد اندلاع الثورة كلف من طرف مصالي بقيادة مجموعات المصاليين بمنطقة القبائل ، وفي سنة 1957 تصدى له جيش التحرير الوطني ، مما جعله ينقل وحداته المساة بالجيش الوطني للشعب الجزائري إلى الشريط الممتد من بوسعادة إلى البيض والتي تشمل عدة مناطق من الولايات الحالية مثل المسيلة ، المدية ، الجلفة ، غرداية ، تيارت ، غرداية ، البيض وغيرها ، أي شملت أقاليم بوابة الصحراء .أغتيل من طرف الجيش الفرنسي بتاريخ 14جويلية 1958(Philippe Gaillard ,L'Alliance la Guerre d'Algérie du Général 1957-1958 ,Edition L'Harmattan , Paris 2009 ,pp 12/33 et 1H 2884 , Docu :ment N° 6 , Directives et Comptes rendus Sur L'Affaire de Bellounis 1955-1958.

(5) وهي حركة مسلحة مناوئة للثورة تابعة للحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها أحمد مصالي الحارج ، وهو ما جعل جيش التحرير الوطني يحارب القوات الفرنسية وفي نفس الوقت يحارب الحركات المناوئة التي تتلقى الدعم المادي والبشري من قبل وحدات العدو.
(Jacques Valette , la Guerre d'Algérie des Messalistes 1954-1962 , Edition L'Harmattan, Paris 2001 , pp 34/38.)

- كما أن النواحي الجنوبية المحاذية للولاية الرابعة والتي أصبحت تعرف منذ 1959 بالمنطقة الخامسة تعد همزة وصل بين خمس ولايات ، هي الأولى ، الثالثة ، الرابعة ، الخامسة والسادسة ، وهو ما جعل الولاية الرابعة توليها اهتماما خاصا يتمثل في دحض الحركات المناوئة المتمركزة بالقرب من حدودها الشرقية والجنوبية لكونها تشكل خطرا على الثورة في مناطق الاتصال بين الولايات التاريخية [1]

طبيعة الدعم المقدم للولاية السادسة : له عدة مظاهر من بينها.

1.5.4.2. الدعم السياسي ، المتمثل فيما يلي :

- إلحاق المنطقة الأولى من الولاية السادسة بالولاية الرابعة ، كمنطقة رابعة سنة 1957 ثم خامسة سنة 1959 بهدف هيكلتها ضمن مناطق الولاية والقضاء على مشكل الزعامة الذي أعلنه الشريف بن سعيدي بمساعدة أتباعه من نواحي شلالة العذاورة [2] في الفترة ما بين 20 و26 مارس 1957[3]

- تزويد الولاية السادسة بالإطارات المسيرة ومن بينها العقيد الطيب الجغلالي ومساعديه ، إلا أنه لم يدم طويلا في منصبه وتعرض لمكيدة دبرها له مسؤولو الولاية السادسة راح ضحيتها العقيد الجغلالي ورفقائه المقدر عددهم بـ 15 إطارا. [4] و نتيجة لاستشهاد ثلاثة قادة (عقداء) للولاية السادسة بين سنتي 1957 و 1959 (**علي ملاح ، سي الحواس والطيب الجغلالي**) فإن ذلك أثر على هيكلة مناطق شمال الولاية مما جعل العقيد سي أمحمد قائد الولاية الرابعة يتدخل لإعادة هيكلة مناطق الولاية السادسة. [5]

- تنسيق العمل السياسي بين قادة الولايتين الرابعة والسادسة فيما يتعلق بالقضايا التنظيمية والهيكلية ،

---

(1) حوار مع المجاهدين عضوي مجلس المنطقة الخامسة ، أمحمد ديرة ، وعبد القادر خليفة بتاريخ 08/14 /2002. بمنزل عبد القادر خليفة الكائن ببلدية العاشور ولاية الجزائر.

(2) محمد صايكي ،مذكرات النقيب محمد صايكي ، مصدر سابق ، ص . ص47/46.

(3) مصطفى بن عمر ، الطريق الشاق إلى الحرية ، مصدر سابق ، ص 110.

(4) صايكي ، المصدر السابق ، ص 88.

(5) Jacques Simon, Algérie L'Abandon Sans la Défaite 1958-1962 , op-cit , p 180

والتصدي لمختطات سلطات الاحتلال في المناطق الحدودية للولايتين [1] أو فيما يتعلق بالقضايا الوطنية مثلما حدث في اجتماع العقداء الأربعة [2]

– تكثيف الاتصالات بين قادة الولايات بهدف التشاور لاتخاذ الإجراءات الملائمة وتوحيد الاستراتيجيات ، سواء فيما يتعلق بمواجهة الحركات المناوئة للثورة أو لسياسة المحتل ، ومن أجل ذلك تم إيجاد وسيلة اتصال مباشرة وسريعة تتمثل في استخدام جهاز اللاسلكي للتحادث بين القادة في القضايا التي تتطلب التدخل السريع والمشترك [3]

2.5.4.2. الدعم العسكري المقدم للولاية السادسة : ومنه .

– تدخل الولاية الرابعة بالمنطقة الأولى من السادسة وفض النزاع العسكري الذي أحدثه الشريف بن سعيدي بعد اغتياله للعقيد علي ملاح ومساعديه ، وهو ما جعل قائد الولاية الرابعة العقيد بوقرة يقود فرقا عسكرية بمساعدة رابح مقراني (المدعو سي لخضر) والتوجه بها نحو شمال الولاية السادسة ، كما أرسل كومندو علي خوجة بقيادة رابح زيراري (سي عزالدين) وتمكنت تلك الفرق من القضاء على جيش بن سعيدي وإعادة الاستقرار للمنطقة.[4]

– وباتفاق بين العقيدين بوقرة والحواس ، أرسلت الولاية الرابعة للولاية السادسة سنة 1959 كومندو سي جمال بقيادة سي العربي بهدف محاربة جيش بلونيس المدعم من قبل الجيش الفرنسي ، واستطاع جيش التحرير الوطني من دحض جيش بلونيس وخاصة في المعركة التي دارت بين الطرفين بتاريخ 1959/03/09 ،إلا أن استشهاد العقيد الحواس يوم 1959/09/29 حال دون مواصلة كومندو سي جمال مهامه ، خاصة بعدما ألقي القبض على سي العربي قائد الكومندو.[5] ورغم الصعوبات التي واجهت

---

(1) S.H.A.T,1H4025 , Dossier N° 2 « Organisation et Activité Rebelle en wilaya 6 1962. »

(2) ينظر اجتماع العقداء الأربعة ص .ص 455/449.

(3) S.H.A.T,1H3108, Dossier N° 3, « Organisation de Filières et de Liaison Rapide Inter – Wilayas 1960-1962. »

(4) Mohamed Teguia , l'Armée de Libération Nationale en Wilaya 4 . op- cit ,pp 57/58.

(5) م.و.م، تقرير الولاية الرابعة ، مصدر سابق ، ص 98.

جيش التحرير الوطني في التصدي لحركة بلونيس المدعم من طرف القوات الفرنسية والمسيطر على منطقة شاسعة وذات أهمية لكونها تفصل بين الشمال والجنوب ، وهو ما كانت تمهد له السلطات الفرنسية في فصل الشمال عن الجنوب تحقيقا لرغبتها الهادفة إلى الاستحواذ عن الصحراء الجزائرية ، إلا أن وحدات جيش التحرير استمرت في محاربة العدو وعملائه حتى تمكنت من تصفية تلك المنطقة من جيش بلونيس.[1] وبعد استشهاد العقيد الطيب الجغلالي اضطرت الولاية الرابعة إلى إلحاق شمال الولاية السادسة إليها سياسيا وعسكريا بعد الاتفاق مع قادتها للتخلص من المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في هذا الإقليم الاستراتيجي والحساس.[2]

-التنسيق العسكري المشترك في مجال الحصول على المعلومات الخاصة بتحرك الوحدات العسكرية الفرنسية من مدن الشمال مثل الجزائر ، البليدة ، المدية ، شلف وغيرها نحو المناطق الصحراوية التابعة للولاية السادسة عبر الطرق الوطنية الرابطة بين شمال البلاد وجنوبه مثل الطريق الوطني رقم 01 الممتد من الجزائر العاصمة عبر البليدة ، المدية ، الجلفة ، الأغواط ثم يمتد حتى تمنراست ، ثم عبر الطريق الوطني رقم 08 الذي يربط بين مدينة الجزائر والمناطق الصحراوية ، مرورا بمدن الأربعاء ، تابلاط ، سور الغزلان حتى بوسعادة ، وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة لجيش التحرير الوطني بما فيها أجهزة اللاسلكي.[3] و بذلك تعد عملية التنسيق بين وحدات جيش التحرير الوطني على هياكل الثورة التابعة للولاية التاريخية الواحدة والذي قد يمتد إلى مناطق الولايات المجاورة عندما تقتضي الضرورة لذلك من بين أهم نقاط القوة لدى جيش التحرير من حيث تحقيق الفعالية .[4]

---

(1)S.H.A.T, 1H2884 , « Dossier N°06,Directives et Comptes Rendus sur L'Affaire Bellounis 1957/1958 ».

(2) حوار مع النقيب محمد صايكي بمكتبه الكائن بساحة الأمير عبد القادر بتاريخ 2004/09/08.

(3)S.H.A.T, 1H 3108, Dossier N° 03 « organisation de filières et de liaisons rapides inter-wilayas (1960-1962 »

(4) S.H.A.T, 1H3128 bis, Dossier N°02, « la Wilaya 4 » Saisis le 07 Aout 1961 sur la Relation entre les Wilayas 1961.

6.4.2. علاقة الولاية الرابعة بالقاعدة الشرقية : تقع القاعدة الشرقية في الشمال الشرقي للبلاد ، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، ومن الجنوب سدراتة وتبسة ، ومن الغرب عنابة وقالمة ، ومن الشرق الحدود التونسية ، وهذا الموقع الجغرافي أهلها لتكون همزة وصل بين الداخل والخارج [1] ومما زاد في أهمية القاعدة الشرقية خلال الثورة التحريرية خاصة ما يتعلق بعلاقتها بالولايات التاريخية ومنها الولاية الرابعة نذكر :

– تقدر مساحة القاعدة الشرقية بـ 14720 كيلومتر مربع ، ويغلب عليها الطابع الجبلي وكثرة الكهوف والمغارات وهو ما جعلها ملجأ مفضلا لجيش التحرير الوطني ، قبل دخولهم إلى التراب التونسي أو أثناء عودتهم إلى التراب الوطني [2]

- بحكم موقع القاعدة الشرقية بأقصى الشمال الشرقي للبلاد فإنها تعد مصدرا لتزود ولايات الداخل ومنها الولاية الرابعة بالأسلحة والذخيرة ، ومنها تنطلق قوافل الولايات لاختراق خطي شال وموريس كتلك العملية التي شارك فيها الفيلق الرابع للقاعدة في المنطقة الواقعة بين سوق أهراس وسدراتة سنة 1958.[3] و كانت عملية نقل الأسلحة من الحدود الشرقية إلى الولايات الداخلية وبالأخص إلى الولايتين الثالثة والرابعة من أعقد المشاكل التي واجهت القاعدة الشرقية نظرا لبعد تلك الولايات عن الحدود وكذا خطا شال وموريس اللذان أعاقا عملية إدخال مختلف أنواع التموين من الخارج نحو الداخل وبالأخص الأسلحة والذخيرة.[4] ومع ذلك قامت القاعدة الشرقية بعدة مهام تتلخص في تدريب قوافل جيش

---

(2) م.و.م. ، التقرير الجهوي لملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة ، المنعقد بسوق أهراس يومي 14 /15 فيفري 1985 ، ص ص 1-2.

(3) م.و.م. ، تقرير ولاية الطارف ، حول كتابة تاريخ الثورة التحريرية للفترة ما بين 1958/1955 ، ص 1.

(4) إبراهيم لحرش ، الجزائر أرض الأبطال 1954 ، الجزائر (د.ت).ص 129.

التحرير الوطني القادمة من ولايات الداخل والمتمركزة بالقاعدة الشرقية على كيفية اختراق الحدود واختيار الأماكن التي تمر منها وحدات جيش التحرير الوطني ، وكذا دراسة تحركات جيش العدو قبل القيام بعملية الاختراق وحماية القوافل الذاهبة إلى تونس أو القادمة منها.[1]

وبهذا يمكن القول بأن الولاية الرابعة كانت لها علاقات في شتى المجالات مع الولايات التاريخية الأخرى ويمكن أن نستنتج من ذلك ما يلي:

1) من خلال التأمل في الوثائق الأرشيفية الصادرة عن المركز الوطني للأرشيف أو عن دور الارشيف الفرنسية ، وكذا في تقارير الولايات التاريخية التي أعدت بعد الإستقلال ، وفي غيرها من المصادر نلاحظ بأن الولاية الرابعة تعد نموذجا في العلاقات الداخلية بين الولايات التاريخية.

2) رغم أن تعامل الولاية الرابعة كان شاملا مع مختلف الولايات الأخرى ، إلا أن درجة التعامل تختلف من ولاية لأخرى ، فالولاية الثالثة مثلا تعاملت مع جارتها الرابعة في مجالات شتى تتمثل في مجالات التأطير السياسي والعسكري لهياكل الولاية . بحيث سيرت الولاية الرابعة من قبل ثلاثة قادة قدموا من الولاية الثالثة هم عمر أوعمران ، سليمان دهيلس ثم صالح زعموم ، فضلا عن عدد من أعضاء المجلس الولائي ومجالس المناطق ، وهذا لا نلمسه مع الولايات الأخرى . كما أن إعادة هيكلة المنطقة السادسة تمت بالتنسيق بين الولايتين الثالثة والرابعة ، بالإضافة إلى التعاون العسكري والمادي ، في حين يتجسد التعاون مع الولايات الأخرى في التشاور السياسي ، ثم الدعم العسكري والمادي .

3) كما نلاحظ بأن عملية التنسيق والتعاون بين الولاية الرابعة و الولايات الأخرى بقدر ما ما كان مفيدا للثورة ، بقدر ما جلب للولاية انتباه سلطات الاحتلال التي ركزت عليها كثيرا بهدف قطع كل أواصر التعامل بين الولايات التاريخية والسعي لإضعافها ، عن طريق مراقبة نقاط الإتصال فيما بينها والتجسس على الاتصالات اللا سكية وفرض مراقبة مشددة على المناطق الحدودية ، وخطوط تحرك قوافل الولايات داخل التراب الوطني، وهو ما أثر سلبا على الثورة خاصة على الولايات الداخلية كالولاية الرابعة.

---

(1)م.و.م. ، تقرير الملتقى الجهوي للقاعدة الشرقية ، المنعقد بولاية الطارف يومي 17/16 أفريل 1987 ، ص 28 .

5.2. الصعوبات التي واجهت قادة الولايات في تحقيق التعاون فيما بينهم : واجه قادة الولايات التاريخية العديد من الصعوبات في تحقيق التعاون والتكامل فيما بينهم ، والتي من بينها:

1.5.2. الصعوبات الناتجة عن السياسة الاستعمارية : عمدت السلطات الاستعمارية إلى محاولة عزل الثورة عن محيطها السياسي ، الاجتماعي و منع كل أشكال الدعم عنها مهما كانت طبيعتها ، مستعملة في ذلك السياسة التالية :

-تجسس مختلف المصالح الاستعمارية على نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني ، وأماكن تواجد الهيئات الثورية وعلاقاتها ببعضها البعض ، سعيا منها لتجميد مختلف مصالح الثورة ، ومنع أي شكل من أشكال التعاون والتكامل فيما بينها ، سواء تعلق الأمر بهيئات الثورة على مستوى الولاية الواحدة ، أو في إطا التنسيق بين مختلف الولايات التاريخية.[1]

– تشديد السلطات الاستعمارية الضغط على المواطنين الجزائريين لصدهم عن جبهة وجيش التحرير وحتى على الأوروبيين بهدف فرض الحصار على الثورة الجزائرية ، وحرمانها من أشكال الدعم السياسي والمادي.[2]

– توجيه التعليمات الصارمة من قبل قيادة السلطات العسكرية إلى قادة المناطق قصد محاربة التنظيم السياسي ، العسكري والإداري لجبهة وجيش التحرير الوطني ، وملاحقة عناصره في المدن والقرى واتخاذ الاحتياطات اللازمة للتصدي للثورة [3] ومن أجل تجسيد تلك التعليمات المضادة للثورة عقد قادة المناطق العسكرية للجيش الفرنسي سلسلة من الاجتماعات لتوحيد الرؤى وتنفيذ الإستراتيجيات الممكنة

---

(1) S.H.A.T,1H3122 , Dossier N° 01 , « Organisation ,Activités , et Statistiques sur la Lutte contre le Front de Libération Nationale 1960-1961. »

(2) S.H.A.T, 1H2698 , Dossier N° « Enquêtes et Renseignements Nominatifs Exactions aux Forces de l'ordre , Collaboration de Français de Souche Nord - Africaine et Français de Souche européenne Avec le Front de Libération Nationale 1956-1958. »

(3) S.H.A.T,1H2694 , Dossier N° 02 , « Directives Instructions pour les Commandants de Zone , Lutte Contre la Rébellion et Organisation Politico – Administrative 1957-1962. »

(وكذلك ينظر الملحق رقم 19 ، ص .ص509/511)

لإخماد نشاط الثورة بين سنتي 1957- 1962 [1] وذلك عن طريق تكثيف نشاط مختلف الأجهزة الفرنسية المتواجدة في الجزائر للتوصل إلى الأماكن التي يوجد بها جيش التحرير الوطني عبر كل الولايات ومحاور تحركاته سواء نحو هياكل الثورة في الداخل أو في اتجاه البلدان المجاورة [2] وتنسيق العمل بين الوحدات العسكرية المتواجدة على مستوى الحدود الشرقية والغربية ، وتلك المتواجدة على طول الشريط الشمالي للبلاد أو المتمركزة في الأطلس التلي الذي يعد همزة وصل بين الشمال والجنوب. [3] ويعد الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات الفرنسية هو تطهير مختلف جهات الوطن من و حدات جيش التحرير الوطني ظنا منها أنها بعد ذلك تحقق الأمن والاستقرار الذي يخدمها[4]

- كما فرضت سلطات الاحتلال رقابة مشددة على عملية الاتصالات التي تجرى بين قادة الولايات في الداخل ، أو بينهم وبين أعضاء القيادة المركزية في الخارج ، أو حتى بين أعضاء الهيئات القاعدية فيما بينهم [5] وخاصة الاتصالات التي تتم بواسطة أجهزة اللاسلكي [6] التي كثيرا ما تخضع لعملية التصنت وتحديد موقعها من طرف أجهزة المراقبة التابعة للجيش الفرنسي ، أو التي تقوم أيضا بعملية التشويش على الاتصالات المرسلة من الخارج. [7] ورغم الضرر الذي لحق بالثورة جراء المراقبة التي فرضت عليها من طرف المصالح الفرنسية المختصة في مجال الاتصالات ، سواء تلك المتعلقة بالاتصال بين قادة الثورة في الداخل والهيئات المركزية في والخارج أو بين قادة هياكل الثورة فيما بينهم ، إلا أن ذلك دفع بجبهة وجيش التحرير الوطني إلى إدخال أجهزة الاتصالات اللاسلكية ضمن وسائل كفاحها انطلاقا من الولاية

(1) S.H.A.T,1H2694 , op-cit , Dossier N° 3 , « Réunion des Commandants du Corps d'Armée et des Commandants de Zone 1957-1961. »

(2) S.H.A.T,1H2712 ,Dossier N° 01 « Cartes de L'Organisations Politico – Administrative dans les Douars et de L'Organisation Territoriale du Front de Libération Nationale 1957. »

(3) S.H.A.T, 1H3249, Dossier N°02, « Recherche et Coordination du Renseignement dans L'atlas Saharien 1957-1961. »

(ينظر الملحق رقم 20 ، ص.ص513/514)

(4) S.H.A.T, 1H 2746,Dossier N°04 « Lutte Contre les Rébellions et pacification 1959-1961. »

(5) S.H.A.T,1H4788,Dossier N° 02 « Contrôle des Télécommunications. »

(6) S.H.A.T,1H4879 , 4880 et 4881 , « Bulletins des écoutes Confidentielles du Groupement des Radio – électrique 1959-1961. »

(7) S.H.A.T,1H3111 , Dossier N° 05 , « Contrôle et Localisation des Postes Radio rebelles »

الخامسة ثم تعميمها على باقي الولايات ، وأصبحت تستخدم في ربط ا.لاتصالات بين الولايات التاريخية في الداخل وبينها وبين الهيئات المركزية للثورة في الخارج ، وفي التقاط المعلومات من أجهزة اتصالات العدو ، و التجسس على وحداته العسكرية وتضليلها وتوجيهها حسب إستراتيجية جيش التحرير الوطني [1]

- إعلان سياسة الحرب الاقتصادية ضد الثورة التحريرية وذلك بفرض رقابة مشددة على عملية تنقل البضائع وطرق تخزينها وكيفية توزيعها ، ويتعلق الأمر بالمواد المصنعة التي يقوم التجار بشرائها ثم إعادة بيعها وكذا بالمواد الغذائية المنتجة محليا ، والمراد من عملية التشدد في مراقبة مختلف المنتجات الاقتصادية يكمن في الحيلولة دون وصولها إلى جيش التحرير الوطني ، داخل الإقليم الجغرافي الواحد ، أو بين الأقاليم المتعددة ، أو تحقيق التكامل الاقتصادي بين المناطق والولايات التاريخية [2] وذلك بفرض رقابة مشددة على السلع منذ مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التسويق خاصة أثناء عملية النقل من منطقة لأخرى وهي المرحلة التي تخشى فيها مصالح المراقبة تسرب البضائع إلى جبهة وجيش التحرير الوطني.[3] و بذلك فإن تلك الإجراءات أثرت سلبا على حرية تنقل السلع من منطقة لأخرى إلا أن ذلك لا يعني عدم تمكن جبهة وجيش التحرير الوطني عبر الولايات التاريخية من الحصول عن التموين الضروري ، لكون التجار التابعين للإتحاد العام للتجار الجزائريين و المنضوين تحت لواء جبهة التحرير الوطني هم الذين يتكفلون بنقل السلع بسجلاتهم التجارية [4] رغم ما تعرضوا إليه هم الآخرون من مراقبة على نشاطهم التجاري وبالأخص الذين يتاجرون في المواد الغذائية [5] فضلا عن كل أشكال المراقبة أثناء السير في الطرقات [6] ومنها مراقبة السلع التي تنقل من مكان لأخر تجنبا لإيصالها إلى الثورة [7] في إطار الحرب

(1)م.و.م ، الندوة الجهوية الرابعة لمجاهدي الولاية الخامسة لكتابة تاريخ الثورة للفترة ما بين 1958–1962 ص 15.

(2) S.H.A.T,1H 3101 ,Dossier N° 05 « Lutte Economique et Financier Contre la Rébellion 1955-1961. » (لاحظ الملحق رقم 21)

(3) S.H.A.T,1H4025 ,Dossier N°03 « lutte Economique et Financier Contre la Rébellion 1959-1962. »

(4) بوبكر حفظ الله ، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962 ،مؤسسة الفنون المطبعية ،الجزائر 2013 ، ص 54.

(5) S.H.A.T,1H2762,Dossier N° 04 « Ravitaillement, Surveillance et Contrôle de L'Armement en Algérie 1957-1959. »

(6) 1H3342,Dossier N°01 « Contrôle de la circulation Routière 1958-1962. »

(7) S.H.A.T,1H3482,Dossier N°01 « Contrôle des Biens et des Personnes 1957-1962. »

الشاملة التي تدخل في سياسة منع وصول مختلف أنواع التموين إلى جبهة وجيش التحرير الوطني وكل من يتعاون معهم ، من أسلحة وذخيرة وتجهيزات حربية ومواد طبية [1] وتوفير الأمن للقوافل الناقلة لمختلف السلع عبر خطوط السكة الحديدية وشبكة الطرقات [2] بالإضافة إلى الرقابة المشددة على أسواق بيع الحبوب والمواشي [3] ويدخل ذلك في إطار سياسة الحصار الاقتصادي على الشعب الجزائري وثورته ومنعا لأي شكل من أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي بين الولايات التاريخية [4]. وبهذا نلاحظ بأن الحرب الاقتصادية المعلنة من قبل السلطات الاستعمارية ضد الثورة التحريرية كانت تهدف إلى إضعاف قوة جبهة وجيش التحرير الوطني من الناحية المادية ومنع عملية التنسيق والتكامل بين وحدات جيش التحرير الوطني على مستوى الولايات التاريخية ، وعندما تأكدت السلطات الفرنسية بأن عملية التموين والتمويل الخارجي للثورة لم تعد ممكنة منذ سنة 1959 بعدما أقدمت على غلق الحدود، راحت تكثف من استخدام حربها الاقتصادية على الهيئات الثورية في الداخل بهدف عزلها عن الشعب وعدم إيصال المساعدات إلى هياكل الثورة.[5]

- تدعيم فرق القوة الثالثة بالحركة [6] وعناصر الدفاع الذاتي [7] والذين قدرتهم بعض الدراسات الصادرة بفرنسا طيلة الثورة التحريرية ما بين 120000 [8] و 160000 [9] شخص و استخدموا لتدعيم القوات الفرنسية وضرب الجزائريين ببعضهم البعض ، لا سيما وأن فئة الحركة لهم دراية أكثر من غيرهم بالمحيط الطبيعي والبشري على مستوى أي منطقة من التراب الوطني ، وبذلك ساهموا في إمداد الجيش الفرنسي بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بعلاقة العائلات الجزائرية بالثورة ، و مصادر تموين وتمويل جبهة وجيش

---

(1) S.H.A.T,1H2762, Dossier N° 04 « Ravitaillement , Surveillance et Contrôle de l'Armement en Algérie 1957-1959. »

(2) 1H4789,Dossier N°02 , « Soutien Logistique et Ravitaillement 1956-1957 ».

(3) S.H.A.T,1H4446, Dossier N° 01 , « Contrôle des Céréales et du bétail 1959-1962 »

(4) S.H.A.T, 1 H 3101 ,op-cit , Dossier N° 04 « lutte économique et financière contre la rébellion 1955-1962 »

(5) C.A.O.M , G.G .A.7G/1201.Dossier , Financement du F.L.N , op-cit.pp 1.2

(6) S.H.A.T,1H3342, Dossier N° 04 « armement des unités territoriales, des harkis et des groupes d'autodéfense 1959-1962 »

(7) S.H.A.T,1H2990 , Dossier N01 « les Harkas et Groupes d'Autodéfenses 1958-1962. »

(8) Fatima Besnoci Lucou et Autres , les Harkis Histoire ,Mémoire et Transmission , Edition l'Atelier paris 2010 ,p 27.

(9) D'Yves Michaud ,la Guerre d'Algérie 1954-1962 , Edition Odile Jacob , Paris 2004, p 133

التحرير الوطني، فضلا عن المسالك التي يتخذها جيش التحرير الوطني في تحركاته بين هياكل الثورة سواء على مستوى الولاية التاريخية الوحدة أو بين الولايات وحتى بين الداخل والخارج [1]وذلك في الوقت الذي كثفت فيه السلطات الاستعمارية من قواتها العسكرية وشبه العسكرية في الجزائر ، ووضعت بينها نظاما محكما ومنسقا بهدف القضاء على الثورة وتضييق الخناق على المواطنين بهدف عزلهم عن جبهة وجيش التحرير الوطني ، و منع أي شكل من أشكال التعاون بين الهيئات الثورية المتواجدة على مستوى الولايات التاريخية [2]

- الإكثار من مراكز المراقبة، وتوزيعها على المناطق الريفية والحضرية بغية تضييق الخناق على وحدات جيش التحرير الوطني ومحاولة عزلها عن الشعب الجزائري الذي يعد مصدر قوتها وسر استمرارية نشاطها[3]بالإضافة إلى تشديد المراقبة على الأماكن التي تراها المصالح الفرنسية ذات أهمية إستراتيجية سواء لارتباطها بمصالحها الحيوية أو لكونها نقاط عبور وتنقل جيش التحرير الوطني من منطقة أو ولاية لأخرى. [4]

- تولي المصالح العسكرية والأمنية حماية الأشخاص والممتلكات التابعة لغلاة المعمرين [5] ومختلف العناصر المتعاملة مع مصالحها والمستهدفة من قبل جيش التحرير الوطني ، والذين تم تنظيمهم وتسليحهم في إطار الدفاع الذاتي [6] و زودوا بالأسلحة وأجهزة المراقبة بهدف القضاء على وحدات جيش التحرير الوطني في كل جهات الوطن.[7] بالإضافة إلى الوحدات المتنقلة لمصالح الشرطة على مستوى المناطق الحضرية والمرفقة لمجموعات الدفاع الذاتي والتي من بين أهدافها الأساسية المراقبة المستمرة للجزائريين

(1) S.H.AT,1H4501 , Dossier N°05 , « Activités et Effectifs Harkis 1959-1960 »

(2)Jean -Charles Jauffret et Maurice Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , op – cit , p.p77/80.

(3)S.H.A.T, 1H3518, Dossier N°02 , « Construction des postes Militaires et de Tours de Guet 1958-1962. »

(4) S.H.A.T,1H4055 , Dossier N° 01 , « protection des Points Sensibles des Postes , et des Points d'Appui et des Cantonnements 1956-1962. »

(5) S.H.A.T,H4373, Dossier N° 01 « Protection des Points Sensibles , Protection des personnes et des biens 1956-1961. »

(6)S.H.A.T, 1H2705, Dossier N°01, « Organisation et Effectives d'Autodéfense 1958-1962. »

(7)S.H.A.T , 1H2990 , Dossier N°01 , « Armement des Unités et Groupes d'Autodéfense 1958-1962. »

ومنعهم من التعامل مع الثورة بأي شكل كان.[1]

– حماية المناطق الحضرية والأماكن الحساسة بمختلف الوسائل البشرية والتقنية حتى لا يتمكن أفراد جيش التحرير الوطني من الوصول إليها والاستفادة مما تتوفر عليه من إمكانات [2] والإكثار من عملية تجميع السكان في المحتشدات خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1957-1962 [3] و من المناطق المحرمة.[4] وغيرها من السياسات التي طبقتها سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر خلال مرحلة الثورة التحريرية والتي يراد منها تحقيق جملة من الأهداف الاستعمارية يمكن إيجازها فيما يلي :

1) التصدي لجبهة وجيش التحرير الوطني في الولايات التاريخية والعمل على تحطيم التنظيم الهيكلي السياسي ، والعسكري للثورة ، والسعي لمنع الدعم الشعبي لها بغية القضاء على مصدر قوتها و استمراريتها وهذا عن طريق التكثيف من العمليات العسكرية ، وتهجير السكان من المناطق الجبلية و تشديد المراقبة على مناطق العبور التي يستعملها جيش التحرير الوطني كممرات للتنقل بين هياكله التنظيمية سواء على مستوى الولاية التاريخية الواحدة أو بين الولايات.[5] ورغم كل المحاولات الاستعمارية الهادفة إلى ضرب البنية التنظيمية للثورة المنبثقة عن أرضية مؤتمر الصومام ، لاسيما بعدما أصبحت القيادة المركزية للثورة متواجدة في الخارج منذ سنة 1957. [6]وإن كانت تلك السياسات قد أثرت كثيرا على الجوانب السياسية والعسكرية للثورة ،إلا أنها لم تفلح في كل مخططاتها لأن الثورة أصبحت مهيكلة ومنظمة ومحتضنة من قبل الشعب الجزائري الذي بإمكانه أن يجددها ويطورها كلما تأثرت الهياكل أو استشهد القادة. [7]

---

(1) S.H.A.T, 1H2995 , Dossier N° 07, « Organisation des Groupes d'Autodéfense et des Groupes Mobiles de Sécurité 1959-1962. »

(2)S.H.A.T, 1H2777,Dossier N ° 06 , « Protection des Agglomérations et des Groupements sensibles par des électrificateurs , 1960-1961. »

(3) S.H.A.T, 1H3613 , Dossier N° 13 , « Regroupent de Population 1957-1962 ».

(4) S.H.A.T,1H2965 , Dossier N°01 , « Création Classification Délimitation des Zones Interdites 1956-1962. »

(5)S.H.A.T, 1H2694 , Dossier N° 02 , « Lutte Contre les Rébellion et l'Organisation politico-Administrative , 1957-1962. »

(6) S.H.A.T,1H3087 , Dossier N°01 « Lutte contre l'Organisation Politico- Administrative 1957-1958 ».

(7) الندوة السابقة المنظمة من قبل إتحادية المجاهدين لدائرة بوقرة ولاية البليدة .

تطبيق سلطات الاحتلال لسياسة الحرب الاقتصادية والمالية [1] بهدف إفقار وتجويع أفراد جيش التحرير الوطني لإرغامهم عن إيقاف الحرب والخضوع لشروط الاستسلام قبل أي عمل تفاوضي[2] حيث يقول الرائد لخضر بورقعة ((**أما الجماهير التي ظلت طيلة مرحلة الثورة مصدرنا الأساسي من الرجال والمؤونة والإصرار على الجهاد فقد أفقرها العدو وجوعها وحاصرها في مراكز ومحتشدات أو هجرها خارج الحدود**))[2]

ورغم سياسة تضييق الخناق على الثورة الجزائرية ولم يبق للمجاهدين سوى ما تجود عليهم الطبيعة من ثمار على حد تعبير الرائد أمحمد ديرة حيث يقول ((**لما اشتد بنا الخناق ... ولم نكن نجد ما نقتات به سوى ما تجود به الطبيعة من ثمارها ... ومع ذلك كانت قضيتنا في ضمائرنا وفي صدورنا ولم تكن في بطوننا**))[3] ولم يكن للحرب الاقتصادية والمالية المفروضة على جيش التحرير الوطني من أثر سوى الفقر والحرمان المؤدي للهلاك دون أن يثنيهم عن قضيتهم الجوهرية وهي استرجاع السيادة الوطنية مهما كان الثمن غاليا[4]

2) وفي المجال العسكري سعت القوات الفرنسية إلى التكثيف من عدد أفراد قواتها العسكرية العاملة بالجزائر والتي قدرت عشية اندلاع الثورة بـ 80000 جنديا في مختلف الأسلاك العسكرية ليرتفع العدد في بداية شهر مارس سنة 1959 إلى 492000 جنديا [5] بغية التفوق على جيش التحرير الوطني المتواجد على مستوى الولايات التاريخية من حيث العدد والعدة ، وعرقلة نشاطه العسكري في الميدان [6]

---

(1) S.H.AT,1H3101, Dossier N° 04 , « Lutte économique et Finance Contre la Rébellion 1955-1962. »

(2) لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، مصدر سابق ، ص 17.

(3) الحوار السابق مع المجاهد أمحمد ديرة .

(4) S.H.A.T, 1H4025, Dossier N° 02,op-cit « Lutte économique et Financière Contre la Rébellion 1957-1962. »

(5) Jean –Charles Jauffret , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , op-cit ,pp 17-22.

(6) S.H.A.T, 1H3087 , Dossier N° 02 « Interruption des Opérations offensives 1961-1962. »

كما قامت السلطات الفرنسية بعملية غلق الحدود البرية [1] لا سيما الحدود التونسية والمغربية للبلاد التي تشكل إحدى ممرات الدعم الأساسي للثورة [2] كما قامت بفرض رقابة مشددة على كل المواني

الجزائرية [3] وتكثيف عمل مصالح الاستعلامات والقوات العسكرية لمتابعة نشاط جبهة ومراقبة عملية الاتصالات بين المناطق والولايات التاريخية في الداخل وبينها وبين الهيئات المركزية للثورة في الخارج ومحاولة عزل مختلف هياكل الثورة عن بعضها البعض والتصنت عن أجهزة الاتصالات اللاسلكية التي تستعمل من قبل الهيئات القيادية للثورة في الداخل والخارج [4] وتحديد أماكن تواجدها [5] وتوجيه الأوامر والتعليمات لمختلف المصالح التابعة لإدارة الاحتلال قصد القيام بالحرب الشاملة ضد الثورة الجزائرية ومن يساندها من الأهالي [6] . وذلك بهدف إنهاء الحرب بأقل الخسائر الممكنة من الأرواح في صفوف القوات الفرنسية والسعي لإبادة كل من يتعامل مع الثورة. [7] ورغم النتائج التي تتباهى بها السلطات الاستعمارية من حيث عدد الجزائريين الذين تم قتلهم في المعارك الكبرى مثل تلك جرت أثناء عمليات مخطط شال[8] والتي استخدم فيها سلاح الطيران بشكل مكثف حيث قام ب 144000 عملية قصف

(1) C.A.O.M, Boite 3R/458,Dossier Surveillance des Frontières , op-cit ,pp 1/15

(2)S.H.A.T,1H4311 ,Dossier N° 03 , « Renforcement des Frontières Est et Ouest 1959-1962. »

(3) S.H.A.T1H2701 , Dossier N° 02 , « Surveillance des Frontières Maritimes en Algérie 1957-1961. »

S.H.A.T,1H2959, Dossier N° 03 , « Renseignements sur l'Armée de Libération Nationale en Tunisie Vue d'Un Franchissement de la Frontières 1961 ».

(4) S.H.A.T,1H3111 , Dossier N° 05 « contrôle et Localisation des Postes Radios Rebelles 1957-1962. »

(5) S.H.A.T,1H 4389 , Dossier N° 01, « Instructions et Directives Générales sur la Lutte Contre la Rébellion 1955-1961. »

(6) S.H.A.T,1H3738,Dossier N° 01, « Bilans des Pertes Amies Militaires et Civiles , et des Pertes Rebelles 1954-1961. »

(7) S.H.A.T,1H3197 , Dossier N°04 , « Opération Militaires et Résultats Obtenus dans le Cadre du Plan Challe 1959. »

35500 عملية استطلاع ، 15000 عملية استكشاف ،و 24200 عملية دعم للقوات العسكرية [1] وهو ما جعل الولاية الرابعة مثلا تفقد 5000 شهيدا [2] ومع ذلك تمكن قادة الولايات من تسيير الثورة

بحكمة حيث أعادوا النظر في هيكلة وحدات جيش التحرير الوطني بحيث قسموها إلى وحدات صغرى يمكنها أن تتحرك ، تختبئ وتتمون بأقل الخسائر الممكنة ، ثم تقوم بالعمليات المفاجئة والمباغتة ، كما وطدت الثورة علاقتها الشعب سواء كانوا من الجزائريين أو حتى من الأوربيين [3]

ورغم الرقابة التي فرضتها سلطات الاحتلال على المدن الكبرى مثل الجزائر ، قسنطينة ووهران وغيرها بغية التمكن من وضع حد لنشاط جبهة وجيش التحرير الوطني وعزل الهيئات الثورية عن محيطها البشري ، ولتجسيد ذلك تم إنشاء وحدات للشرطة المتخصصة في متابعة نشاط الثورة [4] ويكمن الهدف الأساسي من تلك الوحدات التي أنشئت في المدن في الإحالة دون إيجاد التكامل والتنسيق بين الهيئات الثورية المتواجدة على مستوى مختلف الهياكل الثورية ، و وتجميد نشاط الثورة بالمدن حتى لا تتحصل على الأموال والتموين العام و لا تتدعم بالإطارات المتكونة. [5] أما في الأرياف فقد تم تدعيم حواجز المراقبة المشكلة من الجيش والدرك وعناصر القوة الثالثة بعمليات التمشيط الواسعة والمكثفة المشكلة من المشاة والآليات العسكرية الثقيلة كالمدرعات وسلاح الطيران [6] كما أنشئت المناطق المحرمة المدعمة

---

(1)Jean – charles Jauffret et Maurice Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , op-cit ,p 322.

(2) لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، مصدر سابق ، ص29.

(3) 1H2698, Dossiers N°01et 02 , « Collaboration de Française de Souche Nord – Africaine et Française de Souche – Européenne avec le Front de Libération Nationale 1956-1958 et 1959 ».

(4) 1H3605, Dossier N°02 « Organisation du Maintien de L'ordre dans les Grandes Villes , et Création des Unités de la Force d'Ordre 1955-1962 »

(5) 1H4054 , Dossier N° 02, « Protection des Villes 1956-1959. »

(6) 1H3777, Dossier N°01 « Renforcement de la Surveillance du Barrage Disposition Contrôle des Portes par les Unités Motorisées et Blindées ou par les éléments Mobiles 1957-1961. »

بمناطق السيطرة العسكرية [1] ورغم الإجراءات القمعية التي استخدمت ضد الثورة التحريرية إما للقضاء عليها بالقوة العسكرية أو لعزلها عن مصدر قوتها الأساسي المتمثل في الشعب الجزائري وخلق العداوة

بينها وبين الأوربيين إلا أن قادة الثورة عرفوا كيف يتعاملوا مع الأزمات التي تسبب فيها قادة الاحتلال لا سيما بين سنتي 1959-1962و ذلك عن طريق استمالة بعض الأوربيين المقيمين في الجزائر لدعم الثورة[2]

---

(1)S.H.A.T,1H3860,Dossier N°01, « Création et Organisation de Zones Interdites et de Zones de Contrôle Militaire Renforcé 1956-1962. »

(2)S.H.A.T, 1H2698, Dossier N°01et N°02 , op-cit. « Collaboration de Française de Souche Nord – Africaine et Française de Souche – Européenne avec le Front de Libération Nationale 1956-1958 et 1959 ».

3. المبحث الثالث: مراحل و مجالات التعاون بين الولاية الرابعة و الهيئات المركزية للثورة في الخارج: بما أن قيادات الثورة في كل من الداخل والخارج تقوم بعمل متكامل ، رغم التباين في مجالات الاختصاص

ودرجات المسؤولية ، إلا أن عملية التعاون ظل قائما بين الهيئات القيادية للثورة في الخارج و الهيئات الإقليمية على مستوى الولايات التاريخية ، والتي منها الولاية الرابعة .

1.3. مراحل التعاون بين الولاية الرابعة والهيئات المركزية للثورة : مرت عملية التعاون بين الولاية الرابعة و الهيئات المركزية للثورة ، سواء عندما كانت متواجدة داخل التراب الوطني بين سنتي 1956-1957 أو عندما أصبحت متواجدة بالخارج من 1957 إلى غاية الاستقلال بأربع مراحل أساسية ، يمكن ذكر أهم مميزاتها كالتالي :

1.1.3. المرحلة الأولى بين سنتي 1956-1957 ، والممتدة من تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام وتشكيل الهيئات المركزية للثورة إلى غاية خروجها من التراب واستقرارها بالخارج ، وتتميز هذه المرحلة بما يلي :

– انتزعت مدينة الجزائر من الولاية الرابعة ووضعت كمنطقة مستقلة عن كل الولايات لتكون تحت القيادة المباشرة للجنة التنسيق التنفيذ [1] لما لمدينة الجزائر من أهمية إستراتيجية ، نظرا لما تتوفر عليه من إمكانات بشرية ، مادية و تنظيمية وهو ما سيعطي للثورة دفعا قويا على المستويين الوطني والدولي[2] ورغم معارضة قائد الولاية عمر أوعمران لهذا القرار [3] إلا أن عبان رمضان تمكن من جعلها منطقة حرة[4] وبذلك اتخذت اللجنة من مدينة الجزائر مقرا لها [5] وهذا يعني أن مبدأ القيادة الجماعية الذي أقره المؤتمر ألغى كل الإجراءات التي كانت مطبقة من قبل لا سيما ما يتعلق بلا مركزية القيادة ، كما تجسد

---

(1) و.م ، وثائق مؤتمر الصومام ، مصدر سابق ، ص 15.

(2) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، مصدر سابق ، ص.ص 87/80.

(3) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 296.

(4) محمد الصغير هلايلي ، "مذكرات" شاهد على الثورة في منطقة الأوراس ، دار القدس العربي ، الجزائر 2012 ، ص 255/250.

(5) عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2012 ، ص 93.

مبدأ أولوية الداخل عن الخارج ميدانيا لكون الهيئة المركزية للثورة كانت متواجدة في الداخل وأقرب ما يمكن للولايات التاريخية.[1]

– في هذه المرحلة كانت لجنة التنسيق و التنفيذ مستقرة في مدينة الجزائر [2] وتعقد اجتماعاتها بشكل دوري وتتخذ القرارات التي لها علاقة بالثورة بالإجماع ، ووزعت المهام بين أعضائها طبقا لقدرات واهتمامات كل عضو[3] وطبقا لما يخدم عملية التنسيق والتكامل بين مختلف هياكل الثورة[4] ورغم أن كل واحد من أعضاء اللجنة يتمتع بحرية كبيرة في التصرف في دائرة اختصاصه ، إلا أن الجميع كانوا يعملون على تحقيق المصلحة العليا للثورة وفقا لمبدأ القيادة الجماعية [5] الأمر الذي مكنها من تجسيد مبدأ أولوية الداخل عن الخارج في الميدان ولو لمدة وجيزة [6] كما استمرت اللجنة في التعامل مع الاتحادات الوطنية (الطلبة ، العمال والتجار) لتوسيع القاعدة الشعبية المدعمة للثورة.[7] ورغم كل أشكال الضغط والمراقبة المستمرة من قبل مصالح الإدارة الاستعمارية لنشاط اللجنة خلال الفترة التي سبقت إضراب الثمانية أيام إلا أنها تمكنت من تطبيق أرضية الصومام في الميدان وجسدت عملية التنسيق بين الهيئات الوطنية والولايات التاريخية في الواقع .[8] كما قامت بوضع الهيكلة العسكرية لوحدات جيش التحرير

(1) الطاهر زبيري " العقيد" مذكرات أخر قادة الأورس التاريخيين 1929 -1962، مصدر سابق ، ص 164.

(2) لاحظ الفصل التمهيدي ، ص82.

(3) وليم كواندت ، الثورة والقيادة السياسية ، الجزائر 1954-1968 ، مركز الأبحاث والدراسات العسكرية ، دمشق 1981 ص 134.

(4) C.A.O.M, G.G.A , 7G/1203, Dossier « Organisation du F.L.N » op-cit , p 5.

(5) سعد دحلب ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، الجزائر 1986 ، ص .ص 42/41.

(6) محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل ، مصدر سابق ، 319.

(7) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2007 ، ص 63.

(8) 1 H 2790 , Dossier N°02 « la Zone Autonome D'Alger »

الوطني في مختلف الولايات التاريخية . [1] وأشرفت على تنظيم إضراب الثمانية أيام الذي جرى بين 28 جانفي و 04 فيفري 1957 بمناسبة عرض القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الثالثة على التوالي ، ثم التصويت على اللائحة التي تدعو إلى إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية يوم 15 فيفري

1957.[2] والذي استجاب له الجزائريون في كل الولايات التاريخية وفي البلدان التي توجد بها فيدراليات جبهة التحرير الوطني (تونس ، المغرب وفرنسا) وفي غيرها من بلدان العالم ، ففي الولاية الرابعة مثلا كانت نسبة الاستجابة للإضراب من فئة العمال ، التجار والطلبة بـ 90 % في كل من مدن الجزائر البليدة ، الأربعاء شرشال وغيرها .[3] وهي تلك النسبة التي تؤكدها المصالح الأمنية والإدارية الفرنسية.[4] وإن كان ذلك الإضراب قد حقق العديد من النتائج الإيجابية التي خدمت الثورة مثل استجابة مختلف الشرائح الاجتماعية في الداخل والخارج لقرار لجنة التنسيق والتنفيذ الداعي إلى تنظيم الإضراب ، وهو إختبار عملي على قدرة الهيئات المركزية للثورة على تجنيد وتوجيه المجتمع الجزائري نحو القضايا التي تهم البلاد ، مهما كانت الصعوبات التي تواجهه. [5] لا سيما وأن تحرك أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في أحياء العاصمة كان محفوفا بالمخاطر خاصة بعدما قدم جاك ماسي (Jacques Massu)إلى العاصمة بتاريخ 07 جانفي 1957 على رأس الفرقة العاشرة للمضليين المدعمة بوحدات جديدة من الشرطة والجيش[6] والمقدرة بنحو 8000 مضلي بحجة توفير الأمن بالعاصمة والتصدي لنحو 5000 مناضلا تابعين للجنة التنسيق والتنفيذ[7] كما أن نصف سكان مدينة الجزائر المقدر عددهم بـ 700000 نسمة من أصل جزائري ، منهم 80000 نسمة في حي القصبة لوحده خاضعين تماما للجبهة.[8] و انطلاقا من هذا

(1) 1H 3417 , Dossier N° 01 « Directives du front de libération nationale et de l'armée de libération nationale 1956-1961 »
(2) C.A.O.M , G.G.A , 7G/1223, Dossier « Dissensions internes » Note de Renseignement délivré par le Commissaire Divisionnaire D'Alger le 26/09/1957.
(3) جبهة وجيش التحرير الوطني ، المقاومة الجزائرية ، الطبعة الثالثة ، العدد السابع الصادر بتونس بتاريخ 1957/02/16 ، ص 3.
(4) C.A.O.M , G.G.A, 91.3F/144 , Dossier Grève de Huit Jour 1957.
(ينظر الملحق رقم 11 ، ص.ص 495/494)
(5) جبهة وجيش التحرير الوطني ، المقاومة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 3.
(6) Jacques Massu , la Vraie Bataille D'Alger ,Edition Librairie Plon 1971 , pp 15/99.
(7) Benjamin Stora , Algérie " Histoire Contemporaine 1830-1962" , Edition Casbah , Alger 2004 pp 142/143.
(8) يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، مصدر سابق ، ص 80.

الاختبار العسير الذي مرت به جبهة التحرير الوطني والمتمثل في تدمير البنية التنظيمية والهيكلية بالعاصمة بشكل أساسي وفي المدن الأخرى بدرجات متفاوتة. [1] والذي عبر عنه سعد دحلب بالقول« **كان التنظيم**

المدني لجبهة التحرير الوطني قد عان الويلات وأحيانا قد تحطم تماما» [2] وتطبيق الإجراءات القمعية ضد سكان المدن وفي مقدمتهم في مدينة الجزائر [3] إلا أن عملية استخدام القوات الفرنسية لكل مظاهر العنف ضد الجزائريين القاطنين بالمدن جعلهم يلتفون أكثر حول جبهة التحرير الوطني [4] ويواصلون العمل الفدائي بكل عزيمة في مدينة الجزائر وضواحيها .[5] وهو ما جعل الرأي العام العالمي يكتشف مدى همجية جنرالات فرنسا في تعاملهم مع الجزائريين ويتأكد بأن الممثل الشرعي والوحيد للثورة الجزائرية هي جبهة التحرير الوطني ، وأنه لا تفاوض حول مصير الجزائر إلا معها.[6] وبهذا نكتشف بأن المرحلة الأولى من وجود الهيئات المركزية للثورة والتي قضتها داخل التراب رغم قصر مدتها الزمنية والتي لا تتعدى الستة أشهر ، أي من نهاية شهر أوت 1956 إلى أواخر شهر فيفري 1957 إلا أنها جسدت أرضية مؤتمر الصومام في الميدان كما أوجدت المفهوم الحقيقي والرسمي لمعنى التنسيق بين الولايات التاريخية والتحول من القيادة اللامركزية إلى القيادة المركزية.[7] الممثلة في القيادة الجماعية ذات الطابع الهرمي من الهيئات المركزية إلى الهيئات المحلية « بعد استخلاص العبر والتجارب من الفترة التي قطعتها الثورة منذ اندلاعها حتى انعقاد المؤتمر.[8] وبذلك أصبحت جميع المصالح التابعة لجبهة وجيش التحرير الوطني في

---

(1) حوار مع المحامي عمر بن تومي في منزله الكائن ببلدية الأبيار " الجزائر العاصمة " يوم 07 /2005/02.

(2) سعد دحلب ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، مصدر سابق ، ص 45.

(3) Philippe Tripier , Autopsie de la Guerre D'Algérie , op-cit , pp 140/144.

(4) يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، مصدر سابق ، ص 127.

(5) زهرة ظريف ، مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني " منطقة الجزائر المستقلة " ، منشورات الشهاب ، الجزائر 2014 ، ص 342.

(6) نفس المصدر ، ص.ص 392/391 .

(7) Abdrrahim Lamchichi , L'Algérie en Crise , Edition L'Harmattan , Sans Dat , p 79.

(8) م.و.م ، لولاية نيزي وزو ، الملتقى الجهوي لكتابة كتابة الثورة للولاية الثالثة ، المنعقد بتيزي وزو يومي 07 و 08 فيفري 1985 ، ص 06.

الخارج ،ومختلف هياكل الثورة في الداخل تحت إشراف الهيئات المركزية للثورة [1] والتي أعطت تعليمات لمختلف الهيئات الثورية من أجل تكثيف عملية الهجوم على مراكز العدو بغية تجسيد الإستراتيجية العسكرية التي حددها مؤتمر الصومام في الميدان ، ومن ثم تفعيل دور الهياكل القاعدية وفقا للمخطط

السياسي والعسكري المعد من قبل قادة جبهة وجيش التحرير الوطني ، ومن أجل توفير الإمكانات اللازمة للولايات التاريخية لتطبيق سياسة الهيئات المركزية لا سيما ما يتعلق بالحصول على الأسلحة والذخيرة وغيرها من مستلزمات الحرب كثفت قوافل جيش التحرير الوطني خلال سنة 1956 وبداية 1957 من نشاطها في جلب الأسلحة من تونس والمغرب ، وهو ما دعم العمليات العسكرية في الداخل.[2]

2.1.3. المرحلة الثانية 1957-1959 : شهدت هذه المرحلة جملة من التحولات في علاقة الولايات التاريخية بالهيئات المركزية للثورة ، والتي يمكن ذكر أهم معالمها فيما يلي :

- منذ أواخر شهر فيفري من سنة 1957 إلى غاية الاستقلال لم تعد القيادة المركزية للثورة متواجدة داخل الوطن ، ورغم أن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من العاصمة نحو مقر الولاية الرابعة ومنه إلى كل من تونس والمغرب[3] كان إضطراريا [4] إلا أن يوسف بن خدة عضو اللجنة عبر عن ذلك الخروج بالقول « اعتبر خروجنا خطأ استراتيجيا ارتكبناه » [5] جراء النتائج الخطيرة التي ترتبت عن ذلك الخروج وهو ما يجعل البعض يصفونه بالقرار الغريب رغم الظرف الصعب الذي تم فيه ، لأن الجبال الجزائرية معقل الثورة كانت في ذلك الوقت في أعز قوتها ومن الممكن أن يوضع مقر القيادة المركزية في إحدى الولايات التاريخية بدلا من التنقل إلى الخارج [6] . وما يهمنا في هذه المرحلة هي علاقة الهيئات المركزية بالولايات التاريخية ومنها الولاية الرابعة محل الدراسة ، والظروف المحيطة بها والتي من بينها ، أن السلطات الاستعمارية لم تكن قد أغلقت الحدود الشرقية والغربية ، وهو ما مكن قادة الولايات من اختراقها

---

(1) م.و.م ، لولاية الشلف ، التقرير المقدم للملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة ما بين 20 أوت ، 1956 إلى نهاية 1958 د.ت.ط ، ص 01.

(2) C.A. O.M , G.G.A,3R/460 , Dossier « Surveillance des Frontières 1957 » op-cit , délivré par l'Etat Major Mixte.

(3) سعد دحلب ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، مصدر سابق ، ص.ص 60/56.

(4) ينظر دوافع خروج اللجنة من العاصمة وكيفية مغادرتها للتراب الوطني واستقرارها بالخارج ، ص.ص 85/82.

(5) الطاهر أيت حمو ، رجال صنعوا التاريخ " لقاء مع الرئيس يوسف بن خدة " ، دار الخلدونية ، الجزائر 2011 ، ص 116.

(6) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 302.

باستمرار [1]لأن اجتيازها كان سهلا نسبيا على حد تعبير بن خدة [2] وفي وقت كان فيه الاتصال بين الداخل والخارج في غاية الضرورة [3] من أجل جلب الدعم المادي للثورة ، وهو ما دفع بالقيادة العليا

المشتركة للدفاع عن الإقليم تتخذ قرارا بتاريخ 1957/11/19 ينص على تسخير مختلف القوات العاملة في الميدان (البرية ، الجوية والبحرية) من أجل التحكم في غلق الحدود الجزائرية التونسية والمغربية[4] لا سيما وأن سنة 1957 تمثل عملية تنامي القاعدة الديمغرافية للجزائريين المتواجدين خلف الحدود الشرقية والغربية للبلاد [5] و وجود نواة لجيش الحدود الذي تطور بشكل كبير خلال السنوات المقبلة إلى أن أصبح متفوقا على جيش الداخل من حيث مستوى التأطير البشري والإمكانات المادية التي بحوزته [6] كما انعقد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني خارج التراب الوطني (بالقاهرة) [7] الذي ألغى مبدأ الأولويات الذي أقره مؤتمر الصومام ، بحيث لم يعد هناك فرق بين السياسي والعسكري في الظاهر.[8] ومن هذه المنطلقات يمكن أن نستشف بعض الحقائق والتي من بينها .

1) منذ وصول سعد دحلب وعبان رمضان إلى المغرب بتاريخ 21 ماي 1957[9] ثم وصول كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة إلى تونس في الشهر الموالي من نفس السنة [10] لم تعد القيادة المركزية للثورة متمركزة داخل التراب الوطني ، ويعد استقرار أعضاء الجنة بالخارج سابقة لبقية الهيئات المركزية التي تشكلت فيما بعد ، وهو ما أدى إلى وجود هيئتان للثورة إحداهما في الخارج وتتمثل في مختلف الهيئات المركزية والأخرى في الداخل وتتمثل في مجالس الولايات.

---

(1) محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر الرمز و المآل ، مصدر سابق ، ص 320.

(2) الطاهر أيت حمو ، رجال صنعوا التاريخ ، مرجع سابق ص 114.

(3) الأخضر جودي بوطمين ، لمحات من ثورة الجزائر ،مصدر سابق ، ص 81.

(4) C.A.O.M.Boite 3R/460, Dossier, N° 290 « Surveillance des frontières »,op-cit .

(5) ينظر تطور عدد اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب ، الفصل الأول ص .ص 197.198.

(6) ينظر تطور جيش الحدود ، في الفصل الأول ، ص.ص .200/211

(7) ينظر مؤتمر جبهة التحرير الوطني بالقاهرة ، ص .ص 90/86.

(8) ينظر قرارات مؤتمر القاهرة في الملحق رقم 02.

(9) سعد دحلب ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، مصدر سابق ، ص 60.

(10) الطاهر أيت حمو ، رجال صنعوا التاريخ ، مرجع سابق ص114.

وبعد انعقاد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة ما بين 20 و28 أوت 1957 والذي من بين القرارات المتخذة فيه إلغاء مبدأ الأولويات الذي أقره مؤتمر الصومام. [1] و أمام صعوبة الاتصال بين

الهيئات المركزية المتواجدة في الخارج وبين الولايات التاريخية الممثلة للمجاهدين المقاتلين في الداخل ، وهو ما جعل الثورة تحارب بهيئتين إحداهما في الداخل وتتمثل في المجالس الولائية ، والأخرى في الخارج وتتمثل في الهيئات المركزية.[2] وإن كان مصطلح الداخل والخارج ظل متداولا منذ أن تشكل الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم وفد جبهة التحرير الوطني .[3] وبذلك لم تعد هناك « أسبقية للداخل عن الخارج » [4] على حد قول بن يوسف بن خدة ، بل أن الهيئات القيادية للثورة في الداخل هي التي أصبحت خاضعة للهيئات المتواجدة في الخارج بشكل مطلق.[5] وإن كانت الولايات التاريخية قد استرجعت بعض استقلاليتها التي كانت تتمتع بها خلال مرحلة القيادة اللامركزية (1954-1956) فيما يتعلق بقضايا التسيير الداخلي الذي لا يمس الأمور القانونية أو حركية أعضاء المجالس الولائية ورسم الحدود بين الولايات فإن ذلك من اختصاص الهيئات العليا . [6] ورغم أن دورة المجلس الوطني المنعقدة بالقاهرة جعلت من أعضاء المجالس الولائية أعضاءا في المجلس الوطني بحكم المنصب ورفعت عدد أعضائه من 34 إلى 54 عضوا ، إلا أن هذا العدد الجديد ظل نظريا لأن العدد الحقيقي الذي حضر دورة القاهرة قدر بـ 24 عضوا من مجموع 54 ، كما يمكن لأعضاء الهيئات المتواجدة في الخارج التصويت نيابة عن الأعضاء الذين تعذر عليهم الحضور من قادة الداخل[7] وهو ما يفسر بأن جل المصوتين على قرارات المجلس الوطني هم من بين أعضاء الهيئات المتواجدة في الخارج.

---

(1) لاحظ قرارات مؤتمر القاهرة في الفصل التمهيدي ، ص 99.

(2) عمار رخيلة ، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980 ، الديوان الوطني ةللمطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993 ، ص 87 .

(3) ينظر الوفد الخارجي لجبهة الترحري الوطني في الفصل التمهيدي ، ص 53.

(4) الطاهر أيت حمو ، رجال صنعو التاريخ ، مرجع سابق ، 118.

(5) C.A.O.M, G.G.A, 7G/512 ,Dossier « Organisation Extérieur du F.L.N » op-cit p3.

(6) محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل ن مصدر سابق ، ص 200.

(7) ينظر وثيقة مؤسسات الدولة الجزائرية المؤقتة ، في الملحق رقم 04، ص 482.

2) عندما شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في عملية التشاور بين إطارات الثورة من أجل تجسيد التوصيات التي كلفها بها المجلس الوطني المنعقد بالقاهرة والمتمثلة بالأخص في تشكيل حكومة وطنية تم التركيز على

الشخصيات المتواجدة في الخارج دون استشارة قادة الولايات الذين يحاربون في الميدان وهو ما عبر عنه قائد الولاية الثانية العقيد علي كافي بالقول « **دون أخذ أي إعتبار للداخل** »[1] ولعل استئثار لجنة التنسيق والتنفيذ بحق الاستشارة لمن كان معها في الخارج دون سواهم من إطارات الثورة يعود إلى كون قرار تشكيل الحكومة المؤقتة اتخذ خلال مؤتمر القاهرة بالإجماع وما كان على لجنة التنسيق والتنفيذ إلا تنفيذ قرارات المؤتمر . و بما أن القرارات الصادرة عن دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية (من الدورة الثانية إلى الدورة الخامسة) تؤكد على دور الجهاز التنفيذي للثورة في تنشيط ودعم العمل المسلح داخل الولايات التاريخية .[2] فإن الحكومة المؤقتة ظلت تسعى لتحقيق الحلول الممكنة للمشاكل المطروحة في الداخل وفي مقدمتها مشكلة السلاح.[3] والمشاكل التنظيمية المتعلقة بترقية الإطارات وإعادة النظر في الحدود الفاصلة بين الولايات أو بين الهياكل الإقليمية [4] ومن هنا نستنتج بأن الولايات التاريخية ومنها الولاية الرابعة كان دورها حصر المشاكل التي تعاني منها في شتى المجالات وتقديمها للهيئات المركزية التي تمثلها في الخارج ليقوم المجلس الوطني في الفصل فيها وإصدار القرارات بشأنها وتكليف الهيئة التنفيذية بتطبيقها في الميدان . ومن خلال تصفح الوثائق الخاصة بالهيئات المركزية بكل من المركز الوطني للأرشيف ، وكذا الأرشيف الفرنسي لما وراء البحار والأرشيف الوطني الفرنسي ، التي تتناول الفترة الممتدة بين سنتي 1957-1959 ، نستنتج بأنها تمثل مرحلة التأسيس لوجود قيادتين للثورة إحداهما في الداخل والأخرى في الخارج سواء من حيث التواجد الجغرافي أو من حيث النصوص التشريعية للهيئات القيادية .

---

(1)علي كافي ، مصدر سابق ، ص 278.

(2) ينظر القرارات الصادرة عن دورات المجلس الوطني ، ص.ص 116/107.

(**3**) C.N.A , Répertoire de G.P.R.A , op-cit , Document N° 003 ,

(**4**) C.A.O.M. G.G.A, 91-3F/147 , Dossier « G.P.R.A ». le 19/09/1958.

3) وعندما انعقدت الدورة الثانية للمجلس الوطني بالخارج بمدينة طرابلس الليبية ما بين 17 /1959/12 و 1960/01/18 ركزت جل اهتماماتها على الجوانب التنظيمية [1] والتي من بينها المصادفة على قانون داخلي جديد للمجلس ليتحصل بموجبه على صلاحيات واسعة تخوله التحكم في جميع الأمور التي تخص

الثورة على المستويين الداخلي والخارجي[2] ومنح الأولوية للهيئات المركزية المتواجدة في الخارج لكونها هي الممثلة للثورة وتتشكل من إطارات يمثلون الولايات التاريخية و مختلف الهيئات المقيمة في الخارج. [3] وإذا كان المجلس الوطني قد أعطى لنفسه خلال الدورات التي عقدت في الخارج (في القاهرة ثم في طرابلس) صلاحيات واسعة لا سيما فيما يتعلق بالقضايا التي تهم مصير الثورة باعتباره هو أعلى سلطة خلال مرحلة الكفاح المسلح فإن الغاية من ذلك هي تجنب أي هيئة مهما كان مكان تواجدها من التحكم في الثورة وإصدار قرارات قد تكون بعيدة عن الإجماع الوطني خاصة إذا كانت مرتبطة بأمور السيادة الوطنية وليس بغرض احتكار السلطة والإنفراد بالقرارات .[4]

4) ثم من خلال استقرائنا للوثائق الخاصة بدورات المجلس الوطني قد يتبين مدى التحول في إعطاء الأهمية للخارج على حساب الداخل إلا أن هذا يبدو من القراءات السطحية لوثائق الأرشيف ، أما القراءة التي تبدو لنا صائبة وهي أن الأمر لا يتعلق بمجال تواجد تلك الهيئات ما دام الكل يخدم قضية واحدة وهي انتصار الثورة الجزائرية واسترجاع السيادة الوطنية ، فإذا كان مؤتمر القاهر قد أكد ما جاء في بيان أول نوفمبر من حيث الهدف من الثورة [5] والمتمثل في إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية. [6] إلا أنه في نفس الوقت أكد على أن الميدان السياسي للحرب هو الخارج وميدانها العسكري هو الداخل مع حتمية التكامل بينهما. [7] وإن كان قادة الداخل يعتبرون ذلك

---

(1) ينظر القضايا التي درست في الدورة الثانية للمجلس الوطني بالخارج ، ص.ص 110/107.

(2)C.N.A ,op-cit, Dossier « <u>N°01 , Document N°24</u> ». Le 07/01/1960.

(3)C.A.O.M, G.G.A , 7G/1214, « <u>Commandement en Chef des Forces en Algérie , Etat Major Interarmes 2eme Bureaux , Section Externe le 22/06/1960 » .</u>

(4) ينظر المهام السياسية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية والخاصة بالولايات التاريخية ، ص .ص 102/101.

(5) م.م ، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 ، مصدر سابق ، ص 11.

(6) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit , p175.

(7)C.A.O.M. G.G.A, 7G/1214, op-cit.

تكريسا لمبدأ خضوع قيادة الداخل إلى قيادة الخارج. [1] ومهما يكن من أمر فإن الثورة الجزائرية كانت في غاية من النضج و امتاز قادتها بالحنكة والتبصر وعرفوا كيف يحولون الضعف إلى قوة باستغلالهم القدرات المادية الضعيفة أحسن استغلال ، ونظموا الشعب الجزائري في هيئات ومنظمات داخل التراب

الوطني وخارجه مما مكنهم من كسب الدعم الشعبي باستمرار واستعطاف المجتمع الدولي بمختلف توجهاته السياسية والأيديولوجية . وكان للجزائريين على اختلاف تواجدهم والتنظيمات التي ينتمون إليها يحملون نفس الأفكار والتطلعات الرامية إلى الحصول على استقلالهم واسترجاع سيادتهم . وما كان ذلك ليتحقق لهم ما لم يتم التعاون بين الهيئات المتواجدة على أرض الميدان والهيئات التي تعمل على كسب الدعم المادي والدبلوماسي للقضية الجزائرية. (2)

3.1.3. المرحلة الثالثة : 1959-1960 . تعد هذه المرحلة من أصعب المراحل في تاريخ الثورة الجزائرية ككل ثم في العلاقات بين الهيئات المركزية للثورة في الخارج وقادة الولايات في الداخل ومنها الولاية الرابعة على الخصوص ، ومن بين مميزات هذه المرحلة نذكر :

1) عمدت السلطات الفرنسية منذ 1956 إلى غلق الحدود الشرقية والغربية للبلاد ثم فرضت عليها مراقبة مشددة سنة 1957 (3) حتى تتمكن من وضع حد لكل أشكال الدعم الخارجي المقدم للثورة الجزائرية ، و أنهت مشروعها سنة 1959 (4) وترتبت عن عملية مراقبة الحدود ثم غلقها عدة انعكاسات سلبية على الثورة الجزائرية لا سيما ما يتعلق بعلاقة الداخل والخارج ، والتي من بينها :

- أصبح الاتصال بين قادة الولايات التاريخية والهيئات المركزية صعبا للغاية (5) لأن عملية إنشاء السدين المكهربين على الحدود صعب كثيرا من الاتصال بين رجال المقاومة في الداخل وبين الهيئات القيادية في الخارج ، وهو ما زاد في حدة الفصل بين السياسي والعسكري وبين الداخل والخارج ، وبذلك تأثرت الولايات التاريخية كثيرا وبالأخص الولايات الداخلية مثل الولاية الرابعة (6)

---

(1) لخضر بورقعة ، مصدر سابق ، ص 15.

(2) C.A.O.M ,G.G.A,7G/1247, Dossier « Dissension et Conflits Internes , Note de Renseignement » délivré par le Commissaire Divisionnaire D'Alger ,Avril 1959.p 7.

(3) C.A.O.M, G.G.A, 3R/457, « Dossier Surveillance des Frontières 1957 » op-cit, Alger le 15 Octobre 1957.

(4) C.A.O.M, G.G.A, 3R/573 ,Dossier « les Finances du F.L.N, Etude sur le Finance » p 01.

(5) الطاهر زبيري ، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1926-1962 ، مصدر سابق ، ص 229.

(6) سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح ، مرجع سابق ، ص 490.

- صعوبة الاتصال بين الهيئات المركزية التي تشرع وتصدر الأوامر والتعليمات لكل ما يتعلق بالثورة وبين أعضاء المجالس الولائية الذين كانت مسؤولية الحرب ملقاة على عاتقهم بشكل مباشر ، في المجالات السياسية ، العسكرية ، الإدارية وغيرها ، فإنهم وجدوا أنفسهم متحررين نوعا ما عن القيادة المركزية(1)

لا سيما بعدما أصبحت تلك القيادة غير قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة وفي الوقت المناسب للمشاكل التي تعاني منها الولايات .[2] وقد يكون ذلك سببا في جعل قادة فرنسا يفكرون في تفكيك الثورة وعزل ولاياتها ومناطقها عن بعضها البعض. [3] حتى يتسنى لهم منع وصول الإمكانات المادية لقادة الولايات وفي مقدمتهم قادة الولاية الرابعة التي تتوسط البلاد ، وفي نفس الوقت إضعاف البنية التنظيمية للثورة وتحييد الجزائريين عنها. [4] ويدخل ذلك في إطار الحرب الشاملة التي تشنها القوات الفرنسية ضد جبهة وجيش التحرير في شتى المجالات السياسية ، العسكرية ، الإدارية [5] لأن غلق الحدود الشرقية والغربية لم يكن المراد منها المناطق الحدودية للبلاد فحسب وإنما الهدف منها هو عزل الثورة عن محيطها المغاربي ، العربي والدولي ، وتجريدها من كل أشكال الدعم الذي من الممكن أن يصل إلى الولايات التاريخية وبالأخص تلك البعيدة عن الحدود الشرقية والغربية مثل الولاية الرابعة.[6]

2) واجهت الثورة التحريرية بين سنتي 1959-1960 مخططا عسكريا سعت السلطات الفرنسية من خلاله إلى محاولة القضاء على الثورة والذي عرف بمخطط شال[7] و هو المخطط الذي علق عليه ساسة فرنسا كل الآمال في ترجيح الكفة العسكرية لصالحهم ومن ثم التخلص نهائيا من المشكلة الجزائرية.[8] ويعد هذا المخطط من المخططات الاستعمارية التي أثرت على الثورة ككل وعلى العلاقات بين الهيئات المركزية والهيئات الإقليمية في الداخل بالشكل التالي:

---

(1) سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح ، مرجع سابق ، ص 469.

(2) C.A.O.M, G.G.A , 7G/ 1223, Dossier « Dissensions Internes 1956-1962 » Note de Renseignement délivré par le Commissaire Divisionnaire D'Alger le 13/10/1958.

(3) لخضر بورقعة ، مصدر سابق ، ص 16.

(4) الحوار السابق مع يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة .

(5) S.H.A.T,1 H 3122 , Dossier, « N° 02, la Lutte Contre le Front de Libération Nationale et les Activités rebelles 1960-1961 »

(ينظر الملحق رقم 22 ، ص.ص 519/517 ، حيث تعطي سلطات الاحتلال لنواحي شلف اهتماما كبيرا).

(6) 1 H 4311, Dossier, « N°03, de Renforcement des Frontières Est et Ouest 1959-1962 »

(7) لا حظ مخطط شال ، ص 422.

(8) S.H.AT, 1 H 3197 , Dossier « N°04, Opérations Militaires et Résultats Obtenus dans le Cadre du Plan Challe 1959 »

- يمتد على نطاق واسع بحيث يبدأ بالولاية الخامسة في أواخر مارس ليصل إلى الولاية الأولى في شهر نوفمبر 1959 ، وهذا يعني أنه مس كل الولايات التاريخية ، وقسم البلاد إلى مناطق وأعطى لكل عملية اسما معينا [1] والذي استخدمت فيه القوات الفرنسية أحدث الوسائل العسكرية المستخدمة لدى الحلف

الأطلسي سواء للسلاح البري ، الجوي والبحري ، واستخدمت أجهزة المراقبة التقنية والتصنت عن بعد وسخرت فيه كل الألوية الفرنسية المتواجدة في الجزائر ،فضلا عن القوات الاحتياطية.[2] وسطرت له عدة أهداف تتمثل في التمشيط التام لكل الأماكن التي يشتبه بوجود جيش التحرير الوطني فيها قصد تصفية وحداته وعزله عن الشعب وتجفيف كل مصادره المادية الداخلية منها والخارجية.[3]

- ثم إذا كان مخطط شال يهدف إلى تدمير البنية التنظيمية لجبهة وجيش التحرير الوطني في كل الولايات التاريخية ، والتحييد التام للشعب عن الثورة ، فإنه في نفس الوقت كان يهدف إلى قطع الصلة بين الهيئات المركزية للثورة في الخارج وقادة الهياكل الثورية في الداخل ، وبذلك يتسنى للسلطات الفرنسية القضاء على الثورة الجزائرية في شكلها التنظيمي والفصل بين أجهزتها الداخلية والخارجية ومن ثم القضاء على كل عناصر وجودها وقوتها.[4]

- إلا أن عملية غلق الحدود سواء بمخطط شال أو قبله لا تعني القطيعة النهائية بين الداخل و الخارج بل ظلت الحكومة المؤقتة هي الموجهة للثورة ولو عن بعد ، خاصة ما يتعلق بالسياسة التي يجب أن تطبق من قبل المجالس الولائية قصد التقليل من مخاطر سياسة الحصار والتدمير المطبقة ضد الشعب الجزائري وثورته في الجوانب العسكرية ، الاقتصادية ، الإدارية والاجتماعية.[5] ورغم أن قادة الداخل قد استرجعوا بعض سلطاتهم التي كانوا يتمتعون بها قبل انعقاد مؤتمر الصومام منذ أن أصبحت القيادة المركزية في الخارج وخاصة بعد 1959 ، إلا أن تلك الحرية تكمن في طرق وأساليب التسيير طبقا للإمكانات المتوفرة لكل ولاية والظروف المحيطة بها ، وكيفية التأقلم مع السياسيات الفرنسية المتجددة لا سيما ما تعلق

---

(1) الطاهر زبيري ، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين ، مصدر سابق ، ص .ص 248/247.

(2) ينظر الإمكانات المادية والبشرية المستخدمة في هذا المخطط ، ص 424.

(3) S.H.A.T,1H 2754 , Dossier « N° 08, Opération Courroie » Bilan Opération en Wilaya 4 » , délivré par le général Jacques Massu , Commandant la région Territoriale et le Corps D'Armée D'Alger ,le 12/06/1959.pp 01/02.

(4) Jacques Simon , Algérie L'Abandon San la Défait , op-cit , p55.

(5) C.A.O.M, G.G.A, 3R/573, Dossier « les Finances du F.L.N » Etude sur le Finance , p 01.

بإعادة النظر في الهيكلة السياسية والعسكرية للولايات ، ووضع استراتيجية جديدة لكيفية التعامل مع العدو.[1] كما ظلت كل وزارة في الحكومة المؤقتة تعمل بالتنسيق مع قادة الداخل عن طريق ممثلي الولايات في الهيئات المركزية للثورة بالخارج ثم يتم تبليغ القرارات نحو الداخل عن طريق جهاز اللاسلكي.[2] وبهذا يمكن القول بأن هذه المرحلة عرفت فيها الثورة وضعا صعبا في مجال الاتصالات بين

الداخل والخارج لكن هذا لا يعني تخلي الهيئات المركزية عن دورها القيادي ، حتى و إن اقتصر عن التوجيه عن بعد [3] كما حدث في هذه المرحلة توزيع المهام بين الداخل والخارج ، فالهيئات المركزية تتكفل بتغطية نفقات جبهة التحرير الوطني في الخارج والقيام بالعمل السياسي ، الإعلامي والدبلوماسي وكذا الضغط العسكري على قوات الحدود الشرقية والغربية التي تشكل العقبة الرئيسية في الاتصال بين الداخل والخارج ، في حين تتكفل الولايات التاريخية بتحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بتغطية نفقات الحرب و إعادة النظر في هيكلة وحداتها العسكرية وفقا لقدرات كل ولاية وظروفها العامة.[4] وإن كانت تلك الولايات لم تسلم من خطر سياسة العزل والتطويق التي طبقتها سلطات الاستعمار على الشعب الجزائري ، إلا أنها عرفت كيف تصمد وتكيف أوضاعها الداخلية مع المستجدات الصعبة .[5]

4.1.3. المرحلة الرابعة 1960–1962 ، رغم الصعوبات التي واجهتها الثورة في هذه المرحلة وانعكاساتها على العلاقات بين هيئات الثورة في كل من الداخل والخارج ، إلا أنها تعد أقل خطورة من سابقتها نظرا للتطورات التي مرت بها الثورة وعدم تمكن المخططات الاستعمارية من تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في القضاء على الثورة وعزلها عن العالم الخارجي ، ومن أهم مميزات هذه المرحلة ، نذكر:

– شكلت خلال هذه المرحلة قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني[6] بتاريخ 23 جانفي 1960 وهذا يعني توحيد قيادة الجيش في الخارج ، والتي من بين أهدافها الأساسية تنسيق العمل العسكري بين

(1) C.A.O.M, G.G.A, 7G/ 1223 , Dossier « Dissensions Internes 1956-1962 » op-cit , p02.
(2) C.A.O.M, G.G.A, 7G/1214, Dossier « Organisation Extérieure du F.L.N » op-cit , p47.
(3) C.A.O.M, G.G.A, 7G/ 1201, Dossier « la Relation entre L'Intérieure et L'Extérieure » p 94.
(4) C.A.O.M, G.G.A, 3R/573, Dossier « les Finances du F.L.N » Etude sur le Finance , p 02.
(5) C.A.O.M, G.G.A, 7G/ 1246 , Dossier « Dissensions Internes , Etat D'Esprit des Militants » Bureau D'Etude N1169/04/BE, le 03/07/1959.

(6) ينظر قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ، ص.ص119/110.

الولايات التاريخية وتزويدها بما تحتاج إليه من إمكانات مادية وبشرية ، ووضع إستراتيجية موحدة ومتكاملة لجيش التحرير الوطني سواء على مستوى الولايات أو جيش الحدود ، وتزويد قادة الداخل بما تحتاج إليه من معلومات جراء ما تتوصل أجهزة استعلامات الثورة ، وخاصة ما يتعلق بالولاية الرابعة التي توجد بها المصالح الحيوية للمحتل[1] خاصة وأن قيادة الأركان العامة أصبحت هي المسؤولة عن شؤون

الحرب في الداخل والخارج ، ومن ثم أصبح قادة الولايات يخضعون بشكل مباشر لسلطة هذه الهيئة فيما يتعلق بالتأطير ، التسليح وتحديد الإستراتيجيات. [2]

- كما أن اشتداد أزمة التنافس على السلطة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش خلال هذه المرحلة [3] فكل هيئة ترى بأنها هي المخولة قانونا التحكم في جيش الولايات [4] و مهما اختلفت حجج وذرائع الأطراف المتنافسة فإن السبب الرئيسي يتمثل فيمن يفرض سلطته على الولايات التاريخية[5] فقام يوسف بن خدة بمحاولة إستمالة قادة الداخل بترقية كلا من محند ولحاج والطاهر زبيري إلى رتبة عقيد بعدما كانا يقودان الولاية الثالثة والأولى بالنيابة برتبة رائد.[6] ولما فشلت الحكومة المؤقتة في وضع سيطرتها على جيش الحدود عمدت إلى إرسال مبعوثين لها إلى العاصمة كانوا من قبل مسؤولين في الولاية الرابعة وهم ، العقيد سليمان دهيلس (سي الصادق) والرائدان عمر أوصديق ورابح زيراري (عز الدبن) والنقيبان موسى شارف وعلى لونيسي[7] ويتمثل الهدف من إرسال هذا الوفد إلى العاصمة في استرجاعها من الولاية الرابعة بعدما تمت هيكلتها سنة 1960 تحت اسم المنطقة السادسة من الولاية الرابعة[8] لتشرف الهيئة الجديدة المشكلة من علي لونيسي ، عمر أصديق ، بوعلام أصديق ، وتحت إشراف رابح زيراري ، على إعادة تشكيل المنطقة المستقلة ، ووضعت تنظيما هيكليا جديدا لمدينة

(1) C.A.O.M, G.G.A, 7G/1214, Dossier « Organisation Extérieure du F.L.N » op-cit , p47.
(2) Ibid.

(3) ينظر رغبة قيادة الاركان العامة للحيش في التطلع إلى السلطة ، ص 218.
(4) ينظر علاقة الحكومة المؤقتة بقيادة الأركان العامة للجيش ، ص.ص 191/181.
(5) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص .ص 189/186.
(6) رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، مرحع سابق ، ص 2.
(7) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ، ص 82.
(8) المنظمة الوطنية للمطجاهدين ، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية في الولاية الرابعة ، الجزء الأول ، الفترة ما بين 1959-1962 ، مصدر سابق ، ص 20.

الجزائر وشرعت في استمالة التنظيمات التي كانت منظمة في صفوف جبهة التحرير قبل 1957 كالطلبة العمال ، التجار وغيرها[1] ولما كانت قيادة الولاية الرابعة في حاجة إلى مزيد من التنظيم في العاصمة [2] نتيجة لتعرض تنظيمها منذ إضراب الثمانية أيام إلى التحطم فقد رحبت بالوفد المرسل من قبل الحكومة المؤقتة من أجل إعادة هيكلة نظام جبهة التحرير الوطني بالمدينة ، ولما تبين لقادة الولاية نوايا وفد الحكومة المؤقتة ، والمتمثلة في السيطرة على العاصمة استعداد لمرحلة ما بعد الثورة ، وهذا يعني فقدان

الولاية الرابعة لجزء ذا أهمية بالغة من الولاية ما جعلهم يتحفظون من نشاط هذا الوفد الذي يعمل لصالح هيئة مركزية تعمل على تهيئة الظروف للسيطرة على العاصمة في وقت مبكرا ، استعدادا للسيطرة على السلطة ، كما انتقد عمل الحكومة المؤقتة في العاصمة من قبل قيادة الأركان العامة[3] الأمر الذي ورط الولاية الرابعة فيما بعد في الصراع الدائر بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة عندما دخلتا إلى التراب الوطني فيما اصطلح على تسميته بأزمة صائفة. 1962.[4]

ومن دراسة الوثائق الارشيفية التي تناولت علمية التعامل بين مختلف الهيئات التابعة للثورة ، المركزية منها والإقليمية يمكن أن نستنتج عدة حقائق من بينها :

1) التعامل بين الهيئات المركزية للثورة والولايات التاريخية ظل قائما منذ أن تشكلت تلك الهيئات في مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 إلى غاية الاستقلال ، وما التطورات التي حصلت خلال كل مرحلة لم تكن في المبدأ ولا في الأهداف الخاصة بهيئات الثورة على المستويين الداخلي والخارجي وإنما في أساليب العمل وذلك طبقا للتطور في إعادة هيكلة القيادة المركزية وتطور مهامها وصلاحياتها وارتباط كل هيئة بنشاط الثورة في الداخل ، والأجراءات الجديدة المتخذة من قبل السلطات الفرنسية والهادفة إلى عزل مختلف هيئات الثورة عن بعضها البعض بغية القضاء على كل مظاهر التعاون والتنسيق بين الهياكل التنظيمية لجبهة وجيش التحرير الوطني ، وهو ما أدى إلى التباين في نمط واستراتيجيات كل مرحلة على حدى.

2) رغم الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة التحريرية في الداخل جراء عملية غلق الحدود الشرقية والغربية باحكام ، إلا أن التعاون بين قيادات الثورة في الداخل والخارج ظل قائما ولو بشكل محدود.

---

(1) Commandant Azzedine , on Nous Appelait Fellaghas ,Edition stok ,France 1976 ,pp 331/337.

(2) ينظر الصعوبات السياسية التي واجهت الولاية الرابعة ، الفصل الثالث ، ص.ص .410/398.

(3) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ، ص 83. في المجلس

(4) ينظر أزمة صائفة 1962 وانعكاساتها على الولاية الرابعة .ص.ص 398/378

2.3. مجالات التعاون يين الولاية الرابعة والهيئات المركزية : بما أن الهيئات المركزية للثورة الجزائرية التي ظلت متواجدة في الخارج بين سنتي 1957-1962 والتي منحتها مختلف قوانين الثورة الصادرة عن دورات المجلس الوطني الصلاحيات الكاملة في إدارة شؤون الثورة في الداخل ، كما كلفت بأخذ تطلعات قادة الداخل موضع الجد لأنهم هم الذين يقودون الثورة عن قرب وينفذون قرارات الهيئات المركزية في الميدان ورغم أن

سنة 1959 شهدت عملية غلق الحدود الشرقية والغربية للبلاد بكل إحكام ، وسعي السلطات الفرنسية إلى عزل الداخل عن الخارج إلا أن ذلك لا يمنع من استمرارية التنسيق والتعاون بين قادة الثورة في كل من الداخل والخارج وتتمثل مجالات ذلك التعاون فيما يلي :

1.2.3. في المجال السياسي : نظرا لكون الهدف الأساسي من وجود قادة الثورة في الداخل والخارج هو الكفاح بشتى الوسائل بغية استرجاع السيادة الوطنية فإن ذلك تطلب التعاون والتنسيق بين قادة الولايات التاريخية والهيئات المركزية للثورة في الخارج في مختلف القضايا السياسية والتي من بينها :

1.1.2.3. مساهمة الولاية الرابعة في تشكيلة ونشاط الهيئات المركزية .

1.1.1.2.3. مساهمة الولاية الرابعة في دورات المجلس الوطني : ساهمت المنطقة الرابعة في أول مؤتمر للثورة الجزائرية المنعقد بوادي الصومام [1] بكامل مجلسها بقيادة عمر أوعمران وبمشاركة مساعديه ، أحمد بوقرة المسؤول السياسي وسليمان دهيلس المسؤول العسكري ، وبذلك تكون المنطقة الرابعة قد شاركت بأعلى هيئة سياسية وعسكرية لها [2] و بعد ترقية المنطقة الرابعة إلى مرتبة ولاية أصبحت تشارك بشكل دوري في مختلف المؤتمرات التي نظمتها الهيئات القيادية لجبهة التحرير الوطني في الخارج المتمثلة مؤتمر القاهرة المنعقد ما بين 20 و 28 أوت 1957 والذي مثلت فيه الولاية الرابعة بقائدين سابقين هما عمر أوعمران وسليمان دهيلس [3] بالإضافة إلى أعضاء قيادة الأركان الولائية [4] الذين أصبحوا أعضاء في

---

1) لاحظ مؤتمر الصومام ، الفصل التمهيدي ، ص 70.

2) C.A.O.M , G.G.A, 7G/ 1203, Dossier L'Organisation du F.L.N , « la Plateforme de la Soummam »p 1.

3) C.A.O.M ,G.G.A ,3R/ 455,Dossier « Réunion de Caire 1957 ».

4) عندما عقدت الدورة الثانية للمجلس الوطني بالقاهرة ، كانت قيادة أركان الولاية الرابعة تتشكل من أحمد بوقرة قائد الولاية ، محمد زعموم محافظ سياسي ، رابح زيراري مسؤول عسكري وعمر أصديق مسؤول الإعلام والاتصال وأصبح هؤلاء أعضاء في المجلس الوطني بحكم المنصب،لينتقل تمثيل الولاية للاعضاء الذين تولوا نفس المهام (أمحمد بوحموم مذكرة ماجستير ، مرجع سابق ص.ص50/46.

بحكم المنصب . وهذا يعني أن الولاية الرابعة أصبحت ممثلة في المجلس الوطني بستة أعضاء [1] وعندما عقدت دورة المجلس الوطني خلال الفترة الممتدة ما بين 17 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 بطرابلس والتي أعيد فيها النظر فيما يتعلق بالقانون الداخلي لجبهة التحرير الوطني وفي تشكيلة مجلسها الوطني الذي ارتفع عدد أعضائه من 54 عضوا إلى 65 عضوا [2]. وبزيادة عدد ممثلي الولايات التاريخية في المجلس

الوطني فإن ذلك دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى اعتماد مبدأ أولوية الخارج عن الداخل في قانونها الداخلي خلال تلك الدورة [3] وبما أن الفترة التي تلت سنة 1959 أصبحت فيها الحدود الشرقية والغربية مغلقة ومن الصعب على أعضاء المجالس الولائية الانتقال إلى الخارج لحضور أشغال إحدى دورات المجلس الوطني الأمر الذي جعل دورة طرابلس تقر أسلوب التمثيل النيابي والتصويت بالوكالة وهو ما جعل المتواجدون في الهيئات المركزية للثورة بالخارج يصوتون نيابة عن رفقائهم بالداخل الذين يتعذر عليهم حضور جلسات المجلس الوطني ، وهو ما جعل أغلب المصوتين من مختلف الهيئات العاملة في المصالح التابعة للجبهة في الخارج وذلك بحكم القانون الذي كرسته دورة طرابلس المذكورة أو بحكم طبيعة الهيئة الناخبة فعلا والمشكلة من أغلبية المتواجدين بالخارج [4] .

و إذا كانت دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة في طرابلس مابين 09 و 27 أوت 1961 قد رفعت عدد أعضاء المجلس إلى 71 عضوا إلا أن ذلك يبقى نظريا لأن دورات المجلس لم تشهد حضور

(1) التمثيل خلال الثورة لم يكن يعتمد على الانتماء الجغرافي للإقليم أي على مسقط رأس المسؤول الذي ينتمي لأي هيئة سياسية أو عسكرية بقدر ما كان يعتمد على الإقليم الذي كلف به الشخص ، فعمر أوعمران وسليمان لم يكونا في بداية الثورة بالمنطقة الرالعة لكن كلف بها بين سنتي 1955 /1957 وأصبحا يمثلانها في الهيئات المركزية إلى غاية الإستقلال .

(2) C.N.A, Répertoire du C.N.R.A. op.cit.le 18/12/1959.

(3) C.AO.M. Boite 7G/1214 , Dossier sur Commandement en Chef des Forces en Algérie , op – cit ,Alger le 22/06/1960.

(4) C.N.A.Répertoire C.N.R.A, Institutions Provisoire .op- cit.

العدد الإجمالي للأعضاء ، فعلى سبيل المثال أقرت دورة القاهرة رفع عدد المجلس من 34 عصوا إلى 54 عضوا [1] ولم يحضرها سوى 23 عضوا فقط [2] في حين تقرر في دورة طرابلس الثانية المنعقدة ما بين 09 و27 أوت 1961 رفع عدد أعضاء المجلس من عضوا 65 إلى 71 عضوا ولم يحضره في الواقع سوى 28 عضوا [3] ورغم التزايد المضطرد لعد أعضاء المجلس إلا أن العدد الحقيقي المشارك في دوراته بقي يتراوح ما

بين 30 و40 عضوا [4] وهو عدد ضئيل بالنظر لمجموع أعضاء المجلس الذين وصل عددهم عشية الاستقلال إلى 115 عضوا وهذا يعني أن أعضاء المجلس المتواجدين بالداخل لم يكونو قادرين على المشاركة في دورات المجلس ، وهو ما يفسر كثرة الغياب أثناء انعقاد دورة المجلس وكذا التصويت بالوكالة وهذا يعني أن جل المصوتين على مختلف القرارات هم من القيادات المتواجدة في الخارج ، أما الولايات فكان يصوت باسمها من قبل أعضاء كانوا في المجالس الولائية ثم انضموا إلى الهيئات المركزية و واحتفظوا بتمثيل ولاياتهم السابقة ، فالولاية الرابعة ظل يمثلها في المجلس الوطني كل عمر أوعمران وسليمان دهيلس باعتبارهما قادة سابقين للولاية .

وبهذا يمكن القول بأن أولوية الخارج عن الداخل لم تكن قضية قرارات سياسية ناجمة عن وجود القيادة المركزية للثورة السياسية منها والعسكرية في الخارج ، وإنما أصبحت حقيقة ملموسة متمثلة في اقتراح القوانين ثم المصادقة عليها من قبل تلك الهيئات وما على قادة الولايات المتواجدون في الميدان إلا التطبيق وفي حدود الصلاحيات التي حددت لهم ، و هو مالم يتقبله قادة الولايتين الثالثة والرابعة وطالبوا من الحكومة المؤقتة بضرورة مشاركة قادة الولايات التاريخية في القرارات المصيرية التي تهم الثورة في الداخل[5]

---

(1) C.A.O.M , G.G.A, 3R/455.Dossie de Caire (20-27 Aout 1957) op-cit p 02.
(2) Ben youcef Ben khedda , L'Algérie à L'Indépendance , op –cit 132.
(3) Ibid , p 140.
(4) زهير إحدادن ، "المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، مهامه وصلاحياته" ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 173 سنة2009 ، ص 54.
(5) C.A.O.M. 91. 3F/144, Dossier « F.L.N. » op-cit. (ينظر الملحق رقم 23)

2.1.1.2.3. مساهمة الولابة الرابعة في لجنة التنسيق والتنفيذ : إذا كانت لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام تضم اثنين من القيادة التاريخية وهما كريم بلقاسم ومحمد العربي بن مهيدي والذان يعدان من بين مجموعة العاصمة [1] و رغم أن عبان رمضان نشط في العاصمة منذ أن أطلق سراحه خلال شهر جانفي 1955 إلى تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام ، وانتماء كل من بن يوسف بن خدة [2] وسعد دحلب [3]

إلى إقليم الولاية الرابعة ، إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى كانت تمثل الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولم يكن أعضاؤها يمثلون الولايات التي ينتمون إليها ، وبهذا لا يمكن القول بأن أي ولاية كانت ممثلة في اللجنة ، كما أن اللجنة الأولى كانت موجودة داخل التراب الوطني ولم تكن الحاجة ماسة إلى تمثيل الولايات التاريخية بها . وعندما اضطر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مغادرة البلاد والتوجه نحو الخارج [4] كانت الحاجة ماسة إلى توسيع عدد ومهام أفراد اللجنة وجعل ممثل لكل ولاية ، ويتجلى في اللجنة الثانية المنبثقة عن مؤتمر القاهرة ، حيث عين لكل ولاية ممثلا خاصا من العقداء الذين سبق لهم قيادة ولاياتهم من قبل .

- الولاية الأولى يمثلها محمود الشريف.
- الولاية الثانية " لخضر بن طوبال .
- الولاية الثالثة " كريم بلقاسم .
- الولاية الرابعة " سليمان دهيلس .
- الولاية الخامسة " عبد الحفيظ بوصوف.[5]

وعندما شكلت الدوائر التابعة للجنة التنسيق بتاريخ 04 أفريل 1958 أصبح ممثل الولاية الرابعة

---

(1) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965 ، مرجع سابق ، ص 13.
(2) ولد يوم 23 فيفري 1920 بالبرواقية ولاية المدية (عن عاشور شرقي ، قاموس الثورة الجزائرية ،مرجع سابق ، ص70)
(3) ولد سنة 1919 بنواحي قصر الشلالة ولاية تيارت ، مع العلم أن قصر الشلالة كانت تابعة للولاية الرابعة.
(4) ينظر الفصل الثاني ، ص 130.

(5) C.A.O.M.G.G.A,3R/455 , Réunion du F.L.N, au Caire , op-cit , pp1/2

مكلفا بدائرة التسليح والتموين ، مع العلم أن تلك الدوائر وسعت من مهام لجنة التنسيق والتنفيذ ولم تحدث أي تغيير في مهام الأعضاء فعمر أوعمران مثلا كان مكلفا قبل إنشاء الدوائر بمهمة التسليح والتموين ، وهو كل ما في الأمر ترقية المصالح إلى دوائر و استحدثت لدى كل دائرة مجموعة من المصالح[1]

ولعل الجديد في هذه الهيكلة التي طرأت على لجنة التنسيق والتنفيذ تمثلت في الجانب الشكلي والتنظيمي للهيئة التنفيذة ، دون أن تمس القضايا المبدئية للثورة ، وقد اعطت تلك الهيكلة دفعا للثورة يمكن إيجازه فيما يلي:

- إعادة تنظيم الجنة التنسيق والتنفيذ في شكل دوائر متخصصة ، تعمل كل واحدة منها في مجال محدد وهو ما يبعد عملية تداخل السلطات بين القادة ، كما يعطى لأعلى هيئة تنفيذة في الثورة تنظيما محكما تتمكن من خلاله من تسيير ومراقبة مختلف القطاعات التابعة للثورة في كل من الداخل والخارج.

- إمكانية التقليل من الصعوبات المطروحة على الميدان السياسي والعسكري ، جراء عملية مراقبة الحدود وفرض قيود مشددة على حركة تنقل الاشخاص والبضائع سواء من تونس والمغرب نحو الجزائر ، أو بين الولايات التاريخية ، وذلك عن طريق تنظيم شبكة العلاقات الداخلية التابعة للدائرة المختصة مثل الدائرة المكلفة بنقل كل أشكال التموين من الخارج نحو الداخل ، التي كانت تحت قيادة عمر أوعمران ، ودائرة الشؤون الداخل المكلفة بالتنظيم العام والتي أوكلت قيادتها للخضر بن طوبال ، وغيرها من الدوائر التابعة للجنة التنسيق والتنفيذ.[3]

- ونظرا للهيكلة الجديدة التي عرفتها الدوائر التابعة للجنة التنسيق والتنفيذ ، فإن ذلك سهل من عملية تحول اللجنة إلى حكومة مؤقتة وأصبحت كل دائرة على شكل وزارة قائمة بذاتها.[3]

---

(1) Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, op-cit, p 183.

(ينظر الملحق رقم 07، ص 489)

(2) Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, op-cit, p 183.

(3) Gelbert Meynier , l'Algérie Contomporin , Bilan et Solution pour sortir de Crise , Edition l'Harmattan , Paris 2000, p 295.

3.11.2.3. علاقة الولاية الرابعة بالحكومة المؤقتة : إذا كانت الحكومة المؤقتة قد أنشئت لخدمة الثورة وكل وزارة مكلفة بقطاع معيين ، سواء كانت خدماته في الداخل أو الخارج فإن ذلك يعود إلى دعم الثورة بما تحتاج إليه لا سيما بالنسبة للولايات التاريخية ، ومنها الولاية الرابعة ، وتتمثل تلك العلاقة فيما يلي :

1.3.1.1.2.3. في المجال السياسي: بما أن هيئات الثورة التحريرية سواء كانت في الداخل أو الخارج تهدف إلى تحقيق غاية واحدة تتمثل في إسترجاع السيادة الوطنية، والمحافظة على وحدة الشعب الجزائري ووحدة أراضيه [1] وتشكيل جمهورية جزائرية ديمقراطية ، اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية [2] ولتحقيق هذه الغاية يجب تحقيق التعاون بين الهيئات الثورية العاملة في الميدان والهيئات المركزية المتواجدة في الخارج لا سيما الحكومة المؤقتة التي تمثل الجهاز التنفيذي المركزي للثورة والمكلفة بإعداد مشاريع القوانين و اقتراح السياسة العامة للثورة. [3] و من بين مظاهر علاقتها بالولايات التاريخية ، وبالأخص الولاية الرابعة محل الدراسة نذكر.

1.1.3.1.1.2.3. تمثيل الولاية الرابعة بالحكومة المؤقتة : يعد تمثيل الولاية الرابعة في الحكومة المؤقتة محدودا بالنظر إلى الولايات الثانية [4] الثالثة [5] والخامسة [6]، واكتفى تمثيلها بقائدها الأول (عندما

(**1**) C.AO.M, G.G.A, 7G/512, Dossier « Organisation Extérieure du F.L.N, op-cit, p1.

(2) يحي بوعزيز ، من وثائق جبهة التحرير الوطني(1962-1954) ، القسم الأول ،دار الغرب للنشر والتوزيع الجزائر ، (د.ت) ص 25.

(**3**) C.A.O.M, G.G.A, 7G/512, op- cit , pp1/3.

(4) التي مثلها قائدها السابق لخضر بن طوبال كوزير للداخلية في الحكومتين الأولى والثانية ثم عين وزيرا للدولة في الحكومة الثالثة .

(5) الممثلة من طرف كريم بلقاسم عضو اليادة التاريخية وأول قائد للمنطقة ثم الولاية الثالثة الذي عين كوزير للقوات المسلحة في الحكومة الأولى ثم وزيرا للخارجية في الحكومة الثانية ، فوزيرا للداخلية في الحكومة الثالثة.

(6) التي مثلت من طرف قائدها السابق عبد الحفيظ بوصوف كوزير للإتصالات والعلاقات العامة في الحكومة الأولى ثم كوزير للإتصالات العامة والأمن في الحكومتين الثانية والثالثة .(Ben Youcef Ben Khedda la Crise de 1962 , op-cit , pp139/141.

كانت منطقة) رابح بيطاط الذي كان بسجن الصحة بفرنسا ، في الحكومات الثلاث ، كما مثلت بعمر أوصديق في منصب كاتب للدولة خلال الحكومة الأولى ، في حين لم يعين كل من عمر أوعمران وسليمان دهيلس في الحكومة المؤقتة ، رغم أن أوعمران كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ التي شكلت الحكومة المؤقتة ومع ذلك لم يعيين في الحكومات الثلاث ، وهذا ما جعل تمثيل الولاية الرابعة في

تشكيلات الحكومة المؤقتة ضعيفا ، ورغم وجود عدة وزراء من إقليم الولاية في الحكومة (أمثال بن يوسف بن خدة ،سعد دحلب وغيرهما) إلا أنهم لم يكونو مكلفين بتمثيل الولاية ، وإنما بتمثيل القطاعات التي كانوا مسؤولين عنها . إلا أن الأهمية الإستراتيجية لمدينة الجزائر والمناطق المجاورة [1] جعلها محط أنظار كل أعضاء الطاقم الحكومي وهو ما كثف من الاتصالات بين أعضاء الحكومة وقادة الولاية الرابعة للتباحث في القضايا الداخلية للثورة وفي المفاوضات الجارية مع الطرف الفرنسي ثم في أمور السلطة بعد الإستقلال[2]

2.1.3.1.1.2.3. تطبيق الولاية الرابعة لقرارات الحكومة المؤقتة.: بما أن الحكومة المؤقتة هي الهيئة التنفيذية العليا التي تعمل على تنفيذ السياسات التي تقرها دورات المجلس الوطني ، سواء تعلق الأمر بالهيئات الولائية التي تدير شؤون الحرب بشكل مباشر وترعى مصالح الجزائريين في الداخل ، وإدارة المصالح التابعة لجبهة وجيش التحرير الوطني في الخارج ، وهي المخولة قانونا من قبل المجلس الوطني على تسيير الثورة واتخاذ الإجرارات التي تراها ملائمة فيما بين دورتين .[3] وبما أن الحكومة المؤقتة هي المؤهلة بإدارة شؤون الجزائريين في الداخل والخارج ، وتستمد قوتها وشرعيتها ومصداقيتها من الكفاح المسلح الذي يقوم به الشعب الجزائري في الداخل [4] وهي بذلك تراقب وتتابع مختلف الأنشطة التي يقوم بها أعضاء المجالس

---

(1) ينظر الخصائص العامة للولاية الرابعة ص . ص 146/124.

(2) C.A.O.M ,G.G.A,91.3F/147,Dossier F.L.N. 1957-1959, Document « la Création d'un Gouvernement Provisoire Libre » pp 1/4.

(1) C.N.A, Repertoire de C.N.R.A.Dossier N° 035 , Document N° 004 ,op-cit

(2) C.A.O.M., G.G.A,7G/1214, Dossier Organisation du F.L.N, à l'Extérieure ,p 1.

الولائية في الداخل بما في ذلك الولاية الرابعة. [1] كما يقوم أعضاء الحكومة بتطبيق السياسة التي صادق عليها المجلس الوطني في الميدان عن طريق قادة الولايات [2] ، لا سيما في المجالات التالية:

– تطبيق الولاية الرابعة لتعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بتكيف النشاط السياسي على مستوى مختلف الهياكل الثورية التابعة للولاية وتفعيل دور المحافظين السياسيين في الميدان لأن حرب التحرير الجارية في الجزائر الهدف منها سياسي بالدرجة الأولى ، والمتمثل في استرجاع السيادة

الوطنية وهذا لا يتأتى إلا بتعبئة القوى الوطنية حول الهدف المشترك للثورة ، ودحض الدعاية التي تبثها مختلف المصالح الفرنسية ضد الثورة الجزائرية وكل من يقدم لها الدعم من الجزائريين والأوربيين.[3] واستجابة لطلب الحكومة المؤقتة قامت مصالح الإعلام والاتصال المتواجدة في هياكل الولاية الرابعة بتكثيف العمل الدعائي الهادف إلى إبراز مدى التجانس والتماسك بين قيادة الثورة في الداخل والخارج وتعلق الشعب بقيادته وعزمه على مواصلة الحرب إلى غاية تحقيقه للاستقلال الشامل. كما أكد القائمون على مصالح الدعاية في الولاية الرابعة بأن أعضاء القيادة المركزية في الخارج أدوا واجبهم على أكمل وجه. [4] ولعل وسائل الدعاية والدعاية المضادة في الولاية الرابعة (كما في غيرها من الولايات) انتهجت هذا الأسلوب الدعائي الذي يبدو من خلاله مدى التكامل والتنسيق بين هيئات الثورة في الداخل حتى لا تعطى الفرصة لمصالح الدعاية الفرنسية التي كانت تركز على الخلافات الناتجة عن صعوبة الاتصال بين قادة الثورة في الداخل والخارج ، في الوقت الذي كانت تعمل فيه مصالح العقيد هنري جاكا (Colonel Jacquin) مسؤول مكتب الدراسات والاتصال على تأليب قيادة الولاية الرابعة ضد الهيئات المركزية في

---

(1) C.A.O.M., G.G.A,7G/1214, Dossier Organisation du F.L.N, à l'Extérieure, op-cit, p 17.
(2) Ibid , p 61.
(3) C.A.O.M, G.G.A, 7G/1201.Dossier « Directives Générales du F.L.N » ,le 10/02/1958.
(4) C.A.O.M, G.G.A, 91.3F/147. Rapport délivré par le Commissaire Principale d'Alger N° 179, le 05/02/1959.

في الخارج [1] بحجة أنها لم تقم بواجباتها تجاه الثورة في الداخل بشكل عام و في الولاية الرابعة بوجه خاص[2]

- كما عمدت الحكومة المؤقتة إلى جعل السياسة العامة المطبقة في الولايات التاريخية تابعة لها وتسير وفقا لما رسمته دورات المجلس الوطني ، وتباحثه مجلس الوزراء وذلك من أجل رفع المستوى التنظيمي والسياسي لهياكل الثورة لا سيما القاعدية منها التي لها علاقة مباشرة بالجماهير الشعبية لكي تساير التطورات التي تحصلت عليها الثورة في مجال الدعم الخارجي سواء المادي منه أو السياسي والدبلوماسي ،

والقصد من ذلك هو تحفيز الشعب الجزائري على مواصلة دعمه للثورة ورفع معنويات المجاهدين على تحقيق المزيد من الانتصارات في الميدان ، و هو ما يحقق التكامل بين ما يقوم به قادة الثورة في الخارج وما يقوم به المقاتلون في الداخل. [3]

3.1.3.1.1.2.3. إشراف الحكومة المؤقتة على تعيين إطارات الولاية : من النصوص التنظيمية التي أكدتها مختلف دورات المجلس الوطني هي تعيين الهيئات القيادية على مستوى الولايات التاريخية من قبل الهيئات العليا ، وهذا يعني أن أعضاء المجالس الولائية يتم تعيينها من قبل الهيئة التنفيذية المركزية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة بعد سنة 1958، بعدما تعرض قوائم الترقية على الدورة السابقة للمجلس الوطني ، وبهذا فإن الولايات التاريخية تخضع في تجديد هيئاتها القيادية إلى ما تقرره الهيئات المركزية ولو اقتضى ذلك الانتظار سنة كاملة إلى غاية انعقاد دورة المجلس الوطني ، وهو ما يؤثر سلبا

---

(1). Maurice Faivre, les Archives Inédites de la Politique Algérienne1958-1962 , Edition L'Harmattan, Paris 2000, p165.

(2) Jean Charles Jauffret et Maurice Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , op-cit , pp286/289.

(3) C.A.O.M, G.G.A, 7G/1214, Dossier « Organisation du F.L.N, à l'Extérieure » op-cit , pp64/89.

على الولاية التي تتعرض لشغور منصب أو أكثر في مجلسها الولائي [1] كما أن الولاية لا يحق لها إعادة النظر في هياكلها السياسية والعسكرية إلا بعدما يقدم ملف التقسيم الهيكلي إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة ويكون مصحوبا بالمبررات الكافية لإعادة رسم خريطة الولاية أو المنطقة مثلا بحجة أن الخريطة السياسية الأولى للمناطق (ثم الولايات) صدرت عن مؤتمر الصومام ولا يتم تعديلها إلا من طرف المجلس الوطني. [2] ورغم أن الحكومة المؤقتة ظلت تؤكد في تقاريرها الموجهة للولايات التاريخية بضرورة إعادة النظر في هياكلها السياسية وتنظيم وحداتها العسكرية حتى تتمكن من تخطي الأزمات

الناتجة عن خطي شال شال وموريس ، ومخطط شال والحرب الاقتصادية المطبقة على الثورة في الداخل وغيرها من السياسات الفرنسية التي أريد بها عزل الثورة عن الشعب الذي يعد مصدر قوتها في الداخل وعزل قادة الداخل عن القيادة المركزية في الخارج ، إلا أن ما كانت تهدف إليه الحكومة المؤقتة هو تكييف إستراتيجية الثورة في الداخل طبقا للمستجدات التي أحدثها العدو بشرط أن تكون الإستراتيجية التي يطبقها قادة الولايات مستمدة من سياسة الحكومة المؤقتة وتتم تحت إشرافها ومراقبتها أما قادة الولايات فمهمتهم الاقتراح ثم التنفيذ [3]

و من هنا يمكن أن نستنتج بأن الحكومة المؤقتة الموجودة خارج التراب الوطني هي التي تعد مختلف المشاريع القانونية التي تقدم لدورات المجلس الوطني وهي المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة للثورة في الداخل و الخارج والممثلة للشعب الجزائري والناطقة باسمه ، وما على المجالس الولائية في الداخل سوى اقتراح الحلول التي تراها ممكنة للمشاكل الداخلية لكل ولاية ، و تقديم قائمة للشخصيات التي تراها مؤهلة لتولي إحدى المناصب الشاغرة ضمن قيادة الأركان الولائية ، و تنفيذ قرارات الحكومة ، وبذلك

---

(1) ينظر ذلك في ص.ص. 463/462.

(2) C.A.O.M, d27/2014 , Dossier « les Organes Suprêmes du F.L.N , à l'étranger »p84.

(3) C.A.O.M,G.G.A, 7G/1223, Dossier « Dissensions Internes 1956-1962 » Note de Renseignement délivré par le Commissaire Divisionnaire d'Alger , le 13/10/1958 , p1.

تحولت إلى هيئات استشارية و أجهزة تنفيذية لما تقره الهيئات المركزية ، مع أنها هي التي توجد في الميدان وتتحمل أعباء الحرب ، وهو ما لم يستسغه قادة الولايات الذين لاحظوا بأن صلاحياتهم محدودة بالنظر لرفقائهم في الخارج والمهام الملقاة على عاتقهم [1]

2.3.1.1.3. في المجال العسكري : نظرا لكون كل الهيئات القيادية للثورة على اختلاف مستوياتها وأماكن تواجدها التي شكلت أثناء الثورة من أجل مواصلة الحرب إلى غاية تحقيق الاستقلال المؤدي إلى

استرجاع السيادة الوطنية ، وعليه فإن التعاون العسكري بين هيئات الثورة ومصالحها في الداخل والخارج يعد إحدى غاياتها الأساسية ، ويتمثل ذلك على مستوى الولاية الرابعة فيما يلي :

1) منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني سنة 1957 إلى غاية الاستقلال لم تعد القيادة المركزية متواجدة في الميدان ، وهذا يعني بروز قيادتان للثورة إحداهما موجودة بالخارج وهي التي لها حق التشريع والتخطيط عن بعد للإستراتيجية العسكرية التي يجب على جيش التحرير الوطني تنفيذها وأخرى في الداخل مهمتها تطبيق ما تم رسمه خارج أرض الميدان وبإمكانات مادية محدودة من حيث الكم ومتواضعة من حيث النوعية [2] بالنظر لما تملكه قوات المحتل [3] التي تضاعفت كثيرا وتنوعت وسائل وأساليب عملها في الجزائر للقضاء على الثورة الجزائرية. [4]ورغم أن دورة المجلس الوطني المنعقدة في طرابلس بتاريخ 1960/01/18 أقرت مبدأ تبعية قيادة الهيئات الولائية للهيئات المركزية [5] إلا أن تلك التبعية في زمن الحرب تعد مبدئية حفاظا على وحدة النظام العسكري المطبق في الولايات ووحدة

---

(1) C.A.O.M , G.G.A, 7G/1223, Dossier , « Dissensions Internes 1956-1956 » op-cit , pp 1/5.

(2) C.A.O.M, G.G.A, 3R/455, Note de Renseignement sur « la Logistique Rebelle » délivré par le Gouvernement General en Algérie " Etat Major Mixte " Alger le 27/06/1956 , pp1/5.

(3) C.A.O.M, G.G.A, 3R/457, Dossier « Surveillances Frontières 1957 » op- cit , pp1/20.

(4) Jean – Charles Jauffret et Maurice Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , op-cit, pp39/46.

(5) C.N.A, Répertoire de C.N.R.A, Dossier « N° 03 Document N° 003 »

الإستراتيجية العامة المتبعة في الميدان ولا يعد ذلك انتقاصا من دور القادة الذين يديرون شؤون الثورة في الداخل [1] مادامت الهيئات المركزية تدرس وتقرر البرامج والسياسات الوطنية ذات الطابع العسكري [2] ثم يكلف القادة في الداخل بتطبيقها حسب الإمكانات المتوفرة لكل ولاية وظروفها الخاصة .

دراسة الهيئات المركزية للوضع العسكري في الولايات التاريخية : يعد الوضع العسكري الذي تعيشه الولايات التاريخية ومنه الولاية الرابعة من أهم الانشغالات التي اهتم بها كل أعضاء الهيئات المركزية (المجلس الوطني ، الحكومة المؤقتة ، اللجنة الوزارية للحرب) ففي دورة المجلس الوطني المنعقد ما بين 1959/12/17 و

1960/01/18 على سبيل المثال خصصت عدة جلسات لقضية الأسلحة وكيفية إدخالها إلى الولايات مثلما حدث في الجلسة الحادية عشر المنعقدة بتاريخ 1959/12/30 ، حيث نوقش ملف الأسلحة وسبل نقلها إلى الداخل وخاصة للولايات الداخلية كالثالثة والرابعة.[3] وفي جلسة يوم 1960/01/07 التي خصصت لاحتياجات الثورة من الأسلحة ، الذخيرة وغيرها من الوسائل التي تتطلبها الحرب الدائرة في الداخل.[4] كما تناولت الدورة الإستثنائية للمجلس المنعقدة ما بين 08/11 إلى 1959/11/09 القضية العسكرية في الداخل وكيفية دعم الولايات التارخية بالأسلحة والعتاد الحربي كما جرى في الجلسة المنعقدة يوم 31 /1959/08 ، التي درست فيها الإمكانات المادية المتوفرة لدى الحكومة المؤقتة مدى حاجة الثورة إليها في الداخل [5] كما تقوم بتقديم الوثائق التي سيتم إرسالها إلى قادة الولايات والتي تتضمن جرد لمختلف أنواع الأسلحة والذخيرة وكذا أجهزة الاتصالات اللاسلكية و الأليات العسكرية التي توجد في مخازن وزارة التسليح والعلاقات العامة ، والتي قدمت في شكل قوائم تتضمن مختلف اشكال الدعم المادي الذي قدمته الوزارة المعنية لقادة للولايات التاريخية خلال المرحلة

---

(1) C.A.O.M, G.G.A , 7G/1197 , Dossier « Idiologie , Programme du F.L.N » op-cit , pp1/4.

(2) C.N.A, Répertoire du C.N.R.A , op-cit , Dossier « N°05 Document N° 0018 ».

(3) Ibid , Dossier « N° 01 , Document N° 015 ».

(4) Ibid , Dossier « N° 02 Document N° 018 ».

(5) ibid , Dossier « N° 02 , Documents N° 023, 024,025,026, 027 ».

الممتدة ما بين 1957/05/01 و 1959/08/31 [1] وبالإضافة إلى الإستراتيجية العسكرية التي حددتها الحكومة المؤقتة لقادة الولايات لتطبيقها في الواقع في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة سنة 1959.[2] وغيرها من الأمور العسكرية التي حاول أعضاء المجلس الوطني خلال الدورة الاستثنائية معالجتها على أمل إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها الولايات التاريخية ، إلا أننا عندما نتأمل في الوثائق الأرشيفية التي تؤرخ لاهتمامات القيادة المركزية المركزية بالثورة في الداخل خلال الفترة المذكورة أعلاه يمكن أن نستشف الحقائق التالية:

- ففي الدورة العادية للمجلس بطرابلس ، ثم في دورته الاستثنائية اللتان عقدتا سنة 1959 بهدف إيجاد الحلول العسكرية للمشاكل الناتجة عن غلق الحدود ومخطط شال ، ثم عرضت الإمكانات المادية المتوفرة لدى الهيئات المركزية بغرض تقديمها لقادة الولايات ، فكيف يمكن إدخال أسلحة وأجهزة ثقيلة عبر الحدود الشرقية والغربية ، في وقت كانت فيه السلطات الاستعمارية قد وضعت فيه قانون مراقبة الحدود سنة 1957 ، وسخرت له كل الإمكانات المادية والبشرية ، وحددت له إستراتجياته وأهدافه.[3] ونسقت العمل بين مختلف الوحدات القتالية من العاصمة مرورا بمختلف مناطق الولاية الرابعة إلى الحدود التونسية والمغربية.[4] وتم غلق الحدود الشرقية والغربية للبلاد بإحكام سنة 1959 وطورت شبكة العمل المخابراتي وإنشاء مصالح خاصة لتتبع قوافل الدعم والإسناد التابعة لجيش التحرير الوطني والتي تعمل بالتنسيق مع مختلف الوحدات العسكرية بغية تخفيف مصادر الدعم العسكري للولايات التاريخية.[5]

---

(1) Ibid, Documents « N° 026 , 028, 028,029,030,031,032 ».

(2) Ibid , « Document N° 032 ».

(3) C.A.O.M ,G.G.A, 3R/457 , Dossier « Surveillance Frontières 1957 » op-cit , pp1/20.

(4) C.A.O.M, G.G.A, 3R/391, Dossier «Directives des 10eme Région Militaire » Document sur le Plan de la Coordination de l'artillerie et de l'Aviations. Délivré par le Général Raoul Salan le 28 Octobre 1957.pp1/3.

(5) C.A.O.M, G.G.A, 3R/ 391 Dossier « Surveillance des Frontières 1959 » Commandement Supérieure Interarmes, Instruction Particulière, N° 01,Alger le 03/01/1959.pp1/3.

فالإمكانات التي بحوزة الحكومة المؤقتة في كل من تونس والمغرب لم تستفيد منها وحدات جيش التحرير الوطني في الداخل إلا بالقدر القليل ، ولعل عملية إبلا غ قادة الولايات بما يوجد في مخازن وزارة التسليح والعلاقات العامة من أسلحة وعتاد حربي مختلف الأشكال والأنواع هو تهدئة الوضع الناتج عن الانتقادات التي قدمها قادة الداخل للحكومة بحجة عدم القيام بواجباتها تجاه أولائك الذين يحاربون الاستعمار في الميدان [1] وفي نفس الوقت تحميل أولائك القادة مسؤولية التقصير في أخذ حصص ولاياتهم من لوازم الحرب التي وفرتها الحكومة المؤقتة ووضعتها بمخازن خاصة في كل من تونس والمغرب.[2]

1.2.3.1.1.2.3.دعم الهيئات المركزية للولاية الرابعة بالأسلحة والذخيرة والعتاد الحربي : تعد قضية دعم الثورة التحريرية بالأسلحة من بين القضايا التي أثارت الجدل بين قادة المناطق في الداخل وبين أعضاء الوفد الخارجي ، لا سيما أحمد بن بلة الذي كان المدبر الأساسي في عملية نقل الأسلحة من الخارج نحو الولايات التاريخية [3] وأمام الطلب المتزايد لقادة الولايات التاريخية للأسلحة التي تعد الوسيلة المثلى للحرب وتذرع أعضاء الوفد الخارجي بالمجهودات التي بذلوها لتحقيق هذا المسعى رغم صعوبة الموقف.[4] نتيجة للسياسة الاستعمارية التي ظلت تعمل على تخفيف مصادر التسليح الخارجية لجيش التحرير الوطني ، قصد التقليل من أفراد وحداته ومن ثم الحد من فعاليته.[5] كما أكد على ذلك الجنرال راؤول سالان (Raoul Salan) في برقيته الصادرة بتاريخ 03 ماي 1959 والموجهة إلى وزير الدفاع الفرنسي وإلى مختلف القيادات العسكرية العاملة في الجزائر ، حيث أكد لهم على ضرورة غلق كل المنافذ المؤدية إلى

---

(1) C.A.O.M, G.G.A, 91.3F/144, « Note de Renseignement N° 9303 », délivré par le commissaire démissionnaire " Aublet Robert " Alger le 26 Juin 1959.

(2) C.A.O.M, G.G.A, 7G/ 1232, Dossier « Activité du F.L.N , à l'Etranger 1958-1961 » pp1/2.

(3) محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر ، الرمز والمآل ، مصدر سابق ، ص 464.

(4) بوعلام بن حمودة ، الثورة الجزائرية " ثورة أول نوفمبر 1954" مصدر سابق ، ص 330.

(5) C.A.O.M, G.G.A, 7G/1246 , « Rapport de délégation Général du Gouvernement en Algérie », Bureaux d'Etude N° 1238/4/BE. Alger 10/07/1959. P 1.

تزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة والمعدات الحربية.[1] وبذلك كانت عملية نقل الأسلحة من المناطق الحدودية نحو الولايات التاريخية من أعقد الأمور التي واجهت المشرفين عن جلب الأسلحة ، وخاصة ما يتعلق بالولايات الداخلية كالثالثة والرابعة ، واشتدت الصعوبات بعد سنة 1957 ، نتيجة للإجراءات التي طبقتها السلطات الاستعمارية ضد الثورة في الداخل.[2] الأمر الذي دفع بقادة جيش التحرير الوطني في الداخل إلى التكيف مع الصعوبات المفروضة عليهم ، كالتدرب على عملية اختراق الحدود مسبقا،

اختيار الأماكن التي تمر منها قوافل نقل الأسلحة ، التجسس على حركة وحدات العدو المكلفة بحراسة المناطق الحدودية والقيام بعملية التمويه أثناء مرور قوافل نقل الأسلحة وما إلى ذلك من الإجراءات.[3]

ورغم أن الولاية الرابعة ظلت ترسل قوافل جلب الأسلحة من تونس والمغرب منذ بداية الثورة وازدادت بين سنتي 1956-1957 نتيجة لتوسع الشبكة التنظيمية المنبثقة عن مؤتمر الصومام لا سيما ما يتعلق بعملية التنسيق بين الولايات وتشكيل هيئات الإعلام والاتصال في كل هياكل الثورة التي ساهمت في تأمين طرق نقل الأسلحة والتجسس على وحدات الحراسة للعدو ، وهو ما ساعد على نشاط حركة القوافل الناقلة لمستلزمات الحرب من تونس والمغرب نحو الولاية الرابعة . ففي شهر سبتمبر من سنة 1957 مثلا أرسل قائد الولاية سليمان دهيلس عدة قوافل نحو تونس والمغرب لجلب الأسلحة بقيادة كل من صالح زعموم ، سي البغدادي (أحمد عليلي) وغيرها من القوافل ، وفي بداية سبتمبر 1957 ، انطلقت قافلة يوسف(Youssef) من التراب التونسي مرورا بالولايتين الأولى والثانية ثم الثالثة وهي محملة بـ 329 قطعة سلاح منها 52 أسلحة حربية ، ووصلت القافلة إلى الولاية الرابعة خلال شهر

(1) C.A.O.M, G.G.A, 3R/ 391 , Dossier «Directives du F.L.N 1958 » op-cit , pp1/6.

(2) ينظر الصعوبات التي واجهت الولاية الرابعة ، الفصل الثالث ، ص. ص 411/406.

(3)م.و.م ، تقرير الملتقى الجهوي للقاعدة الشرقية للفترة مابين 1959-1962 ، المنعقد بالطارف يومي 16و 17 أفريل 1987، ص 28.

نوفمبر وهي تحمل 97 أسلحة فقط منها 47 أسلحة حربية و 17000 وحدة ذخيرة من مختلف الأنواع وهذا يعني فقدان 226 قطعة سلاح و58000 وحدة ذخيرة ، مما جعل الفريق المعد لهذه الدراسة العسكرية يطرح احتمالين فيما يتعلق بالكمية الناقصة ، وهما إما أن يكون قائد القافلة بقي في تونس رفقة الكمية المتبقية من الأسلحة والذخيرة ، و وإما أن تكون قد ضاعت منه عند مروره بالولاية الثالثة ومهما كانت أسباب ضياع تلك الكمية من الأسلحة فإنها لم تصل للولاية الرابعة التي كانت في اشد الحاجة إليها . ثم هناك قافلة أخرى وصلت إلى المنطقة الثانية من الولاية الأولى بقيادة أحمد عليلي بتاريخ

20 فيفري 1957 المشكلة من 06 بنادق رشاشة ، وسلاحين حربيين ، وأربعة طلاقات مضادة للدبابات بالإضافة إلى كمية كبيرة من الأسلحة الخفيفة . وإلى غاية شهر أكتوبر كانت الولاية الرابعة قد تحصلت على حوالي 1700 أسلحة منها 170 سلاح جماعي.[1] وغيرها من القوافل الناقلة للأسلحة من تونس ، ليبيا والمغرب إلى الثورة ككل أو إلى الولاية الرابعة خاصة ، لكن ما يلاحظ أن هذه العملية واجهت عدة مشاكل من بينها :

- ليست كل حصة من الأسلحة والذخيرة موجهة إلى الولاية الرابعة تصل إليها ، فما يضيع في الطريق أكثر مما يصل بكثير[2] فكثيرا ما تعرضت الأسلحة إلى السطو من طرف الوحدات المنشقة بالولاية الأولى[3] ولم تسلم الأسلحة القادمة من المغرب من قبل وحدات الولاية الخامسة.[4] خاصة المنطقة الرابعة التي استولت على شحنة من الأسلحة التي كانت قادمة من المغرب.[5] وبما أن الولاية الرابعة تقع بوسط البلاد فإن قوافلها كثيرا ما تعرضت لعملية النهب أو للحجز الاحتياطي من قبل العناصر المنشقة أو حتى النظامية منها .

(1) C.A.O.M , G.G.A , 3R/456, Dossier « Armements du A.L.N 1957-1958 » pp/7/8.
(2) Ibid, p7.

(3) محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر ، الرمز والمآل ، مصدر سابق ، ص 164.

(4) Jean –Charles Jauffret , Maurice Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , op-cit , p138.

(5) م.و.م. ، التقرير السياسي للولاية الرابعة 1959-1962 ، مصدر سابق ، ص98.

- اتخذت الولاية الرابعة سنة 1958 قرارا يقضي بوقف إرسال القوافل لجلب الأسلحة من تونس والمغرب بعدما تعرضت قوافلها للهلاك في ذهابها وإيابها إلى كل من تونس والمغرب ، حيث يشير الرائد لخضر بورقعة بأن مجاهدي الولاية الرابعة استشهد منهم في الولاية الأولى وحدها ثلاثة ألاف شهيد.[1]

- قيام الهيئات المركزية بمتابعة العمل العسكري في الولايات التاريخية ، حيث ظلت المصالح ثم الدوائر التابعة للجنة التنسيق تقوم بإعداد تقارير مفصلة عن الوضع العسكري للبلاد من حيث الجانب التنظيمي الهيكلي ، وكذا كل النشاطات العسكرية . وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة أصبحت كل وزارة لها

اهتمامات بالثورة في الداخل ، وتعد تقاريرها بشكل دوري حول المهام التي قامت بها فيما يتعلق بدعم الولايات ، والمساعدات التي تحصلت عليها الثورة من قبل الهيئات الدولية ، والتنظيمات التي قامت بها الحكومة المؤقتة في أوساط المنظمات الجماهيرية كالشباب ، النساء والتجار ، خاصة أن الولاية الرابعة يوجد بها مقر العاصمة التي تمثل أولى اهتمامات الهيئات المركزية.[2] كما تناولت مختلف دورات المجلس الوطني الوضع العسكري في الولايات التاريخية ومنها الولاية الرابعة التي خصت بالاهتمام ، نظرا للضغط الذي قامت به السلطات الاستعمارية عليها ونظرا لأهميتها الإستراتيجية ، مثلما حدث في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بطرابس (ليبيا) من 04 إلى 06 أفريل 1960 ، والذي تناول الوضع السياسي والدبلوماسي للثورة مركزا على الوضع العسكري داخل مختلف هياكل الثورة وطرق دعمه.[3] كما تناولت الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني المنعقدة بطرابلس ما بين 1959/12/16 إلى 1960/01/18 الوضع العسكري في الداخل الذي حظي بالعناية الخاصة بحث تقرر فيه تشكيل قيادة الأركان العامة[4] بدلا من لجنتي العمليات العسكرية لشرقية والغربية.[5] و البحث عن سبل دعم الثورة في الداخل بالأسلحة اللازمة والتأطير البشري الرفيع المستوى.[6] ومن خلال دراستنا للتقارير التي أعدتها قيادة الأركان العامة عن

(1) لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، مصدر سابق ، 22.
(2) C.N.A, Répertoire du G.P.RA ,Boite N° 02 , Dossier « N° 15 , Document N° 077 ».
(3) Ibid , Boite N° 199 , Dossier « N° 02 , Document N°02 ».
(4) ينظر تشكيل قيادة الأركان العامة للجيش ودورها في الثورة ، ص.ص 222/210.
(5) ينظر لجنتا العمليات العسكرية الشرقية والغربية ، وعلاقتهما بالولايات التاريخية ، ص 200.
(6) (1)C.N.A, Répertoire du « G.P.R.A, Boite N°199, Dossier« N°02, Document N°06 ».

نشاطها العسكري على التراب التونسي والمغربي ، في الفترة الممتدة بين شهري جوان وأكتوبر1961[1] و التي تتناول محاولاتها المتكررة والهادفة إلى جلب أكبر قدر من عناصر الجيش الفرنسي نحو الأماكن الحدودية لتخفيف الضغط على الولايات التاريخية ، والسعي لاختراق خطي شال وموريس من أجل التمكن من تقديم المساعدات المادية والبشرية للثورة .[2] كما أن وزارة التسليح والعلاقات العامة ظلت تقوم بعملية جرد لاحتياجات الثورة من الأسلحة والذخيرة والعتاد الحربي وعرضها على رئيس الحكومة للموافقة ثم عرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها ، مثلما ورد في البرقية الصادرة عن وزارة التسليح بتاريخ 1961/10/13.[3] ومثلما جاء أيضا في التعليمة الموجهة من نفس الوزارة إلى مختلف المصالح التابعة

للحكومة المؤقتة والتي تعلمها فيها بأهمية سلاح الإشارة في الثورة ومدى فعاليته في الميدان ، ومن ثم ضرورة تعميمه على مختلف الهيئات الثورية في الداخل والخارج.[4] ورغم الجهود التي بذلت من طرف مختلف الهيئات المركزية للثورة في الخارج من أجل تخفيف الضغط العسكري على الولايات التاريخية ومنها الولاية الرابعة إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها أمام مختلف السياسات التي طبقتها السلطات الاستعمارية على الثورة في الداخل.[5] المتمثلة في مراقبة الحدود[6] وفرض رقابة على النقل بالسكك الحديدية سواء بالنسبة لنقل الأشخاص أو البضائع[7] وذلك من أجل فرض رقابة على أي شكل من إشكال التموين من البلدان المجاورة نحو الجزائر وحتى بين الولايات التاريخية ، وخاصة بالنسبة للمواد الأساسية في حالة الحرب مثل الأسلحة ، الذخيرة ، الأدوية المواد الغذائية وغيرها.[8]

---

(1) من حصيلة العمل للفترة ما بين 16 /20/ جوان 1961 ، إلى الحصيلة المقدمة للفترة ما بين 20/15 أكتوبر 1961.

(2) C.N.A, Répertoire du C.N.R.A, Boite°029 Dossier « N ° 004, Documents° 001 Au 010. »

(3) ibid , Dossier « N°005, Document N°010 »

(4)) C.N.A, Répertoire du G.P.R.A, op-cit, Boite N° 014, Dossier « N°04 , Document N° 007 ».

5) ينظر الصعوبات الناتجة عن السلطات الاستعمارية ، 432/405.

(6) S.H.A.T,1 H 2701 , Dossier « N° 02 Surveillance des frontières maritimes en Algérie ,1959-1962 » Documents Frontières Algéro – Tunisienne et Marocain

(7). (8)S.H.A.T, 1 H 3841, Dossier , «N° 02 , installation systèmes de surveillance et d e sécurité sur les voies ferrées 1957-1962 »

(8) S.H.A.T,1 H 2762, Dossier « N°04 Ravitaillement, Surveillance et Contrôle de l'Armement en Algérie 1957-1959 ».

3.3.1.1.2.3. في المجال المالي : إذا كانت الهيئات المركزية منذ تواجدها في الخارج سنة 1957 ، قد اعتمدت في تسييرها المالي على ما يتم جمعه من مساعدات أجنبية في حين سيرت الولايات التاريخية أمورها بما يتم توفيره من الجباية الداخلية ، وعلى ما تقدمه فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا.[1] وبعدما شكلت الحكومة المؤقتة سنة 1958 وتعددت أجهزتها ومصالحها وكثرت مكاتبها المتواجدة في الخارج. مما أدى إلى زيادة نفقاتها الخارجية ، ومن ثم عدم قدرتها على تغطية النفقات المالية لأنشطة

الهيئات المركزية والولايات التاريخية . وهو ما جعلها تحدث تغييرا كبيرا في الجانب المالي سنة 1959 تتمثل أهم جوانبه فيما يلي:

– تكليف قادة الولايات بتطبيق سياسة التقشف والاعتماد على الذات لسببين أساسيين هما عدم قدرة الهيئات المركزية على التغطية المالية لمختلف الهيئات الثورية المتواجدة في الداخل والخارج ، وفي نفس الوقت عدم تمكن الهيئات المركزية من نقل الأموال إلى الداخل نظرا لصعوبة اختراق الحدود الشرقية والغربية.[2] وإعلان السلطات الفرنسية الحرب الاقتصادية والمالية ضد جبهة وجيش التحرير [3] لاسيما بعد البرقية التي تقدم بها الجنرال صالان رؤول (Raoul Salan) القائد الأعلى للقوات المشتركة إلى وزير الدفاع وإلى قيادة الأركان العامة الفرنسية بتاريخ 03 جانفي1958، والتي تنص على فرض العزل التام للولايات التاريخية ، وتدمير شبكات الدعم المادي للثورة.[4]

– تحقيق سياسة التوازن بين مداخيل ونفقات الجبهة في كل من الداخل والخارج ، فحسب إحدى الدراسات الفرنسية المتخصصة في الجوانب المالية لجبهة التحرير الوطني الصادرة بتاريخ 21 /1959/10

---

(1) ينظر مصادر الدخل للثورة الجزائرية ، في كل من الداخل والخارج ، الفصل الأول ، ص. ص173/168.

(2) C.A.O.M, G.G.A, 3R/457 , Dossier , Surveillance des Frontières , op-cit, pp1/2.

(3) C.A.O.M, G.G.A, 3R/ 573 , Dossier « Finances du F.L.N .1959. » Document Lutte Contre le Financement du F.L.N.P1.

(4) C.A.O.M.G.G.A , 3R/391, op-cit , Document « instruction N° 01 » délivré par le Général Salan , le 03 /01/1958.p1.

والتي حددت قيمة النفقات العامة بالولايات التاريخية بنحو 9400 مليون فرنك فرنسي ، وهو ما يعادل قيمة شهرية تتراوح ما بين 700 و800 مليون فرنك [1] في الوقت الذي تراوحت فيه قيمة نفقات الحكومة المؤقتة مابين 9600 و 9800 مليون فرنك فرنسي منها ميزانية التسيير العسكري المقدرة ما بين 3000 و 3200 مليون فرنك ، وميزانية التجهيز المقدرة بنحو 4500 مليون فرنك ، والتي منها 50 مليونا للتجهيز المدني و 4800 للتجهيز العسكري ، بالإضافة إلى مبالغ مالية تتراوح ما بين 1740 و 1800 مليون فرنك لمصالح أخرى.[2] و هذا يعني بأن نفقات الحكومة المؤقتة أكبر من ميزانية كل الولايات

التاريخية التي كان على عاتقها إدارة شؤون الحرب ، ومع ذلك كلفت بتقديم مساهماتها للصناديق المالية التابعة للهيئات المركزية والمقدرة بمبلغ يتراوح ما بين 600 و 700 مليون فرنك لدعم ميزانية القوات المسلحة الموجودة بالحدود الشرقية والغربية للبلاد.[3] في الوقت الذي كانت فيه الولايات التاريخية تعاني من العجز المالي في ميزانياتها . فالولاية الرابعة محل الدراسة قدرت ميزانياتها المالية خلال سنة 1959 بنحو 960 مليون فرنك ، وهو ما جعل ميزان مدفوعاتها خاسرا بمبلغ يتراوح ما بين 15 و 20 مليون فرنك شهريا وهو ما يعادل 220 مليون فرنك سنويا ، وتحصلت خلال تلك السنة على مساعدات مالية من خارج إقليمها قدرت ما بين 125 و 150 مليون فرنك ، منها 50 مليونا من الولاية الثالثة وما بين 35 و 40 مليونا من المنطقتين الرابعة والخامسة للولاية الخامسة ، و مابين 40 و 60 مليونا من لجنة العمليات العسكرية للغرب (C.O.M, Ouest) جراء الضرر الذي ألحق بالولاية الرابعة من مخطط شال والخدمات التي قدمها قادة الولاية الرابعة لكتائب الولاية الخامسة. [4] ومن هنا نستنتج بأن الأموال التي كانت تدخل إلى صناديق الحكومة المؤقتة تنفق على دوائرها ومصالحها الوزارية المتواجدة بالخارج ، من أجل كسب الدعم الدولي ، وتنشيط العمل الدبلوماسي والسياسي في الخارج ، ودعم جيش الحدود

(1) C.A.O.M, G.G.A ,7G/1201, Dossier « Financement du F.L.N 1957-1959op-cit , p01.
(2) Ibid , p24.
(3) Gilbert Meynir , Histoire Intérieure du F.L.N 1954-1962 , op-cit , pp473/474.
(4) C.A.O.M, G.G.A, 7G/513 , op-cit , pp 52/72.

(ينظر الملحق رقم 15 ، ص.ص 503/501)

باعتباره وسيلة ضغط على القوات الفرنسية الموزعة داخل التراب الوطني قصد تخفيف الضغط على الولايات التاريخية ، وكل هذا يخدم الثورة في الداخل من الناحية السياسية والإعلامية ، إلا أن المشكل المطروح في الداخل في تلك الظروف هو أن السلطات الفرنسية فرضت حربا سياسية عسكرية واقتصادية شاملة ضد الجزائريين[1] ومع ذلك اعتمدت كل ولاية على نفسها فيما تقوم به مناطقها من جمع للأموال[2] فالمنطقة الأولى من الولاية الرابعة مثلا تمكنت من جمع مبلغ مالي خلال شهر فيفري سنة 1959 قدر بـ 22189111 فرنك فرنسي ، في الوقت الذي قدرت فيه نفقاتها المالية بـ 23640505 فرنك

وبهذا نلاحظ بأن ميزانية المنطقة كانت تعاني من عجز مالي يقدر بـ .1451394 فرنك.[3] ويعود ذلك إلى تضييق الخناق على الشعب ، وتحطم النظام السياسي والمالي بالعاصمة جراء معركة الجزائر بين شهري جانفي وأكتوبر 1957 ، فكيف يمكن للولايات التاريخية تحمل نفقات الثورة في الداخل و المساهمة في ميزانية الهيئات المركزية بالخارج .؟

و نتيجة للانتقادات التي قدمها أعضاء المجالس الولائية لأعضاء الحكومة المؤقتة جراء استئثارهم بالأموال و غيرها من المساعدات المادية التي تقدم للثورة من مختلف بلدان العالم ، دون البحث عن الحلول الناجعة للوضع الداخلي الصعب الذي يعيشه جيش التحرير الوطني ، قامت الحكومة بمحاولة استمالة قادة الداخل إلى صفها بتخصيص مبلغا قدره 600 مليون فرنك فرنسي من أجل تحسين وضعية أعضاء جيش التحرير الوطني في الداخل.[4] وذلك في الوقت الذي كانت تعاني فيه الحكومة المؤقتة من أزمة حادة مع قيادة الأركان العامة للجيش.[5]

---

(3) C.A.O.M , G.G.A, 3R/546 , Dossier « Lutte Economique Contre le F.L.N. » Document " Contrôle de la Circulation des Denrées Alimentaires " délivré par le Général Maurice Challe , le 27/02/1959.

(4) ينظر مصادر التمويل الداخلي ، الفصل الأول ، ص.ص 173/168.

(5) C.AO.M, G.G.A, 7G/ 1201, Dossier « Financement du F.L.N., 1959. » Annexe N° 111.

(6) C.A.O.M, G.G.A, 91.3F/144. Dossier « Activités F.L.N » Note de Renseignement N° 9303 Délivré par le Commissaire Divisionnaire d'Alger le 26 Juin 1959.

(7) ينظر أزمة الحكومة المؤقتة مع قيادة الأركان العامة للجيش ، الفصل الأول ، ص.ص189/185.

وإذا كانت فيدرالية جبهة التحرير الوطني أكبر ممول للهيئات المركزية للثورة بالخارج لكون وضعها المالي كان بأحسن حال من الهيئات الأخرى ، ففي الفترة الممتدة بين سنتي 1958 و1960 قدرت قيمة مداخليها بـ 13.855.498.581 فرنك فرنسي ، وقدرت نفقاتها بـ 1.904.336.074 ، وهذا يعني أن ميزان مدفوعاتها خلال الفترة المذكورة كان رابحا بملغ يقدر بـ 12.244.616.2507 فرنك فرنسي ، وهو ما جعلها بحق الممول الرئيسي للهيئات المركزية و لمكاتبها في الخارج [1] في الوقت الذي كانت فيه ميزانية

مكاتب جبهة التحرير الوطني تعاني من عجز مالي يقدر بـ 750.000.000 مليون فرنك ، وسجلت ميزانية الولايات التاريخية الست عجزا قدر بـ 600.000.000 فرنك. [2]

ويفهم من هذا أن الهيئات القيادية للثورة في الخارج لم تكن لها مصادر مالية ثابتة ما عدا ما تتحصل عليه من مساعدات أجنبية [3] والتي استخدمتها في تسيير وتجهيز مختلف المصالح التابعة لها سواء على مستوى هيئاتها المركزية في كل من تونس، المغرب ومصر وفيدراليات جبهة التحرير الوطني في كل من فرنسا ، تونس والمغرب و المكاتب التابعة للجبهة في مختلف بلدان العالم والتي لم تكن كافية في معظم السنوات ، وهو ما جعل القيادة المركزية للثورة تطبق ابتداء من سنة 1959 سياسة الاستقلالية المالية لكل من الداخل والخارج مع إبقاء مجال التعاون مفتوحا إذا اقتضت الضرورة لذلك وحسب الإمكانات المالية المتوفرة لقادة كل من الداخل والخارج ، كما فتح المجال لحرية التصرف في كيفية جمع الأموال وطرق إنفاقها من هيئة لأخرى ، فكل ولاية تاريخية مسؤولة عن مواردها المالية والتي تجمع من داخل إقليمها الجغرافي[4] والحكومة المؤقتة تجمع مواردها من المساعدات الدولية ، في حين تقوم فيدرالية جبهة التحرير الوطني بجمع الأموال بواسطة شبكة التنظيم الثوري التابع للجبهة على مستوى الدول الأوربية ، ومهمتها

---

(1)علي هارون ، الولاية السابعة " حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962 ، ترجمة الصادق عماري و مصطفى ماضي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2012 ،ص 410.

(2) Emmanuelle Colin – Jeanvoine et Stéphanie Derozier , le Financement du F.L.N , Pendant la Guerre d'Algérie 1954-1962 , Edition Bouchen 2008.p132.

(3) ينظر مساعدات الدول الأجنبية للحكومة ، الفصل الأول ، ص 175.

(4) C.A.O.M, G.G.A.3R/573, Dossier les Financements du F.L.N,op-cit ,pp1/2.

تغطية العجز المالي لمختلف الهيئات التابعة لهياكل للثورة في كل من الداخل والخارج مثل مكاتب الجبهة في الخارج ، فيدراليتا تونس والمغرب وكذا الولايات التاريخية ، وقدرت نسبة مساهمة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بـ 83% من مجموع المساعدات الخارجية للثورة سنة 1959 ، منها 45% تخصص لدعم الولايات التاريخية ، إلا أن تلك الأموال كثيرا ما تبقى في تونس والمغرب جراء غلق الحدود وصعوبة نقلها إلى الداخل. [1] ومهما اختلفت طرق وأساليب التمويل الداخلي والخارجي للثورة و مجالات التعاون بين

الهيئات لا سيما بين الهيئات القيادية والولايات التاريخية خاصة الولاية الرابعة التي تتميز بوضع خاص[2] فإن قادة الثورة على اختلاف على مستوياتهم وأماكن تواجدهم أدوا المهام الموكلة إليهم فيما يتعلق بعملية تزويد الثورة بما تحتاج إليه من أموال رغم الصعوبات التي واجهوها في الداخل والخارج .

---

(1) C.A.O.M, G.G.A, 7G/513, op-cit, p72.

(2) ينظر الخصائص العامة للولاية الرابعة ، الفصل الأول ، ص .ص 46/25.

بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني واستقرارها بالخارج[1] ثم أتبعها أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لتتشكل الحكومة المؤقتة[2] في الخارج[3] ثم تلتها قيادة الأركان العامة[4] وهو ما أدى إلى وجود قيادتين للثورة إحداهما في الداخل وتتمثل في المجالس الولائية للولايات التاريخية ، وأخرى في الخارج وتتمثل في الهيئات المركزية التي ظلت متواجدة في الخارج بين سنتي 1957 -1962 ، لا سيما وأن السلطات الاستعمارية عمدت منذ أواخر 1956 إلى الشروع في فرض الرقابة العسكرية على الحدود الشرقية والغربية للبلاد إلى أن قامت بغلقها سنة 1959 ، ووضعت مجموعة من التدابير الوقائية الرامية إلى

عزل القيادات الثورية عن بعضها البعض ، ومنع وصول كل إشكال الدعم لمسيري الثورة بالداخل كما عرفت الثورة بين سنتي 1956- 1959 تدرج في مبدأ الأولويات الذي انتقل من أولوية الداخل عن الخارج ثم المساواة بين هيئات الثورة المتواجدة في كل من الداخل والخارج ، ليقر المجلس الوطني في دورة طرابلس المنعقدة ما بين 16/12/1959 و 18/01/1960 قاعدة جديدة لم تعرفها الثورة من قبل وهي أولوية الخارج عن الداخل ، فإلى أي مدى أثر التحول في مبدأ الأولويات على العلاقات بين الهيئات المركزية في الخارج وقادة الولايات في الداخل ، وهل تلك الأولويات ذات طابع مبدئي تهدف إلى تكريس نمط سلطة الثورة التي تحولت بموجب قرارات مؤتمر الصومام من القيادة الإقليمية اللامركزية إلى القيادة الجماعية المركزية ، أم أن تلك الأولويات تحدد أسبقية المكان والهيئات القيادية التي لها الحق في إصدار قوانين الثورة وإعطاء الأوامر للهيئات الأخرى ، وكيف تعاملت مختلف الهيئات القيادية مع بعضها البعض في ظل التسابق حول من له الحق في قيادة الثورة ، وفي غياب التنسيق العملي بين الهيئات السياسية والعسكرية ، وقادة الداخل والخارج . ومدى انعكاس تنافس الهيئات المركزية للثورة في الخارج على قيادة الثورة ثم قيادة البلاد فيما بعد في الداخل ، خاصة على الولاية الرابعة التي توجد بها العاصمة التي تمثل مقر السلطة.

---

(1) ينظر خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني في الفصل الأول ، ص130.

(2) ينظر تشكيل الحكومة المؤقتة ، في الفصل الأول ، ص .ص 149/153.

(3) C.A.O.M.91.3F/147 « Dossier F.L.N »op-cit.

(ينظر الملحق رقم 11)

(3) ينظر قيادة الاركان العامة ، في الفصل الأول ، ص . ص 210/219.

المبحث الأول: الصعوبات السياسية ، هناك مجموعة من الصعوبات أثرت سلبا على عملية تحقيق التعاون والانسجام بين القيادة المركزية للثورة في الخارج وقادة الولايات التاريخية في الداخل ، وبالأخص الولاية الرابعة محل الدراسة ، نظرا لخصائصها السياسية مما جعلها محل تنافس بين قادة الهيئات المركزية للثورة في الخارج ومحل اهتمام سلطات الاحتلال الفرنسي ، ويمكن إبراز ذلك فيما يلي:

أ.الصعوبات السياسية الناتجة عن الهيئات المركزية. رغم القواسم المشتركة بين الهيئات القيادية للثورة في كل من الداخل والخارج والتي تهدف في مجملها إلى تنويع أساليب الكفاح بغية استرجاع السيادة الوطنية إلا أن ذلك لم يمنع من اعتبار قادة الهيئات المركزية المتواجدين في الخارج والبعيدين عن ميدان الحرب على أنهم من بين المتسببين في الصعوبات التي عرقلت إلى حد ما تعاونهم مع هيئات الثورة في الداخل بحيث:

1. **المبادئ العامة التي ميزت علاقة الهيئات الثورية ببعضها البعض**. والتي من بينها.

1.1.وحدة الهدف: والمتمثل في استرجاع السيادة الوطنية للشعب الجزائري [1] و «وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية» [2] وتم التأكيد على هذا الهدف في كل دورات المجلس الوطني بدأ من دورة القاهرة [3] كما أكدته وثيقة المبادئ الأساسية للثورة[4] وبهذا نرى بأن كل قادة الثورة سواء كانوا في الداخل أو الخارج ، وعلى اختلاف رتبهم و طبيعة مسؤوليتهم لهم نفس الهدف المتمثل في الاستقلال التام للبلاد.

2.1. الاتفاق على وسائل الكفاح : يعد مبدأ الانتقال من النضال السياسي إلى الكفاح المسلح من بين القناعات الأساسية لمناضلي المنظمة الخاصة [5] باعتباره الوسيلة المثلى لاسترجاع السيادة الوطنية[6]

---

(1) C.A.O.M, G..G.A, 7.G/12014 , Dossier « les Organes Suprêmes du F.L.N » op-cit , p84.

(2) متحف المجاهد ، بيان أول نوفمبر، مصدر سابق، ص 11.

(3) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit p 176.

(4) ينظر وثيقة المبادئ الأساسية للثورة في الملحق رقم 04 ، ص.ص. 485/481.

(5) ينظر الفصل التمهيدي ، ص 17.

(6) C.A.O.M.G.G.A., 7G/1201 , Dossier « Directives Générale du F.L.N. » le 10/02/1958.

باعتبار أن العمل السياسي الذي تمت ممارسته منذ بداية العشرينات ، لم يعد مجدي لوحده و هي قناعة تمسك بها قادة الثورة في كل من الداخل والخارج. [1] ورغم تواجد الهيئات المركزية للثورة في الخارج منذ 1957 ، إلا أنها كانت مقتنعة بأن نجاعة عملها السياسي والدبلوماسي مقرون بمدى الانتصارات العسكرية[2] التي يحققها جيش التحرير الوطني في الداخل ، الأمر الذي جعل هواري بومدين يعمل منذ توليه قيادة لجنة العمليات الغربية على إعطاء الأولوية للعمل المسلح.

3.1.التدرج في مبدأ الأولويات: عرفت الثورة التحريرية منذ اندلاعها إلى غاية انعقاد دورة المجلس الوطني طرابلس المنعقدة ما بين 16/12/1959 و 18/01/1960، عدة تطورات فيما يتعلق بمبدأ الأولويات ففي المرحلة الأولى للثورة الممتدة بين سنتي1956-1954[3] طبق فيها مبدأ اللا مركزية و استقلالية المناطق عن بعضها البعض[4] ، نتيجة لعدم وجود سلطة مركزية للثورة وفي غياب المنسق الوطني محمد بوضياف الذي خرج من التراب الوطني يوم 26/10/1954 ولم يعد إلى الجزائر إلا بعد الاستقلال[5]. مما أدى إلى عدم طرح قضية الأولويات في التعامل بين هيئات الثورة . ولما كانت الحاجة ماسة إلى قيادة مركزية وإلى هيئة تنسيق بين الولايات التاريخية وبين الداخل والخارج أقر مؤتمر الصومام تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وأكد المبدأ الذي أعتمدته القيادة التاريخية المتمثل في أولوية الداخل عن الخارج. [6] ولما انتقلت لجنة التنسيق والتنفيذ للخارج ثم اتبعها أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، سنة 1957 أصبحت القضايا التي تهم الثورة تقرر من الخارج لتنفذ في الداخل ، وهو ما جعل المؤتمر الثاني لجبهة التحرير المنعقد بالقاهرة يقر بإلغاء مبدأ الأولويات بين الداخل والخارج وكذا بين السياسيين

C.A.O.M, G.G.A. 7.G/12014 , Dossier « les Organes Suprêmes du F.L.N » op-cit , p84.(1)

(2) بوشيبة مختار ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 174 ، الصادر بشهر جويلية ، الجزائر 2010 ، ص .ص. 113/114.

(3) ينظر الفصل الثاني ، ص.378.

(4) ينظر الفصل التمهيدي ، ص50.

(5) ينظر الفصل التمهيدي ص.61.

(6) ينظر الفصل التمهيدي ، ص 51.

والعسكريين.[1] ولما كانت لجنتا العمليات العسكرية التي شكلت بتاريخ 04 أفريل 1958 [2] ثم الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر1958 [3] متواجدة في الخارج . وهذا يعني أن كل من الهيئة التشريعية ، التنفيذية ، والقيادة العسكرية العليا[4] مستقرة في الخارج ، وهو ما جعل دورة المجلس الوطني المجتمعة بطرابلس ما بين 16/12/1959 إلى 18/01/1960 تقر بمبدأ أولوية الخارج عن الداخل وظل هذا المبدأ مطبقا إلى غاية الاستقلال .وحسبما تشير إليه الوثائق الأرشيفية الفرنسية بأن تلك التطورات التي طرأت على مبدأ

الأولويات بين هيئات الثورة المركزية منها والإقليمية هي التي أثرت على العلاقات بين الهيئات الثورية ومنها علاقة الولاية الرابعة بالهيئات المركزية.[5]

1.4.تقاسم المهام : إذا كانت مهمة قادة الثورة في الداخل تتمثل في القيام بالعمل المسلح ، و إعداد الإطار البشري الذي يتولى القيام بمختلف المهام التي لها علاقة بالثورة بما في ذلك التأطير السياسي للمناضلين وإقناعهم بدعم والانخراط في صفوف جيش التحري الوطني ، وكذا التكوين العسكري لمختلف وحدات جيش التحرير الوطني ، وووضع استراتجياتها في الميدان[6] وتوفير مختلف مستلزمات الحرب لجيش التحرير الوطني والتي من بينها الأسلحة ، التموين، التمويل وغيرها من المواد[7] بالإضافة إلى التكفل بشؤون المواطنين في الداخل. [8] أما الهيئات المركزية فقد شكلت بهدف تقديم الدعم المادي الثورة في الداخل.[9] لكنها في واقع الأمر هي التي أصبحت تتحكم في مصير الثورة في الداخل والخارج.

---

(1) ينظر الفصل التمهيدي ، ص 89.

(2) ينظر القصل الأول ، ص.ص 50 /51.

(3) ينظر الفصل الأول ، ص.ص. 200/209.

(4) رغم القيادة العسكرية تعد جزءا من الهيئة التنفيذية ، لكنها تتمتع بنوع من الاستقلالية في مجال اختصاصها عن الحكومة المؤقتة.

(5) ينظر الفصل الثالث ص.ص 348/314

(6) C.A.O.M , G.G.A ,7G/512 , Dossier « Organisation Extérieur du F.L.N » op-cit , p01.

(7) م.و.م ، المكتب الولائي للمدية ، ملف تاريخ الثورة التحريرية ، 20/08/1956 إلى نهاية 1958 ، د.ت.ط. ص.ص. 11/13.

(8) ينظر دور المحلس الولائي للثورة ص.ص238/236.

(9) C.A.O.M , G.G.A ,7G/512 , op-cit , p01.

كما تقوم بالعمل الدبلوماسي والسياسي في الخارج بهدف كسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية.[1] ورغم أن مواثيق الثورة حددت مهام كل من الهيئات المركزية للثورة والهيئات الولائية[2] ، إلا أن قادة الداخل شعروا بأن القادة المتواجدين في الخارج استحوذوا على صلاحيات تسيير الثورة في الداخل والخارج وحولوا مبدأ الأولويات لصالحهم وهو ما جعل قائد الولاية الثانية علي كافي مثلا يعترض على تشكيل الحكومة المؤقتة في الخارج ، لكون أعضاء لحنة التنسيق والتنفيذ قاموا بالتحضير لإنشاء الحكومة

« دون أخذ أي اعتبار للداخل»[3] كما يقول «إذ ليس من المعقول والموضوعية أن تسيير هيئة من الخارج عمليات عسكرية بالخارج »[4] في حين يعتبر عضو مجلس الولاية الرابعة الرائد لخضر بورقعة بأن « خضوع قيادة الداخل إلى قيادة الخارج أخرت العمل الخلاق»[5] ونتيجة لصعوبة الاتصال بين قادتي الثورة في الداخل والخارج فقد عبر محمد تقية بالقول « تراخي العلاقات بين قادة المعاقل في الداخل والمسؤولين السياسيين في الخارج »[6] وهذا ما يجعلنا نستنتج بأنه رغم توزيع المهام بين الهيئات الثورية المتواجدة في كل من الداخل والخارج حسبما حددته مختلف مواثيق الثورة إلا أن العلاقات بين تلك الهيئات لم تسلم من المشاكل نتيجة انفراد قادة الهيئات المركزية في الخارج بسلطة القرار الخاصة بالثورة في الداخل فيما كانت تراه الهيئات القيادية في الداخل في صميم مهامها وصلاحياتها ، خاصة ما يتعلق بالهيكلة المتجددة للولايات التاريخية حسبما تقتضيه ظروف الحرب وتأطير هيئاتها وتحديد الإستراتيجيات العامة للثورة بالداخل مما جعل الولايات التاريخية تعاني من صعوبات كثيرة ، والتي من بينها ما هو ناتج عن طبيعة علاقاتها بالهيئات المركزية مثل :

---

(1) C.A.O.M.G.G.A, 7G/1247 , Dossier « Dissension et Conflit Internes » op-cit , p07.

(2) C.A.O.M , G.G.A , 7G/1214 , Dossier « Organisation du F.L.N, à l'Extérieure » p01.

(3) علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي ، مصدر سابق ، ص 278.

(4) المصدر نفسه ، 280.

(5) لخضر بورقعة ، مذكرات لخضر بورقعة " شاهد على اغتيال الثورة " مصدر سابق ، ص 15.

(6) محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر الرمز والمآل ، المصدر السابق ، ص 530.

2.استقرار الهيئات المركزية في الخارج . مهما كانت الجوانب الإيجابية لوجود الهيئات المركزية للثورة بالخارج بين سنتي 1957-1962 ، إلا أن وجودها خارج التراب الوطني وبعيدة عن ميدان الحرب أدى إلى وجود العديد من المشاكل بينها وبين قادة الثورة في الداخل ومنها قادة الولاية الرابعة . فإذا كان جل أعضاء الهيئات المركزية إلى غاية 1957 متواجدين بالولايات التاريخية ، إلا أنهم عندما أصبحوا في الخارج

تراخوا عن واجباتهم تجاه الثورة في الداخل ، ومن بين الصعوبات الناتجة عن بعد القيادة المركزية عن الميدان الحقيقي للحرب ، نذكر :

– نظرا لوجود القيادة المركزية بعيدة عن ميدان الحرب فإنها لم تقم بواجباتها كما ينبغي وهو ما مكن السلطات الاستعمارية إلى التفنن في وضع مشاريعها الهادفة إلى خنق الثورة في الداخل.[1] خاصة لما علمت بأن الهيئات المركزية التي لها الحق في اتخاذ القرارات ذات الطابع الوطني والإقليمي أصبحت خارج التراب الوطني ولم يعد بإمكانها اتخاذ الإجراءات اللازمة وفي الوقت المطلوب لمعالجة القضايا المستجدة التي يعاني منها الشعب الجزائري ، ولم يبق في مقدور قادة الولايات سوى الاتصال عن بعد بقادة الثورة في الخارج من أجل تلقي التعليمات والأوامر الخاصة بإعادة النظر في الهيكلة السياسية والعسكرية للولايات و وضع الإستراتيجيات المناسبة[2] ومن ثم فإن صعوبة الاتصال بين قيادتي الثورة في الداخل والخارج[3] وعدم القدرة على التشاور في القضايا التي تهم الثورة أدى إلى ظهور الكثير من الخلافات بين القيادات الثورية[4] ومن ثم عزل المقاومة المسلحة في الداخل عن إدارتها المركزية مما أدى إلى حرمانها من كل أشكال لدعم المادي.[5] إلا أن الهيئات المركزية التي ظلت تسعى إلى تقديم الدعم السياسي والمادي

(1) C.A.O.M, G.G.A, 7G/1201, Dossier « Directives Générales du F.L.N » Document " la Relation entre le C.C.E, et les Wilayas , le 10/02/1958 , p 92.

(2) لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، مصدر سابق ، ص.ص 17/15.

(3) C.A.O.M, G.G.A, 7G/1223 , Dossier « Dissensions Internes 1956-1962 » op –cit , p 01.

(4) عامر رخيلة ، مرجع سابق ، ص 87.

(5) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، مصدر سابق ، ص 90.

للثورة انطلاقا من قواعدها المتواجدة خلف الحدود الشرقية والغربية لم يكن بوسعها القيام بكل واجباتها تجاه قادة الثورة في الداخل جراء غلق الحدود ، والإكثار من نقاط المراقبة التي أحدثتها السلطات الفرنسية في مختلف الولايات وهو أما أدى إلى جعل جبهة التحرير الوطني تعاني من صعوبات جمة في الاتصال بين مختلف هيئاتها[1] كما واجهت تلك الهيئات صعوبات في بنيتها الداخلية ، فعناصر الهيئات المركزية (

التي سبق ذكرها) لم تكن متجانسة ، فإذا كانت في الظاهر تبدو وأنها عبارة عن كتلة واحدة تسعى لخدمة المصلحة العليا للثورة لكنها في الواقع كانت تشكو من التمايز الثقافي والوظيفي ، وواجهت عدة صعوبات حالت دون تحقيق كل الأهداف التي أنشئت من أجلها خاصة ما يتعلق بعلاقاتها مع الداخل[2] وهو ما أدى في كثير من الحالات إلى حدوث أزمات داخل الحكومة المؤقتة وبينها وبين قيادة الأركان.[3] وبهذا يمكن أن نستنتج بأن العلاقات بين مختلف هيئات الثورة رغم وحدة الهدف الذي يجمعها و المتمثل في الكفاح المسلح، لكن ظروف الحرب لم تكن تسمح لإحداث التنسيق والتعاون بين قادة الثورة عن قرب وهو ما أثر سلبا على الثورة في الداخل .

3.أزمة القيادة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة . أثر التنافس الذي ميز العلاقة بين الهيئتين المركزيتين على باقي الهيئات الثورية الأخرى ومنها الولايات التاريخية[4] وبالأخص الرابعة منها التي انعكست عليها تلك الأزمة سلبا وبكيفية تختلف عن باقي الولايات الأخرى نتيجة لخصوصياتها السياسية والإقليمية، ويتمثل ذلك فيما يلي :

– فقيادة الأركان العامة للجيش كانت ترى بأنها هي المسؤولة على جيش التحرير الوطني في كل من

---

(1) C.A.O.M, G.G.A, 7G/1246, Dossier « Dissensions ,et Conflits Internes » po- cit , Document " Etat d'Esprit du Militants et Conflits , Bureau d'Etude N° 1.169/04/BE. LE 03/07/1959.

(2) ينظر المشاكل التي واجهت الحكومة المؤقتة ، في الفصل الأول ، ص.ص193/192.

(3)C.A.O.M , G.G.A, 7G/1247, Dossier « Dissensions et Conflits Internes » Note de Renseignement (Sans Date) délivré par le Commissaire Divisionnaire d'Alger , p01.

(4) ينظر نتائج الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان في الفصل الأول ، ص.ص.191/188.

الداخل والخارج وكل مساعدة تقدم للولايات يجب أن تمر عن طريقها في حين ترى اللجنة الوزارية للحرب بأن قيادة الأركان مكلفة بجيش الحدود فقط[1] وبما أن الحكومة المؤقتة لا تملك القوة اللازمة

لإرغام قيادة الأركان للامتثال لأوامرها[2] وهو ما أدى بقيادة الأركان إلى تطبيق أولوية الهيئة العسكرية على التنظيمات السياسية خاصة بعد أزمة 1962[3] وكانت الولاية الرابعة أكثر المتضررين من ذلك.

– كما يتجلى التنافس بين الهيئتين المذكورتين حول المجال الجغرافي الذي توجد فيه قيادة الثورة في كل من الداخل والخارج ، ففي الدورة الثالثة للمجلس الوطني المنعقد ما بين 09 -27 أوت 1961 ، والذي انبثقت عنه الحكومة الثالثة بقيادة بن يوسف بن خدة[4]والذي من بين ما طالب به أعضاء حكومته هو تشكيل قيادة قوية للجبهة في الداخل ، تكون أقوى من الحكومة المؤقتة نفسها التي يجب أن يقتصر دورها على الدعم الدبلوماسي فقط ، في حين ترى قيادة الأركان العامة بأنه من الضروري تشكيل قيادة موحدة لجبهة و جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج ، على أن يكون مقرها بالحدود الشرقية[5] فإذا كانت قيادة الأركان العامة التي أنشئت أساسا لتقديم الدعم المادي للثورة في الداخل و رفع مستوى التأطير للهيئات الولائية ، والمساهمة في تطوير وتجديد الإستراتيجيات العسكرية في الميدان[6] لكنها تشبثت بالبقاء على التراب التونسي فذلك يعود إلى كونها مدعمة بجيش الحدود الذي ساهمت في تكوينه وهيكلته[7] وهي القوة التي كانت تستند إليها قيادة الأركان في تنافسها مع الحكومة المؤقتة[8]. إلا أن تلك القوة العسكرية المتواجدة في الخارج لم يكن بوسعها تقديم الدعم بشكل مباشر للولايات التاريخية

---

(1) علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي ، مصدر سابق ، ص .ص. 327/326.

(2) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني ، 1956-1962، مرجع سابق ، 75.

(3) Madjid Ben Chekh , Algérie un Système Politique Militarisé , Edition l'Harmattan 2003 , p56.

(4) Ben Youcef Ben Khedda , la Crise de 1962, op-cit , pp 140/141.

(5) صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 70.

(6) C.A.O.M , G.G.A, 7G/1214, Dossier « Organisation Extérieure du F.L.N. » op –cit. p 35.

(7) ينظر جيش الحدود في الفصل الأول ، ص.ص199/195.

(8) سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح ، مرجع سابق ، ص 294.

وبالأخص الداخلية منها كالثالثة والرابعة.[1] أما الحكومة المؤقتة فظلت تحاول كسب قادة الولايات بعدما فقدت سيطرتها على جيش الحدود.ومن أجل إيجاد نوع من التوازن بين الهيئتين المتنافستين على قيادة الثورة في الداخل لجأت إلى محاولة استمالة قادة الولايات إلى صفها ، ومن أجل ذلك عمدت كل هيئة إلى استخدام بعض الأساليب لكسب قادة الداخل إلى صفها ومنها.

1.3.الأساليب التي استخدمتها الحكومة المؤقتة : باعتبار الحكومة المؤقتة هي أعلى تنفيذية للثورة ونتيجة لفقدانها السيطرة على جيش الحدود في الخارج فقد وجهت اهتماماتها لفرض سيطرتها على الولايات باستخدامها للأساليب التالية .

– حاولت الحكومة المؤقتة منذ تشكيلها كسب الولايات التاريخية وهذا ما نلمسه في التصريح الذي تقدم به أمحمد يزيد وزير الإعلام للصحافة الدولية والذي بين من خلاله بأن مختلف الأجهزة التابعة للحكومة المؤقتة تعمل على تنسيق الجهود مع قادة الثورة في الداخل بغية تزويدهم بما يحتاجون إليه ، والأخذ بآرائهم فيما يخدم الثورة.[2] وبما أن الحكومة المؤقتة هي المسؤولة رسميا عن الهيئات الولائية ، فقد كثف وزراؤها من الاتصالات بقادة الولايات ، وحثهم على التنسيق فيما بينهم[3] الأمر الذي مكنها من فرض سيطرتها على جميع القوى التابعة للثورة في الداخل[4] ولعل الهدف الذي كانت تسعى إليه الحكومة المؤقتة من كسبها للهيئات المتواجدة في الداخل هو أن تسبق قيادة الأركان وتحمل الولايات على الولاء لها وتسيطر على العاصمة قبل أن يدخل خصومها إليها . إلا أن تلك السياسة كان المراد منها خلق التوازن بين الهيئات المركزية وليس خدمة للولايات التاريخية ، ومنها الولاية الرابعة التي اعتبرت توجيه الحكومة المؤقتة أنظارها للعاصمة يدخل في إطار التسابق نحو السلطة وليس حلا لمشاكلها الداخلية.[4] وهو ما

(1) Ali Haroun , Algérie 1962 la Grande Dérive , Edition l'Harmattan , 2005, pp 88/89.

(2) C.A.O.M, 91.3F/147 , « Note de Renseignement N° 1790 » Délivré par le Commissaire Démissionnaire d'Alger N° 1790 , le 15/02/1959.

(3) C.A.O.M, G.G.A, 7G/2014,Dossier « les Organes Suprêmes » p 92.

(4) C.A.O.M, 91.3F/147, op- cit, Note de Renseignement le 22 /07/1959.

(5) سليمان الشيخ ، المرجع السابق ، ص.ص 483.

يدل على أن كل هيئة كانت تسعى إلى استمالة الولايات التاريخية ، واستخدام الدعم المادي كوسيلة لكسبها إلى صفها . ولكي تتمكن الحكومة المؤقتة من فرض رقابتها على الوضع الأمني في تونس قامت بتشكيل جهاز للشرطة الداخلية يكون تابعا لوزير الداخلية[1] ويعمل بالتعاون و التنسيق مع الشرطة التونسية والحزب الدستوري التونسي ، وتتمثل مهمته في الحفاظ على أمن وسلامة الهيئات القيادية في تونس ، كما دعت قادة الولايات إلى تشكيل الشرطة الداخلية بهدف مراقبة تحركات قوات المحتل ، غلاة المعمرين وعناصر القوة الثالثة وكذا توفير الأمن للمواطنين والمناضلين [2] كما أنشأت مكتبا جديدا لها بمدينة وجدة المغربية وجعل كملحق إداري لمراقبة الشؤون المدنية وتمثيلها لدى القنصليات الأجنبية بوجدة والمراد من كل ذلك هو رغبة الحكومة المؤقتة في مراقبة مختلف مصالح الثورة وجعلها خاضعة لها في كل من تونس والمغرب التي كانت خاضعة لجيش الحدود ، وخاصة الولايات التاريخية التي كانت الحكومة تطمح إلى مراقبة كل نشاط بها[3] خاصة إذا علمنا بأن الولايات التاريخية كانت تتوفر على أجهزة للاتصالات والتي عرفت بالتنظيم الدقيق والمحكم و تقوم بسرعة نقل الأخبار وتلقي الأوامر والتعليمات وهي على شكل شبكة هرمية متواجدة في كل هياكل الثورة[4] كما أن وزارة الداخلية المنتمية للحكومة المؤقتة ظلت تتابع كل الأنشطة التي تقام في الداخل على مستوى مختلف هياكل الثورة من القسم حتى الولاية وتتلقى التقارير بشكل دوري من طرف قادة الولايات.[5] ولما فقدت الحكومة سيطرتها على جيش الحدود الذي اصبح خاضعا لقيادة الاركان العامة[6] وجهت أنظارها للولايات التاريخية وإخضاعها لمراقبة الشرطة التابعة

---

(1) C.A.O.M , G.G.A, 7G/1203, Note de Renseignement Délivré par le Commissaire Démissionnaire d'Alger " Albert Robert le 28/04/1959.

(2) Ibid, Alger le 04/05/1959.

(3) Ibid, le 29/11/1960.

(4) م.و.م ، المكتب الولائي بالمدية ، ملف تاريخ الثورة التحريرية ، مرحلة 1956/08/20 إلى نهاية 1958.مصدر سابق ، ص 15.

(5) C.A.O.M, G.G.A, 7G/1214 , « Dossier Organisation du F.L.N , à l'Extérieur » op-cit , p61.

(6) سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح ، مرجع سابق ، ص 483.

لها ، رغم أن جيش التحرير الوطني في الداخل كان يملك أجهزة الاستعلامات الخاصة ، وهي مهيكلة بدقة ضمن هيئاته القيادية.

2.3.الأساليب التي استخدمتها قيادة الأركان : لكي تتمكن قيادة الأركان العامة من جعل موازين القوى لصالحها أثناء تنافسها مع الحكومة المؤقتة اتخذت مجموعة من الأساليب ، من بينها.

– التزمت قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بالنصوص القانونية التي شكلتها وحددت مهامها وهي النصوص المنبثقة عن دورة المجلس الوطني المنعقد بطرابلس ما بين 1959/12/16 و 1960/01/18[1] والتي من بين مهامها[1] تنسيق العمل العسكري بين الولايات التاريخية ، ووضع استراتجياته وتوفير وسائله المادية والبشرية.[2] وبما أن كل الهيئات الوطنية سواء المتواجدة منها في الداخل أو الخارج كانت في حالة حرب وهدفها الأساسي هو الكفاح من أجل استرجاع السيادة الوطنية ، فهذا يعني أن الهيئة التي تتحكم في جيش التحرير الوطني لها دور كبير في تسيير سياسة جبهة التحرير ، وهو ما كانت ترفضه الحكومة المؤقتة التي ترى بأن القضايا السياسية من اختصاصها دون سواها ، لا سيما وأن قيادة الأركان العامة قامت بهيكلة نفسها بطريقة الجيوش الكلاسيكية والتي من بين أجهزتها المحافظة السياسية للجيش التي تتناول أهم القضايا السياسية التي لها علاقة بالثورة ، وربط شبكة الاتصالات مع الداخل ، كما أن جل الخدمات العسكرية توفرها وزارة التسليح والعلاقات العامة كانت في صالح قيادة الأركان بشكل أساسي.[3]

– إذا كان جيش الحدود سنة 1962 يقدر بـ 35000مجاهدا[4] فإن ذلك ظل يشكل نقطة خلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة التي لجأت تجنيد اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب

---

(1) ينظر مهام قيادة الأركان العامة ، في الفصل الأول ، ص .218/215.

(2) C.A.O.M. G.G.A, 7G/1214, « Dossier Organisation Extérieur du F.L.N » op-cit , P 35.

(3) C.A.O.M, G.G.A, 7G/512, « Dossier Organisation Extérieur du F.L.N » op-cit , p01.

(4) ينظر جيش الحدود في الفصل الأول ، ص.ص 198/195.

وتونس بالإضافة إلى الفئات الاجتماعية المتواجدة في الخارج كالطلبة ، الأطباء ، العمال وهو الإجراء الذي رفضته اللجنة الوزارية للحرب.[1] مما دفع بالحكومة المؤقتة إلى السعى لتوسيع شبكة التنظيم السياسي للجبهة في مختلف البلدان[2] قصد الحصول على مختلف أشكال الدعم لصالح الثورة ، وكسب ممثلي فيدراليات جبهة التحرير الوطني في كل من فرنسا ، تونس والمغرب، وسعيا لدعم الصلة مع قادة الولايات وذلك في إطار المهام التي يقوم بها أعضاء الحكومة[3] كما كثفت من عملية الاتصال بالمنتخبين الجزائريين في المجالس الفرنسية بغرض كسبهم لدعم الثورة الجزائرية ، و هذه الجهود قوبلت بالانتقاد من قبل قيادة الأركان على اعتبارها لم تقدم الدعم المباشر للجيش وتزيد من نفقات الثورة ، وفي نفس الوقت وجدت تحفظا من قبل قادة الولايات التي لم تتلق الدعم المطلوب وانتقدت الحكومة المؤقتة على أنها تقوم بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري الميداني[4] كما أن العمل العسكري الذي قامت به قيادة الأركان أعتبر في نظر الحكومة المؤقتة خروجا عن طاعتها وأوامرها وكل ذلك كان على حساب الثورة في الداخل خاصة عندما تعلق الأمر بـ.

3.3.عدم قدرة الحكومة المؤقتة على إرغام قيادة الاركان العامة على العودة إلى الداخل.ظلت بعض القيادات الوطنية والتي من بينها عبان رمضان تطالب بوجود قيادة وطنية في الداخل ، وذلك منذ انعقاد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1957 ، إلا أن ذلك لم يتحقق عمليا. [5] وفي اجتماع الحكومة المؤقتة المنعقد بتاريخ أول أكتوبر 1958 اتخذت قرارا بقضي بضرورة إدخال جيش الحدود إلى الداخل في أجل لا يتعدى مدة شهر واحد ، إلا أن هذا القرار لم يطبق ، لأن الحكومة التي أصدرته

---

(1) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني ، وصراع السلطة 1956-1965 ، مرجع سابق ، ص 62.

(2) C.A.O.M ,G.G.A, 91.3F/147 , Note de Renseignement , op-cit , le 22/07/1959.

(3) C.A.O.M, G.G.A, 91.3F/144 , « Dossier F.L.N » Note de Renseignement sur l'Activités du F.L.N, Délivré par le Commissaire Divisionnaire d'Alger le 03/09/1959.

(4) محمد تقية ، تاريخ الثورة الجزائرية ، المصدر الرمز والمآل ، مصدر سابق ، ص 504.

(5) علي كافي ، مذكرات الرئيس على كافي ، مصدر سابق ، ص 280.

كانت موجودة هي الأخرى بالخارج ولم تكن قادرة على إرغام هيئة أخرى بالدخول إلى أرض الوطن وهو ما جعل وجود هيئات عسكرية تقود الثورة وهي بعيدة عن الميدان.[1] ولما عقدت دورة المجلس الوطني 16 ما بين /1959/12 و 1960/01/18 ، والتي انبثق عنها تشكيل قيادة الأركان العامة على أن تدخل إلى التراب الوطني رفقة الوزراء الذين ترتبط مهامهم بالداخل، إلا أن الشطر الذي له علاقة بنقل جيش الحدود إلى الداخل أثار الجدل بين أعضاء المجلس ، دون أن يحظى بالإجماع وظل بعيد عن التطبيق.[2] فقادة الولايات المتواجدون في الميدان ومنهم علي كافي ، مع بعض السياسيين أمثال بن يوسف بن خدة طالبوا بوجود قيادة في الداخل في حين ترى قيادة الأركان بأن نقل جيش الحدود إلى الداخل مجازفة بجيش التحرير الوطني[3] ولما رفض المجلس الوطني المصادقة على الاقتراح الذي تقدم به بن يوسف بن خدة دفعه إلى الانسحاب من الحكومة الثانية ، لأن قناعته هي تواجد الحكومة المؤقتة في الداخل حيث تتواجد الحرب ، أما الخارج فهو للعمل الدبلوماسي وجلب الدعم المادي فقط[4] ومهما اختلفت الحجج التي تقدمت بها كل من الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان فإن الخاسر الأكبر من بقاء الهيئات السياسية والعسكرية التي لها السلطة المركزية في إدارة شؤون الحرب في الخارج ، هي الثورة في الداخل ، وتحمل قادة الولايات رفقة الشعب الجزائري كامل المسؤولية في مواصلة الحرب في غياب قيادة مركزية في الميدان. كما نلاحظ بأن الهيئات المركزية المتواجدة في الخارج هي التي تتمتع بصلاحيات واسعة فيما يتعلق باتخاذ القرارات التي تخص تسيير الثورة في الداخل. أما مجالس الولايات التاريخية الأقرب إلى ميدان الحرب فكثيرا ما اعتبروا بمثابة مجالس استشارية ، لأن مهمتهم تقتصر على عرض قضاياهم على الهيئات المتواجدة في الخارج للبث فيها و إصدار القرارات التي يفرض على قادة الولايات تطبيقها ، وقد يستغرق ذلك وقتا طويلا ، مما يؤثر سلبا على العمل اليومي لمجريات الحرب في الداخل.

---

(1) محمد تقية ، تاريخ الثورة الجزائرية ، المصدر الرمز والمآل ، مصدر سابق ، ص 504.

(2) كافي ، نفس المصدر ، ص 326.

(3) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965 ، مرجع سابق ،ص 68.

(4) بلحاج ، المرجع نفسه ، ص 53.

4. قضية الإليزي : اختلفت التسميات لهذه القضية[1] التي تتمثل في اللقاء الذي تم بين ثلاثة أعضاء من مجلس الولاية الرابعة وبين الجنرال ديغول و مساعديه بتاريخ 10 جوا ن 1960، وانعكست تلك القضية سلبا على الهيئة القيادية للولاية ، وكذا على علاقتها بالهيئات المركزية للثورة في الخارج .

1.4.دوافع اللقاء. اختلفت دوافع عقد هذا اللقاء الذي تم بين أعضاء من مجلس الولاية الرابعة والجنرال ديعول بين المؤرخين الفرنسيين الذين أعطوا للموضوع طابع الاستسلام الذي يندرج في إطار سلم الشجعان الذي اقترحه الجنرال ديغول على جيش التحرير الوطني في الداخل و قيادة الثورة التحريرية في الخارج.[2] وبين المؤرخين الجزائريين وإطارات جيش التحرير الوطني خاصة في الولاية الرابعة بحيث يهمهم الأمر بشكل مباشر ، ويمكن تحديد دوافع ذلك اللقاء تبعا للآراء المتباينة ، والتي من بينها.

1) أراء المؤرخين الفرنسيين : جل الدراسات الفرنسية التي تناولت قضية الإليزي بين أعضاء من قيادة الولاية الرابعة والمسؤولين الفرنسيين تتشابه في مضمونها العام ، والتي لا تختلف عن السياق الذي أراده ديغول لكسب قادة الداخل ، ويمكن التركيز على آراء بعض المؤرخين أمثال.

---

(1) يسميها البعض بقضية الإليزي على أساس أن خطة اللقاء الذي تم بين بعض إطارات الولاية الرابعة والسلطات الفرنسية تمت بقصر الإليزي بباريس ووفق أهداف فرنسية بعدما عجزت السلطات الفرنسية عن إيجاد حل بالطرق العسكرية ، كما يرون بأن هذه القضية هي نتيجة لما أطلق عليه ديغول بسلم الشجعان ، أي أن الخطة وضعت بالإليزي وتم اللقاء به ووفق أهداف تخدم المصالح الفرنسية (d'Yves Michaud,la Guerre d'Algérie 1954-1962, Edition Odile Jacob , Paris 2004 , p 42)

كما ركزت الكثير من الدراسات على أن القضية مرتبطة بقائد الولاية الرابعة سي صالح ، كما يؤكد ذلك العسكري والكاتب الفرنسي بيير مونتاغنو (Pierre Montagno) في كتابه قضية سي صالح ، والذي يرى بأن تلك القضية جاءت نتيجة للاختلاف بين الهيئات القيادية في الداخل والخارج ، لا سيما الولاية الرابعة التي كانت محل اهتمام من طرف الهيئات المركزية ، و من السلطات الفرنسية في نفس الوقت . وعرفت تلك القضية باسم سي صالح قائد الولاية الرابعة باعتباره هو الناطق الرسمي باسم ولايته والمتحمل لمختلف الصعوبات التي تواجهها (Pierre Montagnon, l'Affaire si Salah , Edition Paygmalin , France 1997, p 108)

(3)هو الاقتراح الذي قدمه الجنرال ديغول لجيش التحرير الوطني وقيادته في الخارج بتاريخ 23 أكتوبر 1958، والرامي إلى إيقاف الحرب عن طريق تسليم أعضاء جيش التحرير لأسلحتهم للمصالح الفرنسية في الداخل ، كما يقترح على الهيئات المركزية التقدم إلى السفرات الفرنسية في كل من تونس والمغرب لوضع الترتيبات العملية لتحقيق ذالك.

(4)(Jean-Charles Jauffret,Maurice Vaïsse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , op-cit , p 179.)

- يرى المؤرخ الفرنسي بيير لقوات (Pierre le Goyet) بأن الوضع الداخلي الذي عرفته الثورة ككل والولاية الرابعة بشكل خاص كان سببا في دفع قادتها في تقبل مقترح ديغول الداعي إلى إحلال السلم في الجزائر.[1] إلا أن الوضع الصعب الذي كانت تعيشه الولاية الرابعة طيلة مدة الثورة وخاصة خلال الفترة التي تلت سنة 1959 ما كان ليؤدي إلى عقد مثل ذلك اللقاء لو توفرت شروط التجانس بين الهيئات الثورية في كل من الداخل والخارج . في حين ويرى المؤرخ إيف ميشو (yves Michaud) بأن فشل المخططات العسكرية التي قام بها الجنرال شارل ديغول في الجزائر ، دفعه إلى البحث عن حلول سلمية ينهي بها القضية الجزائرية التي أنهكت فرنسا بعدما استحال على سلطات بلده القضاء على الثورة بالقوة.[2] ويبدو أن هذه السياسة لم تكن بالجديدة على قادة الثورة في الداخل فقد سبق و أن استعملها الوالي العام جاك سوستال (Jacques Soustelle)[3] ولم تجد نفعا لسلطات الاحتلال ، فكيف يمكن أن تنفع في عهد الجنرال ديغول ، وفي وقت كانت فيه الثورة قد أخذت بعدها الوطني والدولي ، كما أصبحت لها مختلف الهيئات التمثيلية في الخارج . أما روني قاليسو (René Gallissot) فيرى بأن الجنرال ديغول أراد أن يحقق نصرا سياسيا على حساب الحكومة المؤقتة في الوقت الذي كان فيه التحضير جاريا لمحادثات مولان (Melun)[4] بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وبعمله هذا يكون قد كسب قادة الثورة في الداخل ، وأحدث شرخا بين قادة الولاية الرابعة وقادتها في الخارج.[5] ويفهم من كلام قاليسو بأن الجنرال ديغول كان يبحث عن وسيلة سياسية يحقق من خلالها

---

(1) Pierre le Goyet la Guerre d'Algérie , op-cit , p .p.125/133

(2) D'Yves Michaud , la Guerre d'Algérie 1954-1962 , Edition Odile Jacob , Paris 2004, p 42.

(3) ولد جاك سوستال بتاريخ 03 فيفري 1912 تقلد منصب الوالي العام في الجزائر ما بين 26 جانفي 1955 إلى 30 جانفي 1956 طبق سياسة الترهيب والترغيب في الجزائر أو ما سمي بأسلوب الرغيف والعصا ، ولم تجد أي استجابة من قبل الثورة التحريرية بقدر ما دفعت بالشعب الجزائري إلى احتضان الثورة.

(4) جرت محادثات بين ممثلي الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية في مدينة مولان الفرنسية ما بين 25 و29 جوان 1960 ، استنادا للخطاب الذي تقدم به ديغول يوم 14 جوان 1960 والذي يدعو فيه الحكومة المؤقتة المحادثات بين الطرفين.

(5) Michel de Jaeghere ,le Livre Blanc en Algérie , Edition Extrait , parix 2001 ; p 57

تحقيق الشرخ السياسي بين قادة الثورة في كل من الداخل والخارج ، ثم يجد بديلا يتفاوض معه غير وفد الحكومة المؤقتة . ومهما كانت نوايا ديغول والتي لخصها موريس جوفري في كتابه عسكريون ومتمردون في حرب الجزائر ، بأن ديغول كان يبحث عن إحداث القطيعة بين قيادات الثورة الجزائرية في الداخل والخارج ، مع تركيزه على الولاية الرابعة نظرا لأهميتها ومعاناة قادتها ، كما أراد كسب الولايات المجاورة للرابعة وبالأخص الثالثة والخامسة لمخططه.[1]

ومهما اختلفت أراء المؤرخين الفرنسيين حول قضية زيارة قائد الولاية الرابعة محمد زعموم (المدعو سي صالح) إلى قصر الإليزي فإنها تتفق حو مغزى واحد يتمثل في كون مخطط الزيارة وأهدافه رسم من طرف أجهزة الاستعلامات الفرنسية من أجل تحقيق غايات لم تتمكن من تحقيقها بواسطة قوة السلاح وهي المعلومات التي تؤكدها مختلف الدراسات بما فيها الوثائق الأرشيفية التي جمعت حول القضية بالمصالح التاريخية للجيش البري الفرنسي (S.H.A.T)[2] حتى الجرائد الفرنسية وجدت في تلك القضية المادة الإعلامية لها والتي من بينها جريدة لوموند الفرنسية (Journale le monde)[3] ، وبنفس التوجه السياسي الذي يحمله ساسة فرنسا ومؤرخوها وهو ما يراد به التشكيك في وحدة هياكل الثورة وهيئاتها وإفشال محادثات مولان التي كانا الطرفان يحضران لها.

2) في نظر إطارات الولاية الرابعة : مهما اختلفت أراء إطارات جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة أو مجاهدو الولايات الأخرى الذين تعاملوا معهم عن قرب مثل الولايتين الثالثة والخامسة حول نظرتهم لقضية الإليزي ، إلا أنه هناك قواسم مشتركة تربط أرآهم ، والمتمثلة في صعوبة الاتصالات بين الداخل والخارج وما ترتب عنها من مشاكل بين هيئات الثورة[4] و هو ما تؤكده حتى الوثائق الفرنسية.[5] ومن بين أراء إطارات الولاية الرابعة ، نذكر:

---

(1) Maurice Jauffret , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , op- cit , p 182.

(2) 1 H 2703 , Dossier N 01 « Documents Récupérés sur les Rebelles » Affaire du Conseil de la Wilaya 4 , Affaire Si Salah 1960.

(3) جريدة لوموند الصادرة أيام ، 22 ، 23 جوان 1960.

(4) عمار رخيلة ، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ،ص 87.

(5) C.A.O.M , G.G.A, 7G/ 1201, la Relation entre l'Intérieure et l'Extérieure , op-cit.

- يرى المجاهد محمد تقية بأن خلفيات زيارة الإليزي تعود إلى تلك العزلة التي ميزت العلاقات بين الهيئات المركزية للثورة في الخارج وبين الولايات التاريخية لا سيما الداخلية منها مثل الولاية الرابعة ، وما ترتب عنه من صعوبة الاتصالات وإمداد الثورة بما تحتاج إليه من أسلحة وذخيرة ، وفي ظل القطيعة بين الداخل والخارج لعبت أجهزة الاستعلامات ووسائل الإعلام الفرنسية دورا كبيرا في زيادة الهوة في علاقة قادة الداخل بالخارج . ثم أن وجود القيادة المركزية للثورة بالخارج أعطى لقادة الداخل نوعا من الاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية [1] خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الهيكلية وتعيين أعضاء المجالس الولائية والتدخل لفض النزاعات بين الولايات التي هي من اختصاص الهيئات المتواجدة في الخارج[2] لكون الولاية الرابعة عرفت فترة عصيبة بعد استشهاد قائدها أحمد بوقرة بتاريخ 05 ماي 1959 وانتقال عضوا مجلسها إلى تونس وهما رابح زيراري (عز الدين) المسؤول العسكري ، وعمر أصديق مسؤول الإعلام والاتصال ،ولم يبق في قيادة أركانها سوى محمد زعموم (سي صالح) كقائد بالنيابة وجيلالي بونعامة (سي محمد) كمسؤول عسكري ونائب لقائد الولاية دون أن تتدخل الحكومة المؤقتة لترقية زعموم كقائد رسمي للولاية و ترقية عضوين أخرين لمجلس الولاية.[3] لأن الولاية الرابعة متعودة على حل مشاكلها بنفسها فيما يخص القضايا التنظيمية بحيث عقد لقاء لإطارات الولاية الرابعة بتاريخ 14 جانفي 1960، بمنطقة الروابح وترتب عن هذا اللقاء ترقية إطارات جديدة للمجلس الولائي ، وتوزيع المهام بينهم كالتالي:

- محمد زعموم ، مسؤول سياسي وعسكري للولاية .
- جيلالي بونعامة ، مسؤول عسكري ونائبا لقائد الولاية.
- حمدي بن يحي (المدعو عبد اللطيف أو سي حليم) مسؤول سياسي .

---

(1) محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر ، الرمز والمآل ، مصدر سابق ، ص 503/505.

(2) تقية ، المصدر نفسه ، ص 544.

(3) أمحمد بوحموم ، مذكرة ماجستير ، مرجع سابق ، ص.ص 147/151.

- لخضر بوشمع ، مسؤول الإعلام والاتصال .[1]

وهذا يعني أن قادة الولاية الرابعة كانوا متحفظين من اهتمامات الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بقضايا الثورة في الداخل لكونها احتكرت القضايا التنظيمية للولايات دون أن تقوم بواجباتها نحوها ، وهو ما جعلهم يسعون إلى المبادرات المحلية حتى ولو كانت تخالف مبدأ إجماع الثورة الذي يحدد الصلاحيات التي وضعتها دورات المجلس الوطني . ففي يوم 22 مارس 1960 ، قام لخضر بوشمع بصفته مسؤولا للإعلام والاتصال بمراسلة الهيئات المركزية في الخارج ليذكرهما بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهما تجاه الثورة في الداخل ، كما انتقد مسيري الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان العامة ، باعتبارهم تركوا قادة الداخل دون أن يقدموا لهم الدعم السياسي والعسكري المطلوب.[2] ولم يكتف الرائد لخضر بوشمع حسب رأي المؤرخ جلبرت مني إلى انتقاد الهيئات المركزية للثورة فحسب بل طالب بعقد مؤتمر وطني يكشف من خلاله تقاعس القيادات المتواجدة في الخارج عن واجباتها تجاه الثورة في الداخل.[3] أما محمد زعموم قائد الولاية الرابعة فقد أرسل برقية إلى قيادة الثورة بتونس بتاريخ 14 أفريل 1960 ، حيث ذكر فيها بالمشاكل التي تعاني منها الثورة في الداخل والتي لم تعد تتلقى الدعم من الهيئات المركزية البعيدة عن الميدان ، ومن ثم فإن قادة ولايته لم يعد بمقدورهم الاعتماد على تلك الهيئات ، وفي نفس الوقت لم يقو مكتوفي الأيادي أمام ما يعاني منه سكان الولاية. [4] ومن خلال ما جاء في الرسالتين اللتين تقدما بهما عضوا المجلس الولائي للهيئات المركزية يمكن أن نستشف عدة حقائق من بينها ، عدم وصول الدعم المادي للولاية الرابعة سواء من الحكومة المؤقتة أو قيادة الأركان العامة ، ولعل ذلك ما جعل قادة الولاية يبحثون عن أي حل قد ينقذهم مما هم فيه ، وهو ما جعل أجهزة الاستعلامات الفرنسية تسعى لاستغلال الظرف الصعب الذي تعاني منه قيادة الولاية الرابعة ، وتقترح على رئيسها الجنرال ديغول مشروع عقد

---

(1) Mohamed Teguia ,l'Armée de Libération Nationale en Wilaya 4 , op-cit , p 135.

(2) Mohamed Harbi et Gilbet meynier , le F.L.N, Document et Histoire 1954-1962, op –cit , p 563.

(3) Gilbet meynier , Histoire Intérieure du F.L.N 1954-1962. Op-cit , p 426.

(4) Mohamed Harbi et Gilbet meynier , op-cit , p 481.

لقاء مع أعضاء مجلس الولاية الرابعة ومنه إلى باقي الولايات التاريخية إن أمكن ذلك . وهذا رغم أن جل الدراسات الفرنسية تشير إلى أن اقتراح اللقاء جاء من قبل الخصم ، وفي نفس الوقت تشير إلى فكرة دور جهاز المخابرات الفرنسية في عقد اللقاء ، الأمر الذي يؤكد بان السلطات الفرنسية كانت تستغل كل المشاكل الداخلية للثورة وتحاول تحويلها إلى مكسب سياسي أو عسكري لها .

– أما الرائد لخضر بورقعة أحد المقربين من قيادة الولاية الرابعة وممن لطفوا من انعكاسات القضية على قادة ولايته ، فيرى بأن خلفيات اتصالات الإليزي تعود إلى سوء المعاملة والألفاظ السوقية التي كان يتلقاها قائد الولاية محمد زعموم من قيادة الأركان العامة أثناء الاتصالات اللاسلكية بينهما ، كما أرجعها إلى الحصار المفروض على الثورة بشكل عام وعلى الولاية الرابعة بشكل خاص ، كما يشير إلى أن قيادة ولايته التزمت بالخط الوطني بدليل ما قاله زعموم لديغول ((أرجو ألا تعتبروا مجيئنا إلى الإليزي هو موقف انعزالي أو معارض لأي من رفقائنا في جيش وجبهة التحرير الوطني)). [1] ورغم أن الوفد الذي حضر تلك الاتصالات أكد للسلطات الفرنسية بضرورة تمكينه من توسيع التشاور مع الهيئات القيادية للثورة في الداخل والخارج ، إلا أنه أعتبر من طرف بورقعة عضو مجالس الولاية الرابعة بالخطأ ، لكنه لا يصفه بالخيانة.[2] وبهذا يمكن أن نقدم بعض الاستنتاجات لهذه القضية والتي منها :

– أنها تعد مجرد اتصالات وليست مفاوضات رسمية ، ولم تكن عملية اتصال شخصيات وطنية مع الطرف الفرنسي بدعة في تاريخ الثورة التحريرية ، لكن ربما الجديد فيها أنها جاءت من طرف قادة إحدى ولايات الداخل في وقت كانت فيه القرارات المصيرية للثورة تصدر من قبل الهيئات المركزية المتواجدة في الخارج ، و ترفض أي مبادرة نابعة من الداخل مهما كان شكلها.

– لم يصدر أي قرار رسمي في ذلك اللقاء ، وكل ما في الأمر عبارة عن إقتراح توقيف الحرب ، وربما هي الغاية التي كان يسعى إليها الطرفان الجزائري والفرنسي في محادثات مولان التي ستعقد خلال

– لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، مصدر سابق ، ص.ص 48 /55.

– المصدر نفسه ، ص 56.

الفترة الممتدة بين 25 و29 جوان 1960 ، وكان بالإمكان أن يثمن فحوى اللقاء لصالح الوفد الذي سيلاقي نظيره الفرنسي في مولان ، لو كان هناك تنسيق وتشاور بين الهيئات الثورية في الداخل والخارج لكن ، انقطاع الحوار هو الذي اعتبر ما حدث في الإليزي بالخروج عن القواعد الرسمية للاتصالات مع الخصم.

2.4.كيفية إجراء اللقاء : على إثر الخطاب الذي تقدم به الجنرال ديغول بتاريخ 16 سبتمبر 1959 والذي يحمل مبدأ إنهاء الحرب وتقرير المصير ، بغية التخلص من الحرب بالشروط التي تخدم فرنسا وهي وضع جيش التحرير الوطني للأسلحة التي بحوزته ، ثم إجراء انتخابات تتحكم فرنسا في نتائجها مسبقا ثم يأتي دور المفاوضات بعدما يتم تحضير كل الترتيبات السياسية والعسكرية لتحطيم الثورة بدون تكلفة مادية أو بشرية[1] وبعد الاجتماع الذي جمع إطارات الولاية بمنطقة الروابح بتاريخ 14 جانفي 1960 والذي تم فيه تقييم الخسائر المترتبة عن مخطط شال والصعوبات العامة التي تعاني منها الولاية الرابعة ثم اتفق على إعادة هيكلة الولاية بمبادرة محلية ، وفي غياب الترقيات التي تقرها الهيئات المركزية ، كما درست الحلول المقترحة من قبل المجلس الموسع للولاية.[2] مما فتح المجال لاجتهاد أعضاء المجلس الولائي فيما يرونه مفيدا للثورة على مستوى ولايتهم . لكن كان من الأجدر ألا يتدخلوا في القضايا التي تم فيها الفصل من طرف مواثيق الثورة خاصة ما يتعلق بقضايا تقرير المصير والمفاوضات مهما كانت صفتها مع العدو والتي تعد من اختصاصات المجلس الوطني دون سواه حتى ولو كان الاقتراح صادر من الهيئات المركزية الأخرى.

---

(1) Henri Féraud , Contribution de à L'Histoire des Commandos de L'Air en Algérie 1956-1962, Edition Latine , Paris 1986 , p 218

(2) Jean – Charles Jauffret et Charles Robert Ageron , des Hommes et des Femmes en Guerre d'Algérie , Edition Autrement , Paris 2003 , p 511.

(3) القاضي قدور مازيغي ، وهو أحد المناضلين المعروفين بالمدية ،كان يسكن بمنطقة غابية بضواحي المدية مما سهل على أفراد جيش التحرير الوطني من استخدام منزله كمكان للراحة ، لعب دور الوسيط بين أعضاء من مجلس الولاية الرابعة وبين النائب العام (Robert Sheleck ،كما استقبل وفد الولاية الرابعة يوم 17 مارس 1960، وفي يوم 19 مارس أنتقل إلى باريس للعرض القضية على وزير العدل (Edmond Michelet) (Ahmed ben chrif , Parole de Bardeur)

انطلاقا مما ذكر تم ترتيب اللقاء في مكتب القاضي مازيغي قدور[3] من طرف ثلاثة أفراد منهم عضوان من المجلس المؤقت للولاية الرابعة ، الذي تم تنصيبه بتاريخ 14 جانفي 1960 ، وهما المسؤول السياسي حمدي بن يحي (عبد الحليم) و لخضر بوشمع ، مسؤول الإعلام والاتصال ، ومحمد عثمان طلبة (عبد اللطيف) مسؤول المنطقة الثانية ، وتم عقد أول لقاء بمنزل القاضي قدور مازيغي بتاريخ 17 مارس 1960 مع الوفد الفرنسي المتشكل من :

- برنارد تريكو (Bernard Trico) مستشار برئاسة الجمهورية الفرنسية والمكلف بالقضية الجزائرية.
- العقيد ادوارد مارتون (Edouard Marthon) عضو في ديوان رئيس الحكومة ميشال دوبري (Michel Dobré)[1]. ولما تم إبلاغ وزير العدل إيدموند ميشلي (Edmond Michelet) من قبل النائب العام روبير شمالك (Robert Shmelck) الذي أبلغ بدوره رئيس الحكومة ميشال دوبري ليقدم هذا الأخير مقترح الاتصال مع وفد الولاية الرابعة إلى الجنرال ديغول[2].ولترتيب أمور اللقاء المرتقب مع الجنرال ديغول عقدت عدة لقاءات أخرى بين الإطراف المذكورة أيام 28 و31 مارس و 31 ماي و 02 جوان 1960 ، والتي حددت فيها مختلف الإجراءات المتعلقة بزيارة قصر الإليزي ومقابلة ديغول.[3]

وما يمكن تسجيله حول تلك التحضيرات أن قائد الولاية زعموم ونائبه بونعامة لم يكونا على علم بذلك إلى غاية يوم 09 جوان 1960 أي عشية الزيارة المرتقبة إلى باريس حسبما يشير إلى ذلك التقرير السياسي للولاية الرابعة ، كما أن حمدي بن يحي ولخضر بوشمع كان قد بعث برسالة إلى الحكومة المؤقتة يطلبان منها تفويضهما للتحدث باسمها مع السلطات الفرنسية.[4] فكيف وافق قائد الولاية ونائبه على تلك الزيارة فورا ولم يكونا على علم بها وهما المسؤولان الأساسيان في الولاية واللذان سيتحملان تبعات تلك الاتصالات ، كما أنه ليس من تقاليد الثورة أن تمر أي قضية مهما كانت طبيعتها دون أن تناقش من طرف قيادة الأركان وتحصل الموفقة بشأنها ، وليس من المعقول أن يتصل أو يراسل أي عضو في

---

(1) تولى ميشال دوبري ، رئاسة الحكومة الفرنسية في عهد الجمهورية الخامسة ، ما بين 18 جانفي 1959 و 14 أفريل 1962.
(Pierre Sergent , Michel Dobré , ou le Clairon Impudique , Edition Régine Deforge , p 155.

(2) بوعلام بن حمودة ، تاريخ الثورة الجزائرية ، مصدر سابق ، ص.ص 477/478.

(3) Jean – Charles Jauffret , et Maurice Vaisse , Militaire et Guérilla , dans la Guerre d'Algérie , op – cit , p 176.

(4) م.و.م. ، التقرير السياسي للولاية الرابعة للفترة الممتدة بين سنتي 1962-1959، ص .ص. 202/203.

مجلس الولاية بهيئات في الخارج سواء كانت وطنية أو أجنبية بدون علم قائد الولاية ، وهل لأن الأعضاء الثلاثة الذين خططوا للقاء لم يكونو منسجمين مع العضوين القياديين للولاية منذ استشهاد أحمد بوقرة بتاريخ 05 ماي 1959 فتصرفوا تصرفا يتنافى مع تقاليد القيادة الثورية التي تخضع إلى قوانين سلم المسؤوليات مهما كانت الظروف والدوافع ، وكانت النتيجة هي تصدي رفقائهم للمسعى الذي قاموا به وخسروا كل شيء حتى أرواحهم ، ولعل الإجابة الوحيدة التي يمكن تقديمها للعديد من التساؤلات هي أن الرائد لخضر بوشمع كلف في اجتماع 14 جانفي 1960 كمحافظ سياسي (مؤقت) وهو ما يسمح له الاتصال بالولايات ومع الهيئات المتواجدة في الخارج، لكن في حدود ما تسمح به صلاحيات عضو مجلس الولاية.

وعندما وضعت مختلف إجراءات اللقاء المرتقب مع الجنرال ديغول ومن أجل إعطاءه الطابع الرسمي اقترح الوفد الفرنسي على نظيره الجزائري ضرورة مشاركة عضوا مجلس الولاية السابقين (زعموم وبونعامة) اللذان تم تبليغهما يوم 09 جوان 1960 ليتم نقل الوفد في نفس اليوم على متن طائرة عمودية من المدية إلى مطار بوفريك العسكري ثم منه إلى فرنسا ، وتم اللقاء كما كان مخططا له يوم 10 جوان ، وشارك فيه عن الجانب الجزائري كل من محمد زعموم ، جيلالي بونعامة ولخضر بوشمع ، في حين حضر عن الجانب الفرنسي الجنرال ديغول رفقة كل من برنارد تريكو و ادوارد مارتون .

3.4. محتوى اللقاء : يمكن تلخيصه فيما يلي .

– وقف إطلاق النار على مستوى الولاية الرابعة ، مع إمكانية تعميم ذلك في الولايات التاريخية الأخرى وتتعهد سلطات الاحتلال بتوفير الشروط الأمنية لعملية الاتصالات بين هياكل الثورة في الداخل.[1]

– رغبة وفد الولاية الرابعة الاتصال بالقادة التاريخيين الخمسة المتواجدين بسجن الصحة بفرنسا ، إلا أن الوفد الفرنسي برئاسة ديغول رفضت طلبهم .

– أخبر ديغول ضيوفه بأنه سيقدم نداء موجه للحكومة المؤقتة يوم 14 جوان المقبل يدعوها إلى مواصلة المحادثات بين الطرفين .[2]

---

(1) Philippe Tripier , Autopsie de la Guerre d'Algérie , op-cit ,p.p 439/441.

(2) Gelbert Meynier , Histoire Intérieure du F.L.N., op-cit p 428.

و من هنا يمكن القول بأن هذه الاقتراحات لم ترق إلى مستوى القرارات لأن كلا الوفدين يدرك بأن الهيئات المخولة قانونا بإيقاف الحرب هي الهيئات المركزية بعد مفاوضات من قبل الحكومة المؤقتة ومصادقة المجلس الوطني ، و يمكن اعتبار ما تجرأ على قيامه وفد الولاية الرابعة هو البحث عن وقف إطلاق النار بأي وسيلة كانت جراء الدمار الناتج عن مخطط شال وعدم تجاوب الهيئات القيادية في الخارج مع المراسلات التي قدمها سي صالح ورفقائه ، وإن كان ذلك لا يعد مبررا لمخالفة الإجماع الوطني.

4.4. انعكاس اتصالات الإليزي على الولاية الرابعة . انعكست تلك القضية سلبا على الولاية الرابعة سواء من حيث الجوانب التنظيمية والهيكلية على المستوى الداخلي ، أو فيما يتعلق بعلاقتها بالهيئات القيادية في الخارج ، بحث :

– اعتبرت تلك المبادرة عملا انفراديا لا يمت بصلة إلى الإجماع الوطني ، كما لا يمكن قبولها على المستوى الولائي وهو ما جعل لخضر بورقعة ورفقاؤه يعملون إلى تكثيف الجهود مع إطارات الولاية لعدم تطبيق اقتراحات الإليزي في الميدان.[1] و مهما كانت الدوافع التي أدت إلى تلك الاتصالات مع القادة الفرنسيين لكنها لم تشفع لأصحاب المبادرة ، ولم تعد مبررا للاجتهاد السياسي الذي لا يتماشى ومواثيق الثورة ، لا سيما المادة الثامنة من قوانين المؤسسات المؤقتة للثورة التي تخول المجلس الوطني أحقية الفصل في المفاوضات المؤدية لوقف إطلاق النار دون سواه[2] وهو ما كان سببا في إعدام حمدي بن يحي (حليم) ولخضر بوشمع.[3] جزاء مبادراتهما حيث يقول لخضر بورقعة ((وأن هذين الشخصين كان لهما دور مركزي في تحضير اللقاء))[4]

– كادت تلك القضية أن تزرع الشك بين إطارات الولاية لكونها تمت في سرية تامة وبعيدة عن جلسات المجلس الولائي ، فحسب محمد تقية فإن عبد اللطيف طلبة (عبد اللطيف) عندما تعرض للاسر بتاريخ 17 ماي 1960 كشف للفرنسيين بأن قائد الولاية محمد زعموم لا علاقة له بالاتصالات

---

(1) لخضر بورقعة ، مصدر سابق ، ص.ص 57/714 .

(2) C.N.A, Répertoire, C .N.R.A , Institution Provisoires de la République Algérienne , Article N° 08.

(3) Alouis Said Kergot , op –cit ; p 42.

(4) بورقعة ، المصدر السابق ، ص 47.

الجارية و سيعمل على إقناعه بذلك بكل الطرق.[1] أما تقرير الولاية الرابعة فيشير إلا أن المسؤول العسكري جيلالي بونعامة لم يكن على علم بما يجرى من اتصالات بين رفقائه والطرف الفرنسي إلى غاية يوم 09جوان 1960عندما كان الوفد يتهيأ لزيارة الإليزي[2] و لم يكن يعلم بفحوى الزيارة ، ولا مقتنعا بها وكانت تراوده الشكوك ، ووافق على ما تم التخطيط له في الخفاء إما لإرضاء زملائه أو خوفا من ردود فعلهم.[3] وبهذا نلاحظ بأن اللقاء حضر في غياب المسؤولين المباشرين للولاية وهما زعموم و بونعامة اللذان لم يكونا على علم بالاتصالات السرية التي قاما به رفقائهما في المجلس المؤقت ، كما لم يتم استشارة قادة المناطق ومجالسها الذين استنكروا تلك الاتصالات التي لم تحترم فيها تقاليد الثورة.[4]

- طبق حكم الثورة في حق الأعضاء الذين خططوا لتكل الاتصالات وهم لخضر بوشمع ، عبد اللطيف طولبة وحمدي بن يحي، وبذلك تكون الولاية الرابعة قد خسرت ثلاثة أعضاء من مجلسها[5] وفي الوقت الذي كانت في الولاية في اشد الحاجة إلى تماسك إطاراتها ، خاصة وأن هذا المجلس المؤقت الذي شكل بتاريخ 14 جانفي 1960 ، جاء بعد فراغ سياسي ، منذ استشهاد العقيد بوقرة في 05 ماي 1959 ليعود المجلس إلى ما كان عليه.

- أما محمد زعموم (سي صالح) فبحكم مسؤولياته المتمثلة في كونه قائدا للولاية وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية فإن النظر في قضيته يتم من طرف الهيئة الأعلى منه وهي الحكومة المؤقتة ، لكنه عزل من مهمته في انتظار محاكمته ، واتهم من طرف مسؤولي المناطق بعدم استخدام سلطته كقائد للولاية بهدف توقيف مبادرة الإليزي ، وأنه استجاب لراي أصحاب تلك المبادرة دون أن يوسع الاستشارة إلى باقي الإطارات حسب تقاليد ولايته عندما يتعلق الأمر بقضية مصيرية كهذه .فقررت

---

(1)محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر ، الرمز والمآل ، مصدر سابق ، ص 552.

(2)م.و.م ، التقرير السياسي للولاية الرابعة ، مصدر سابق ، ص 203.

(3)تقية ، المصدر السابق ، ص.ص. 555/556.

(4)م.و.م. ، المصدر السابق ، ص 202.

(5)لخضر بورقعة ، مصدر سابق ، ص.ص. 61/69.

الحكومة المؤقتة استدعاؤه إلى تونس ، فغادر الولاية الرابعة تلبية لأوامر القيادة المركزية ، وقبل أن يصل إلى هناك وقع في كمين في نواحي البويرة يوم 20جويلية 1960 فسقط شهيدا بأرض الوطن.[1]

ومهما كانت أسباب وملابسات تلك القضية فإن انعكاساتها كانت كبيرة على الولاية الرابعة كونها تسببت في تصفية ثلاثة من إطاراتها ووجهت الاتهامات إلى محمد زعموم (سي صالح) الذي قاد ولايته في أصعب الظروف ولم تقدم له أدنى المساعدات من الهيئات المركزية سواء كانت مادية أو سياسية ، ولم يسلم من انتقادات الهيئات المركزية التي كانت بعيدة عن الميدان ، ولم يتحمل مسؤولية الثورة إلا القيادات المباشرة التي كانت بين مطرقة المحتل وسندان الواجب الوطني .

يرى الصحافي الفرنسي إيف كوريار (Yves Courrière) بأن الولاية الرابعة ذات مكانة خاصة لدى الفرنسيين وتحقيق السلم فيها يعني تحقيق الاستقرار في جزء كبير من التراب الجزائري[2] مما يفسر استخدام السلطات الفرنسية لمختلف الأساليب السياسية والعسكرية للقضاء على الثورة في كامل التراب الوطني وخاصة في الولاية ذات المكانة الحيوية بالنسبة إليهم ، خاصة عندما يتعلق الأمر بعزل العاصمة والمناطق المجاورة لها عن باقي أقاليم الجزائر و عن الهيئات المركزية للثورة بالخارج.[3] ورغم ذلك تمكن قادة الولاية الرابعة من حل المشاكل التي يعانون منها بما فيها تلك المترتبة عن قضية الإليزي دون تدخل من أي أطراف أخرى ، حسب رأي لخضر بورقعة.[4] أما مجاهدو ولاية المدية فقد كان رأيهم في قضية الإليزي بأن تلك الاتصالات ما كان لها أن تحدث في الولاية الرابعة التي عرفت كيف تسير الأزمات الصعبة وذلك بالتنسيق مع الولايات الأخرى وبالتشاور مع الهيئات المركزية ، لولا استجاب قادة الخارج للنداءات المقدمة من قيادة الولاية والداعية إلى التدخل الفوري لحل المشاكل السياسية والعسكرية التي يعانون منها أو على ألأقل منحهم التفويض الرسمي للتصرف فيما يخدم الثورة في ولايتهم لكن ذلك لم يحصل.[5]

---

(1) م.و.م ، التقرير السياسي للولاية الرابعة ، مصدر سابق ، ص 204.

(2) Yves Courrière , les Feux du Désespoir , Edition Librairie Arthéme Fayard 1971 , p.p88/122.

(3) C.A.O.M ,G.G.A , 3R/457, Dossier Surveillance des Frontières , op –cit, p.p 1/17.

(4) لخضر بورقعة ، مصدر سابق ، ص 56.

(5) الحوار السابق مع أعضاء من المكتب الولائي للمجاهدين لولاية المدية ، منهم الأمين هواري ، هواري.

5.أزمة صائفة 1962 وانعكاسعها على الولاية الرابعة . لقد عرف مبدأ الأولويات بين السياسي والعسكري عدة تطورات خلال الثورة التحريرية خلال الفترة الممتدة بين مؤتمر الصومام وانعقاد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 ، حيث عرفت تلك الفترة الانتقال من أولوية السياسي عن العسكري إلى أولوية العسكري عن السياسي[1] وتغليب كفة العسكريين الممثلة في قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني داخل المجلس الوطني للثورة ، مما أدى إلى اشتداد الأزمة بين الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية وقيادة الأركان العامة للجيش ، و لم تكن أسباب الخلاف بين الهيئتين المركزيتين للثورة ناتجة عن خلال مبدئي بقدر ما كانت ناتجة عن من له الحق في تسيير الثورة ثم تولي السلطة فيما بعد[2] وهو ما أدى إلى ما يعرف بأزمة صائفة 1962.

1.5. طبيعتها : هي أزمة سياسية نشبت بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقيادة الأركان العامة للجيش خلال الثورة التحريرية حول من يتزعم قيادة الثورة واستمرت إلى ما بعد وقف إطلاق النار نتيجة للتسابق حول من يقود البلاد بعد الاستقلال ، والتي انعكست على السجناء الخمسة المعتقلين ، وعلى الولايات التاريخية ، وبالأخص على الولاية الرابعة التي توجد مدينة الجزائر ضمن مناطقها السياسية والعسكرية ، و تطلق على تلك الأزمة عدة تعاريف ، من بينها.

– أزمة الولايات، فبعد وقف إطلاق النار ودخول الهيئات القيادية للثورة إلى التراب الوطني تمكنت قيادة الأركان العامة للجيش من استمالة الولاية الأولى التي كانت في بداية الأزمة ملتزمة بالحياد[3] كما انحازت إليها كل من الولايتين الخامسة والسادسة ، وأجبرت الولاية الثانية على الانضمام إلى تحالف أحمد بن بلة وقيادة الأركان . ولما كانت الولاية الرابعة ملتزمة بالحياد تجاه الهيئتين المتصارعتين وترفض استخدام أراضيها من أي طرف كان[4] فقد دفع ذلك بقيادة الأركان التي تقود جيش الحدود والولايات المتحالفة

---

(1) ينظر، ص 356.

(2) ينظر أسباب الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان العمة للجيش ، الفصل الأول ص.ص 193/192.

(3) هلايلي محمد الصغير ، مذكرات ، مصدر سابق ، ص 418.

(4) فالولاية الرابعة إلتزمت الحياد ورفضت أن يلقي رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة خطابا له بمدينة البليدة ، على إثر صدور نتائج االإستفتاء حول تقرير المصير يوم 03 جويلية 1962، لكن قادة الولاية الرابعة رفضوا طلب رئيس الحكومة بحجة أن ولايتهم ملتزمة بالحياد ولا تدعم هيئة قيادية على حساب هيئة أخرى (محمد صايكي ، مذكرات ، مصدر سابق ، ص 212.) كما منعت أعضاء المكتب السياسي أي جماعة بن بلة وقيادة الأركان من عقد اجتماع بالعاصمة ، عن الطاهر الزبيري ، مذكرات ، مصدر سابق ص 287.)

معها إلى الزحف نحو العاصمة والاقتتال مع وحدات الولايتين الثالثة والرابعة ، حيث عبر عن ذلك سعد دحلب قائلا « **أين كنا سنجد أنفسنا اليوم ... إذ ما كنا قد القينا في 1962 بمجاهدي الولايات والحدود في قتال دموي بعضهم ضد بعض** »[1] ويقول أيضا « **فالولايات التي اكتضت فجاة بألاف المجندين الجدد وكثرة السلاح كانت غيورة على حدودها الترابية وتزعم الحفاظ على استقلاليتها** ».[2] أما العقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى فيرى بأن الدعم العسكري الذي قدمته الولايات الأولى التي كانت بقيادته ، والولاية الثانية التي كانت بقيادة الرائد العربي بن رجم ومساعده الرائد رابح بلوصيف اللذان أطاحا بقائد الولاية صالح بوبنيدر وتولا قيادة الولاية ، وقائد الولاية الخامسة حدوب وحجر ، وقائد الولاية السادسة محمد شعباني ، تمكنوا من ترجيح كفة قيادة الأركان بقيادة هواري بومدين ومساعدة الرائدان علي منجلي و أحمد قايد[3] . وهذا يعني أن الصراع على السلطة بين الهيئتين المركزيتين كان موجودا من قبل ثم تمكنت قيادة الأركان العامة من كسب الدعم العسكري من بعض الولايات ، وكسب أحمد بن بلة قصد الحصول على الدعم السياسي .و إذا كان موقف الولاية الرابعة الداعي إلى رفض الانحياز لأي طرف من الأطراف المتنازعة عن السلطة تجنبا لأي انزلاق قد يحدث بين الهيئات القيادية للثورة ، فإن هذا الموقف يعد ولو من الناحية النظرية إيجابيا ومع ذلك وجدت نفسها هي المستهدفة من الصراع بحكم وجود العاصمة ضمن إقليمها السياسي والجغرافي ، فعندما قررت قيادة الأركان والولايات المتحالفة معها الدخول بالقوة إلى العاصمة ، اعتبرت قيادة الولاية الرابعة ذلك خرقا لشرعية الحكومة المؤقتة[4] رغم أنها لم تكن تتفق مع تلك الحكومة التي أرادت السيطرة على العاصمة منذ بداية 1962 حيث أرسلت إليها مجموعة الإطارات التي سيرتها من قبل مثل العقيد سليمان دهيلس ، الرائدان رابح زيراري (عز الدين) عمر أوصديق ، النقيبان موسى شارف وعلي لونسي و الملازم بوعلام أوصديق ، فاستقبل قادة الولاية الرابعة وفد الحكومة المؤقتة بحفاوة كبيرة نظرا للوضع الصعب الذي عرفته المنطقة السادسة من الولاية الرابعة بين سنتي 1960و 1962 وحاجتها للإطارات ، لاسيما إلى إطاراتها السابقة ، ولما استقر الوفد بالجزائر العاصمة أعاد النظر في هيكلتها وحولها من المنطقة السادسة إلى الاسم الذي أخذته بعد مؤتمر

---

(1) سعد دحلب ، المهمة منجزة ، مصدر سابق ، ص 167.

(2) دحلب ، نفس المصدر المصدر ، ص 176.

(3) الطاهر الزبيري ، مذكرات ، مصدر سابق ، ص. ص 283.

(4) المصدر نفسه ، ص 289.

الصومام وهو منطقة الجزائر المستقلة ، ولما تبينت نوايا الوفد الذي يعمل لخدمة الحكومة المؤقتة غير قادة الولاية الرابعة موقفهم منه، كما انتقدت الحكومة المؤقتة من قبل قيادة الأركان.[1] بحجة أن الحكومة المؤقتة تتحايل على الولاية الرابعة وعلى مختلف قادة الثورة للسيطرة على العاصمة تمهيدا لمرحلة ما بعد الثورة وليس بغرض إعادة هيكلة العاصمة التي سبق للحكومة المؤقتة نفسها إصدار قرار سنة 1960بضمها إلى الولاية الرابعة. وبهذا نلاحظ بأن الصراع السياسي والعسكري الذي عرفته البلاد بعد وقف إطلاق النار لم يكن في الأصل بين الولايات التاريخية ، خاصة بين الولاية الرابعة والولايات الأخرى التي تميزت العلاقات فيما بينها خلال الثورة بالتعاون والانسجام[2] إلا أن ما حدث في بداية الاستقلال هو توظيف الهيئات المركزية للقدرات البشرية والعسكرية التابعة للولايات بهدف التمكن من الحصول على السلطة ومجابهة الولاية الرابعة لسببين أساسيين هما موقفها المحايد ورفض قادتها لتقديم الدعم السياسي لأي هيئة على حساب هيئة أخرى، وفي نفس الوقت رفضها لاستخدام أراضيها (ومنها العاصمة) لغرض سياسي يؤدي إلى وصول إحدى الهيئتين إلى مقر القيادة ، وهو ما جعلها تدفع ثمن موقفها.

- أزمة القيادات ، تعد الأزمة التي عرفتها قيادة الثورة بعد إيقاف الحرب امتداد للازمة التي عرفتها القيادة المركزية للثورة في الخارج حول من له الأولوية في قيادة الثورة ، خاصة ما يتعلق بتسيير الولايات، لتمتد تلك الأزمة إلى الداخل مع دخول الهيئات القيادية إلى التراب الوطني ، مع تغير شكلها من التنافس على قيادة الثورة إلى التسابق حول من يقود البلاد بعد الاستقلال ، ولم تبق تلك الأزمة منحصرة فيما بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان العامة بل جرت معها كل الهيئات الأخرى التابعة للثورة سواء كانت موجودة في الداخل أو الخارج ، وبالأخص الولاية الرابعة ، لأنها اعتبرت الولاية المعرقلة للمتسابقين للوصول إلى السلطة و يرى يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة بأن تلك الأزمة مردها إلى الخلافات التي عرفتها القيادات المركزية للثورة والتي لم تكن منسجمة حول برامج وأهداف معينة[3] أي عدم وجود

---

(1) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965 ، مرجع سابق ، ص .ص 83/82.

(2) لا حظ علاقة الولاية الرابعة بالولايات التاريخية ، ص.ص303/281.

(3) بن يوسف بن خدة ، مواقف ، مصدر سابق ، ص.ص 44.

تجانس بين الهيئة السياسية والعسكرية ، وحتى بين مناضلي الأحزاب الوطنية التي انضمت إلى الثورة ولم تكن لها قناعات مشتركة سوى القاسم المشترك الذي وحدها والمتمثل في حتمية الحصول على الاستقلال لكن نوايا التسابق على للسلطة ظلت قائمة ، وكل طرف يرى بأنه هو الذي يملك صلاحيات التسيير خاصة فيما يتعلق بجيش التحرير الوطني، وعبر سعد دحلب عن ذلك التسابق((**بالرغبة التافهة للنزاع على السلطة**))[1] لأنه كان يرى بأن مصلحة البلاد في تلك المرحلة الحساسة أهم وأولى من أن تتسابق الهيئات المركزية للثورة على السلطة قبل أن يستتب الأمن والاستقرار بالبلاد ويقطف الشعب الجزائري ثمرة الاستقلال . وعبر النقيب محمد صايكي عن أسباب تلك الأزمة قائلا ((**لقد كانت توجد خلافات بين جماعات متصارعة من أجل السيطرة على مناصب قيادية**))[2] وعبر عن ذلك علي كافي قائد الولاية الثانية ((**وبدأت مرحلة الصراع على السلطة ... بهدف الزحف على العاصمة وبالتالي الإستلاء على السلطة**)).[3] ويفهم من هذا أن الأزمة التي حدث بين قادة الثورة في بداية الاستقلال لم يكن المراد منها الاختلاف في البرامج السياسية أو الاجتماعية التي ستطبق في مرحلة الجزائر المستقلة بقدر ما هي ناتجة حول من سيتولى قيادة البلاد ، كما أن ذالك الصراع هو امتداد للصراع الذي كان قائما بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني حول من يقود الثورة.

ومن هنا يمكن أن نستنتج بأن تلك الأزمة ما هي في الواقع إلا نتيجة للتطورات التي حصلت في مبدأ الأولويات بين الهيئات القيادية للثورة خلال دورات المجلس الوطني[4] والتي أنهت في دورة طرابلس المنعقدة بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960 إلى تشكيل قيادة الأركان العامة للجيش التي منحت سلطات واسعة فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بجيش التحرير الوطني في الداخل والخارج ، وهو ما قلص من

---

(1) سعد دحلب ، المهمة منجزة ، مصدر سابق ، ص 176.

(2) محمد صايكي ، شهادة ثائر من قلب المعركة ، مصدر سابق ، ص 303.

(3) علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي ، مصدر سابق ، ص 355.

(4) ينظر تطور مبدأ الأولويات في ص.ص355/356.

نفوذ الباءات الثلاثة وحتى الحكومة المؤقتة على الشؤون العسكرية ، وأصبحت كل هيئة ترى بأنها أحق بقيادة الثورة ، فالحكومة المؤقتة ترى نفسها هي المسؤولة عن كل ما يتعلق بتسيير الثورة ، في حين ترى قيادة الأركان بأن المجلس الوطني منحها صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالتسيير العسكري للثورة دون سواها ولا يحق للهيئات الأخرى أن تتدخل في صلاحياتها ، ولم يقتصر التنافس في القضايا المتعلقة بالتسيير فحسب بل تعداها إلى التسابق على من يقود البلاد بعد الاستقلال ، وبما أن الولاية الرابعة محل الدراسة تضم المنطقة السادسة ضمن مناطقها السياسية والعسكرية فقد كانت محل تجاذب بين الهيئتين المركزيتين قصد استمالتها وتهيئة الأجواء بها استعدادا لمرحلة ما بعد الثورة ، وبما أن هذه الولاية حافظت على موقفها الحيادي ومبدئها القاضي بعدم تمكين أي طرف من الأطراف المتنازعة ، والدفاع عن الشرعية الثورية إلى غاية تشكيل المجلس التأسيسي ، فقد استخدمت ضدها القوة العسكرية قصد إبعادها عن قيادة العاصمة ، التي ستكون مقرا للقيادة التي ستتولى قيادة البلاد في مرحلة الاستقلال .

2.5.أسبابها: تعود أزمة صائفة 1962 التي حدثت بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني وانعكست على قادة الثورة بما فيهم القادة الخمسة المعتقلون في فرنسا ولم تسلم الولايات التاريخية من تلك الأزمة وبالأخص الولاية الرابعة ، ومن بين أسباب تلك الأزمة نذكر:

1) لم يتمكن أعضاء المجلس الوطني المجتمعون بطرابلس (ليبيا) ما بين 27 ماي و 05 جوان 1962[1] من حل أزمة القيادة الدائرة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان بقدر ما ساهموا في تأجيجها و ترجيح الكفة لصالح قيادة الأركان العامة [2] ويرى علي هارون عضو المجلس الوطني ، بأن هذه الدورة لم تتمكن

---

(1) حضر هذا الاجتماع 52 عضوا من بين أعضاء المجلس الوطني الذين يمثلون الولايات التاريخية في الخارج، الحكومة المؤقتة، قيادة الأركان العامة للجيش، وفيدراليات جبهة التحرير الوطني، ولم يشارك مجلس الولاية الثالثة ومنحت الوكالة عن أصواتها الخمسة للسعيد إيزورن ، كما منحت الولاية الرابعة الوكالة عن أصواتها الأربعة لأحمد بن شريف ، ولم يشارك في هذه الدورة للمجلس الوطني ممثلا منطقة الجزائر المستقلة رابح زيراري (سي عز الدين) وعمر أوصديق ، الذان منحا التوكيل لممثلي الولاية السادسة (علي هارون خيبة الانطلاق " أزمة صائفة 1962 " مصدر سابق ، ص .ص. 18/19.

(2) حسين بن مقدم ، مذكرات اللواء ، مصدر سابق ، ص.ص.235/236.

من تشكيل قيادة جديدة أو المحافظة على القيادة السابقة حيث قال ((**لكننا نعلم ، أن مؤتمر طرابلس لم يسفر عن إخراج قائد لا نزاع في سلطته**))[1] ويرى سعد دحلب عضو الحكومة المؤقتة بأن ما جاء في اجتماع طرابلس صدر في جو من التوتر ولم تناقش القرارات الصادرة عن ذلك الاجتماع ، حيث قال ((**ولكن تحريره تم في عجلة ...ولم يناقش كما كان متفقا عليه وقد قبل في جو من التسرع و الغموض**))[2] كما يرى أيضا بأن الاجتماع المذكور عجز عن تشكيل مكتب سياسي توافقي ، كما كان سببا في تقديم بن خدة لاستقالته من رئاسة الحكومة وهو ما أدى انعدام السلطة المركزية لقيادة الثورة في ظروف صعبة للغاية .[3] في حين يرى عمر وداود[4] عضو المجلس الوطني ، بأن المجلس المجتمع بطرابلس افترق ((**دون الحسم في أمر تعيين قيادة سياسية**))[5]

ومن خلال ما أكدته الشخصيات التي حضرت الاجتماع يمكن أن نستنتج بأن الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني المنعقد بطرابلس انعقدت في ظرف كانت فيه الأزمة الدائرة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش في أوجها ، ولم يساهم أعضاء القيادة التاريخية (أحمد بن بلة ، محمد بوضياف حسين أيت أحمد ، محمد خيضر ورابح بيطاط)[6] في حل تلك الأزمة بقدر ما أدى الاختلاف في

---

(1)علي هارون ، خيبة الانطلاق " أزمة صائفة 1962 " مصدر سابق ، ص 48.

(2)سعد دحلب ، المهمة منجزة ، مصدر سابق ، ص 171.

(3) المصدر نفسه ، ص.ص 172/173.

(4)عمر بوداود هو رئيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، وعضو اللجنة التي شكلها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الاجتماع الإستثنائي بطرابلس ، والمشكلة من محمد الصديق بن يحي رئيسا وعمر بوداود وعلي كافي مساعدين ، ويقول بوداود بان رئيس الجلسة كلفه بإدارتها نيابة عنه ((**لما كان يعاني منه من صدمة وإرهاق ، فقد طلب مني بن يحي أن أترأس الجلسة بدلا عنه**))عمر بوداود مذكرات مناضل ، مصدر سابق ، ص 232.

(5)المصدر نفسه ، ص 232.

(6)بسبب عدم التفاقهم حول شخصية محورية واحدة ، بإمكانها تكريس الإجماع الوطني في وقت كان فيه قادة الهيئات المركزية (الحكومة المركزية وقيادة الأركان) تتنافس على السلطة ، فتشكل لما يعرف بكتلة أحمد بن بلة وكتلة محمد بوضياف، ولم تبق كصمام أمان للجزائر المستقلة كما كانت القوة الصلبة التي التف حولها الجزائريون قبل الثورة (عن الطاهر زبيري ، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخين 1929-1962 ، مصدر سابق ، ص.ص. 275/277.)

وجهة نظرهم إلى الإبقاء عليها وربما إلى دعمها خاصة من طرف أحمد بن بلة الذي كان يتطلع إلى السلطة ،والذي يحمله سعد دحلب مسؤولية الإطاحة بالحكومة المؤقتة ، نتيجة عزمه على الوصول للسلطة وتحالفه مع قيادة الأركان ضد الحكومة التي كان نائبا لرئيسها.[1] ولم تكن اهتمامات الأطراف المتنازعة على السلطة خلال هذا الاجتماع تسوية الخلافات العالقة بين الهيئتين المركزيتين ، ثم الدخول معا إلى الجزائر العاصمة لتولي مهام السلطة الشاغرة كما كانت ترى فيدرالية فرنسا مثلا .[2] وإذا كانت الحكومة المؤقتة تدعو حسب تصريح رئيسها بن خدة إلى تقوية القيادة المركزية ولو بشكل مؤقت ، حتى تتمكن من توحيد جميع الهيئات السياسية والعسكرية سواء تلك التي كانت متواجدة خلال الثورة في الداخل أو الخارج ثم الانتقال إلى مرحلة بناء الدولة الجزائرية التي يجب أن تساهم فيها جميع القوى الوطنية [3] وحسب وزير الخارجية سعد دحلب فإن الحكومة المؤقتة كانت منشغلة بإتمام المفاوضات المؤدية إلى الاستقلال التام وتسوية الوضع الناتج عن الاستعمار الطويل للبلاد ، وهو ما يفرض على الهيئات القيادية للثورة أن تكون متحدة ومنسجمة حتى تتخلص من رواسب الاستعمار. [4] في الوقت الذي كانت فيه قيادة الأركان ترى بأن مرحلة الثورة قد انتهت ويجب على إطارات جيش التحرير الوطني المتواجدين في الخارج وعلى قادة الولايات التاريخية المتحالفة معها الاستعداد لتولي السلطة ومن ثم قيادة البلاد حسب المنهج السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي الذي تراه الأنسب للبلاد على الأقل خلال المرحلة الأولى من الاستقلال ، ولعل ذلك ما دفع بقائد الأركان العامة العقيد هواري بومدين إلى تقديم النصح لقائد الولاية الأولى العقيد الطاهر الزبيري قائلا له ((**ارجعوا إلى أماكنكم واجعلوا السلطة نصب أعينكم**)) ويقول الزبيري ((**وكان بومدين مصمما على السيطرة على السلطة وانتزاعها من الحكومة المؤقتة**)) [5] رغم أن تلك الحكومة كانت مقيدة بالكثير من الالتزامات التي يجب احترامها ، كما تنتظرها الكثير من

---

(1) سعد دحلب ، المهمة منجزة ، مصدر سابق ، ص 170.

(2) عمر بوداود ، المصدر السابق ن ص233.

(3)بن يوسف بن خدة ، شهادات و مواقف ، مصدر سابق ، ص.ص 40/46.

(4) سعد دحلب ، المهمة منجزة ، مصدر سابق ، ص .ص. 166/17.

(5)الطاهر زبيري ، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين ، مصدر سابق ، ص 280.

المهام السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تبحث لها عن عن الحلول. [1] في حين كان الهم الوحدي لقيادة الاركان هو البحث عن السبل الممكنة للوصول إلى السلطة لكونها الهيئة الوطنية الوحيدة التي تملك القوة العسكرية اللازمة التي تؤهلها للدخول إلى مدينة الجزائر العاصمة والتصدي للشخصيات أو الولايات المعارضة لها ، لا سيما بعدما شعر هواري بومدين بأنه أصبح يجمع بين القوة السياسية المتمثلة في كسب التأييد من قبل شخصيات تاريخية مثل أحمد بن بلة ، محمد خيضر ورابح بيطاط بالإضافة إلى رئيس الحكومة السابق فرحات عباس ، والوزير أحمد فرانسيس ، وكسب دعم الولايات الأولى بقيادة العقيد الطاهر زبيري، وجزء من الولاية الثانية بقيادة الرائد العربي بن برجم [2] الولاية الخامسة بقيادة العقيد حدو بوحجر (سي عثمان) ، السادسة بقيادة العقيد محمد شعباني.[3] وإذا كان صراع الزعامات باديا على من يتولى السلطة في البلاد بعد الاستقلال، فإن الشاذلي بن جديد يرى بأن قادة الداخل كان لهم نفس المسعى للاستحواذ على السلطة حيث قال « **كان المسؤولون في الداخل خصوصا ، يتسابقون على احتلال المواقع التي تؤهلهم للاستحواذ على السلطة** »[4] ثم إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لقيادة الأركان العامة والولايات المدعمة لها من جهة والحكومة المؤقتة من جهة ثانية فإن الولاية الرابعة التي التزمت موقف الحياد تجاه الهيئات المتنافسة على السلطة نتيجة للكيفية التي مهدت بها الحكومة المؤقتة للإستلاء على العاصمة بطريقة سياسية عن طريق نوابها المرسلين مسبقا إلى مدينة الجزائر أو للطريقة التي استعملتها قيادة الأركان والمتمثلة في استخدام القوة للوصول إلى السلطة ، وهذه

---

(1) المتمثلة في مواصلة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، التصدي للعمليات الإجرامية التي قامت بها منظمة الجيش السري (O.A.S) Organisation Armée Secrète وتجنب الانشقاق الداخلي بين هيئات الثورة (سعد دحلب ، مصدر سابق ، ص 168.)

(2) قام الرائد العربي بن برجم المدعم من قبل الولاية الأولى ليلة 24 إلى 25 جويلية 1962 بالهجوم على مدينة قسنطينة مقر قيادة الولاية الثانية ، واعتقال قائدها العقيد صالح بوبنيدر ، المعارض لقيادة الأركان العامة ، بذبك أصبح جزءا كبيرا من وحدات الولاية الثانية مدعمة لبومدين (عن الطاهر زبيري ، مذكرات أخر قادة الأوراس ، مصدر سابق ، ص 286.)

(3)طاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص .ص 282/288

(4)الشاذلي بن جديد ، مصدر سابق ، ص 176.

الأساليب هي التي انتقدها قادة الولاية الرابعة وتصدوا لها سياسيا وعسكريا ، واتهموا على أنهم عرقلوا الهيئات المركزية من الدخول إلى العاصمة ، وبما أن كل هيئة ترى نفسها هي الأولى بتولي السلطة والسيطرة على العاصمة ، فإن الموقف المحايد الذي انتهجته الولاية الرابعة ربما قلل من أثار الأزمة بحيث لم تفسح المجال بالدخول للعاصمة لهيئة دون أخرى إلا أن ذلك كان على حسابها بحيث خسرت الهيئات المركزية كما خسرت الولايات التاريخية التي ظلت علاقاتها طيبة معها خلال الثورة . لكن أزمة 1962 حولت الولايات المتآزرة خلال الثورة إلى متصارعة في مطلع الاستقلال نتيجة لميلها تجاه أطراف الصراع ، وبهذا يمكن القول بأن تلك الأزمة التي كادت أن تعصف بثمرة الاستقلال هي أزمة سلطة وليست أزمة ولايات.

2) على إثر انعقاد اجتماع طرابلس الأخير عمدت كل من قيادة الأركان العامة وأحمد بن بلة إلى إنهاء مهام الحكومة المؤقتة واستبدالها بمكتب سياسي يتولى مهمة قيادة الحزب والجيش وإعداد وثيقة المجلس التأسيسي ودستور الجمهورية الجزائرية المستقلة . ومن أجل ذلك اقترح بومدين بالتنسيق مع بن بلة قائمة تتضمن أسماء الوزراء الخمسة المعتقلين (أحمد بن بلة ، محمد بوضاياف ، حسين أيت أحمد ورابح بيطاط) بالإضافة إلى كل من الحاج بن علة ومحمدي السعيد [1] ويرى سعد دحلب بأن اقتراح اسم محمدي السعيد كان خدعة من بن بلة وخيضر لكسب منطقة القبائل [2] خاصة وأن العضو الوحيد في القيادة التاريخية الذي لم يقترح اسمه هو كريم بلقاسم.[3] ورغم أن أسماء الباءات الثلاثة كانت مقترحة من قبل أعضاء المجلس ليكونوا ضمن تشكيلة المكتب السياسي ، باعتبار أعضاء القيادة التاريخية والباءات الثلاثة هم الأجدر بقيادة البلاد ، إلا أن قيادة الأركان رفضت الاقتراح.[4] خاصة بعدما أصبحت تجمع بين القوة العسكرية والدعم السياسي من قبل خيضر وبن بلة ، كما ضمنت الدعم السياسي والعسكري لأربع ولايات ، فلم تعد في حاجة إلى موافقة الحكومة المؤقتة ولا الولايات المعارضة

(1). علي هارون ، هيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962 ، مصدر سابق ، ص 20.

(2) سعد دحلب ، المهمة منجزة ، مصدر سابق ،ص 172.

(3) رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، مرجع سابق ، ص 60.

(4) الطاهر الزبيري ، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين ، مصدر سابق ، ص 272.

لاقتراحها.ولعل أن وزراء الحكومة المؤقتة الذين كانوا معتقلين أرادوا إبعاد كل القيادات التي كانت تسير الثورة في الميدان ،حيث يرى عمر بوداود بأن تلك القيادة قصدت ((**تهميش المسيررين الأساسيين في الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية الذين قادوا الحرب إلى غاية تحقيق الاستقلال**)) [1] كما أن ذلك المكتب لم يوجد من بين أعضائه أي قائد من قادة الولايات الست ، وهو ما لم ترض به الولاية الرابعة مثلا التي اعتبرت قادة الداخل أولى بالقيادة من جيش الحدود[2] كما كانت الولاية الثانية بقيادة صالح بوبنيدر ترفض سلطة قيادة الأركان العامة[3] ومعارضة لبن بلة . وبذلك يلاحظ بأن الولايات الثانية ، الثالثة والرابعة كانت معارضة لبن بلة ولقيادة الأركان ومن ثم للمكتب السياسي الذي اقترح في اجتماع طرابلس ولعل سر معارضة تلك الولايات للمكتب السياسي كونه لم يحظ بالتمثيل داخل الهيئات القيادية المتواجدة في الميدان ، بالإضافة إلى عدم المصادقة عليه من قبل المجلس ، ويصف ذلك سعد دحلب بالقول ((**لأن العديد من المؤتمرين قد رفضوه ، ولذا لم ينتخب من طرف المجلس**)) [4] وبغية إعطائه الشرعية لجأ أحمد بن بلة منذ صدور نتائج الاستفتاء يوم 03 جويلية 1962 إلى تكثيف الاتصالات مع قادة الولايات المتحالفة مع قيادة الأركان العامة وبالشخصيات الوطنية المؤيدة للمكتب السياسي ، و عندما عبر الحدود المغربية نحو مدينة مغنية مسقط رأسه بتاريخ 11 جويلية 1962 اتخذ من فيلا ريفو (Villa Rivaud) مقرا لاستقبال الوفود المؤيدة له ، وذلك بهدف إعطاء المكتب السياسي الصبغة الشرعية التي لم يتم الحصول عليها في اجتماع طرابلس عن طريق الانتخاب ، ليتم تحقيقها عن طريق التكتل مع السياسيين أمثال رابح بيطاط ، محمد حيضر ، فرحات عباس وأحمد فرنسيس ، أو مع العسكريين المتمثلين في أعضاء قيادة الأركان العامة وهم هواري بومدين ، علي منجلي وقايد أحمد ، بالإضافة إلى ممثلي الولايات التاريخية ، وهم الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى ، الرائد العربي بن رجم ممثل الولاية

(1)عمر بوداود ، مذكرات مناضل ، مصدر سابق ، ص 237.

(2)الطاهر الزبيري الزبيري ، مذكرات ، المصدر السابق ، ص 291.

(3)الشاذلي بن جديد ، مذكرات ، مصدر سابق ، ص 182.

(4) سعد دحلب ، مصدر سابق ، ص 172.

الثانية ، حدو بوحجر قائد الولاية الخامسة ، محمد شعباني قائد الولاية السادسة.[1] وبهذا أصبح المكتب السياسي الذي اقترح في طرابلس ولم يحصل على تزكية أعضاء المجلس الوطني حقيقة ملموسة ومدعم من قبل شخصيات سياسية لها وزنها في الساحة الوطنية ، ومن قبل قيادات عسكرية لها القدرة على فرضه في الميدان[2]. ليلتحق بهذه الشخصيات كل من عمر أوعمران ، أحمد بومنجل الحاج بن علة والحاج لخضر وهذا يعني أن أغلب الهيئات السياسية والعسكرية للثورة سواء تلك التي كانت موجودة في الخارج أو في الداخل أصبحت متحالفة مع قيادة الأركان العامة وأحمد بن بلة ، بفعل تحكم هذه المجموعة في القوة العسكرية التي لها القدرة على حسم المواقف لصالحها ، وهو ما مكنها من الإعلان الرسمي عن المكتب السياسي بتاريخ 22 جويلية 1962.

3) بعد الهيئات المركزية عن ميدان الحرب ، وذلك رغم أن نواة الهيئات المركزية للثورة في الخارج هم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين غادروا التراب الوطني واستقروا في الخارج [3] ثم تبعهم أعضاء المجلس الوطني لتتشكل الهيئات المركزية الأخرى فيما بعد ، إلا أن استقرار تلك الهيئات بالخارج ، وابتعادها عن ميدان الحرب ، وتحكمها في زمام أمور الثورة بحيث أصبحت بعد دورة المجلس الوطني المنعقد بطرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 تحظى بشكل رسمي بأولويتها عن الداخل [4] في وقت اشتد فيه ضغط القوات المحتل على الولايات التاريخية ، جعلها تعيش في شبه عزلة عن الهيئات المسيرة في الخارج وهو ما زاد في توتر العلاقات بين الهيئات المخططة والموجهة للثورة من الخارج والهيئات المنفذة في الميدان ويمكن تلخيص تأثير ذلك على الثورة في الداخل فيما يلي :

– منذ سنة 1957 أصبحت القيادة المركزية للثورة متواجدة في الخارج ، وذلك عكس ما نص عليه مؤتمر

---

(1) الزبيري ، المصدر السابق ، ص /283/284.

(2) علي هارون ، مصدر سابق ، ص .ص 123/122.

(3) ينظر خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني ، ص .ص 95/92.

(4) ينظر تطور مبدأ الأولويات 356/355.

الصومام الذي أوجد الهيئات الثورية المركزية منها والإقليمية ، ثم أن مؤتمر القاهرة سوى فيما بين هيئات الثورة في الداخل والخارج ، لتعطى الأولوية فيما بعد للهيئات المتواجدة في الخارج ، وهو ما جعل إطارات جيش التحرير الوطني المتواجدة في الميدان تتحفظ على القرارات التي يصدرها المجلس الوطني في مختلف الدورات التي عقدها بالخارج[1] فقائد الولاية الثانية العقيد علي كافي مثلا تحفظ من وجود هيئة عسكرية بالخارج وتقوم بتسيير الثورة في الداخل عوضا عن القيادات المتواجدة في الميدان والتي تقوم بالحرب العملية ضد قوات المحتل.[2] في حين يرى الرائد لخضر بورقعة عضو مجلس الولاية الرابعة بأن خضوع قيادة الداخل إلى قيادات متواجدة في الخارج وتجهل ميدان الحرب وظروفه ، أثرت على روح المبادرة والعمل الخلاق وهو ما أعطى فرصة لقوات العدو للضغط على الثورة وعلى الولايات التاريخية المنظمة والمسيرة لها[3] الأمر جعل قادة الداخل يقومون بالعمل المسلح وتوفير مستلزماته وشروط نجاحه دون أن تكون لهم الصلاحيات اللازمة لتحقيق ذلك.

-كما أن ظروف الحرب و صعوبة الاتصالات بين الداخل والخارج ، وكذا بين قادة الولايات في الداخل أدى إلى تفاقم الصعوبات بين الهيئات القيادية [4] خاصة بين الهيئات المركزية للثورة في الخارج وقادة الولايات في ظل تداخل الصلاحيات في بعض الحالات ، أو تماطل الهيئات المركزية في اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود أزمة معينة في أي ولاية تاريخية ، مما يجعلها مضطرة إلى البحث عن حلول فورية قصد التحكم في الوضع وبعيدة عن بيروقراطية الهيئات المتواجدة في الخارج.[5] ورغم ما تقوم مجالس الولايات من إجراءات فورية لحل المشاكل المطروحة في الميدان خاصة ما يتعلق بإعادة الهيكلة أو الترقيات الخاصة بالمجالس الولائية أو عقد لقاءات تنسيقية بين الولايات كما حدث في اجتماع العقداء الأربعة[6]

(1) ينظر الملحق رقم23 ، الذي يطالب الحكومة المؤقتة بضرورة مشاركة قادة الولايات في القرارات المصيرية التي تهم الثورة في الداخل.

(2) علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي ، مصدر سابق ، ص.ص 280/281.

(3) لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، مصدر سابق ، ص 15.

(4) محمد تقية ، المصدر ، الرمز والمآل ، مصدر سابق ، ص 503.

(5) سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح ، مرجع سابق ، ص 469.

(6) ينظر اجتماع العقداء الأربعة ، ص.ص 449/ 453.

إلا أنها كثيرا ما تصطدم برفض الهيئات المتواجدة في الخارج لمبادراتها بحجة التدخل في صلاحيات الهيئات المركزية . فالحكومة المؤقتة مثلا التي ضمت تشكيلاتها الثلاث بعض قادة الولايات التاريخية مثل الباءات الثلاثة الذين كانوا يمثلون الولايات الثانية ، الثالثة والخامسة ، وكذا محمود الشريف الممثل للولاية الأولى ورغم ما قامت به تلك الحكومة من اجتهادات لحل المشاكل المطروحة على مستوى الولايات ، إلا أن بعد تلك القيادات عن ميدان الحرب وعدم التنسيق الدائم مع قادة الولايات ، وتحليل المستجدات عمليا وصعوبة تلبية الحاجيات المادية للثورة أدى إلى انتقاد قادة الولايات لأعضاء الحكومة المؤقتة بحجة إهمالهم للثورة في الداخل. [1] والواقع أن الحكومة المؤقتة مهما بذلت من جهود لإيصال الدعم للداخل لم يكن بوسعها تحقيق ذلك ما دامت الحدود الشرقية والغربية أصبحت مغلقة بإحكام منذ 1959، ولم تكن قادرة على إرغام قيادة الأركان بالدخول إلى أرض الوطن كما نصت عليه دورة المجلس الوطني المنعقدة ما بين ديسمبر 1959 وجانفي 1960 ، ولم يكن إدخال العتاد العسكري الذي تم اقتناؤه من الخارج أو تم إهداؤه للثورة من طرف الدول الشقيقة والصديقة ، وكذا السلع المختلفة كالأدوية ، الأغطية ، الألبسة وغيرها من المواد المكدسة على الحدود والتي كانت الثورة في أشد الحاجة إليها . وكثيرا ما يقوم أعضاء الحكومة بتقديم جرد عن السلع الموجود في كل من تونس والمغرب ، وإشعار الولايات بحصصها من مختلف السلع الموجودة على الحدود ، وكذا التقارير المالية التي تناقشها الحكومة مثلما حدث في الجلسة المنعقدة بتاريخ 05/03/1961 مثلا والتي نوقشت فيها الوضعية المالية للثورة.[2] وكذا التقارير التي يقدمها أعضاء الحكومة بشأن مختلف أنواع وأشكال العتاد المتوفر.[3] وهو ما اعتبره قادة الداخل استئثار قادة الخارج بكل التجهيزات المختلفة التي يتم اقتناؤها من الخارج والمساعدات التي تقدم للهيئات المركزية باسم الثورة في الداخل ولم تعد تصل إلى الداخل بعد غلق الحدود.

---

(1) C.A.O.M , G.G.A, 7G/1201, Dossier « la Relation entre l'Intérieure et l'Extérieure » op-cit , le 20/02/1958, p 94.

(2) C.N.A , 6G1/205/3/5 « la Situation Financer » Tunisie le 03/05/1961.

(3) Ibid, 6G1/346/6/2, « Document des Affaires Financier et Maté

. **مظاهر ازمة صائفة 1962**.تجلت مظاهر الأزمة التي نشبت بين أعضاء القيادة المركزية للثورة في الخارج ثم انتقلت معها بعد وقف إطلاق النار إلى الولايات التاريخية ، والتي من بين مظاهرها.

1.3.5.اجتماع زمورة[1] .نتيجة للانسداد الذي ميز العلاقات بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة عقد اجتماع بزمورة بالولاية الثالثة يومي 24 و25 جوان 1962 حضره كل من محمد بوضياف ، كريم بلقاسم وعلال الثعالبي[2] بالإضافة إلى قادة الولايات ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة ومنطقة الجزائر المستقلة [3] وكان تمثيلها كالتالي:

- الولاية الثانية ، بقيادة العقيد صالح بوبنيدر .
- الولاية الثالثة ، بقيادة العقيد ، أكلي مقران (محند ولحاج).
- الولاية الرابعة ، بقيادة العقيد يوسف الخطيب.
- منطقة الجزائر المستقلة ، بقيادة الرائد رابح زيراري (عزالدين).
- فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، بقيادة عمر بوداود.[4]

ويشير محمد حربي في كتابه أرشيف الثورة الجزائرية إلى حضور فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس[5] إلا أن توقيع ممثل الفيدرالية لم يرد في محضر الاجتماع الذي أدرجه بن يوسف بن خدة في كتابه أزمة صائفة

---

(1)وهي بلدة صغيرة تابعة حاليا لولاية بورج بوعريرج ، وكانت تابعة إقليميا للولاية الثالثة ، وهي تقع في مفترق الطرق بين ثلاث ولايات تاريخية هي ، الأولى ، الثانية والثالثة .(محمد تقية ، المصدر الرمز والمآل ، مصدر سابق ، ص 588.)

(2) هو الطيب الثعالبي المدعو سي علال ، عين عضوا إضافيا في المجلس الوطني في مؤتمر الصومام ، ليصح عضوا كامل العضوية في مؤتمر القاهرة 1957 إلى غاية الاستقلال ، عين مسؤولا عن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس ثم المغرب بين سنتي 1960-1956 مسؤول مكتب الصحافة والإعلام لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة خلفا لاحمد توفيق المدني بين سنتي 1957-1956. (عن عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية 1962-1954 ، مرجع سابق ، ص 117.)

(3) عمر بودود ، مذكرات مناضل ، مصدر سابق ، ص 233.

(4) Benyoucef Ben Khedda , la Crise de 1962, op-cit , p102.

(5) Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op –cit , p 343.

1962[1] ولم يشير إليه عمر بوداود ممثل فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا[2] وهذا ما يدل على تلقيه الدعوة ولم يحضر الاجتماع .و سجل الحاضرون في هذا الاجتماع خطورة الموقف الذي تمر به البلاد الناتج عن تشنج العلاقات بين الهيئتين المركزيتين السياسية والعسكرية وهو ما حتم على قادة الهيئات المجتمعة السعي لإيجاد حلول مشرفة للوضع الذي ينذر بالخطر ، خاصة في غياب المساعي التي تهدئ الوضع بين الهيئات القيادية التي أصبح همها الوحيد البحث عن السبل المؤدية إلى السلطة ، ومن أجل ذلك أصدر المجتمعون القرارات التالية:

- إنشاء لجنة تنسيق بين الولايات التي حضرت الاجتماع قصد التشاور فيما بينها واتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لطبيعة المرحلة .

- دعوة أعضاء الحكومة المؤقتة إلى الوحدة وتجنب كل مظاهر الصراع ، ريثما يتم تشكيل المجلس التأسيسي حفاظا على وحدة الأمة والتراب الوطني[3] .

- دعوة الولايات الأخرى التي لم تحضر الاجتماع للالتحاق بلجنة التنسيق بين الولايات .[4]

ورغم أن النصوص التي صدرت عن الحاضرين في اجتماع زمورة تشير إلى وجود فراغ في القيادة المركزية للثورة نظرا للانشقاق الذي حدث بين أعضاء الحكومة المؤقتة مما أدى إلى ضعفها أمام قيادة الأركان العامة للجيش التي تصرفت تصرفا خطيرا في الولاية الثانية وفي المنطقة المستقلة بالعاصمة ، حيث دعمت شخصيات على حساب أخرى حتى تتمكن من دعم موقفها .خاصة وأن تلك الهيئة سبق لها وأن قدمت استقالتها سنة1961.[5] وإذا كان الحاضرون قد أكدوا عن موقفهم الحيادي تجاه الهيئات القيادية المتصارعة إلا أن هذا الموقف فهم من قبل قيادة الأركان على أنه عمل مدبر ضدها ، بعدما عرض مقترح اجتماع زمورة من قبل الوفد المتشكل من ممثلي الهيئات المشاركة في الاجتماع وهم :

---

(1) Ben Khedda, op-cit , p102.

(2)عمر بوداود ، مذكرات مناضل ، مصدر سابق ، ص 233.

(3)علي هارون ، خيبة الانطلاق أو أزمة 1962 ، مصدر سابق ، ص .ص 73/71.

(4) Gilbert Meynier , Histoire Intérieure du F.L.N, op-cit , p655.

(5)محمد تقية ، المصدر الرمز والمآل، مصدر سابق ، ص 589.

- الرائد رابح زيراري (عز الدين) عن منطقة الجزائر المستقلة .

- الرائد أحمد فتال (حميمي) عن الولاية الثالثة .

- أرزقي حرموش (الدكتور سعيد) عن الولاية الرابعة .

- عمر بوداود ، عن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.

واستقبل الوفد من قبل أربعة أعضاء من الحكومة المؤقتة ، هم بن يوسف بن خدة ، أحمد بن بلة محمد خيضر و لخضر بن طوبال[1] ، وأعضاء أخرون من المجلس الوطني ، ويشير عمر بوداود بأن هدف الزيارة التي قام بها وفد لجنة ما بين الولايات إلى تونس لمقابلة أعضاء الحكومة كان بهدف لم الشمل واحتواء الأزمة الدائرة بين الهيئات المتصارعة ، إلا أن ذلك المسعى لم يتحقق فقام خيضر بتقديم استقالته من الحكومة المؤقتة وتوجه إلى المغرب ، في حين توجه أحمد بن بلة في طائرة خاصة إلى مصر.[2] وبذلك لم تحقق مساعي الصلح التي أراد قادة اجتماع زمورة القيام بها للتقليل من حدة الأزمة التي كادت أن تفرق بين قادة الثورة الهدف المنشود منها ، و في وقت كانت فيه البلاد في حاجة إلى المزيد من الوحدة والتضامن . ولعل السبب الحقيقي في ذلك هو أن ذلك الاجتماع وقع في وقت كانت فيه مختلف الترتيبات للوصول إلى السلطة قد تمت وهي أن أحمد بن بلة كان قد ضمن تأييد الشخصيات السياسية والعسكرية له ، كما كان قد أعد المكتب السياسي الذي سيتولى عملية تشكيل المجلس التأسيسي والإعداد لدستور الجزائر المستقلة ومن ثم الانتخابات الرئاسية ، فكيف يمكن بعد هذا تقبل اقتراحات تأتي من الداخل وخارج الدوائر المؤيدة لبن بلة ، ثم أنه ليست هذه المرة الأولى التي ترفض فيها اقتراحات الداخل ، فقد سبق ذلك اقتراحات العقداء الأربعة سنة 1958[3] ، وكذا الاقتراحات التي تقدما بها قادة

---

(1) يرى علي هارون بأن العضو الرابع لأعضاء الحكومة الذين استقبلوا وفد لجنة ما بين الولايات هو كريم بلقاسم (علي هارون ،خيبة الانطلاق ، مصدر سابق ، ص 75) ، أما عمر بوداود الذي كان رفقة الوفد فيرى بأنه لخضر بن طوبال ، ولعل الأرجح هو لخضر بن طوبال ، باعتبار أن عمر بوداود كان ضمن أعضاء الوفد الذين استقبلوا من طرف أعضاء الحكومة ومنهم بن طوبال (عمر بوداود ، مصدر سابق ، ص 233)

(2)عمر وبداود ، مصدر سابق ، ص.ص234/233.

(3) ينظر موقف الحكومة المؤقتة من اقتراحات العقداء الأربعة ، ص454.

الولايتين الثالثة والرابعة للحكومة المؤقتة بشأن مشاركة قادة الولايات التاريخية في القضايا المصيرية التي تهم الثورة.[1] ورغم أن اجتماع زمورة كان هدفه لم الشمل واحتواء الأزمة القائمة بين القيادات السياسية والعسكرية ، إلا أن كل من الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش نظرت للاقتراحات الصادرة عن ذلك الاجتماع على أنها موجهة ضدها ، وأنه من غير الممكن أن تأخذ بالآراء الصادرة عن قادة الداخل وهو ما أدى إلى عدم الأخذ بها ، مما أدى استمرارية الأزمة.

و نظرا لكون الصراع الدائر بين الهيئات المتصارعة على السلطة سيدفعها بالضرورة إلى اقتحام المجال الجغرافي للولاية الرابعة ودفعها إلى التحيز لأحد الأطراف أو مجابهتهما معا ، وهو ما يتناقض مع مبدأ الحياد الذي كانت قد التزمت به ، مما جعلها تلجأ إلى مضاعفة الجهود من أجل حل الأزمة سياسيا الأمر الذي جعل يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة رفقة النقيب أرزقي حرموش (الدكتور سعيد) يتجهان إلى المغرب بتاريخ 07 جويلية 1962 لمقابلة أحمد بن بلة ومحمد خيضر بالرباط[2] بهدف تطويق الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة والمشرفة ، إلا أن تباين المواقف بين قيادة الولاية الرابعة الراغبة في إحلال الصلح بين طرفي الأزمة والبحث عن الأساليب السلمية لتفادي انفجار الوضع السياسي والعسكري في وقت كانت فيه البلاد في أحوج ما يمكن إلى اتحاد كل الأطراف ، وبين موقف بن بلة وخيضر اللذان كانا يعتقدان بأنهما قد ضمنا تشكيل المكتب السياسي الذي يؤهلهما للوصول إلى السلطة ، خاصة بعدما تمكنا من كسب دعم الولايات الأولى ، جزء من الثانية ، الخامسة والسادسة ، وبالتالي لم يكونا في حاجة إلى مساعي الولاية الرابعة. إلا أن ذلك لم يضن من جهود قادة الولاية الرابعة الذين نظموا اجتماعا لقادة الولايات بهدف البحث عن الحلول الممكنة وجعل قادة الداخل يتحملون مسؤولياتهم وعقد الاجتماع بمدينة الشلف بتاريخ 15 جويلية 1962، التابعة إقليميا المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة التي كانت تحت قيادة النقيب عبد الرحمان كريمي (المدعو مراد) وحضرت الاجتماع الشخصيات التالية:

---

(1) ينظر الاقتراحات التي قدمت من طرف الولايتين الثالثة والرابعة للحكومة المؤقتة بشأن القضايا التي تهم الثورة في الداخل في الملحق رقم 23 ، ص.ص 521/520.

(2) محمد صايكي ، مصدر سابق ، ص 313.

- الولاية الأولى : مثلها الطاهر الزبيري.
- الولاية الثانية: مثلها صالح بوبنيدر[1].
- الولاية الثالثة : مثلها محند ولحاج .
- الولاية الرابعة : مثلها يوسف الخطيب .
- الولاية الخامسة: مثلها حدوب وحجر.
- الولاية السادسة : مثلها محمد شعباني[2]

وبذلك يعد هذا الاجتماع هو الوحيد الذي حضره كل قادة الولايات داخل التراب الوطني، ودام لمدة ثلاثة أيام كاملة ، وكان بالإمكان أن تتخذ فيه الإجراءات اللازمة لحل الأزمة التي حدثت بين قيادتي الثورة إلا أن قادة الولايات لم تكن لهم نفس المواقف ، ويعود ذلك حسب النقيب عبد الرحمان كريمي إلى كون قادة الولايتين الأولى والخامسة يستمدون أوامرهم من قيادة الأركان العامة وتخضع قيادة الولاية السادسة كذلك إما إلى بن بلة أو بومدين.[3] ويؤكد قائد الولاية الأولى الطاهر الزبيري بأن الولاية الرابعة اقترحت عقد مؤتمر جديد للمجلس الوطني من أجل فض الأزمة بين الرفقاء ، وإعادة النظر في المكتب السياسي الذي سبق تعيينه ، إلا أن قادة الولايات الأولى الخامسة والسادسة الحليفة لبن بلة وبومدين رفضوا تلك الاقتراحات.[4] في حين يرى النقيب محمد صايكي بأن قيادة الولاية الرابعة اقترحت تشكيل لجنة تنسيق بين الولايات تتشكل من مندوبين عن كل ولاية ، يتكفل أحدهما بالقضايا السياسية التي تهم

---

(1) يرى عبد الرحمان كريمي قائد المنطقة الثالثة التي احتضنت بأن الولاية الثانية كانت ممثلة بقائدين هما قائد الولاية صالح بوبنيدر ، والرائد العربي بن برجم ، أي أن هذه الولاية مثلث بوفدين متنافرين حسب رايه (عبد الرحمان كريمي ، مذكرات النقيب سي مراد، ص 170) في حين يرى الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى بان الذي مثل الولاية الثانية هو قائدها صالح بوبنيدر قبل ااحة به ، وذلك لأن اجتماع القادة بالشلف تم يوم 15 جويلية و الإطاحة ببونيدر تمت ليلة 24 إلى 25 جويلية 1962. (الطاهر الزبيري ، مصدر سابق ، ص .ص 293/286. ومن هنا يمكن القول أن تاريخ 15 جويلية لم يكن قد وقع الانفصال بين العقيد صالح بوبنيدر وعضو مجلس ولايته العربي بن رجم ، الذي قد يكون حضوره مرافقة لقائده وليس تمثيلا للجناح الذي قام بالانقلاب.

(2) عبد الرحمان كريمي ، مذكرات النقيب سي مراد ، دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع ، الجزائر 2005 ، ص 170.

(3) كريمي ، المصدر نفسه ، ص .ص 171/170.

البلاد في تلك المرحلة ، وتحضير الانتخابات المرتقبة ، ويتكفل الثاني بالقضايا العسكرية لجيش التحرير الوطني ، وهذا يعني تشكيل لجنتين وطنيتين إحداهما سياسية والأخرى عسكرية.(1) و بهذا يمكن القول بأن اقتراحات الولاية الرابعة قد تطرقت إلى القضايا الجوهرية في الخلافات الدائرة بين قادة الثورة ، ولو كانت هناك الجرأة والشجاعة لقادة الولايات على تحمل مسؤولياتهم في اتخاذ القرارات المصيرية للبلاد كما سبق اتخاذها خلال الثورة ربما لم تنتقل الأزمة من القيادات المتنافسة على السلطة إلى قادة الداخل الذين ساهموا في تعميق الأزمة بدلا من معالجتها ،كما يتبين لنا بأن الاجتماع الذي حضره قادة الولايات بالشلف جاء متأخرا لأن كل ولاية كانت قد حددت موقفها من القادة المتاخصمين ، وما حضور الاجتماع إما لجس النبض أو لاستعراض القوة وتوجيه الأطراف الأخرى حسب الوجهة السياسية التي تقتنع بها الأطراف ذات المواقف المتباينة وهو ما أدى إلى عدم خروجه بنتائج تذكر رغم طابعه الوطني ومستوى التمثيل فيه.

2.3.5.حل الحكومة المؤقتة لقيادة الأركان : بعد تأزم الوضع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة أصدر بن يوسف بن خدة قرارا باسم حكومته بتاريخ 03 جوان 1962(2) يقضي بعزل أعضاء قيادة الأركان العامة وتخفيض رتبهم وهو القرار الذي اعتبره العسكريون بالخطأ التقديري(3) خاصة وأن القرار الصادر باسم الحكومة المؤقتة يدعوا جميع إطارات وأفراد جيش التحرير الوطني المتواجد على الحدود الشرقية والغربية للبلاد بعدم الامتثال لأوامر قيادة الأركان العامة(4) ويعد ذلك في نظر الباحثين والمتتبعين تعقيدا للوضع ودعوة إلى تماسك صفوف العسكريين ضد الحكومة المؤقتة.(5) وهذا في الوقت الذي

---

(1) محمد صايكي ، مصدر سابق ، ص . ص 316/315.

(2) يشير بن يوسف بن خدة إلى عزل أعضاء قيادة الأركان العامة ، وتخفيض رتبهم العسكرية ، لكنه يرد في كتابه توقيعات اعضاء الحكومة (Benyoucef Ben Khedda la Crise de 1962 , op-cit, p. 111 /112)

(3) Mohamed Zerguini une Vie de Combats de Lutte , op-cit , 187/190.

(4) Ben Khedda , op-cit , p 112.

(5) Mohamed Harbi et Gilbert , le F.L.N, Document et Histoire 1954-1962.op-cit p325.

أصبحت فيه قيادة الأركان العامة للجيش هي القوة الأساسية في البلاد والتي عبر عنها الشاذلي بن جديد « **هي القوة الوحيدة في الساحة القادرة على حسم أي موقف ، بفضل تماسك وانضباط جنودها والتفافهم حول قيادتهم** »[1] مما مكن بومدين من إعطاء تعليماته إلى كل الوحدات المتواجدة في الخارج بتاريخ 02 جويلية 1962 يدعوهم إلى التقيد بأوامر المسؤولين دون سواهم ، وأن يتأهبوا للدخول إلى العاصمة، كما طمأنهم بأن الهيئة الوحيدة التي من صلاحياتها تعيين قادة الهيئات المركزية هو المجلس الوطني للثورة دون سواه.[2]

وبهذا يمكن القول بأن قرار عزل أعضاء قيادة الأركان العامة لم يحظ بإجماع وزراء الحكومة المؤقتة التي لم تعد لها أية سلطة على الوزراء الخمسة الذين كانوا معتقلين ، وبالتالي فإن ذلك القرار الصادر باسم الحكومة لم يكن له أي صدى في الواقع منذ اجتماع طرابلس الأخير ، ولم يكن للرئيس بن خدة ولا حتى الباءات الثلاثة أي مكانة في أوساط جيش الحدود ، وربما أن قرار عزل أعضاء قيادة الأركان أعطى نتيجة في غير صالح بن خدة ، حيث استغل من طرف بومدين لتوحيد صفوف جيش الحدود أكثر ومن ثم الإعداد الجيد سياسيا وعسكريا قصد الدخول إلى العاصمة ووضع الإستراتيجية العملية لفترة ما بعد الثورة . وإذا كانت الحكومة المؤقتة قد اعترفت بالمكتب السياسي في اجتماعها المنعقد بتاريخ 23 جويلية 1962 بالشكل الذي تم اقتراحه في اجتماع طرابلس شريطة أن يصادق عليه المجلس الوطني، وفي 30 جويلية ، تقدم بن خدة بتصريح موجه إلى كل القادة الجزائريين والداعي إلى تجسيد مبدأ التعاون والانسجام بين مختلف الهيئات الوطنية بغية حل المشاكل الناتجة عن الحقبة الاستعمارية وتلك المترتبة عن تباين المواقف بين الهيئتين السياسية والعسكرية للثورة ، وهو ما سيؤدي إلى انعكاس سلبي على البلاد في مطلع استقلالها.[3] إلا أن ذلك لم يوقف الانتقادات الموجهة من طرف أعضاء قيادة الأركان نحو الحكومة المؤقتة وبالدرجة الأولى نحو رئيسها بن يوسف بن خدة ، وكذا شحن السياسيين والعسكريين المتحالفين مع بن بلة وبومدين من اجل الوصول إلى السلطة مهما كان الثمن ، لكون هذا المشروع كان

---

(1) الشاذلي بن جديد ، مذكرات مناضل ، مصدر سابق ، ص 190.

(2) علي هارون ، خيبة الانطلاق " فتنة 1962 ، مصدر سابق ، ص 83.

(3) سعد دحلب ، المهمة منجزة ، مصدر سابق ، ص.ص. 193/184.

أحد الطموحات الأساسية لقيادة الأركان منذ تأسيسها سنة 1960، وفي مطلع الاستقلال وجدت الفرصة متاحة لتنفيذه وليس بوسعها التراجع عنه . ومهما كانت نوايا أعضاء الحكومة المؤقتة الذين كانوا

يرون بأنهم هم الأولى بقيادة الثورة في جميع المجالات و كل الهيئات الوطنية سواء كانت في الداخل أو الخارج يجب أن تخضع لهم ، والتي كثيرا ما اصطدمت مع مواقف أعضاء قيادة الأركان العامة للجيش الذين اعتبروا أنفسهم هيئة مركزية لها السلطة المطلقة على جيش التحرير الوطني ولا ينازعهم في ذلك سوى المجلس الوطني الذي سبق وأن حدد مهامهم وصلاحياتهم ، إلا أن هذا النزاع الذي ظل قائما بين سنتي 1959 -1962 تجدد بعد إيقاف الحرب وكان تأثيره قويا على كل الهيئات السياسية والعسكرية للثورة وخاصة على الولاية الرابعة التي أصبحت محل انتقاد من كلا الطرفين رغم التزامها لموقف الحياد كما أنها خضعت للتدخل العسكري من طرف هيئة الأركان المؤيدة من الولايات التي كانت لها علاقة تعاون مع الولاية الرابعة أثناء الثورة ، وبهذا يمكن القول بأن أكثر الولايات التاريخية تأثرا بأزمة صائفة 1962 هي الولاية الرابعة .

ب. الصعوبات السياسية الناتجة عن طبيعة الولاية الرابعة : بما ان الولاية الرابعة توجد في وسط البلاد وتتميز بجملة الخصائص الطبيعية ، البشرية ، السياسية والاقتصادية.[1] فإن ذلك أكسبها العديد من المميزات الإيجابية وفي نفس الوقت أنعكس عليها بالسلب ، لأنها أصبحت محل أطماع الإدارة الاستعمارية ، التي عمدت إلى تركيز قواها السياسية بالعاصمة وضواحيها بغية المحافظة على مصالحها بالمنطقة ، كما كانت محل اهتمام الهيئات المركزية للثورة منذ تشكيلها في مؤتمر الصومام ، حيث انتزعت وسط العاصمة من الولاية الرابعة وحولتها إلى منطقة مستقلة لتكون مركزا لقيادة الثورة ، وقبيل الاستقلال أصبحت الحكومة المؤقتة تعمل على نزع مدينة الجزائر من الولاية من جديد وتحويل المنطقة السادسة إلى منطقة مستقلة قصد تهيئة الأجواء السياسية لمرحلة ما بعد الثورة ، ويمكن تلخص ذلك فيما يلي:

---

(1) ينظر الخصائص العامة للولاية الرابعة ، ص.ص277/255.

1. أهمية الولاية الرابعة بالنسبة للسياسة الاستعمارية. تعد مدينة الجزائر والأماكن المجاورة لها من بين المناطق ذات الأهمية الكبيرة في نظر الساسة الفرنسيين منذ مطلع القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعلهم

يخططون لاحتلال الجزائر انطلاقا من العاصمة ، حيث اغتنموا فرصة تحطم الأسطول الجزائري والظروف السياسية والعسكرية التي كانت تعيشها البلدان العربية والإسلامية ، خاصة سنة 1827[1] وفي شهري فيفري ومارس من سنة 1830 هيئت القدرات العسكرية التي يمكن تسخيرها لعملية الحملة العسكرية التي تستهدف الجزائر[2] كما سعت السلطات الفرنسية وقتذاك للبحث عن الدعم الخارجي الذي يمكنها من احتلال الجزائر[3] كما درست الوضعية السياسية والعسكرية للجزائر ، ونقاط القوة والضعف فيها من حيث ما تبقى من قطع الأسطول الجزائري وأماكن وجودها ، والنظام الدفاعي للداي حسين ، ومدى قدرته على جلب الدعم من الأقاليم الأخرى ، كالمدية ، قسنطينة و وهران ، ثم حددت نقطة دخول القوات الغازية بسيدي فرج يوم 14 جوان 1830.[4] ومنذ ذلك التاريخ أصبح لمدينة الجزائر مكانة خاصة لدى السلطات الفرنسية ، التي حولتها إلى مدينة استطانية لخدمة مصالحها الإدارية ، الاقتصادية والعسكرية[5] ثم الشروع في توسيع عملية الاحتلال المرتبطة بحركة الإستيطان في متيجة[6] ثم في نواحي المدية[7] ليتم تشكيل قيادة الأركان للمصالح الخاصة بالهندسة بين الوحدات المتواجدة في الجزائر والتي أوكلت لها مهمة الإعداد للتوسع الاستيطاني في كامل القسم الشمالي الأوسط للبلاد (الولاية الرابعة

(1 S.H.A.T, 1H 1, Dossier N° 04 «les Conditions Politiques et Militaires de l'Expédition Française Contre l'Algérie » entre les Mois Juin et Octobre 1830.

(2)S.H.A.T, 1H2, Dossier N° 01 « Effectifs, Recrutement, Situation des Troupes de L'Expédition et Organisation de la Correspondance entre les Bureaux » Février-Mars 1830 .

(3)Ibid, Dossier N°02 , « Rapports sur les affaires étrangères » Février-Mars 1830

(4)(S.H..A.T, 1H3, Dossier N° 02 « Correspondance de Bourmont Commandant l'Expédition »

(5)Aavril-Juin 1830.

(6)S.H.AT.1H5, Dossier N° 2 « Constitution d'un Gouvernement Civil à Alger » Documents Relatif à la Constitution du Gouvernent Civil à Alger , Octobre 1830.

(7) ينظر التوسع الإستيطاني في سهل متيجة ، ص.ص 270/266.

فيما بعد) ومنه إلى باقي جهات الوطن.[1] وفي 09 جانفي 1831 تم وضع المجلس البلدي بمدينة الجزائر لتمثيل الإدارة الاستعمارية والشروع في تطبيق قوانينها ميدانيا .[2] ولتوسيع النفوذ الإداري والقضائي في الجزائر تم تعيين أول حاكم عام بالجزائر في 15 أوت1834 خلفا للمنصب السابق المتمثل في

القائدالعسكري ، وأسندت هذه المهمة للجنرال جون بابتيست دروي إيرلو Jean-Baptiste Drouet) d'Erlon)[3] الذي تولى هدا المنصب من 27 جويلية 1834 إلى 18 جويلية 1835[4] وبذلك بقي مركز القيادة الاستعمارية في مدينة الجزائر حتى الاستقلال. كما تم توفير مختلف الخدمات للأوربيين المقيمين بمدينة الجزائر وضواحيها ، و وضعت الهياكل الإدارية في المناطق التابعة لمدينة الجزائر ، في كل من مدينة البليدة ، المدية ، عين الدفلى ، الشلف ، سور الغزلان وغيرها من المدن ، التي أصحت خلال الثورة تابعة للولاية الرابعة ، وذلك بغية التحكم السياسي، الاقتصادي والإداري في الأقاليم المجاورة للجزائر العاصمة ، وتربطها بحزام أمني قصد تمكين تلك السلطات من فرض هيمنها على الأماكن الحساسة التي تتركز بها مصالحها الحيوية.[5] و من هنا نفهم بأن طبيعة الولاية الرابعة الواقعة في وسط البلاد وضمها لمختلف المصالح الفرنسية في الجزائر جعل منها مجالا حيويا لربط الصلة بين الولايات التاريخية وفي نفس الوقت جعلها محل اهتمام سلطات الاحتلال التي ركزت جميع قواها السياسية ، العسكرية الاقتصادية بالجزائر العاصمة ، والمناطق المجاورة لها . كما اهتمت السلطات الاستعمارية منذ بداية احتلالها للجزائر بالمحاكم وذلك بهدف إبعاد الجزائريين عن التقاضي بالقضاء الإسلامي ، وفي النفس الوقت تمكين تلك السلطات من تطبق إجراءاتها الزجرية ضد الأهالي ، وهو ما دفعها لإنشاء أول

---

(1) S.H.A.T.1H5, Dossier « Opérations et Correspondance en Algérie entre Octobre et Novembre 1830 » Documents Compte Rendu de la Taque de Blida le 26 Novembre et Médéa le 26 , 28 Novembre 1830.

(2) S.H.A.T.1H2 , Dossier N°2 « Organisation de la Correspondance entre les Bureaux entre Février et Mars 1830 » Document Organisation de l'Eétat-Major et des Troupes du Service du Génie, 16, 17 Février 1830.

(3) S.H.A.T, 1H 6, Dossier N° 2 « Correspondance Intérieure de l'Algérie » Document organisation du conseil municipal à Alger le 9 janvier 1831.

(4) S.H.A.T.1H27, Dossier N° 2 « Province d'Alger ,Juillet-Août 1834 » Document , le Lieutenant Général Drouet d'Erlon est Nommé Gouverneur Général en Algérie le 15 août1834.

(5) S.H.A.T.1H 93 , Dossier N° 1 « Province d'Alger entre Novembre-Décembre 1843 » Document , l'Organisation Administrative de la Province d'Alger le 25 décembre 1843.

محكمة بالجزائر بتاريخ 09سبتمبر 1830 وأول مجلس قضائي بتاريخ 22 أكتوبر 1830.[1] و تضمن قرار إنشاء مجلس قضاء الجزائر تشكيل فروع في المحكمة تختص بمقاضاة الجزائريين (المسلمين) ، الأوربيين واليهود.[2] ولكي يتم التحكم الثروات المالية المتداولة في الجزائر وتمويل المشاريع الاقتصادية التي تخدم

السياسة الاستعمارية في الجزائري تم إنشاء أول بنك فرنسي في الجزائر بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 04 أوت 1851.[3] والذي تكفل بتمويل المشاريع الإستطانية في سهل متيجة ثم توسع نشاطه إلى باقي المدن المجاورة لمدينة الجزائر العاصمة. ومن هنا يمكن أن ندرك بأن بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت من العاصمة لتتوسع إلى باقي الأماكن المتاخمة لمدينة الجزائر ، ثم لغيرها من أرجاء الوطن ، وهذا يعني أن السلطات الاستعمارية اختارت المنطقة الشمالية الوسطى من البلاد لتضع فيها المراكز الأساسية لمصالحها السياسية ، العسكرية الاقتصادية والقانونية منذ بداية الاحتلال ، وبقيت تحرس على إبعاد أي عمل ثوري قد يؤثر على مصالحها بالمنطقة منذ بداية الاحتلال وتزايد هذا الاهتمام مع اندلا ع الثورة التحريرية نظرا للدور التنظيمي الذي قام به أعضاء المنظمة الخاصة في الإعداد للثورة انطلاقا من مدينة الجزائر، ثم للدور الذي لعبه قادة الولاية الرابعة في مجالي التنسيق السياسي والتكامل المادي بين الولايات.

.2. **أهمية الولاية الرابعة بالنسبة لقادة الثورة في الداخل** : إن وجود مدينة الجزائر العاصمة ضمن الإقليم الجغرافي والسياسي للولاية الرابعة أكسبها ميزة خاصة ، يمكن أن ذكر أهم جوانبها فيما يلي :

يرى بن يوسف بان خدة بأن مؤتمر الصومام أختار مدينة الجزائر لتكون منطقة مستقلة وفي آن واحد مقرا للقيادة التنفيذية للثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ، لكونها تتوفر على شروط القيادة المتمثلة في الإطارات البشرية ذات التكوين السياسي المتميز سواء من المقيمين بها أو من المترددين عليها من المناطق الأخرى ، فضلا عن كونها ذات بعد استراتيجي وطني ودولي ، وبذلك أصبحت منذ شهر سبتمبر1956 ولاية خاصة بلجنة التنسيق والتنفيذ لها جميع الصلاحيات التي تتمتع بها الولايات التاريخية.[1] ويفهم من

(1) S.H.A.T.1H 93 , Dossier N° 1 « Province d'Alger entre Novembre-Décembre 1843 » op –cit

(2) Rodolphe Dareste , la Propriété en Algérie « la Lois du 16 Juin, 1831. Sénatus - Consulte du 22 Avril 1863 » , Edition Libraire –Editeur , Paris 1864 , p 13.

(3) Pierre Joseph Proudhon , Manuel Spéculateur à la Bourse , Edition Librairie Garnier Frères , Paris 1857, p 267.

(4) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2007 ، ص.ص.82/80.

كلام بن خدة بأن انتزاع مدينة الجزائر من الولاية الرابعة وجعلها تحت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ يعود لدورها الإستراتيجي والحيوي على المستويين والوطني والدولي ، لكونها عاصمة البلاد ومنطقة محورية لكل الولايات التاريخية ، إلا أن وجود قيادة الثورة بوسط العاصمة سوف تنتج عنها الكثير من المتاعب سواء للجنة التنسيق والتنفيذ أو للولاية الرابعة ، والمتمثل في تراجع الدعم المالي والبشري للولاية ، وتوجيه

السلطات الاستعمارية أنظارها تجاه مدينة الجزائر وهو ما يفسر مجيء الجنرال جاك ماسي (Jacques Massu) إلى الجزائر بهدف القضاء على الهيئة القيادية بها.[1]

– في حين يرى المؤرخ الفرنسي جون شارل جوفري (Jean Charles Jauffret) بان الولاية الرابعة أصبحت تتوفر على إطارات ذات مستوى رفيع ، لا سيما أولائك الذين تكونوا في تنظيمات الحركة الوطنية وفي المنظمة الخاصة والذين شكلوا الروافد الأساسية لجبهة التحرير الوطني فيما بعد ، فضلا عن المنظمات العمالية والطلابية التي نشطت في مدينة الجزائر ثم أنظمت إلى جبهة التحرير الوطني بالإضافة إلى الأشخاص الفارين من الجيش الفرنسي خاصة أولائك الذين يتمتعون بمستوى سياسي وعسكري مقبول ، وهو ما أدى إلى رفع مستوى التأطير لدى جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة.[2] وهذا يعني أن مدينة الجزائر كانت محل استقطاب مختلف الإطارات على اختلاف توجهاتهم السياسية وانتماءاتهم الدينية والعرقية الأمر الذي أدى احتكاك الثقافات والتجارب السياسية بها ، مما أدى إلى جعل الولاية الرابعة تمثل نقطة التقاء للإطارات الوطنية وللمثقفين الجزائريين والأوروبيين من مختلف البلدان فضلا عن البعثات الدبلوماسة ، مما أدى إلى وجود نسيج اجتماعي وسياسي متميز[3] الأمر الذي جعل الولاية الرابعة تتمتع بمكانة خاصة لدى باقي الولايات التاريخية الأخرى[4] كما أن مدينة الجزائر أصبحت منذ سنة 1955 مركزا لتوفير الدعم المادي للمنطقة الرابعة ثم لباقي المناطق الأخرى ، ويتمثل ذلك الدعم في الأموال ، الأدوية ، الملابس العسكرية وغيرها من المواد.[3] ونظرا لهذه الأهمية التي تميزت بها الجزائر العاصمة والمناطق المجاورة لها فقد كان رد فعل القوات الفرنسية تجاهها عنيفا ، حيث تم فرض حصار

---

(1)Jacques Massu , la Vraie Bataille d'Alger , op- cit pp 32/33.

(2)Jean Charles Jauffret et Maurice Vaisse , Militaire et Gérilla dans la Guerre d'Algérie , op-cit 177.

(3)Jean Charles Jauffret et Maurice Vaisse , op- cit p 155.

(4) ينظر علاقة الولاية الرابعة بالولاية التاريخية الأخر ، في الفصل الثاني ص.ص. 72/50

(5) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، مصدر سابق ، ص 63.

شامل على مدينة الجزائر وضواحيها ، وذلك من خلال ما تؤكده الوثائق الأرشيفية للقوات الفرنسية التي تشير إلى التطويق العسكري المحكم الذي قامت به القوات الفرنسية بين 1958 و 1962 على المدن التابعة للولاية الرابعة مثل الشلف ، عين الدفلى ، عين وسارة ، المدية ، البليدة ، صور الغزلان ، والمناطق المجاورة لها بالولاية الثالثة مثل الأربعاء ناث إيراثن (Fort Natioale) والجلفة بالولاية السادسة وغيرها من

المناطق.[1] ولعل الهدف من ذلك التطويق هو غلق جميع المنافذ البرية المؤدية إلى الجزائر العاصمة من الغرب ، الجنوب والشرق بغية قطع كل إشكال الدعم والاتصالات بين الولايات التاريخية خاصة مع الولاية الرابعة ، التي عبر عنها رومي مادوي (Remy Madoui)[2] بأن الولاية الرابعة تعد محور حرب التحرير الجزائري ، وأصبحت في عهد العقيد أحمد بوقرة نموذجا للعمل الثوري.[3] وإذا كان ذلك الضابط المنقلب على الثورة يشهد بمحورية الولاية الرابعة بعد أن عمل ضمن صفوف وحداتها، وها هو يقر بأهميتها في الوقت الذي أصبح عدوا لها وللثورة الجزائرية ككل ، كما يجعلنا نقر بأن تلك المكانة الجغرافية والسياسية التي تتمتع بها الولاية الرابعة والتي جعلت منها همزة وصل مع الولايات التاريخية الأخرى ووطدت علاقاتها معها خلال الثورة.[4] وبحكم الخصائص الجغرافية والسياسية لمدينة الجزائر والمناطق المجاورة [5] والتي لعبت دورا كبيرا في عملية الإعداد السياسي والعسكري للثورة منذ تشكيل المنظمة الخاصة سنة 1947 ، وإلى غاية اندلاع الثورة سنة 1954[6] ومواصلة عملها التنسيقي بين مناطق الثورة التحريرية بين سنتي 1954- 1956 في الوقت الذي كانت فيه الثورة تفتقر إلى القيادة المركزية ، حيث ركز مجاهدو الناحية الأولى من المنطقة الأولى بكل من تابلاط ، الزبربر ، بوزقزة ، الاخضرية ، على العمل المنسق مع النواحي التابعة للمنطقة الثالثة وهذا بغية تسهيل عملية تنقل وحدات جيش التحرير الوطني

(1) S.H.A.T, 1H 2705 , Dossier N° 01 « organisation et Effectifs des Quartiers de Pacification 1958-1962 » op-cit.pp 15.20.

(2) رومي مادوي ، كان ضمن صفوف جيش التحرير الوطني بالمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة ، ثم انضم للجيش الفرنسي ، ومنه إلى منظمة الجيش السري (O.A.S) (عن مضمون الكتاب الذي ألفه المعني ، المذكور في الهامش رقم 06)

(3) Remy Madoui , J'Ai été Fellagha , Officier Français et Déserteur du F.L.N. à L'O.A.S, Edition du Seuil , France 2004 , p 11.

(4) ينظر علاقة الولاية الرابعة بالولايات التاريخية ، الفصل الثاني ص.ص. 72/50.

(5) ينظر خصائص الولاية الرابعة 277/255.

(6) ينظر النشاط الذي جرى بمدينة الجزائر وما جاورها بهدف التحضير للثورة ، ص.ص 79/32.

بين النواحي والأقسام والعمل المشترك لتوسيع الخلايا السياسية والأفواج العسكرية في المنطقتين الثالثة والرابعة.[1] وهذا يعني أن عملية التنسيق بين المناطق لم تكن تطبق وفقا لتنظيم هيكلي شامل ، وإنما تبعا للعلاقات بين الإطارات في المناطق المجاورة ووفقا لما تقتضيه مصلحة الثورة.[2] كما كشف محمد بونعامة من نشاطه التنسيقي مع مجاهدي نواحي غليزان ، مستغانم ، تيارت منذ بداية اندلاع الثورة وإلى انعقاد مؤتمر

الصومام.[3] وهذا يمكننا من معرفة النشاط السياسي الذي قام به مناضلو المنطقة الشمالية الوسطى من البلاد في مجال التنسيق مع المناطق المجاورة قصد تعميم الهيكلة السياسية والعسكرية للثورة من شرق البلاد إلى غربها طبقا لمبدأ شملولية الثورة الذي أقرته مجموعة الإثنين والعشرين والتعليمات التي أعطتها مجموعة الست لقادة النواحي والاقسام.[4] ولم يبق دور المنطقة الرابعة منحصرا في محيطها الجغرافي ومع المناطق المجاورة لها فحسب بل أصبح شاملا مع كل المناطق مع حلول سنة 1955خاصة عندما توسع نشاط الثورة وزيادة حاجتها إلى الأسلحة والذخيرة ومختلف مستلزمات الحرب ، وهو ما أدى إلى تنسيق العمل بين المناطق بهدف جلب الأسلحة من الخارج وإدخالها إلى مناطق الثورة.[5] وظل النشاط السياسي الذي يقوم به مناضلو الحركة الوطنية بمدينة الجزائر وما جاورها منذ تشكيل المنظمة الخاصة إلى غاية اندلاع الثورة يشكل مصدر إزعاج للسلطات الفرنسية مما جعلها تلجأ إلى إعلان الحرب ضد البنية التنظيمية لهياكل تلك المنظمة ثم لهياكل جبهة وجيش التحرير الوطني عبر كامل التراب الوطني مع التركيز على الأماكن الوسطى التي تعد همزة وصل وحلقة اتصال بين مختلف ولايات الثورة ، كما تؤكد الوثائق الأرشيفية للجيش الفرنسي[6] كما عمدت السلطات الفرنسية إلى البحث عن أماكن تواجد الهيئات القيادية لجبهة وجيش التحرير الوطني قصد القضاء عليها أو تحييدها عن العمل السياسي والعسكري.[7]

---

(1) حوار مع مجاهدي ناحية تابلاط ، بمقر مكتب المجاهدين بتابلاط منهم بوجمعة توامي ، عمر زيقادي ، علي عزيري، وأخرون ، يوم 1992/10/31.

(2) الحوار السابق مع المجاهد علي الصيد ، مسؤول الاتصال في قسم بعطة.

(3) الحوار السابق مع مجاهدي بورج بونعامة .

(4) أمحمد بوحموم ، دور المنطقة الوسطى من البلاد في دعم مسار الثورة ، والتنسيق بين المناطق ، الندوة تاريخية بالعمرية يوم 29جويلية 1997 بمناسبة استشهاد العقيد الطيب بوقاسمي ، المدعو الجغالي.

(5) Philippe Tripier , Autopsie de la Guerre d'Algérie, op-cit ,77.

(6) 1 H 2694 , Dossier N°01 L« lutte Contre la Rébellion et l'Organisation Politico-Administrative » en Algérie 19557-1959.

(7) 1 H 2712, Cartes de l'Organisation Politico-Administrative dans les Douars et de l'Organisation Territoriale du Front de Libération Nationale (1957).

كما سعت إلى قطع أواصر الصلة بين الولايات التاريخية ونستشف ذلك من خلال الفحص الدقيق لبعض الملفات الخاصة بالاجتماعات التي جمعت قادة الولايات[1] في أرشيف وزارة الدفاع الفرنسي التي تتضمن اجتماع العقداء الاربعة والاتصالات التي تمت بين أعضاء المجالس الولائية في الحالات المستعجلة.[2]

ولعل أن تلك السلطات قد وجدت الفرصة متاحة أثناء مخطط شال 1959[3] حيث تدعي بأنها تمكنت من تحطيم البنية التنظيمية للهياكل السياسية والعسكرية للثورة بالولاية الرابعة وعزلها عن الولايات الأخرى [4] وإذا كان ذلك المخطط شاملا لكل الولايات التاريخية ، إلا أن تركيزه على الولاية الرابعة أشد حسبما تؤكده الوثائق الأرشيفية الفرنسية[5] ولعل ذلك يعود إلى رغبة العسكريين في القضاء على الهيئات القيادية وتخريب هياكلها القيادية ظنا منهم أنهم بهذا العمل التدميري يتمكنوا من القضاء على الثورة وعزل الولايات التاريخية عن بعضها البعض وكذا فصلها عن قيادتها المركزية المتواجدة في الخارج ، إلا أن ذلك لم يحدث ، رغم المعاناة التي عرفتها الثورة في الداخل .

ج. الصعوبات السياسية الناتجة عن السلطات الاستعمارية:خلال فترة قيادة الرئيسين الفرنسيين روني كوتي (René Coty) الذي تولى قيادة الجمهورية الرابعة الفرنسية ما بين 16 جانفي 1954 و 08 جانفي 1959 ثم في عهد الرئيس شارل ديغول (Charles de Gaulle) الذي تولى قيادة الجمهورية الخامسة في فرنسا إبتداء من 08 جانفي 1959 ،طبقت عدة سياسات للقضاء على الثورة الجزائرية والتي يمكن ذكر أهم جوانبها فيما يلي:

1. فرض حصار دولي على الثورة الجزائرية : فعلى إثر انعقاد الاجتماع الثاني لإطارات ما بين الوزارات

---

(1)S.H.A.T, 1H 3417, Dossier N°02 « Compte Rendu de Réunion des Wilayas entre 1957- et 1960 »

(2) S.H.A.T,1H 3108 , Dossier N°03 « Organisation de Filières et de Liaisons Rapides Inter-Wilayas 1960-1962 »

(3) ينظر اثر مخطط شال على الولاية الرابعة ، ص.ص427/431.

(4) S.H.A.T 1H2754 , Dossier N° 08 , Opération Courroie , op- cit , p 3.

(5) Ibid, Annexe 1,2,3.

الفرنسية بتاريخ 19 ماي 1957 بقيادة الوالي العام روبير لاكوست (Robert Lacoste)[1] من أجل وضع إستراتيجية تمكن للسلطات الفرنسية السياسية منها والعسكرية من مجابهة الثورة الجزائرية ، على أن تكون أكثر فعالية من المرحلة التي سبقتها ، ومن بين الإجراءات المتخذة في ذلك الاجتماع ، هي السعي

لفرض حصار دولي وبالأخص الأوروبي منه على الثورة الجزائرية ، ومنع أي دعم قد يصلها من البلدان العربية و الاشتراكية ، و لتحقيق ذلك يتطلب تنسيق العمل بين مختلف المصالح السياسية الفرنسية ، من أجل تطويق نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في مختلف الميادين العسكرية ، الإعلامية والدبلوماسية وتنسيق العمل بين مختلف المصالح التي لها علاقة بالدعاية والإعلام قصد تشويه الثورة وفصل الداخل عن الخارج.[2] وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى فرض الحصار على الثورة الجزائرية ، ومن ثم الحد من كل إشكال الدعم التي من المحتمل أن تصل إلى الولايات التاريخية ، لأن المراد من الحصار الدولي لا يعني ما يقدم للهيئات المركزية في الخارج ، بقدر ما يعني تجفيف كل المساعدات التي تصل إلى الثورة في الداخل وتشويه سمعة الثوار في الخارج .

2.3. محاولة تشويه الثورة وعزلها عن الشعب ، لكي تتمكن السلطات الفرنسية من تشويه الثورة ومسيريها في الداخل وتجريدهم من كل أشكال الدعم الشعبي فإنها لجأت إلى استخدام كل مظاهر القوة لإبعاد الشعب عن ثورته والحرص على عدم تكتله مع جبهة التحرير الوطني حتى لا تصبح قوة يصعب على فرنسا مقاومتها والقضاء عليها ، كما عمدت إلى استمالة الجزائريين بتقديم الدعم المادي لهم للحيلولة دون دعمهم لجبهة التحرير الوطني و هذا يتطلب من تلك السلطات فرض سيطرتها على مختلف المدن

(1)روبير لاكوست (Roberte Lacoste) ولد بتاريخ 05 جويلية 1889 بمقاطعة دوردون (Dordogne) الفرنسية ، شغل عدة مناصب سياسية ، مثل توليه منصب نائب ممثلا للحزب الاشتراكي عن منطقته بين سنتي 1958-1945 ،ثم لفترة ثانية ما بين 1967-1962، كما تولى منصب سيناتور بين 1980-1971، كما عين في عهد الرئيس الفرنسي روني كوتي (René Coty) وزيرا مقيما في الجزائر ما بين 09 فيفري 1956 إلى 13 ماي 1958 ، بالإضافة إلى توليه العديد من المناصب الحكومية ما بين سنتي 1958-1944.توفى يوم 08 مارس سنة 1989.(عن Benjamin Stora , les Mots de la Guerre d'Algérie op-cit , p76.

(2) C.A.O.M, G.G.A, 3R/387 , Dossier « Pacification » op-cit , pp 01/016.

والأرياف التي يشتبه في وجود نشاط جيش التحرير بها ، على أن تستعمل كل وسائل الترهيب والترغيب و ذلك بهدف إبطال كل نشاط قد يزعزع الوجود الفرنسي في الجزائر.

3.ضرب البنية التنظيمية لجبهة التحرير الوطني . بما أن الثورة الجزائرية ثورة شعبية تستمد عناصر وجودها و استمراريتها من الشعب سواء من الناحية المادية أو التنظيمية التي تعد سر نجاح الثورة، فإن مختلف اللقاءات ، التعليمات والبرقيات الصادرة عن القيادات السياسية والعسكرية الفرنسية المتواجدة في الجزائر والتي من بينها تلك التعليمة الصادرة عن القائد العام للقوات المسلحة بالجزائر الجنرال سالان رؤول) (Raoul Salan [1] بتاريخ 1988/05/03، والتي ر كزت على قضية اعتبرت حتمية ضرورية للقضاء على الثورة بطريقة سياسية وهي عزل الثورة عن الخارج والفصل بين الهيئات القيادية للثورة في كل من الولايات التاريخية وتونس والمغرب ، بالإضافة إلى القضاء على شبكة تنظيم جبهة التحرير الوطني وقطع كل صلة تربطها بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية ، كما صدر عن القيادة العليا للقوات العسكرية بالجزائر تعليمة مشتركة تحمل رقم 06[2] والتي تأمر قادة جميع الوحدات العاملة بالجزائر إلى القضاء على هياكل الثورة بمختلف الولايات التاريخية مع التركيز على الأماكن الحساسة التي يتركز بها جيش التحرير الوطني والتي من بينها جبال الونشريس ، الأطلس البليدي ، جبال التيطري وغيرها.

---

(1) ولد رؤول سالان (Raoul Salan) بتاريخ 10 جوان 1899 بروكيكورب (Requecourbe) بإقليم تارن (Tarn) الفرنسي. يعد من الشخصيات العسكرية التي خدمت فرنسا لمدة طويلة ، حيث انخرط في الجيش سنة 1917 ، وتقاعد سنة 1959 أي بقي في الجيش الفرنسي لمدة 42 سنة ، تقلد فيها مختلف الرتب ، وتحصل على العديد من الميداليات والنياشين ، شارك في الحرب العالمية الثانية من 1939 إلى 1945 ، كما شارك في حروب الهند الصينية ،من 1945 إلى 1954 ، ثم في حرب التحرير الجزائرية بين سنتي 1956-1958 ، حيث عين بتاريخ 12 نوفمبر 1956 قائدا عاملا للمختلف القوات المسلحة في الجزائر ، و هو من القادة الأربعة الذين أطاحوا بالجمهورية الرابعة ، كما شارك في لجنة إنقاذ فرنسا ، وفي الانقلاب الفاشل الذي استهدف الجنرال ديغول بتاريخ 21 أفريل 1961 ، كما يعد من الشخصيات التي أنشأت منظمة الجيش السري (O.A.S) . وفي الفترة الممتدة بين سنتي 1970-1974 تفرغ لكتابة مذكراته التي أطلق عليها نهاية الإمبراطورية للفترة الممتدة ما بين 1918-1960 . وفي 10 ماي 1984 تعرض لوعكة صحية نقل على إثرها للمستشفى العسكري فال دو قراس (Val-de-Grâce) وتوفي بتاريخ 03 جويلية 1984.

(Alain Raicaud , les Uniformes de l'Honneur , Edition Kindle , Edition Kindle , France 2014 , p.p .93/94)

(2) C.A.O.M , G.G.A.3R/387, op –ct, « Directives 1958 » Document , Instruction N° 01 , Délivré par le Général Salan le 03/01/1959 ,pp 01/06.

4.تحييد نشاط المحافظين السياسيين . التابعين لجبهة التحرير الوطني واستبدالهم بمحافظين جدد يكونوا تابعين للسلطات الفرنسية وتتمثل مهمتهم في صقل عقلية الجزائريين وجعلهم يقبلون التعايش مع الفرنسيين و ويعملون تحت سلطة الاحتلال ، بطرق سرية وبعيدين عن تأثير جبهة التحرير الوطني.[1]

ويمكن أن نستشف من ذلك أن السلطات الفرنسية أولت للجانب السياسي اهتماما كبيرا لأن القضية الجزائرية هي قصية سياسية بالدرجة الأولى وتتمثل في استرجاع السيادة الوطنية ، وهو المبدأ الذي حرك الجزائريين للقيام بالثورة رغم خطورة الموقف . كما نلاحظ بأن تلك السلطات عند تقييمها للوضع في الجزائر أدركت بأن قوة الجزائريين لا تكمن في الجوانب المادية بقدر ما تتمثل في القيم الروحية والقناعات السياسية التي لقنهم إياها المحافظون السياسيون ، وبقدر ما تسعى القيادة العسكرية المتواجدة في الجزائر من إحداث تدمير في ممتلكات الجزائريين وقتل أرواحهم ، فأنها أرادت أن تتسرب إلى عقولهم وأفكارهم وتغيير قناعاتهم للابتعاد عن الثورة ، لأن الفكرة لا تقتل بالقوة ، وإنما بفكرة معاكسة لها الأمر الذي جعل سلطات الاحتلال تستعمل أسلوب الحرب النفسية وسياسة الإغراء للتأثير على الجزائريين وفي نفس الوقت قررت القيادة العليا للقوات المشتركة القيام بهجوم شامل ابتاء من يوم 10 أفريل 1958 تشارك فيه جميع القوات الفرنسية في الجزائر و توجه فيه الضربات المدمرة للثورة ، مع التأكيد على دور العمل السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي يجب أن يكون أكبر مستهدف باعتباره هو المحرك للنشاط الثوري . وهو ما جعل رؤول سالان يركز على دور عمل أجهزة المخابرات قصد جمع أكبر قدر من المعلومات السياسية التي تستغل من قبل العسكريين ، الدرك و الشرطة.[1] وبهذا ندرك بأن السلطات الاستعمارية كانت على بينة بحقيقة الثورة الجزائرية ومصدر قوتها المتمثل في الشعب وما يحمله من

---

(1) C.A.O.M, G.G.A, 3R/391, « Dossier Directive Générale N° 06 » , Délivré par le Commandement Supérieur Interarmées , Alger le 07/05/1957, p 02.
(2) C.A.O.M, G.G.A, 3R/391 , Dossier « Directives 1958 » op- cit, pp 02/10.

قناعات ، باعتبار أن قوة الثورة ليست مادية بقدر ما هي تنظيمية ، وهي تختلف عن ثورات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من حيث البعد الهيكلي و التنسيقي لهيئات الثورة ، رغم الصعوبات التي واجهت قادة الولايات ، وهو ما جعل قوات الاحتلال تطبق العديد من المخططات التي تحمل عدة أهداف سياسية ، عسكرية اقتصادية واجتماعية. وعندما قام موريس شال (Maurice Challes)

بشرح مخططه للضباط الفرنسيين التابعين لقيادته ما بين 27 و 31 أوت 1959 تبين أن أهداف المخطط هي سياسية بالدرجة الأولى والمتمثلة في القضاء على الثورة ، والدفع بالجزائريين إلى التراجع عن المطالبة باستقلالهم وسحق تنظيمهم الثوري ، وما القوات العسكرية التي استخدمت لهذا الغرض إلا أداة لتحقيق الأهداف السياسية. [1] وذلك بغية تحقيق السلم المزعوم الذي كان ينشده ساسة فرنسا. [2] قصد تبرير الجرائم التي ارتكبت ضد الجزائريين بأمر من السلطات العسكرية بحجة الدفاع عن الأمن الفرنسي في الجزائر و حماية الجيوش الفرنسية المدججة بمختلف الأسلحة من الجزائريين الذين طالبوا باسترجاع استقلالهم وسيادتهم.[3]

و بهذا يمكن القول بأنه لم يكن بوسع قادة الثورة في الداخل أن يقوموا بأي عمل ثوري سواء على مستوى الهياكل التنظيمية التابعة للولاية الواحدة أو في إطار العمل المنسق الذي يتطلب مساهمة مختلف الهيئات السياسية والعسكرية للثورة المتواجدة في كل من الداخل والخارج ، دون أن يكون ذلك النشاط محل اهتمام و مراقبة من قبل أجهزة المخابرات الفرنسية وقواتها العسكرية ، ولعل أكبر نشاط مخابرتي ضد الثورة كان بالجزائر العاصمة والمناطق المجاورة لها بحكم التواجد المكثف للمصالح الفرنسية من جهة و رغبة من سلطات الاحتلال في عزل هياكل الثورة التحريرية عن بعضها البعض.

---

(1) Michel kelle , 5 Figures de l’Emancipation Algérienne , Edition Karthala , Paris 2013 , p46.
(2) Dyves Michaud , la Guerre d’Algérie 1954-1962 , Edition Odile Jacod , Paris 2004 , p40.
(3) C.A.O.M, G.G.A, 3R/391, op –cit ,Document , Sécurité des Militaires Circulant en Ville , Délivré par le Général Commandant la Division Militaire d’Alger , le 02/10/1957.

2. **الصعوبات العسكرية :** واجهت عملية التعاون بين الولاية الرابعة والهيئات العديد من الصعوبات العسكرية ، والتي من بينها:

آ. **لصعوبات العسكرية الناتجة عن السلطات الاستعمارية** ، بعدما حددت سلطات الاحتلال الفرنسي للجزائر استراتيجياتها العامة لضرب الثورة الجزائرية ، اتخذت مجموعة من المخططات العسكرية للتصدي لكل ما له علاقة بالثورة ، والتي منها.

1.مراقبة الحدود الشرقية والغربية ثم غلقها ، من بين الانتقادات التي وجهها الوالي العام الفرنسي روجي ليونارد (Reger Léonard) للثورة الجزائرية منذ اليوم الثاني من اندلاعها أنها مدعمة من الخارج ، و بذلك يجب مراقبة الحدود الشرقية و العربية ، لحرمانها من كل إشكال الدعم ، وعرفت هذه العملية مرحلتين أساسيتين هما :

1.1.مرحلة المراقبة. بدأت عملية مراقبة الحدود الشرقية والغربية للجزائر منذ اندلاع الثورة من قبل الوحدات العسكرية ، فرق الدرك و الشرطة ، بهدف منع أي اتصال قد يحدث بين قادة الثورة الجزائرية وبلدان المغرب العربي خاصة مع كل تونس والمغرب ، ومن ثم منع وصول الدعم الخارجي للثورة . وفي تاريخ 11/16 /1956 طبقت مجموعة من الإجراءات ، الهادفة إلى مراقبة حركة الأشخاص والبضائع بين الجزائر والبلدان المغاربية الأخرى ، وتتمثل تلك الإجراءات فيما يلي:

- تحديد نقاط العبور بين الجزائر وتونس و وضعها تحت مراقبة السلطات الفرنسية ، ويمنع التنقل خارجها وخصصت بطاقات للسكان المقيمين بمحاذاة الحدود تدعى قاطن الحدود (Frontalier) تمنح لكل شخص ذكر تجاوز 14 سنة . وبموجب هذا الإجراء يمنع على السكان المقيمين على التراب التونسي من الدخول إلى الجزائر باستثناء الفلاحين الذين لديهم حقول زراعية في التراب الجزائري من أجل خدمة أراضيهم[1] كما قدمت تعليمات إلى قادة الفيالق العسكرية البرية منها و الجوية إلى تطبيق

(1) C.A.O.M, G.G.A, 3R/461, Dossier « Frontières Tunisienne » Document " Surveillances de la Frontières Algéro - Tunisienne", Délivré par le Chef de l'Etat Major de la 10éme Région Militaire , Alger le 16/11/1956. (ينظر الملحق رقم 13)

الحراسة المشددة على الحدود وبالأخص على نقاط العبور والمطارات تجنبا لدخول أي شكل من أشكال الدعم لصالح الثورة التحريرية، وفرض الرقابة العسكرية على جميع المواقع التي يشتبه بوجود جيش التحرير

الوطني بها ، خاصة في المنطقتين الأولى والثانية اللتان تمثلان الأماكن الحساسة في نقل مختلف المواد نحو الداخل.[1] وفي يوم 31 مارس 1957 ، قامت القيادة العليا لمختلف القوات العسكرية بتقييم الوضع العسكري في الجزائر ، والجهود التي بذلت من طرف السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة ، والتي من بينها تضييق الخناق على قادة الولايات حتى لا يصلهم الدعم من تونس والمغرب ، واتخذت تلك القيادة قرارا يقضي بإعلان الحرب الشاملة على كل ما يمت بصلة للثورة الجزائرية في جميع أرجاء البلاد ويتم ذلك عن طريق تنسيق العمل بين مختلف القوات الفرنسية العاملة في الميدان وتشديد الرقابة على المناطق الحدودية.[2] وهو ما أدى إلى تكثيف المراقبة على المناطق الحدودية الشرقية منها والغربية وعلى مختلف الطرق البرية الممتدة من الحدود التونسية مرورا بالولايات الأولى ، الثانية ، الثالثة حتى الرابعة شرقا أو من الحدود المغربية مرورا بالولاية الخامسة حتى العاصمة.[3] وتهدف تلك الإجراءات التي طبقتها السلطات الفرنسية خلال 1956 وبداية 1957 إلى البحث عن الآليات الوقائية لتطويق الثورة والثوار في الجزائر وتجنب المصالح الفرنسية من الأضرار التي قد تلحق بها جراء النشاط العسكري الذي يقوم به جيش التحرير الوطني ، و عزل الثورة عن محيطها المغاربي ، العربي والدولي ، واعتبرت عملية مراقبة الحدود في نظر القادة السياسيين والعسكريين الفرنسيين على أنها الوسيلة المثلى للتحكم في تخفيف كل مظاهر الدعم الذي يصل إلى قادة الولايات في الداخل.[4]

---

(1) C.A.O.M, G.G.A, 3R/461, Dossier « Frontières Tunisienne » op-cit , Document sur la Surveillance de la Circulation Aérien Civile et Installation de Chasse de Nuit , Délivré par le Commandement Supérieure Interarmes et Commandement de 10Eme Région Militaire , Alger le 09/10/1956, p01.

(2) C.A.O.M, G.G.A, 3R/391 Dossier « Directives 1957 » Document Ordre d'Opération N° 01 , Délivré par le Commandement Supérieur Interarmées le 31/03/1957 , pp01/02/.

(3) C.A.O.M,G.G.A .3R/457 , Dossier « Surveillance des Frontières Terrestres 1957 » Lettre N° 727 , EMM/D du 09/04/1956.

(4) C.A.O.M. G.G.A , 3R/458 , Dossier « Surveillance des Frontières 1957 » Délivré par la Secrétariat Permanent de la Défense en Algérie le 15/10/1957.

وإذا كان هدف السلطات الفرنسية خلال سنة 1957 مثلا هو القضاء على الثورة الجزائرية في كامل التراب الوطني بشتى الوسائل والإمكانات المادية والبشرية المتاحة لديها فإننا نجد الجنرال راؤول سالان

(Raoul Salan)[1] القائد العام للقوات المسلحة في الجزائر يعطي اهتماما كبيرا للولاية الرابعة عند وضعه لمخططه العسكري[2] الذي ركز من خلاله على المناطق الحيوية التي يتركز بها جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة مثلا ، والتي من بينها جبال الونشريس ، الظهرة ، المدية وغيرها ، ونجده بذلك يولي الرقعة الجغرافية الممتدة من الشلف غربا إلى الأخضرية شرقا اهتماما كبيرا ، ووصف جرائم التقتيل الجماعي التي تقوم بها وحداته العسكرية بعمليات التطهير ، والتي لم تكن موجهة ضد أفراد جبهة وجيش التحرير الوطني فحسب ، بل إلى تطهير الأماكن الريفية من السكان باعتبارهم هم المدعم الأساسي للثورة .

ومن اجل تطبيق ذلك ميدانيا قامت القيادات العسكرية بإرسال التعليمات إلى قادة الوحدات تأمرهم بضرورية تصفية هياكل جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة (كما في غيرها). [3] كما أصدرت الكثير من الأوامر للقيادات العسكرية الفرنسية العاملة في الميدان بهدف التصفية الكلية لوحدات جيش التحرير الوطني . و من أجل الوصول إلى تلك الغاية زودت الفيالق العسكرية بالوسائل المادية اللازمة قصد تمكينها من مواجهة الصعوبات المحتملة في ساحات المعارك. [4]

---

(1) راؤل سلان (Raoul Salan) من مواليد 10 جوان 1899 ، تقلد االعديد من الرتب العسكرية والمناصب العسكرية ، والتي منها تعيينه في منصب القائد العام للقوات المسلحة في الجزائر بتاريخ 12 نوفمبر 1956 ، ساهم في الإطاحة بالجمهورية الرابعة الفرنسية على إثر انقلاب 13 ماي 1958 رفقة كل من شال موريس (Challe Maurice) ادموند جوهود (Edmond Johaud) و أندري زيلر (André Zeller) ، كما ساهم في محاولة الانقلاب الفاشل ضد الجنرال ديغول في 22 افريل 1961، وهو من مؤسسي منظمة الجيش السري (O.A.S) ومات يوم 04 جويلية 1984.(Livres Hebdo Numéros 504-507 , p 147)

(2) C.A.O.M, G.G.A, 3R/391, Dossier « Directives du 10 Région Militaire en 1957 » Document sur le Méthode de Plan d'Action des Forces du Maintien de l'Ordre en Algérie, Délivré par le Gén id, Document " Instruction sur la Lutte Contre la Rébellion et Terrorisme" Délivré par l'Etat Major éral Salan , Alger le 22 Juillet 1957.p 3.

(3) Ibid ,Document sur l'Ordre General de l'Opération N°01 , Délivré par le Général Salan , Alger le 31 Mars 1957, p1.

(4) Ibid, 10 Région Militaire, Alger le 30 Avril 1957, p 1.

وحتى تكون عمليات تلك القوات ذات فعالية كبيرة في القضاء على الثوار ومن يدعمهم من الجزائريين وضع الجنرال سالان القائد العام للقوات المسلحة مخططا عسكريا لتنسيق العمل بين مختلف الأسلاك العسكرية، لا سيما البرية منها والجوية.[1]

2.1..مرحلة غلق الحدود بعدما أدركت السلطات الفرنسية أن عملية مراقبة الحدود الشرقية والغربية للبلاد لم تعد مجدية ، أمام تزايد عمليات نقل الأسلحة من تونس والمغرب إلى الجزائر[2] كمال أن الإجراءات الأمنية المطبقة من قبل مديرية الشرطة الفرنسية في الجزائر خلال 20 مارس[3] ، 09 أفريل[4] و في 28 ماي من سنة 1956[5] وغيرها من الإجراءات الأمنية والعسكرية التي طبقت خلال تلك السنة والتي سخرت لها مختلف الإمكانات المادية ، لكنها لم تحقق الغرض المراد منها ، بدليل تكثيف دوريات جيش التحرير الوطني خلال سنة 1956 وبداية 1957 من أجل جلب الأسلحة والذخيرة عبر الحدود التونسية والمغربية[6] كما سجلت السلطات الفرنسية عمليات التخريب المستمرة لمنشأتها الاقتصادية و الإدارية بالمناطق الحدودية ، فضلا عن اكتشافها لمراكز خلف الحدود يستعملها جيش التحرير الوطني

---

(1) C.A.O.M, G.G.A, 3R/391, Dossier « Directives du 10 Région Militaire en 1957 » op-cit , Document Sur l'Emploi de la Coordination des Feux de l'Artillerie et l'Aviation, Alger le 28 Octobre 1957 , p.p1/3.

(2) Jean – Doise et Maurice Vaisse Politique de la France Diplomatique et Outil Militaire 1871-1971 , op-cit , pp 565/566.

(3) C.A.O.M, G.G.A, 3R/457 , « Dossier Surveillance des Frontières Terrestres 1957 » Contrôle des Français – Musulmans en Provence de la Tunisie et du Maroc , et Se Rendent en Algérie, Délivré par le Commandant de 10éme Région et Commandant Supérieur Interarmes , Alger le 20/03/1956.

(4) Ibid, Lettre N° 727 , EMM/D du Délivré par le Directeur de la Sureté National en Algérie le 09/04/1956.

(5) Ibid, Surveillance les Frontières Algéro – Marocaine et Algéro – Tunisienne, Lettre Délivré par le Commandant de 10éme Région et Commandant Supérieur Interarmes , Alger le 28/05/1956

(6) C.A.O.M, G.G.A, 3R/455 « Soutien tunisien à la Révolution Algérienne »Etude sur le Soutien Tunisien à la Révolution Algérienne 1956-1957

في تخزين السلع المهربة من الخارج خاصة تلك التي لها علاقة بالحرب في الداخل مثل الأسلحة ، الذخيرة الأدوية وعيرها من المواد المهربة ، وهو ما دفعها إلى البحث عن أسلوب جديد يمكنها التخلص من المتاعب التي سببتها لها الثورة الجزائرية ، ويتمثل ذلك في عملية غلق الحدود مع كل من تونس والمغرب.

3.1.أهداف غلق الحدود: أصبحت عملية غلق الحدود أمام الجزائريين من بين الإستراتيجيات التي أقرها القادة السياسيين والعسكريين الفرنسيين بغية تحقيق جملة من الأهداف التي لم تحققها عملية المراقبة التقنية منها و البشرية ، وتتمثل تلك الأهداف فيما يلي.

– مواجهة الخطر الذي شكلته الثورة الجزائرية للقوات الفرنسية المتمركزة في المناطق الحدودية والتي رغم كثافة عددها وتنوع أسلاكها وتنسيق العمل فيما بينها انطلاقا من الحدود التونسية والمغربية إلى الولاية الرابعة وبالأخص إلى مدينة الجزائرية ، والتي استعملت فيها كل الوسائل المتاحة لدى السلطات الفرنسية وما عرفته تلك الحدود من دعم عسكري سنة1957، ومع ذلك لم يتم توقيف نشاط الثورة.(1)

– رغبة السلطات الفرنسية في فرض سيطرتها على المناطق الحدودية بهدف عزل البلدان المغاربية عن بعضها البعض، والمراد من ذلك هو الضغط على الثورة الجزائرية التي كانت في أمس الحاجة إلى الدعم الخارجي لا سيما ما يتعلق منه بالوسائل العسكرية ، و قطع الصلة بينها وبين قواعدها الخلفية الموجودة في تونس والمغرب والتي تعد منفذا لها نحو العالم الخارجي ، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب تسخير كل الإمكانات المتوفرة وتوزيعها على كامل المحاور التي تربط الداخل بالخارج ، كما تربط الولايات التاريخية ببعضها البعض ، وهذا يتطلب الاستخدام الأمل لمختلف القوات البرية ، البحرية والجوية وتنسيق العمل فيما بينها ، انطلاقا من مدينة الجزائر ثم المناطق المجاورة لها إلى باقي الولايات التاريخية.(2) قصد شل أجهزة الثورة ثم القضاء عليها ، ويمكن تحقيق طريق تجريدها من عناصر الدعم المادي الذي يجلب من الخارج ، وقطع الصلة بين الولايات التاريخية في الداخل عن طريق تكثيف المراقبة الداخلية ، واستخدام

---

(1)Jacques Massu , la Vrais Bataille D’Alger ,op-cit , p91.

(2) C.A.O.M , G.G.A , 3R/458 , Dossier « Surveillance des Frontières 1957 » op –cit, Les Objectifs de la Fermeture de la Frontières , Délivré par la Secrétariat Permanant de la Défense en Algérie le 15/10/1957. Pp01/17.

أجهزة التصنت لمنع عملية الاتصالات مع الخارج وبين قادة الثورة في الداخل ، وتفعيل دور محطات النقل البري ، المطارات والموانئ وجعلها تعمل وفقا للمخطط العسكري الرامي إلى تضييق الخناق على الثورة في جميع الميادين[1] خاصة تلك الخطوط التي تتجه نحو العاصمة ، بهدف تضييق الخناق على المواطنين الجزائريين والسعي لعزلهم عن الثورة وفي نفس الوقت للتقليل من الحركة تجاه العاصمة حفاظا على أمن الجاليات الأوروبية، والحرص على إبقاء نظام الثورة يعاني من التفكك بعد الأزمة التي تعرض لها جراء إضراب الثمانية أيام ومعركة الجزائر. وبهذا فإن سياسة غلق الحدود لم تكن معزولة عن غيرها من المخططات الرامية إلى فرض حصار شامل على الثورة ، وهذا ما يفسر خضوع مطار الدار البيضاء ميناء الجزائر ، و محطات السكة الحديدية بكل من الشلف ، البليدة ، الجزائر الحراش ، الثنية وغيرها التي عرفت في نفس الفترة مراقبة مشددة. [2] ولما كانت عملية مراقبة الحدود تحتاج إلى تجنيد أعداد كبيرة من الجيوش ونشرها في كامل أرجاء الوطن ، وفي مختلف التضاريس ، كما تتطلب وسائل مادية ضخمة رغم أنها غير مضمونة الجانب الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى غلق الحدود بواسطة الأسلاك الشائكة والمكهربة . و من أجل التحكم الأمثل في الحدود تم وضع خطين مكهربين بين سنتي 1957 -1959 هما.[3]

1.3.1.خط موريس: نسبة إلى وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس[4] الذي عرضه على الحكومة الفرنسية بتاريخ 26 جوان 1957واعتبره من المشاريع التي يجب أن تحظى بدعم الحكومة لما له من أهمية

---

(1)C.A.O.M , G.G.A , 3R/458 , Dossier « Surveillance des Frontières 1957 » op –cit p 17.

(2) C.A.O.M , G.G.A , 3R/458 , Dossier « Surveillance des Frontières 1957 » op –cit,p 17.

(3) Ibid.

(4) نسبة إلى أندري موريس (André Morice) المولود سنة 1870 ، وناضل منذ 1900 باللجنة الاشتراكية المتطرفة (Comité Radical – Socialiste) وتقلد عدة مناصب سياسية وعسكرية ، من بينها نائبا في البرلمان الفرنسي ما بين 1945 و 1958 ثم عضوا في مجلس الأمة ما بين 1965-1983، وتقلد عدة مناصب سامية في عهد الجمهورية الرابعة منها وزيرا للدفاع في حكومة بورجيس مونوري (Bourgés Maunoury) خلال الفترة الممتدة بين 13 جوان و30 سبتمبر 1957، ورغم قصر المدة التي قضاها كوزير للدفاع إلا أن تمكن من وضع خط دفاعي لعزل الجزائر عن تونس والمغرب ، حددت له مدة انجاز قدرت ما بين جوان وأكتوبر 1957، وهو الخط الذي عرف باسمه. عن (Frank Liaigre k l'Etrange Ascension d'une Maire de , André Morice la Collaboration et Résistance , Edition Ouvrières , paris 2002, p 11.)

إستراتيجية بهدف القضاء على الثورة الجزائرية ، والذي حددت له وزارة الدفاع مدة تمتد بين شهري جوان و أكتوبر1957 كما حددت له وسائل الإنجاز ، من أسلاك شائكة ومكهربة ، وحقول للألغام وأجهزة للرادار ، فضلا عن الإمكانات البشرية.[1] وتتمثل لوازم المشروع في الأسلاك الشائكة ، الأعمدة الخشبية السياج الحديدي ، الاسمنت ، الحصى ، الألغام ، فصلا عن العتاد المستخدم في ورشات الهندسة العسكرية المكلفة بانجاز المشروع[2] وقدر طول خط موريس على الحدود التونسية بـ 400 كلم وبـ 500 كلم على الحدود المغربية[3] وهو أول خط دفاعي تشرف عليه القيادة العسكرية وتوليه اهتماما كبيرا وتوفر له كل الإمكانات[4] واعتبر من قبل القادة الفرنسيين بأنه مشروع الدولة الفرنسية الذي سينقذها من ضربات جيش التحرير الوطني ، ويحقق لها السلم الذي كانت تنشده والمتمثل في فرض حصار على الثورة الجزائرية وعزلها عن محيطها الشعبي والدولي.[5] وكلف هذا المشروع وزارة الدفاع الفرنسي مبالغ باهضة منها 450 مليونا فرنك للعتاد و 350 مليونا للعمال[6] و خلف أثارا سلبية على الثورة الجزائرية منها.

- التناقص المستمر للأسلحة التي كانت تدخل من تونس والمغرب نحو الجزائر ، ففي سنة 1957 قدر معدل كمية الأسلحة التي تم إدخالها عبر الحدود الشرقية والغربية بـ 1200 وحدة سلاح في الشهر لنتخفض سنة 1958 إلى 1000 قطعة ، لتصل سنة 1959 إلى 200 قطعة فقط.[7] كما سجلت

---

(1)Jean – Charles Jauffrete – Maurice Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , op – cit , p 258.

(2) S.H.A.T, 1H 2968, Dossier N° 01 « Caractéristiques du Barrage 1956-1961 » Décision du 20/06/1957.

(3) Sylvie Thénault , Histoire de la Guerre d'Indépendance Algérienne , op-cit , 171.

(4) René Rémond , 1958 le Retour de De Gaul , Edition Complexe , France 1998 , p40.

(5) Robert Garcia , l'Arrachement Genèses de l'Exode Européens d'Algérie , Edition Gilleta , France 1982 , p294.

(6) C.A.O.M, G.G.A , 3R/461 Dossier « Frontières Tunisienne »op –cit , Document Travaux à la Frontières tunisienne et Marocaine ,Délivré par l'Etat Major Mixte, Alger le 19/05/1957, p04.

(7) Sylvie Thénault, op- cit , p171.

السلطات المشرفة على مراقبة الحدود خلال شهر مارس من سنة 1958، تمكن 1800جزائري من عبور الحدود التونسية وحجز 120 أسلحة جماعية و54 أسلحة آلية جماعية و 550 مسدسا وغيرها من الأجهزة الحربية.(1) ولعل ذلك يعود إلى حالة التأهب القصوى التي وضعت فيها جميع الوحدات العسكرية الفرنسية في البلاد منذ مطلع 1958 ، والإكثار من توجيه التعليمات لقادة النواحي العسكرية بغية إعطاء الأهمية القصوى لعملية المراقبة الشاملة على كامل الإقليمي الجزائري ، من أجل التحكم في الوضع السياسي والعسكري للجزائر مع التركيز على الجهة الشرقية التي تشكل أهم معبر للأسلحة التي يستعملها جيش التحرير الوطني.(2) ومن أجل إعطاء خط موريس أكبر فعالية في الميدان قام الجنرال رؤول سالان (Raoul Salan) الذي عين في منصب القيادة العليا لمختلف القوات العسكرية في الجزائر بتاريخ 12 نوفمبر 1956 بإصدار مجموعة من التعليمات إلى قادة الأسلاك العسكرية قصد التطبيق الأمثل لكل القرارات والأوامر الصادرة عن القيادات السياسية والعسكرية ، ومن بين تلك التعليمات ، التعليمة الخاصة التي تحمل رقم 01 الصادرة بتاريخ 1958/01/03، التي أرسلها إلى كل الوحدات التابعة له في الجزائر ، والتي تعطي الأوامر للقادة العسكريين بالقضاء على ما له علاقة بالدعم المادي للثورة ، انطلاقا من الحدود التونسية والمغربية مرورا بكل الولايات التاريخية إلى مدينة الجزائر العاصمة ، وبكل ما بتعلق بعمليات اختراق الحدود ، و رصد حركة القوافل الناقلة للأسلحة والذخيرة وغيرها من مستلزمات الحرب انطلاقا من الحدود الشرقية والغربية للبلاد إلى أماكن تخزينها وتوزيعها ، وذلك بهدف تجريد الثورة من كل أشكال الدعم الخارجي أو المساعدات التي تقدمها الولايات التاريخية لبعضها البعض ، قصد التجفيف التام لكل عناصر القوة المادية لجيش التحرير الوطني.

---

(1) C.A.O.M,G.G.A , G.G.A, 3R/461, Dossier « Frontières Tunisienne 1958» Document Efficacité du Barrage est entre le 1ér Mars et le 09 Avril 1958 , Alger le 0904/1959

(2) S.H.A.T , 1H3775, Dossier N° 1 « Directives du commandement de la zone Est constantinois Relatives à la Surveillance du Barrage 1957-1958 »

- تكثيف عمل أجهزة المخابرات الفرنسية العاملة بالجزائر بهدف الحصول على المعلومات الكافية حول قوافل الإمداد التي تزود الولايات التاريخية بما تحتاج إليه من أسلحة وذخيرة ، وكذا الإطلاع على الشبكات التنظيمية لجبهة التحرير الوطني وعلاقتها بالسكان ، بهدف تحطيم بالبنية التنظيمية لهياكل الثورة وعزلها عن مصادر قوتها الداخلية منها والخارجية ، وذلك باستخدام كل الأساليب المؤدية إلى تقتيل الجزائريين وترهيبهم وتدمير ممتلكاتهم ، باعتبار أن الحل العسكري هو الوسيلة المثلى للمحافظة فكرة الجزائر فرنسية ، مهما كلف ذلك فرنسا من ثمن.[1]

– عقد اجتماع لقادة الأركان العامة بتاريخ 10 مارس 1958 والذي خصص لأخذ التدابير اللازمة للتحكم في الحدود الشرقية، وانبثقت عن ذلك الاجتماع مجموعة من القرارات تتمحور حول دعم خط موريس بالمنشاءات القاعدية المتمثلة في انجاز 370 كلم من الطرق الجديدة ، وتهيئة 300 كلم من الطرق التي كانت موجودة من قبل ، على أن تبدأ الأشغال ما بين 15 أفريل و 15 جوان1958 وتنتهي في أواخر تلك السنة ، كما حددت قائمة العتاد والجوانب التقنية للمشروع ووسائله المادية والبشرية[2] ، ونقاط العبور التسع التي تخضع للمراقبة والتي من بينها ، أم الطبول ، ساقية سيدي يوسف ، رأس العيون ، بئر العاتر.[3] ومن أجل انجاز المشروع المذكور تكفلت مختلف المصالح المدنية والعسكرية كل واحدة منها في ميدان اختصاصها ، وكلفت مديرية الهندسة المدنية بانجاز الجسور على طول المسالك التي تمسها الطرقات ونقاط المراقبة ، على أن تكون تلك المسالك مزودة بالوسائل الدفاعية ووسائل الاتصال.[4]

---

(1) C.A.O.M ,G.G.A, 3R/391 , Dossier « Directives 1958 » Document , Instruction N° 01 , Délivré par le Général Salan le 03/01/1959 ,pp 01/02.

(2) Ibid, Document Compte Rendu Sommaire de la Réunion du Etat Major Mixte du 10 Mars 1959 Délivré par Cabinet Militaire le 12/03/1958.

(3) Ibid, Document , Contrôle des Frontières Terrestres avec la Tunisie (Sans date)

(4) C.A.O.M, G.G.A, 3r/461 , Dossier « Renseignement Frontières » op-cit , Document , Liste de Matériels de Terrassements, Délivré par les Services des Travaux , Alger le 20/03/1958.

وقدرت التكلفة المالية للمشروع بـ 330 مليون فرنك فرنسي فيما يخص شبكة الطرقات و 30 مليون تكلفة إنشاء محطات الرادار وتجهيزها.[1] أما اليد العاملة فتتمثل في فرق الهندسة للجيش مع 500 عامل مدني عند بداية الأشغال ليرتفع العدد إلى 4500 عاملا ، و معدل العمل لكل منهم 100 يوم ، وهو ما يمثل 450.000يوم عمل ثم طلب عدد إضافي من أيام العمل ليصل مجموع الأيام لانجاز المنشاءات القاعدية التي تدعم خط موريس خلال سنة 1958 إلى 70.000 يوم.[2]

ومن هنا يمكن أن نستنتج من خلال التمعن في القرارات والتعليمات الصادرة عن الهيئات القيادية في وزارة الدفاع الفرنسي سواء في فترة قيادة أندري موريس (André Morice) أو في فترة خلفه جاك شابان ديلماس (Jacques Chaban-Delmas) الذي تولى وزارة الدفاع مابين 06 نوفمبر 1957 و 14 ماي 1958، بأن جميع المسؤولين السياسيين والعسكريين الفرنسيين في عهدة الرئيس روني كوتي Roné Coty الممتدة مابين 16 جانفي1954 إلى 08 جانفي 1959 ، قد سعوا إلى القضاء على الثورة الجزائرية بجميع الطرق والوسائل ومحاولة تجريدها من مصادر الدعم التي كانت تتلقاها سواء في الداخل أو الخارج وتتبعوا خلايا التنظيم التابعة لجبهة التحرير قصد تفكيكها و تحطيمها ، كما فرضوا رقابة مشددة استعملت فيها جميع الوسائل المتاحة لها في البر ، البحر والجو لمنع أي تحرك لجيش التحرير الوطني سواء على مستوى الهياكل الثورية التابعة للولايات التاريخية أو على مستوى الحدود لعزل الثورة عن الخارج ، إلا أن كل ذلك لم يجد نفعا حسب التقارير الفرنسية ذاتها.[2] وهو ما أدى إلى تولى سبع حكومات في ظرف أربع سنوات دون أن تجد الحل للقضية الجزائرية ، الأمر الذي أدى إلى سقوط الجمهورية الرابعة على إثر انقلاب 13 ماي 1958 لأن القادة العسكريين الفرنسيين المتواجدين في الجزائر لم يكن في وسعهم قبول سلطة عجزت عن القضاء على ثورة كان مفجروها يوصفون بقطاع الطرق والمتمردين ، ولم تفلح أمامهم كل ما قدمه وزراء الدفاع والحكومات من برامج سياسية وعسكرية ، نتيجة لضربات جيش

---

(1) C.A.O.M, G.G.A, 3r/461, Ibid , Document , le Crédit pour les Travaux de Protection Frontières , Délivré par Commandement Supérieure Interarmes , Commandement de la 10éme Région Militaire Alger le
(2) Ibid.

التحرير الوطني في مناطق الولاية الرابعة حيث تكاد سلطات فرنسا أن تفقد مدينة الجزائر وسهل متيجة وغيرها من المصالح الحيوية في كامل ربوع البلاد.

2.3.1.خط شالنسبة إلى صاحبه شال موريس[1] الذي تم الشروع في انجازه ما بين ديسمبر1958 و أفريل 1960[2] ويقدر طول الخط على الحدود التونسية بـ 460 كلم أما على الحدود المغربية فيقدر بـ 700 كلم[3] *و تكفلت بانجازه الوحدات العسكرية المرابطة في الجهة الغربية في كل من تلمسان مغنية بشار وغيرها ، والوحدات المتمركزة في الجهة الشرقية وبالأخص في قسنطينة ، سوق هراس، تبسة ، عنابة وسخرت له إمكانات مادية ضخمة تمثلت في توفير مجموعة من المواد الأساسية ، والتي من بينها . 60.650 طنا من الأسلاك ، نحو 8.750000 طنا من الأعمدة الخشبية الكبيرة ، 5.040000 طنا من* الأعمدة الصغيرة ، 6.200000 طنا من الألغام المضادة للأشخاص ، و400.000 طنا من الألغام اللولبيةو230.000 طنا من الألغام المشعة فضلا عن ملايين الأطنان من الأسمنت ، الرمل

---

(1) ولد شال موريس (Challe Maurice) بتاريخ 05 سبتمبر 1905، متحصل على عدة براءات الإختراع ، في سنوات 1923 و 1939 تقلد عدة رتب وتولى العديد من المهام العسكرية منها نقيبا سنة 1925 ثم عضوا في المدرسة العليا للحرب سنة 1932 تولى قيادة الاستعلامات ضد الاحتلال الألماني لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية من الجزائر سنة 1943، وفي سنة 1945 رقي إلى رتبة عقيد ثم إلى رتبة جنرال سنة 1949 وكلف بقيادة سلاح الطيران بالمغرب ، وأثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 كان من بين المفاوضين مع بريطانيا ، و عين بين سنتي 1958-1960 قائدا عاما لمختلف القوات الفرنسية بالجزائر وكان من الجنرالات الأربعة الذين أطاحوا بالجمهورية الرابعة وأتوا بالجنرال ديغول ، وهم شال موريس Maurice Challe ، إدموند جوهود Edmond Jouhaud رؤول سالان Raoul Salan و أندري زيلر André Zeller وفي 12 نوفمبر 1958 عين قائدا عاما لمختلف الأسلحة بالجزائر ، كان من أنصار الجزائر فرنسية ، وفي الفترة ما بين ديسمبر 1958 وأفريل 1960وضع خطا دفعاعيا لدعم خط موريس، وفي شهر فيفري 1959 طبق المخطط الذي اشتهر باسمه ، وفي 22 أفريل 1961، شارك رفقة جوهود ، سالان وزيلر في محاولة الانقلاب ضد ديغول وهو ما كلفه 15 سنة سجنا ، إلى عفى عنه ديغول سنة 1966. توفي بتاريخ 18 فيفري 1978. عن المؤرخين (Macel Catillon , Mémorial l'Aéronautique , Edition Latines , Paris 2004, p45 .et Benjamin Stora , les Mots de la Guerre d'Algérie op-cit , pp33/34.

(2) Alistair Horne, Histoire de la Guerre d'Algérie , Edition Dahlab , Alger 2007, p p 260/263.

(3) Fatima Besnaci et Gilles Mancerno , Harkis dans la colonisation et Ses Suit , Editon l'Atelier France 2008 p 105.

الحصى ، الحديد وغيرها من المواد التي تستعملها وحدات الهندسة العسكرية في عملية الانجاز . كما زود الخط بمحطات كهربائية ذات الضغط العالي ، وصنفت قوة الطاقة الكهربائية التي تنقلها الأسلاك الشائكة إلى أصناف حسب أهمية الموقع ومكان تواجده والمقدرة بـ 3000 ، 3500 ، 5000 و 7000 فولت.·[1]

وأثر خط شال تأثيرا كبيرا على دخول الأسلحة إلى الولايات التاريخية[2] لأن من بين أهدافه عزل الولايات الداخلية عن مراكز التسليح والتموين[3] مما أدى إلى انخفاض معدل الأسلحة التي يتم إدخالها إلى الولايات ب 200 قطعة سلاح في الشهر سنة 1959 بعدما كان معدل الأسلحة التي تجلب من الخارج خلال سنة 1957 يتراوح بين 1000 و 1200 قطعة سلاح في الشهر خلال سنة 1957[3] كما أثر ذلك على عدد المجاهدين الذي يخترقون خط شال نحو تونس والمغرب ، ففي شهر سبتمبر من سنة 1959، تمكن من اجتياز خط موريس 20 مجاهدا من أصل 1.200 حاولوا اجتيازه ، وبعدما دعم بخط شال ، لم يتمكن من اجتيازه خلال شهر ديسمبر من نفس السنة سوى 10 مجاهدين من بين 1.300حاولوا اجتياز الخط ، وفي شهر مارس سنة 1960 حاول هواري بومدين بقوة عسكرية قدرت بـ 8.300 مجاهدا ، لم يتمكن منهم سوى 60 مجاهدا من عبور الخط . كما أن الخط كان سببا خلال سنة 1959 في استشهاد 26.000 جزائري ممن حاولوا اجتيازه و آسر 10.800 مواطن جزائري واسترجاع 20.800 وحدة سلاح وعدد كبير من الجرحى الذين لم يتم إحصاؤهم.[4]

---

(1)Jean Charles – Caufrett Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie, op-cit , p264.

(2)الطاهر زبيري ، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962 ، مصدر سابق ، ص 219.

(3)الشاذلي بن جديد ، مذكرات ، مصدر سابق ، ص 120.

Jean Charles – Chaufrett Vaisse , op –cit , p 266.(3)

(4) Jacques Simon , Algérie l'Abandon Son la Défaite 1958-1962, Edition l'Harmattan ,Paris 2009 , p12.

3.3.1.مخطط شال : وهو أحد المخططات العسكرية الكبرى التي وضعها الجنرال شال موريس قائد القوات المسلحة الفرنسية بالجزائر من أجل القضاء الميداني على الثورة التحريرية ، وحدد لمخططه الفترة الممتدة ما بين 06 فيفري 1959 إلى 06 أفريل 1961 ، وشرع في تنفيذه انطلاقا من المنطقتين السادسة والسابعة من الولاية الخامسة ، أي من نواحي سعيدة وتيارت ، ثم إلى جبال الونشريس[1] من 06 فيفري إلى 06 أفريل1959 ، و أراد شال بمخططه هذا تحقيق التكامل بين عملية عزل الداخل عن الخارج في المشروع الذي طبقه انطلاقا من شهر ديسمبر 1958 وبين عملية السحق العسكري الميداني للثورة و بدأ بتنفيذه من الولاية الخامسة ، لعدة اعتبارات والتي من بينها عزل الثورة في الداخل ، خاصة بالنسبة للولايات الرابعة ، الخامسة والسادسة عن لجنة العمليات العسكرية الغربية المتواجدة في المغرب ثم لكون الجهة الغربية من البلاد تقل فيها السلاسل الجبلية و ما يمكنه من تحقيق أكبر قدر من الانتصارات العسكرية.[2] كما قصد من عملية الزحف على جبال الونشريس ، هو تطهيرها من الهياكل السياسية والعسكرية للمنطقتين الثالثة من الولاية الرابعة التي كانت تتحصن بها . وخصصت لها الفترة الممتدة من 15 أفريل إلى 19 جوان 1959 ، التي أطلق عليها عمليات الحزام (Opérations Courroie)[3] وقد يكون اختيار هذا الاسم للدلالة على التطويق الذي فرض على المنطقتين ، حيث طبق الحصار على كل من منطقة الهضاب العليا وبالأخص على نواحي تيارت وتسمسيلت و على جبال الونشريس ، الظهرة و جبال موقورنو بالمنطقة الثانية ، وأريد بذلك التطويق التام للثورة بالولاية الرابعة. ثم توجهت قوات الاحتلال نحو جبال الحضنة من أجل تطويق وحدات جيش التحرير الوطني للولايتين الأولى والثالثة وأطلقت على تلك العمليات التي أجريت هناك بعمليات الشرارة (Etincelle) وخصصت لها الفترة

---

(1) جبال الونشريس تتبع في التقسيمات الهيكلية للثورة المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة ، أما في التقسيم العسكري الفرنسي فتتبع مقاطعة وهرن.

(2) Pierre le Goyet , la Guerre d'Agérie , op – cit , p .p.227/228.

(3) S.H.A.T.1.H.2754 , Dossier N° « Opération Courroie , Couronne en Wilaya 4 » entre 15 Avril et 19 Juin 1959.

الممتدة من08 إلى 19 جويلية.[1] وفي الفترة الممتدة مابين 22 حويلية إلى 16 أكتوبر 1959 توجهت قوات شال إلى باقي مناطق الولاية الثالثة ، وتم إطلاق اسم المنظار (Jumelles) على العمليات العسكرية التي جرت بها[2] ليتم تمديد الهجوم العسكري على مناطق ونواحي الولاية إلى غاية 03 أفريل 1960.[3] واختيرت للعمليات التي جرت بالولاية الثانية عدة تسميات تدل على المعادن الثمينة للدلالة على الانتصارات التي توقعتها سلطات الاحتلال لتحقيقها في الميدان والتي من بينها عمليات الأحجار الكريمة (Pierres) الياقوت Saphir , Rubis)) وعمليات الزمرد (Emeraude).[4] ورغم الآمال التي علقتها الوحدات العسكرية للجنرال شال في الولاية الثانية من أجل تحقيق أكبر قدر من الانتصارات إلا أنها أخفقت في مسعاها لأن جيش التحرير الوطني كان قد تكيف مع سياسة الانتشار الواسع للقوات الفرنسية منذ شهر فيفري 1959. ثم أن القوات الفرنسية كانت قد أنهكت رغم الإمكانات المادية والبشرية التي سخرت لمخطط شال . أما في الولاية الأولى فقد تم بدأ المخطط انطلاقا من الحضنة التي حددت لها فترة ما بين 21 إلى 31 ماي 1959 والتي عرفت بعمليات الشرارة Opérations) (Flammèches. [5]وغيرها من العمليات التي جرت بمناطق الولاية الأولى من طرف المظليين الفرنسيين .

ويمكن أن نستشف من عملية عرض أهم العمليات التي تتعلق بمخطط شال الذي تم في القسم الشمالي من البلاد أنه استهدف الأماكن الأساسية التي يتواجد فيها جيش التحرير الوطني انطلاقا من

---

(1) S.H.A.T, 1 H 4279, Dossier N° 02 «Opération Etincelle dans les Monts de Hadna » entre 08 et 20 Juillet 1959.

(2) S.H.A.T.1H 2756, Dossier « Opérations Jumelles » entre le 22 Juillet et 16 Octobre 1959.

(3) S.H.A.T,1H4280,4281,4283 , 4283, Opérations Jumelles en Kabylie , entre le 22 Juillet et le 03 Avril 1960.

(4) S.H.A.T , 1H 2955 , 2956, 3601, 3602,3603 , 3741, 3742, 3925, 4312 , les Opération Militaire en Zone de Nord Constantinois entre 06 Septembre 1959 et Fin Septembre 1960.

(5) S.H.A.T.1H 2948 , Dossier N° 01 « Opération Flammèches » en Zone Ouest Constantinois , Mai 1960.

الولاية الخامسة إلى الولاية الأولى ، و تطهير البلاد حسب زعم الجنرال شال موريس من التنظيم الهيكلي لجبهة وجيش التحرير الوطني ، وإبعاد الشعب الجزائري عن ثورته عن طريق ترحيل سكان الأماكن الريفية ووضعهم في المحتشدات ، قصد إبعادهم عن الثورة ، ومن ثم قطع مصدر تواجدها.

1.3.3.1.تكلفة المخطط: كلف المشروع الدولة الفرنسية مبالغ مالية باهضة ، والتي قدرت قيمتها سنة 1959 بـ 242 مليار فرنك فرنسي قديم وقدرت سنة 1960 بـ 326 مليار فرنك.[1] كما سخر شال قوة عسكرية لم يسبق لفرنسا أن جندتها خارج إقليمها الجغرافي ، والمقدرة بـ 429.000 جندي منهم 375.000 من القوات البرية 38.000 من القوات الجوية ، 13.000 دركي و 3.000 من القوات البحرية[2] وأعطى اهتماما كبيرا لفرق الحركى التي قدر عدد أفرادها قبيل تطبيق مخطط شال في ديسمبر 1958 بـ 28000 شخص ليرتفع عددهم إلى 56.000 خلال شهر نوفمبر 1959 ، بالإضافة إلى عناصر المخزن العاملة مع الجيش الفرنسي والمقدر عددها سنة 1960 بـ 20.000 ، ونحو 62.000 من عناصر الدفاع الذاتي.[3] أما العناصر المساعدة للجيش الفرنسي فقد اختلف المؤرخون الفرنسيون في تقدير عددها والتي تصل أقصاها إلى مابين 300.000 و 500.000 عنصرا .[3] ويقدر عدد مجموع العناصر التي جندتها السلطات الفرنسية ضد الثورة بـ 220.000 شخصا من القوة الثالثة.[4]

ومن هنا يمكن أن نستنتج بأن هذا العدد الضخم من القوات العسكرية ذات الاختصاصات المتنوعة التي وزعت في كل ربوع البلاد وخاصة في المحور الأفقي الرابط بين البلدان المغاربية التي كانت تحت السيطرة الفرنسية (رغم اختلاف طبيعة الاستعمار) وأمام التفنن في عملية غلق الحدود ومراقبة الطرقات البرية بواسطة الحواجز الأمنية ، والطائرات التي تراقب الأجواء ونقاط العبور المحتملة لجيش التحرير الوطني فضلا عن المناطق الجبلية الوعرة والأودية التي كانت تعد المسالك المفضلة للقوافل التي ترسلها الولايات

(1) Sylvie Thénault , Histoire de la Guerre d’Indépendance Algérienne , op- cit 355.
(2) Ibid , p 175.
(3) François Xavier , Hautreux , les Harkis dans la Colonisation et Se suit , Edition l’Atelier Paris 2008 , 49.
(4) Hartmut el Sénhans ; la Guerre d’Algérie 1954-1962 , la Transition d’une France à une Autre , le Passage de la 4éme à la 5éme République , Edition Publisud France 1999 , p 561.

لجلب الأسلحة والذخيرة ، وغيرها من الإجراءات التي أعاقت عملية التعاون بين الهيئات الثورية ، فإنها أثرت تأثيرا خطيرا على الثورة التحريرية ، لكنها لم تتمكن من القضاء عليها كما كان منتظرا.

2.3.3.1.اهدافه: سخرت السلطات الفرنسية تلك الإمكانات المادية والبشرية من أجل تحقيق جملة من الأهداف الرامية في مجملها إلى القضاء على الثورة الجزائرية ، والتي من بينها.

– أراد شال موريس عزل قادة الثورة في الداخل عن قيادتهم المركزية في الخارج ، وذلك بعدما مهد لمخططه العسكري بوضع خط مدعم لخط أندري موريس ، و يكون خطه أكبر قوة وتأثيرا على الثورة في الداخل حيث أصبحت الهيئات المركزية عاجزة عن اختراق الخط وإنقاذ الثورة من المحنة التي كانت تعاني منها جراء افتقارها للدعم المادي وفي مقدمته الأسلحة والذخيرة ، و هذا يعني في نظر شال إما خضوع قادة جيش التحرير الوطني للاستسلام وفقا للمخطط الذي رسمه الجنرال ديغول المتمثل في سلم الشجعان وإما الموت تحت ضربات القوات الفرنسية ، كما تشير إلى ذلك الدراسات التاريخية الفرنسية [1]

- سحق جيش التحرير الوطني في الميدان ، وذلك بتكثيف عدد أفراد الجيش الفرنسي وتجنيد عناصر القوة الثالثة الذين يعرفون خبايا الثورة و إطارها البشري والجغرافي ، والاستخدام المكثف لسلاح الطيران لا سيما وأن شال أقحم سنة 1959 نحو 650 طائرة حربية جديدة في الميدان و120 طائرة عمودية متعددة المهام. [2] ووضع العقيد جاكا (Colonel Jacquin) على رأس مكتب الدراسات والاتصالات قصد تقصي الأخبار اليومية عن وضع الجزائريين وعلاقتهم بالثورة وربط شبكة الاتصالات بمختلف المصالح الإدارية والأمنية.[3] كما افرغ القرى من السكان ووضعهم في المحتشدات تحت الرقابة العسكرية لعزلهم عن جيش التحرير الوطني.[4] وهو بذلك يعد بحق مخطط تدمير وسحق لكل ما له علاقة بالثورة

---

(1) Jacques Simon , Algérie l'Abandon Son la Défaite 1958-1962 , op- cit p55.

(2) Pierre Legoyet , la Guerre d'Algérie , Edition Pirrin , Paris 1987 ,pp226/228.

(3) Jacques Simon , op –cit, p 56.

(4) Daniel Djamila Amrane ,des Femmes dans la Guerre d'Algérie , Edition la Découvert , France 2013 , p 18.

الجزائرية ، سواء من حيث البنية التنظيمية لجبهة التحرير الوطنية أو للهيكلة العسكرية وحتى للحياة الاجتماعية ، وكل ما يمت بصلة للمجتمع الجزائري.[1] لجعل الحكومة المؤقتة أمام خيارين كلاهما صعب إما القبول بسياسة التدمير الشامل التي يشنها الجنرال شال ضد الشعب الجزائري وثورته ، وإما الرضوخ والاستسلام للشروط التي تفرضها السلطات الفرنسية أثناء مرحلة الاتصالات شبه الرسمية.[2] الأمر الذي جعله يدعي بأن النصر العسكري قد تحقق من خلال الهجومات الكاسحة ضد جيش التحرير في كل ربوع البلاد والمتزامن مع الغلق المحكم للحدود[3] وما بقي على السلطات الفرنسية سوى أن تضغط على الحكومة المؤقتة لتحقيق الانتصار السياسي.

3.3.3.1.إستراتجيته: بالنظر لمختلف الإمكانات التي وفرت من أجل إنجاح مخطط شال وللأهداف المسطرة فقد وضع إستراتيجيته انطلاقا من طبيعة الثورة الجزائرية ومصادر قوتها ، بحيث أدرك بأنها ثورة شعبية وتستمد قوتها من الشعب ، وهو ما جعله يعمل على عزلها عن قيادتها في الخارج وعن محيطها الشعبي في الداخل ، كما حرص على عدم تكتل الجزائريين مع جبهة التحرير الوطني حتى لا يشكلوا قوة سياسية يصعب على الفرنسيين مقاومتها.[4] وهو ما جعله يقوم باستخدام أسلوب الترغيب والترهيب و السعي لإبطال النشاط الدعائي لمحافظي جبهة التحرير الوطني بغية تحطيم القوة المعنوية للسكان ولتحقيق ذلك يجب السيطرة على الأماكن الريفية ووضعها تحت المراقبة الدائمة لوحدات الجيش وعناصر القوة الثالثة ، وتفكيك التنظيم السياسي والهيكلي للثورة ، وقطع الصلة بين الثوار في الأرياف والمدن وذلك بتنسيق العمل بين مختلف الوحدات العسكرية ، ومحاولة لتنظيم الشعب الجزائري في هياكل تنظيمية مضادة لجبهة التحرير الوطني ومن ثم يتحقق التكامل بين العمل السياسي والعسكري. إلا أن تلك السياسية رغم خطورتها لكنها لم تكلل بالنجاح .

---

(1) S.H.A.T. 1H 2754 , Dossier N° 08 « Opération Courroie 18/04 au 19/05/1959 » Document , Bilan des Opérations en Wilaya 4 Délivré par le Générale Massu le 12/06/1959 , p01.

(2) Sylvie Thénault , Histoire de la Guerre d'Indépendance Algérienne , op – cit , p 173.

(3) Bessenouci el Ghaouti , Odyssée d'un Maquisard , Edition Publibook , Paris 2010, p341.

(4) C.A.O.M , G.G.A , 3R/387 , Dossier « Pacification » op –cit , pp 01/07/ .1959

وبعدما استكمل الجنرال شال وضع مخططه وأعد العدة اللازمة ، اختار الانطلاق من الولاية الخامسة حيث بدأ العمليات الكبرى من نواحي سعيدة ، فرندة ثم القسم الغربي من سلسلة الونشريس خلال المدة الممتدة من 06 فيفري إلى 06 أفريل 1959.[1] واختار نواحي المنطقتين السادسة والسابعة من الولاية الخامسة نتيجة لقلة التصاريس الوعرة بالمقارنة مع تضاريس الولايات الأخرى، ولتأكده بأن الحدود الغربية أصبحت مغلقة ومراقبة بحيث يصعب على مناطق الولاية طلب الدعم من لجنة العمليات العسكرية الغربية (C.O.M, OUEST) ، وهو ما جعل القوات الفرنسية تقوم بقتل 687 جزائري خلال مدة أسبوع واحد ما بين 13 و20 أفريل 1959 واسترجاع نحو 425 وحدة سلاح.[2] سنة 1960 و استشهد نحو 3000 مجاهدا على الحدود الشرقية و146 على الحدود الغربية.[3]

4.3.3.1.انعكاس مخطط شال على الولاية الرابعة : تأثرت الولاية الرابعة كثيرا جراء مخطط شال . ومن مظاهر انعكاسه على الولاية الرابعة نذكر.

1) في المجال السياسي ، بما العمل السياسي لجبهة التحرير الوطني كان من أولويات السلطات الفرنسية باعتباره هو المنظم والمحرك لكل عمل عسكري وهو ما جعل الجنرال رؤول سالان القائد الأعلى للقوات الفرنسية العاملة بالجزائر يؤكد في تعليمته المؤرخة في 1958/05/03 والمرسلة إلى وزيره للدفاع (أندري موريس) وإلى كافة قادة الأسلاك العسكرية ، والذي أكد على ضرورة تحطيم التنظيم الهيكلي لجبهة وجيش التحرير الوطني كشرط أساسي للقضاء على الثورة الجزائرية.[4] كما أكد الجنرال جاك ماسي (Jacques Massu) على أن مخطط شال يرتكز أساسا على تدمير العمل التنظيمي لجبهة وجيش التحرير الوطني.[5] وهو ما جعل القوات الفرنسية في تطبيقها لمخطط شال بالولاية الرابعة تستهدف

---

(1) Jacques Simon , Algérie l'Abandon Son la Défaite 1958-1962 , op- cit m p 56.

(2) Pierre Le goyet , la Guerre d'Algérie , op-cit , p230

(3) Sylvie Thénault , Histoire de la Guerre d'Indépendance Algérienne , op-cit , p 175.

(4) C.A.O..M, G.G.A, 3R/191 , op-cit , Document ,Méthode de Plan d'Action des Forces Maintien de l'ordre en Algérie Délivré par le Général Raoul Salan le 22/07/1957.

(5) Jacques Massu , la Vraie Bataille d'Alger , op –cit , p 02.

المرتفعات والسلاسل الجبلية مثل سلسلة الونشريس ، الظهرة ، الأطلس البليدي ، جبال موقورنو تابلاط ، الزبربر ، بوزقزة ، وغيرها من الجبال بهدف القضاء على البنية التنظيمية للثورة وتدمير هياكلها وقتل هيئاتها التي عادة ما كانت تتواجد في تلك الجبال.(1) مما أدى إلى استشهاد 40 عضوا من الهيئات القيادية على مستوى الهياكل التابعة للولاية الرابعة ، بمختلف الرتب والمسؤوليات.(2) وبذلك تأثرت البنية الهيكلية لجيش التحرير الوطني على مستوى الولاية ، المناطق ، النواحي والأقسام بسبب تعرضها إلى التمشيط من قبل القوات العسكرية التابعة للجنرال شال.(3) وإن كان ذلك لا يعني القضاء على كل وحدات جيش التحرير الوطني بالولاية إلا أن الهيكلة العسكرية تغيرت نتيجة للخطة السياسية والعسكرية التي انتهجها شال ، وحسبما تشير إليه الوثائق الأرشيفية للقيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر إلى تكثيف العمل المخبراتي ضد كل ما يتعلق بالثورة وتطويق مختلف الجبال والأودية ، كان له الأثر الأكبر على الثورة).4) كما كان لعمليات التمشيط المكثفة على كل قرى ومدن الولاية الرابعة أسوأ الأثار(5) كما أثر مخطط شال أيضا وبشكل كبير على عملية التأطير في الولاية الولاية(6) بحيث فقدت قائدها أحمد بوقرة بتاريخ 05/05/(1959(7) إلا أن شال لم يتمكن من القضاء النهائي على هياكل الثورة في

(1) S.H.A.T, 1H2754 , Dossier N° 08 « Opération Courroie »op-cit. Rapport du Général Jacques Massu , Alger le 14/07/1959.

(2) ينظر الملحق رقم 24.

(3) S.H.A.T, 1H2754 ,Dossier N°08 « Opération Courroie » op- cit , pp01/02.

(4) C.A.O.M, G.G.A , 3R/391 , Dossier « Surveillance des Frontières 1959 » op –cit , pp01/03.

(5) Jean Clod , Mon Vingtième Siècle , Edition Publibook , Paris 2015 , p425.

(6) Jacques Cimon , Algérie l'Abandon Sons La Défaite 1958-1962 , op-cit, p 172.

(7) هو أحمد بن العربي بوقرة ، المدعو سي أمحمد ، ولد يوم 02 سبتمبر 1928 بخميس مليانة ولاية عين الدفلى(حاليا) تابع تعليمه في المدرسة بمسقط رأسه ، كما حفظ القرآن الكريم بنفس المدينة ، لينتقل إلى جامعة الزيتونة لإتمام دراسته (1947-1946) وبعد عودته اشتغل في شركة السكة الحديدية وصنع الأنابيب ، كما اشتغل ممرنا في مركز التكوين المهني بالبليدة والقبة وغيرها من المدن . انخرط في الكشافة الإسلامية منذ سنة 1944 ، ثم في الأتحادية الرياضية في خميس مليانة ، بهدف تغطية نشاطه السياسي ، حل كان محل مضايقات الشرطة الفرنسية ، اعتقل مرتين ، المرة الأولى بعد مجازر 08 ماي 1945 ، والثانية سنة 1950. انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1946 ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وساهم في التحضير لاندلاع الثورة في نواحي الشلف وعين الدفلى، شارك في وفد المنطقة الرابعة بمؤتمر الصومام ، حيث ثبت في منصب المحافظ السياسي وبقي في نفس المنصب إلى أن عين قائد للولاية في أفريل 1957 .وتميزت فترة قيادته بالنشاط المكثف مع الولايات الأخرى إلى أن توفى يتريخ 05 ماي 1959.

الولاية الرابعة و في غيرها من الولايات التاريخية حسبما كان يطمح في مشروعه[1] ولم يتمكن من عزل الثورة في الداخل عن قيادتها في الخارج ، خاصة بالنسبة للولاية الرابعة ومن ثم خلق الصراع بين قيادتي الثورة في الداخل والخارج ، كما يشير إلى ذلك العسكري والدبلوماسي الفرنسي بيير أورديوني (Pierre Ordioni).[2] بدليل أن العلاقات بقيت مستمرة بين الهيئات الثورية في كامل الولايات وبين الداخل والخارج رغم الصعوبات المتعددة التي واجهتها.

2) **في المجال العسكري** : أعطيت التعليمات للقادة العسكريين على قتل كل جزائري يشتبه في تقديمه لأي شكل من أشكال الدعم على مستوى الولاية الرابعة لا سيما في جبال الأطلس البليدي ، التيطري الظهرة ، الونشريس وغيرها من الجبال التي تعد المعاقل الأساسية للثوار، فجبال الونشريس مثلا التي تعد إحدى المعاقل الأساسية في الولاية الرابعة حيث يأوي إليها مجاهدو المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة بالإضافة إلى مجاهدي المنطقتين الرابعة والسابعة من الولاية الخامسة فضلا عن كونها إحدى الممرات الأساسية للاتصال بين الداخل والخارج قبل غلق الحدود ، وبين مجاهدي الولايتين الرابعة والخامسة وهو ما جعلها محل اهتمام السلطات العسكرية الفرنسية.[3] فكان مخطط شال سببا في استشهاد 1.600 شهيدا واسر 4.60 مواطنا بها ، أما على مستوى الولاية الرابعة ككل فيمكن ذكر أهم الخسائر التي تلقاها جيش التحرير الوطني فيما يلي.

– فقدت الهيئة القيادية للولاية ، وثلاث نواحي والعديد من الأقسام لأعضاء قيادة أركانها كما تأثرت الاتصالات بين قيادة الولاية والهيئات الأخرى[4] وتأثر بعض كتائب الولاية للتصفية الجزئية لوحداتها وخاصة الكتائب رقم 424، 431 ، 433، 434[5] التي فقدت ما بين 60 و 90 % من مجموع عناصر

---

(1) Martin Windrow The Algerian War 1954-1962, op-cit , p11.

(2) Pierre Ordioni , Memoires à Contretemps 1945-1972 , Edition Latines Paris 2000, p 191.

(3) S.H.A.T, 1H2754 ,Dossier N°08 , op- cit , p02.

(4) الملحق رقم 24 ، ص .ص 524/522.

(5) ملاحظة : الرقم الأول على اليسار يرمز للولاية ، والثاني للمنطقة والثالث للناحية ، فالرقم 424 مثلا يعني ، الولاية الرابعة ، المنطقة الثانية ، الناحية الرابعة .أي كتيبة الناحية الرابعة ، من المنطقة الثانية ، الولاية الرابعة.

جيشها كما فقدت خلال خريف سنة 1959 ما بين 15 و 40 % من أسلحتها في حين فقدت الكتيبة رقم 543 التابعة للولاية الخامسة (ناحية غليزان)[1] نحو 90 % من عدد جيشها وهو ما يمثل 110 مجاهدا و50 % من أسلحتها الجماعية و 60% من أسلحتها الفردية ، في حين فقدت الكتيبة رقم 571 (نواحي تيارت) 40% من عدد جيشها.[2] الأمر الذي أدى إلى تناقص عدد أعضاء جيش التحرير الوطني لدى مختلف الكتائب وإلى تأثر الاتصال بين هياكل الثورة ، نتيجة لفقدانها أجهزة الإعلام والاتصال بين هياكل الولاية الرابعة والولايات الأخرى ، وبين الداخل والخارج . و في إطار مخطط التهدئة الذي أعلنه الجنرال ديغول لتحقيق السلم للفرنسيين ، والمتمثل في القضاء على الثورة الجزائرية ككل ومنها في الولاية الرابعة ، وحسب تقرير الجنرال جاك ماسي الصادر بتاريخ 1959/07/14 فإن الولاية الرابعة فقدت نتيجة لمخطط شال الكثير من إطاراتها ومساعديها ، بحيث تم تحييد أكثر من 2200 مجاهد عن ميدان الحرب واستشهاد 1756 مجاهدا ، ووضع 3700 مواطن جزائري بالولاية في المحتشدات ، كما أسر 471 مواطن وانضم نحو 13 شخصا إلى صفوف عناصر القوة الثالثة ، ومن بين 1458 ممن وضعوا في المحتشدات تم توقيف 940 مواطنا منهم بحجة أنهم ينتمون للتنظيمات الهيكلية التابعة إلى جبهة وجيش التحرير الوطني كما احتجزت كميات كبيرة من الأسلحة . بالإضافة إلى اكتشاف مخزنين للأسلحة وثلاثة مراكز للعلاج وسبعة مخازن لمواد مختلفة ، كما تم احتجاز خمسة مخازن للأدوية وغيرها من المواد التي لها علاقة بالحرب.[3] ويقدم مؤرخون فرنسيون أرقاما مغايرة لما ورد في أرشيف المصالح التاريخية للجيش البري (S.H.A.T) ومنهم على سبيل المثال جون شال جوفري (Jean Jauffret) و آخرون الذي يرى بأن الولاية الرابعة فقدت نحو 2400 مجاهدا وهو ما يمثل 40% من قوتها[4] أما المؤرخ سيلفي ثينولت (Sylvie Thénault) فيرى بأن مخطط شال كان سببا في استشهاد 1600 جزائري في منطقة الونشريس لوحدها وأعدادا كبرى في مناطق أخرى.[5] ولم تسلم الولايات التاريخية الأخرى من التقتيل والتدمير والتي منها.

---

(1) الولاية الخامسة المنطقة الرابعة ، الناحية الثالثة.

(2) S.H.A.T, 1H2754 ,Dossier N°08 , op- cit , Annexe IC.

(3) S.H.A.T, 1H2754 ,Dossier N°08 , Rapport , Jacques Massu , op-cit , p 03.

(4) Jean Charles – Caufrett Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie,op –cit ; 181.

(5) Sylvie Thénault ,op –cit , p 355.

على سبيل المثال الولاية الخامسة التي فقدت قائدها العقيد لطفي بتاريخ 17 مارس 1960 كما فقدت 50% من أسلحتها ومجاهديها[1] الذين استشهد منهم 1764 ،كما أسر نحو 516 مواطنا و فقدت الولاية الثالثة 6300 مجاهدا وهو ما يمثل نحو 60 % من مجموع مجاهديها.[2] ومهما اختلفت التقديرات الدالة على عدد شهداء مخطط شال والمواطنين الذي تم أسرهم أو وضعهم في المحتشدات فإن ذلك يخضع لأحد الأمرين إما للمبالغة في رفع عدد الذين قتلتهم القوات الفرنسية لإرهاب الجزائريين حتى يخضعوا لسياسة الأمر الواقع التي طبقها الجنرال شال موريس، والذي أراد أن يحل القضية الجزائرية بالأسلوب العسكري التدميري ، وإما للتقليل من حدة الجرائم الفرنسية المرتكبة في حق الجزائريين خاصة المدنيين منهم ، وهو ما يجعلنا نشك في الأرقام الواردة في الملف رقم 08 على سبيل المثال ، الذي يركز على الولاية الرابعة خاصة ما تضمنته الملاحق التي تقدم التقارير اليومية لعدد القتلى والأسرى في كل مناطق الولاية ، وتلك التقارير لها علاقة بالمناشير التي توزع بواسطة الطائرات التي يراد منها تخويف الجزائريين في إطار الحرب النفسية التي استخدمها قادة الحرب . وفي نفس الوقت يتم التكتم عن بعض الجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي ضد المدنيين ، وإن كان ذلك لا يعني التقليل من الجرائم التي ارتكبت في حق أعضاء جيش التحرير الوطني و أفراد الشعب الجزائري ، وإنما المقصود هو أن الأرقام تستخدم إما للتهويل والتخويف أو للتكتم . ومهما كانت نسبة صحة المعطيات الإحصائية التي قدمها الفرنسيون عن جرائمهم ضد الشعب الجزائري وثورته ، فإننا لا نملك البدائل لإجراء المقارنة لا في أرشيف الهيئات المركزية للثورة الذي لا يزال الحضر يخيم على كثير من علبه ، ولا فيما كتبه المجاهدون من مذكرات ، التي تفتقر للجانب الإحصائي ومع ذلك فإن هناك تصديق قطعي بأن الحرب التي شنت ضد الثورة الجزائرية كانت شاملة وتقتضي تدمير كل ما له صلة بجبهة وجيش التحرير الوطني ، والفصل بين الهياكل الثورية الموجودة في الداخل وبينها وبين لهيئات المركزية المتواجدة في الخارج.

---

(1) Jacques Simon , Algérie l'Abandon Son la Défaite 1958-1962, op-cit , p 62.

(2) S.H.A.T, 1H2754 ,Dossier N°08 , op- cit , Annexe IC.

(3) Jacques Simon, op –cit , p 62

ورغم أن سياسة المحتل أثرت تأثيرا بليغا في عملية التقليل من الدعم الخارجي الذي كان يصل إلى جيش التحرير ، لكنها لم تقض عليه كلية ، حيث يؤكد التقرير الجهوي الصادر عن مجاهدي ولاية المدية بأن مختلف الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية ضد جيش التحرير الوطني والتي رغم كثافة عملها وخطورتها على الثورة ، إن ذلك لا يعني بالضرورة فشل وحدات جيش التحرير الوطني وإخضاعهم لسياسة المحتل.[1]

ب.الصعوبات العسكرية الناتجة عن الهيئات المركزية : لم تكن الصعوبات العسكرية التي عانت منها الولاية الرابعة ناتجة عن السلطات الاستعمارية فحسب ، بقدر ما هنالك من صعوبات ناتجة عن الهيئات المركزية في الخارج ، ومنها :

1.قلة الدعم العسكري والمادي المقدم للولايات التاريبخية : إذا كانت الحكومة المؤقتة منذ تشكيلها في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958 حددت لها أهداف أساسية تتمثل في تنفيذ قرارات المجلس الوطني والتي من بينها تقديم الدعم العسكري للولايات التاريخية[1] وكل الوزارات المنبثقة عنها لها علاقة بالحرب الدائرة في الداخل وخاصة بالنسبة لوزارات القوات المسلحة ، التسليح ، الداخلية ، الاتصالات والعلاقات العامة وغيرها.[2] كما أن الشخصيات القوية في الحكومة المؤقتة المتمثلة في بالباءات الثلاثة (بلقاسم كريم ، بن طوبال لخضر وبوصوف عبد الحفيظ) كلفت بتقديم الدعم المادي ، البشري والإعلامي للثورة في الداخل.[3] إلا أن الحكومة الأولى ظلت عاجزة عن تقديم الدعم العسكري للثورة في الداخل فاستبدلت وزارة القوات المسلحة بهيئة قيادية جديدة سميت باللجنة الوزارية للحرب أسندت للباءات الثلاثة ، والغاية من ذلك هي تمكين الولايات التاريخية من الحصول على الإمدادات العسكرية اللازمة.[4] كما أقر المجلس الوطني المنعقد في طرابلس(ليبيا) ما بين 16 ديسمبر 1959و18جانفي

---

(1)م.و.م. ، المكتب الولائي للمجاهدين لولاية المدية ، مصدر سابق ، ص 20.

(1) C.A.O.M.G.G.A.7G/ 512, Dossier Organisation Extérieure , op –cit , p3.

(2) C.A.O.M. 91.3F/147 , Dossier « F.L.N 1957-1959 » Note de Renseignement , Emission de la Voix des Arabes du 19 Septembre 1958 , sur la Première G.P.R.A. P.P 1/2.

(3) Ibid , p 3.

(4) سعد دحلب ، المهمة منجزة ، مصدر سابق ، ص 103.

1960بتوحيد لجنتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية في هيئة عسكرية واحدة تتمثل في قيادة الأركان العامة ، وإعطائها صلاحيات واسعة فيما يخص بدعم الثورة في الداخل فيما تحتاج إليه من أسلحة ذخيرة تأطير بشري وغيرها من لوازم الحرب.[1] إلا أن كل تلك الهيئات والجهود التي بذلت من أجل تقديم الدعم العسكري لكل الولايات التاريخية ومنها الولاية الرابعة ظلت غير كافية ، ومن مظاهر ذلك نذكر:

- من الصعوبات الأساسية التي واجهت مجاهدي الولاية الرابعة هي ندرة الأسلحة ، مما جعلهم يستعملون كل الطرق للحصول عليها بما فيها التعامل مع عصابات بيع الأسلحة ، رغم لهذه العملية من مخاطر لكون تلك العصابات كانت تتعامل مع جيش التحرير الوطني وفي نفس الوقت تتعامل مع الشرطة الفرنسية ، وهو ما طرح مشكل الأسلحة المفخخة.[2] و إذا كانت عملية إرسال الكتائب إلى كل من تونس والمغرب بين سنتي 1956-1957 تعد المصدر الرئيسي للسلاح المستخدم في الولاية الرابعة ، إلا أنه بعد ذلك أصبحت عملية إرسال الكتائب إلى الخارج تشكل مغامرة غير مضمونة العواقب.[3] بل ويرى محمد بوداود أحد الرجال المكلفين بجلب الأسلحة من الخارج نحو الداخل بأنها شبه مستحيلة جراء إقدام السلطات الفرنسية على إغلاق الحدود بخطي موريس وشال بين سنتي 1957-1959 ، وتفتيش البواخر في عرض البحر المتوسط .[4] إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة قطع الإمداد الخارجي للثورة بالأسلحة بعد سنة 1959 ، حيث عمدت أجهزة الاستعلامات العامة التابعة لعبد الحفيظ بوصوف إلى إعادة تنظيم شبكة تهريب الأسلحة حيث تم إرسال شحنة من الأسلحة من المغرب قدرت بـ 264

(1) C.A.O.M.G.G.A.7G/ 512, Dossier Organisation Extérieure , op –cit , p3

(2) محمد عباس ، نصر بلا ثمن " الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007. ص131.

(3) Mohamed Téguia , l'Armée de Libération en Wilaya 4 , op –cit , p.p.61/68.

(4) محمد بوداود (سي منصور) ، "مذكرات" أسلحة الحرية ،ترجمة فخر الدين بلدي ، دار نشر رفار ، الجزائر 2016 ، ص.ص.98/91.

طنا من مختلف الأسلحة بتاريخ 04 فيفري 1961 ، والتي تم نقل كمية منها إلى الولايتين الثالثة والرابعة بعد إدخالها بطريقة مموهة داخل براميل الزيت.[1] كما أن تلك الحصص التي كانت تخصصها وزارة

التسليح للولايات التاريخية وخاصة الداخلية منها كالثالثة والرابعة غير كافية ، خاصة إذا علمنا وأن جزء كبير منها يضيع في الطريق جراء اعتداءات الأشخاص الراغبين في التسلح من المناطق التي تمر عليها القوافل ، مثلما تشير إليه الوثائق الفرنسية.[2] ولكنها قليلة وغير منتظمة . وإذا كانت الحكومة المؤقتة قد أصدرت قرارا بتاريخ 31 مارس 1961 يقضي بدخول قيادة الأركان العامة إلى أرض الوطن ، إلا أن هذه الأخيرة رفضت الامتثال لقرار الحكومة.[3] في الوقت الذي اشتد فيه الصراع بين الهيئتين السياسية والعسكرية للثورة حول من يتزعم جيش التحرير الوطني دون أن تتأثر هياكلها بالتصفية من قبل قوات المحتل.كما أن وزارة التسليح والعلاقات العامة تم إيجادها من اجل تجهيز جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج ، وما دور جهاز استعلامات الثورة إلا لجمع المعلومات والأسرار المتعلقة بالخصم لتوظيفها لصالح الثورة[4] وبما أن تلك الهيئات بقيت في الخارج ، وفي ظل السياسية الاستعمارية الهادفة إلى فصل الهيئات القيادية عن بعضها البعض وحرمان قادة الولايات من كل الدعم الذي توفره الحكومة المؤقتة للحرب الدائرة في الميدان ، فهذا يعني تحييد العنصر البشري والقدرات المادية التي تم إعدادها وبقيت مكدسة في كل من تونس والمغرب دون أن تستفيد منها الثورة في الداخل ، وخاصة الولاية الرابعة البعيدة عن مراكز الحدود.

- بعدما تمكنت السلطات الفرنسية من فرض قبضتها بإحكام على الحدود الشرقية والغربية سنة 1959[5] لم تعد الثورة في حاجة إلى الجوانب المادية من أسلحة ، ذخيرة وتجهيزات حربية مختلفة

---

(1) شريف عبد الدايم ، عبد الحفيظ بوصوف ، الشركة الوطنية للنشر والإشهار ، الجزائر 2014 ، ص 173.

(2) C.A.O.M. G.G.A, 3R/456 , op –cit , p 7.

(3) صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965 ، مرجع سابق ، ص 60.

(4) C.A.O.M., G.G.A., 7G/512 , op-cit ,p 4.

(5) C.A.O.M, G.G.A , 3R/457 , Dossier « Surveillance des Frontières » op –cit , p.p1/17.

(6) C.A.O.M , G.G.A.7G/1214 , Dossier « Organisation Extérieure du F.L.N » op – cit ,p 3.

فحسب بقدر ما كانت في أمس الحاجة إلى تلك الإطارات التي تم كوينها سياسيا وعسكريا في الخارج وتدربت في المراكز التابعة لقيادة الأركان العامة.[1] خاصة بعدما تعرضت الولاية الرابعة مثلا ، للتصفية

جراء مخطط شال[2] أو بفعل انتقال إطاراتها للخارج للمساهمة في تشكيل الهيئات المركزية ولم تعد إلى التراب الوطني مما أدى إلى تسيير قيادة الولاية الرابعة بعضوين فقط ، مثلما حدث بعد استشهاد العقيد أحمد بوقرة في ماي 1959 ، فسيرت الولاية بمحمد زعموم وجيلالي بونعامة ، ثم بعد استشهاد بونعامة في أوت 1961 تم تسيير الولاية من طرف عضويين فقط هما يوسف الخطيب ويوسف بن خروف ، دون أن تتدخل الهيئات المركزية لترقية إطارات جديدة للمجلس الولائي.

2. **الأثر العسكري لأزمة صائفة 1962 على الولاية الرابعة** . لعل أخطر مشكل عسكري ميز العلاقات بين الهيئات المركزية مع الولاية الرابعة ، هو ما ترتب عن أزمة صائفة 1962 ، التي تحولت من طابعها السياسي إلى العسكري ، لا سيما بعد الاجتماع المنعقد بفندق القائد الكائن بمدينة بوسعادة (ولاية المسيلة حاليا) يوم 27 أوت 1962 والذي حضره ثلاثة أعضاء من المكتب السياسي هم محمد خيضر ، محمدي السعيد وأحمد بن بلة ، بالإضافة إلى قادة الولايات المتحالفة مع بن بلة وقيادة الأركان ، وهم :

1) هواري بومدين ، والرائدان قايد أحمد وعلي منجلي ، عن قيادة الأركان العامة للجيش .
2) الطاهر الزبيري ، قائد الولاية الأولى.
3) الرائد العربي بن رجم ، عن الولاية الثانية.
4) حدوب وحجر (سي عثمان) ، قائد الولاية الخامسة.
5) محمد شعباني ، قائد الولاية السادسة.[3]

وبعض إطارات الجيش منهم العربي الميلي ، شريف بلقاسم ، محمد زرقيني وغيرهم.[3] ومن بين القرارات التي اتخذت في ذلك الاجتماع هي تحويل اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الشعبي الوطني ، وتنظيم الفيالق التي تقوم بالزحف على العاصمة . وفي يوم 30 أوت 1962 تحركت فيالق الولايات الأربع

---

(1) ينظر انعكاس مخطط شال على العنصر البشري في الولاية الرابعة ص.ص 431/429.

(2) الطاهر الزبيري ، مذكرات أخر قادة الأوراس ، مصدر سابق ، ص 288/287.

(3) Mohamed , Zerguini , une Vie de Combats et de Lutte , op –cit , p 194.

المشاركة في الاجتماع بالإضافة إلى جيش الحدود ، والتي قدر مجموع جنودها بأربعين ألف جندي مدججين بأحدث الأسلحة . وقسمت عملية الدخول إلى العاصمة إلى ثلاثة محاورة ، تبعا لأماكن تواجد تلك القوى العسكرية ، والمتمثلة فيما يلي:

- المحور الغربي ، الممتد من وهران ، مستغانم ، غليزان ، الشلف ، الجزائر ، بقيادة العقيد حدوب بوحجر ، وبمساعدة ضباط جيش الحدود .

- المحور الجنوبي الغربي ، الممتد من الجلفة ، المدية ، البليدة الجزائر ، بقيادة العقيد محمد شعباني مدعما بوحدات جيش الحدود .

- المحور الجنوبي الشرقي ، الممتد من بوسعادة ، سيدي عيسى ، سور الغزلان ، تابلاط ، الجزائر بقيادة الطاهر الزبيري[1]

ومهما اختلفت التفسيرات وتضارب الحجج ، خاصة بالنسبة للأطراف المشاركة في عملية الدخول عنوة إلى العاصمة أو تلك التي تصدت له ، ويمكن هنا إلى التركيز على أراء بعض القادة الذين شاركوا في قيادة الجيش من الجانبين ، ومنهم :

1) يرى عضو مجلس الولاية الرابعة الرائد يوسف بن خروف بأن ما حدث بين الولاية الرابعة وجيش الحدود عند مطلع الاستقلال لا يمكن أن نسميها بأزمة ولايات كما يحلو للبعض أن يسميها ، لأن قادة الولايات ساد بينهم التعاون والتفاهم خلال الثورة ، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الولاية الرابعة بمثيلاتها ولم يحدث أن وقعت بينها أزمات كتلك التي حدثت في صائفة 1962 ، وهي بذلك أزمة قيادات وليست بأزمة ولايات.[2]

2) أما عضو المنطقة الخامسة من الولاية الرابعة المجاهد أمحمد ديرة[3] فيرى بأن مجاهدي جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة بشكل عام والمنطقة الخامسة (التي تشمل سيدي عيسى وسور الغزلان) بشكل

---

(1) الزبيري ، المصدر السابق ، ص 288.

(2) حوار مع يوسف بن خروف.عضو مجلس الولاية الرابعة بتاريخ 28 ماي 2004. بمنزله الكائن ببلدية العاشور ولاية الجزائر.

(3) اسمه الحقيقي هو وهابي بن هاني ، لقبه قائد الولاية الرابعة أحمد بوقرة (المدعو سي أمحمد) بسي أمحمد لأنه من الشخصيات القوية التي لها صفة من صفاته ، كما لقبه بديرة ، نسبة إلى جبل ديرة القريب من سور الغزلان للدلالة على مواقفه الصلبة وقوة شخصيته (حوار أجري مع المجاهد أمحمد ديرة بتاريخ 15 /2001/08 ، بمنزل رفيقه عبد القادر خليفة ، الكائن بحي واد الرمان بلدية العاشور)

خاص ، التي مرت بها وحدات جيش الحدود المتجهة إلى العاصمة ، وبالدرجة الاولى في ناحية سور الغزلان ، حيث قال ((**لم يكن هدفنا زرع الفتنة بين وحدات جيش التحرير الوطني ، ولم نمنع أي كان من الدخول إلى العاصمة ، وإنما كنا نسعى إلى توحيد الصفوف وتجنب استخدام القوة بين رفقاء السلاح ...وحاولنا حل المشكل بالطرق السلمية لكننا أجبرنا على ما وقع ... وكان موقفنا محايدا .**)) [1] ويفهم من كلام عضو

المنطقة الخامسة التي تصدت لوحدات جيش الحدود بأن جيش منطقته لجأ إلى الوسيلة العسكرية بعدما نفذت المساعي التي قامت بها قيادة الولاية التي كانت محايدة في الصراع الدائر بين الطرفين وأجبرت على التدخل بعدما قرر جيش الحدود الدخول إلى العاصمة واجتياز مناطقها بالقوة.

3) ويرى اللواء خالد نزار بأن هدف الجيش الزاحف على العاصمة ((**لم يكن ذلك بقصد إطلاق النار على الإخوة ولكنه كان استعراض للقوة**))[2] أي أن جماعة المكتب السياسي المؤيدة من قبل جيش الحدود وجيوش أربع ولايات كانت ترى بأن الحل الوحيد إلى السلطة هو إستخدام القوة العسكرية ليس إلا.

4) أما الرائد لخضر بورقعة عضو مجلس الولاية الرابعة فيرى بأن ((**دخول العاصمة مباح لكل جزائري ، ولا حق لأحد أن يمنع أخر من دخول عاصمة بلاده ، لكن دخولها بهذا الأسلوب الاستفزازي مرفوض إطلاقا**))[3] ويفهم من كلام بورقعة أن موقف الولاية الرابعة لم يكن معارضا لدخول جيش الحدود المؤيد من الولايات المذكورة وإنما في الكيفية التي أريد بها الدخول للعاصمة من أجل الإستلاء على السلطة بالقوة ودون الأخذ بآراء رفقاء السلاح .

4) في حين يرى علي هارون بأنه بعد تأزم الوضع بين الرفقاء تم إصدار بيان مشترك بين الولايتين الثالثة والرابعة وفيدرالية فرنسا والذي يبين ((**بأن القوة لا تحل النزاع الدائر بين الإخوة ، وإنما النقاش النزيه والصريح هو الذي سيحل المشكل .**))[4] وهو ما أدى بقائد الولاية الرابعة العقيد يوسف الخطيب إلى تنسيق العمل مع أحمد بن بلة من أجل توقيف المعارك الدائرة في المحاور الثلاثة المذكورة يوم 05سبتمبر

---

(1)أمحمد ديرة ، مصدر سابق.

(2)خالد نزار ، مذكرات اللواء خالد نزار ، تقديم علي هارون ، طبع بدار الشهاب ، د ، ت ، ط ، ص 55.

(3)لخضر بورقعة ، مصدر سابق ، ص 109.

(4)علي هارون ، مصدر سابق ، ص206.

1962 ، حيث أعطيت الأوامر لتوقيف استخدام القوة بين الطرفين[1] وأصبح قرار وقف إطلاق النار بين الرفقاء ساري المفعول بتاريخ 06 سبتمبر 1962على الساعة الرابعة مساء . وفي يوم 07 سبتمبر من نفس السنة قبلت الولاية الرابعة بمبدأ دمج جيش التحرير الوطني في الجيش الشعبي الوطني ، الذي دخل العاصمة يوم 07 سبتمبر ، وفي يوم 20 سبتمبر 1962 ، نظمت انتخابات المجلس التأسيسي الذي ضم قائمة تحتوي على 195 منتخبا ليفتح أول جلسة له يوم 25 سبتمبر ، حيث تسلم السلطة من الهيئة

التنفيذية المؤقتة ، وفي نفس الجلسة أعلن عن قيام الجمهورية الجزائرية . وبذلك تم وضع حد للأزمة الدائرة بين الرفقاء ، وفي نفس الوقت تم وضع المؤسسات للدولة الجزائرية المستقلة.

3.الصعوبات الاقتصادية: تعد الصعوبات الاقتصادية التي واجهات قادة الثورة ككل ومنها قادة الولاية الرابعة من بين الصعوبات التي أعاقت عملية التعاون بين الهيئات المركزية للثورة في الخارج وقادة الثورة في الداخل ويتجلى ذلك فيما يلي .

1. قلة التموين والتمويل للولاية الرابعة . ظلت الولاية الرابعة كغيرها من الولايات التاريخية خلال الفترة الممتدة من بداية الثورة إلى غاية 1958 تتمون من قبل الشعب فيما يتعلق بالمواد الغذائية، في حين يتم اقتناء الأدوية، الألبسة ، الأدوات المكتبية وغيرها من المواد الضرورية للحرب عن طريق ميزانية جيش التحرير(2) التي تتمثل مداخلها في المساهمات الشعبية بكل أصنافها.(3) التي تجمع على المستوى القاعدي (الأقسام ونصف الأقسام) ثم تقدم كل منطقة حصيلة مداخلها الشهرية ثم السنوية وتجمع في تقرير شامل يعرف بالتقرير المالي للولاية.(4) إلا أن التطورات السياسية والعسكرية التي حصلت في الجانب الفرنسي ضد الثورة التحريرية ، والتي من بينها تولى الجنرال شال موريس قيادة القوات المسلحة في الجزائر الذي سعى إلى القضاء على الثورة بكل الوسائل كإنشائه للخط (5) ثم للمخطط(6) اللذان عرفا باسمه و أراد بهما عزل الثورة سياسيا ، عسكريا واقتصاديا ، حتى يتسنى له تطويقها ثم القضاء عليها في الداخل

(1) محمد صايكي ، مصدر سابق ، مصدر سابق ، ص 318

(2) م .و.م، تقرير الولاية الرابعة المقدم للملتقى الجهوي ، الجزء السياسي الأول 1956-1958 ، **مصدر سابق ، ص 63.**

(3) لا حظ مصادر الدخل للولايات التاريخية في الفصل الأول ، ص.ص 172/168.

(4) C.A.O.M, G.G.A,3R/573. « Dossier les Finances du F.L.N », p10

(5) ينظر خط شال ، ص 420.

(6) ينظر مخطط شال ،ص 422.

2.تأثر اقتصاد الولاية الرابعة بالمخططات العسكرية الفرنسية. ونتيجة للظروف الصعبة التي عرفتها الثورة سنة 1959 ، والمتمثلة في الآثار الناتجة عن غلق الحدود الشرقية والغربية ، وعن مخطط شال ، لا سيما ما يتعلق منه بتدمير مخازن الأسلحة والذخيرة ، وغيرها من أشكال التموين كالغذاء ، الأدوية والمواد الصيدلانية ، الألبسة ، المواد المكتبية وغيرها من المواد.(1) ورغم تأثر شبكة التموين في كل من الشلف

عين الدفلى ، المدية ، البليدة ، سور الغزلان وغيرها من نواحي ومناطق الولاية الرابعة سواء في المدن أو الأرياف ، إلا أن الهيئات الثورية عرفت كيف تكيف عمليتي التموين والتمويل مع المستجدات التي فرضتها السياسة الاستعمارية على الثورة الجزائرية.[2] إلا أن ذلك لا يعني أن الولاية وجدت بدائل جديدة للدعم الشعبي في الداخل ، خاصة بعدما أكثرت السلطات الفرنسية من المناطق المحرمة في مرتفعات الولاية الرابعة مثل الوزانة[3] التي اعتبرت أول منطقة محرمة بالولاية في صيف 1956، لتتوسع العملية سنة 1957 إلى كل من جبال زكار ، شرشال ، الاطلس البليدي وغيرها من مناطق الولاية[4] لتعمم العملية على باقي جبال الولاية بعد تطبيق مخطط شال.وفي الوقت الذي شنت فيه السلطات الفرنسية حربا اقتصادية على الشعب الجزائري وثورته والتي من مظاهرها مراقبة تنقل المواد الغذائية سواء تلك القادمة من المغرب أو تونس أو تلك التي يتم تنقل من ولاية لأخرى مثلما أكدته التعليمة الصادرة عن قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة العاملة بالجزائر بتاريخ 17 فيفري 1959 والتي تنص على ضرورة تخفيف كل الموارد الاقتصادية لجبهة وجيش التحرير الوطني ، حتى لا تكون للثورة المسلحة القدرة المادية على مواصلة

---

(1) S.H.A.T, 1H 2754 , Dossier N° 08 ,Annexe 01/12. Op-cit.

(2) م .و.م ، تقرير الولاية الرابعة ، الجزء السياسي الثاني ، المقدم للملتقى الوطني الثاني ، للفترة ما بين 1959.1962 ، مصدر سابق ص 27.

(3) يقع دوار الوزانة إقليم دائرة تابلاط ولاية المدية ، والذي أحد المعاقل الذي تكونت فيه الخلايا السياسية والأفواج العسكرية قبل اندلاع الثورة بقيادة الطيب الجغلالي ، كما تعد زاوية الوزانة مركزا للتكوين العلمي والسياسي لإطارات الحركة الوطنية ومنها أعضاء المنظمة الخاصة (محاضرة من تقديم صاحب البحث بمناسبة ذكرى استشهاد الطيب الجغلالي بالعمرية ولاية المدية يوم 29 جويلية 1997)

(4) م.و.م تقرير الولاية الرابعة ، المصدر السابق ، ص 66.

الحرب.[1] علما بأن الأمرية الصادرة عن القيادة العليا لمختلف القوات المسلحة كانت قد نصت على منع دخول جميع المواد الاقتصادية التي يحتمل أن تكون موجهة إلى جيش التحرير الوطني منذ تاريخ 19 نوفمبر 1957.[2] وبهذا يمكن القول بأن عملية تدمير البنية الاقتصادية للجزائريين وتجريدهم من مختلف الإمكانات المادية بهدف إفقارهم ووضعهم تحت مراقبة السلطات الاستعمارية لا يتمكنوا من تدعيم

الثورة الجزائرية بما تحتاج إليه من لوازم مادية ، وذلك لا يقل خطورة عن استخدام الفتاكة ، وهذا الأسلوب من أساليب الحرب التي فرضت على جبهة وجيش التحرير الوطني أثرت سلبا على الثورة في الداخل لكنها لم تقض عليها.

- إذا كانت الأهداف الأساسية للهيئات المركزية للثورة في الخارج تتمثل في البحث عن الوسائل الممكنة لدعم الهيئات الثورية التي تحارب في الميدان، إلا أن عملية غلق الحدود الشرقية والغربية من قبل السلطات الفرنسية وما رافقها من أساليب المراقبة الاقتصادية حالت دون إدخال ما تم اقتناؤه من تجهيزات باسم الثورة إلى الولايات التاريخية ، وبقيت تلك السلع مكدسة على الحدود في الوقت الذي كانت فيه وحدات جيش التحرير الوطني في احوج ما يمكن غليها.[3] وهذا ما أدى إلى التمايز بين الإمكانات المادية التي بحوزة الهيئات القيادية للثورة في كل من الداخل والخارج ، فالهيئات المركزية أصبحت تستحوذ على كل أشكال المساعدات المقدمة للثورة من مختلف بلدان العالم ، في الوقت الذي لم يعد في مقدور قادة الولايات الحصول على ما يتم جلبه باسم الثورة إلا على الشيء اليسير من تلك الإمكانات ، وهو ما جعل قادة الداخل يتهمون قادة الخارج باحتكار كل القدرات المادية المتواجدة في كل من تونس والمغرب . ومما زاد في تأزم الوضع الاقتصادي في الداخل بعد 1959 هو تلك الآثار الناجمة عن مخطط شال ، وعن تلك السياسية التي فرضتها الحكومة المؤقتة على الولايات والرامية إلى الاعتماد على الذات في مجالي التموين والتمويل ، بل وفي المساهمة في دعم ميزانية الثورة في الخارج.

(1) C.A.O.M, G.G.A, 3R/546. « Dossier Lutte Contre le F.L.N » Délivré par Etat Major Interarmées, Alger le 17/02/1959.

(2) C.A.O.M,G.G.A,3R/460. Dossier « Surveillances des Frontières l'Est et Ouest 1957 » op-cit , Note Délivré par le Commandement Supérieur Interarmées en Algérie le 19 Novembre 1957.

(3) C.A.O.M,G.G.A, 7G/1214 ,Dossier « Organisation du F.L.N.à l'Extérieure » op-cit , p 01.

المبحث الرابع :الحلول التي اتخذتها الولاية الرابعة للتقليل من حدة المشاكل التي واجهتها : نظرا لأهمية التنسيق والتعاون بين الهيئات المركزية للثورة التي أصبحت متواجدة في الخارج وإلى غاية الاستقلال وبين الولايات التاريخية التي كثيرا ما كان قادتها متواجدون في الميدان ، وبما أن صلاحيات تلك الهيئات متباينة ومتكاملة أحيانا ومتداخلة أحيانا أخرى خاصة فيما يتعلق بالقضايا التفصيلية التي تتعلق بالتسيير

الداخلي لهياكل الولايات ، الأمر الذي جعل المجالس الولائية تشكوا من ضغط القوات الاستعمارية وقلة الإمكانات المادية والبشرية، بالإضافة إلى عدم توفرها على الصلاحيات الكاملة في إيجاد الحلول الممكنة للمشاكل المطروحة على مستوى إقليمها السياسي والعسكري . وتعد الولاية الرابعة نموذجا للولايات التاريخية التي عانت من مختلف الصعوبات الناتجة عن خصوصياتها العامة ومن ثم أهميتها المزدوجة سواء بالنسبة للسلطات الاستعمارية التي ترى فيها مركزا ذا أهمية كبرى لمصالحها الحيوية في الجزائر ، وكذا أهميتها بالنسبة للهيئات المركزية التي تعتبرها مقرا لقيادة البلاد بعد الاستقلال ، وأمام تنوع المشاكل وتفاقمها بالنسبة لهذه الولاية جعل قادتها يسعون إلى تطبيق مجموعة من الإستراتيجيات للتقليل من حدة الصعوبات التي تواجهها في الميدان ، والتي من بينها

. آ. **الحلول السياسية** : عمد قادة الولاية الرابعة إلى تطبيق جملة من الإستراتيجيات السياسية قصد التقليل من أثر المشاكل التي تعاني منها ولايتهم ، و يمكن ذكر بعض جوانب تلك الحلول فيما يلي:

1. **كسب سكان الولاية**: نظرا لكون الولاية الرابعة كانت مستهدفة بشدة من قبل السلطات الاستعمارية التي ركز قادتها السياسيون والعسكريون ، وكذا وسائلها الإعلامية على محاولة ضرب البنية التنظيمية للثورة التحريرية ، مع التركيز على الأماكن التي تتركز بها مصالحها الحيوية وفي مقدمتها مدينة الجزائر وضواحيها حسبما تؤكده الوثائق الفرنسية [1] فإن ذلك دفع بقادة الولاية الرابعة إلى التركيز على الدعاية السياسية لرفع معنويات إطارات جيش التحرير الوطني على مواصلة القتال ، وتقوية عزيمة سكان على مواصلتهم

(1) C.A.O.M , G.G.A, 3R/455 ,Dossier « Rapports Particuliers » Notes d'Orientations 1957 sur les Principaux Renseignements Rechercher .

لدعم الثورة ، و تعميم أسس التنظيم السياسي والإداري للثورة ، طبقا لما ورد في أرضية مؤتمر الصومام رغم الضغوط التي مارستها السلطات الإدارية والعسكرية الفرنسية ضد قيادة الثورة بالولاية الرابعة وتضييق الخناق على المواطنين سواء في الأرياف أو المدن.[1] إلا أن الاتصالات التي يقوم بها المحافظون السياسيون على مستوى الهياكل التابعة للثورة بالولاية مع عناصر وحدات جيش التحرير الوطني وكذا مع السكان

المدنيين واطلاعهم على ما يجري داخل الولايات التاريخية الأخرى وحتى على المستوى الخارجي رفع من مستوى الوعي السياسي لدى سكان وإطارات الولاية.[2] و اهتم قادة الثورة بالولاية الرابعة بالنشاط السياسي والإعلامي قصد توضيح الرؤى لدى الرأي العام حتى لا ينساق وراء الدعايات التي كانت تبثها مختلف الأجهزة الفرنسية في كامل التراب الوطني وبالأخص في العاصمة وضواحيها ، وتجنبا لأي اثر سلبي قد تحدثه تلك الوسائل في أوساط السكان ، تم التركيز على عملية كسب ثقة الشعب باعتباره أساس الدعم الحقيقي للثورة ، ويتجلى ذلك من خلال عقد لقاءات دورية لسكان المناطق الريفية قصد توعيتهم وتعبئتهم من أجل دعم الثورة بكل ما يملكون ، قصد التمكن من مواصلة الحرب حتى الاستقلال ، وذلك حسبما تؤكده الوثائق الفرنسية.[3] وبهذا تكون الولاية الرابعة قد ساهمت بشكل مكثف في عملية التكوين السياسي للمناضلين والمواطنين على حد سواء[3] وهو ما أدى إلى رفع مستوى التكوين لدى إطاراتها [4] وتحسين المستوى التنظيمي وتوحيد أساليبه على مستوى مختلف هياكل الثورة وخاصة القاعدية منها التي لها علاقة مباشرة بالجماهير الشعبية حسبما أكدته أجهزة الاستخبارات الفرنسية.[5] كما استفادت الولاية الرابعة إلى حد كبير من إطارات المنظمة الخاصة والتنظيمات

---

(1) C.A.O.M, G.G.A, 3R/455 ,Dossier « Rapports Particuliers » Organisation Administrative Rebelle, Gouvernement General de L'Algérie , Alger le 22/01/1957.

(2) C.A.O.M, 91, 3F/144 , Dossier « F.L.N » Note de Renseignement délivré par le Commissaire Divisionnaire d'Alger le 18 Aout 1959.

(3) C.A.O.M, G..G.A, 7.G/12014 , Dossier « les Organes Suprêmes du F.L.N » op –cit , p84.

(4) Jacques Simon Algérie Abandon Sans Défaite 1958-1959. Op-cit ; p 173.

(5) C.A.O.M, G.G.A, 7G/1214, op –cit , p 64.

الجماهيرية (العمال، الطلبة ، التجار) المتواجدون بالعاصمة واستفادت من نشاطهم وخبرتهم في دعم وتكوين هياكلها السياسية والعسكرية.[1] وبهذا يمكن القول بان الولاية الرابعة أولت اهتماما كبيرا لعمليتي التكوين والتوجيه وذلك بغية المحافظة على وحدة السكان و تجانسهم مع قيادة الثورة في كل من الداخل

والخارج ، وتجنب التأثيرات التي قد تنجم عن السياسات الفرنسية الهادفة إلى تجريد الثورة من الدعم الشعبي وإضعاف عزيمة وحدات جيش التحرير الوطني على مواصلة الحرب في ظل الضغط الفرنسي المتعدد الأشكال ، وتسابق الهيئات المركزية على المناصب القيادية وصعوبة تقديمها الدعم المادي للولايات التاريخية ، وهو ما جعل الولاية تحافظ على وحدة صفوفها رغم المشاكل الكثيرة التي عانت منها (التي سبق ذكرها) . ولعل ذلك يعود إلى كونها سيرت من قبل قادة تميزوا بحسن الانضباط ودقة التنظيم بالإضافة إلى حسن المعاملة مع الشعب ، الأمر الذي مكنها من تجاوز الكثير من الصعوبات المطروحة في الميدان حيث تعترف بذلك الدراسات السياسية والعسكرية الفرنسية.[2]

2. **توظيف إطارات المنظمات في التأطير السياسي والعسكري**. لكي يتمكن قادة الولاية الرابعة من التغلب على الصعوبات السياسية التي تعاني منها ولايتهم لا سيما ما يتعلق بقضية التأطير نتيجة للنقص الناتج عن تعرض إطاراتها لعمليات الاعتقال الاستشهاد أو مغادرة التراب الوطني ، فقد تم البحث عن سبل أخرى تمكنهم من استمرارية التأطير على مستوى الهياكل الثورية ، وتشير شرطة الاستعلامات العامة الفرنسية إلى أن مسؤولي الولاية الرابعة قاموا بتعبئة العمال المنخرطين في صفوف الاتحاد العام للعمل الجزائريين المنضوين تحت لواء جبهة التحرير الوطني لتدعيم صفوف الثورة في المجالين السياسي والعسكري.[3] كما تعد الولاية الرابعة من بين أهم الولايات التي استفادت من خدمات الطلبة منذ إضرابهم في 19 ماي 1956 ، سواء كانوا من طلبة الجامعة ، تلامذة الثانويات ، التكوين المهني ، لا

---

(1) Charles Jauffret et Maurice Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie, op-cit ,p 177
(2) Charles Jauffret et Maurice Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie, op-cit ,p 177
(3) C.A.O.M, 91, 3F/144 , Dossier « F.L.N » Note de Renseignement délivré par le Commissaire Divisionnaire d'Alger le 18 Aout 1959.

سيما في مدينة الجزائر ، البليدة ، المدية وغيرها من المدن ، و التحاقهم بالثورة ، والذين دعموا هياكلها في مختلف المجالات.[1] كما دعمت الولاية هياكلها بشكل أساسي سنة 1959 بمختلف بالمنظمات التابعة لجبهة وجيش التحرير الوطني.[2] وذلك قصد تعويض النقص في التأطير جراء الخسائر البشرية الناجمة عن

مخطط شال وما ترتب عنه من تقتيل ، اعتقالات ووضع السكان في المحتشدات ، وبذلك تكون فئتا العمال والطلبة قد قللت من مشكلة نقص الهيئات المسيرة ولو جزئيا.

3. كسب الفئات المتعاونة مع الاستعمار. لم تكتف الولاية الرابعة بتعبئة إطارات المنظمات التابعة لها فحسب بل وجهت اهتماماتها نحو عناصر القوة الثالثة في المدن الكبرى وبالأخص في مدينة الجزائر ومنطقة الساحل. [3] ومن بين الخدمات التي يطلب من عناصر الحركى تقديمها إلى الثورة هي المساعدات المادية المختلفة ، التستر عن الأسرار التي يعرفونها عن الثورة ، وتقديم المعلومات المتعلقة بتحركات قوى العدو . كما طلبت الحكومة المؤقتة من قادة الولايات التاريخية على ضرورة كسب المنتخبين الجزائريين في المجالس الفرنسية و مطالبتهم بتقديم عروض مفصلة عن القضايا المدروسة في تلك المجالس، وكشف أي نشاط تقوم بها إدارة المحتل ضد الثورة الجزائرية والتصدي له.[4] وتعد الولاية الرابعة أولى الولايات التي بدأ الاتصال بين قادتها والمنتخبين الجزائريين منذ 1956 على مستوى مدينة الجزائر وضواحيها والتي تمثلت أهدافها في الحد من المراقبة المفروضة على الجزائريين ، حرية نقل وتسويق البضائع مثل الألبسة والمواد الغذائية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.[4] ورغم أن اتصال قادة الثورة بالمنتخبين كان محفوفا بالمخاطر وغير مؤتمن الجانب ، إلا أنهم واصلوا عملهم معهم ، لأن النشاط الثوري كله معرض للخطر . و يشير التقرير الصادر عن دائرة الاستعلامات العامة الفرنسية الصادرة بتاريخ 03 سبتمبر 1959 ، إلى أن

---

(1) حوار مع العقيد يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة بتاريخ 2003/11/10 بمقر مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة بالبليدة.

(2) C.A.O.M, 91, 3F/144 , Dossier « F.L.N » Note de Renseignement délivré par le Commissaire Divisionnaire d'Alger le 27 Juin 1959.

(ينظر الملحق رقم 26)

(3) Ibid , le 25 /08/1959.

(4) Ibid , le 03/09/1959.

الحكومة المؤقتة أمرت قادة الولايات بالتعامل مع المجالس البلدية ، بغية القيام بما يلي:

- تقديم تقارير مفصلة عن نشاط المجموعات المحلية الجديدة ، والسعي لتجنب أي شكل من إشكال الاختراق الذي قد تقوم به تلك المجموعات ضد العمل السياسي ، الاجتماعي والعسكري للثورة.

- حث المنتخبين على أن يلعبوا الدور الفعال في أوساط المجالس المنتخبة والجمعيات التي تحت إشرافهم والأشخاص الذين يتعاملوا معهم.

- كما يجب أن يطلب من المسؤولين المحليين تقديم المعلومات التي تهم الثورة وفي أسرع وقت ممكن إلى قيادة جبهة التحرير على المستوى المحلي (القسم أو الناحية) ولكي يتمكنوا من تحقيق ذلك فهم مطالبون بتشكيلهم للأغلبية داخل المجالس المنتخبة على المستوى الوطني[1]

وإذا كانت المصالح الإدارية والأمنية الفرنسية توصف قادة جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة على أنهم هددوا أمن الجزائريين المتعاونين مع فرنسا، وكذا عملاء الاستعمار وأرغموهم على مساعدتهم عنوة ، إلا أن ذلك يعد من منظور جيش التحرير الوطني من بين أساليب الكفاح التي ترغم الأعداء وعملائهم عن الكف لما يقومون به من جرائم ضد الجزائريين ، وما يعتبرونه ابتزازا للأموال في حق الشخصيات الحليفة للاستعمار ، إلا أن تلك المصالح تناست ما ينهب من خيرات الجزائريين بدون حسيب ولا رقيب . وبالإضافة إلى رغبة قادة الولاية في استمالة المنتخبين الجزائريين والشخصيات الأوروبية و الضغط عليهم في حالة تماديهم في ظلم الجزائريين أو عدم تطبيق تعليمات قيادة الثورة ، فقد قام أيضا أعضاء مجلس الولاية بتوسيع المشاورات مع الهيئات القيادية للمناطق والنواحي وفي نفس الوقت مع الشرائح الاجتماعية بهدف البحث عن الحلول السياسية والعسكرية على مستوى الولاية ، ثم إبلاغ الحكومة المؤقتة بالنتائج المتوصل غليها.[2] و أصبحت بذلك الولاية الرابعة تلعب دورا كبيرا في تنظيم العلاقات فيما بين الجزائريين سواء كانوا من المدعمين للثورة أو من هم ضدها ، واستمالة مختلف العناصر

---

(1) C.A.O .M, G.G.A.91.3F/144. Rapport , C.D , Appelle à Robert Lacoste , le 18 Octobre 1959.
(2) C.A.O.M, 91, 3F/144 , Dossier « F.L.N »op-cit , le 19 Juin 1959

الأوروبية ، وخاصة عندما تمكن قادة الولاية الرابعة من إعادة هيكلة العاصمة نتيجة للتنسيق الذي جرى بين قيادتي الولايتين الثالثة والرابعة والذي توج باجتماع 07 جوان 1959 بالبليدة[1] الذي نص على كيفية تنظيم مدينة الجزائر العاصمة التي تحطم فيها نظام الجبهة من قبل على إثر إضراب الثمانية أيام سنة

1957[2] وهذا العمل المشترك أدى إعادة بعث الدور الريادي للعاصمة في مختلف المجالات السياسية العسكرية والاقتصادية طبقا لبنود الاتفاق بين الولايتين[3] ولعل ذلك ما حرك النخبة المثقفة الجزائرية إلى مناقشة الوضع العام في مدينة الجزائر ، ومنه في كامل ربوع البلاد ، و رغم أن تلك النخبة ليس بالضرورة أن تكون تعمل لصالح الثورة ، لكن دراستها لوضعية البلاد في وقت كانت جبهة التحرير الوطني قد استرجعت زمام المبادرة السياسية في العاصمة يوحي بالتأثير الكبير لدور الجبهة لدى النخبة المثقفة التي أصبحت تشعر بدنو اجل المحتل في بلادنا ومن ثم عليها ان تحدد موقفها من الثورة ، وتشير أجهزة الاستعلامات الفرنسية في إحدى تقاريرها إلى أن تلك النخبة تناولت بالدراسة والتحليل لنشاط قادة الثورة في الداخل والخارج ، رغم الوضع الصعب الذي يعانون منه ، إلا أن ذلك لم يثن من عزيمتهم واستطاعوا التكيف مع مخطط شال ويواصلون تحقيق الانتصارات السياسية والدبلوماسية في الخارج[4] وهو ما شجع الحكومة المؤقتة على اتخاذ قرار رسمي بضم المنطقة المستقلة للجزائر إلى الولاية الرابعة لتصبح بعد ذلك المنطقة السادسة لها، والتي ساهمت هي الأخرى في إعادة هيكلة النواحي والأقسام التابعة لها بمدينة الجزائر العاصمة والساحل ، كما لعلبت دورا كبيرا في تنظيم مظاهرات 11 ديسمبر 1960. [5] مما جعل عملية التطويق والمراقبة العسكرية على مدينة الجزائر والمناطق الساحلية الممتدة بين الولايتين الثالثة والرابعة

---

(1) ينظر الاجتماع الذي عقد بين الولايتين الثالثة والرابعة ، في الملحق رقم 16.

(2)م.و.م ، تقرير الولاية الرابعة المقدم للملتقى الجهوي لتسجيل وقائع الثورة ما بين 1959-1962، الجزء الثاني مصدر سابق ، ص 18.

(3) C.A.O.M, 91, 3F/144 , Dossier « F.L.N »op-cit , le 09 Juin 1959.

(4) C.A.O.M, 91, 3F/144 , Dossier « F.L.N »op-cit , le 24 Juin 1959.

(5)م.و.م ، تقرير الولاية الرابعة المقدم للملتقى الجهوي لتسجيل وقائع الثورة ما بين 1959-1962، الجزء الثاني مصدر سابق ، ص 20.

التي طبقت بإحكام بين سنتي 1957-1958[1] غير مجدية بسبب إعادة انتشار الهيئات الثورية بها وإخضاع المنطقة لنظام جبهة التحرير الوطني.

4. توطيد الصلة مع الولايات الاخرى : من خلال ما تبين في الفصل الثاني[2] يدل على أن الولاية الرابعة شاركت في مختلف اللقاءات الثنائية مع الولايات المجاورة[3] أو فيما يخص المشاركة في الاجتماعات الخاصة بالتنسيق فيما بين الولايات في الداخل[4] أو اجتماع العقداء العشرة وكذا اللقاءات التي عقدت من أجل إيجاد حل لأزمة صائفة 1962 ، التي حاولت الولاية الرابعة من خلالها أن تبحث عن الإجماع الوطني للقضايا المصيرية التي تهم البلاد ، وذلك بمشاركة قادة الولايات التاريخية وممثلي الهيئات الوطنية المتصارعة[5] ، ومهما كانت نتائج اللقاءات التي شارك فيها قادة الولاية الرابعة أو عملوا على تحضيرها ودعوة الهيئات الأخرى لحضورها فإن موقفها اتسم بالحياد والبحث عن القرار الجماعي الذي تشارك فيه كل الولايات .ومن خلال ما ورد في علاقة الولاية الرابعة بالولايات يمكن أن نستشف الإستراتيجية السياسية التي اعتمدها قادة الولاية للمحافظة على علاقتهم بالهيئات الثورية في الداخل ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي :

- دعم الولايات التاريخية التي كانت في حاجة إلى الدعم المادي أو العسكري مثلما تم مع الولاية الأولى طبقا لما نص عليه اجتماع العقداء الأربعة.[7]
- التدخل لحل مشاكل بعض الولايات المجاورة والتي منها على سبيل المثال الولاية السادسة التي ألحقت

(1) C.A.O.M, G.G.A, 3R/547 , Dossier « Documents Internes »

(2) ينظر علاقة الولاية الرابعة مع الولايات الأخرى 313/281.

(3) ينظر علاقة الولاية الرابعة بالثالثة ، ص.ص 291/285. وعلاقتها بالولاية بالولاية الخامسة ص.ص.295/292.

(4) ينظر الاقتراحات المقدمة اجتماع العقداء الأربعة ، ص 453.

(5) ينظر اجتماع زمورة ص391.

(6)(C.A.O.M . Boite 91 , 3F/, Dossier , Relation entre la wilaya 4 et wilaya 1, op-cit, p 07.

منطقتها الأولى بالولاية الرابعة تحت اسم المنطقة الرابعة سنة 1957 ثم تحت اسم المنطقة الخامسة سنة 1959[1]

– التنسيق بين الولايات التاريخية من أجل البحث عن الحلول للمشاكل التي تواجه الثورة في الداخل مثلما حدث في اجتماع العقداء الأربعة [2] وكذا من خلال المراسلات المتبادلة بين مختلف القادة. أو للمساهمة في حل الأزمة التي حدثت بين الهيئات المركزية للثورة في الخارج ، كما حدث في اجتماع العقداء العشرة ، أو عن طريق الاتصالات اللاسلكية في الحالات المستعجلة التي تتطلب التدخل السريع من قادة الولايات ، وهي الطريقة التي شرع في استخدامها سنة 1957 من طرف عبد الحفيظ بو الصوف في الولاية الخامسة ثم عممت في سنة 1958 على الولايات الأخرى.[3]

وبهذا نستنتج بأن الموقع الجغرافي السياسي للولاية الرابعة وما ترتب عنه من أهمية[4] دفع بقادتها إلى تنسيق العمل السياسي قصد التغلب على الصعوبات الناتجة عن السياسة الاستعمارية ، أو تلك الناتجة عن الهيئات المركزية ، إما نتيجة لبعدها عن ميدان الحرب واحتكارها لأهم السلطات التي لها علاقة بالتسيير ، أو ما له علاقة بتنافس تلك الهيئات عن التحكم في مسار الثورة ، أو قيادة البلاد في مطلع الاستقلال.

---

(1) امحمد بوحموم ، التنظيم الهيكلي للولاية للولاية الرابعة التاريخية ، الملتقى الوطني بعين الدفلى حول ذاكرة الولاية الرابعة المنعقد يومي 21/20 جوان 2012.

(2) 1 H 3128 bis , Dossier « Document de la Wilaya 4 » op –cit p.p 1/10.

(3) شريف عبد الدايم ، عبد الحفيظ بو صوف ، ترجمة و طبع ، الديوان الوطني للنشر والإشهار ، الجزائر 2014 ، ص 96.

(4) ينظر أهمية الولاية الرابعة ، الفصل الثاني ، ص.ص261/256.

1.4.اجتماع العقداء الأربعة : منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج في فيفري 1957 تراجع التنسيق بين الولايات التاريخية ، ثم أن تشكيل الحكومة المؤقتة في الخارج واستقرارهات هناك ، وحتى قيادة الأركان العامة التي تم إنشاؤها من أجل تنسيق العمل بين القيادات الإقليمية للثورة وتزويدها بمختلف أشكال الدعم ، ظلت بعيدة عن ميدان الحرب وهو ما دفع بالولايات التاريخية إلى التنسيق فيما بينها ، خاصة عندما وجدت نفسها معزولة عن الخارج بفعل خطي موريس و شال ، بحيث أصبحت عملية الدخول والخروج محفوفة بالمخاطر ، الأمر الذي جعل الولايات التاريخية وبالأخص الداخلية منها كالثالثة والرابعة تعاني العزلة في الاتصال مع الخارج ، وأصبح مصدرها الوحيد في التزود بالأسلحة والذخيرة ما يفتك من عساكر العدو ، وحتى الاتصالات بين قادة الولايات وبين الهيئات المركزية أصبحت نادرا ما تحصل [1] وهو ما أدى بقادة الثورة في الداخل إلى التفكير في عقد اجتماع تنسيقي فيما بينهم ، حيث يقول الرائد لخضر بورقعة بأن الاجتماع سبقته مشاورات طويلة وعميقة ، للدفاع عن مستقبل الثورة. [2] خاصة وأن الهيئة التنفيذية للثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ أنشئت من أجل تكثيف التنسيق بين الولايات التاريخية ثم بين الداخل والخارج [3] ، وإذا كانت تلك الغاية قد جسدت في الميدان عندما كانت لجنة التنسيق والتنفيذ موجودة داخل التراب الوطني ما بين أوت 1956 و فيفري 1957 ، فإن الفترة التي تلك المرحلة أصبح التنسيق بين الهيئات القيادية للثورة في الداخل والخارج صعبا للغاية خاصة بعدما أصبحت الهيئات المركزية الموجودة في الخارج هي التي تحظى بمبدأ تسيير الثورة عن بعد مما أدى إلى تفاقم المشاكل لدى الولايات التاريخية ، وهو ما دفع إلى التفكير في عقد اجتماع تنسيقي يضم جميع الولايات التاريخية.

1.1.4. عقد الاجتماع : عقد الاجتماع ما بين 06 و 12 ديسمبر 1958 في المنطقة الحدودية بين

---

(1) Ali Haroun , Algérie 1962 la Grand Dérive , Edition l'Harmattan 2005,pp88 /89.

(2) لخضر بورقعة ، مصدر سابق ص 21 .

(3)ينظر الأهداف السياسية للجنة التنسيق والتنفيذ ، ص.ص. 135/136.

الولايتين الثانية والثالثة ، وترى بعض الدراسات بأن عقد الاجتماع تم باقتراح من العقيدين عميروش وبوقرة [1] في حين يرى لخضر بورقعة بأن الدعوة لعقد الاجتماع كانت جماعية وباتفاق كل القادة المشاركين « **ولم تكن من وحي ولا بإيعاز من أحدهم** » [2] ويسمى باجتماع العقداء الأربعة كما يسمى بالاجتماع التنسيقي ما بين الولايات [3]وحضر الاجتماع كل من :

- العقيد (الرائد) الحاج لخضر قائد الولاية الأولى بالنيابة .
- العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة .
- العقيد بوقرة ، قائد الولاية الرابعة .
- العقيد سي الحواس ، قائد الولاية السادسة .

وتغيب عن الاجتماع العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية رغم أن الاجتماع انعقد بولايته واعتذر لرفيقه عميروش أثناء لقائهما بتاريخ 27 نوفمبر 1958 بعدم تمكنه من الحضور بسبب عمليات التمشيط التي قام بها الجيش الفرنسي في الولاية الثانية [4] أو لكونه كان مواليا للعقيدين لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بو الصوف ، كما يرى البعض.[5] ومن خلال تصفح الرسالة التي بعث بها قائد الولاية الثالثة العقيد عميروش لرفيقه العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية بتاريخ 03 أوت 1958 التي يدعوه فيها لحضور الاجتماع ثم رد العقيد كافي على رسالة مراسله بتاريخ 23 أوت 1958 يتضح بأن قائد الولاية الثانية لم يكن مقتنعا لما أصطلح على تسميته بقضية الزرق [6] كما أنه لم يقتنع بمضمونها ، وأرسل

---

(1) Jean – Charles Jauffret et Maurice Vaisse , op-cit, p180.

(2) بورقعة المصدر السابق ، ص 21.

(3) Gilbert Meynier , Histoire Intérieur du F.L.N, op-cit , 42

(4) Ibid, p423.

(5) رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة ، الجزائر 1999، ص35.

(6) وهي مؤامرة دبرت من قبل أجهزة المخابرات الفرنسية ضد الفئات المثقفة التي انضمت إلى الثورة الجزائرية بعد إضراب الطلبة في 19 ماي 1956 ، وعملت تلك الأجهزة على إيهام قادة الولايات بأن عناصر تلك الفئة تعمل لصالح المصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) وهو ما دفع بالعقيد عميروش إلى تصفية نحو 1800 عنصرا منهم في الولاية الثالثة و800 عنصرا في الولاية الرابعة ، حسب رواية علي كافي (علي كافي / مصدر سابق ، ص 159.)

الدكتور الأمين خان ليعتذر لعميروش عن عدم حضور الاجتماع الذي ((**تحوم حوله الشوك**)) [1] حسب رأيه ، ويقول ((**لقد أدركت الولاية الثانية المؤامرة**))[2] ومهما قيل عن هذا الموضوع إلا أن موقف علي كافي من الاجتماع قد يعود إلى كونه ارتبط بقضية التصفيات التي مست الولايتين الثالثة والرابعة ، وليس للاجتماع في حد ذاته إذا عرفنا وأن قائد الولاية الثانية كان له موقفا مدعما لقادة الثورة في الداخل . كما تغيب عن الاجتماع العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة ربما لعذر مقبول يتمثل في وجود مقر ولايته بمنطقة وجدة بالتراب المغربي وبعد المسافة بين مقر قيادته ومكان انعقاد الاجتماع والمقدر بنحو 1000 كلم ، ناهيك عن غلق الحدود الغربية بالأسلاك الشائكة والمكهربة ، كما يعتقد بأن هذه المبادرة التي قام بها عميروش كانت بإيعاز من العقيد كريم بلقاسم لإضعاف منافسيه بن طوبال وبوالصوف [3]

1.1.4. دوافع عقد الاجتماع :منذ انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 والذي انبثقت عنه الهيئات المركزية للثورة ، وتجسد فيه مبدأ أولوية الداخل عن الخارج لم يتم بعد ذلك عقد لقاء أخر يجمع كل قادة الولايات باستثناء اللقاءات الثنائية التي تتم بين قادة الولايات المجاورة مثلما قام به العقيد أمحمد بوقرة مع العقيد عميروش أومع ممثل الولاية الخامسة في الداخل وغيرها ، كما أن المشاكل الداخلية تضاعفت لا سيما بعدما خرجت القيادة المركزية من التراب الوطني ، ثم غلق الحدود وعودة الجنرال ديغول إلى سدة الحكم على رأس الجمهورية الخامسة . هذا ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى عقد اجتماع قادة الداخل فيما يلي :

– الوضع الصعب الذي عاشته الولايات التاريخية بفعل تزايد نشاط الزرق[4] ومن ثم عدم قدرة كل ولاية على حدى من التصدي لتكل لتلك الظاهرة التي يراها قائد الولاية الثالثة بالقضية الخطيرة والتي تتطلب تضافر جهور كل الولايات في ظل غياب قيادة مركزية في الميدان ، قادرة على حل المشاكل التي تواجهها

---

(1) علي كافي مصدر سابق ، ص 169.

(2) المصدر نفسه ، 172.

(3) Gilbert Meynier , op-cit , p 423.

(4) Sylvie Thénault , op-cit , 181.

الثورة [1]

- عدم قيام الحكومة المؤقتة بواجباتها تجاه الولايات فيما يتعلق بتزويدها بالأسلحة والذخيرة وبالمعدات الحربية اللازمة ، و بالإطارات ذات التكوين السياسي والعسكري قصد تعويض النقص الناتج عن استشهاد إطارات الثورة في الداخل ، مما أدى إلى وجود نقص كبير في إطارات المجالس الولائية والتي كثيرا ما تعمل بشكل غير مكتمل[2]

- غياب التنسيق بين الولايات التاريخية ، مما جعلها غير قادة على اتخاذ مواقف مشتركة تجاه للقضايا السياسية والعسكرية التي تواجهها الثورة في الداخل ، لا سيما بعد مجيء الجنرال ديغول إلى سدة الحكم على رأس الجمهورية الخامسة والذي عمد إلى خنق الثورة في الداخل[3]

ومهما تعددت اللقاءات التي تمت بين قادة الولايات المجاورة في إطار العمل الثنائي للتنسيق والتشاور حول القضايا التي تهم الثورة ، أو لتبادل أي شكل من أشكال الدعم ، إلى أن التنسيق الوطني الشامل لم يحدث في الداخل بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني ، وهو ما جعل الولايات التاريخية في شبه عزلة عن بعضها البعض، وبالتالي فإن عملية عقد اللقاءات بين قادة الداخل كانت في غاية الأهمية.[4] و إن كانت الضرورة قد اقتضت الخروج المؤقت للجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني ، لكن وجودها في الخارج لم يعد له أي معنى إذا لم يحقق المغزى الحقيقي من وجود اللجنة في حد ذاتها ، والتي شكلت على إثر انعقاد مؤتمر الصومام قصد إعطاء البعد الوطني لتسيير الثورة وتحويل نظام القيادة من طابعه الإقليمي غير المتجانس إلى البعد المركزي والمنسق بين هياكل الثورة.

(1) Gilbert Meynier , op-cit , p 423.

(2) Etienne Doussau , Ils ,Croyaient en Algériennes 1956-1962 , Edition L'Harmattan 1958 , p198.

(**3**) ينظر الصعوبات التي واجهت الولاية الرابعة ، الناتجة عن السياسية الاستعمارية ، ص.ص 409/405.

(4)S.H.A.T, 1H3417, Dossier N° « Comptes Rendus de Réunions de Wilayas » les Réunions entre Wilayas 1957-1960

2.1.4.القضايا التي درست في هذا الاجتماع : ناقش العقداء الأربعة الذين حضروا الاجتماع عدة قضايا تهم الثورة في الداخل ، ومن بينها.

- إدراج ممثلين لجيش الحدود المهيكل في لجنتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية ضمن قيادة الداخل قصد إيجاد صيغة تمثيلية للقوات المقاتلة في الميدان و توحيد القيادة المركزية للثورة وجعلها تسير بطريقة جماعية طبقا لما ورد في ارضية مؤتمر الصومام ، كما طالب المجتمعون الحكومة المؤقتة بضرورة وضع مخطط شامل يهدف إلى التقليل من المخاطر التي يشكلها مخطط شال على الثورة التحريرية في الداخل وعزلها عن قيادتها في الخارج وعن المحيط الدولي الذي يزودها بمختلف أشكال الدعم ، وذكر الحاضرون بأن قادة الولايات هم الذين يشرفون ويسيرون الثورة في الميدان في حين تقوم الحكومة المؤقتة بالتخطيط النظري للثورة عن بعد وخارج دوائر المعركة ، وهو ما يجعلها بعيدة عن الواقع ، وأن قراراتها لا تتطابق مع ما يتطلبه ميدان المعارك[1]

- تشكيل لجنة ما بين الولايات قصد التصدي المشترك للصعوبات التي تواجه الولايات المعنية ، في الوقت الذي توجد فيه القيادة المركزية في الخارج ، وصعوبة الاتصال بين قيادتي الداخل والخارج ،وهو ما يترتب عنه تفاقم المشاكل السياسية والعسكرية للثورة دون أن تجد الحلول اللازمة وفي الوقت المناسب.[2]

كما وجه قادة الولايات التهم للحكومة المؤقتة بحجة عدم اهتمامها بالثورة في الداخل ، وعدم كفاية العمليات العسكرية التي يقوم بها جيش الحدود للضغط على الجيش الفرنسي بغية تخفيف الضغط على وحدات الداخل.[3]

وتضمن التقرير المقدم للحكومة المؤقتة من قبل العقداء الأربعة 29 نقطة تتضمن في مجملها الصعوبات التي تعاني منها الثورة في الداخل.[4] وقام العقداء باقتراح الحلول التي يرونها ملائمة للتقليل من حدة

---

(1) لخضر بورقعة ، مصدر سابق ، ص 20.

(2) Etienne Doussau , Ils ,Croyaient , op –cit , 189.

(3) سليمان الشيخ ، مرجع سابق ، ص .ص. 470/469.

(4) Gilberte Meynier, Histoire Intérieur du F.L.N, op-cit, p423.

الصعوبات التي تواجههم في الميدان . إلا أن الحكومة المؤقتة اعتبرت مبادرة قادة الداخل تمردا ضدها ، و لعل شكوكها نابعة من كون التقرير المرسل إليها من عقداء الداخل يذكرها بواجباتها المتمثلة بتزويد الثورة بمستلزمات الحرب وفي مقدمتها الأسلحة والذخيرة ، والتدخل الفوري لحل المشاكل التي تعاني منها الولايات ، وربما أنه من الأسباب التي جعلت الحكومة المؤقتة لا تتجاوب مع تلك الاقتراحات حسب رأي المؤرخ الفرنسي جون شارل جوفري ، تتمثل في كون قادة الولايات المجتمعة وضعوها أمام أحد الاختيارين إما القيام بواجباتها تجاه الثورة في الداخل وإما العودة إلى مبدأ أولوية الداخل عن الخارج الذي أقره مؤتمر الصومام.[1] وهو ما لم ترض به قيادة الخارج التي سبق لها وأن قامت بإلغاء مبدأ الأولويات في المؤتمر الثاني للجبهة المنعقد بالقاهرة في 20 أوت 1957[2] وفي الوقت الذي كان فيه المجلس الوطني للثورة يتهيأ لإصدار قرار يعطى من خلاله الأولوية للخارج عن الداخل.[3] ورغم صعوبة الظرف الزمني الذي انعقد فيه الاجتماع ، وأهمية القرارات الصادرة عنه إلى أنها لم تطبق في الواقع ، وقد ذكر الرائد لخضر بورقعة أسباب ذلك فيما يلي:

- كون القرارات صادرة عن قادة الداخل الذين كانوا تابعين بدورهم لقادة الخارج.
- عدم مشاركة الولايتان الثانية والخامسة ، ومن ثم انعدام الإجماع الوطني حول ملابسات عقد الاجتماع ومن ثم القرارات الصادرة عنه.
- اعتبر ذلك الاجتماع من قبل القيادة المركزية المتواجدة في الخارج تمردا قام به العقداء وبذلك حكم عليه بالفشل.
- استشهد ثلاثة عقداء (من أربعة) ممن حضروا الاجتماع ، حيث استشهدا العقيدان عميروش والحواس يوم 29 مارس 1959 ، ثم العقيد أحمد بوقرة يوم 05 ماي 1959[4]

---

(1) Jean – Charles Jauffret et Maurice Vaisse , op-cit, p180.

(2) ينظر اجتماع القاهرة ، الفصل الثاني ، ص.ص115.

(3) ينظر تطور مبدأ الأولويات ،ص.ص356/355.

(4) لخضر بورقعة ، مصدر سابق ، ص 20.

ورغم أن مشروع التنسيق بين الولايات التاريخية لم يحظ بقول الحكومة المؤقتة ولم يدرج في دورات المجلس الوطني كمشروع وطني نابع من اهتمامات ثلثي قادة الداخل (أربعة من ستة) وهي النسبة التي تعتمد في اعتماد القرارات لدى المجلس الوطني ، ومع ذلك نجد الولاية الرابعة قد التزمت بما نص عليه الاجتماع السابق لا سيما فيما يتعلق بقضية استتباب الأمن والاستقرار داخل الولايات حيث أرسلت وحدات عسكرية للولايتين الأولى والسادسة [1]

وهذا يعني أن الولايات التاريخية في الداخل ، وبالأخص الولاية الرابعة التي طوقت بحصار شامل من قبل سلطات الاحتلال وكانت محل اهتمام الهيئات المركزية للثورة في الخارج لكن دون أن تتمكن من تقديم الدعم المادي والبشري اللازمين لحل مشاكلها الداخلية ، ومع ذلك ظل قادتها يبحثون عن الحلول اللازمة للتقليل من حدة الأزمات التي تواجههم بعيدا عن القيادة المركزية التي لم يعد بامكانها حل المشاكل المطروحة في الميدان ، واكتفت بتقديم التعليمات لقادة الداخل عن بعد . وهذا ما يجعلني استنتاج ما يلي :

- القيادة المركزية للثورة حددت في مواثيقها العلاقة بينها وبين ولاياتها التاريخية في الداخل ووضعت لكل هيئة صلاحيات محددة ، كما تطور مبدأ الأولويات الذي أصبح بعد 18جانفي 1960لصالح الهيئات المتواجدة في الخارج ، التي لم تعارض إجتهاد أي مبادرة من قادة الولايات إذا كانت تخدم الثورة ولا تتعارض مع النصوص التي اقرتها تلك الهيئات.

- بعدما اشتد التنافس بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش ، أصبحت كل هيئة تغازل قادة الداخل قصد استمالتهم لصفها ، لا سيما بعدما شعرت الهيئات القيادية في الخارج بأنها غير قادرة على تلبية حاجيات الثورة في الداخل ، مما جعل كل طرف يلقي باللوم على الأخر ، الأمر الذي شجع القادة الولايات على الإجتهاد في حل مشاكلها السياسية بنفسها .

---

(1) ينظر علاقة الولاية الرابعة بالولاية الأولى ، ص.ص 283/281 ، ومع الولاية والسادسة ، ص.ص296/292.

ب. الحلول العسكرية :نظرا للوضع العسكري الصعب الذي عرفته الثورة الجزائرية ، خاصة عندما تولى قي مولي (Guy Mollet) [1] رئاسة الحكومة الفرنسية سنة 1956 ، والذي طبق مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى القضاء على الثورة الجزائرية ، والتي من بينها ، رفع عدد أفراد الجيش الفرنسي إلى 400.000 جنديا ، وجلب أحدث المروحيات المقنبلة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرض الرقابة على الشريط الساحلي للجزائر بهدف منع أي شكل من أشكال الدعم المادي الذي من الممكن أن يدخل عن طريق البحر لصالح الثورة الجزائرية ، بالإضافة إلى تجميع الجيش في مناطق عسكرية كبرى تساعده على نقل أي نوع من الوحدات بسهولة وبالكثافة المطلوبة ، وكذا تدريب الجيش على أسلوب الحرب النفسية ضد الجزائريين[2] وغيرها من الإجراءات التي طبقت خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1957-1962، وهي الفترة التي أصبحت فيها القيادة المركزية للثورة متواجدة في الخارج ، وهو ما جعل قادة الولايات التاريخية ومنها الولاية الرابعة يلجؤون إلى الحلول التالية :

1. تطبيق سياسة الاعتماد على الذات: لما كانت لجنة التنسيق متواجدة بالعاصمة خلال الفترة الممتدة من شهر سبتمبر 1956 إلى فيفري 1957 ، وهي بذلك أقرب ما يمكن إلى الولاية الرابعة ، وكان بإمكانها حل المشاكل السياسية والعسكرية التي تعاني منها الثورة الجزائرية عن قرب ، لكنها عندما أصبحت متواجدة في الخارج منذ سنة 1957 ولم يعد بمقدورها القيام بواجباتها في الميدان ، الأمر الذي دفع بقادة الولاية إلى تطبيق سياسة الاعتماد على الذات في حل كل المشاكل العسكرية بنفسها.[3] خاصة قبل أن

---

(1)ولد قي مولي (Guy Mollet) بتاريخ 31 ديسمبر 1905 بفرنسا ، تقلد عدة مناصب سياسية ، من بينها أمين عام للحزب الاشتراكي ورئيسا للحكومة الفرنسية في عهد الرئيس روني كوتي /ا بين أول فيفري 1956 و 13 جوان 1957 ، طبق سياسة تنظيم الوحدات العسكرية الفرنسية العاملة في الجزائر من حيث التمركز ، الانتشار ، الكثافة والتسليح توفى بتاريخ 03 أكتوبر 1975 بباريس.(Bernard Menager , Philippe Ratte, Jean Louis Thiébault , et Autres, Guy Mollet Un Camarade ,en République , Edition par la Presses Universitaires de Lille 1987 , p.p 197/198.)

(2) Ali Haroun , Algérie 1962 la Grande Dérive , op –cit , p.p.88/89.

(3) C.A.O.M.G.G.A, 7G/1223 , Dossier « Dissensions Internes 1957/1962 » Note de Renseignement , Délivré par le Commissaire Divisionnaire d'Alger le 10 Juin 1960.

يطبق مبدأ أولوية الخارج على الداخل خلال اجتماع المجلس الوطني بطرابلس في جانفي 1960.فعلى إثر النتائج السلبية المترتبة عن إضراب الثمانية أيام سنة 1957 ، في كل من مدينة الجزائر ، البليدة ، المدية وغيرها من مدن الولاية الرابعة لا سيما فيما يتعلق بالجوانب المادية ، مما دفع بقيادة الأركان الولائية إلى تطبيق سياسة الاعتماد على الذات باستخدام كل الإمكانات المتوفرة على مستوى مناطقها .[1]ولم يكتف مجلس الولاية بالحرص على الاستغلال الأمثل للقدرات المادية والبشرية المتوفرة على مستوى الولاية فحسب بل وجه أنظاره إلى كل ما بحوزة المستعمر من أسلحة ، ذخيرة وعتاد حربي ، بالإضافة إلى الدعم المالي.[2] وبما أن الحرب كانت شاملة سواء بالنسبة لقوات العدو ، أو لوحدات جيش التحرير الوطني ، فإن الهيئات القيادية للولاية الرابعة اعتبرت كل الإمكانات العسكرية المتوفرة على مستوى ولايتهم قابلة للاستغلال بما فيها إمكانات العدو التي أصبحت بمثابة المصدر الثابت في التسليح والتزود بما تحتاج إليه الثورة من أجهزة مختلفة ، رغم خطورة عملية الحصول عليها.[3] ويرى مجاهدو بلدية بعطة[4] بأن عملية الاعتماد على الذات بمنطقتهم كانت شاملة لكل ماله علاقة بالثورة من حيث التموين بالمواد الغذائية ، الألبسة ، الأغطية ، الدواء ، فضلا عن الأسلحة والذخيرة ، وكثيرا ما كان قسمهم مستقلا عن هياكل الولاية الأخرى كالمنطقة أو الولاية.[5] وبهذا نستنتج بأن الطبيعة السياسية والجغرافية للولاية الرابعة وما ترتب عنها من ضغوط من قبل قوات الاحتلال دفعت بقادتها إلى تطبيق سياسية الاعتماد على الذات خاصة في مجالات التموين والتمويل ، ولم تعد تنتظر مساعدات الهيئات المركزية .

---

(1) الندوة التاريخية لبلدية حمام ملوان ولاية البليدة ، مرجع سابق .

(2) C.A.O.M , G.G.A.7G/1223 , Dossier « Contacte Avec des Personnalités Françaises et Etranger 1956/1961 » Service des Renseignement Généraux d'Alger le 25 /09/1957.

(3) الحوار السابق مع أعضاء المجلس الولائي لولاية المدية.

(4) بلدية بعطة هي إحدى البلديات التابعة حاليا لدائرة العمرية ولاية المدية ، وقد كانت قبل التقسيم الإداري لسنة 1984 تابعة لبلدية العيساوية ، دائرة تابلاط ولاية المدية ، وتعد معقلا أساسيا للثورة بالولاية الرابعة لعدة اعتبارات كونها تتميز بالطابع الجلي و كثرة النباتي على منحدراتها ، توجد بها عدة أودية اعتبرت كممرات أساسية لجيش التحرير الوطني مثل وادي الآخرة ، واد المالح وغيرها. (معلومات مستمدة من المشاهدة الميدانية للمنطقة)

(5) حوار مع مجموعة من مجاهدي بلدية بعطة ، منهم رئيس القسم علي الصيد بتاريخ 10 جوان 2001، بمكتب المجاهدين ببلدية أبوعنان ولاية البليدة.

1.1.في مجال التجنيد : اهتمت قيادة الولاية الرابعة كثيرا بعملية تجنيد الشباب ضمن صفوف جيش التحرير الوطني منذ بداية الثورة ، والأخص بعد سنة 1957 نتيجة للعدد المتزايد من طالبي الانضمام إلى الثورة جراء الضغط الشديد المطبق على فئة الشباب لا سيما من قاطني المدن كرد فعل على إضراب الثمانية أيام ، وبما أن تلك السنة صادفت عملية الشروع في غلق الحدود الشرقية والغربية بخط موريس فإن قيادة الولاية الرابعة اتخذت جملة من الإجراءات الهادفة إلى الحصول على أكبر قدر من الأسلحة دون أن تعرض وحداتها للخطر ، وحتى لا تبقى عالة على الهيئات المركزية في مجال التسليح ، وفي نفس الوقت تجنيد أكبر قدر من الشباب ضمن وحدات الولاية ، وذلك باتخاذها للإجراءات التالية.

تنسيق العمل بين المحافظين السياسيين وأئمة المساجد من أجل حث الشباب على الانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني قصد التمكن من مواصلة الحرب وتحقيق الانتصارات العسكرية على العدو بغية استرجاع السيادة الوطنية.[1] وكان مسؤلو جبهة التحرير الوطني بالمساجد يستغلون فرصة المواسم الدينية لتقديم التوجيهات سياسية والعسكرية للسكان بهدف دعمهم المادي للثورة وحث أبنائهم الانخراط في صفوف جيش التحرير بكل أصنافه (مجاهدون ، مسبلون وفدائيون) باعتبار أن الثورة الجزائرية ثورة شعبية ويجب أن يساهم فيها الجميع كل حسب استطاعته.[2] كما عمد قادة الولاية الرابعة إلى حث المناضلين المتواجدين في كل من تونس والمغرب إلى بذل قصارى جهودهم من أجل دعم ولايتهم بالأسلحة والذخيرة قصد التمكن من تجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب ، وإبلاغ الهيئات المركزية للثورة وكذا المجتمع الدولي بما يعانيه الشعب الجزائري من ويلات الاستعمار الفرنسي.[3] ونظرا لتعرض الوحدات العسكرية التابعة للولاية الرابعة لهجمات مخطط شال[4] فإن قادة المناطق ركزوا على إعادة هيكلة وحداتهم

---

(1) C.A.O.M , G.G.A., 91. 3F/144 , Dossier « F.L.N. » Note de Renseignement le Commissaire Divisionnaire d'Alger le 21/08/1959.

(2) C.A.O.M , G.G.A., 91. 3F/144 , Dossier « F.L.N. » op-cit , Activité Religieuses du F.L.N. Alger le 20/08/1959.

(3) Ibid , Alger le 18/08/1959.

(4) ينظر أثر مخطط شال على الوحدات العسكرية للولاية الرابعة ص.ص429/431.

العسكرية بتجنيد الشباب من مدن وأرياف مناطق الظهرة ، الونشريس ، الأطلس البليدي وغيرها من مناطق الولاية الرابعة ، فناحية تنس (ولاية الشلف حاليا) التابعة للمنطقة الرابعة من الولاية الرابعة مثلا قامت بتجنيد حتى الاطفال الذي تتراوح أعمارهم ما بين سن 15 و18 سنة ، حسب تقارير شرطة الاستعلامات العامة الفرنسية.[1] كما تم تجنيد مناضلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين في صفوف جيش التحرير الوطني ، سواء كمسبلين داخل المدن من أجل تقديم الدعم المادي لجيش التحرير الوطني أو للتجسس على مختلف مصالح المحتل وعملائه فضلا عن القيام بالعمليات الفدائية داخل المدن الكبرى إلى جانب حاجة الثورة بالولاية إلى مجاهدين جدد لتعويض الشهداء الذين استشهدوا في ميدان الشرف.[2] ورغم أن كمية الأسلحة التي تجلب من الخارج تناقصت بشكل كبير خلال الفترة التي تلت سنة 1957 وما لها من انعكاسات على عملية التجنيد في الولاية الرابعة.[3] وهو ما حمل المجلس الولائي مسؤولية كبيرة من أجل البحث عن الإمكانات المادية لدعم عملية التجنيد التي يطلبها العمل العسكري بالولاية.[4] وتلك الجهود التي بذلت من قبل قيادة الولاية مكنتها من استمرارية تجنيد وتأطير الوحدات العسكرية على مستوى النواحي والمناطق ومن ثم بقاء كتائب الولاية في الميدان رغم الضربات الموجعة التي تعرضت لها بموجب مخطط شال.[5] وبهذا يمكن القول بأن عملية التجنيد في الولاية الرابعة تمت بمبادرة من الهيئات الإقليمية للولاية وبإمكاناتها الخاصة دون أن تتدخل الهيئات المركزية لا من حيث التأطير البشري ولا من حيث التموين والتمويل المادي ، وبذلك حافظت على استمرارية نشاطها العسكري رغم الظروف الصعبة التي عانت منها طيلة الفترة الممتدة بيني سنتي 1957-1962.

---

(1) C.A.O.M.G.G.A. 91. 3F/144, Dossier « F.L.N » Note de Renseignement sur l'Instruction de Jeunes Gens dans la Région de Tenes , Délivré par le Commissaire Divisionnaire d'Alger le 26 Juin 1959.

(2) C.A.O.M.G.G.A. 91. 3F/144, Dossier « F.L.N » Note de Renseignement , le F.L.N.Songe pour Renforcer sa Structure à Faire Appel aux Adhérents de l'U.G.T.A. . Délivré par le Commissaire Divisionnaire d'Alger le 26 Juin 1959.

(3) Mohamed Teguea , l'Armée de Libération Nationale en Wilaya 4 , op-cit , p 62.

(4) Yacef Saadi , la Bataille d'Alger, Volume 2 , Edition Publisud , France 2002, p 509.

(5) Henri Alleg , la Guerre d'Algérie , Volume 2 , Edition de la Nuit , France 1981 , p 138.

1.2. في مجال هيكلة المناطق: عرف التنظيم الهيكلي للولاية الرابعة بين سنتي 1957-1962 مرحلتين أساسيتين من حيث علاقتها بالهيئات المركزية للثورة في الخارج ، ومدى اكتمال النصاب لدى مجالسها الولائية التي تعاقبت على قيادتها:

1.2.1. المرحلة الأولى : الممتدة بين سنتي 1957-1959 ، أي من خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب ألوطني إلى غلق الحدود بواسطة خط شال[1] وتميزت بما يلي :

- قامت الولاية الرابعة في هذه المرحلة بإعادة النظر في هيكلة مناطقها السياسية والعسكرية ، وذلك بضم المنطقة الأولى من الولاية السادسة لتصبح المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة ، وذلك بعدما اختل النظام السياسي والعسكري بالمنطقة على إثر إقدام الشريف بن سعيدي[2] بتصفية قائد الولاية السادسة علي ملاح المدعو سي الشريف[3] ومن أجل إعادة الأمن إلى المناطق المحاذية للحدود الجنوبية للولاية الرابعة تدخل العقيد أحمد بوقرة بكتيبة المنطقة الأولى (علي خوجة) وقضى على المناوئين بها وضمها إلى ولايته خلال الفترة ما بين 1957- 1958[3] ولما تولى العقيد أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) قيادة الولاية السادسة وأعاد هيكلة مناطقها من جديد استرجع شمال ولايته من الولاية الرابعة.[4] وبعد استشهاد العقيد بن عبد الرزاق بتاريخ 1959/03/29، وإلقاء القبض على قائد المنطقة الأولى من الولاية السادسة علي بن مسعود ، وهو ما أدى إلى الفراغ السياسي والعسكري في بعض هياكل الولاية ، مما دفع بقادة الولاية الرابعة إلى التدخل مجددا وضم تلك المنطقة لولايتهم تحت اسم المنطقة الخامسة من الولاية الرابعة وبقيت بهذه التسمية إلى غاية الاستقلال[5]

---

(1) ينظر مخطط شال ص420.

(2) م.و.م. التقرير السياسي للولاية الرابعة ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص 153.

(3) حوار مع عبد القادر خليفة (المدعو المدرب) عضو مجلس المنطقة الخامسة ، بمنزله الكائن ببلدية العاشور ولاية الجزائر بتاريخ 15 اوت 2001.

(4) Philippe Gaillard , l'Alliance : la Guerre d'Algérie du Général Bellounis 1957-1958, Edition l'Harmattan , Paris 2009 , p .261

(5) أمحمد بوحموم ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص.ص. 72/69.

وبذلك تكون الولاية الرابعة قد ساهمت في حل مشاكل القسم الشمالي من الولاية السادسة وفي نفس الوقت وسعت من رقعتها الجغرافية ، وتميزت هذه الفترة بعملية التنسيق بين قيادة الولاية الرابعة ولجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة .

- خلال شهر جويلية 1958 أقدم مجلس الولاية الرابعة بالتنسيق مع لجنة التنسيق والتنفيذ على تقسيم المنطقة الثالثة إلى قسمين ، ثالثة ورابعة، يفصل بينهما تارة الطريق الوطني رقم 04 الرابط بين الجزائر العاصمة ووهران ، وتارة أخرى مجرى وادي الشلف[1] أو خط السكة الحديدية في بعض الأحيان.[2]وتعود هذه الهيكلة حسب الرائد يوسف بن خروف لعدة اعتبارات من بينها تجنب المخاطر الناتجة عن قطع الطريق الرابط بين الجزائر ووهران ، واجتياز خط السكة الحديدية ووادي الشلف ، وهي المعالم الثلاثة المعروفة بخطوط الموت ، ووضع هيكلة جديدة تتماشى مع إستراتيجية الثورة الهادفة إلى التقليل من مخاطر الحصار الذي أرادت السلطات الاستعمارية فرضه على منطقتي الظهرة والونشريس ، ومن ثم جاء هذا التقسيم الجديد ليجنب سكان شمال وجنوب المنطقة الثالثة عناء ومخاطر الاتصال بقيادة المنطقة.[3]

وبموجب هذا التقسيم حققت الثورة في الولاية الرابعة عدة نتائج إيجابية ، والتي من بينها انخفاض نسبة الخسائر البشرية إلى الثلث ، بحيث تقلصت من معدل ثلاثون شهيدا في الشهر إلى عشرة شهداء ممن يجتازون الطريق الوطني أو خط السكة الحديدية ، كما أعيد النظر في توزيع وحدات جيش التحرير الوطني المتواجدة في سلسلتي الظهرة والونشريس ، وأصبح لكل منطقة خطتها الدفاعية والهجومية وفقا لظروفها وإمكاناتها المادية والبشرية ، وطبيعة تمركز قوات العدو في كل منطقة وخطتها في التعامل مع الثورة.[3] وبهذا تكون الولاية الرابعة قد أحدث تغييرات هيكلية في خريطتها السياسية والعسكرية ، في

---

(1) م .و.م. التقرير السياسي للولاية الرابعة ، مصدر سابق ، ص 28.

(2) حوار مع الرائد يوسف بن خروف ، قائد المنطقة الرابعة ، وعضو المجلس الولائي للولاية الرابعة ، بمقر مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة بالبليدة بتاريخ 2003/11/10.

(3) يوسف بن خروف ، المصدر نفسه.

(4) أمحمد بوحموم ، استراتيجية البعد التنظيمي في الولاية الرابعة التاريخية ، بين سنتي 1956-1962 ، الملتقى الوطني لمنطقة تابلاط وما جاورها ، مرجع سابق ، ص 147.

الوقت الذي كانت فيه الهيئات المركزية متواجدة في الخارج ، وتمكنت بذلك من حل بعض الصعوبات التي لها علاقة بالبنية الهيكلية الأولية الناتجة عن أرضية الصومام ، و تلك التعديلات لم تمس المناطق فحسب بل امتدت إلى النواحي ، الأقسام ونصف الأقسام التي هي من صلاحيات المجلس الولائي بالدرجة الأولى. وما ساعد قادة الولاية الرابعة من إحداث تغييرات في هيكلة مناطقها هي المواثيق المنبثقة عن مؤتمر القاهرة التي تساوي بين الهيئات المركزية للثورة في الخارج والهيئات الإقليمية في الداخل ، وما حدث ميدانيا هو أن المجالس الولائية تقترح أي مشروع للتعديل الإقليمي والذي عادة ما يجد الموافقة من قبل الهيئات القيادة المتواجدة في الخارج ، لكن بعدما أصبحت الأولوية للخارج عن الداخل أصحت كل المشاريع تصدر عن الحكومة المؤقتة دون سواها.

2.2.1.المرحلة الثانية ، 1959–1962. والممتدة من الغلق المحكم للحدود الشرقية والغربية للبلاد إلى غاية الاستقلال ، وتميزت هذه المرحلة بتطبيق مبدأ أولوية الخارج عن الداخل لا سيما ما له علاقة بالجوانب الهيكلية للولاية ، وعدم تدخل الحكومة المؤقتة لدعم المجالس الولائية التي سيرت الولاية الرابعة خلال هذه المرحلة ، التي تميزت جوانبها الهيكلية بما يلي :

– عرفت الولاية الرابعة بين سنتي 1959-1961 استشهاد ثلاثة عقداء ، وهذا يعني عدم استقرار قادتها العسكريين ، وحدوث فراغ في قيادة أركانها دون أن تتدخل الحكومة المؤقتة بترقية إطارات جديدة ، وكل ما تم كان بمبادرات محلية .

(تاريخ ومكان استشهاد قادة الولاية 1961/1959)[1]

الشهيد	اسم ولقب القائد	تاريخ استشهاده	مكان استشهاده
الأول	العقيد أحمد بوقرة (سي أمحمد)	يوم 05 ماي 1959	بأولاد بوعشرة ، جنوب المدية
الثاني	محمد زعموم (سي) صالح	يوم 20 جويلية 1960	بنواحي البويرة
الثالث	جيلالي بونعامة (سي محمد)	يوم 08 أوت 1961	بوسط مدينة البليدة

(1) جدول مستخلص من الدراسة السابقة للموضوع.

فبعد اعتقال المسؤول العسكري للولاية رابح زيراري (عز الدين) بتاريخ 07 نوفمبر 1958، ثم استشهاد العقيد بوقرة بتاريخ 05 ماي 1959[1] وانتقال عمر أصديق المسؤول السياسي للولاية إلى تونس في سبتمبر 1958 ، ولم يبق في مجلس الولاية سوى محمد زعموم ، الذي كلف بقيادة الولاية بالنيابة ، وبمساعدة جيلالي بونعامة كمسؤول عسكري . ومنذ ماي 1959 إلى جانفي 1960 ، لم تقم الهيئات المركزية بتدعيم المجلس الولائي وظل يعمل بعضوين فقط ، مما دفع بمحمد زعموم إلى توسيع مجلس الولاية مؤقتا ، ليضم حمدي بن يحي (عبد الحليم) قائد المنطقة الأولى ، ولخضر بوشمع قائد المنطقة الرابعة.[2] وفي 14 جانفي 1960 عقد اجتماع للمجلس الولائي الموسع إلى قادة المناطق ومسؤولي المصالح التابعة لجيش التحرير الوطني ، وتم ذلك بمنطقة الروابح شمال بوغار حيت عرض المجلس المؤقت للتزكية ، كما وزعت المهام بين أعضائه بالشكل التالي:

1) محمد زعموم ، قائد سياسي وعسكري للولاية .
2) جيلالي بونعامة ، مسؤول عسكري ونائبا لزعموم .
3) حمدي بن يحي ، مسؤول سياسي .
4) لخضر بوشمع ، مسؤول الاعلام والاتصال.[3]

ويلاحظ أن عملية تشكيل هذا المجلس لم تتم حسب الطريقة الرسمية المعتادة والمتمثلة في اقتراح الهيئات الولائية من قبل قادة الداخل والموافقة عليها من طرف المجلس الوطني والحكومة المؤقتة ، إلا أن ذلك لم يتم وبقيت الولاية الرابعة تسير بهيئات مؤقتة ، وبمجالس غير مكتملة النصاب منذ استشهاد العقيد بوقرة بتاريخ 05 ماي 1959. إلا أن هذا المجلس لم يعمر طويلا لارتبط العضوين اللذان دعم بهما المجلس بقضية الإيليزي ، ونفذ بحقهما حكم الثورة ، ومن ثم عودة المجلس للفراغ السياسي والعسكري.[4]

– وبعد تصفية كل من حمدي بن يحي ولخضر بوشمع كرد فعل على قضية الإليزي ، ثم استشهاد محمد زعموم ، ولم يبق في مجلس الولاية سوى جيلالي بونعامة المسؤول العسكري للولاية الذي أعاد تشكيل المجلس من هيئة أطلق عليها لجنة التنسيق والتنفيذ والمشكلة من قادة المناطق التالية:

---

(1) Michel Saeghere , le Livre Blanche de l'Armée Française en Algérie , op –cit , p 98.

(2) م.و.م ، التقرير السياسي للولاية الرابعة الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص 200.

(3) Mohamed Harbi et Gilbert Meynier , le F.L.N.Document et Histoire 1954-1962 , op-cit , p 482.

(4) ينظر قضية الإيلزي ، ص 376.

(جدول أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ للولاية ، التي شكلها بونعامة)

الرقم	المسؤول	المنطقة التي كان مسؤولا عنها
01	جيلالي بونعامة	منسق اللجنة
02	بلقاسم بن هني	المنطقة الأولى
03	محمد عثمان طلبة	المنطقة الثانية
04	يوسف بن خروف	المنطقة الثالثة
05	يوسف الخطيب	المنطقة الرابعة
06	الياس بابا علي	المنطقة الخامسة[1]

وهذه اللجنة لم تدم أكثر من شهر واحد ، بحيث لما استشهد الرائد محمد عثمان طلبة ، خلال شهر سبتمبر 1960[2] ، وعودة أحمد بن شريف من تونس بتاريخ 16 سبتمبر من نفس السنة.[3] مما دفع ببونعامة إلى إعادة تشكيل المجلس الولائي من جديد من الشخصيات التالية[4] :

1) جيلالي بونعامة .

2) يوسف الخطيب.

3) يوسف بن خروف .

أحمد بن شريف.

وبعد إلقاء القبض على أحمد بن شريف بتاريخ 28 أكتوبر 1960 ، ثم استشهاد جيلالي بونعامة في 08 أوت 1961لم يبق في مجلس الولاية سوى يوسف الخطيب ويوسف بن خروف ، ودامت هذه الوضعية من أوت 1961 إلى جانفي 1962 . ورغم المراسلات التي قدمها عضوا مجلس الولاية للهيئات المركزية للثورة بهدف ترقية إطارات جديدة للمجلس ، لكن بدون جدوى ، مما اضطرهما إلى توسيعه كما جرت العادة بقادة المناطق ، وأصبح بذلك يتشكل من الشخصيات التالية.

---

(1) محمد صايكي ، مذكرات النقيب ، مصدر سابق ، ص 270.

(2) م.و.م ، التقرير السياسي للولاية الرابعة ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، س 204.

(3) لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، مصدر سابق ، ص 68.

(4) م.و.م. المصدر السابق ، ص 68.

(جدول لأخر مجلس للولاية الرابعة ، المدعم طرف قادة المناطق)

الرقم	القائد	الصفة
01	يوسف الخطيب	عضو المجلس الولائي
02	يوسف بن خروف	عضو المجلس الولائي
03	مولود فرقان	قائد المنطقة الأولى
04	لخضر بورقعة	قائد المنطقة الثانية
05	عبد الرحمان مراد كريمي	قائد المنطقة الثالثة
06	عمر رمضان	قائد المنطقة الرابعة
07	أمحمد ديرة	قائد المنطقة الخامسة
08	محمد بوسماحة	قائد المنطقة السادسة[1]

وبهذا نلاحظ بأن مجلس الولاية الرابعة لم يعرف منذ ماي 1959 أي هيكلة رسمية ناتجة عن قرار من الهيئات المركزية وكل ما حدث هو نتيجة لمبادرات الهيئات الإقليمية للولاية ، وتم ذلك بشكل مؤقت وكثيرا ما يتعرض للشغور في بعض المناصب القيادية وهو ما اثر سلبا على عملية تسيير شؤون الولاية وفي نفس الوقت على العلاقات بين قادة الولاية والقيادة المركزية للثورة في الخارج.

3.1. يخص هيكلة الوحدات العسكرية : مرت عملية هيكلة الوحدات العسكرية بالولاية بمرحلتين متميزتين تتمثلان فيما يلي :

1.3.1.المرحلة الأولى : تمتد ما بين 1956 إلى 1959 ، أي من هيكلة جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة وفقا لأرضية مؤتمر الصومام إلى غاية تطبيق مخطط شال على الولاية ، وتميزت هذه المرحلة بما يلي:

-قامت الولاية الرابعة بتشكيل الفرق العسكرية ذات الأعداد الكبيرة واستخدامها في الميدان ، مثل الكتائب ، حتى أصبح مع حلول سنة 1958 لكل ناحية كتيبة خاصة بها.[2] وعادة ما يتم جمع عدة كتائب في شكل كومندو ، والذي يحمل اسم مؤسسه الأول ، والتي من بينها على سبيل المثال.

(1) Mohamed Teguea , l'Armée de Libération Nationale en Wilaya 4, op-cit , 188.

(2)S.H.A.T,1H 2754, Dossier « Rapport , Lecteur Chef d'Etat Major » Document , Annexe Renseignement, p.p.1/4.

الرقم	اسم الكومندو	المنطقة	اسماء الكتائب	الناحية
01	علي خوجة	الأولى	الكتيبة العمرية	الأولى
			الرحمانية	الثانية
			السليمانية	الثالثة
			الحمدانية	الراعبة
02	سي محمد	الثانية	أفواج من الفدائيين	الناحية الأولى والساحل
			العمرية	الثانية
			اليوسفية	الثالثة
			الحمدانية	الثالثة
03	سي جمال	الثالثة	الزبيرية	الرابعة
			العزيزية	الرابعة
			العزدينية	الأولى

وغيرها من الكتائب التابعة للمناطق الأخرى.[1] والتي تم إنشاؤها بمبادرة من قادة الهيئات العسكرية التابعة للولاية الرابعة ، بالإضافة إلى هيكلتها وتجهيزها بالإمكانات الخاصة للولاية .مما مكنها من تحقيق العديد من الانتصارات العسكرية في الميدان ، كتلك التي حققتها الكتيبة الحميدية في منطقة الونشريس.[2] وما قدمته كتائب المنطقة الثانية في تصديها لقوات الجنرال شال عندما حاولت اقتحام المناطق الجبلية التي تحصن بها جيش التحرير الوطني بنواحي المدية.[3] وبذلك أصبحت تلك الكتائب تدافع عن الهياكل والهيئات الثورية بالولاية وفي نفس الوقت تتصدى لهجمات شال ضد السكان الجزائريين وممتلكتهم.

(1) S.H.A.T, 1H , Dossier N° 1 « Organisation des Unités Rebelles en Wilaya 4 » l'Organisation les Katibas des Zones 1,2,3 et 4 en 1959.
(2) Hacéne Ouandjeli , Flash sur la Révolution , Enterprise Nationale du Livres , Alger 1984, p 90
(3) Front de Libération Nationale , el Moudjahid , Volume N° 02 , op –cit , p465.

2.3.1. المرحلة الثانية : الممتدة بين سنتي 1959-1962 ، وهي الفترة التي اشتد فيها ضغط القوات العسكرية الفرنسية على الولايات التاريخية في الداخل ، وغلقت الحدود بإحكام ، واتخذت فيها القيادة المركزية جملة من القرارت بهدف التحكم في الوضع السياسي والعسكري للثورة ، والتي من بينها تكليف قادة الداخل بتحقيق سياسة الاعتماد على الذات في ما يتعلق بالجوانب المادية للثورة ، وهو ما دفعهم إلى تطبيق السياسة التالية :

- إعادة هيكلة وحدات جيش التحرير الوطني ، بحيث قسمت إلى وحدات صغيرة ،على شكل فرق وأفواج ، بهدف القدرة على التنقل ، الاختفاء ، التموين والقدرة على التمويه لتجنب الخسائر البشرية قدر المستطاع ، مع إمكانية تنظيم الكمائن والاشتباكات التي يختار لها جيش التحرير الوطني المكان والزمان مسبقا ، لكي يحقق أكبر قدر من الغنائم من الأسلحة ، الذخيرة والعتاد الحربي بأقل تكلفة ممكنة[1] و إعطاء الصلاحيات الواسعة للمسؤول العسكري بالفوج أو الفرقة لتنظيم العمليات العسكرية وفقا لقدرات مجموعته والظروف العامة التي ينشط فيها ، شريطة أن يتجنب أوقات الحصار المفروض على المنطقة التي يكون فيها ، وعدم تنظيم أي شكل من إشكال المجابهة مع العدو بالقرب من مقرات القيادة ، مثل قيادة الولاية ، المناطق و النواحي حتى لا يجلب انتباه قوات العدو لتلك الأماكن ، كما يتم يجب أن يتجنب الأماكن التي تخزن فيها ذخيرة جيش التحرير الوطني مثل الأسلحة ، الذخيرة الأدوية ، الغذاء وغيرها من المواد التي تحتاج إليها وحدات جيش التحرير الوطني ، بالإضافة إلى المراكز الصحية ، وأماكن الراحة بالنسبة للجيش.[2] أما الأماكن التي يفضل فيها استخدام العمليات الخاطفة فهي الطرقات الرئيسية والبعيدة عن نقاط المراقبة وعن الثكنات العسكرية وأن تكون المنطقة ذات تضاريس وعرة أو ذات غطاء نباتي كثيف ، وغيرها من الشروط المساعدة على عملية الكر والفر ، لأن أسلوب حرب العصابات يعد الوسيلة المثلى في هذه المرحلة ، والتي تحتاج بدورها إلى تحري الدقة والسرعة في التنفيذ مع تحديد الهدف وانتقاء مكان وزمان كل عملية بكل عناية ، مادامت الغاية من ذلك هي

---

(1) عن الندوة التاريخية السابقة الذكر لبلدية حمام ملوان ولاية البليدة.

(2) الحوار السابق مع أمحمد ديرة قائد المنطقة الخامسة من الولاية الرابعة.

تدمير قوة العدو وافتكاك وسائله العسكرية بأقل الإمكانات المادية والبشرية وتوخي أحسن النتائج.[1] وبهذا يمكن القول بأن جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة ، كما في غيرها من الولايات طبقوا أسلوب حرب العصابات بكل إتقان،وهوما مكنهم من الصمود و التأثير على قوات ومصالح العدو بأقل تكلفة.

4.1. في مجال التسليح : في الوقت الذي قامت فيه السلطات الاستعمارية بعلق الحدود ومضاعفة مراقبتها للمسالك التي كان يستعملها جيش التحرير الوطني في التنقل نحو تونس أو المغرب من أجل جلب الأسلحة ، ونظرا للقرار المتخذ من قبل مجلس قيادة الولاية الرابعة في عهدة أحمد بوقرة والقاضي بوقف إرسال قوافل جيش التحرير الوطني لجلب الأسلحة من الخارج جراء ما تتعرض له من مخاطر جسيمة ، وأما الاحتياجات المتزايدة للأسلحة التي تحتاجها وحدات جيش التحرير الوطني للتصدي لقوات الاستعمار ، وخاصة في فترة قيادة الجنرال شال لمختلف القوات العسكرية العاملة في الجزائر ، لجأت الولاية الرابعة إلى تطبيق إستراتيجية خاصة في مجال التسليح ، والتي منها.

-التركيز على الأسلحة التي بحوزة العدو ، باعتبارها مصدر ثابت ، وذخيرتها متوفرة في الميدان وهذا يتطلب التكثيف من العمليات السريعة والخاطفة لافتاك الأسلحة من أيادي قوات العدو، وقدعبر عن ذلك مجاهدو المنطقة الأولى من الولاية الرابعة ، والذين منهم على سبيل المثال عمر توامي قائلا ((**لما اشتد علينا الحصار على مستوى الحدود ...وعلى مستوى الولاية لم يبق لنا سوى مصدر واحد لجلب الأسلحة ، هو ما يتم افتكاكه من أيادي قوات العدو**.[2] ولتحقيق ذلك يتطلب من مسؤولي الأقسام والنواحي وخاصة بالنسبة للمسؤولين العسكريين منهم ، وضع إستراتيجية دقيقة لطبيعة الميدان الذي ينشطون فيه ، وكيفية استغلاله لجلب الأسلحة.[3] واستغلال أسلحة الفارين من الجيش الفرنسي ، إلا هذا المصدر محدود وغير مؤمن الجانب ، وأمام أهمية الأسلحة وندرتها أحيانا نتيجة لصعوبة الحصول عليها ، تم اللجوء إلى الأسلحة القديمة التي يعاد تصليحها من قبل مصلحة العتاد و حيث يعاد ملء

---

(1) حمود شايد ، دون حقد ولا تعصب ، مصدر سابق ، ص 146.

(2) حوار مع عمر توامي ، مسؤول ناحية المجاهدين لدائرة تابلاط ، بمكتب الناحية بتاريخ 20 مارس 1994.

(3) حوار مع مجاهدي بلدية بوقرة ولاية البليدة ، منهم أمين المكتب البلدي عبد القادر مفتاح بمقر مكتب المنظمة بتاريخ 2004/12/30.

الخراطيش الفارغة ببارود عبوات المدافع والقنابل التي لم تنفجر . و صناعة القنابل من قبل الفرق المختصة لجيش التحرير الوطني ، واستعمال بقايا أسلحة جيش العدو.[1] ولما كانت كمية الأسلحة التي يتم الحصول عليها قليلة جدا بالنظر لانتشار رقعة الحرب في كامل مناطق الولاية والتواجد المكثف لقوات الجيش الفرنسي بها فقد تم إعطاء تعليمات لجيش التحرير الوطني بالولاية قصد الاستخدام الأمثل للأسلحة والذخيرة المتوفرة ، ومما جاء في تلك التعليمات ، نذكر.

- عدم استخدام الأسلحة إلا للضرورة القصوى ، تجنبا لتضييع الذخيرة أو فقدان الأسلحة خاصة في حالات عدم التخطيط لإحدى العمليات كالكمائن الاشتباكات والهجومات ، ويخشى على أفواج أو فرق جيش التحرير الانهزام ومن ثم فقدان أسلحتهم.

- استخدام الأسلحة البيضاء (كالخنجر ، الساطور) بالنسبة للفدائيين لكونها لا تثير انتباه عناصر الجيش الفرنسي وعملائهم ، كما أن تكلفتها المالية محدودة ، ومتوفرة في الأسواق ، عكس الأسلحة والذخيرة.

- تجنب الوقوع في المواجهات المباشرة مع قوات العدو قدر المستطاع ، تجنبا للخسائر المادية والبشرية والإلتزام بحر ب العصابات ، التي يشترط أن تكون مدروسة ومخطط لها من قبل ، وتقدير نسبة الخسائر والانتصارات ، وفقا لاختيار المكان ، الزمان وخطة الهجوم.[2]

ورغم أن مخطط شال تضمن حماية المراكز الحساسة[3] وكذا خطوط السكة الحديدية[4] الرابطة بين الشرق والغرب ، وحماية المصالح الاقتصادية التابعة لإدارة الاحتلال أو للمعمرين وعملائهم.[5] إلا أن ذلك لم يمنع من تنظيم الكمائن على الطريق الوطني رقم 01 وخاصة بوادي شفة حيث تكثر القوافل العسكرية المحملة بالأسلحة والعتاد العسكري المنقول من الشمال نحو الجنوب ، وكذا بالطريق الوطني رقم 08 بين الاربعاء وتابلاط حيث تكثر المنعرجات ، وغيرها من الأماكن التي كانت تدر على مسؤولي الأقسام والنواحي أهم الأسلحة التي تستخدمها ضد قوات الاحتلال .

---

(1) حوار مع الطيب بن تيفور ، ضابط جيش التحرير الوطني بناحية مليانة ، المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة ، بمنزله الكائن بحيدرة ولاية الجزائر يوم 15 سبتمبر 2004.

(2) حوار مع مكتب المجاهدين لبلدية حمام ملوان بتاريخ 20 أكتوبر 1999.

(3) S.H.A.T, 1H3929 ,Dossier « Spéciale » Prétention des points sensibles en 1957-1962.

(4) S.H.A.T, 1H 3986,Dossier N°01 « protection des Voies Verrées » enter 1958-1959.

(5) S.H.A.T , 1H4468 , Dossier N° 04 « Protection des Itinéraires et des Infrastructures » Economiques ,entre 1958-1962.

الخاتمة

من خلال دراستي لموضوع العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة بالخارج بين سنتي 1957-1962 ، أي منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني إلى غاية الاستقلال ومعالجتي لكثير من المصادر والمراجع التي تناولت هذا الموضوع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، سواء تلك الصادرة عن الهيئات الجزائرية كجبهة وجيش التحرير الوطني والتي لا تخلو من الذاتية والميول الوطنية وتلك المذكرات التي كتبها المجاهدون بعد الاستقلال ، والتي يحمل البعض منها معلومات قيمة لا يوجد لها مثيل في باقي المصادر لكنها في حقيقة أمرها تحمل مواقف شخصية وتعالج الموضوع من زاوية محددة ترتبط بطبيعة الكاتب من حيث علاقته بالواقعة التاريخية ، ونظرته الشخصية للأحداث بعيدة عن التخصص العلمي والمنهجية التاريخية . وما يتوفر من وثائق أرشفية صادرة عن المؤسسات العسكرية الأمنية والإدارية الفرنسية ، والتي رغم أهميتها التاريخية في كونها سجلت وقائع الثورة التحريرية في أوانها وبأدق حيثياتها ، لكنها لا تخلو هي الأخرى من التحيز الواضع في التعامل مع خصومها المتمثلين في الهيئات الثورية في الداخل والخارج ، ومع الشعب الجزائري المدعم لثورته. وكذا ما كتب من طرف المؤرخين الفرنسيين والذين سجلوا لنا الكثير من الحقائق حول تاريخ الثورة الجزائرية ، لكن مرجعياتهم وانتماءاتهم فرضت عليهم نوعا من التحيز لوطنهم ولمؤسساتهم ، وذلك على حساب الأمانة العلمية التي تبدو غير مطلقة في العلوم الإنسانية قاطبة وبالدرجة الأولى في التاريخ ، خاصة إذا تعلق الأمر بالصراع السياسي ، الفكري والعقائدي بين مجتمعين مختلفين ، مما يجعل الكاتب يكتب انطلاقا من قناعاته الشخصية وما يمليه عليه محيطه الاجتماعي والثقافي . ومن هنا توصلت إلى جملة من الاستناجات التي أراها حسب نظري تندرج في لب العلاقات بين الهيئات القيادية للثورة في الخارج ، والمجالس الولائية والهيئات المحلية التابعة لها في الداخل ، ومن بين تلك الاستنتاجات أذكر.

- تشكيل الهيئات المركزية للثورة كان ضرورة حتمية أملتها ظروف الحركة الوطنية وحتمية الانتقال من العمل السياسي البحت ، إلى ازدواجية العمل السياسي والعسكري استجابة لمتطلبات المرحلة وما

يقتضيه الواقع الدولي ، وعليه كان تشكيل الهيئة القيادية المنبثقة عن اجتماع مجموعة الإثنين والعشرين في فترة قياسية بهدف جمع مختلف القوى حول هدف واحد يتمحور حول كيفية تحرير الوطن ، و من ثم جاء الاتفاق على إنشاء جبهة سياسية تحمل هذا المعنى وجيش لتحقيق هذه الغاية . ولعل ذلك جعل الهيئة القيادية تعطي لنفسها حق المبادرة في التنظير والتوجيه في شتى المجالات التي لها علاقة بالثورة. وبما أن لجنة الست كانت هي الهيئة المكلفة بالإعداد المادي ، والبشري للثورة طبقا لمشروع الثورة الذي أعدته المنظمة الخاصة ، والمبادى العامة التي اتفق عليها في اجتماع مجموعة الإثنين والعشرين ، وفي الوقت الذي كانت تلك اللجنة هي المكلفة بالتنفيذ ، فالقادة الخمسة (بن بولعيد ، ديدوش ، كريم ، بيطاط وبن مهيدي) كانوا قادة للمناطق السياسية والعسكرية ، أما بوضياف فقد كلف بالتنسيق بيبن المناطق وبين الداخل والخارج . وهو ما يعني تشكيل نواه القيادة المركزية للثورة قبيل اندلاعها الثورة ، لكن خروج المنسق محمد بوضياف من التراب الوطني ولم يعد إليه إلا بعد الأستقلال، وانشغال قائد كل منطقة بإقليمه السياسي والعسكري فرض على الثورة تطبيق القيادة اللامركزية بين سنتي 1954–1956. ونظرا لعدم عقد لقاءات للتشاور بين أعضاء لجنة الست ، وأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بين سنتي 1954-1956 قصد مناقشة قضية السلطة في تسيير الثورة والعلاقات بين هيئتي الداخل والخارج خاصة في غياب المنسق الوطني ، ومن ثم عدم القدرة على تجسيد مهمة التنسيق بين أعضاء القيادة التاريخية في كل من الداخل والخارج ، وكذا بين المناطق وعدم تمكن أعضاء الوفد الخارجي من حضور أشغال مؤتمر الصوما ثم تعرضهم للقرصنة الجوية والإعتقال من طرف سلطات الإحتلال . أدى إلى إجتهاد كل من أعضاء الوفد الخارجي وقادة المناطق وفقا لما تقتضيه عملية توزيع المهام بين القيادات الهادفة إلى تحقيق المصلحة العليا للوطن والمتمثلة بالدرجة الاولى في إسترجاع السيادة الوطنية ، وإن كان ذلك على حساب وحدة التصور وتجانس العمل ، لأن الهدف الآسمى في نظر قادة الثورة خلال المرحلة الأولى قد تجسد ، والمتمثل في انطلاق الثورة واحتضان الشعب لها ، والشروع في عملية تدويلها سواء على مستوى حركة الإفروأسيوية أو الأمم المتحدة ، وتزايد الإعترافات الدولية لها ، وأما الباقي فيندرج في إطار الصعوبات التي واجهتها الثورة ولا يمكن تؤثر على مسارها.

– التطورات التي عرفها مبدأ الأولويات في علاقة الهيئات القيادية ببعضها البعض على اختلاف مهامها وأماكن تواجدها فرضتها موازين القوى ، فعندما حضر قادة من الداخل وفي مقدمتهم السياسي عبان رمضان أشغال مؤتمر الصومام أقروا بأولية الداخل عن الخارج والسياسي عن العسكري ، وضرورة وجود ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالداخل ، أما في المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني المنعقد بالقاهرة الذي اصبحت فيه الأغلبية النسبية للعقداء الذين كانوا قادة للولايات بالخارج ، فقد أقر المساواة بين مختلف الهيئات سواء كانوا سياسين أو عسكريين ، وسواء وجدوا بالداخل أو بالخارج ، ولم يعد هناك وجودا لمبدأ الافضلية على الأقل من الناحية النظرية ، لكن من الناحية العملية أصبح ميزان القوى يميل إلى القادة العسكريين (ممثلوا الولايات من قبل) ونلمس ذلك في تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ التي شكلت بالإضافة إلى القادة الخمسة المعتقلين ، وخمسة عقداء (محمود الشريف، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم ، عمر أوعمران ، عبد الحفيظ بوصوف) واربعة سياسين (عبان رمضان ، فرحات عباس ، عبد الحميد مهري ومحمد الأمين دباغين) وبذلك يكون العسكريون قد حصلوا على التفوق العددي ، عكس ما جاء في مؤتمر الصومام ، ولعل ذلك يعود إلى كون العقداء الخمسة كانوا قادة لولاياتهم وجمعوا بين العمل السياسي والعسكري ، وهو ما يجعلهم أدرى بواقع الثورة من غيرهم. ورغم أن مؤتمر جبهة التحرير الوطني المنعقد بالقاهرة رفع عدد أعضاء المجلس الوطني إلى 54 عضوا بعدما كان عععددهم 34 عضوا كما جعل كل أعضاء المجالس الولائية بالداخل ضمن أعضاء المجلس الوطني بحكم المنصب ، وبذلك تكون كل ولاية ممثلة بقائدها (عقيد) ومساعديه الثلاثة (رواد) . إلا أن هذا التمثيل يبقى نظري لأن صعوبة خروج أعضاء القيادات الداخلية للخارج بغية حضور أشغال المجلس الوطني يكون قد فتح مجالا للتصويت بالنيابة ، وهذا يعني أن أعضاء الهيئات الموجودة بالخارج يصوتون نيابة عن أعضاء المجالس الولائية المتواجدون في الداخل . ولما عقد اجتماع المجلس الوطني المنعقد بطرابلس ما بين 1959/12/16 إلى 1960/01/18 أعطيت الأولية للهيئات المركزية الموجودة بالخارج على حساب الهيئات القيادية بالداخل ، وأصبحت كلمة العسكريين هي الراجحة.ويعود ذلك إلى زيادة تمثيل الولايات بالمجلس الوطني

ومن ثم أصبحت الهيئات الموجودة بالخارج هي المنظرة والمخططة لكل ما يتعلق بالثورة سواء في جوانبها السياسية ، العسكرية ، الدبلومسية وغيرها أما قادة الداخل فمهمتهم تجسيد تلك الرؤى ميدانيا ، مع إعطائهم حرية الإجتهاد فيما يتعلق بكيفية تجسيد السياسة العامة التي أقرتها الهيئات المركزية على أرض الواقع.

- وبين سنتي 1960-1962 أصبح مبدأ الأولويات في صالح الهيئات المركزية للثورة في الخارج ، بحكم الغلق المحكم للحدود وصعوبة تقديم الدعم المادي للولايات التاريخية ، وبالأخص الداخلية منها كالولاية الرابعة ، مما أدى إلى زيادة الخلافات بين هيئتي الثورة في كل من الداخل والخارج . فقادة الداخل يرون بأن قادة الخارج احتكروا القيادة السياسية ثم العسكرية بعد تشكيل قيادة الاركان العامة للجيش واستأثروا للمصالح التابعة لهم بكل المساعدات التي تأتي من الخارج ، في الوقت الذي كانت تعاني فيه الولايات التاريخية من أثر مخطط شال ومن ثم حرمانها من مختلف الجوانب المادية الضرورية للثورة. وهو ما أدى إلى بعض الأزمات مثل قضية الإليزي ، التي عرفتها الولاية الرابعة.

- لم تسمح القيادة المركزية بوجود هيئة تنسيق بين قادة الولايات ، التي أراد العقداء الأربعة تشكيلها سنة 1958 وقد يعود ذلك الموقف إما لتجنب إزدواجية القيادة ، أو خوفا من سيطرة قادة الداخل لها وهو ما جعل الولايات التاريخية تعاني من التنسيق الرسمي فيما بينها ، خاصة وأن لجنة التنسيق والتنفيذ التي أقرها مؤتمر الصومام جاءت نتيجة لحاجة الثورة إلى التنسيق بين المناطق خلال مرحلتها الأولى ، ولما شكلت بالداخل ، لم يدم وجودها بمدينة الجزائر أكثر من ستة أشهر (من أوت 1956 إلى فيفري 1957) ولما خرج أعضاؤها إلى الخارج لم يتم تشكيل هيئة تنسيق بين الولايات مهما كان شكلها ، وما مظاهر التعاون بين الولايات إلا نتيجة لمبادرات قادة الداخل ، ويعد العقيد أحمد بوقرة نموذجا لقادة الولايات الذين جسدوا تعاون الولايات فيما بينها ، لكن دون أن يتم المساس بالقضايا التي هي من إختصاص الهيئات المركزية في الوقت الذي أصبح الاتصال مع الخارج صعبا ، وأشتدّ الضغط الاستعماري على الثورة بكل أشكاله الأمر الذي أثر كثيرا على الثورة في الداخل .

– الولاية الرابعة كانت أكثر الولايات تعرضا لضغط المصالح الاستعمارية نظرا لاحتوائها على العاصمة التي يوجد بها مقر الوالي العام ، والإدارات العسكرية ، الأمنية ، القضائية وغيرها ، ومن ثم رغبة قوات المحتل في الدفاع عن مصالحها الحيوية ، ثم لكون الولاية الرابعة تتوسط الولايات الأخرى، وهذا ما دفعل بمختلف أجهزة السلطات الاستعمارية إلى محاولة قطع الصلة بين الولايات التاريخية انطلاقا من الرابعة التي لم تسلم هي الأخرى من طموحات الهيئات المركزية في الاعداد لجعلها تابعة لها تحضيرا لمرحلة ما بعد الاستقلال .

– ولم تسلم الولاية الرابعة بعد وقف إطلاق النار مع الطرف الاستعماري من ضغط الهيئات المركزية المتسابقة على السلطة وجعل مدينة الجزائر مقرا لقيادة البلاد في فترة الاستقلال ، كما لم تسلم من ضربات منظمة الجيش السري (O.A.S) التي عمدت إلى الانتقام من الجزائريين في مختلف الولايات وبالأخص في العاصمة وضواحيها حيث كان التركز الاستيطاني كبيرا ووفرة الامتيازات التابعة لهم.

– وانطلاقا من طبيعة العلاقات بين الهيئات الثورية في كل من الداخل والخارج ، والتي تأثرت بوجود القيادة التاريخية رهن الاعتقال ، والهيئات المركزية خارج التراب الوطني ، ورغبة السلطات الاستعارية في عزل الهيئات القيادية للثورة عن بعضها البعض ، لكن الجميع استطاع أن يؤدي ما عليه رغم صعبوبة الموقف ، وهذا من اهم خصائص الثورة الجزائرية ونقاط قوتها.

– إذا كانت العلاقات بين الهيئات المركزية لا سيما بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش تبدو في الظاهر على أنها تنافس على السلطة حول من يقود جيش التحرير الوطني بالولايات التاريخية والتي منها الولاية الرابعة ، ورغم انعكاس تلك العلاقات على مختلف هيئات الثورة في الداخل والخارج إلا أن ذلك التنافس لم يضعف نشاط الثورة بقدر ما جعل الحكومة المؤقتة تسعى إلى كسب كل أشكال الدعم الخارجي للثورة ، في حين كثفت قيادة الأركان من عملية تنظيم وهيكلة جيش الحدود وجعله جيشا كلاسيكيا قصد التاثير على قوات العدو التي طوقت الحدود الجزائرية في كل من الشرق والغرب بغية عزل الثورة عن محيطها المغاربي والدولي . وهو ما يدفعنا إلى القول بان كل ذلك التنافس مهما بلغت حدته وتنوعت أسالبه ، فهو لم يتعدى الأطر السياسية والعسكرية المشتركة والهادفة إلى تحرير البلاد.

- الموقع الجغرافي والسياسي للولاية الرابعة بقدر ما جعل منها ولاية محورية بالنسبة لغيرها من الولايات و جلبت إليها أنظار سلطات الإحتلال إليها ، نظرا لتركز مصالحهم السياسية ، العسكرية ، الإقتصادية والبشرية بها ، ومن ثم تكيف جهودهم العسكرية والدعائية بها بغية القضاء على الثورة بها وعزلها عن باقي الولايات الأخرى ، وبحكم وجود العاصمة ضمن التقسيم السياسي والعسكري للولاية الرابعة فإن ذلك جعلها محل إهتمام الهيئات المركزية للثورة بالخارج ، باعتبار العاصمة هي مقر الحكم بعد الاستقلال وهو ما ضاعف من جهود قادتها من أجل تجسيد الدور المحوري لولايتهم ميدانيا والبحث عن سبل التنسيق الداخلي في ظل تواجد الهيئات المكلفة بهذه المهمة في الخارج منذ 1957 وإلى غاية الاستقلال الأمر الذي جعل الولاية بين محك إدارة الإحتلال الهادفة إلى المحافظة على مصالحها بالعاصمة وما جاورها ، وبين رغبة الهيئات المركزية للثورة بعيدة عن سلطة أي هيئة أخرى منذ أن اقر مؤتمر الصومام جعلها منطقة مستقلة خارجة عن سلطة الولاية الرابعة ، ثم إعادة هيكلتها قبيل الإستقلال من قبل ممثلي الحكومة المؤقتة تحسبا لفترة ما بعد الثورة ، إلى غاية أزمة 1962 ، ورغم أن قادة الولاية الرابعة التزموا الحياد جراء تلك الأزمة الدائرة بين الهيئتين التنفيذيتين السياسية والعسكرية ، إلا أن وجود العاصمة ضمن مناطقها ورفضها لكلا الهيتين من اقتحامها بأي شكل من الأشكال تمهيدا للوصول إلى السلطة في فترة ما بعد الثورة ، إلا أن مواقف الولاية الرابعة أعتبرت من طرف قادة الهيئات المركزية عرقلة لها للدخول إلى الجزائر العاصمة ، وبذلك تكون هذه الولاية قد اقحمت على الدخول في تلك الأزمة مع الولايات التي ظلت تربطها بها خلال الثورة علاقات تعاون وتكامل ، لأن الأزمة في نظر قادة الولاية أزمة قيادات وليست بأزمة ولايات.

- إذا كانت العلاقات بين الهيئات القيادية المتواجدة في الخارج لا سيما بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العام للجيش تبدو غير متجانسة في الظاهر ، لكن القرارات المطبقة في الواقع هي تلك تصدر المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يضم مختلف الهيئات التنفيذية سواء كانت في الداخل أو الخارج وهذ يعني بأن تلك الإختلافات لم تكن في القضايا المبدئية المستمدة من مختلف نصوص الثورة ، وهو ما جعل إطارات الثورة سواء كانوا سياسيين أو عسكريين ، ومهما كان مقر تواجدهم ، يسعون إلى تحقيق

نفس الأهداف ، والتي في مقدمتها استرجاع السيادة الوطني ، وإنما التباين في وجهات النظر فيما بينهم يكمن في طرق وأساليب العمل. مما أدى إلى زوال تلك الخلافات مباشرة بعد تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الإستقلال.


الملاحق

الملحق رقم 01.

Alger le 3 Avril 1956. 30e

Chers frères.

Nous venons de recevoir votre lettre du 15 mars. Elle répond
à votre lettre du 29 février. Nous vous avons expédié entre temps deux
lettres très importantes pour répondre à votre lettre du 21 février et à votre
plate-forme politique. Le ton de vos deux dernières lettres était très violent
et les propos désobligeants pour vous. Il n'y a chez nous aucune animosité
à votre égard mais il faut que vous sachiez que nous avons rompu définitivement
avec l'esprit PPA et MTLD. Nous exigeons beaucoup de vous comme nous
exigeons beaucoup de nous-même. Il faut que vous sachiez que personne
quel que soit son nom ou sa responsabilité ne devra reculer devant le sacrifice
suprême. Il faut que vous sachiez qu'aucun d'entre vous ne refusera de rentrer
malgré les risques et malgré la tâche qu'il assume à l'extérieur si l'intérêt
du pays l'exige.

Nous avons décidé de tenir une réunion des principaux chefs
de la Résistance F.L.N et A.L.N. La rencontre aura lieu chez Zirout dans
le Nord-Constantinois. Y assisteront le responsable de l'Oranie à qui nous venons
d'écrire pour venir à Alger, Krim et Abane de l'Algérois, Zirout et son adjoint
Ben Boulaïd et son adjoint et deux éléments de l'extérieur, un responsable
du matériel et un membre du F.L.N. Les deux éléments du Caire viendront
soit par la Lybie-Aurès ou bien ils se feront parachuter directement
dans la région El-Milia par exemple. Cette réunion se tiendra même si nous
devons tous mourir ou nous faire prendre. Zirout se porte garant de la sécurité
des délégués une fois entrés dans sa zone. Entre nous algérois nous allons
partir à pied. Nous comptons arriver chez Zirout au bout de 25 à 30 jours.
Dans cette réunion seront réglés tous les problèmes et nous dissiperons tous les malentendus. L'intérêt du pays l'exige cette réunion car nous ne vous cachons pas
que si la situation actuelle dure nous allons vers une catastrophe. La France [illegible]
nous écraser. Des cris d'alarme nous parviennent de tous les chefs de zone, et de régions
particulièrement du Nord-Constantinois et de la Kabylie. Il nous est très difficile de les
calmer. Ils sont terriblement montés contre votre carence et nous demandent de [illegible] faute de munitions
nous dénoncer publiquement. Des groupes entiers ont enterré leurs armes [illegible] qui commencent à nous
[illegible] se sont mêlés à la population. Le découragement s'empare du peuple, [illegible] française c'est un
lâcher. Des régions entières demandent la protection de l'armée
mot le commencement de la fin.

Nous espérons que vous serez au rendez-vous sinon nous prendrons seuls
de grandes décisions et alors vous ne vous en prendrez qu'à vous-mêmes.

Nous demandons au frère Khider de rappeler par télégramme tous les autres
frères pour que chacun prenne ses responsabilités.

La rencontre avec les délégués du Gouvernement français est tombée à l'eau.
Les français ne veulent pas que nos délégués d'Algérie soient : Krim, Zirout et Ben Boulaïd.

Les deux délégués qui viendront du Caire devront être choisis parmi le "Comité des Six" (Khider, Ait Ahmed Lamine, Ben Bella, Boudiaf et Ben Mahidi) Envoyez de préférence Ben Bella et Ait. Ahmed ou Ben Bella et Khider.

Il y a une autre voie pour la rentrée des délégués du Caire. Ils pourront venir au Rif de là rentrer facilement en Oranie et de là venir par train jusqu'à Alger. D'Alger nous répondrons de leur sécurité jusqu'au Nord Constantinois.

Les éléments de l'UDMA vont arriver incessamment au Caire pour travailler avec vous au nom du Front.

Les deux Oulémas ont dû arriver déjà au Caire.

Salutations.

- الرسالة التي بعث بها عبان رمضان لأعضاء الوفد الخارجي يعلمهم فيها بعد اجتماع في منطقة الشمال القسنطيني ، ويقترح فيه الأعضاء المشاركون فيه –

مصدر الوثيقة : مبروك بلحسين ، مصدر سابق ، ص .ص.304/305.

الملحق رقم رقم 02

BY/GH
GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGÉRIE

ETAT-MAJOR MIXTE

N° 2592 /EMM/CRO

VU par le Colonel

ALGER, LE 24 OCT. 1957

VU par le Colonel

TRES SECRE

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL de L'ALGÉRIE
ARRIVÉE
25 OCT. 1957
N°: 15.971
CABINET MILITAIRE

FICHE

OBJET : Réorganisation du C.N.R.A. et du C.C.E.

(Renseignements TRES SECRETS de source très protégée).

EXEMPLAIRE N° 3/8

Iº/

Le C.N.R.A. s'est réuni AU CAIRE entre le 20 et le 28 Août 1957, 22 membres étant présents (cf. Annexe I).

Par rapport à la composition du C.N.R.A. issu du Congrés du 20 Août, les absences suivantes ont été constatées :

- BITAT RABAH, AISSAT IDIR, BOUDIAF, AIT AHMED, KHIDER, BEN BELLA (titulaires), LEBJAOUI, DOUM AHMED, LOUANCHI (suppléants) - tous incarcérés.
- MELLAH ALI dit SI CHERIF (suppléant, ex chef de la Wilaya tué.
- enfin et surtout : MOHAMMEDI SAID dit NASSER, MAHSAS et GAID MOULOUD dit RACHID ABDELAZIZ (I).

.../...

(I) Aucune indication n'a été recueillie sur la position de ces trois individus entre le 20 et le 28 Août.

Par ailleurs, des membres nouveaux apparaissent et sont facilement localisés :

- CHERIF MAHMOUD et LAMOURI - titulaire et suppléant au titre de la Wilaya I.
- BOUMEDIENNE - suppléant au titre de la Wilaya 5 (BOUSSOUF ABDELHAFID étant devenu membre titulaire).
- LASKRI AMARA - au titre de la Wilaya de SOUK-AHRAS.

Enfin AMIROUCHE n'était pas au nombre des présents et ni la Wilaya 3, ni l'U.G.T.A. n'étaient représentées.

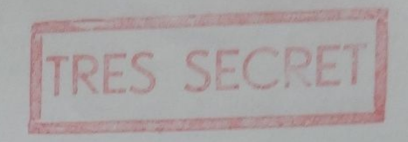
2°/

Les résultats connus de ces réunions portent seulement sur des questions de principe ou d'aménagements internes, à l'exclusion de décisions d'ordre politique ou militaire.

Les mesures adoptées par le C.N.R.A. se résument à ceci :

- élargissement de la composition du C.N.R.A. qui comptera désormais 54 membres tous titulaires et remaniement du C.C.E. qui comprend 9 titulaires.
- manifestation de solidarité à l'égard des anciens leaders emprisonnés qui figurent à titre honorifique au C.C.E. (et très certainement au C.N.R.A.).
- recherche de la conciliation en vue de mettre fin aux vieilles querelles de 1956 (querelles particulièrement vives entre ABANE RAMDANE et BEN BELLA).
  - sur le plan des rivalités personnelles, il n'y a pas de primauté du politique sur le militaire ou de l'intérieur sur l'extérieur.
  - sur le plan du régime futur de l'Algérie, l'objectif est la création d'une République Algérienne Démocratique et Sociale qui ne sera pas en contradiction avec les principes fondamentaux de l'Islam.

.../...



- le principe suivant lequel le C.C.E. siège à l'intérieur n'a pas été réaffirmé.

- BEN KHEDDA BEN YOUSSEF et DAHLAB SAAD (SAID), pour des raisons inconnues, ne font plus partie du C.C.E.. L'un et l'autre sont des ex-centralistes du M.T.L.D. (clan LAHOUEL).

Si la "soudure" est faite - apparemment tout au moins - entre politiques et militaires, entre intérieur et extérieur, c'est manifestement au profit des activités de l'intérieur qui conservent une forte majorité au C.C.E. (cf. Annexe 2) et semblent avoir renoncé au principe autrefois jugé indiscutable selon lequel la "révolution" ne peut être dirigée que de l'intérieur.

Toutefois, le clan Kabyle qui dominait l'ancien C.C.E. a perdu sa suprématie - ce qui n'exclut d'ailleurs pas que ses adeptes continuent à jouer les premiers rôles (ABANE RAMDANE en particulier).

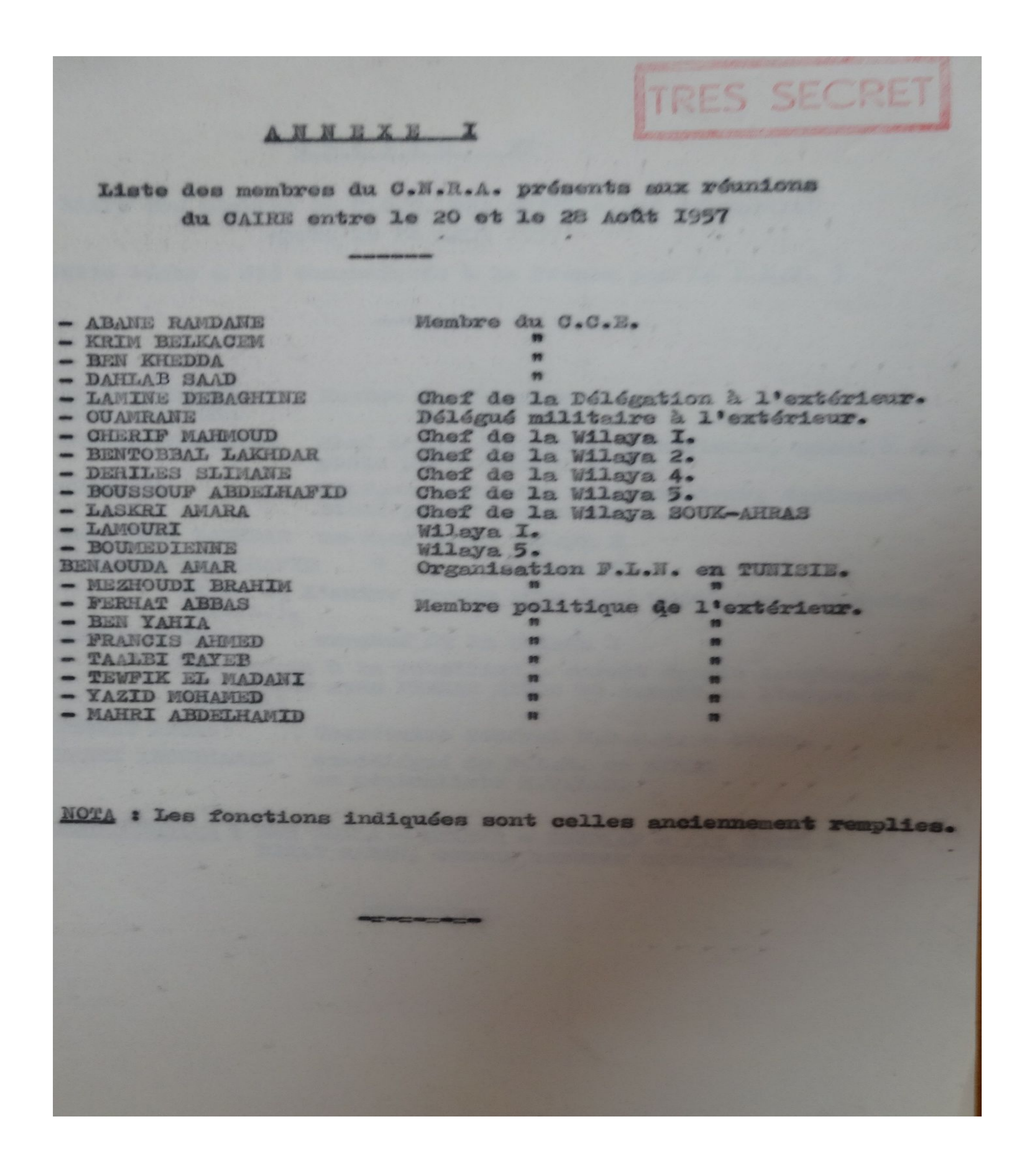
Le fait que le C.N.R.A. se soit réuni AU CAIRE, et non pas à TUNIS ou au MAROC, est intéressant à noter et peut être interprété comme une concession à l'influence égyptienne.

De même, la nomination au C.C.E. de MAHRI ABDELHAMID, ex-représentant du F.L.N. à DAMAS, consacre la position prise par la SYRIE comme alliée de la rébellion (et cela peut être l'annonce d'un renforcement de l'influence soviétique en Afrique du Nord).

Le remaniement de la haute direction du F.L.N. n'indique donc pas un changement d'orientation, mais plutôt un raidissement. Dans leur forme actuelle, le C.N.R.A. et le C.C.E. (ébauche d'un gouvernement rebelle) montrent d'une part qu'un certain équilibre a été réalisé entre des tendances longtemps opposées, d'autre part qu'il a été tenu compte de tous les appuis extérieurs, en particulier égyptien et syrien, ce qui constitue un échec pour les tenants d'une solution maghrébine.

...nataires :
...e Ministre de l'Algérie.
...e Conseiller Technique, chargé
...e la Direction des Cabinets
...ivil et Militaire.
...e Colonel Directeur du Cabinet Militaire
...e Directeur des Affaires Politiques
...t de la Fonction Publique.

Le Colonel RUYSSEN, Chef du C.R.O.G.G.



TRES SECRET

ANNEXE I

Liste des membres du C.N.R.A. présents aux réunions du CAIRE entre le 20 et le 28 Août 1957

- ABANE RAMDANE	Membre du C.C.E.
- KRIM BELKACEM	"
- BEN KHEDDA	"
- DAHLAB SAAD	"
- LAMINE DEBAGHINE	Chef de la Délégation à l'extérieur.
- OUAMRANE	Délégué militaire à l'extérieur.
- CHERIF MAHMOUD	Chef de la Wilaya I.
- BENTOBBAL LAKHDAR	Chef de la Wilaya 2.
- DEHILES SLIMANE	Chef de la Wilaya 4.
- BOUSSOUF ABDELHAFID	Chef de la Wilaya 5.
- LASKRI AMARA	Chef de la Wilaya SOUK-AHRAS
- LAMOURI	Wilaya I.
- BOUMEDIENNE	Wilaya 5.
BENAOUDA AMAR	Organisation F.L.N. en TUNISIE.
- MEZHOUDI BRAHIM	" "
- FERHAT ABBAS	Membre politique de l'extérieur.
- BEN YAHIA	" "
- FRANCIS AHMED	" "
- TAALBI TAYEB	" "
- TEWFIK EL MADANI	" "
- YAZID MOHAMED	" "
- MAHRI ABDELHAMID	" "

NOTA : Les fonctions indiquées sont celles anciennement remplies.

- المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني ، المنعقد بالقاهرة في 20 أوت 1957-

مصدر الوثيقة : C.A.O.M, G.G.A, 3R/455 , Dossier « Rapports Particuliers , Etude des Notes d'Orientations

الملحق الثالث 03

TRES SECRET

ANNEXE II

Liste des membres du C.C.E. tel qu'il a été réorganisé après le 28 Août 1957

(Cette liste a été communiquée à la Presse par le F.L.N.)

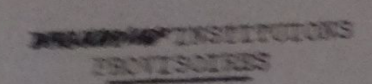
ABANE RAMDANE — Membre de l'ancien C.C.E.
KRIM BELKACEM — " "
LAMINE DEBAGHINE — Chef de la Délégation extérieure, nommé à ce poste par l'ancien C.C.E.
OUAMRANE — Délégué militaire à l'extérieur, également nommé par l'ancien C.C.E.
BENTOBBAL LAKHDAR — ex-chef de la Wilaya 2
BOUSSOUF ABDELHAFID — " Wilaya 5
(l'un et l'autre connus pour leur obédience à l'ancien C.C.E.).
CHERIF MAHMOUD — ex-chef de la Wilaya I
(tard-venu à la rébellion - serait depuis longtemps en relations avec FERHAT ABBAS et aurait eu l'appui des Oulémas)
FERHAT ABBAS — Secrétaire Général U.D.M.A. - connu.
MAHRI ABDELHAMID — ex-délégué du F.L.N. en SYRIE
ex centraliste M.T.L.D.

POUR MEMOIRE : BEN BELLA - KHIDER - BOUDIAF - AIT AHMED - BITAT RABAH, connus, membres honoraires.

– قائمة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن اجتماع المجلس الوطني المنعقد بالقاهرة –

مصدر الوثيقة : C.A.O.M, G.G.A , 3R/455 , Dossier « Rapports Particuliers »

الملحق رقم 04.


INSTITUTIONS
PROVISOIRES

PREAMBULE

Le 1er Novembre 1954, le FLN a déclenché l'insurrection et a appelé le peuple algérien au combat libérateur.

Sous sa direction, le peuple a été mobilisé sur les plans militaire et politique.

Sous son impulsion, la Nation Algérienne s'est organisée dans la guerre d'indépendance.

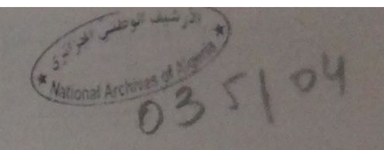
Après de nombreux mois de lutte, les nécessités internes et les implications externes de la guerre ont amené le FLN à créer, lors du Congrès du 20 Aout 1956, des structures rappelant des institutions d'Etat : un législatif et un exécutif.

C'est ainsi que naquit le Conseil National de la Révolution Algérienne (C.N.R.A), dépositaire de la souveraineté du peuple, source du pouvoir, lequel désigne un Comité responsable devant lui et chargé des tâches de coordination et d'éxécution (C.C.E).

Par la suite, l'évolution de la situation, tant sur le plan intérieur qu'extérieur, avait créé des conditions rendant nécessaire la restauration de l'Etat algérien, disparu depuis la conquête, lui redonnant ainsi une vie internationale. Le 19 Septembre 1958 fut constitué le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, responsable devant le C.N.R.A, organisme souverain de la Révolution Algérienne, détenteur institutionnel et législatif. Lors de cette proclamation, le Gouvernement Algérien a souscrit aux principes et buts de la Charte des Nations Unies et aux conventions sur le droit de l'homme.

Il est évident que ces institutions étatiques ont un caractère provisoire. Elles dureront jusqu'à la libération du pays et l'élection et la mise en place d'une assemblée constituante.

./...



Chapitre I

PRINCIPES FONDAMENTAUX

ART.1 - L'Etat algérien est une république.

La République Algérienne indépendante sera Démocratique et Sociale. Ses institutions ne seront pas en contradiction avec les principes islamiques.

ART.2

La séparation des pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire, élément fondamental de toute démocratie, est de règle dans les institutions algériennes.

ART.3

La République Algérienne assure à tous les citoyens, sans distinction confessionnelle ou ethnique, l'égalité devant la loi.

Chapitre II

LE C.N.R.A

ART.4

Le C.N.R.A est dépositaire de la souveraineté nationale. Il légifère provisoirement jusqu'à la libération du territoire national et contrôle le gouvernement.

Il peut autoriser le gouvernement à légiférer par décret loi.

Il définit la politique du gouvernement qui doit lui en rendre compte à chaque session.

Il peut désigner en son sein des commissions auxquelles il fixe des missions déterminées.

ART.5

Les décisions du C.N.R.A sont prises en principe à la majorité absolue, sauf les cas prévus dans le présent texte.

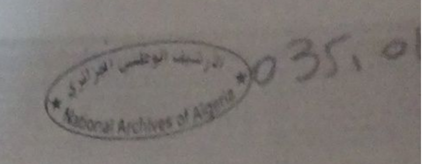
ART.6

Le C.N.R.A investit le gouvernement et lui accorde sa confiance à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

ART.7

Le C.N.R.A ratifie les accords ou traités conclus par le Gouvernement algérien et se prononce à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

./...



ART.8

Le C.N.R.A se prononce sur le cessez-le-feu à la majorité des quatre cinquièmes des membres présents ou représentés

ART. 9

Le C.N.R.A a la faculté de se compléter ou de s'élargir par cooptation à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

ART. 10

Au sein du C.N.R.A, la participation aux débats de tous les membres est requise. Dans tout vote, l'abstention n'est pas admise.

En cas d'empêchement justifié et reconnu par le CNRA, tout membre peut donner un mandat personnel et écrit à un de ses collègues.

ART.11

Le CNRA ne peut se dessaisir de ses pouvoirs institutionnels sous quelque condition que ce soit.

ART.12

Le CNRA peut modifier les dispositions institutionnelles présentes à la majorité des deux tiers de ses membres.

ART.13

Le CNRA se réunit en session ordinaire une fois par an, sur convocation de son bureau, prévue à l'article 28 ci-dessous.

Il est convoqué en session extraordinaire à la demande des deux tiers de ses membres ou à la demande du gouvernement.

ART. 14

Les textes législatifs sont insérés au Journal officiel de la République Algérienne.

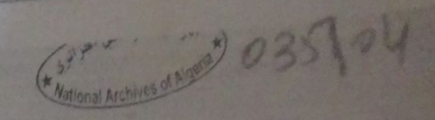
CHAPITRE III

LE G.P.R.A

ART.15

Le GPRA assume le pouvoir exécutif de l'Etat Algérien jusqu'à la libération du territoire national et l'avènement d'institutions définitives.

./...



ART.16

Responsable de la conduite de la guerre d'indépendance à laquelle il accorde la primauté, il gère en outre les intérêts de la Nation.

ART.17

Le GPRA est habilité à mener des négociations et à conclure des accords avec d'autres gouvernements.

Aucun accord ne peut être valable et exécutoire s'il n'est pas ratifié par le CNRA.

Le GPRA est habilité à signer des conventions à caractère international.

ART.18

Le GPRA peut établir des relations diplomatiques avec les Autres Etats.

ART.19

Le GPRA nomme les officiers supérieurs et les membres de l'Etat-Major, les chefs de mission à l'extérieur et désigne les titulaires aux postes de responsabilité.

ART. 20

Le GPRA peut convoquer le CNRA en session extraordinaire.

ART.21

Le GPRA discute et vote en conseil le budget.

ART.22

Le GPRA règlemente les ordres et les distinctions honorifiques.

CHAPITRE IV

LA DELEGATION PERMANENTE DU C.N.R.A

ART.23

Le CNRA désigne une délégation permanente de trois membres pour l'intersession et renouvelable à chaque session.

ART.24

Cette délégation est tenue de convoquer le CNRA en session ordinaire et en session extraordinaire à la demande des 2/3 des membres de l'Assemblée à la demande du gouvernement.

ART.25

A la demande du gouvernement et dans les formes déterminées par celui-ci, cette délégation donnera son avis sur toute question qui lui sera soumise, si elle juge utile, l'avis donné par ce bureau n'engageant pas le CNRA.

Le bureau peut s'il le juge utile, signaler au gouvernement toute situation particulière et lui faire toutes suggestions utiles.

./...

-;5 -

CHAPITRE V

L'ORGANISATION DE JUSTICE

ART.26

Le Gouvernement désigne les membres composant les Tribunaux Révolutionnaires sur le plan national.

ART.27

La défense est de droit. Si les inculpés ne font pas choix d'un défenseur en matière criminelle, le Président du Tribunal désigne un défenseur d'office.

ART. 28

Un code criminel et un code d'instruction criminelle seront élaborés par une commission désignée à cet effet par le Gouvernement.

CHAPITRE VI

L'ORGANISME DE CONTROLE FINANCIER

ART.29

Le Gouvernement désigne une Commission des comptes de la Nation, dont les membres sont choisis en dehors du Ministère des Finances pour leur compétence.

Cette commission a pouvoir d'investigation au nom du Gouvernement dans tous les services de la Trésorerie du Ministère des Finances, ainsi que dans tous les autres ministères.

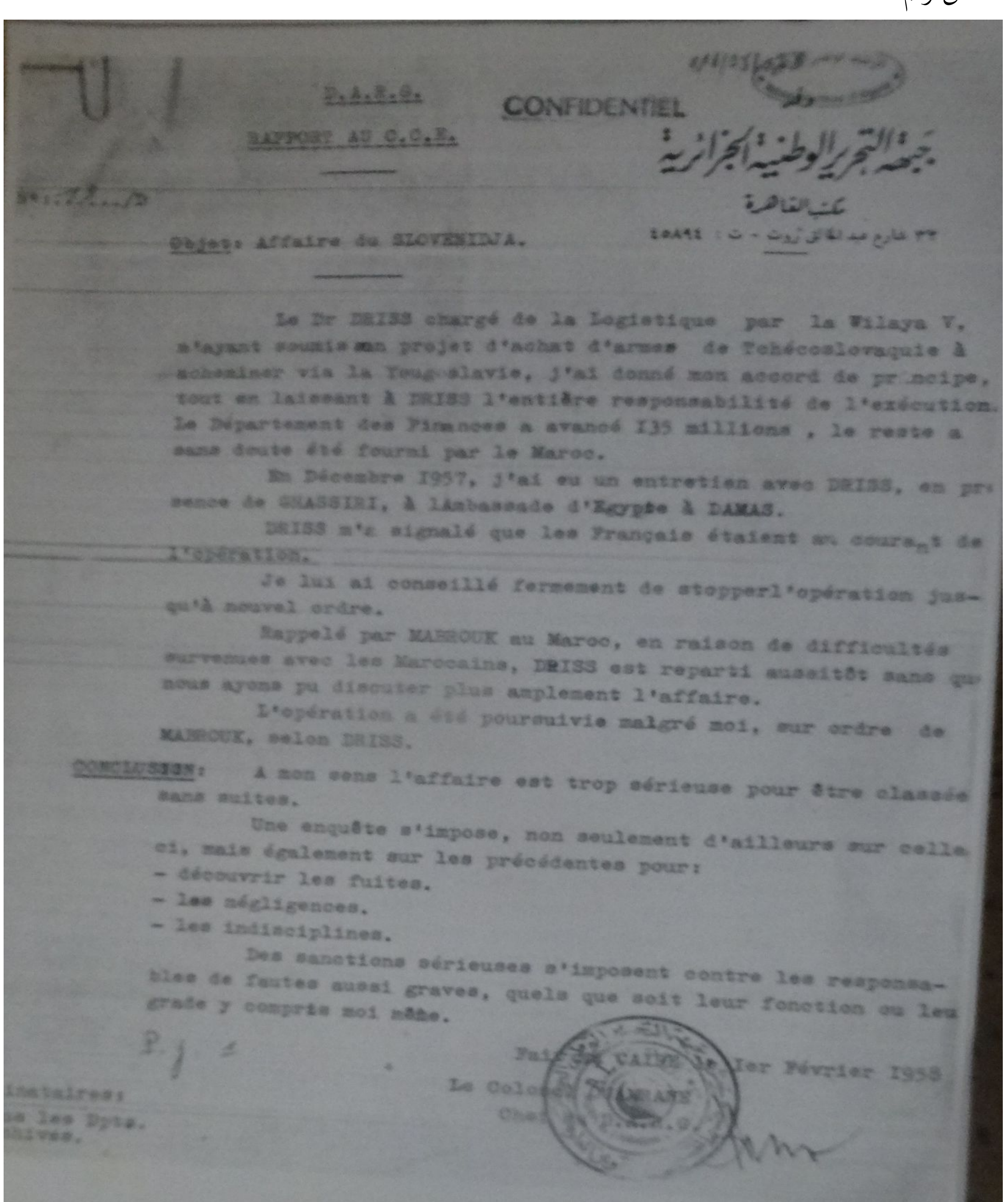
Elle adressera au Gouvernement des rapports contenant ses constatations et observations. Elle peut faire des suggestions sur le mode de gestion des services.

Ces rapports peuvent être soumis au C.N.R.A sur sa demande.

- مؤسسات الدولة الجزائرية المؤقتة –

مصدر الوثيقة : C.N.A. Dossier « C.N.R.A » Institutions Provisoires , p.p 1/5.

الملحق رقم 05.



D.A.R.G.

CONFIDENTIEL

RAPPORT AU C.C.E.

جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

مكتب القاهرة

N°:.....

Objet: Affaire du SLOVENIDJA.

Le Dr DRISS chargé de la Logistique par la Wilaya V, m'ayant soumis son projet d'achat d'armes de Tchécoslovaquie à acheminer via la Yougoslavie, j'ai donné mon accord de principe, tout en laissant à DRISS l'entière responsabilité de l'exécution. Le Département des Finances a avancé I35 millions , le reste a sans doute été fourni par le Maroc.

En Décembre I957, j'ai eu un entretien avec DRISS, en présence de GHASSIRI, à lAmbassade d'Egypte à DAMAS.

DRISS m'a signalé que les Français étaient au courant de l'opération.

Je lui ai conseillé fermement de stopperl'opération jusqu'à nouvel ordre.

Rappelé par MABROUK au Maroc, en raison de difficultés survenues avec les Marocains, DRISS est reparti aussitôt sans que nous ayons pu discuter plus amplement l'affaire.

L'opération a été poursuivie malgré moi, sur ordre de MABROUK, selon DRISS.

CONCLUSION: A mon sens l'affaire est trop sérieuse pour être classée sans suites.

Une enquête s'impose, non seulement d'ailleurs sur celle-ci, mais également sur les précédentes pour:
- découvrir les fuites.
- les négligences.
- les indisciplines.

Des sanctions sérieuses s'imposent contre les responsables de fautes aussi graves, quels que soit leur fonction ou leu grade y compris moi même.

P. j

Fait au CAIRE le Ier Février 1958

Le Colonel [illegible]

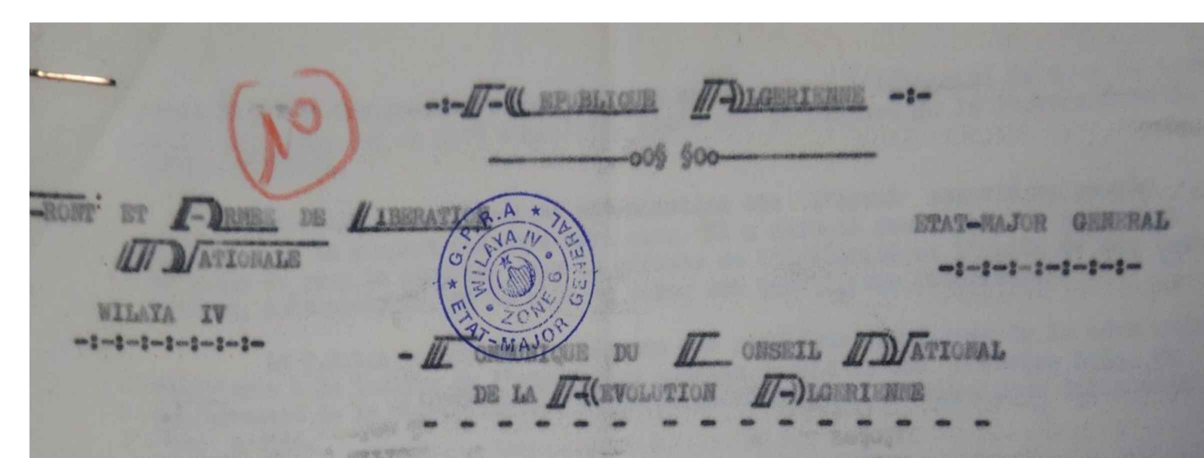
Chef du D.A.R.G.

...inataires:
...s les Dpts.
...hives.

– قضية سلوفينجا لجلب الأسلحة إلى لولايات التاريخية–

مصدر الوثيقة:« C.N.A , Boite N° 18, Dossier N° 05 , Document N° 23. « Affaire Slovinidja

الملحق رقم 06.



-:- REPUBLIQUE ALGERIENNE -:-

——————oo§ §oo——————

FRONT ET ARMEE DE LIBERATION NATIONALE

WILAYA IV

-:-:-:-:-:-:-:-

ETAT-MAJOR GENERAL

-:-:-:-:-:-:-

G.P.R.A * WILAYA IV * ZONE 6 * ETAT-MAJOR GENERAL

- COMMUNIQUE DU CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE

- - - - - - - - - - - - - - - - -

Le Conseil National de la Révolution Algérienne s'est réuni à TRIPOLI du 9 au 27 Août 1961.

Le C.N.R.A a rendu xxxxxxx un vibrant hommage au peuple algérien, et à tous les martyrs de la cause nationale . Il a salué la glorieuse Armée de Libération Nationale et tous les patriotes se trouvant dans les prisons, les camps de regroupement et les camps de concentration colonialistes.

Le C.N.R.A a procédé à un éxamen des développements militaires, politique et diplomatique de la lutte de libération nationale du peuple algérien .

Le C.N.R.A a fixé les perspectives d'avenir de la guerre de Libération du peuple algérien et a adopté des textes précisant l'orientation et les objectifs de la révolution algérienne .

Sur le plan de la lutte , le C.N.R.A a consacré ses travaux aux moyens de la lutte de la Révolution algérienne. Les décisions du C.N.R.A ont notamment porté sur le renforcement de l'action de l'A.L.N. et la mobilisation des masses algériennes, l'élévation du niveau de leur lutte et leur encadrement sur le plan politique et social .

Sur le plan extérieur, des décisions ont été prises pour étendre l'action de la révolution algérienne qui s'inscrit dans une politique de non-engagement,.Cette action tend à la mobilisation du maximum de soutien matériel, politique et diplimatique, et à affaiblir la position internationale du colonialisme français.

Le C.N.R.A a précisé le contenu démocratique et social de la lutte du peuple algérien dont les aspirations sont exprimées par le F.L.N. , guide de la nation. Ces aspirations tendent à édifier une nation moderne, une économie au service du peuple et et une renaissance culturelle .

Le C.N.R.A a réaffirmé les positions de la révolution algérienne sur les plan Maghrébin, Arabe, africain et Afro-asien, positions qui rejoignent les mouvements de libération des peuples du joug colonialiste de ses vestiges et des structures néo-colonialistes. Larévolution algérienne inscrit également sa lutte dans les mouvements d'unification maghrébine, arabe et africaine .

Le C.N.R.A a souligné lìimportance du soutien matéril, politique et diplomatique des pays socialistes, d'Afrique, d'Asie et d'Amérique Latine à la révoltion algérienne.

Le C.N.R.A a confirmé les positions de la révolution algérienne sur le problème d'une solution négociée sur la base du droit du peuple algérien à l'indépendance et à l'autodetermination. Il réaffirme qu'une telle solution-est possible

(19

.../...

dans le cadre des principes fondamentaux sauvegardant l'intégrité de tout le territoire algérien, sur un pied d'égalité, basée sur le respect de la souveraineté du peuple algérien.

Le C.N.R.A a souligné sa satisfaction dee l'appui apporté au peuple algérien par la plupart des pays africains. Il a discuté des moyens de renforcer la lutte du peup le algérien pour la défense de l'intégrité et l'unité de son territoire, Saharacompris, et la mise en échec des convoitises éxtérieures.

Le C.N.R.A a procédé à l'éxamen des problémes organiques de la Révolution Algérienne à la lumière de l'expérience acquise depuis le 1ER Novembre 1954. Un renforcement de la centralisation et de la coordination des organismes dirigeants a été décidé.

Le C.N.R.A a procédé à la désignation du G.P.R.A et l'a chargé de l'application de ses décisions .

———o§§o———

Le nouveau gouvernement provisoire de la République Algérienne se compose comme suit :

Président du Conseil et Ministre des Finances : Beny oucef BENKHEDDA

Vice-Président du Conseil et Ministre de l'Intérieur : Belkacem KRIM

Vice -Président du Conseil : Mohammed BEN BELLA

Vice-Président du Conseil : Mohamed BOUDIAF

Ministre d'Etat : Hocine AIT AHMED

Ministre d'Etat : Lakhdar BEN TOBBAL

Ministre d'Etat : Rabah BITAT

Ministre d'Etat : Mohamed KHIDER

Ministre d'Etat : Saïd MOHAMEDI

Ministre des Affaire Etrangéres : Saad DAHLAB

Ministre de l'Armement et des Liaisons générales : Abdelhafid BOUSSOUF

Ministre de l'Information M'hammed YAZID.

-:-:-:-:-:-:-

G.P.R.A
WILAYA IV
ZONE
ETAT-MAJOR GENERAL

– دورة المجلس الوطني التي انبثقت عنها الحكومة الثالثة –

مصدر الوثيقة: S.H.A.T, 1H1644 ,Dossier « Directives Politiques , sur l'Organisations Générales En Wilaya 4 »

الملحق رقم 07.

L'éventualité d'une négociation en Algérie accroît l'inquiétude du peuplement européen et de l'armée qui exigent un gouvernement de salut public.
L'exécution, le 9 mai, de trois soldats français par l'ALN en signe de représailles contre celle de condamnés à mort algériens, leur donne l'occasion de se manifester, le 13 mai, en prenant d'assaut le gouvernement général et en créant un Comité de salut public.
La IVe République s'effondre. Le général de Gaulle prend le pouvoir avec l'appui de l'armée. La nouvelle situation modifie les données de la guerre franco-algérienne.
Le général de Gaulle tente d'isoler le FLN en Afrique du Nord à un moment où la propagande pour une Algérie française se fait plus active.
Le 14 juin, il accepte l'évacuation des postes français de l'Ouest et du Sud marocains. Le 17 juin, il passe avec la Tunisie un accord sur le retrait des troupes françaises, partout sauf à Bizerte.
Ces concessions suscitent un désengagement relatif de la Tunisie et du Maroc, suivi de pressions pour infléchir les positions du FLN. Cette politique apparaîtra clairement lors de la conférence de Tunis (17 — 20 juin 1958).
Inquiet du ralentissement de l'approvisionnement en armes dû à l'efficacité de la ligne Morice et soucieux de ne pas donner prise aux manœuvres du général de Gaulle, le FLN cherche son second souffle.
Trois idées se font jour au cours des débats au sein de la direction :
1. La formation d'un gouvernement algérien. Les rapports de la commission constituée à cet effet sont un indicateur précieux des idées et des pratiques des dirigeants du FLN (doc. n° 44 à 49).
2. Le recours à l'action armée en France (doc. n° 50).
3. L'alliance avec les pays de l'est pour se procurer l'armement nécessaire à l'ALN et une aide diplomatique.
Si la constitution d'un gouvernement défendue par Aït Ahmed dès 1957 et par Ben Bella en 1958 (doc. n° 40) fait l'unanimité, il n'en va pas de même de l'action armée en France (doc. n° 41 et 43) et de l'alliance avec les pays de l'Est (doc. n° 41, 42, et 43).

DOCUMENT N° 39 (inédit)

REPARTITION DES TACHES ENTRE LES MEMBRES DE LA DIRECTION EXECUTIVE DU FLN

***4 avril 1959.** SOURCE : archives personnelles.*

Le CCE réuni en séance le 4 avril décide la création de huit départements centraux ainsi dénommés et répartis :

1. Département de la Guerre comportant :
a. Commandement général.

b. Répartition et acheminement à l'intérieur de l'armement et du ravitaillement.
Le frère Krim Belkacem a été placé à la tête de ce département.

2. Département de l'Armement et du Ravitaillement qui compte quatre services principaux :
a. Approvisionnement en armes (prospection et achat).
b. Ravitaillement et habillement.
c. Acheminement des fournitures jusqu'aux frontières.
d. Contrôle et expertise technique et commerciale.
Le frère Ouamrane Omar a été placé à la tête de ce département.

3. Département des Communications et Liaisons générales comportant trois services.
a. Communication radio et autres moyens de liaison.
b. Renseignements et contre-renseignements.
c. Ecoles des transmissions.
Le frère Boussouf Abdelhafid a été placé à la tête de ce département.

4. Département des Relations extérieures comportant trois services.
a. Afrique du Nord.
b. Arabe et Afro-Asiatique
c. Europe et Amérique
Le frère Lamine a été placé à la tête de ce département.

5. Département des Finances comportant trois services.
a. Budget.
b. Biens et matériel.
c. Compte et contrôle.
Le frère Chérif Mahmoud a été placé à la tête de ce département.

6. Département de l'Intérieur et de l'Organisation administrative comptant trois services :
a. Administration.
b. Organisation du FLN au Maroc et en Tunisie.
c. Organisation du FLN en France.
Le frère Bentobbal Lakhdar a été placé à la tête de ce département.

7. Département des Affaires sociales et culturelles comportant quatre services.
a. Réfugié.
b. Croissant rouge.
c. Syndicats.
d. Edudiants.
Le frère Mehri Abdelhamid a été placé à la tête de ce service.

8. Département de la Presse et de l'Information comptant trois services.
a. Propagande à l'extérieur.
b. Propagande à l'intérieur.
c. Documentation générale et publications.
Le frère Abbas Ferhat a été placé à la tête de ce service.

DOCUMENT N° 40 (inédit)

LETTRE DE BEN BELLA A KRIM, BENTOBBAL ET BOUSSOUF

***26 avril 1958.** AUTEUR : Ben Bella. SOURCE : archives personnelles.*

Nous vous accusons réception de votre courrier à savoir : une lettre de Belkacem, une d'Abdelhafid et une d'Amar qui nous ont occasionné une vive joie[1]. Nous saluons

– الدوائر الثمانية التي أنشأتها لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 04 أفريل 1958 –

مصدر الوثيقة : Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op –cit , p.p.81/82.

الملحق رقم 08

Fiche de renseignements N° 970/S en date du 26 Mars 1962 transmise par Monsieur le Lieutenant Commandant la Compagnie de Gendarmerie de DJELFA.

-:-

ORIGINE DU RENSEIGNEMENT : Poste de Gendarmerie de MESSAD

SOURCE : Informateur

VALEUR : F / 3.

DATE DU RECUEIL : 23 Mars 1962

ANALYSE DU RENSEIGNEMENT :

La Wilaya 4 serait chargée d'assurer la surveillance de la RN I d'ALGER à LAGHOUAT.

Le Chef de la Wilaya 6 refuserait de se soumettre et des dissentions existeraient entre ces deux Chefs.

Il n'est pas impossible que le Secteur de DJELFA soit le théatre de nombreux réglements de compte entre : la Wilaya 4 - M.N.A. la Wilaya 6 - M.N.A. et Wilaya 4 Wilaya 6, dans la région de DJELFA en particulier.

A MESSAD, le 24 Mars 1962
Le Gendarme MAURY, Cdt pvt le poste.
Signature et cachet.
Signé : MAURY.

-إشراف الولاية الرابعة على مراقبة الطريق الوطني رقم 01 -

مصدر الوثيقة : S.H.A.T, 1H 1644 , Wilaya 4 Directives et Organisations Générales

الملحق رقم 09.

ALGER

P.R.G.

AF/GR.

SECRET

819 /RG.3

Ex.......24

ALGER, le 21 JANVIER 1958.

-:- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -:-

OBJET : A/s. du C.C.E. et C.N.R.A.-

SOURCE : EDOUARD,

DATE DES FAITS : Actuelle,

DATE DU RENSEIGNEMENT : 21 Janvier 1958,

VALEUR : B/1.

-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-

Les responsables du C.C.E. et du C.N.R.A. à tendance militaire, envisagent très sérieusement à l'heure actuelle la possibilité de creer un " Gouvernement Provisoire algérien " avant d'entamer toutes discussions avec le Gouvernement Français.

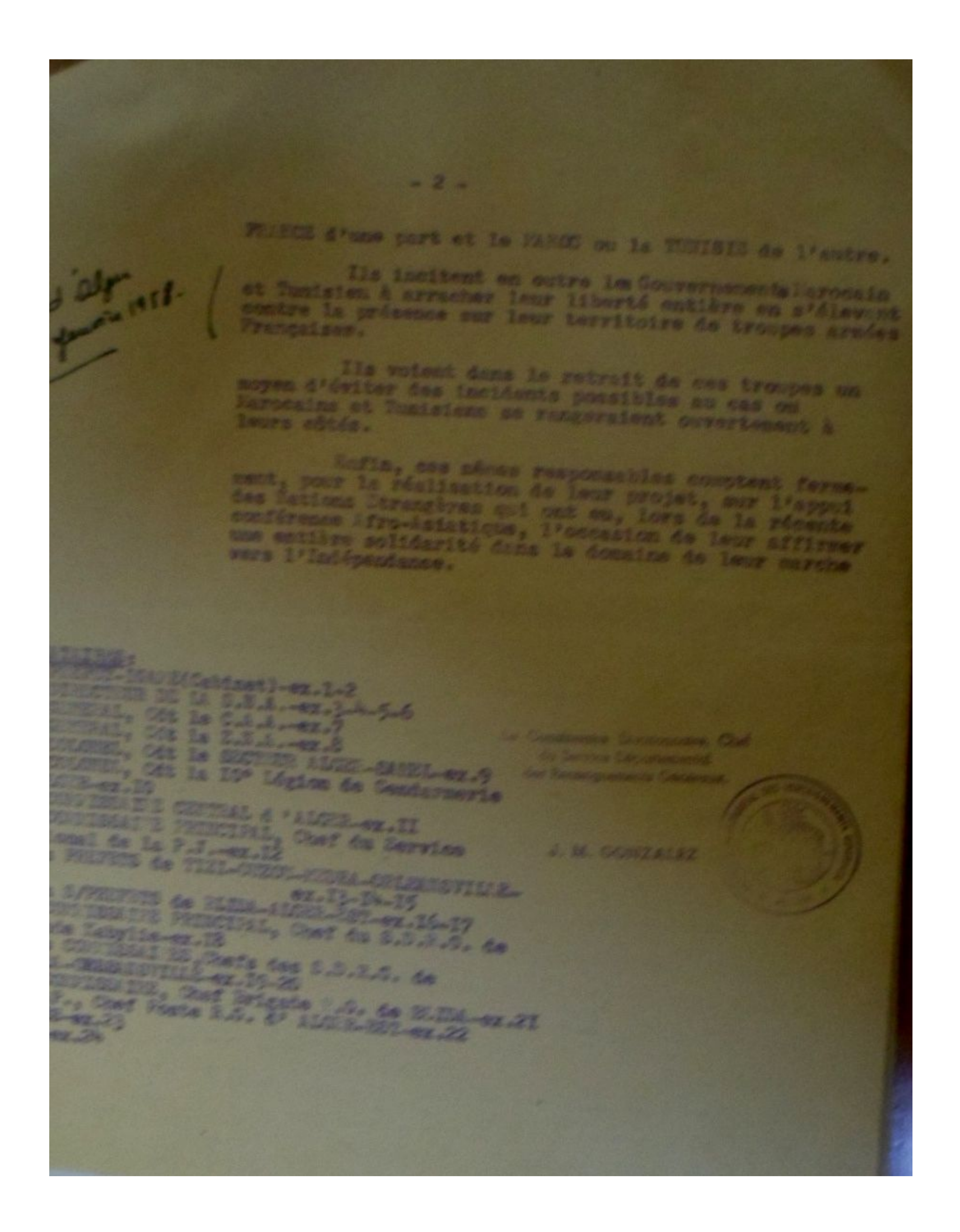
Cet organisme se propose de prendre le nom de " Gouvernement Provisoire Algérien en Exil" et comprendrait parmi ses membres des responsables du F.L.N. ayant réellement combattu en ALGERIE et représentant " l'Algérie Combattante ".

Une fois constitué , ce gouvernement provisoire, serait présenté aux dirigeants des Etats Marocains et Tunisiens qui auraient accepté de le reconnaître officiellement les premiers, espérant être suivis dans ce geste par d'autres puissances Etrangères.

Pour donner à ce projet les plus grandes chances de réussite, les responsables du F.L.N. s'emploient à gêner par leur action, d'éventuelles alliances entre la

...Journal d'Alger du 14.1.1958

.../...



- 2 -

FRANCE d'une part et le MAROC ou la TUNISIE de l'autre.

Ils incitent en outre les Gouvernements Marocain et Tunisien à arracher leur liberté entière en s'élevant contre la présence sur leur territoire de troupes armées Françaises.

Ils voient dans le retrait de ces troupes un moyen d'éviter des incidents possibles au cas où Marocains et Tunisiens se rangeraient ouvertement à leurs côtés.

Enfin, ces mêmes responsables comptent fermement, pour la réalisation de leur projet, sur l'appui des Nations Etrangères qui ont eu, lors de la récente conférence Afro-Asiatique, l'occasion de leur affirmer une entière solidarité dans le domaine de leur marche vers l'Indépendance.

J. M. GONZALEZ

– قيام المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة المؤقتة–

مصدر الوثيقة : C.A.O.M, G.G.A, 91.3F/147, Dossier « Activité F.L.N » le 21/01/1958

الملحق رقم 10

- 2 -

personnel affecté à la surveillance des frontières, pour assurer diverses missions de recherches et de surveillance.

Par ailleurs, le centre de GHARDIMAOU étant en territoire tunisien, aucun fonctionnaire des Services de Police d'Algérie n'y est en résidence. Les fonctionnaires du poste de SOUK-AHRAS effectuent des contrôles volants sur la ligne SOUK-AHRAS - GHARDIMAOU.

Les Compagnies Républicaines de Sécurité en déplacement en Algérie n'effectuent des missions aux frontières que dans la région de MARNIA- BLED ES SOUANI. Encore ces missions ne sont que secondaires et consistent en contrôles routiers, barrages aux abords de MARNIA et escortes diverses. Compte tenu de la situation des effectifs présents en Algérie les C.R.S. ne peuvent assurer toutes les missions inscrites à leur actif et le maintien de l'ordre public dans les grands centres constitue leur mission primordiale.

Il faut noter également que la surveillance des frontières se trouve pour l'instant incluse dans des zônes essentiellement militaires et que l'emploi des C.R.S. n'est pas, à proprement parler, particulièrement indiqué au sein d'un dispositif purement militaire.

Pour remédier à la situation présente et rendre efficace le contrôle frontalier, il serait nécessaire de mettre en place le dispositif de la "Police de l'Air et des Frontières" suivant le projet ci-joint. Mais la situation fortement déficitaire des effectifs n'en permet pas la réalisation dans l'immédiat. Ce dispositif serait d'ailleurs à completer par l'implantation de C.R.S et de G.M.P.R. appelés à apporter aux fonctionnaires spécialisés une collaboration indispensable./

P. le PRÉFET
Directeur de la Sûreté Nationale
en Algérie

Signé : G. COURTY

DESTINATAIRE :

- M. le Conseiller Technique
  Chef de l'Etat-Major Mixte

COPIES à :

- SNA/RG/PAF
- Chrono
- Archives

- مراقبة الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب -

مصدر الوثيقة : C.A.O.M, G.G.A. 3R/457, Dossier « Surveillance les Frontières »

الملحق رقم 11

ALGER

P.R.G.

N° 72

G.R./J.A

Ex......9/.

ALGER, le 3 Janvier 1957

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET : A/S Grève des Travailleurs et Commerçants musulmans -

(Suite à mon message téléphoné de ce jour à 8 H.)

- Répondant à l'appel de l'U.G.T.A. (C.I.S.L.), lancé par voie de tracts dont ci-joint copie, les travailleurs musulmans de la région algéroise observent, ce jour, une grève de 24 heures.

- A 8 H.30, la situation dans les différentes corporations se présentait de la façon suivante :

- TRAMWAYS : R.D.T.A. et T.A.

Le mouvement a été suivi par 95 % des employés musulmans.

Cependant, le trafic est pratiquement normal, par suite de l'utilisation du personnel européen des deux réseaux et la mise en service de véhicules militaires sur les lignes du réseau de la R.D.T.A.

- DOCKERS :

-A l'embauche de 7 H., sur I000 à I500 dockers habituels, 268 professionnels et 250 occasionnels se sont présentés. Par ailleurs, I50 journaliers ont été embauchés sur présentation de carte d'identité.

-A la nouvelle embauche de 9 H., 2 professionnels, I32 occasionnels et II0 journaliers, ont été engagés.

Sur 20 navires, I4 dont 2 paquebots, ont été normalement opérés.

- E.G.A. -

Par suite de la réquisition collective et permanente du personnel de cette coporation, le mot d'ordre de grève n'a pas été suivi.

La situation est donc normale, tant dans les services administratifs, que dans les Usines électrique et gazière.

- C.F.A. -

Les employés musulmans ont suivi l'ordre de grève lancé par l'U.G.T.A.

.../

- Dans les services administratifs, ainsi que dans les gares d'ALGER et de l'AGHA, 100 % des ouvriers et employés ont cess[é] le travail.

P. T. T. -

La totalité des fonctionnaires musulmans de cette admi[ni]stration, ont suivi l'ordre de grève.

- MUNICIPAUX :

- 90 % des ouvriers et employés municipaux musulmans, ont appliqué l'ordre de grève.

Les ordures ménagères n'ont été enlevées que dans certains quartiers.

- ETABLISSEMENTS METALLURGIQUES :

- La grève est quasi-totale chez les ouvriers métallurgistes musulmans des établissements de la ville.

On note, entre autres :

- Ets. T.ERRIN : 90 sur 90
- FAMA : 60 sur 60

- HALLES CENTRALES

- Les portefaix des Halles Centrales ont fait grève dans leur totalité.

- USINES DE TABAC :

- Le mouvement a été observé par 95 % des ouvriers musulmans des usines de tabacs d'ALGER.

- A.I.A. - MAISON BLANCHE :

- Le personnel musulman de cet établissement n'a pas suivi l'ordre de grève.

- HOPITAL CIVIL DE MUSTAPHA :

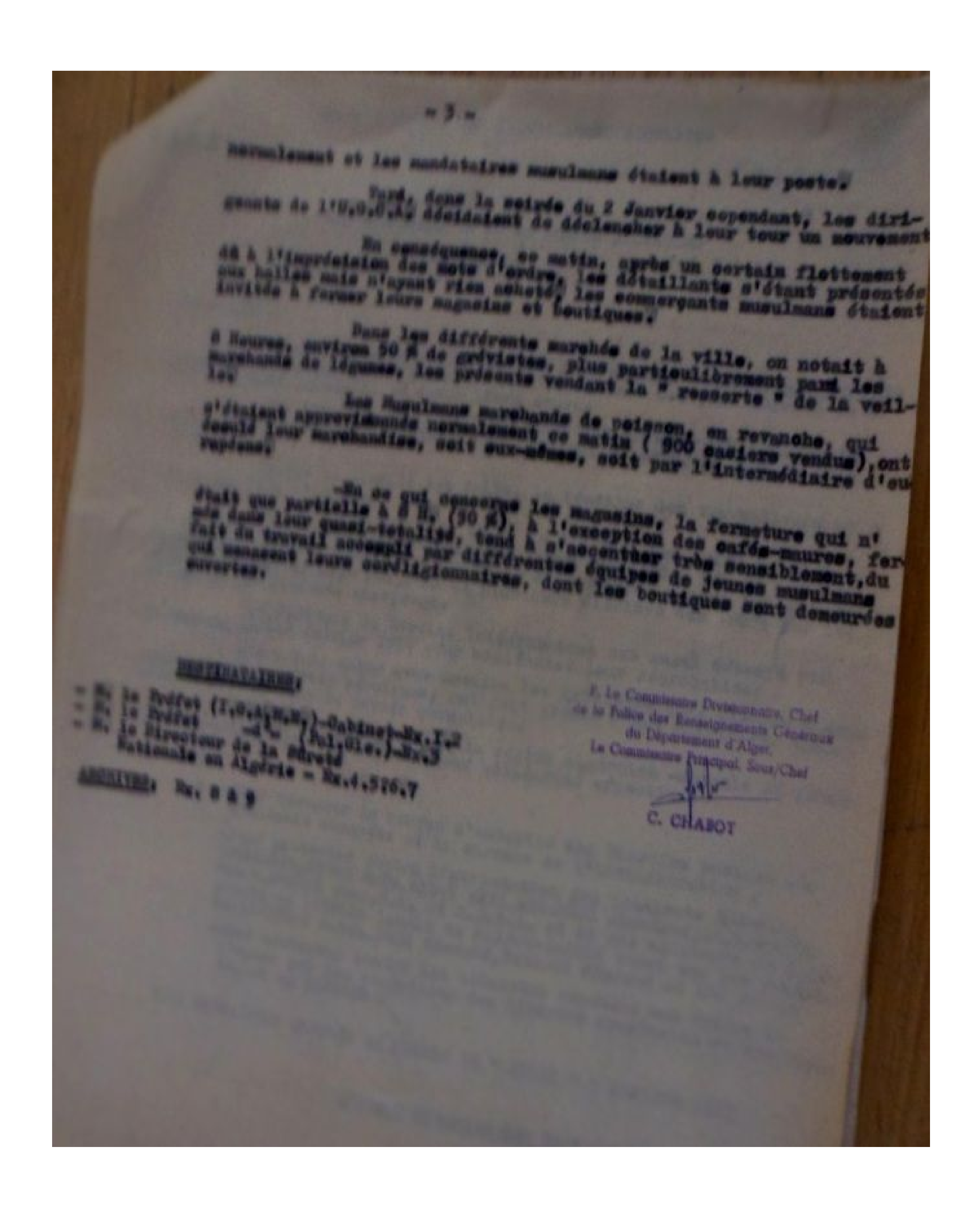
- 95 % des employés musulmans de la première équipe, ont cessé le travail.

° ° °

- En ce qui concerne les commerçants musulmans, aucun mot d'ordre de grève n'avait été lancé jusqu'à hier soir.

Les Halles Centrales avaient été approvisionnées

.../



\- 3 -

normalement et les mandataires musulmans étaient à leur poste.

Tard, dans la soirée du 2 Janvier cependant, les dirigeants de l'U.G.C.A. décidaient de déclencher à leur tour un mouvement

En conséquence, ce matin, après un certain flottement dû à l'imprécision des mots d'ordre, les détaillants s'étant présentés aux halles mais n'ayant rien acheté, les commerçants musulmans étaient invités à fermer leurs magasins et boutiques.

Dans les différents marchés de la ville, on notait à 8 Heures, environ 50 % de grévistes, plus particulièrement parmi les marchands de légumes, les présents vendant la " ressorte " de la veille.

Les Musulmans marchands de poisson, en revanche, qui s'étaient approvisionnés normalement ce matin (900 casiers vendus), ont écoulé leur marchandise, soit eux-mêmes, soit par l'intermédiaire d'européens.

-En ce qui concerne les magasins, la fermeture qui n'était que partielle à 8 H. (50 %), à l'exception des cafés-maures, fermés dans leur quasi-totalité, tend à s'accentuer très sensiblement, du fait du travail accompli par différentes équipes de jeunes musulmans qui menacent leurs coreligionnaires, dont les boutiques sont demeurées ouvertes.

DESTINATAIRES:

\- M. le Préfet (I.G.A.M.E.)-Cabinet-Ex.1.2
\- M. le Préfet -d°- (Pol.Gle.)-Ex.3
\- M. le Directeur de la Sûreté Nationale en Algérie - Ex.4.5.6.7

ARCHIVES: Ex. 8 & 9

P. Le Commissaire Divisionnaire, Chef de la Police des Renseignements Généraux du Département d'Alger,
Le Commissaire Principal, Sous/Chef

C. CHABOT

\- نسب إضراب الثمانية ايام في القطاعات الاساسية -

مصدر الوثيقة : C.A.O.M , G.G.A, 91.3F/144 , Dossier Grève de Huit Jour 1957.

الملحق رقم 12.

ALGER

P.R.G. AF/SW

N° 14621 /RG/SPEC.

Ex......./14

ALGER, le 7 Octobre 1958.

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET : A/S. du Gouvernement Algérien au CAIRE.

I.- RENSEIGNEMENT -

Source : Informateur à l'essai
Date des faits : actuels
Date du renseignement : 6 Octobre 1958
Valeur : C/3

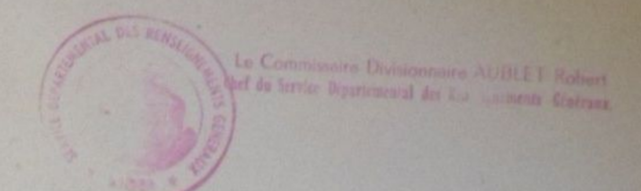
Le Gouvernement Algérien installé au CAIRE vient d'informer les chefs militaires algériens, ainsi que les délégués et responsables des différentes zones, de la création prochaine dans la capitale egyptienne d'un bureau militaire de recrutement du F.L.N., organisme devant comprendre en outre des bureaux correspondants au Maroc et en Tunisie.

Des instructions sont en même temps parvenues aux responsables qui ont été chargés de procéder dans leurs régions respectives, au recensement de jeunes musulmans âgés de 18 à 21 ans. Aprés cette opération, ces derniers devront se considérer comme "mobilisés" et se tiendront à la disposition de l'organisation militaire F.L.N.

Des dispenses ou sursis pourront même être accordés sur leur demande si elles sont justifiées.

II.- MESURES PRISES : Autorités avisées.

III.- OPINION DU SERVICE : mon service ne peut recouper ce renseignement, qui mérite cependant de retenir l'attention.



- استقرار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة –

مصدر الوثيقة : C.A.O.M.91.3F/147 « Dossier F.L.N »

الملحق رقم 13.

GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

DIRECTION
DE LA SURETE NATIONALE
EN ALGERIE

SERVICE CENTRAL
DES
RENSEIGNEMENTS GENERAUX

N° 8821 SNA/RG/PAF

NOTA. — Prière de rappeler, dans la réponse, la date et le numéro de la présente ainsi que le numéro du bureau.

REPUBLIQUE FRANÇAISE

EMM
D

ALGER, le 23 AVR 1956

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL de l'ALGÉRIE
= ARRIVÉE =
23 AVR 1956
N° : 4982
ETAT MAJOR MIXTE

NOTE

à Monsieur le Conseiller Technique
Chef de l'Etat-Major- Mixte

OBJET : Contrôle des frontières terrestres
REFER.: Votre lettre n° 727 EMM/D du 9 Avril 1956
P.J. : Une

Par note citée en référence, vous avez bien voulu me faire parvenir copie de la lettre n°I323 EM/I0/2 du 6 Avril 1956 de M. le Général Commandant Supérieur Interarmées relative au contrôle aux postes frontières terrestres et notamment à GHARDIMAOU, et me demander de vous soumettre toutes propositions pour remédier à la situation signalée.

J'ai l'honneur de vous faire connaitre qu'actuellement, du point de vue de la Sûreté Nationale en Algérie, le contrôle frontalier est exercé par des fonctionnaires de la Police des Renseignements Généraux, non spécialisés, en résidence à :

1°- frontière algéro-marocaine :

PORT-SAY (2 officiers de Police Adjoints)
MARNIA (2 Officiers de Police Adjoints)
COLOMB-BECHAR (un officier de Police Adjoint)

2°- Frontière algéro-tunisienne :

LA CALLE (2 Officiers de Police Adjoints)
SOUK-AHRAS (1 Commissaire, I Officier de Police, 3 Officiers de Police Adjoints, 1 Inspecteur et 1 agent)
OUENZA (I Officier de Police Adjoint, 1 agent)
TEBESSA (I Officier de Police, 3 Officiers de Police Adjoints).

Il importe de souligner que la situation déficitaire des effectifs et les impératifs du service des Renseignements Généraux imposent de recourir occasionnellement au

- 2 -

personnel affecté à la surveillance des frontières, pour assurer diverses missions de recherches et de surveillance.

Par ailleurs, le centre de GHARDIMAOU étant en territoire tunisien, aucun fonctionnaire des Services de Police d'Algérie n'y est en résidence. Les fonctionnaires du poste de SOUK-AHRAS effectuent des contrôles volants sur la ligne SOUK-AHRAS - GHARDIMAOU.

Les Compagnies Républicaines de Sécurité en déplacement en Algérie n'effectuent des missions aux frontières que dans la région de MARNIA- BLED ES SOUANI. Encore ces missions ne sont que secondaires et consistent en contrôles routiers, barrages aux abords de MARNIA et escortes diverses. Compte tenu de la situation des effectifs présents en Algérie les C.R.S. ne peuvent assurer toutes les missions inscrites à leur actif et le maintien de l'ordre public dans les grands centres constitue leur mission primordiale.

Il faut noter également que la surveillance des frontières se trouve pour l'instant incluse dans des zônes essentiellement militaires et que l'emploi des C.R.S. n'est pas, à proprement parler, particulièrement indiqué au sein d'un dispositif purement militaire.

Pour remédier à la situation présente et rendre efficace le contrôle frontalier, il serait nécessaire de mettre en place le dispositif de la "Police de l'Air et des Frontières" suivant le projet ci-joint. Mais la situation fortement déficitaire des effectifs n'en permet pas la réalisation dans l'immédiat. Ce dispositif serait d'ailleurs à completer par l'implantation de C.R.S et de G.M.P.R. appelés à apporter aux fonctionnaires spécialisés une collaboration indispensable./

P. le PRÉFET
Directeur de la Sûreté Nationale
en Algérie

Signé : G. COURTY

DESTINATAIRE :

- M. le Conseiller Technique
  Chef de l'Etat-Major Mixte

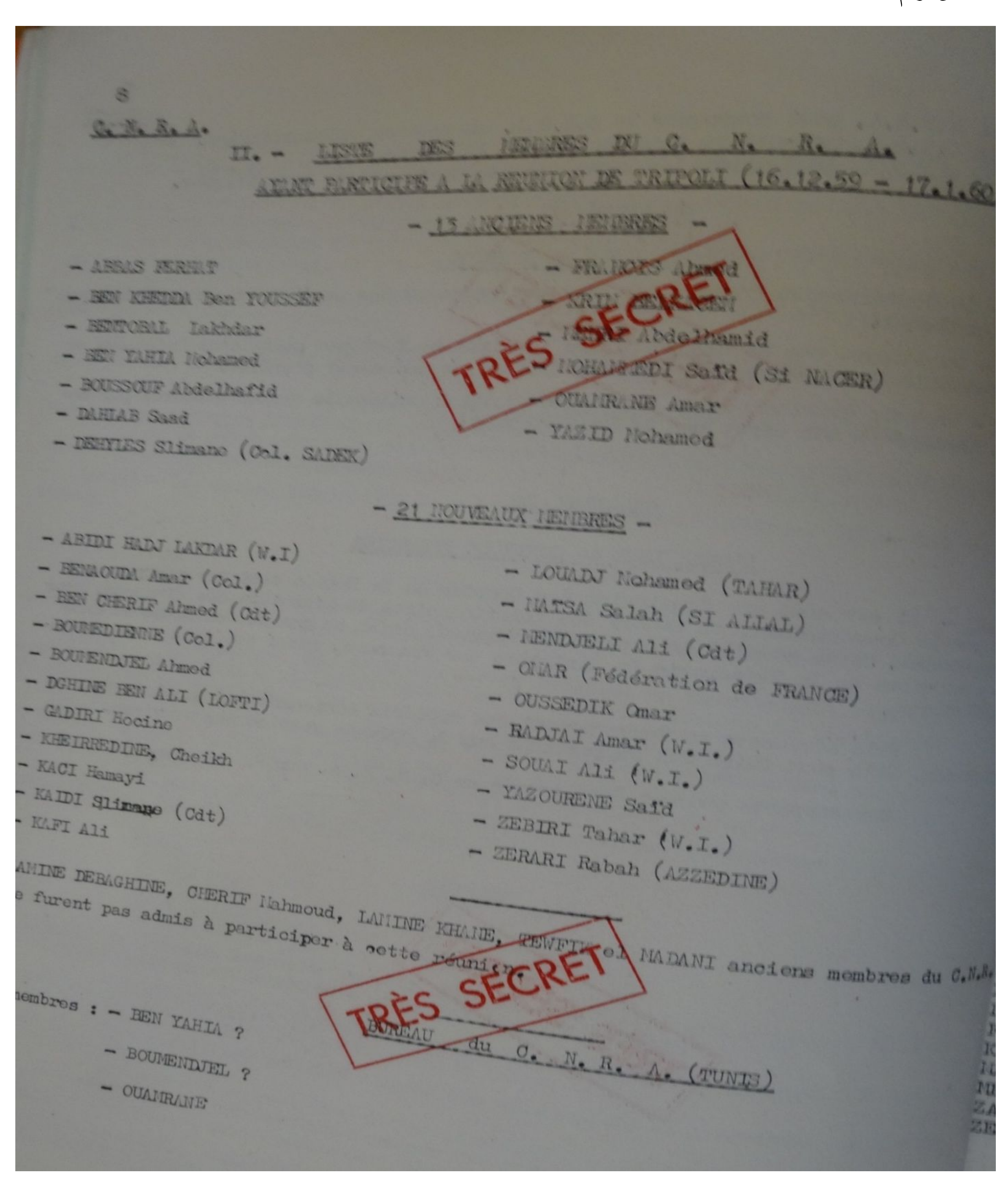
COPIES à :

- SNA/RG/PAF
- Chrono
- Archives

– مراقبة الحدود البرية للجزائر –

مصدر الوثيقة : C.A.O.M. G.G.A, 3R/457,Dossier « surveillance les Frontières 1957 »

الملحق رقم 14.



8

C. N. R. A.

II. - LISTE DES MEMBRES DU C. N. R. A. AYANT PARTICIPE A LA REUNION DE TRIPOLI (16.12.59 - 17.1.60)

- 13 ANCIENS MEMBRES -

- ABBAS FERHAT
- BEN KHEDDA Ben YOUSSEF
- BENTOBAL Lakhdar
- BEN YAHIA Mohamed
- BOUSSOUF Abdelhafid
- DAHLAB Saad
- DEHYLES Slimane (Col. SADEK)
- FRANCIS Ahmed
- KRIM [illegible]
- [illegible] Abdelhamid
- MOHAMMEDI Saïd (Si NACER)
- OUAMRANE Amar
- YAZID Mohamed

- 21 NOUVEAUX MEMBRES -

- ABIDI HADJ LAKDAR (W.I)
- BENAOUDA Amar (Col.)
- BEN CHERIF Ahmed (Cdt)
- BOUMEDIENNE (Col.)
- BOUMENDJEL Ahmed
- DGHINE BEN ALI (LOFTI)
- GADIRI Hocine
- KHEIRREDINE, Cheikh
- KACI Hamayi
- KAIDI Slimane (Cdt)
- KAFI Ali
- LOUADJ Mohamed (TAHAR)
- MATSA Salah (SI ALLAL)
- MENDJELI Ali (Cdt)
- OMAR (Fédération de FRANCE)
- OUSSEDIK Omar
- RADJAI Amar (W.I.)
- SOUAI Ali (W.I.)
- YAZOURENE Saïd
- ZEBIRI Tahar (W.I.)
- ZERARI Rabah (AZZEDINE)

AMINE DEBAGHINE, CHERIF Mahmoud, LAMINE KHANE, TEWFIK el MADANI anciens membres du C.N.R.A. [illegible]e furent pas admis à participer à cette réunion.

[illegible]membres : - BEN YAHIA ?
- BOUMENDJEL ?
- OUAMRANE

BUREAU du C. N. R. A. (TUNIS)

TRÈS SECRET

–قائمة اعضاء المجلس الوطني المنبثقة عن دورة طرابلس المنعقدة ما بين 1959/12/16 إلى 1960/01/18-

مصدر الوثيقة C.A.O.M, G.G.A, 7G/512, , Dossier «Organisation Extérieure du F.L.N.

الملحق رقم 15.

I - Pays communistes-

1°- Aide financière : la F.S.M., les syndicats tchécoslovaques, hongrois, allemands de l'Est, la Croix-Rouge de Chine Populaire, un comité du Nord-Viet-Nam ont réuni des sommes dont la majeure partie a été directement convertie en nature, les envois de fonds connus se montant à un total d'environ 50 millions de francs seulement.

2°- Envois en nature : les principaux envois connus sont les suivants :

- d'U.R.S.S. sur le Maroc : 1.000 tonnes de riz, 50 tonnes de sucre, 50.000 boites de lait.
- d'U.R.S.S. encore, des vêtements et denrées pour 300.000 roubles
- de Bulgarie, des tissus et denrées pour 1 million de léva (15 à 20 millions de francs) etc....

En particulier, en un mois et demi (Février - Mars 1959) sont arrivés à TUNIS près de 1.000 tonnes de marchandises en provenance du bloc oriental, dont un envoi tchécoslovaque comprenant 750 tonnes de médicaments, vêtements, couvertures, 1 ambulance, 2 appareils de radioscopie, etc...

La valeur totale de ces envois est évidemment difficile à chiffrer avec précision ; il n'est en tous cas pas exagéré de fixer son ordre de grandeur à 3 ou 4 milliards de frs.

En ce qui concerne l'aide chinoise, elle serait de 25 millions de dollars (12 milliards) mais, malgré les informations de presse, rien ne permet encore d'affirmer que ces crédits sont totalement ou partiellement débloqués. Par contre, 2 navires en provenance de Chine ont déjà été réceptionnés par le F.L.N., dont l'un transportait 1.000 tonnes de riz, 2.000 tonnes de blé et 2.500 couvertures.

II - Pays arabes -

Les envois de marchandises en provenance de ces pays, effectués soit par la route, soit entre ports de la Méditerranée centrale et orientale, ne nous

.../...

sont jamais connus avec précision et ne peuvent être évalués ; compte tenu du "standing" moyen de ces pays et de l'aide qu'ils apportent par ailleurs au F.L.N., il parait peu probable qu'ils soient très notables.

Il n'en est pas de même de l'aide financière, dont les chiffres suivants donnent une idée assez précise :

			Soit en frs.
- Irak :	Gouvernement	750.000 dinars	1 milliard
	Croissant-Rouge	5.000 "	6,5 millions
- Jordanie :	Gouvernement	30.000 "	100 millions
	divers	45.000 "	
- Libye :	Gouvernement	75.000 livres	100 millions
	dons	8.000 "	
- Syrie :	Gouvernement		120 millions
	Comité Semaine de l'Algérie		13 millions
- Yemen :	Gouvernement	500.000 roupies	40 millions
- Koweit :			750 millions
		Soit environ.....	2 milliards

D'autres versements (Arabie Séoudite, Egypte, etc...) ont eu lieu, mais ne sont pas connus ; le total de l'aide financière des pays arabes peut sans doute atteindre 3 à 4 milliards, d'autant plus que les collectes, Semaines de l'Algérie, etc... sont nombreuses, mais font fréquemment l'objet de versements en espèces, non signalés.

III - Pays "libres" et associations humanitaires -

1°- Aide financière : les seuls renseignements connus font état de collectes en Amérique du Sud et en Italie et de dons de la C.I.S.L. et de la Croix-Rouge Italienne, au total 150 millions.

.../...

2°- Aide matérielle : les U.S.A. ont fourni pour les seuls "réfugiés" en Tunisie, pour 650 millions de blé, lait et fromage. Le Haut Commissaire des Nations Unies assure la nourriture de 180.000, puis 120.000 rationnaires, fournissant ainsi en 6 mois pour 2 milliards au moins de denrées. Un arrivage du C.I.C.R. au Maroc porte sur 70 millions de frs marocains. De nombreux envois plus réduits sont signalés en provenance de LONDRES, d'Italie, Suède, Finlande, Autriche, Grèce, Inde, Sud Viet-Nam.

Cette aide matérielle atteint donc elle aussi plusieurs milliards.

IV - Conclusion -

L'aide financière reçue par le F.L.N. pendant le 1er semestre 1959 provient essentiellement des contributions des états arabes, et ne doit guère dépasser quelque 3 ou 4 milliards, ce qui a permis au F.L.N. de vivre (une évaluation sommaire estimait ses besoins à 1 milliard par mois), compte tenu de ses efforts d'austérité et de l'apport de sa Fédération de Métropole (2 milliards au minimum pour l'année 1958).

L'aide matérielle, dont la valeur peut très sommairement être chiffrée à 8 ou 10 milliards, permet certainement, non seulement d'assurer aux véritables réfugiés des conditions de vie inespérées, mais aussi de nourrir et d'équiper très convenablement tous les organismes rebelles de l'extérieur.

Il faut enfin noter que si l'aide chinoise atteint les chiffres avancés par la presse, elle doublera les ressources du F.L.N.

E - Orientation communisante du syndicalisme algérien

L'U.G.T.A. (Union Générale des Travailleurs algériens) avait adhéré, lors de sa création en 1956, à la C.I.S.L. (Confédération Internationale des Syndicats Libres), d'inspiration anti-communiste. Et jusqu'à la fin de l'année 1958, l'U.G.T.A. qui n'est en fait qu'un

.../...

– عينة من الدعم المادي الخارجي المقدم للهيئات المركزية للثورة –

مصدر الوثيقة : C.A.O.M.G.G.A, 7G/1246 ,Dossier « Rapports Avec des Organes Suprêmes »

الملحق رقم 16.

ALGER
P.R.G. AR/RT
N° 8.476 /RG/SPEC

Ex..19../19

ALGER, le 9 Juin 1959

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET - Réunion inter-wilayas en vue de relancer la zone autonome d'Alger.

I - RENSEIGNEMENTS -

Source	Informateur à l'essai
Date des faits	7 Juin 1959
Date du renseignement	9 Juin 1959
Valeur	F/6

Des représentants de la wilaya III (KABYLIE) et de la wilaya IV (ALGEROIS) se sont rencontrés à BLIDA le dimanche 7 Juin 1959, pour régler la question d'une reconstitution de la zone autonome d'ALGER.

La réunion s'est tenue sous la présidence d'un responsable portant le pseudonyme de " SI RACHID ".

Un accord de principe a été conclu entre les deux wilayas sur le partage des responsabilités dans la zone autonome.

La wilaya III se chargera de mettre en place des groupes d'action, tandis que la wilaya IV prendra à son compte l'organisation politique.

La répartition des tâches sera donc la suivante

./.

2

- Wilaya III -

1/ recruter des hommes de main;

2/ commettre des attentats ou autres actions décidées par un organisme commun aux deux wilayas et placé sous la direction de " SI RACHID ".

- Wilaya IV -

1/ recruter en milieux bourgeois et intellectuels;

2/ rechercher des refuges;

3/ diffuser des consignes et des mots d'ordre;

4/ réorganiser politiquement les milieux étudiants;

5/ orienter politiquement les élus, en formant des groupes placés sous l'autorité d'un responsable;

6/ prendre en mains les conseillers municipaux du Grand Alger;

7/ contrôler certaines Administrations;

8/ s'infiltrer dans les milieux pétroliers, qu'il convient de pénétrer immédiatement et de façon particulièrement minutieuse;

9/ prendre en charge les hommes d'action de la wilaya III pendant le temps nécessaire à l'accomplissement de leurs missions.

* * *
*

" SI RACHID " est sans doute originaire d'Alger d'allure distinguée, il mesure 1m,70 à 1m,75 environ; il a des cheveux châtains et, le dimanche 7 Juin 1959, il portait un complet marron.

II - MESURES PRISES -

Diffusion de la présente note de renseignements

-الاجتماع المنعقد بين الولايتين الثالثة والرابعة لإعادة هيكلة المنطقة المستقلة-

مصدر الوثيقة : C.A.O.M. 91.3F/144 , Dossier"F.L.N"

ملحق رقم 17.

IV. 17

- 28 -

REPUBLIQUE ALGERIENNE

FRONT & ARMEE DE LIBERATION NATIONALE

ETAT-MAJOR GENERAL

WILAYA IV

TRÈS SECRET

C O M M U N I Q U E

de

l'ETAT-MAJOR de la WILAYA IV

—

Le Commandement A.L.N. de la Wilaya IV porte à la connaissance de toute la population fixée sur le territoire contrôlé par lui, qu'elle doit se mettre en garde contre les actuels attentats perpétrés sur des personnes civiles innocentes et imputés faussement aux Fidayounes Algériens.

Les auteurs de ces actes provocateurs désapprouvés par le peuple ont le dessein de créer une psychose de peur et le ressentiment contre la Révolution algérienne pendant les négociations de paix à EVIAN. Pour cela tous les moyens sont bons : les bombes au plastic étant pratiquement signées, les milieux colonialistes recrutent des Musulmans traîtres à la Nation pour accomplir leur lâche besogne avec des armes différentes.

L'Etat-Major de la Wilaya IV précise que les combattants de l'A.L.N., disciplinés, rompus à toutes les difficultés, agissent avec discernement et respectent strictement les consignes de leurs chefs pour diriger leurs coups spécialement contre les mercenaires et les traîtres notoires condamnés par les tribunaux militaires révolutionnaires.

TRÈS SECRET

Le Commandement de la Wilaya IV réaffirme la volonté ferme de tous les Algériens, de tendre la main aux Européens désireux de vivre en citoyens égaux dans une Algérie indépendante.

Au lieu de s'attaquer aux populations innocentes (européennes ou musulmanes), que les belliqueux de l' "O.A.S." ou autres, montrent leur courage face à l'A.L.N. qui les attend dans les djebels.

L'Etat-Major de la Wilaya IV compatit à la douleur des familles des victimes et les assure de sa sympathie.

—oOo—

– قياد الأركان للولاية الرابعة –

مصدر الوثيقة: S.H.A.T. 1H1646 , Dossier N° 02 « Wilaya 4 »

الملحق رقم 18

ALGER
P.R.G. AF/SA

N° 8509 /S/RG/SPEC.-

Ex 19/20

ALGER, le 10 JUIN 1959.-

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET : Le F.L.N. veut intensifier sa propagande auprès des populations civiles.-

---

C/FLN

I - RENSEIGNEMENT -

Source	:	Pierre
Date du renseignement	:	9 Juin 1959
Date des faits	:	Actuellement
Valeur	:	C/3.

Le F.L.N. vient de reprendre quelques dispositions nouvelles pour intensifier sa propagande et accentuer son action psychologique auprès des populations civiles.

Cet effort s'applique à l'ensemble du territoire dépendant des Wilayas III et IV.

SECRET

Les commissaires politiques, auxquels incombe cette tâche, sont tenus d'organiser, chaque jour, des réunions dans les villages pour lesquels ils sont territorialement compétents.

Des délégués, n'ayant pas la qualité de commissaire politique, ont été désignés pour compléter l'organisation dans les régions qui en sont encore dépourvues

./.

- 2 -

Toutes les populations seront donc, en principe, constamment tenues en mains.

Les réunions qui se tenaient, antérieurement à ces nouvelles mesures, tard dans la soirée, ont maintenant lieu vers 18 H.30 ou 19 heures.

Les femmes et les hommes y assistent séparément. D'une façon générale, quand les hommes d'un village ont été réunis un soir, les femmes du même village le sont le lendemain.

Le guet, devenu plus aisé du fait que les réunions ont lieu de jour, est le plus souvent assuré par des personnes n'appartenant pas au sexe qui participe à la réunion.

SECRET

Les guetteurs se tiennent autour du village avec des troupeaux, ou même des bêtes isolées. En cas d'approche des forces de l'ordre, ils se replient vers le village, donnant ainsi l'alerte tout en renseignant sur la direction d'où provient le danger.

II - MESURES PRISES -

Diffusion de la présente note de renseignements.

III - OPINION DU SERVICE -

Information que je crois valable et que je transmets à toutes fins utiles.

Le Commissaire Divisionnaire AUBLET Robert
Chef du Service Départemental des Renseignements Généraux

– دور المحافظين السياسيين في تعبئة في تعبئة المواطنين بالولاية الرابعة–

مصدر الوثيقة : « C.A.O.M. 91.3F/147 « Dossier F.L.N

الملحق رقم 19.

COPIE

Commandement Supérieur Interarmées
10° Région Militaire
Le Général
-

ALGER, le 5 Mars 1957

TRÉS SECRET

DIRECTIVE GENERALE N° 6

---

au sujet de l'activité des Forces du Maintien de l'ordre en Algérie.

-

REFERENCE : Directive générale n° 3 du 19 Janvier 1957
Au sujet de la destruction de l'infrastructure rebelle.

I.- Les succès que nous avons obtenus dans la lutte contre les groupements armés et la lutte contre la structure politico-administrative de l'adversaire nous permettent d'appliquer à l'ensemble de l'Algérie une méthode de choc qui doit conduire à la pacification.

II.- Cette méthode repose sur le concept suivant :

1) Une région ne peut être considérée comme pacifiée qu'à partir du moment où un climat de confiance et de coopération a pu y être instauré.

2) Ce climat ne s'impose pas d'un seul coup. Il se crée progressivement au prix d'une série d'actions visant :

- la disparition de l'emprise idéologique rebelle sur l'esprit des populations,
- la création dans la population d'un état d'esprit nouveau favorable à notre cause,
- la mise en place d'une infrastructure appropriée.

. . .

3) La disparition de l'emprise idéologique rebelle exige que soit effacée toute trace de la propagande adverse en mettant en oeuvre les moyens psychologiques spécialisés.

4) La création d'un état d'esprit nouveau dans la population ne peut être attendue de la seule reprise du contact humain. Celle-ci est indispensable. Mais il faut en outre substituer à l'idéologie adverse une idéologie nouvelle correspondant aux buts politiques poursuivis par la FRANCE. Là aussi il faudra utiliser des moyens psychologiques spécialisés.

5) Une infrastructure dévouée à notre cause ne peut être mise en place par surimposition. Il faudra laisser à de véritables "Commissaires Politiques ", préalablement formés dans des Centres Spéciaux, le soin de recruter eux-mêmes au sein de la population, sous une surveillance discrète et efficace, les hommes capables d'assainir l'état d'esprit de la population et de l'encadrer étroitement sur les plans politiques et administratifs.

6) Tant que la "pacification" telle qu'elle a été définie plus haut n'est pas réalisée sur une vaste zone, la nécessité d'assurer la protection des "Commissaires politiques" et celle de l'infrastructure nouvelle contre des raids rebelles conduit :

   - d'une part à opérer dans la clandestinité la plus complète.
   - d'autre part à autoriser les "Commissaires politiques" à constituer sous notre contrôle mais toujours dans la clandestinité une auto-défense mobile du type bande F.L.N.
   - enfin à entourer les principes de cette méthode et sa mise en oeuvre d'un secret absolu.

7) Lorsque toutes les conditions auront été remplies c'est-à-dire lorsque la population de la zone en cause sera encadrée et qu'elle sera conquise à l'idéologie nouvelle, il sera possible d'officialiser l'infrastructure jusqu'alors clandestine et de lui confier l'Administration Municipale jusqu'aux élections futures.

...

- conduiront cette tâche à bien que dans la mesure où ils adopteront en toute loyauté l'attitude morale, intellectuelle et physique qu'exige pareille entreprise : attitude dictée par une foi totale dans les idées à propager et les procédés à employer, par une confiance absolue dans l'avenir, par une compréhension fraternelle à l'égard des populations, par le sentiment profond de la justice à rétablir; en un mot, attitude de Chefs, de Soldats chargés de faire triompher une grande cause.

- les futurs "Commissaires Politiques" seront sélectionnés directement par les officiers itinérants agissant en liaison étroite avec les autorités locales, enlevés adroitement puis formés dans des centres spéciaux tenus secrets.

3) Phase de mise en place

pendant laquelle :

- les "Commissaires "Politiques" seront discrètement réintroduits dans leurs douars et, protégés et contrôlés avec un extrême doigté, recruteront dans le secret les membres de l'infrastructure nouvelle, organisée en cellule suivant le système rebelle, et formeront les noyaux des futures bandes qui seront ultérieurement armées par nos soins.

- la conquête de la population à l'idéologie nouvelle se poursuivra et fera l'objet de contrôles systématiques.

4) Phase de consolidation

au cours de laquelle :

- l'infrastructure nouvelle, bénéficiant de l'appui initialement secret des Chefs civils et militaires, étend son autorité sur l'ensemble des populations et peut finalement être officialisée par l'investiture des Préfets, sous forme de délégations spéciales qui complèteront ou remplaceront celles qui ont été désignées récemment.

- les forces du maintien de l'ordre peuvent être regroupées et allégées pour ne plus former que l'ossature d'un réseau de sécurité; ce réseau, complété

. . .

par les auto-défenses mobiles issues des bandes créées au cours de la phase précédente, devra être sans cesse renseigné par l'ensemble de l'infrastructure nouvelle.

IV.- Les moyens dont nous disposons actuellement ne nous permettent pas d'appliquer de but en blanc cette méthode à l'ensemble de l'ALGERIE. Il est nécessaire de procéder par étapes successives.

Des instructions personnelles et secrètes fixeront en temps utiles les conditions dans lesquelles sera étendue aux différentes Divisions l'opération déjà amorcée dans une partie importante du territoire.

V.- En attendant, le Commandement doit dès maintenant se pénétrer des idées que j'ai décidé de mettre en oeuvre. Il faudra ensuite qu'il prépare les Cadres et la Troupe à les appliquer en liaison étroite avec les autorités civiles. Dans ce but, il conviendra de les faire connaître et comprendre progressivement, puis d'imposer à tous l'attitude intellectuelle qu'exige leur application.

Dans les zones où l'opération a été lancée, les Cadres ont adopté d'emblée cette méthode de pacification. C'est donc qu'elle répond à leurs préoccupations et à leurs aspirations.

Il appartiendra aux Généraux Commandant les Divisions Militaires et les zones opérationnelles d'exiger de tous une stricte discipline dans l'exécution. Pour y arriver, ils devront au cours de leurs inspections exposer eux-mêmes la méthode en obtenant la conviction et l'adhésion de chacun. Ils utiliseront les officiers itinérants pour les aider dans cette tâche.

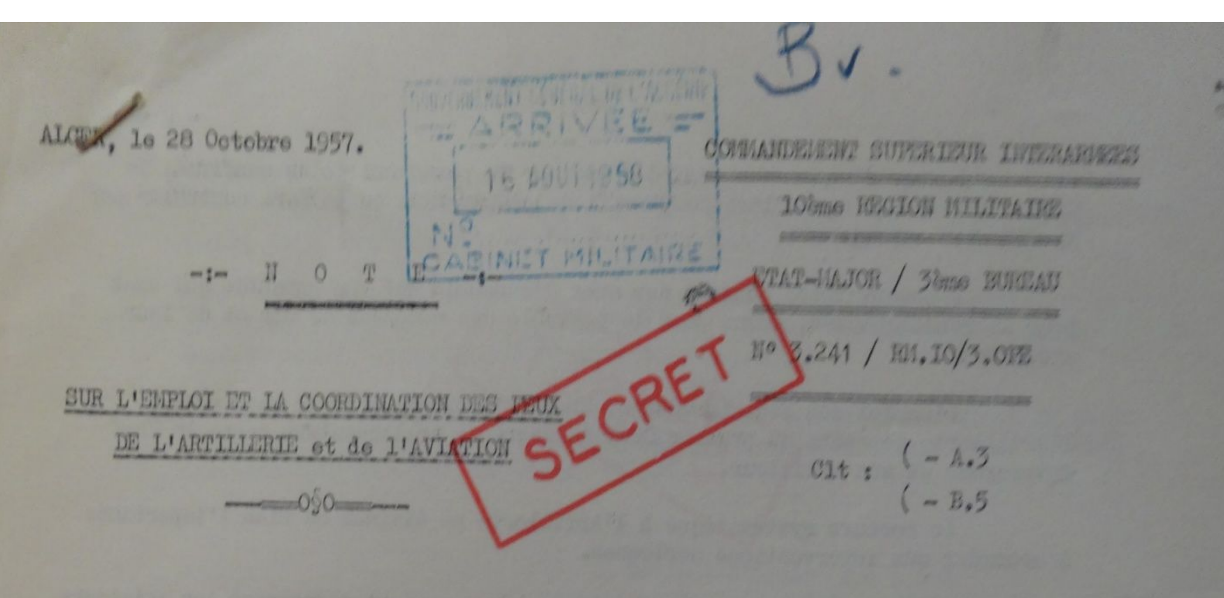
VI.- Il est évident que cette méthode ne peut prétendre au succès que si ces principes et les résultats qu'elle permettra d'obtenir <u>sont tenus rigoureusement secrets</u>.

Les Généraux commandant de Divisions Militaires et de zones opérationnelles voudront bien insister très fermement auprès de tous les cadres sur l'impérieuse nécessité d'une discrétion absolue.

- التعليمة رقم06 الصادرة عن الجنرال سالان القائد العام للقوات المسلحة -

مصدر الوثيقة : C.A.O.M..G.G.A.3R/387 Dossier « pacification »

الملحق رقم 20.



B.

ARRIVÉE

16 AOUT 1958

N°

CABINET MILITAIRE

ALGER, le 28 Octobre 1957.

COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMEES

10ème REGION MILITAIRE

ETAT-MAJOR / 3ème BUREAU

N° 3.241 / RM.10/3.OPE

SECRET

-:- N O T E -:-

SUR L'EMPLOI ET LA COORDINATION DES FEUX

DE L'ARTILLERIE et de l'AVIATION

——0§0——

Clt : (- A.3
(- B.5

I.- Le problème de la coordination des feux en cours d'opération comporte trois aspects essentiels :

a) - emploi de l'Artillerie ;

b) - coordination des feux de l'Artillerie et de l'Aviation ;

c) - sécurité de l'aviation au cours de ses interventions.

II.- a) - EMPLOI de l'ARTILLERIE.-

La conduite des opérations en Algérie fait ressortir une tendance exagérée à l'emploi des feux aériens. Beaucoup de Chefs semblent méconnaître que l'Artillerie est un outil de combat puissant, précis, toujours disponible et dont les délais d'intervention sont en général très réduits.

Aussi tout objectif justiciable de l'Artillerie doit-il être d'abord traité par elle avant qu'il soit fait appel aux moyens aériens.

Cependant l'Artillerie ne sera immédiatement disponible et efficace que si son emploi est prévu, organisé et si sa manoeuvre est conduite.

Pour que ces conditions soient remplies, quelques principes élémentaires ne doivent pas être perdues de vue, tant par le Commandant interarmes que par son artilleur.

SECRET

En particulier, les règles suivantes doivent être respectées :

- l'artilleur de l'opération doit être tenu constamment au courant de la préparation et du déroulement de la manoeuvre ;

- les chefs d'Artillerie doivent s'efforcer de mettre en place des D.L. et Observateurs avancés, confirmés et dynamiques.

Ceux-ci devront, par avance, puis au cours du déroulement, s'astreindre à un travail de préparation et, notamment, d'étude et de repérage du terrain.

..../....

Lorsqu'il sera nécessaire d'engager du personnel moins confirmé, le Chef d'Artillerie contrôlera ce travail de préparation ou le fera contrôler par un Officier expérimenté.

L'observatoire donnant des vues d'ensemble est une garantie qui vaut pour le renseignement, comme pour le contrôle des demandes de tir et de leur exécution.

L'emploi des feux incombe au Chef Interarmes, mais le rendement de l'Artillerie dépendra au premier Chef du dégré de collaboration entre le Chef Interarmes et son artilleur.

Le recours systématique à l'Artillerie ne diminue en rien l'importance à accorder aux interventions aériennes.

Au contraire, les canons employés à bon escient dispensent les aviateurs de certaines tâches qui leur sont actuellement réclamées à tort, et leur permettent de se consacrer aux missions qui dépassent les possibilités de l'Artillerie.

b) - COORDINATION DES FEUX D'ARTILLERIE et d'AVIATION.-

Les feux de l'Artillerie et de l'Aviation doivent être parfaitement combinés si l'on veut obtenir une neutralisation efficace et économique des objectifs.

A chaque échelon dispensateur des feux aériens (Zone ou P.C. opérationnel auquel un P.C.A est adapté), le Commandant de l'Artillerie et le Chef de la Section combinée Air-Terre doivent travailler en liaison intime.

Le Commandant de l'opération peut déléguer au Commandant de l'Artillerie la responsabilité de la conduite générale des feux et particulièrement celle de choisir entre feux d'artillerie et feux aériens, en fonction de la nature des objectifs et des effet escomptés.

c) - SECURITE des AVIONS et des HELICOPTERES.-

Une des responsabilités du Commandant Interarmes d'une opération consiste à assurer la sécurité des aéronefs vis-à-vis des projectiles d'artillerie ou de mortiers.

Cette sécurité est organisée par l'Artillerie et la Section combinée Air-Terre sous la responsabilité du Commandant de l'Artillerie. Elle se traduit par des interdictions à la chasse et aux hélicoptères et par des levées de tirs d'Artillerie (1).

..../....

---

(1) - Cf. la note sur l'emploi des hélicoptères du Général Commandant Supérieur Interarmées n° 620/RM.IO/3.AAP / 21.000/CAA/3.OP/DR du 7 Mai 1957.

- 3 -

III.- La présente note n'a d'autre but que de rappeler le cadre général dans lequel doit s'exercer la coordination des feux.

L'étude des points qui y sont soulevés devra être poursuivie dans le détail entre les Commandant de Corps d'Armée et de G.A.T.A.C., les Commandants de Zone et leurs Commandants d'Artillerie et de P.C.A.

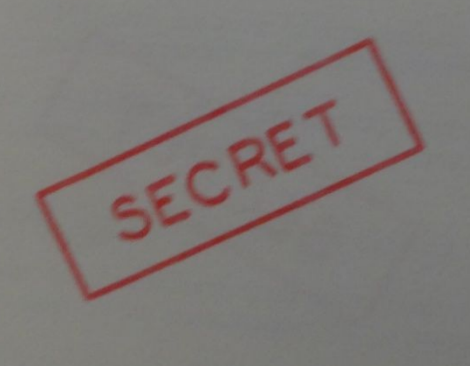
Les compte rendus d'opérations devront comporter désormais un paragraphe où le problème de la coordination des feux sera évoqué ainsi que les enseignements susceptibles d'être dégagés.

Le Général d'Armée S A L A N
Commandant Supérieur Interarmées
et Commandant la 10ème Région Militaire,

Signé : Général R. SALAN

P.A. Le Général de Brigade DULAC,
Chef d'Etat-Major,

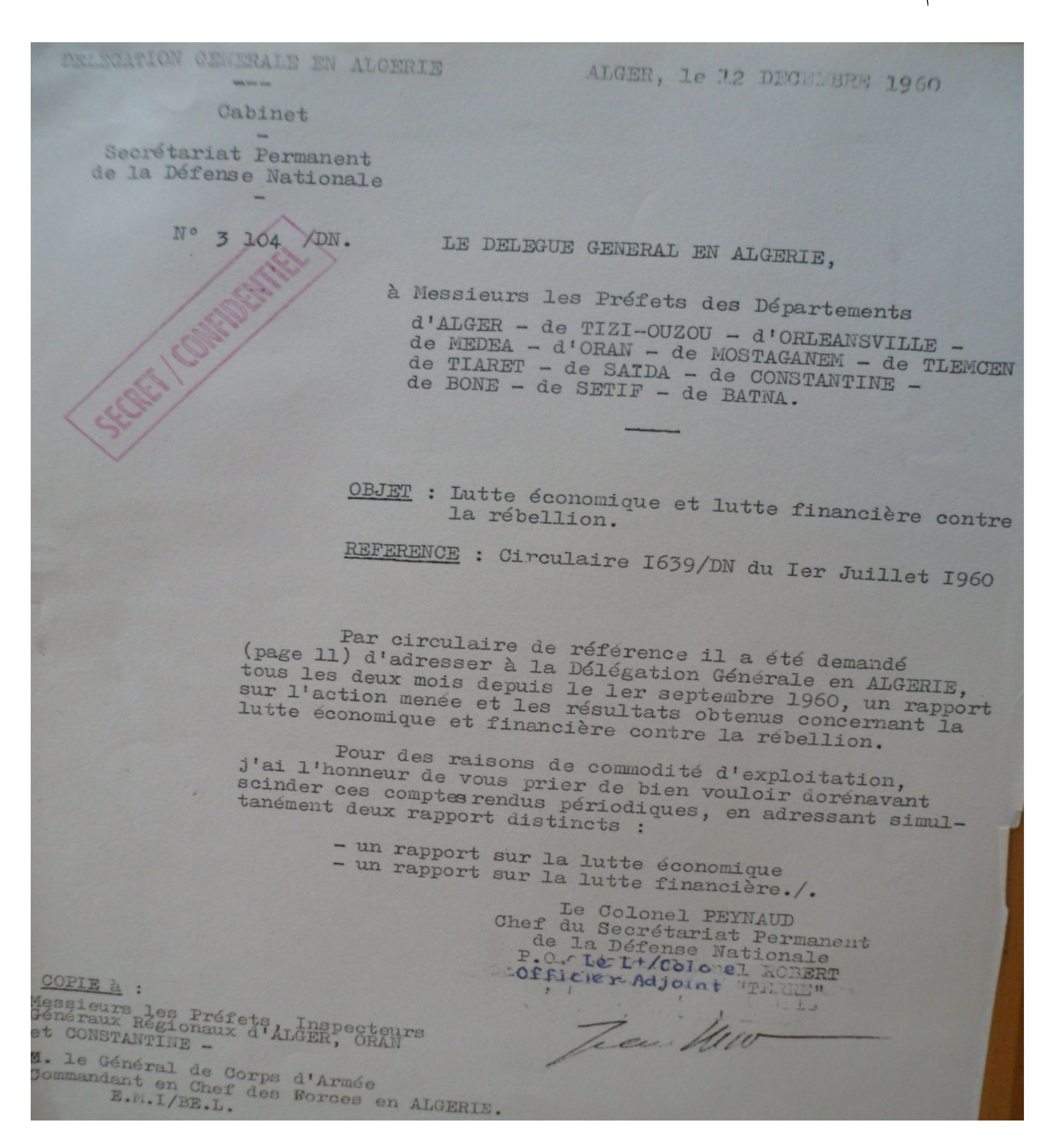
Signé : DULAC.



– تنسيق العمل بين وحدات الأسلاك العسكرية الفرنسية العاملة بالجزائر –

مصدر الوثيقة : C.A.O.M. G.G.A. 3R/391, Dossier « Directives 1958 »

الملحق رقم 21.



DELEGATION GENERALE EN ALGERIE

Cabinet

Secrétariat Permanent
de la Défense Nationale

ALGER, le 12 DECEMBRE 1960

N° 3 104 /DN.

SECRET / CONFIDENTIEL

LE DELEGUE GENERAL EN ALGERIE,

à Messieurs les Préfets des Départements
d'ALGER - de TIZI-OUZOU - d'ORLEANSVILLE -
de MEDEA - d'ORAN - de MOSTAGANEM - de TLEMCEN
de TIARET - de SAIDA - de CONSTANTINE -
de BONE - de SETIF - de BATNA.

OBJET : Lutte économique et lutte financière contre la rébellion.

REFERENCE : Circulaire I639/DN du Ier Juillet I960

Par circulaire de référence il a été demandé (page 11) d'adresser à la Délégation Générale en ALGERIE, tous les deux mois depuis le ler septembre 1960, un rapport sur l'action menée et les résultats obtenus concernant la lutte économique et financière contre la rébellion.

Pour des raisons de commodité d'exploitation, j'ai l'honneur de vous prier de bien vouloir dorénavant scinder ces comptes rendus périodiques, en adressant simultanément deux rapport distincts :

- un rapport sur la lutte économique
- un rapport sur la lutte financière./.

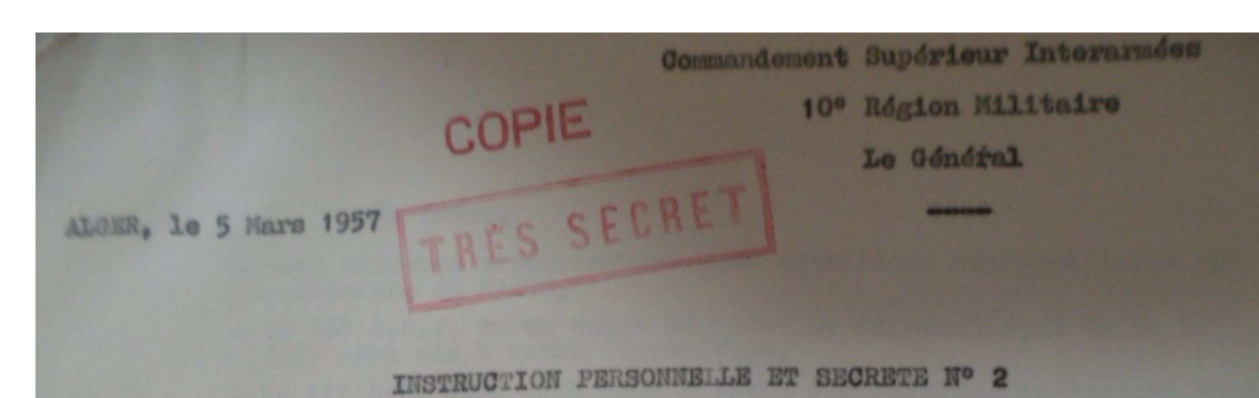
Le Colonel PEYNAUD
Chef du Secrétariat Permanent
de la Défense Nationale
P.O. Le Lt/Colonel ROBERT
Officier Adjoint "TERRE"

COPIE à :
Messieurs les Préfets, Inspecteurs Généraux Régionaux d'ALGER, ORAN et CONSTANTINE -
M. le Général de Corps d'Armée Commandant en Chef des Forces en ALGERIE.
E.M.I/BE.L.

– الحرب الاقتصادية ضد جيش التحرير الوطني –

مصدر الوثيقة : C.A.O.M.G.G.A.2R/162 , Dossier « Lutte économique et Financer contre les Rébellions , le 12/12/1960 »

الملحق رقم 22.



Commandement Supérieur Interarmées

10° Région Militaire

Le Général

ALGER, le 5 Mars 1957

COPIE

TRÈS SECRET

INSTRUCTION PERSONNELLE ET SECRETE N° 2

REFERENCE : Directive Générale N° 6

I.- Avec l'accord du Ministre résidant en ALGERIE, j'ai décidé d'appliquer l'action profonde de pacification définie par ma Directive Générale N° 6 dans un premier temps sur la zone opérationnelle de l'ouest algérois (département d'ORLEANSVILLE) puis dans un deuxième temps sur la zone opérationnelle du nord algérois (département d'ALGER).

II.- Vous aurez à conduire ces deux opérations et à assurer entre elles la coordination nécessaire. Votre mission est, après avoir anéanti l'infrastructure politico-militaire rebelle sur l'une et l'autre de ces zones, d'effacer toute trace de l'idéologie rebelle dans la population puis, tout en conquérant les esprits à l'idéologie définie en annexe, de mettre en place une infrastructure administrative et militaire dévouée à notre cause.

III.- Vous disposerez pour mener à bien cette opération, outre les moyens organiques implantés dans les zones en cause et les moyens propres à la Division Militaire d'ALGER, de moyens de réserve régionale mis à votre disposition dans les conditions de ma Note de Service N° 769/93 /RM.10/3-OPE TS du 2 Mars 1957.

. . .

En outre,

- vous recevrez prochainement deux bataillons métropolitains en provenance du MAROC,
- le 14° R.C.P. ou un autre Régiment de Parachutistes de la 25° D.P. sera mis à votre disposition,
- la 11° D.B.P.C., déjà mise à votre disposition, le restera dan la limite des hypothèques gouvernementales en cours d'élaboration,
- des hélicoptères lourds du G.H./2 seront mis en place sur ordr ultérieur,
- les moyens du Bureau Psychologique de la 10° Région Militaire seront mis à votre disposition pour appuyer les vôtres.

IV.- Monsieur Jean SERVIER, attaché au Cabinet du Ministre résidant a été désigné pour remplir à vos côtés comme à ceux de l'I.G.A.M.E. d'ALGER et du Préfet d'ORLEANSVILLE le rôle de Conseiller Politique.

L'Administration civile des départements en cause recevra dans les jours à venir des instructions du Ministre résidant lui enjoignant de vous apporter son concours total dans les différentes phases de l'action qui vous incombe.

V.- Le Colonel Chef du Bureau d'Action Psychologique de la Région sera votre conseiller en matière d'Action et de Guerre Psychologiques.

VI.- J'attire votre attention sur la nécessité d'adapter étroitement les procédés tactiques à employer au caractère très particulier de la mission qui vous est impartie.

A l'exception des opérations qui seront indispensables pour détruire les bandes armées, les actions à conduire, à notre initiative bien entendu, par les unités de renforcement comme par les unités de secteur s'apparentent davantage à des opérations de police qu'à des combats. La plupart d'entre elles viseront en effet la capture ou l'anéantissement des membres de l'infrastructure rebelle.

...

Elles prendront donc l'aspect de rafles menées systématiquement dan une zone déterminée jusqu'à obtention du but recherché.

A cet égard, l'expérience en cours à ALGER a montré la primauté de la recherche et de l'exploitation du renseignement. Il apparaît essentiel de rappeler à tous les Cadres que c'est une mission permanente qui n'est pas l'apanage d'Officiers ou de Services spécialisés.

VII.- Il est essentiel d'autre part que les moyens psychologiques spécialisés exploitent sans délai ces résultats. Ils devraient donc être répartis entre les unités avec un soin particulie

VIII.- L'action à conduire dans la zone opérationnelle de l'ouest algérois prendra le nom conventionnel d'opération "PILOTE N° 1". La phase préparatoire étant déjà largement amorcée, la phase d'assainissement de cette opération commencera en principe le 15 Mars.

Compte tenu de l'action de nettoyage poursuivie à ALGER, vous me proposerez les modalités de l'opération à conduire sur la MITIDJA et la date à laquelle elle pourra être déclenchée. Cette opération portera le nom code de "PILOTE N° 2".

Le Général d'Armée SALAN
Commandant la 10° Région Militaire
Commandant Supérieur Interarmées.
signé : SALAN

-التعليمة رقم02 الصادرة عن الجنرال رؤول سالان ، والتي تعطي اهتماما كبيرا للولاية الرابعة-

مصدر الوثيقة : C.A.O.M.G.G.A.3R/387, Dossier « Pacification »

الملحق رقم 23.

ALGER

P.R.G.

AF/RT

N° 9.887 /S/RG/SPEC

Ex. 16./19

ALGER, le 9 Juillet 1959

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET - a/s Activité F.L.N. Désaccord entre les chefs de wilaya et le G.P.R.A.

I - RENSEIGNEMENTS -

Source	H.C.
Date des faits	actuels
Date du renseignement	9 Juillet 1959
Valeur	C/3

Les milieux nationalistes répandent que les responsables F.L.N. des wilayas III et IV viennent de recevoir les nouvelles directives du G.P.R.A. tant sur le plan politique que sur le plan opérationnel.

Ces directives ont fait l'objet d'une étude particulièrement approfondie au cours d'une série de réunions.

A l'issue de celles-ci les responsables F.L.N d'Algérie se sont refusés à appliquer pour l'instant les instructions du G.P.R.A.

Ils sont décidés à maintenir leur position tant que les problèmes militaires, qui leur semblent être perdus de vue par l'organisation extérieure, ne seront pas résolus.

A cet effet les chefs des wilayas d'Algérie envisagent de tenir une importante réunion sous forme de congrès.

A l'ordre du jour seront notamment débattues les questions que comptent conjointement présenter les wilayas III et IV :

SECRET

2

1°/ Obligation pour le G.P.R.A. de consulter les chefs de wilayas avant de prendre des décisions importantes ayant trait à l'organisation politique et militaire en Algérie.

2°/ Participation de délégués de wilayas aux réunions du G.P.R.A devant aboutir à la diffusion de nouvelles directives.

3°/ Une autonomie plus grande des responsables à l'intérieur de wilayas, notamment en ce qui concerne les mutations.

4°/ La création en Algérie d'un Etat-Major supérieur de la guerre groupant les chefs de wilayas.

II - MESURES PRISES -

Diffusion de la présente note.

Le Commissaire Divisionnaire AUBLET Robert
Chef du Service Départemental des Renseignements Généraux

-الاقتراحات المقدمة من قبل الولايتين الثالثة والرابعة للحكومة المؤقتة –

مصدر الوثيقة : C.A.O.M. 91. 3F/144, Dossier « F.L.N. »

الملحق 24.

A N N E X E I.E.

I/- PRINCIPAUX CHEFS REBELLES IDENTIFIES MIS HORS DE COMBAT.

	NOMS - PRENOMS - ALIAS	GRADES & FONCTIONS	CIRCONSTANCES SOMMAIRES
COMITES DE WILAYA ET SERVICES ANNEXES	BOUGARA M'HAMED B.LARBI alias SI M' HAMED	Colonel D.P.M. Wilaya 4	tué le 5 Mai 1959
	BOUCHOUCHI RACHID alias SI RACHID	Lieutenant ex L.R.43- secrétaire Wilaya 4	tué le 5 Mai I959
	HADJ HAMDI Ahmed	S/Lieutenant Morchid - Wilaya 4	Capturé le 21 Mai I959
	EL HAROUCI Ahmed	Aspirant S.P.I. Wilaya 4	Capturé le 27 Avril I959
MINTAQUA 1 COMITES DE MINTAQUA ET SERVICES ANNEXES	BOUALEM MOHAMED SAID alias " le Moniteur"	Lieutenant C.M.Mintaqua 1 W.4.	tué le 11 Mai 1959
	ALI BEN YOUCEF	Aspirant Secrétaire Mintaqua 1 Wilaya 4	Capturé le 17 Juin I959
	AHMED SERIET	Adjudant ex. Chef de section commando 41	tué le 26 Avril I959
NAHIA 1 .M.1	D A H M A N E	Adjudant C.P.M. K.1. Nahia 411	tué le 13 Mai I959
	SI AHMOUD	Adjudant Katiba 411	tué le 18 Avril I959
	MOH EL CAMION	Sergt-chef Katiba 411	tué le 18 Avril I959
	ABDALLAH	Adjudant Artificier Nahia 411	tué le 18 Avril 1959

./.

NAHIA 3- M.1.	A I S S A	Aspirant KATIBA 413	tué le 17 Mai 1959
	BOUDJEMAA	Adjudant C.P.M. K.3. Nahia 413	Capturé le 30 Avril 1959
NAHIA 4 - M 1	ABDELAZIZ EL OUAZANI alias " SI CHERIF "	Aspirant L.R. Nahia 414	Rallié le Ier Juin 1959
	EL HADJ	Adjudant C.P.M. K.3. Nahia 414	tué le 18 Avril 1959
	SIRINE RABAH	Chef de section Katiba 414	tué le 12 Mai 1959
	BEN YOUCEF	Adjudant Intendant Nahia 414	tué le 17 Mai 1959
	CHERGUI Rabah	Adjudant Cdt. la Katiba 414 en remplacement de ZOUBIR blessé	tué le 18 Juin 1959
MINTAQUA 2 COMITE ET SERVICES ANNEXES	BOUNOUADER BOUALEM alias SI BOUALEM	Lieutenant L.R. Mintaqua 2 - W.4.	tué le Ier Mai 1959
	FERHAT RAMDANE alias " SI LAKHDAR "	S/Lieutenant chef Service Génie Mintaqua 2 - W.4.	capturé le 21 Mai 1959
NAHIA 1 - M.2.	HADJ RIH	Adjudant C.P.M. K.1. Nahia 421	tué le Ier Mai 1959
NAHIA 2 - M.2.	ABDELMADJID	Adjudant Adjoint Katiba 422	tué le 26 Avril 1959
	MAHFOUD	Chef de section Katiba 422	tué le 26 Avril 1959
	BOUADJADJA Ali	Adjudant C.P.M. K.2. Nahia 422	Capturé le 27 Avril 1959
NAHIA 4 - M.2.	MOHAMED MESSILE	Aspirant L.R. Nahia 424	tué le 5 Mai 1959
	KADDOUR AHMED	Secrétaire Nahia 424	Capturé le 21 Mai 1959

MINTAQUA 3 Comité et services annexes	AOUTIA Hocine alias SI KHALED	Lieutenant C.P. M.3. W.4.	tué le 20 Mai I959
NAHIA 3 - M.3.	ABDELWAHAB alias SI AISSA.	S/Lieutenant C.P.M. Nahia 433	tué le 17 Mai I959
MINTAQUA 4 Comité et services annexes	BATEL HAMDANE OUAMEUR AHMED	Lieutenant C.P. Mintaqua 4 W.4 Secrétaire Mint. 4	Aurait été tué date indéterminée F/6 non recoupé. rallié le 3 Juin I959
NAHIA 1 M.4.	BELLOUNI MAHFOUD	Aspirant C.P. Nahia 441	Capturé le 13 Mai I959
NAHIA 3 M.4.	SANDJASSAME	Adjudant C.P.M. K.1. N. 443	capturé le Ier Mai I959
WILAYA 3 MINTAQUA 4 COMITE DE MINTAQUA	SAKRI MOHAND REKIKA Mouloud	Lieutenant C.M. M.4. - W.3. S/Lieutenant S.P.I. M.4. W.3.	tué le 5 Mai I959 Capturé le 6 Mai I959
NAHIA 3 M.4.	AREZKI Rabah AKLI MOH Saïd	Aspirant C.M. Nahia 343 Aspirant C.P. Nahia 343	tué le 11 Mai I959 tué le 9 Mai I959
WILAYA 6 MINTAQUA 1 NAHIA 3	GUESMI Ahmed alias MAHDJOUB SI AMAR ACHOUR MADANI Omar	Sous-Lieutenant C.P.M. Nahia 613 Aspirant C.M. Nahia 613 Adjudant Chef de section Katiba 613 Aspirant C.P. Nahia 613	tué le 5 Mai I959 tué le 5 Mai I959 tué le 4 Juin I959 Rallié le 14 Mai I959

./.

- تأثر قادة الهيئات القيادية للولاية الرابعة بمخطط شال -

مصدر الوثيقة : S.H.A.T, 1H2754 , « Directives Politiques , sur l'Organisations Générales En wilaya 4 »Annexe N° 01.

الملحق رقم 25.

.../...   3.-

5.- RESULTATS OBTENUS.-

51 - Atteinte portée au potentiel rebelle.-

511.- Destruction du potentiel.-

511.1- Plus de 2.200 rebelles ont été mis hors de combat dans les régions traitées au cours des opérations. (3.700 pour l'ensemble du C.A.A.)
- 1.756 tués.
471 prisonniers.
13 ralliés.

parmi lesquels 40 Chefs importants ont été identifiés.

Presque toutes les unités rebelles ont été accrochées sévèrement; leurs pertes en personnel représentent plus de 45 % de leurs effectifs.

Parallèlement à l'action contre les bandes, une lutte sévère a été menée contre l'O.P.A. dont 940 membres ont été arrêtés - (1.458 pour l'ensemble du C.A.A.).

511.2 - Les pertes en armement s'élèvent au total à 1.260 armes (2) dont

- 595 armes de guerre (dont 28 armes collectives).
- 244 armes de poing.
- 421 armes de chasse.

L'armement de guerre saisi représente 30 % du potentiel des unités rebelles opérant dans la zone traitée.

512 - Destruction de l'Infrastructure.-

L'infrastructure rebelle a été sérieusement détruite en particulier dans l'OUARSENIS, les monts de CHERCHELLOIS, l'Atlas au Sud de BLIDA et la Région des ALI-BOU-NAB.

Dans l'ensemble, 340 caches ou postes ont été découverts et détruits parmi lesquels :

- 2 ateliers ou armurerie.
- 3 infirmeries.
- 7 dépôts de vivres de plus d'une tonne.
- 9 cantonnements.
- 5 stocks importants de médicaments.

513 - Désorganisation.-

Aux pertes en personnel et en matériel vient s'ajouter les destructions infligées aux moyens de Commandement rebelle.

Le P.C. de la Wilaya 4 a été sérieusement touché et a perdu 3 de ses Officiers dont le Commandant de Wilaya, et laissé entre nos mains des documents importants.

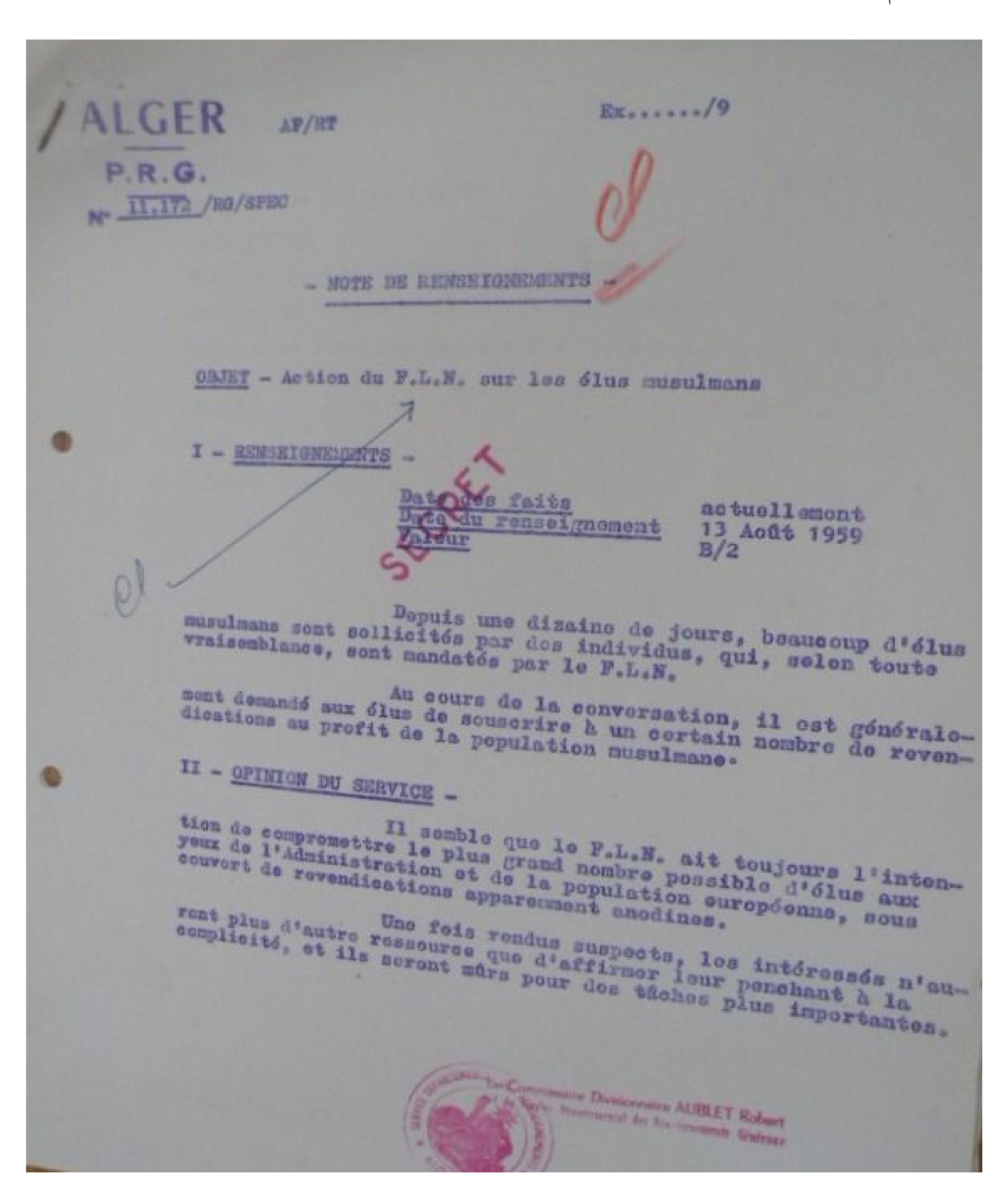
.../...

(2) - total du Corps d'Armée d'ALGER pour la même période : 2053 armes.

– أثر مخطط شال على الجانب العسكري بالولاية الرابعة –

مصدر الوثيقة: S.H.A.T, 1H 754, Dossier N° 08 « Opération Courroie 18 Avril au 19 Juin 1959

الملحق رقم 26.



ALGER AP/RT

Ex....../9

P.R.G.

N° 11.172 /RG/SPEC

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET - Action du F.L.N. sur les élus musulmans

I - RENSEIGNEMENTS -

SECRET

Date des faits	actuellement
Date du renseignement	13 Août 1959
Valeur	B/2

Depuis une dizaine de jours, beaucoup d'élus musulmans sont sollicités par des individus, qui, selon toute vraisemblance, sont mandatés par le F.L.N.

Au cours de la conversation, il est généralement demandé aux élus de souscrire à un certain nombre de revendications au profit de la population musulmane.

II - OPINION DU SERVICE -

Il semble que le F.L.N. ait toujours l'intention de compromettre le plus grand nombre possible d'élus aux yeux de l'Administration et de la population européenne, sous couvert de revendications apparemment anodines.

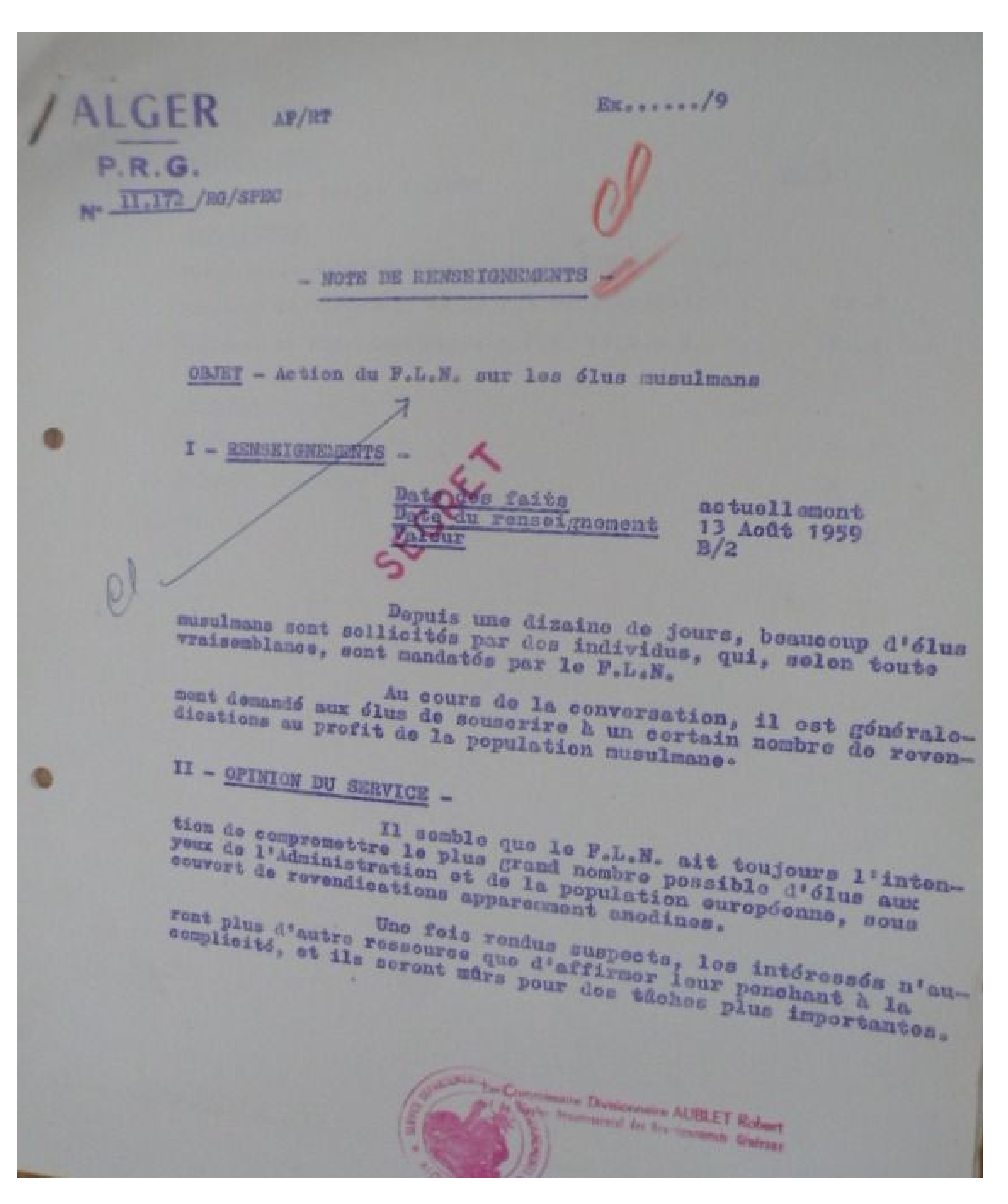
Une fois rendus suspects, les intéressés n'auront plus d'autre ressource que d'affirmer leur penchant à la complicité, et ils seront mûrs pour des tâches plus importantes.

Le Commissaire Divisionnaire AUBLET Robert

– نموذج من المراسلات بين الحكومة المؤقتة والولاية الرابعة –

مصدر الوثيقة : S.H.A.T, 1H1644 ,Dossier « Directives Politiques , sur l'Organisations Générales

الملحق رقم 27.



ALGER AF/HT

Ex....../9

P.R.G.

N° 11.172 /RG/SPEC

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET - Action du F.L.N. sur les élus musulmans

I - RENSEIGNEMENTS -

SECRET

Date des faits	actuellement
Date du renseignement	13 Août 1959
Valeur	B/2

Depuis une dizaine de jours, beaucoup d'élus musulmans sont sollicités par des individus, qui, selon toute vraisemblance, sont mandatés par le F.L.N.

Au cours de la conversation, il est généralement demandé aux élus de souscrire à un certain nombre de revendications au profit de la population musulmane.

II - OPINION DU SERVICE -

Il semble que le F.L.N. ait toujours l'intention de compromettre le plus grand nombre possible d'élus aux yeux de l'Administration et de la population européenne, sous couvert de revendications apparemment anodines.

Une fois rendus suspects, les intéressés n'auront plus d'autre ressource que d'affirmer leur penchant à la complicité, et ils seront mûrs pour des tâches plus importantes.

Le Commissaire Divisionnaire AUBLET Robert

-كسب جبهة التحرير الوطني للمنتخبين الجزائريين –

مصدر الوثيقة : .C.A.O.M.91. 3F/144

الملحق رقم 28.

ALGER

P.R.G.

N° 11498 C/RG/SPEC

DJP/RT

Ex....../12

ALGER, le 21 AOUT 1959

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET - a/s d'une médaille de F.L.N. - A.L.N.

I - RENSEIGNEMENTS -

Source	Informateur habituel
Date des faits	actuelle
Date du renseignement	20 AOUT 1959
Valeur	C/3

Le F.L.N. - A.L.N. vient de décider qu'une nouvelle décoration appelée " Médaille de la Résistance Algérienne " récompenserait les civils F.S.N.A. qui " combattent dans l'ombre " (Moussebels).

De petites dimensions, elle est constituée de trois bandes, verte, blanche, rouge, accolées, et pourra être portée soit sur le revers des poches supérieures d'une veste, soit à l'intérieur d'un béret, d'une chéchia ou d'une calotte.

Afin de ne pas trop se faire remarquer, il est prescrit aux " décorés ", outre la décoration elle-même, de coudre plusieurs petites bandes de mêmes couleurs en divers endroits des vêtements.

II - MESURES PRISES -

Rédaction de la présente note.

III- OPINION DU SERVICE -

Renseignement qui mérite d'être suivi.

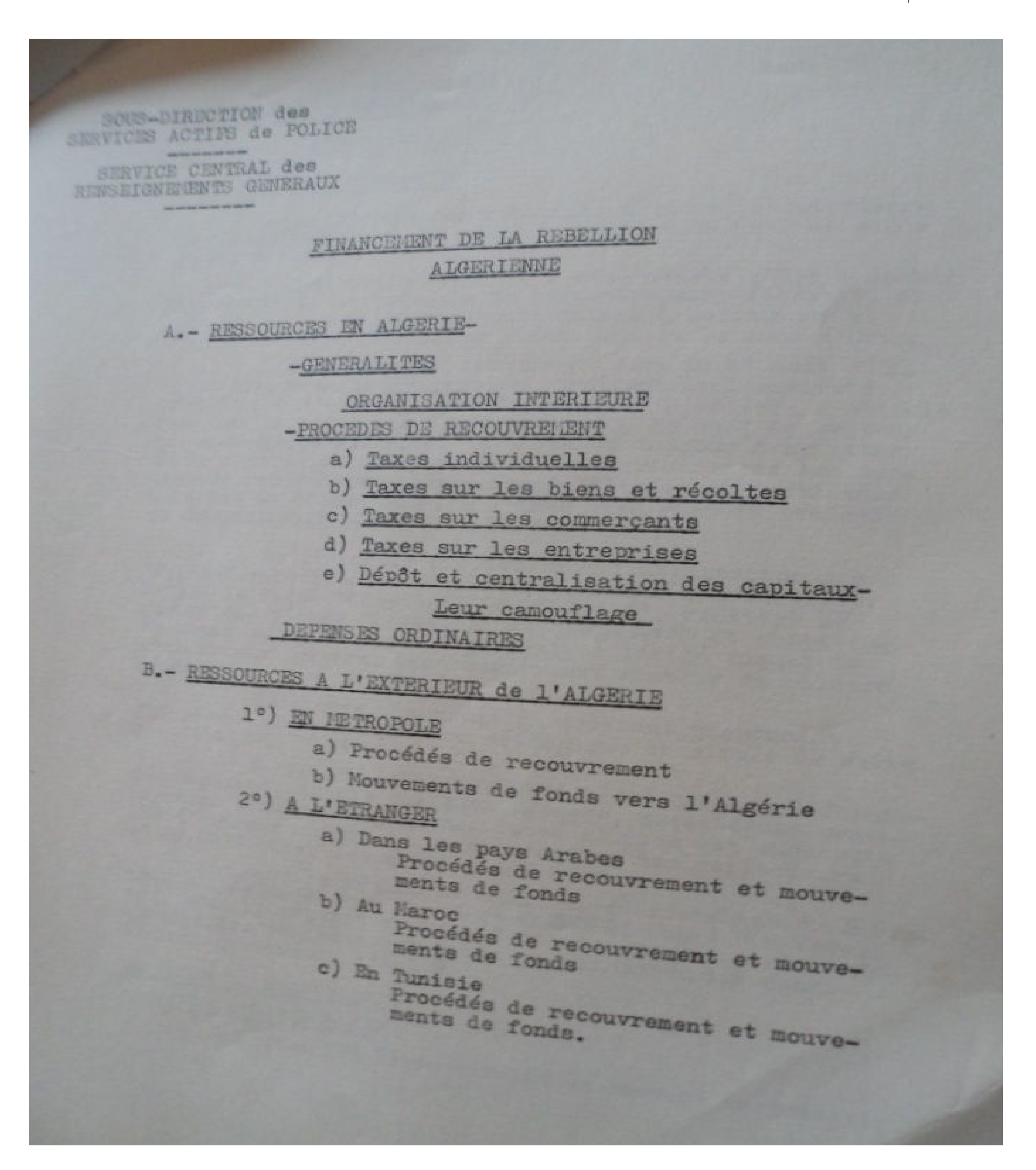
Le Commissaire Divisionnaire AUBLET Robert

CONFIDENTIEL

- هيكلة الجزائريين المدنيين كمسبلين لدعم صفوف الثورة -

مصدر الوثيقة : C.A.O.M.91.3F/144

الملحق رقم 29


SOUS-DIRECTION des
SERVICES ACTIFS de POLICE

SERVICE CENTRAL des
RENSEIGNEMENTS GENERAUX

FINANCEMENT DE LA REBELLION
ALGERIENNE

A.- RESSOURCES EN ALGERIE-

-GENERALITES

ORGANISATION INTERIEURE

-PROCEDES DE RECOUVREMENT

a) Taxes individuelles

b) Taxes sur les biens et récoltes

c) Taxes sur les commerçants

d) Taxes sur les entreprises

e) Dépôt et centralisation des capitaux-
Leur camouflage

DEPENSES ORDINAIRES

B.- RESSOURCES A L'EXTERIEUR de l'ALGERIE

1°) EN METROPOLE

a) Procédés de recouvrement

b) Mouvements de fonds vers l'Algérie

2°) A L'ETRANGER

a) Dans les pays Arabes
Procédés de recouvrement et mouvements de fonds

b) Au Maroc
Procédés de recouvrement et mouvements de fonds

c) En Tunisie
Procédés de recouvrement et mouvements de fonds.

- مصادر الدخل لجبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج -

مصدر الوثيقة : C.A.O.M, G.G.A ,7G/1201, Dossier « Financement du F.L.N 1957-1959. » le 17/07/1957 ,p2.

الملحق رقم 30.

TRES SECRET

-7-

De plus, d'après l'interrogatoire d'un rebelle de la région de PHILIPPEVILLE (fin Janvier), un important convoi en provenance de TUNISIE et composé d'individus originaires de la Kabylie, se serait trouvé entre le 23 et le 27 Janvier dans la zone au sud et Sud-Ouest de JEMMAPES. Ce convoi aurait été composé de 400 hommes répartis en deux éléments acheminant un total de 600 armes de guerre et 25 charges de mulets.

224.- Wilaya IV - Auparavant rattachée au MAROC, la Wilaya IV - dont le potentiel était également demeuré d'un niveau assez bas - est devenue bénéficiaire depuis Septembre 57 d'un courant de ravitaillement venant de TUNISIE à travers la Wilaya I. Cet effort paraît avoir été la conséquence des missions effectuées à l'extérieur par DEHILES SLIMANE, le "Commandant" SALAH et BAGHDADI. En plus des apports venus du MAROC, la Wilaya IV a reçu de TUNISIE :

- le convoi "Youssef" ayant passé le barrage au début Septembre (déjà cité) parvenu à destination en Novembre à travers les Wilaya 2 et 3 et ayant effectivement livré : 47 fusils-mitrailleurs, 30 pistolets-mitrailleurs, 20 fusils de guerre, 22 pistolets-automatiques et I7.000 cartouches diverses(1)

- le convoi "Baghdadi" parvenu en zone 2 de la Wilaya IV vers le 20 Janvier, comprenant une compagnie d'acheminement avec 5 mulets et une compagnie d'escorte fournie par chaque zone traversée. L'armement de ce convoi a été réparti également entre les 3 zones de la Wilaya et parmi le lot affecté à la zone 3 figuraient 5 ou 6 fusils-mitrailleurs, 2 mitrailleuses, 4 lance-fusées antichar et des armes individuelles.

.../...

---

(1):En fait, le convoi "Youssef" avait franchi la frontière avec 329 armes (P.A. exclus) dont 52 F.M. et 75.000 cartouches. Il avait perdu en cours de route six armes dont 2 F.M. La Wilaya IV a accusé réception de 97 armes dont 47 F.M. et I7.000 cartouches. La différence porte donc sur 226 armes dont 3 F.M. et 58.000 cartouches. En admettant que "Youssef" soit reparti en TUNISIE avec une escorte armée, il apparaît qu'une grande partie de cette différence a pu - soit être livrée à la Wilaya IV avec du retard (le convoi ayant été fractionné en 2 échelons) - soit être interceptée par la Wilaya III.

TRES SECRET

Par ailleurs, l'armement suivant avait été expédié à la Wilaya IV par l'organisation logistique de TUNISIE entre le 11 Octobre et le 3I Décembre 1957, non compris le convoi "Youssef" parti de TUNISIE au début de septembre: 745 armes dont 95 armes collectives (parmi celles-ci 46 mitrailleuses MG et 30 fusils-mitrailleurs). Ces matériels auraient été répartis entre six compagnies représentant un effectif total de 800 hommes. Le convoi "Baghdadi" était constitué très vraisemblablement par l'une de ces compagnies. Deux autres ont été en grande partie interceptées en Janvier (cf.paragraphe 2I2). Enfin, les trois dernières sont actuellement en cours de route et probablement même, arrivées à destination.

Le 9 Février un nouveau convoi se dirigeant vers la Wilaya IV a été intercepté à 25 Km S.E. de KHENCHELA, perdant 5I armes de guerre dont 2 fusils-mitrailleurs, 5 mitrailleuses, 2 mortiers et des munitions. Ce convoi était parti de TADJEROUINE à la fin de Janvier et était passé au sud du barrage.

Le total des apports reçus de l'Est par la Wilaya IV, depuis le début Novembre jusqu'à la fin de Janvier, atteindrait donc le chiffre maximum de 740 armes dont I23 collectives, alors que cette Wilaya n'a perdu dans le même temps qu'une quarantaine d'armes de guerre, mais aucune arme collective (différence entre les saisies et les pertes).

Le potentiel de la Wilaya IV, évalué en Octobre à un millier d'armes de guerre dont 50 collectives, pourrait alors s'élever au maximum actuel de I700 armes dont I70 collectives, ce qui peut se traduire par une efficacité doublée, (compte non tenu des apports venant du MAROC).

o

o o o

23)- Conclusion -

La période d'Octobre à Janvier 1958 a donc été marquée par la poursuite de l'effort logistique intense observé depuis le printemps dernier à partir de la TUNISIE. A l'organisation F.L.N. de TUNISIE, se trouvent désormais rattachées non seulement les Wilayas I, II et III, mais aussi pour la plus grande part la Wilaya IV.

.../...

- تزود الولاية الولاية الرابعة بالأسلحة والذخيرة من الخارج سنة 1957-

مصدر الوثيقة : C.A.O.M, G.G.A., 3R/456 , Document « Avirabllement les Rebellions en Armes et Munitions »

الملحق رقم 31.

AR

ALGER, le 23 MAI 1957

SECRET/CONFIDENTIEL

10° REGION MILITAIRE

ETAT-MAJOR

Bureau Psychologique

N° 446 /RM.10/PSY-GP

Télé. : Mogador 21-15, 29-16

Ligne directe : 257-59

Le Général d'Armée SALAN
Commandant la 10° Région Militaire
Commandant Supérieur Interarmées

à

Monsieur le Ministre Résidant
en Algérie

9

ARRIVÉE 25 MAI 1957
N° : 7545
CABINET MILITAIRE

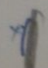
L'application à la région de l'ATLAS BLIDEEN et à ses approches Nord et Sud des méthodes expérimentées avec succès dans l'ORLEANSVILLOIS pose, étant donné la densité de l'habitant européen, le problème de l'attitude des Français de Souche face aux objectifs immédiats que vous avez proposés à l'Administration et aux Forces de l'Ordre.

Nous ne parviendrons en effet à dégager les effectifs suffisants pour occuper efficacement le massif montagneux que dans la mesure où nous amènerons les Français à s'engager dans la voie qui est la nôtre. Colons et habitants des petites localités de la MITIDJA doivent être conduits à renouer le contact avec la population musulmane, à participer avec elle à l'auto-défense et à la vie administrative de cette région.

Il est indispensable d'atteindre rapidement ce but. Une action psychologique bien menée pourrait, semble-t-il, dans un premier temps amener l'ensemble de la population européenne à prendre conscience des aspirations profondes que les évènements des vingt dernières années ont fait naître dans la population musulmane. A partir de là il serait possible de faire sentir aux Français de souche la nécessité d'adopter une attitude compréhensive et constructrice sous peine de rendre vains les efforts consentis par la Métropole.

2.-

Une telle action psychologique ne saurait s'accomoder des seuls procédés ordinaires de la propagande. Il me paraît indispensable de combiner les différents moyens dont nous disposons dans l'immédiat. C'est ainsi par exemple que nous pourrions :



- abonner gratuitement au BLED tous les Français servant dans les Unités Territoriales et orienter progressivement le journal dans le sens voulu,

- distribuer à tous les Officiers et Sous-Officiers de réserve un bulletin d'information qui serait rédigé par le Bureau Psychologique de mon Etat-Major et vos services d'Information. Ce bulletin donnerait outre des informations militaires et administratives plus etoffées que la Presse, des récits vivants du travail de pacification accompli dans le bled. Il pourrait ainsi associer de plus en plus les Français de souche aux efforts accomplis par l'Administration et l'Armée et les faire peu à peu participer à leur état d'esprit,

- poursuivre et étendre les émissions radio du genre de celle de Monsieur Jacques le Prévot,

- enfin organiser une sorte "d'abbaye de ROYAUMONT" où de hauts fonctionnaires civils, des Officiers et des Français de souche choisis en fonction de leur influence dans les différents milieux aborderaient les problèmes que pose le rapprochement des deux communautés Française et Musulmane et étudier les solutions les plus propres à les résoudre.

Si cette manière de voir recueillait votre assentiment, il serait bon me semble-t-il qu'une commission composée de membres de votre Cabinet et d'Officiers de mon Etat-Major se réunisse et vous propose les mesures permettant de réaliser sans délai ces suggestions.



– نموذج من سياسة الضغط العسكري الفرنسي على مناطق الولاية الرابعة –

مصدر الوثيقة : C.A.O.M , G.G.A,3R/387


البيبليوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع: المستخدمة في البحث.

1) الوثائق الأرشيفية :

أ) وثائق المجلس الوطني والحكومة المؤقتة .Répertoire C.N.R.A. et G.P.R.A ومنها .

–B 001 ,D004 , P001 à 0033.

–B003 , D001 , P 001 à 0016.

-B004, D001 , p001 à 019.

-B006, D001, P005.

-B 005 , D 001, P 002.

- B018 , D005 , P 0023.

- B020 , D 001, P005.

-B024 , D003 , 024.

ب) وثائق بعض دور الأرشيف الفرنسية ، و من بينها :

1) مركز الأرشيف لما وراء البحار (C.A.O.M)

- C.A.O.M, G.G.A ,7G/512 , 1201,1202,1203, 1214, 1220,1223,1246,1247.

- – C.A.O.M, 91,3F/ 144 ,147

- C.A.O.M, G.G.A , 2R/162 , 3R/387 ,391,392,432, 457,458,459,460,515,516, 546,547 , 587,588,589, 590.

2) أرشيف المصالح التاريخية للقوات البرية ، والذي من بينه العلب التالية.

- S.H.A.T, Serie 1H (1H6 , 1H12 , 1H30 ,1H20,1H22 ,1H32, 1H 59,1H70,795. 1H852, 1H854, 1H2703, 1H2734, 1H2735, 1H2736, 1H2754, 1H3128Bis ,3266, 1H4020.)

3) الأرشيف غير المصنف ، والمراد به تلك الوثائق التي بحوزة بعض إطارات الثورة التحريرية والذي لم ينشر بعد ، مثل تلك الوثائق التي سلمت لي من قبل الرائد أمحمد ديرة قائد المنطقة الخامسة من الولاية الرابعة ، أو الذي نشر كمادة خام في بعض مذكرات المجاهدين ولكنه لم يستغل في الدراسة والتحليل التاريخي مثلما هو موجود في مذكرات علي كافي ، يوسف بن خدة وغيرهما ، مع العلم أن تلك الوثائق لم

يعثر على نسخ منها لا في مركز الأرشيف الوطني ولا في مراكز الأرشيف الفرنسية مما زاد في قيمتها العلمية رغم أنها لم تصنف كوثائق رسمية بمؤسسات الأرشيف.

2) المصادر والمراجع باللغة العربية .

آ) **المصادر:**

1) الصحف والوثائق الصادرة أثناء الثورة .

- أعداد من صحيفة المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة التحرير الوطني لسنتي 1957/1956.

- بعض الاعداد من صحيفة المجاهد ، لسان حال جبهة التحرير الوطني للفترة ما بين 1956 إلى1962.

- بعض الأعداد من مجلة الشباب الجزائري للفترة ما بين 1959-1962.

- جبهة وجيش التحرير الوطني ، المحافظ السياسي ، بدون تاريخ نشر.

- جبهة وجيش التحرير الوطني ، الولاية الرابعة ، بدون تاريخ نشر.

- صحيفة المجاهد ، نشرة خاصة بالولاية الرابعة ، بدون تاريخ نشر.

2) الوثائق الصادرة بعد الاستقلال.

- المنظمة الوطنية للمجاهدين ، تقرير الملتقى الجهوري المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية "،التقرير_السياسي للولاية الرابعة" الجزء الأول الفترة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958 ، المطبعة الشعبية للجيش الشعبي الوطني ، د.ت.ط.

- م. و.م، التقرير السياسي للولاية الرابعة ، المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل_وقائع وأحداث الثورة التحريرية ، الجزء الأول من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958 ، مطبعة المجلس الشعبي الوطني ، الجزائر د.ت.ط.

- م.و.م. ، التقرير السياسي للولاية الأولى ، المقدم للملتقى الرابع لتسجيل وقائع_وأحداث الثورة التحريرية ، باتنة ، د.ت.ط.

- م.و.م. ، المكتب الولائي للمجاهدين بالمدية ، ملف تاريخ الثورة التحريرية ، مرحلة 1956/08/20 إلى نهاية1958.د.ت.ط.

- م.و.م.، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الولاية الثالثة ، بتيزي وزو ، يومي 07 و 08 فيفري 1985.

- م.و.م. ، تقرير ولاية الشلف ، المقدم للملتقى الوطني الثالث ، لكتابة تاريخ الثورة ، للفترة ما بين 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958.

- وزارة المجاهدين ، نداء أول نوفمبر ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، د، ت ، ط .

- وزارة الإعلام والثقافة ، ملفات وثائقية " القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني " الجزائر 1976.

- م.و.م، التقرير السياسي للولاية الرابعة المقدم للملتقى الوطني ، لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية لفترة 1959-1962.

- م.و.م ، التقرير الجهوي للولاية السادسة ، حول تاريخ الثورة التحريرية ، للفترة مابين 1959-1962.

- م.و.م. ، لولاية خنشلة ، تقرير كتابة تاريخ ولاية خنشلة للفترة ما بين 1956-1958 ، د، ت ، ط.

- المنظمة الوطنية للمجاهدين لولاية البليدة ، ملف تسجيل أحداث الثورة التحريرية ، مرحلة 20أوت 1956 إلى نهاية 1958 ، د ت ، ط .

- م.و.م. ، التقرير الجهوي لملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة ، المنعقد بسوق أهراس يومي 14 15/ فيفري 1985 .

- .م.و.م. ، تقرير ولاية الطارف ، حول كتابة تاريخ الثورة التحريرية للفترة ما بين 1955.

- م.و.م. ، الندوة الجهوية الرابعة لمجاهدي الولاية الخامسة لكتابة تاريخ الثورة للفترة ما بين 1958-1962،د.ت.ط.

- م.و.م .، تقرير الملتقى الجهوي الثالث لتاريخ الثورة ،منطقة الجزائر المستقلة ، مرحلة 1956-1958 المنعقد بقصر الأمم من 11 إلى 13 ديسمبر 1985.

- م.و.م.، تقرير الندوة الولائية الرابعة لتاريخ الثورة بالمنطقة السادسة من الولاية الرابعة من 1959-1962، المنعقدة بقصر المعارض بالجزائر العاصمة يوم 1986/09/25.

م.و.م.، الطريق إلى نوفمبر ، المجلد الأول ، الجزء الثالث " تعقيب رابح بيطاط" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1981.

- وزارة الإعلام والثقافة ، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي ، من جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي ، مركب الطباعة برغاية 1979.

3) الكتب.

آ) مذكرات المجاهدين.

- بن جديد الشاذلي ، مذكرات ، الجزء الأول ، 1929-1979، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2011 .

- بن عمر مصطفى ، الطريق الشاق إلى الحرية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2003.

- بن مقدم حسين ، (مذكرات اللواء) حرب التحرير الوطنية ، الجزء الأول، دار القصبة للنشر الجزائر 2014.

- بوداود عمر ، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني " مذكرات مناضل"_ ، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007.

- بورقعة لخضر ، شاهدعلى اغتيال الثورة ، الطبعة الثانية ، دار الألأمة ، الجزائر 2000.

- دحلب سعد ، المهمة منجزة من استقلال الوطن ، منشورات دحلب ، الجزائر 1986 .

- عفرون محرز ، مذكرات من وراء القبور ، الجزء الثالث ، ترجمة الحاج مسعود مسعود ، دار هومة للطباعة والنشر والإشهار ، الجزائر 2013.

- العلوي محمد الطيب ، الطريق إلى نوفمبر ،كما يرويها المجاهدون ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، ديوان

- صايكي محمد ، "مذكرات النقيب محمد صايكي" شهادة ثائر من قلب الجزائر ، الطبعة الثانية تحرير محفوظ اليزيدي مطبعة دار الأمة 2003.

- ظريف زهرة ، مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني " منطقة الجزائر المستقلة " ، منشورات الشهاب الجزائر.

- زبيري الطاهر "العقيد" ، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962) ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، الجزائر 2008.

- كشيدة عيسى ، مهندسو الثورة ، منشورات الشهاب ، الجزائر **2003**

- 2014

- كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي "من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962 " الطبعة الثانية، دار القصبة للنشر، الجزائر 2011.

- المدني أحمد توفيق ، حياة كفاح " مذكرات" ، الجطزء الثالث ، المؤسسة الوطني للكتاب ، الجزائر 1988.

- مشاطي محمد ، مسار مناضل ، منشورات الشهاب ، ترجمة زينب قبي ، الجزائر 2010.

- هلايلي محمد الصغير ، "مذكرات" شاهد على الثورة في منطقة الأوراس ، دار القدس العربي ، الجزائر 2012.

- نزار خالد ، مذكرات اللواء خالد نزار ، تقديم عليب هارون ، منشورات الخبر ، دون تاريخ طبع.

ب) قائمة الكتب العامة.

- بلحسين مبروك ، المراسلات بين الداخل والخارج " الجزائر والقاهرة 1954-1956 " ، دار القصبة للنشر ، ترجمة الصادق عماري ، الجزائر2004.

- بن خدة بن يوسف ، جذور أول نوفمبر 1954 ، ترجمة مسعود حاج مسعود ، دار الشاطبية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الجزائر 2012 .

- بن خدة بن يوسف ، شهادات ومواقف ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، الجزائر 2007 .

- عبد الرحمان بن إبراهيم العقون ، الكفاح القومي والسياسي،من خلال مذكرات معاصر، الجزء الثالث المؤسسة الوطني للكتاب ، الجزائر 1981.

- بوطمبن الأخضر جودي ، لمحات من ثورة الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الطبعة الثانية ، الجزائر 1987.

- تقية محمد ، الثورة الجزائرية ، المصدر ، الرمز والمآل ، ترجمة عبد السلام عزيزي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2010.

- الديب فتحي ، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي ، مصر 1984.

- هارون علي ، الولاية السابعة ، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962 ، ترجمة الصادق هارون عماري و مصطفى ماضي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007.

- همشاوي مصطفى ، جذور أول نوفمبر 1954 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، د.ت.ط .

- وزارة المجاهدين ، وثائق مؤتمر الصومام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996.

- يوسفي أمحمد ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية " المنظمة الخاصة " تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين ، مطبعة تالة الجزائر 2007.

ج) المقابلات : أجريت العديد من المقابلات طيلة 24 سنة مع أعضاء جيش التحرير الوطني ، ومع اتحادات المجاهدين على مستوى البلديات والدوائر ، ومع أعضاء المجالس الولائية ، والتي من بينها :

- الخطيب يوسف ا ، قائد الولاية الرابعة ، أيام ،2002/04/10 ، 2004/09/12 ،2003/11/10.

- بن خروف مع يوسف ، عضو مجلس الولاية الرابعة ، أيام 2002/05/14 ، 2003/11/10 ، 2004/05/28.

- بورقعة لخضر ، عضو مجلس الولاية الرابعة ، أيام 2008/02/2001.04/04/14.

- بن تومي عمر ، المجاهد والقانوني ، يوم 2003/02/07.

- خليفة عبد القادر ، عضو المنطقة الخامسة للولاية الرابعة ، أيام 2001/08/15.، 2006/04/20 ، 2010/02/18.

- ديرة أمحمد قائد المنطقة الخامسة للولاية الرابعة ،أيام 2001/08/15. 2008/08/20.

بن تيفور الطيب ، عضو ناحية مليانة ، المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة ، أيام 2004/09/15 . 2012/06/21.

- صائكي محمد ، أيام ، 2001/09/08. 2010/09/05.

– أعضاء المجلس الولائي للجاهدين لولاية المدية ، أيام ، 1995/05/05 . 2012.

– أعضاء المجلس الولائي للشلف ، يوم 2004/11/01.

– أعضاء المجلس الولائي لتسمسيلت ، أيام 1999/07/15. 2003/0/08. 2014/03/19.

ب) المراجع باللغة العربية.

1) الكتب.

– إحدادن زهير ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، مؤسسة إحدادن للطباعة ، الطبعة الأولى ،الجزائر د.ت.ط.

– الأشرف مصطفى ، الأمة والمجتمع ، ترجمة حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 19-

أيت حمو الطاهر ، رجال صنعوا التاريخ ،بن يوسف بن خدة ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الطبعة

– العمامرة سعد بن البشير ، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978 ،قصر الكتاب ، البليدة 1997.

– بلحاج صالح ، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956- 1965 ، دار قرطبة ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2006.الأولى ، الجزائر 2011.83.

- بلحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2008.

- بلحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعو أول نوفمبر 1954 ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر . 2010

-بوعزيز يحي ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر 2008

- بوعزيز يحي ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر 2008 .

-بوعزيز يحي ،ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الجزء الثالث ، القسم الثالث " وثائق جبهة التحرير الوطني 1954-1962، دار الغرب للنشر والتوزيع (د ،ت،ط.

- بوعزيز يحي ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، الجزء الثاني ، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2004

-- بومالي أحسن ، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء التحريرية الجزائرية 1954-1962 ، دار المعرفة الجزائر 2010.

- - بومالي حسن ، استراتيجية الثورة الجزائرية في عامها الأول ، 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، د.ت.ن .

- بلحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعو أول نوفمبر 1954 ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر . 2010

- حفظ الله بوبكر ، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962 ، مؤسسة الفنون المطبعية ، الجزائر 2013.

- حماميد حسينة ، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962 ، منشورات الخبر ، الجزائر .2007

- تروزين محمد ، اندلاع ثورة فاتح نوفمبر ، الملتقى الوطني لتاريخ الثورة " الطريق إلى نوفمبر " المجلد الأول ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر (د.ت).

خضير إدريس ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1930-1962 ، الجزء الثاني ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر 2005.

- رخيلة عمار ، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980 ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993.

- الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثاني ، المطبعة الشعبية للجيش ، الجزائر 2007.

- سعداوي مصطفى ، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر ، مطبعة متيجة ، الجزائر 2009.

شرقي عاشور ، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007.

- - شارل أندري جوليان ،تاريج الجزائر المعاصر ، الجزء الأول ، ترجمة جمال فاطمي ، نادية الأزرق وآخرون ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2013.

- شارل انري فافرود ، الثورة الجزائرية ، ترجمة كابوية عبد الرحمان و سالم محمد ، منشورات دحلب ، الجزائر 2010.

- شارل روبير أجيرو ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، ترجمة عيسى عصفور ، ديوان المطبوعات ، الطبعة الثانية الجزائر 1982.

- عباس محمد ، ثوار عظماء ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2012.

- عباس محمد ، خصومات تاريخية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر2010.

- عباس محمد ، دروب الاستقلال " فصول من ملحمة التحرير " دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2012.

- عباس محمد ، في كواليس التاريخ " ديغول والجزائر " ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر سنة 2007.

- عباس محمد ، نصر بلا ثمن " الثورة الجزائرية 1954-1956 "دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007.

- عباس محمد ، نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007.

– عثماني مسعود ، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب ، دار الهدى للطباعة والنشر والإشهار ، الجزائر 2012.

–قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1830- 1954 ، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائر 2008.

– لحرش إبراهيم ، الجزائر أرض الأبطال 1954، د.ت.ط ، الجزائر 2010 .

– منصور أحمد ، الرئيس أحمد بن بلة " يكشف عن أسرار ثورة الجزائر " الدار العربية للعلوم ناشرون — دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، قناة الجزيرة2007.

– منغور أحمد ، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1962-1954 ، دار التنوير للنشر والتوزيع الجزائر 2008.

– رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، دار المعرفة ، الجزائر 1999.

– زوزو عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تارج الجزائر المعاصر 1830-1900 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2013.

– عباد صالح ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر1984.

– قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1830-1954 ، ترجمة محمد المعراجي ، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، وحدة رويبة ، الجزائر2008.

– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، أثار السياسة الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 ، الجزائر 2007.

– مقلاتي عبد الله ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2012.

– وليم كواندت ، الثورة والقيادة السياسية في الجزائر 1954-1968 ، مركز الأبحاث والدراسات العسكرية دمشق 1981.

ج) المقالات .

- إحدادن زهير " المجلس الوطني للثورة ، مهامه وصلاحياته ،مجلة أول نوفمبر ، العدد 173 سنة 2009.

- أيت عبد الرحمان ، "كيف استطاعت الثورة أن تجند الطبقات الاجتماعية" ، مجلة المجاهد الاسبوعي العدد 584. سنة 1971.

- بوسالم رشيد ومساعيد ظريفة ، " التنظيم العسكري" مجلة الجيش العدد 472 ، سنة 2002.

- بوعزيز يحي ، "الوضع العام في الجزائر عشية ثورة أول نوفمبر 1954"، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الجزائرية ، العدد السابع.

- زوزو عبد الحميد ، "الأصول السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر 1954" ، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ، العدد الثاني سنة 1999 .

- سيدي موسى محمد الشريف ، "المنظمة السياسية بين التأصيل السياسي والعمل العسكري" مجلة أول نوفمبر ، العدد 168 سنة 2006.

- عيساني علي ، " الجانب التشريعي للثورة الجزائرية " مجلة أول نوفمبر ، العدد 174 ، سنة 2010

- عيودة عيسى، "تنظيم هيكلة جيش التحرير الوطني" مجلة ، العدد 224 ، سنة 1982.

- قنطاري محمد ، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة المغربية، والعلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة" ، مجلة الذاكرة ، العدد الثالث ، إصدار المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1995.

- ماجن عبد القادر ، "الاتصالات اللاسلكية بالولاية الرابعة" ، مجلة أول نوفمبر ، العددان 89/88.

- ماجن عبد القادر ، "عمليات شال في الولاية الرابعة" ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 87 سنة 1987.

- محمد قنطاري "القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني" مجلة أول نوفمبر، العدد 42 سنة 1980

3) قائمة المصادر والمراجع باللغات الأجنبية .

آ) قائمة المصادر .

- Ait Ahmed Hocine ,Mémoire d'un Combattant l'esprit d'indépendance 1942-1952 Edition Bouchère Alger 1990.

- Albert Adu Boahen, Histoire Générale de l'Afrique, 1880-1935 , Edition Unesco , 2010.

- Ben khedda Benyoucef, L'Algérie à l'Indépendance " la Crise de 1962 " Edition Dahlab, Alger1997.

Bibliothèque Universelle de Genève , Chez Abdraham Cherbuliez ,Librairie , Paris 1837.

-Colonel Noix , Géographie Militaire ,Algérie et Tunisie , 2éme Edition , Librairie militaire de L.Baudion Paris 1890.

- Harbi Mohamed , le F.L.N, Mirage et Réalité , Edition Jeune Afrique , Paris 1980.

-Harbi Mohamed , Archives de le Révolution Algérienne ,Jeune Afrique, Paris 1981

- Harbi Mohamed , Gelbert Mynier , le F.L.N. Documents et Histoire 1954-1962, Editions Casbah , Alger 2004.

- Harbi Mohamed, la Guerre Commence en Algérie 1954 , Edition Complexe, Bruxelles 1998.

- Haroun Ali, Algérie 1962 la Grande Dévire , Edition l'Harmattan 2005

-Henri Jacquin , la Guerre Secrète en Algérie , Edition Olivier Orban, France 1977.

-Henri Féraud , Contribution de à L'Histoire des Commandos de L'Air en Algérie 1956-1962, Edition Latine , Paris 1986.

- Commandant Azzedine , on Nous Appelait Fellaghas ,Edition stok ,France 1976

- Ferdinand Quesnoy , Topographie Médicale de la Plaine de la Mitidja , Edition Librairie de la Médecine , de la chirurgie , et de la pharmacie Militaire , Paris 1865.

- Frank Liaigre l'Etrange Ascension d'une Maire de , André Morice la Collaboration et Résistance , Edition Ouvrières , paris 2002.

- Guentari, Mohamed Organisation Politico-Administrative et Militaire de la Révolution Algérienne de 1954 à 1962, volume 1 , Edition Office des Publications Universitaire , Alger 2002,

- Jacques Massu , la Vrai Bataille d'Alger , Edition Plon 1991.

- Jean Doise et Maurice Vaisse , Politique étrangère de la France " Diplomatique et Outil militaire 1871-1971. Edition Seul 1992,

- Jean Toussaint Merle , Anecdotes Historiques et Politiques pour Servir à L'Histoire de la Conquête d'Alger 1830 , Edition imprimeur libraire , Paris 1831.

- Louis Piesse , Itinéraire Historique et Descriptif de l'Algérie Comprenant le Tell et le Sahara , Edition Librairie des Livres .Hachette ,Paris 1862.

- Madoui Remy , J'Ai été Fellagha " Officier Français et Déserteur du F.L.N à l'O.A.S.Edition du Seuil, Paris 2004.

- Maurice Faivre, les Archives Inédites de la Politique Algérienne1958-1962 , Edition L'Harmattan, Paris 2000.

- Mohamed Teguia , L'Armée de Libération Nationale En Wilaya 4 , Edition Casbah , Alger 2002 .

- Pierre Joseph Proudhon , Manuel Spéculateur à la Bourse , Edition Librairie Garnier Frères , Paris 1857.

et Appréciations 1941-1962" Tome 1, Editions Algériennes Edition Nahda 2000.

-J.A Heddeaine Paulin , Observation sur la Colonisation de la Régence d'Alger , Edition Librairie , Paris 1934.

-Louis de Baudicour , Histoire de la Colonisation de L'Algérie , Challamel Ainé Libraire – Editeur , Paris 1860

-Zerguini Mohamed (Colonel) une Vie de Combats, "Témoignages

ب) قائمة المراجع.

- Abada Malek , Algérie 1954-1962 , Edition Casbah ,Alger 2009

- Abane Bélaid , L'Algérie en Guerre " Abane Ramdane el les fusils de la Rébellion " Edition L'Harmattan , Paris 2008.

- Abderrahim Lamchichi , L'algérie en Crise , Edition L'Harmattan 1991.

- Alistair Horne , Histoire de la Guerre D'Algérie , Edition Dahlab , Alger 2007 .

- Amar Imache , TarikHartani , Sami Bouarfa , Marcel Kuper, la Mitidja Vingt Ans Après (Réalités Agricoles au porte d'Alger) Edition Quac 2011.

- Amara Mohand et Kamel Ahman , LAiméche Ali l'irréductible révolutionnaire , Edition L'Harmattan Paris 2009.

- Anthony Clayton , Histoire de l'Armée Française en Afrique 1830-1962 , Edition Albin Michel , Paris 1994, p 220.

- Association Internationale des Démographie de Langue Française (A.I.D.E.L.F) Séminaire Internationale de la Rabat , le 15-17 Mai 1990 , Croissance Démographie et Urbanisation , Edition Karthala , Paris 1993.

- Ben Kheda Ben Youcef, Abane ,Ben M'hidi ,Edition Dahlab, Alger 2000

- Benjamin Stora , Algérie " Histoire Contemporaine 1830-1962" , Edition Casbah , Alger 2004.

- Benjamin Stora , Algérie Histoire Contemporaine 1830-1988.Edition Casbah , Alger 2004.

- Benjamin stora ,Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes Algériennes E.N.A. P.P.A . M.T.L.D (1954-1962), Edition L'Harmattan , Paris 1985.

- Boudiaf Amar: essai historique , Edition Société des Ecrivaines , Paris 2007

- Bougouba Mustapha, du capitane Lamoricière, à la République Bananière ,Edition Publibook , France,2008.

- Christian Peltier , Histoire du 20éme Siècle, Edition Laurence Audenet , France 2006.

- Claire Mary nover, Joseph Begarra ,un Leader Socialiste en Algérie , Parcoure et réseaux Politique dans la France Colonial , collement Revues d'Histoire Politique , Hors- Série N7,Edition L'Harmattan , Paris 2011.

- Comité Scientifique International pour Rédaction D'un Histoire de L'Afrique (UNESCO) , Edition (UNESCO) Paris 2010,

- D'Yves Michaud , la Guerre d'Algérie 1954-1962 , Edition Odile Jacob , Paris 2004.

- Daniel Djamila Amrane ,des Femmes dans la Guerre d'Algérie , Edition la Découvert , France 2013.

- Fatima Besnaci et Gilles Mancerno , Harkis dans la colonisation et Ses Suit , Editon l'Atelier France 2008.

- Forum de Delphes, la CCE Chance ou Contrainte pour la Transformation Sociale, Editon L'Armattan ,1988.

- François Xavier , Hautreux , les Harkis dans la Colonisation et Se suit , Edition l'Atelier Paris 2008.

- Gérard Chaliand , Jean Lacouture , Voyage dans le demis- Siècle, Edition Complexe 2001..

- Gilbert Meynier , l'Algérie Révélée la Guerre de 1914-1918 et le Premier Quart du 20éme Siècle , Edition el Maarifa , Alger 2010.

- Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du F.L.N.1954-1962, Edition Casbah Alger2003.

- Hartmut elSenhans ; la Guerre d'Algérie 1954-1962 , la Transition d'une France à une Autre , le Passage de la 4éme à la 5éme République , Edition Publisud France 1999 .

- Jacques ,Simon ,le Mouvement pour le Triomphe des Libertés démocratique 1947-1954, Edition L'harmattan ,paris 2003 .

- Jacques Simon , Algérie le passé ,L'Algérie Française , la Révolution (1954-1962) Edition L'Harmattan, Paris 2007.

- Jacques Simon, Algérie Française " la Révolution 1954-1958" Edition L'Harmattan Paris 2007.

- Jacques Simon, Algérie l'Abandon Sons la Défaite (1958-1962) Edition L'Harmattan, paris 2009.

Jacques Simon , Biographes de Messali Hadj , Edition L'Harmattan , Paris 2009

- Jacques Simon , Biographies de Missali Hadj , Edition L'Harmattan , paris 2009.

- Jacques Valette , la Guerre d'Algérie des Messalistes 1954-1962, Edition L'Harmattan ,Paris 2001.

- Jaques Simon , le Massacre de Melouza Algérie –Juin 1957 , Ediction L'Harmattan Paris 2006.

- Jean- Charles Jauffret et Maurice Vaisse , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , Edition Complexe 2001.

- Jean Monneret, la Phase Finale de la de la Guerre d'Algérie, Edition L'Harmattan , Paris 2000.

- Kamel Kateb "Préface Benjamin Stora" Européens ((Indigènes)) et Juifs en Algérie 1980-1962 Travaux et Documents , Ediction de L'Institut National d'Etudes Démographies , Paris 2001.

- Louis Said Kergoat , Lakhdar Bouchema 1931-1960 (Armée de libération Nationale ,Wilaya 4) , Edition L'Harmattan , paris 2010

- Mameri Khalfa , Abane Ramdane Héros de la Guerre d'Algérie , Edition L'Harmattan, Paris 1988.

- Michel kelle , 5 Figures de l'Emancipation Algérienne , Edition Karthala , Paris 2013

- Monique Gadant, Islam et Nationalisme en Algérie, Edition L'Harmattan, Paris 1988.

- Philippe Tripier , Autopsie de la Guerre Algérie , Edition France Empire 1972.

- Pierre –Louis Fort et Christiane Chaulet Achour , la France et L'Algérie en 1962 , Edition Karthala 2014.

- Pierre Montagnon, l'Affaire si Salah , Edition Paygmalin , France 1997

- Pierre Ordioni , Memoires à Contretemps 1945-1972 , Edition Latines Paris 2000

- René Rémond , 1958 le Retour de De Gaul , Edition Complexe , France1998.

- Robert Garcia , l'Arrachement Genèses de l'Exode Européens d'Algérie , Edition Gilleta , France 1982 .

- Samy Haddad , Algérie Autopsie d'Une Crise , Edition L'Harmattan Paris 1998

- Sylvie Thénault , Histoire de la Guerre d'Indépendance Algérienne , Edition el Maarifa , Alger 2010.

- Yefsah Abd el kadar , la Question du Pouvoir Algérie , E.N.P. Alger 1990.

- Yves Courrière la Guerre d'Algérie ,L'heure des Colonels , Tome 03, Libraire Fayard , Paris 1970.

- Yves Courrière, les Feux du Désespoir , Edition Librairie Arthéme Fayard 1971.

- Jean – Charles Jauffret et Charles Robert Ageron , des Hommes et des Femmes en Guerre d'Algérie , Edition Autrement , Paris 2003.

- Michel de Jaeghere , le Livre Blanc en Algérie , Edition Extrait , paris 2001.

du FLN Pendant la Guerre d'Algérie 1954-1962 .

-Emmanuelle Colin, Jeanvoine et Stéphanie Derozier, le financement du F.L.N , Pendnt la Guerre d'Algérie 1954-1962,Edition Bouchker , France 2008.

-Patrick Kessel et Giovanni Pirelli , le peuple Algérien et la Guerre ((lettres et témoignages)) 1954-1962 ,Edition L'Harmattan Paris San date .


الفهارس

1) فهرس الأعلام.

2- فهرس المعالم التضاريسية :

1- - الجبال .

3– فهرس المدن والمواقع

(ت)

(ث)

(ح)

(د)

(ر)

(ز)

(غ)

(ق)

(م)

(و)

4) فهرس البلدان

5) فهرس التنظيمات السياسية والعسكرية.

6) فهرس الملاحق.

- الملحق رقم 01: الرسالة التي بعث بها عبان رمضان لأعضاء الوفد الخارجي ، فيما يتعلق بعد مؤتمر وطني.

- الملحق رقم 02: المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني ، المنعقد بالقاهرة في 20 أوت 1957.

- الملحق رقم 03: قائمة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن اجتماع المجلس الوطني المنعقد بالقاهرة.

- الملحق رقم 04: مؤسسات الدولة الجزائرية المؤقتة.

- الملحق رقم 05: قضية سلوفينجا لجب الأسلحة إلى لولايات التاريخية .

- الملحق رقم 06: دورة المجلس الوطني التي انبثقت عنها الحكومة الثالثة.

- الملحق رقم 07: الدوائر الثمانية التي أنشأتها لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 04 أفريل 1958

.- الملحق رقم 08 : إشراف الولاية الرابعة على مراقبة الطريق الوطني رقم 01.

- الملحق رقم 09: قيام المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة المؤقتة

- الملحق رقم 10: مراقبة الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب.

- الملحق الحادي رقم 11: نسب إضراب الثمانية ايام في القطاعات الاساسية.

- الملحق الثاني رقم 12: نسب إضراب الثمانية ايام في القطاعات الاساسية.

- الملحق رقم 13: مراقبة السلطات الفرنسية للحدود البرية الجزائرية.

- الملحقرقم 14: قائمة اعضاء المجلس الوطني المنبثقة عن دورة طرابلس المنعقدة ما بين 1959/12/16 إلى 1960./01/18 .

- الملحق رقم 15: عينة من الدعم المادي الخارجي المقدم للهيئات المركزية للثورة.

- الملحق رقم 16 : الاجتماع المنعقد بين الولايتين الثالثة والرابعة لإعادة هيكلة المنطقة المستقلة.

- الملحق رقم 17: قياد الأركان للولاية الرابعة.

- الملحق رقم 18: دور المحافظين السياسيين في تعبئة في تعبئة المواطنين بالولاية الرابعة.

- الملحق رقم 19: التعليمة رقم06 الصادرة عن الجنرال سالان القائد العام للقوات المسلحة.

- الملحق رقم 20 : تنسيق العمل بين وحدات الأسلاك العسكرية الفرنسية العاملة بالجزائر.
- الملحق رقم 21 : الحرب الاقتصادية ضد جيش التحرير الوطني.
- الملحق رقم 22 : التعليمة رقم02 الصادرة عن الجنرال رؤول سالان ، والتي تعطي اهتماما كبيرا للولاية الرابعة.
- الملحق رقم 23: الاقتراحات المقدمة من قبل الولايتين الثالثة والرابعة للحكومة المؤقتة.
- الملحق رقم 24 : تأثر قادة الهيئات القيادية للولاية الرابعة بمخطط شال.
- الملحق رقم 25 : أثر مخطط شال على الجانب العسكري بالولاية الرابعة.
- الملحق رقم 26 : نموذج من المراسلات بين الحكومة المؤقتة والولاية الرابعة .
- الملحق رقم 27 : كسب جبهة التحرير الوطني للمنتخبين الجزائريين.
- الملحق رقم 28 : هيكلة الجزائريين المدنيين كمسبلين لدعم صفوف الثورة .
- الملحق رقم 29: مصادر الدخل لجبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج.
- الملحق رقم 30 : تزود الولاية الرابعة بالأسلحة والذخيرة من الخارج سنة 1957.
- الملحق رقم 31 : نموذج من سياسة الضغط العسكري الفرنسي على مناطق الولاية الرابعة.

7- فهرس الموضوعات: